

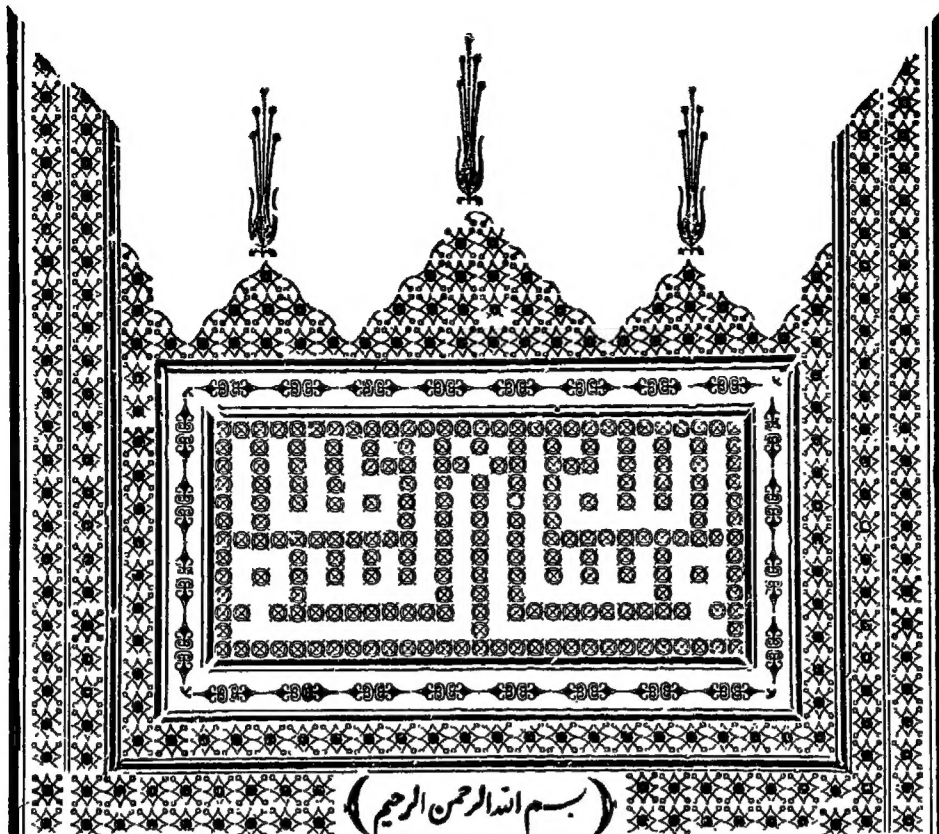
فتح العلام

لشرح بلوغ المرام

(الجزء الاول)

من فتح العلام لشرح بلوغ المرام للسيد الامام العلامة نخبة بيت الكرامة زينة اهل
الاستقامة أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد الكريم ذي الخلق العظيم والمجد
الاثيل القويم حكيمة هذه الامة وزعيمها وزعيم تلك الملّة وحكيمها
مستند الوقت الحاضر ومستند الاكابر أولى المفاخر أبي
الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البغاري
القنوجي الخاطب بنوآب أمير الملك عالي
الجاه بهادر فسخ الله في مدتهم
وبارك في عدتهم
آمين

دار صادر
بيروت



الحمد لله عز وجل والصلاة والسلام على نبيه المرسل وعلى آله وصحبه وأولى المنهج الأعدل
 والمهيمن الأول (وبعد) فهذا شرح لطيف يسمى فتح العلام على كتاب بلوغ المرام تأليف
 الحافظ شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر أحله الله دار السلام اقتصرته فيه من سبيل السلام
 على حل ألفاظه وبيان معانيه وشرح غريبه وضبط مبانيه كما اختصره السيد العلامة من
 البدر التمام وحذفت منه مذاهب الهدوية والرد عليها وزدت فيه بعض الزيادة المناسبة للمقام
 وهو ادنايا السيد صاحب السبيل وبالشرح صاحب البدر التمام قاصدا بذلك وجه الله تعالى
 تم التقريب للطالين له والناظرين فيه معرضا عن اطالة القول والقبيل الاما تضح به السبيل
 وارتبط به الدليل متجنباً للايجاز النخل والاطناب الممل وقد أفنى بالقائدة الزائدة على مافي
 الاصل رجاء للعائدة والله أسأل أن يجعله خالص الوجهة نافعا لمن توجه اليه وتمسك به قال رضى
 الله تعالى عنه* (الحمد لله) افتتح به كلامه امتثالاً لما أخرجه ابن حبان والعسكري في الامثال من
 حديث أبي هريرة رضى الله عنه من فوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع وأخرج
 أبو داود بلفظ كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم من حديث أبي هريرة أيضاً وأخرجه ابن
 ماجه والطبراني بلفظ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع ورجله ببركة تأليفه لان كل أمر لا يبدأ
 بالحمد منزوع البركة كما وردت به تلك الاخبار واقتداء بكتاب الله وسلك كما سلك العلماء المؤلفين
 قال المناوي الحمد اللغوى الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان والحمد العرفى
 فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعماً والحمد القولى حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أثنى به على
 نفسه على لسان أنبيائه ورسله والحمد القعلى الاتيان بالاعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى اه

والله اسم المعبود المستحق لجميع المحامد (على نعمه) جع نعمه قال الرازي النعمة المنفعة المقعولة على جهة الاحسان الى الغير وقيل النعم بالكسر المنعم به وبفتح النون التمتع ومنه ونعمة كانوا فيها قاهن وبضمها السرور (الظاهرة والباطنة) أخرج البيهقي في شعب الايمان عن ابن عباس في قوله تعالى وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة يرفعه قال أما الظاهرة فمساوي من خلقك وأما الباطنة فمساوي من عورتك ولو أبداها لقلنا أهلكت من سواهم وفي رواية عنه موقوفة الظاهرة الاسلام والباطنة كل ما ستر عليك من الذنوب والعيوب والحدود أخرجها ابن مردويه وأخرج الديلمي وابن النجار عنه مرفوعاً أما الظاهرة فالاسلام ومساوي من خلقك وما أسبغ عليك من رزقه والباطنة ما ستر من عملك وقال مجاهد الظاهرة هي لا اله الا الله على اللسان وباطنها في القلب وفسرهما الشارح بما هو معروف (١) ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السلف أولى بالاعتماد (قديم واحد يثا) حالان من نعمه والقديم ما تقدم زمانه على الزمن الحاضر والحديث ما حضر من نعمه ونعم الرب قديمة على عبده من حين نفخ فيه الروح ثم في كل آن من آتات زمانه فهي مسبغة عليه في قديم زمانه وحديثه وحال تكلمه قال تعالى وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة أو المراد بقديم النعم ما أنعم به على الآباء فانهم أنعم على الأبناء كما أمر بني اسرائيل بذكر نعمه التي أنعم بهم على آبائهم فقال اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم الآية في موضع من القرآن الكريم وبالحدس ما أنعم الله على عبده من حين نفخ الروح فيه فهي حادثة تنظر الى النعمة على الآباء (والصلاة والسلام) لما كانت الكالات الدينية والدينية وما فيه صلاح المعاش والمعاد فائضة من الجناح الاقدس الالهى على العباد بواسطة هذا الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ناسب ارداف الحمد لله بالصلاة عليه والتسليم لذلك وامتنالا (٢) لآية صلو عليه وسلموا تسليما والحديث كل كلام لا يذكرك الله فيه ولا يصلى على فيه فهو أقطع أقطع بمحقوق البركة والصلاة من الله لرسوله تشریفه وزيادة تكميمه وقيل المراد منها آية الوسيلة التي طلب صلى الله عليه وآله وسلم من العباد أن يسألوها وقوله والصلاة عطف اسمية على اسمية وهل هما خبريتان أو انشائيتان فيه خلاف بين المحققين والحق أنهم ما خبريتان لفظا يراد بهما الانشاء وقوله السلام قال الراغب هو السلامة التعرى من الآفات الباطنة والظاهرة والسلامة الحقيقية لا تكون الا في الجنة لان فيها بقاء بلا فناء وغنى بلا فقر وعز بلا ذل وصحة بلا سقم (على نبه) وهو النبي عن الله بما تسكن اليه العقول الزاكية وتطمئن القلوب السليمة والنبوة سفارة بين الله وبين عباده لازاحة عنهم في معاشهم ومعادهم وازالة خلائهم في دينهم ودنياهم (ورسوله) قال البغوي الرسول من بعثه الله بشريعة مجددة يدعوا الناس اليه والنبي أعظم منه والاضافة الى ضميره تعالى في رسوله وما قبله عهدية اذا المعهود هو محمد صلى الله عليه وآله وسلم وزاده يا ناقوله (محمد) فانه عطف بيان على نبه وهو علم مشتق من جد أي كثير الخصال التي يحمد عليها فهو أبلغ من محمود لان هذا مأخوذ من المزيد وذلك من الثلاثي وأبلغ من أجدلانه أفعل تفضيل من الحمد وفي المسئلة خلاف وجدال واختار ما ذكرناه وقرره المحققون وأطال فيه ابن القيم في أوائل الهدى النبوي (وآله) جاء به امتثال الحديث التعليم وفيه الدعاء لآل بعد الدعاء له صلى الله عليه وآله وسلم (وصحبه) اسم جمع لصاحب وفي المراد بهم أقوال اختار الماتن في النجدة أن الصحابي من لقي النبي وكان مؤمنا

(١) يقال الظاهرة المشاهدة المدركة بالحواس والباطنة العقولة أو الظاهرة ما يعرف والباطنة ما لا يعرف أبو النصر على حسن خان

(٢) عطف على قوله لذلك فهو تعليل للاتبان بالصلاة بأمرين أحدهما مجازاة لمن فاضت على يديه الخيرات للانعام والثاني أنه لا مثقال لقوله صلو عليه الآية أبو النصر

ومات على الاسلام ووجه الثناء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه في الثناء عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد انشاء على الرب لانهم الواسطة في ابلاغ الشرائع الى العباد فاستحقوا الاحسان اليهم بالدعاء لهم (الذين ساروا في نصرة دينه) صفة لهم والمراد بالسير هنا الجهد والاجتهاد والنصر والنصرة العون والدين وضع الهى يدعو الى الابواب الى القبول بما جاء به الرسول وفي وصفهم بهذا الاشارة الى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك (سيرا) مصدر نوعي لوصفه بقوله (حينئذ) فان المصدر اذا اُضيف ووصف كان للنوع والحديث السريع كما في القاموس (وعلى أتباعهم) أى أتباع الآل والأصحاب (الذين ورثوا علمهم) وهو علم الكتاب والسنة (والعلماء ورثة الانبياء) اقتباس من قوله صلى الله عليه وآله وسلم العلماء ورثة الانبياء أخرجه أبو داود وقد ضعف وأبيه أشار بعض علماء الآل فقال

العلم ميراث النبي كذا أتى * في النصر والعلماء هم ورثته
ما خلف المختار غير حديثه * فينا فذاك متاعه وأثائه

(أكرمهم) فعل تعجب (وارثنا) نصب على التمييز وهو ناظر الى الاتباع (وموروثنا) ناظر الى من تقدمهم وفيه من البديع الف والشر مشوشا ويحتل عود الصفتين الى الكل من الآل والصحب والاتباع فان الآل والصحب ورثوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورثوه للاتباع فهم وارثون وموروثون وكذلك الاتباع ورثوا علوم من قبلهم ورثوها للاتباع ولعل هذا أولى لعمومه (أما بعد فهذا مختصر) في القاموس اختصار الكلام أو جزؤه (يشتمل) يحتوى (على أصول) جمع أصل وهو أسفل الشيء كما في القاموس وفي الاصطلاح ما يبنى عليه غيره (الدالة) جمع دليل وهو في عرف الأصوليين ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه الى مطلوب خبري وعند الميزانيين ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وإضافة الأصول الى الأدلة يمانية وهى اثنان الكتاب والسنة فقط وأما الاجماع فيتعذر وأما القياس فالجلى منه (الحديثية) صفة للأصول مخصصة من غير الحديثية وهى نسبة الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما أكرم هذه النسبة وأشرفها (للاحكام) جمع حكم وهو عند أهل الأصول خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلف من حيث انه مكلف وهى خمسة الوجوب والتحريم والنسب والكره والاباحة (الشرعية) وصف للاحكام يخصصها أيضا عن العقلية القياسية والشرع ما شرعه الله لعباده كما في القاموس وفي غيره الشرع النهج الطريق الواضح واستعير للطريقة الالهية من الدين (حرته) الضمير للمختصر وفي القاموس تحرير الكلام وغيره تقويحه وفي غيره تهذيب الكلام وتنقيحه (محررا) مصدر نوعي لوصفه بقوله (بالغا) في القاموس البالغ الجيد (ليصير) عله لحرته (من يحفظه من بين أقرانه) جمع قرن بكسر القاف وسكون الراء هو الكف والمثل (نابغا) من نبغ قال في القاموس النابغة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على ليصير (به الطالب) لادلة الاحكام الشرعية الحديثية (المتدى) فانه قد قرب له الأدلة وهذبا (ولا يستغنى عنه الراغب) في العلوم السنية السنية (المنتهى) البالغ نهاية مطلوبه لان رغبته تبعته على أن لا يستغنى عن شئ فيه سيما ما قد هذب وقرب (وقد ينسب عقب) من عقبه اذا خلفه كما في القاموس أى فى آخر (كل حديث من أخرجه من الأئمة) من ذكر اسناده وسياق طريقه (لارادة نصيح الامة) عله لذكر من

خرج الحديث لان في ذكر من أخرجه عدة نصاب للامة منها بيان أن الحديث ثابت في دواوين الاسلام ومنها أن قد تداولته الأئمة الاعلام ومنها أنه قد تتبع طرقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين واعلال ومنها ارشاد المنتهى أن يراجع أصولها التي منها اتقى هذا المختصر وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله من أخرجه من الأئمة وما قيل في الحديث من تصحيح وتحسين وضعيف فإنه يذ كر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الاحاديث (فالمراد) أي مرادى (بالسبعة) حيث يقول عقب الحديث أخرجه السبعة هم الذين بينهم بالابدال من لفظ العدد (أحمد) بن محمد بن حنبل ولد في شهر ربيع الاول سنة ١٦٤ وطلب هذا الشأن صغيرا ورجل لطلبه الى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على امامته وتقواه وورعه وزهاده قال أبو زرعة كان يحفظ ألف ألف حديث وألف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعا واتقادا فإنه لم يدخل فيه الا ما يحتج به مع كونه انتقاء من أكثر من سبع مائة ألف حديث وخمسين ألف حديث توفي سنة ٢٤١ على الاصح ببغداد وقبره بها معروف وقد ألفت في ترجمته كتب مستقلة بسيطة قال الشافعي خرجت من بغداد وما خلفت بها أتقى ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم منه (والبخاري) هو الامام القدوة في هذا الشأن محمد بن اسمعيل البخاري مولده في شوال سنة ١٩٤ طلب هذا الشأن صغيرا ورجل على بعض مشايخه غلطا وهو في إحدى عشرة سنة فاصح كتابه من حفظه سمع الحديث ببلد بخاري ثم رحل الى عدة أماكن وسمع الكثير الطيب وألف الصحيح منه من زهاء ستمائة ألف حديث بمكة وقال ما أدخلت فيه الا صحيحا وحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقد أفرده السيد محمد بن اسمعيل الامير ترجمته بالتأليف وذكر المصنف منها شطرا صالحا في مقدمة فتح الباري وكانت وفاته بقرب سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد النطر سنة ٢٥٦ عند اثنين وستين سنة الاثلاثة عشر يوما ولم يخلف ولدا (ومسلم) هو الامام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن ولد سنة ٢٠٤ وطلب علم الحديث صغيرا وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه وألف المؤلفات النافعة وأنفعها صحيحة الذي فاق بحسن ترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته وحازة نقائس التحقيق وللعلماء في المفاضلة بينه وبين صحيح البخاري خلاف وأنصف بعض العلماء في قوله

تشاجر قوم في البخاري ومسلم * لدى وقالوا أي ذين يقدم

فقلت لقد فاق البخاري صحة * كما فاق في حسن الصناعة مسلم

وكانت وفاته عشية الاحد لاربع بقين من شهر رجب سنة ٢٦١ ودفن يوم الاثنين ببغداد وقبره بها مشهور وعزور (وأبو داود) هو سليمان بن الأشعث السجستاني مولده سنة ٢٠٢ سمع الحديث من أحمد وغيره وعنه خلائق كالترمذي والنسائي قال كتب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسمائة ألف حديث انتخب منها ما تضمنه كتاب السنن وأحاديثه أربعة آلاف حديث وثمانمائة ليس فيها حديث أجمع الناس على تركه روى سننه ببغداد وأخذها أهلها عنه وعرضها على أحمد فاستجاده واستحسنه قال الخطابي هو أحسن وضعا وأكثر فها من الصحيحين وقال ابن الاعرابي من عنده كتاب الله وسنن أبي داود لم يحتج الى شيء معه من العلم ومن ثم صرح الغزالي بأنه يكفي المجتهد في أحاديث الاحكام وتبعه أئمة على ذلك توفي سنة ٢٢٥ (الترمذي) هو أبو

عيسى محمد بن عيسى بن سورة نسبة الى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ كذا الذهبى ولا ابن
الاثير ولادته سمع الحديث عن البخارى وشيوخه وكان اماما ثابته أئمة كتاب السنن وكتاب العمل
وكان ضريرا قال عرضت كتابي هذا على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرفضوا به ومن كان في بيته
فكانما في بيته يحيى يسكنهم توفي بترمذ وأخر رجب سنة ٢٦٢ (والنسائي) هو أحمد بن شعيب
الخراساني ذكر الذهبى ان مولده سنة ٢١٥ سمع من أئمة هذا الشأن في عدة أماكن وبرع وتفرد
بالعرفة والاتقان وعلا الاسناد واستوطن مصر قال أئمة انه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح
وسننه أقل السنن بعد الصحيحين حديثا ضعيفا توفي يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة
٣٠٣ بالملة ودفن ببيت المقدس (وابن ماجه) هو محمد بن يزيد بن عبد الله القزويني مولده
سنة ٢٠٢ طلب هذا الشأن وطاف البلاد وسمع أصحاب مالك والليث روى عنه خلافة وكان
أحد الاعلام وألف السنن وفيها أحاديث ضعيفة بل منكورة نقل عن الحافظ المزني ان غالبها تنرد به
الضعف ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ الى الخمسة وأول من أضاف ابن ماجه الى
الخمسة أبو الفضل بن طاهر في الاطراف ثم الحافظ عبد الغنى في كتابه أسماء الرجال توفي يوم الثلاثاء
لثمان يمين من رمضان سنة ثلاث وأربعين وسبعين ومائتين * (فائدة) هؤلاء الأئمة السبعة هم من
أهل القرون الاربعة المشهورة ولها بالخير بناء على حديث أخرجه مسلم في صحيحه في هذا الشأن وهم
قد بلغوا فوق ما اشتراطوه للمجتهد المطلق من شروط الاجتهاد وآلاته وأسبابه ومعداته والله
يختص برحمته من يشاء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وأما مؤلفاتهم النافعة الممتعة من أنواع
الصالح والسنن فهي من أفضل الكتب الثمينة المؤلفة في ملة الاسلام بعد كتاب الله تعالى
وما أقيم للمسلمين الانعاس عن ذلك والاعتكاف على أساطير الرأي ودساتير القياس وما غشاك
(وبالسنن) اذا قال أخرجه السنن (من عدا أحمد) وهم المعروفون بأصحاب الامهات الست
(وبالخمسة من عدا البخارى ومسلم وقد أقول) عوضا عن قوله الخمسة (الاربعة) وهم أهل
السنن اذا قيل أصحاب السنن (وأحدو) المراد (بالاربعة) عند اطلاقه لهم (من عدا الثلاثة
الاول) الشيخين وأحمد (و) المراد (بالثلاثة) عند اطلاقه لهم (من عداهم) أى الشيخين
وأحمد والذى عداهم هم الاربعة أصحاب السنن (وعدا الاخير) وهو ابن ماجه فيراد بالثلاثة
أبو داود والترمذى والنسائي (و) المراد (بالمثقف) اذا قال مثقف عليه (البخارى ومسلم) فانهما
اذا أخرجا الحديث جميعا من طريق صحابي واحد قبل له متفق عليه أى بين الشيخين وقد لا أذكر
معهما أى الشيخين (غيرهما) كان يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو أقل فيكتفى بنسبته
الى الشيخين (وما عدا ذلك) أى ما أخرجه غير من ذكر كابن خزيمة والبيهقي والدارقطني (فهو
مين) بذكره صريحا * (وسميته) أى المختصر (بلوغ المرام) هو من بلغ المكان بلوغا وصل
اليه كافي القاموس والمرام الطلب والمعنى الاضافى وصولي الطلب بمعنى المطلوب أى فالمراد وصولي
مطلوبى (من) جمع (أدلة الاحكام) ثم جعله اسما للمختصر وهو يحتمل انه أضافه الى منقول المصدر
أى بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الاحكام (والله) بالنصب مفعول (أسأله) قدم عليه لفائدة
الحصر أى لا أسأل غيره (أن لا يجعل ما علمنا علمنا وبالا) بفتح الواو والشدّة والثقل كافي القاموس
أى لا يجعله شدة في الحساب وثقلا من جعله الاوزار اذا اعمال الصالحة اذ المخلص لوجه الله

انقلب أوزاراً وأثاماً (وان برزقنا العمل بما رضى سبحانه وتعالى) أنزهه عن كل قبيح وأثبت له العلو على كل عال في جميع صفاته وكثير ما قرن التسبيح بصفة العلو كسبحان ربى الأعلى وسبح اسم ربك الأعلى

(كتاب الطهارة)

بدأ بالطهارة اتباعاً لسنة المصنفين في ذلك وتقديراً للامور الدينية على غيرها واهتماماً بأهمها وهي الصلاة ثم لما كان الماء هو المأمور بالتطهير به أصالة قدمه فقال

(باب المياه)

الباب لغة ما يدخل منه ويخرج وهو هنا مجاز والمياه جمع ماء أصله موه وهو خنس يقع على القليل والكثير إلا أنه جمع لاختلاف أنواعه باعتبار حكم الشرع فإن فيه ما ينهى عنه وفيه ما يكره *(عن أبي هريرة) رضى الله عنه اختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً قال ابن عبد البر في الاستيعاب إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذى يسكن اليه القلب في اسمه في الاسلام ثم قال فيه مات في المدينة سنة ٥٩ وهو ابن ثمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع وقيل بالعقيق (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البحر) أى في حكمه والبحر الماء الكثير والماء فقط كما في القاموس (هو الطهور) بفتح الطاء هو المصدر اسم ما يطهر به أو الطاهر المطهر كما في القاموس قال سيبويه إنه بفتح له ما لم يذكره صاحب القاموس ولا الجوهري بالضم (ماؤه والحل) مصدر حل الشيء ضد حرم ولفظ الدارقطني الحلال (مبته) قال الزرقاني في شرح الموطأ هذا الحديث أصل من أصول الاسلام تلقته الامة بالقبول وتداولته فقهاء الامصار في سائر الاعصار في جميع الاقطار ورواه الائمة الكبار ثم عد من رواه ومن صححه والحديث وقع جواباً عن سؤال كافي الموطان أبا هريرة قال جاء رجل في مسند أحمد من بنى مدح وعند الطبراني اسمه عبد الله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انار كعب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا أفستوضأ به وفي لفظ أبي داود وعبد الله بن عمر قال صلى الله عليه وآله وسلم هو الطهور الحديث فاذا دان ماء البحر طاهر مطهر لا يخرج عن الطهورية إلا ما سياتى من تخصيصه بما اذا تغيرت أحد أوصافه وأجاب بهذا ولم يقل نعم ليقرن الحكم بعلمته وهي الطهورية المتناهية في بابها وزاده حكاه يسأل عنه وهو محل مبته قال ابن العربي وذلك من محاسن الفتوى ان يجي في الجواب بأكثر مما سأل عنه تسمياً للفائدة وإفادة له لم آخر غير المسؤل عنه ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة الى الحكم والمراد بمبته ما مات فيمن دوابه مما لا يعيش الا فيه (أخرجه الاربعة وابن أبي شيبه) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه صاحب المسند والمصنف هو من شيوخ الشيخين وأبي داود وابن ماجه قال الذهبي في حقه الحافظ العديم النظير ثبت التحرير (واللفظ له) أى لابن أبي شيبه وغيره ممن ذكر أخرجه بمعناه (وابن خزيمة) قال الذهبي الحافظ الكبير امام الائمة شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة انتهت اليه الامامة والحفظ في عصره بخراسان (والترمذي) وقال في عقب سرده هذا حديث حسن صحيح وسألت محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال حديث صحيح هذا اللفظ كما في مختصر السنن للحافظ المنذرى وحقيقة الصحيح عند الحديثين ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل بالسند غير معطل ولا شاذ هذا وقد ذكر المصنف لهذا الحديث في التلخيص

تسع طرق عن تسعة من الصحابة ولم تخل طريق منها عن مقال الآله قد جزم بصحة من سمعت
وصحبه ابن عبد البر وابن منده وابن المنذر وأبو محمد البغوي قال المصنف وقد حكم بصحة جملة من
الاحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه * (وعن أبي سعيد) اسمه سعد بن مالك بن سنان الخزرجي
الانصاري (الخدري) بضم الخاء المهجمة وسكون الدال نسبة الى خدرته حتى من الانصار كما في
القماموس عاش ٨٦ سنة ومات في أول سنة ٢٤ حدث عنه جماعة من الصحابة له في الصحيحين
أربعة وثمانون حديثاً (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الماء طهور لا ينجسه شيء
أخرجه الثلاثة) هم أصحاب السنن ماعدا ابن ماجه (وصحبه أحمد) قال المنذري في مختصر السنن
انه تكلم فيه بعضهم وحكى عن أحمد انه قال حديث بئر بضاعة صحيح وقال الترمذي حسن وقد
جوده أبو أسامة ولم يرو حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة وقد روى من غير
وجه عن أبي سعيد وفي الباب عن ابن عباس وعائشة انتهى والحديث له سبب وهو انه قيل لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يطرح فيها الخيض ولحم الكلاب والنتن
فقال الماء طهور الحديث هكذا في سنن أبي داود وفي لفظ فيه ان الماء كما ساقه المصنف رحمه الله
تعالى * (فائدة) * قد وردت أحاديث يؤخذ منها أحكام المياه فورد حديث الباب وحديث القلتين
وحديث صب ذنوب من ماء على بول الاعراب وحديث الاستيقاظ وحديث البول في الماء الدائم
وحديث ولغ الكلب في الاناء وهي أحاديث ثابتة سمي في جميعها في كلام المصنف ثم اختلفت آراء
العلماء في الماء اذا خالطه نجاسة ولم تغرأ حداً وضافه فذهب مالك والظاهرية الى أنه طهور قليل كان
أو كثيراً عملاً بحديث الباب وانما حكموا بعدم طهورية ما غيرت النجاسة أحداً وضافه لادلة أخرى
أواجاع على ذلك وذهبت الحنفية والشافعية الى قسمة الماء الى قليل تنضره النجاسة مطلقاً وكثير
لا تنضره الا ما غيرت بعض أوصافه وتحديد القليل والكثير لم ينض على حدوده مادليل فأقرب
الاقاويل بالنظر الى الدليل ما أسلفناه وهو قول جماعة من الصحابة * (وعن أبي أمامة) بضم الهمزة
اسمه صدى (الباهلي) نسبة الى باهلة قوم كافي القماموس واسم أبي سعيد علان قال ابن عبد البر لم
يختلفوا في ذلك سكن حص ومات بها سنة ٨١ أو سنة ٨٦ قيل هو آخر من مات من الصحابة بالشام
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الماء لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه وطعمه
ولونه) المراد أحدها كما يفسره حديث البيهقي (أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم) هو محمد بن
ادريس بن المنذر الحنظلي أحد الاعلام ولد سنة ١٩٥ قال النسائي ثقة توفي في شعبان سنة ٢٢٢
وله اثنتان وثمانون سنة وانما ضعف الحديث لانه من رواية رشدين بن سعد وهو متروك وحقيقة
الحديث الضعيف هو ما اختلف فيه أحد شروط الصحيح والحسن وله ستة أسباب معروفة في الاصول
(وللبهقي) أبي بكر أحمد بن الحسين شيخ خراسان له التصانيف التي لم يسبق الى مثلها وبيهقي
بلد قرب نيسابور رأى رواه بلفظ (الماء طهور الا ان تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة) أي بسببها
(تحدث فيه) قال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث وقال الشافعي يروى عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم من وجه لا يثبت أهل الحديث مشله وقال النووي اتفق المحدثون على تضعيفه والمراد
تضعيف رواية الاستثناء لأصل الحديث فقد ثبت في حديث بئر بضاعة ولكن هذه الزيادة قد
أجمع العلماء على القول بحكمها قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان الماء القليل والكثير اذا وقعت
فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس فالاجماع هو الدليل لاهذه الزيادة * (وعن

عبد الله بن عمر) بن الخطاب رضي الله عنهما كان من أوعية العلم توفي بمكة سنة ٢٣ ودفن بها في مقبرة المهاجرين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان الماء قلين لم يحمل الخبث) بفتح المعجمة والموحدة (وفي لفظ لم ينحس) بفتح الحيم وضمها كافي القاموس (أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة والحاكم) محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع ولد سنة ٢٢١ طلب هذا الشأن ورحل إلى العراق ورجع ثم جال في خراسان وما وراء النهر وسمع من أبي شيخ أو نحو ذلك حدث عنه الدارقطني وأبو يعلى الخليلي والبيهقي وخلائق له تصانيف الفائقة مع التقوى والديانة وتاريخ نيسابور وغير ذلك توفي في صفر سنة ٤٠٥ (وابن حبان) بكسر الحاء وتشديد الموحدة هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي سمع أئمة لا يحصون من مصر إلى خراسان حدث عنه الحاكيم وغيره وكان من حفاظ الآثار وفقهاء الدين وفنون العلم صنف المستند الصحيح وكتاب الضعفاء وفقه الناس بسمرقند قال الحاكم كان من أوعية العلم والنهضة واللغة والوعظ ومن عقلاء الرجال توفي في شوال سنة ٥٥٤ وهو في عشر الثمانين وقد ذهب إلى هذا الحديث الشافعية في جعلهم الكثير ما بلغ قلين قال الترمذي وهو قول الشافعي وأحمد واسحق قالوا إذا كان الماء قلين لم ينحس شيء ما لم يتغير ريحه أو طعمه أو لونه قالوا ليكون نحو ما من خمس قرب انتهى قال محمد بن اسحق التلث هي الحرارة والقلية التي يستقي فيها وغيرهم اعتذروا عن العمل به بالاضطرار في شتمه وبجهالة قدر القلة وباحتمال معناه وبكونه ليس في الصحيحين وقد أجاب الشافعية عن هذا كله إلا أن أريج الأقاويل كلها في هذه المسئلة قول مالك ولله دلالة * (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم) هو الراكد الساكن ويأتي وصفه بأنه الذي يجري (وهو جنب أخرجه) بهذا اللفظ (مسلم والبخاري) رواية بلفظ (لا يبول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه) برفع اللام على أنه خبر لمخذوف أي ثم هو وجوز جزمه عطفًا على موضع يبولن ونصبه بتقدير أن على الخاق ثم بالواو والذي تقتضيه قواعد العربية أن النهي في الحديث إنما هو عن الجمع بين البول ثم الاغتسال فيه سواء رفعت اللام أو نصبت ولا يستفاد النهي عن كل واحد على انفراده من رواية البخاري إنما تنهيه النهي عن الجمع ورواية مسلم تنهيه النهي عن الاغتسال إذا لم تقيد برواية البخاري نعم رواية أبي داود بلفظ لا يبول أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه تنهيه النهي عن كل واحد على انفراده (ولمسلم) في رواية (منه) بدلالة قوله فيه فالأولى تنهيه أن لا يغتسل فيه بالانغماس مثلاً والثانية تنهيه أن لا يتناول منه ويغتسل خارجه (ولا أبي داود) بلفظ (ولا يغتسل فيه) عوض من ثم يغتسل (من الجنابة) عوضاً عن قوله وهو جنب وقوله هنا ولا يغتسل دلالة على النهي عن كل واحد من الأمرين على انفراده قال المالكية النهي عنه للتعب وهو طاهر في نفسه ويجوز التطهر به لأن النهي عندهم للكرهية وعند الظاهرية أنه التحريم وإن كان النهي تعبد إلا لاجل التخييس لكن الأصل في النهي التحريم وفي البول في الماء أقوال وهو أنه لا يحرم في الكثير البخاري كما يقتضيه مفهوم هذا الحديث والأولى اجتنابه إلا أن في مجمع الزوائد عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبال في الماء البخاري رواه الطبراني ورجاله ثقات والنهي يدل على التحريم وهو الأصل فيه وأما القليل

الجاري فقليل بكره وقيل يحرم وهو الاول قال في الشرح ولو قيل بالتحریم أي في الكثير الرأى كذا
 لكان أظهر وأوفق لظاهر النهي وإن كان قليلا كذا قال الصحيح التحريم للحديث قال أجد لا يلحق
 به غيره بل يختص بالحكم بالبول وقال الجمهور يلحق به غيره كالغائط قالوا إذا بال في اناء وصبه في
 الماء الدائم فالحكم واحد وحكم الوضوء فيه أي في الماء الدائم الذي بال فيه من يري بالوضوء وحكم
 الغسل إذا لحكم واحد وقد ورد في رواية ثمة وضأ منه أخرجهما عبد الرزاق وأحمد وابن أبي شيبة
 والترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي هريرة مرفوعا وأخرجه الطحاوي وابن حبان
 والبيهقي بزيادة ويشرب * (وعن رجل صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نهى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل) أي بالماء الذي يفضل من غسل الرجل
 (أو الرجل بفضل المرأة) مثله (وليغتفر) من الماء عند اغتسالا لهما منه (جميعا) أخرجه أبو داود
 والنسائي وإسناده صحيح) إشارة إلى رد قول البيهقي حيث قال أنه في معنى المرسل وقول ابن حزم
 أن أحذر وأنه ضعیف أما الأول فلأن إجماع الصحابي لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول عند
 المحدثين وأما الثاني فلأنه أراد ابن حزم بالضعيف داود بن عبد الله الأودي وهو ثقة قال المصنف
 في فتح الباري إن رجاله ثقات ولم نقف له على علة فلهذا قال هنا وهو صحيح نعم هو معارض لما يأتي
 * قوله في الحديث التالي * (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما حديث أطلق بجر الأمة وحبرها
 عبد الله بن عباس ولما قبل الهجرة بثلاث سنين وشهرة امامته في العلم ببركات الدعوة النبوية
 بالحكمة والفقه في الدين والتأويل يغني عن التعريف به توفي بالطائف سنة ٦٨ في آخر أيام
 ابن الزبير بعد أن كف بصره (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة أخرجه
 مسلم) من رواية عمرو بن دينار بلفظ قال علي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني وذكر
 الحديث وأعله قوم بهذا التردد ولكنه قد ثبت عند الشيخين بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وميمونة كانا يغتسلان من اناء واحد ولا تعارض لأنه يحتمل أنهما كانا يغتسلان معانيم المعارض قوله
 (ولا صحاب السنن) أي من حديث ابن عباس كما أخرجه الترمذي ونسبه إلى أبي داود (اعتسل
 بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنة فحاء) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (ليغتسل منها فقالت انى كنت جنبا) أي وقد اغتسلت منها (فقال إن الماء لا يجنب) في
 القاموس جنب أي كفرح وجنب أي ككفرم فيجوز فتح النون وضمها هذا إن جعلته من الثلاثي
 ويصح من أجنب يجنب وأما اجنب فلم يأت بهذا المعنى وهو أصابة الجنابة (وصححه الترمذي)
 وقال هو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي (وابن خزيمة) ومعنى الحديث قد ورد من طرق وقد
 أفادت معارضة الحديث الماضي وأنه يجوز غسل الرجل بفضل المرأة ويقاس عليه العكس
 لمساواته وفي الأمرين خلاف والأظهر جواز الأمرين وإن النهي مجمل على التنزيه (قال
 الترمذي) في حديث ميمونة كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناء واحد
 من الجنابة هذا حديث حسن صحيح وهو قول عامة الفقهاء أن لا بأس أن يغتسل الرجل من اناء
 واحد قال وعن رجل من غفار قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فضل طهور المرأة
 قال وذكره بعض الفقهاء الوضوء بفضل طهور المرأة وهو قول أجد واسحق كرها فضل طهورها
 ولم يربا بفضل سواها أباسا * (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم ظهور) الاظهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها الغتان (اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب)
 في القماموس ولغ الكلب في الاناء وفي الشراب بلغ كيهب وبالغ وكورث ودخل شرب ما فيه
 باطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فركه (ان يغسله) أي الاناء (سبع مرات أو لاهن
 بالتراب أخرجه مسلم وفي لفظه فليركه) أي الماء الذي ولغ فيه (وللترمذي أخره عن أبي
 السبع (أو أو لاهن) وانظروا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغسل الاناء
 اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أو لاهن أو أخره عن التراب قال هذا حديث حسن صحيح وهو
 قول الشافعي وأحمد واسحق انتهى دل الحديث على أحكام أولها نجاسة فم الكلب والحق
 به سائر بدنه قياسا عليه والقول بنجاسته قول الجماهير الثاني وجوب سبع غسلات للأناء
 وهو واضح الثالث وجوب الترتيب للأناء وقوله اناء أحدكم الاضافة ملغاة مثلا لان حكم
 الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملك الاناء وكذا قوله ان يغسله لا يتوقف على ان يكون مالك
 الاناء هو الغاسل وقوله في لفظه فليركه هي من ألقاها رواية مسلم وهي أمر بارأفة الماء الذي
 ولغ فيه الكلب أو الطعام وهي أقوى الأدلة على النجاسة اذا المراق أعظم من أن يكون ماء أو طعاما
 فلو كان طاهرا لم يؤمر بارأفته لما عرفت الآن المصنف نقل في القتح عدم صحة هذه اللفظة عند
 الحفاظ قال ابن عبد البر لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش وقال ابن منده لا يعرف
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجه من الوجوه قلت وأهمل المصنف ذكر الغسل الثامنة
 وقد ثبت عند مسلم وغيره الثامنة بالتراب قال ابن دقيق العيد انه قال به الحسن البصري ولم يقل
 بها غيره ولعل المراد بذلك من المتقدمين والحديث قوى فيها ومن لم يقل به يحتاج الى تأويل بوجه
 فيه استكره انتهى قلت والوجه في تأويله ذكره النووي والدميري في شرح المنهاج ولا يخفى
 ان طي المصنف لذكرها وتأويل من أخرجهما الى المجاز كل ذلك محاماة على المذهب والحق مع
 الحسن البصري وهو ظاهر الحديث والله أعلم* (وعن أبي قتادة) بفتح القاف اسمه في أكثر
 الأقوال الحريث بن ربي بكسر الراء الانصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد
 أحدا وما بعدهما في سنة ٥٤ بالمدينة وقيل بالكوفة في خلافة علي عليه السلام وشهد معه
 حروبه كلها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الهرة) والحديث له سبب وهو أن باقتادة
 سكب له وضوء فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الاناء حتى شربت فقبل له في ذلك فقال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انها ليست بنجس) أي فلا يجس ما لبسته (انما هي
 من الطوافين) جمع طواف (عليكم) قال ابن الاثير الطائف الخادم الذي يخدمك برفق وعناية
 والطواف فعال منه شبيه بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدير رحوله أخذا من قوله تعالى
 بعدهن طوافون عليكم يعني الخدم والمماليك وفي رواية مالك وأحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم
 زيادة لفظ والطوافات جمع الاول مذكر اسمها تنظر الى ذكر الهرة والثاني مؤنثا لما تنظر الى
 انائها وفي التعليل اشارة الى انه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملاصقتها
 لهم ولما في منزلهم خفف على عبادته يجعلها غير نجس رفعا للعرج (أخرجه الاربعة وصححه
 الترمذي وابن خزيمة) وصححه أيضا البخاري والعقيلي والدارقطني قال الترمذي وهو قول أكثر
 العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد

واحق لم يروا بسور الهرة بأسا وهذا أحسن شئ في هذا الباب وقد جرد مالك هذا الحديث عن
 اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ولم يأت به أحد أتم من مالك انتهى وبالجمله فالحديث دليل على طهارة
 الهرة وسورها وان باشرت نجسا وأنه لا تقييد لطهارتها بزمان وقيل لا يطهر فيها إلا بعض زمان
 من ليلة أو يوم أو ساعة أو شهر من الماء أو غيبتها حتى يحصل ظن بذلك أو ينوال عين النجاسة من
 فيها وهذا الأخير أوضح الأقوال لأن مع بقاء عين النجاسة في فيها فالحكم بالنجاسة لتلك العين
 لا لغيرها فان زالت العين فقد حكم الشارع بانها ليست بنجس * (وعن أنس بن مالك) رضى الله
 عنه هو أبو حجرة أنصاري نجاري خزرجي خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ قدم المدينة
 الى وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وقد صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن عشرين وتسع أو ثمان أقوال
 سكن البصرة من خلافة عريقفة الناس وطال عمره الى مائة وثلاث سنين وقيل أقل من ذلك قال
 ابن عبد البر أصبح ما قبل تسعة وتسعون سنة وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى
 أو اثنتين أو ثلاث وتسعين (قال جابر أعرابي) بفتح الهمزة نسبة الى الأعراب وهم سكان البادية
 سواء كانوا أعرابا أو عجماء وقد ورد تسميته أنه ذو الخويصرة اليماني وكان رجلا حافيا وقيل الأقرب
 ابن حابس وقيل عبيدة بن حصن (فبال في طائفة المسجد) ناحيته والطائفة القطيعة من الشئ
 (فزجره الناس) بالزاي وجيم فراء أي نهروه وفي لفظ فقام اليه الناس ليقعوا به وفي أخرى
 فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معه (فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم) بقوله لهم دعوه وفي لفظ لا ترزموه (فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذنوب)
 بفتح الذال المعجمة وهي الدلو المملأى ماء وقيل العظيمة (من ماء) نأ كيد والافتقار فاده لفظ الذنوب
 وفي رواية سجلا بفتح السين وسكون الجيم وهي بمعنى الذنوب (فأهريق عليه) أصله فأريق عليه
 ثم أبدلت الياء من الهـ ذرة فصار فهر يق عليه وهو رواية ثم زيدت همزة أخرى بعد ابدال الاولى
 فقيل فأهريق (متفق عليه) عند الشيخين كما عرفت وروى نحوه الترمذي عن أبي هريرة وقال
 هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحدوا حتى انتهى قلت
 دل الحديث على نجاسة البول الآدمي وهو اجاع وعلى ان الأرض اذا نتجت طهرت بالماء كسائر
 المتنجسات وحديث ذكاة الأرض يبسها ذكره ابن أبي شيبة موقوف ليس من كلامه صلى الله
 عليه وآله وسلم كما ذكره الرزاق حديث أبي قلابة موقوف عليه بلفظ جفوف الأرض طهورها
 فلا تقوم بهما حجة والحديث ظاهر في أن صب الماء يطهر الأرض رخوة كانت أو صلبة وقيل لا بد
 من غسل الصلبة وورد في بعض طرق هذا الحديث أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا ما بال
 عليه من التراب فألقوه واهريقوا على مكانه ماء قال المصنف في التلخيص له اسنادان موصولان
 وفيهما مقال انتهى وفي الحديث فوائد منها احترام المساجد ومنها الفرق بالجاهل وعدم التعنيف
 ومنها حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم واطقه في التعاليم ومنها ان الأبعاد عند قضاء الحاجة
 انما هو لمن يريد الغائط لا البول فانه كان عرف العرب عدم ذلك وأقره الشارع صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وقد نال صلى الله عليه وآله وسلم وجعل رجلا عند عقبه يستتره ومنها دفع أعظم المضرتين
 بأخفهما لأنه لو قطع عليه بوله لأضر به وكان يحصل من تقويمه من محله ما قد حصل من تحييس
 المسجد تحييس بدنه وشبهه ومما اوضح من المسجد غير الذي وقع فيه البول أولا * (وعن ابن عمر)

رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحلت لنا) أى بعد تحريمهما الذى
 دلت عليه الآيات (ميتتان ودمان فاما الميتتان فالجراد) أى ميتته (والحوت) أى ميتته
 وأما الدمان (فالطحال) برنة كآب (والكبد أخرجه أجد وابن ماجه وفيه ضعف) لأنه
 رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال أجد حديثه منكرو وصححه انه موقوف كما
 قاله أبو زرعة وأبو حاتم وإذا ثبت انه موقوف فله حكم الرقع لأن قول الصحابي أحل لنا كذا وحرم
 علينا كذا مثل قوله أمرنا وتمينا فثبت به الاحتجاج ويدل على حل ميتة الجراد على أى حال وجد
 فلا يعتبر فى الجراد شئ سوا مات خفف أنفه أو بسبب والحديث حجة على من اشتراط موتها
 بسبب أدى أو بقطع رأسها والاحرم وكذلك يدل على حل ميتة الحوت على أى صفة وجد طافيا
 كان أو غيره هذا الحديث وحديث الحل ميتته وأما حديث ومات فيه فطنا فلا تأكلوه أخرجه
 أحمد وأبو داود من حديث جابر بطوله فضعف باقفاق أئمة الحديث قال النووي لا يجوز
 الاحتجاج به لولم يمارضه شئ كيف وهو معارض فلا يخص به العام ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أكل من الغبرة التى قد قذفها البحر لأصحاب السرية ولم يسأل بأى سبب كان موتها كما هو معروف
 فى كتب الحديث والسير والكبد حلال بالاجماع وكذلك مثلهما الطحال فانه حلال * (وعن أبي
 هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وقع الذباب فى شراب
 أحدكم) وفى لفظ فى طعام (فليغمسه) زاد فى رواية البخارى كله وفى لفظ أبي داود فأما قوله
 وفى لفظ ابن السكن فليقله (ثم لينزعه) فيه ان يهل فى نزعه بعد غمسه (فان فى أحد جناحيه
 داء وفى الآخر شفاء) هذا تعليل للامر بغمسه ولفظ البخارى ثم ليطرحه فان فى أحد جناحيه
 شفاء وفى الآخر داء وفى لفظهما (أخرجه البخارى وأبو داود وزادوا أنه يلقى بجناحه الذى فيه الداء)
 وعند أحمد وابن ماجه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء والحديث دليل ظاهر على جواز قتله دفعا
 لضرره وأنه يطرأ ولا يؤكل وان الذباب اذا مات فى مائع فانه لا ينجسه لانه صلى الله عليه وآله
 وسلم أمر بغمسه ومعلوم انه يموت من ذلك ولا سيما اذا كان الطعام حار ثم عدى هذا الحكم
 الى كل ما لا تنفس له سائلة كالنحل والزنبور والعنكبوت وأشياء ذلك اذا الحكم بعموم علته
 ويتحقق باتتقاء سببه ذكر بعض العلماء انه تأمل فوجد انه يلقى بجناحه الايسر فعرف ان الايمن هو
 الذى فيه الشفاء والمناسبة فى ذلك ظاهرة وقد ذكر غير واحد من الاطباء ان لسعة العقرب والزنبور
 اذا ذلك موضعه بالذباب نفع منه نفعا يئنا ويسكنه وما ذاك الا الامانة الذى فيه من الشفاء قالوا
 ومن عجيب أمره ان رجليه يقع على الثوب الايض أسود وبالعكس وهو من أكثر الطيور سفادا
 وربما بقي عامة اليوم على الاثنى * (وعن أبي واقد) رضى الله عنه اسمه الحرث بن عوف الليثى من
 أقوال قيل انه شهيد بدار وقيل انه من مسلمة الفتح والاول أصح مات سنة ثمان أو خمس وستين بمكة
 والليثى نسبة الى ليث لانه من بنى عامر بن ليث قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم
 يخبون أسنة الابل ويقطعون أليات الغنم فقال ما يقطع الخ هذا لفظ الترمذى ولفظ أحمد والحاكم
 قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وبها ناس يعمدون الى أليات الغنم وأسنة الابل
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قطع من البهيمة) فى القاموس البهيمة كل ذات
 أربع قوائم ولو فى الماء وكل حى لا يميز البهيمة أولاد الضأن والمعز ولعل المراد هنا الأخير والاول

لما أتى بيانه (وهي حبة فهو) أي المقطوع (ميت أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) أي قال أنه حسن (واللفظ له) أي للترمذي قال والعمل على هذا عند أهل العلم انتهى ورواه أيضاً أحمد والحاكم بلفظ فهو ميتة والحديث قد روى من أربع طرق عن أربعة من الصحابة أبي سعيد وأبي واقد وابن عمر وتيم الداري والحديث دليل على أنه محرم وسبب الحديث دال على أنه أريد بالبهجة ذات الأربع وهو المعنى الأول لذكره الأول فيه لا المعنى الأخير الذي ذكره القاموس لكنه مخصوص بما بين من السمك أن كانت ذات أربع أو يراد به المعنى الأوسط وهو كل شيء لا يميز فيخص منه الجراد والسمك وما بين مما لا دمه وقد أفاد قوله فهو ميتة أنه لا بد أن تحل المقطوع الحياة لأن الميت هو ما من شأنه أن يكون حياً

* (باب الآنية) *

جمع آناه وهو معروف وأما باب آناه إلا أن الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلقت بها أحكام * (عن حديثه) بضم الحاء (ابن إيمان) وهما صحابيان جليلان شهدا أحداً وحديثه صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات بالمدينة بعد قتل عثمان بربعين ليلة تسعة وخمسين أوست وثلاثين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما) جمع صحفة قال الكسائي أعظم القصاع الجفنة ثم القصعة تليها تشيع العشرة ثم الصحفة تشيع الخمسة ثم المشكلة تشيع الرجلين والثلاثة ثم الصحيفة تشيع الرجل (فإنهما) أنا وهما وصحافهما (لهم) أي للمشركين وأن لم يذكروا فهم معلومون (في الدنيا) أخبار عابهم عليه لأنه اختيار لجهالهم (ولكم في الآخرة متفق عليه بين الشيخين) دل الحديث على تحريم الشرب والاكل في آنية الذهب والفضة وصحافهما سواء كان آناه خالماً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة أذهو عابشله أنه آناه ذهب وفضة قال النووي أنه انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب فيهما واختلف في المطلي بهما هل يلحق به ما في التحريم فقل إن كان يمكن فصلهما ما حرم أجماعاً والا لم يحرم والا قرب أنه إذا أطلق عليه آناه ذهب أو فضة ويسمى به شمله لفظ الحديث والأقوال والعبرة بتسميته في عصر النبوة فإن جهلت فالأصل الحل وأما المصيب بهما فإنه يجوز الأكل والشرب فيه أجماعاً وهذا الخلاف فيه في الأكل والشرب وأما غيرهما من سائر الاستعمالات فقل يحرم قياساً لا يتم فيه شرطه والحق عدم تحريم غيرهما ودعوى الإجماع غير صحيحة وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره لأنه ورد بتحريم الأكل والشرب فعدلوا عنه إلى الاستعمال وهجروا العبارة النبوية وجأوا بلفظ عام من تلقائهم ولها نظائر في عباراتهم وكانه ذكر المصنف هذا الحديث هنا لفائدة تحريم الوضوء في آنية الذهب والفضة لأنه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك والأقرب أن هذا الحديث باب الأطعمة والأشربة ثم هل يلحق بالذهب والفضة نفاثس الأجر كاللواقيت والجواهر فيه خلاف والأظهر عدم الحاقه وجوازه على أصل الإباحة وعدم الدليل الناقل عنها * (وعن أم سلمة) رضي الله عنها هي أم المؤمنين زوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسمها هند بنت أمية كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد هاجر إلى أرض الحبشة مع زوجها ونوفى عنها في المدينة بعد عودهم من الحبشة وترزجها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بالمدينة سنة أربع من الهجرة وتوفيت سنة ٥٩ أو سنة ٦٢ ودفنت بالبقيع وعمرها
 أربع وثمانون سنة (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي يشرب في اناء الفضة)
 هكذا عند الشيخين وانفرد مسلم في روايته أخرى بقوله في اناء الفضة والذهب (انما يجرجر)
 بضم التحتية والجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف وصوت البعير عند الجرجعيل الشرب
 والجرجع جرجرة (في بطنه نار جهنم متفق عليه) بين الشيخين قال الزنجشري يروي برفع النار
 على انها فاعل مجاز والاكثر على نصبها وفاعل الجرجرة هو الشارب قال النووي نصب هو
 الصحيح المشهور الذي عليه الشارحون وأهل الغريب واللغة وجزم به الازهرى وجهنم بحمية
 لا تنصرف للتأنيث والعلمية اذهى علم الطبقة من طبقات النار أعادنا الله منها والحديث يدل على
 ما دل عليه حديث حذيفة الاول * (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذ دبغ الاهداب) بزنة كتاب الجلد أو ما لم يدبغ كما في القاموس ومثله في
 النهاية (فقد طهر) بفتح الطاء والهاء ويجوز ضمهما كما يفيد القاموس (أخرجه مسلم)
 بهذا اللفظ * (وعند الاربعة) وهم أهل السنن (أي اهداب دبغ) تمامه فقد طهر فالحديث
 أخرجه الخمسة انما اختلف لفظه وقد روى بالفاظ وذكوله سبب وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم مر
 بشاة لميمونة ميتة فقال ألا استمتعتم باهلهما فان دبغ الاديم طهوره وروى البخاري من حديث
 سورة قالت ماتت لنا شاة قد بغنا مسكها ثم ما زلنا نذبح ذبيته حتى صار شئنا والحديث دليل على ان
 الدباغ مطهر للجد ميتة كل حيوان وانه لا يطهر ظاهره وباطنه وبه قال علي وابن مسعود وفي
 المسئلة سبعة أقوال هذا أولاها وأما حديث ابن عكيم برفعه لا تنتفعه وامن الميتة باهداب ولا عصب
 أخرجه الترمذي وحسنه فحديث مضطرب في سنده وأيضاً في متنه ثم معل أيضاً بالارسال
 وبالانقطاع ولذلك ترك أحمد القول به آخر او كان يذهب اليه قولا كما قاله عنه الترمذي
 ولا تعارض الامع الاستواء وهو مقفود هنا واهما اهداب عام في الماء كقول وغيره * (وعن سلمة بن
 الحباق) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الواو وحدة المكسورة والقاف رضي الله عنه صحابي يعد في
 البصريين يروي عنه ابنه سنان (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دبغ جلود الميتة
 طهورها وصححه ابن حبان) أي أخرجه وصححه وقد أخرجه غيره بالفاظ عند أحمد وأبي داود
 والنسائي والبيهقي وابن حبان بلفظ دبغ الاديم كانه وفي لفظ دبغها ذكاتها وفي أخرى دبغها
 طهورها وفي لفظ ذكاة الاديم دبغها وفي الباب أحاديث بعنا وهو يدل على ما دل عليه حديث
 ابن عباس وفي تشبيهه الدباغ بالذكاة اعلام بأن الدباغ في التطهير بمنزلة تذكية الشاة في الاحلال
 لان الذبح يطهرها ويحل أكلها * (وعن ميمونة) أم المؤمنين بنت الحارث الهلالية كان اسمها
 برة فسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة تزوجها في شهر ردى القعدة سنة سبع في
 عمرة النضية ووفاتها سنة ٦١ وقبل سنة ٥١ وقيل سنة ٦٦ وقيل غير ذلك وهي خالة ابن
 عباس ولم يتزوج صلى الله عليه وآله وسلم بعدها (قالت مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم بشاة يجزونها فقال لو أخذتم اهدابها فقلوا انها ميتة فقال يطهرها الماء والقرظ
 أخرجه أبو داود والنسائي) وفي لفظ عند الدارقطني عن ابن عباس أليس في الماء والقرظ
 ما يطهرها وأما رواية أليس في الشئ والقرظ ما يطهرها فقال النووي انه بهذا اللفظ باطل

لا أصل له وقال في شرح مسلم يجوز الدباغ بكل شيء ينشف فضلات الجلسد ويطيبه وينع من ورود الفساد عليه كالشئ والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك من الأدوية الطاهرة* (وعن أبي نعلبة) بفتح الناء وسكون العين وفتح اللام (الخشني) بضم الخاء وفتح الشين نسبة إلى خشين بن النمر من قضاعة واسمه جرهم بضم الجيم ابن ناشب بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيعة الرضوان وضرب له سهم يوم خيبر وأرسله إلى قومه فاسلموا نزل الشام ومات بها سنة ٢٥ وقيل غير ذلك (قال قلت يا رسول الله أنا بارض قوم أهل كلاب أفنا كل يأتيهم قال لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غير هافا غسوها واكلوا فيها متفق عليه) بين الشيخين دل الحديث على نجاسة آنية أهل الكلاب وهل هو لنجاسة رطوباتهم أو لجواز أكلهم فيها الخنزير وشرب الخمر أو لكرهه فذهب إلى الأول جماعة وذهب بعضهم إلى طهارة آنيةهم وعلى طهارة رطوباتهم وهو الحق لقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم توضع من مزادة مشركة والحديث جابر عند أحمد وأبي داود وكنا نغزوهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصيب من آنية المشركين وأسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا وقد أخرج أحمد من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعاهم يهودى إلى خبز شعير وأهاله سحنة بفتح السين والتون فداء معجمة مفتوحة أى متغيرة وحديث الباب محمول على الكراهة للآكل في آنيةهم للاستقذار وفي رواية لابي داود وأحمد باللفظ أنا نجأ وأهل الكلاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيةهم الخمر فقال صلى الله عليه وآله وسلم إن وجدت غير هافا الحديث وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد بآنية يطبخ فيها ما ذكروا يشرب فيحمل المطلق على المقيد* (وعن عمران بن حصين) تصغير حصن وعمران هو أبو نجيد تصغير نجد الخزاعى الكعبى أسلم عام خيبر وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة ٥١ أو سنة ٥٢ وكان من فضلاء الصحابة وفقهاءهم (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضع من مزادة) بفتح الميم فزادى وهى الرواية لا تكون إلا من جلد ين تقام بثالث بينهم ما لتسع كفى القاموس (امرأة مشركة متفق عليه) بين الشيخين (في حديث طويل) أخرجه البخارى بالقاظ وهو دليل لما سلف من طهارة آنية المشركين ويدل أيضا على طهور جلد الميتة بالدباغ لأن المزدقين من جلود ذبائح المشركين ويدل على طهارة رطوبة المشركين فإن المرأة المشركة قد باشرت الماء وهو دون القلتين فانهم صرحوا بأنه لا يحمل الجمل قدر القلتين ومن يقول إن رطوباتهم نجسة ويقول لا ينجس الماء إلا ما غره فالحديث دليل على ذلك* (وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب) بفتح الشين لفظ مشترك بين معان المراد هنا الصدع والشق (سلسلة من فضة) فى القاموس السلسلة بفتح أوله وسكون اللام اتصال الشئ بالشئ وبكسر أوله دأ من حديد ونحوه والظاهر أن المراد الأول فقرة بفتح أوله (أخرجه البخارى) وهو دليل على جواز تضييب الأنايا للفضة ولا خلاف فى جوازه والذي جعلها هو أنس بن مالك حكاه البيهقى وجرم به ابن الصلاح وقال المصنف فيه نظر قال ابن سيرين أنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة لا تعين شيئا صنعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتركه هذا لفظ البخارى قلت السلسلة غير الحلقة التى أراد أنس تغييرها فالظاهر أن الضمير فى فلسله فى حديث عاصم الاحول رأيت قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند أنس بن مالك وكان

قد انصدع فسلسله بقصة رواه البخاري للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو حجة لما ذكر

* (باب ازالة النجاسة وبيانها) *

أى بيان النجاسات ومطهراتها * (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النجس) (تتخذ خلافاً لآخرجه مسلم والترمذى وقال حسن صحيح) فسر الاتخاذ بالعلاج لها وقد صارت خيراً ومثله حديث أبى طلحة فأنهم لما حرمت الخمر سأل أبو طلحة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن خمر عنده لا يتم هل يخلها فأمره بإراقها أخرجه أبو داود والترمذى والعمل بالحديث هو رأى الشافعى لدلالة الحديث على ذلك فلو خلاها لم تحل وظاهرها بآى علاج كان ولو بنقلها من الظل الى الشمس أو عكسه وأما ما تخلت بنفسه من غير علاج فأنها حلال * وعلم ان للعلماء فى خل الخمر ثلاثة أقوال الاول اذا تخلل الخمر بغير قصد حل واذا خللت بالقصد حرم خلها الثانى تحريم كل خل تولد عن خمر مطلقا الثالث ان الخل حلال مع تولده من الخمر سواء قصد أم لا الا ان فاعلها آثم ان تركها بعد ان صارت خمر اعاص الله محجور ح العدة لانه لم يراقها حال خمرها فانه واجب كدال له حديث أبى طلحة وأما الدليل على انه يحل الخل الكائن عن الخمر فلانه خل لغعة شرعاً قيل فاذا أريد جعل خل لا يتخمر فيه عصر العنب ثم يلقى عليه قبل ان يتخلل مثليه خلاصاً فانه يتخلل ولا يصير خمر أصلاً (وعنه) أى عن أنس بن مالك رضى الله عنه (قال لما كان يوم خيبر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأطعمة فنادى ان الله ورسوله يتيانكم) بتمنية الضمير لله ورسوله وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال للخطيب الذى قال فى خطبته ومن يعصم ما بنس خطيب القوم أنت وقال قبل ومن يعص الله ورسوله والواقع هنا يعارضه وقد وقع فى كلامه صلى الله عليه وآله وسلم التمنية أيضاً بلفظ ان يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهما وأجيب بأنه نهى الخطيب ان مقام الخطابة يقتضى البسط والايضاح فأرشده الى انه يأتى بالاسم الظاهر لا بالضمير وانه ليس العتب عليه من حيث جعده بين ضميره تعالى وضمير رسوله والثانى انه صلى الله عليه وآله وسلم له ان يجمع بين الضميرين وايمن لغيره لعله يجلال ربه وعظمته قلت فان صح تأخر الجمع كان ناسخاً للاول (عن لحم الجرا الاهلية فأنهم ارجس متفق عليه) وعامة فى حديث أنس فى البخارى فاكتفت القدور وانهم القور بالعم وهذا النهى ثابت من حديث جماعة من الصحابة فى دواوين الاسلام وهى دالة على تحريم أكلاها وتحريمها هو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لهذه الدلة والآية خص عمومها الاحاديث الصحيحة وحديث ابى داود فى قصة غالب بن الجراح الدالة على حلها مضطرب مختلف فيه اختلافاً كثيراً قال البيهقى فى السنن بعد ذكره انه اختلف فى اسناده قال ومثله لا تعارض به الاحاديث الصحيحة انتهى وان صح جعل على الاكل منها عند الضرورة والمخصة وذكر المصنف لهذين الحديثين فى باب النجاسات مبنى على ان التحريم من لازمه التنجيس وهو قول الاكثر وفيه خلاف والحق ان الاصل فى الاعيان الطهارة وان التحريم لا يلزمه النجاسة فان الحشيشة محرمة طاهرة وكذلك الخدرات والسموم الثلاثة لا دليل على نجاستها وأما النجاسة فيلازمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس لان الحكم فى النجاسة هو المنع عن ملاستها على كل حال فالحكم بنجاسة العين

حكم بغيرهما بخلاف الحكم بالتحريم فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية واجماعا فاذا عرفت هذا فتحريم الخمر والجر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستهما بل لا بد من دليل آخر عليه والابقيا على الاصل المتفق عليه من الطهارة فن ادعى خلافة فالدليل عليه وكذلك نقول لاحاجة الى اتيان المصنف بحديث عمرو بن خارجة الآتي قريبا مستدل به على طهارة لعاب الراحلة وأما الميعة فلولا أنه ورد دباغ الاديم طهوره وأما الهاب دباغ فقد طهر لقلنا بطهارتهما اذا الوارد في القرآن تحريم أكلها لكن حكمنا بنجاستهما لما قام عليهما دليل غير دليل تحريمهما (وعن عمرو بن خارجة) رضى الله عنه هو صحابي أنصاري عداؤه في أهل الشام وهو الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في خطبة أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمعى وهو على راحلته) بالحاء المهملة من الابل الصالحة لأن ترحل (ولعابها) بضم اللام هو ما سال من الفم (يسبل على كتفي أخرجه أحمد والترمذي وصححه) والحديث دليل على أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر قليل وهو اجماع وهو أيضا الاصل فذكر الحديث بيان للاصل ثم هذا مبني على أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم سيلان اللعاب عليه ليكون تقريراً (وعن عائشة) رضى الله عنها هي أم المؤمنين الصديقة بنت ابى بكر الصديق أمها أم رومان ابنة عامر خطيبها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وتزوجها في شوال سنة عشر من النبوة وهي بنت ست سنين وأعرس بها في المدينة سنة اثنتين من الهجرة وقيل غير ذلك وبقيت معه تسع سنين ومات عنها ولها ثمان عشرة سنة ولم يتزوج بكراً غيرها وكانت فقيهة عالمة فصيحة فاضلة كثيرة الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم عارفة بآيام العرب وأشعارها زوى عنها جماعة من الصحابة والتابعين نزلت برأته من السماء في سورة النور في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيتها ودفن فيه وماتت بالمدينة سنة ٥٧ أو سنة ٥٨ ليلة الثلاثاء السبع عشرة خلعت من رمضان ودفنت بالبقيع صلى الله عليه وآله وسلم عليه أبو هريرة وكان خليفة مروان بالمدينة فن طعن فيها فقد جاهد القرآن وخالف السنة وحر بهم جمع على عليه السلام له محامل حسنة وقد نص الكتاب على إيمان البغاة أن صحب بغيرها ولكن أتى لهم ذلك وأى دليل لهم على ما هنا لا (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وانا أنظر الى أثر الغسل متفق عليه) وأخرجه البخاري من حديث عائشة بالفاظ مختلفة وانها كانت تغسل المني من ثوبه صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعضها وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء وفي لفظ فيخرج الى الصلاة وان بقع الماء في ثوبه وفي لفظ ثم أراه فيه بقعة أو بقعاً وهذا الحديث استدلل به من قال بنجاسة المني وهم الحنفية ومالك ورواية عن أحمد قالوا لان الغسل لا يكون الا عن نجس وقياسا على غيره من فضلات البدن المستندرة من البول والغائط لانصابتها الجميع الى مقتر وانحلالها عن الغذاء ولان الاحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها ولا يجرى من يجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات وتأنى لما يأتى مما يفيد قوله (ولمسل) أى عن عائشة رواية انقرد بلفظها عن البخاري وهى قولها (لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فركا) مصدر تأنى كيدى يقرانها كانت تفركه وتحسكه والفرك يقال فرك الثوب اذا دلكه (فيصلى فيه وفي لفظ له) أى لمسل عن عائشة (لقد كنت أحكه) أى المني حال كونه

(بابسا بظفرى من ثوبه) اختص مسلم باخراج رواية الفرق ولم يخرجها البخارى وقد روى الحث والفرق أيضا البيهقى والدارقطنى وابن خزيمة وابن الجوزى من حديث عائشة ولفظ البيهقى ربما حتمته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى ولفظ الدارقطنى وابن خزيمة أنها كانت تحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى ولفظ ابن حبان لقد رأيتنى أفرق المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى ورجاله رجال الصحيح وقرب من هذا حديث ابن عباس عند الدارقطنى والبيهقى سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المني يصيب الثوب فقال اغتسلوا وغسلوا بالزق والبصاق وقال انما يكفيل ان تمسحه بخرقة أو اذخرة قال البيهقى بعد اخر اجهر رواه وكيع عن ابن أبي ليلى موقوفا على ابن عباس وهو الصحيح انتهى فالتاثلون بنجاسة المني تأولوا حديث الفرق هذه بان المراد فركه مع غسله بالماء وهو بعيد وقالت الشافعية المني طاهر واستدلوا على طهارة المني بهذه الاحاديث قالوا واحاديث غسله بمحمولة على الندب وليس الغسل دليل النجاسة فقد يكون لاجل النظافة وازالة الدرن ونحوه وتشبيهه بالخطا والبزاق دليل على طهارته أيضا والامر بمسحه بخرقة أو اذخرة لاجل ازالة الدرن المستكره بقاؤه في ثوب المصلى ولو كان نجسا لما أجزأ مسحه وأما تشبيهه بالفضلات المستقدرة فلا قياس مع النص قال الاولون اغتسلوا في منيه صلى الله عليه وآله وسلم وفضلاته طاهرة فلا يلحق به غيره وأجيب عنه بأن عائشة أخبرت عن فرق المني من ثوبه والظاهر انه عن جماع وقد خالطه منى المرأة والاحتلام على الانبياء غير جائز ولئن قيل انه لم يخالطه غيره فهو محتمل ولا دليل مع الاحتمال وذهبت الحنفية الى نجاسة المني كغيرهم ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرق أو الازالة بالاذخرة أو الخرقه عملا بالحديثين وقد يقال هذا الاحتمال مشترك فلا يتم به الاستدلال على طهارة المني والحق ان الاصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة فحين باقون على الاصل قاله السيد رحمه الله وبين الفريقين محاذلات ومناظرات واستدلالات طويلة لا تاتي بقائده كثيرة والذي ظهر لى ان هذه المسئلة من المشتبهات لتعارض الادلة ولكل وجهة هو موليها ويحصل العمل بالحديث بازائه بأي نوع كان سواء كان المني طاهرا أو نجسا ولا ينبغي ان يترك ازالته لعدم الدليل على ذلك والله أعلم بالصواب (عن أبي السمع) بفتح السين اسمها ايا بكسر الهمزة رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل من بول الجارية) في القاموس ان الجارية فتية النساء قال في مجمع البحار الجارية من النساء من لم تبلغ الحلم انتهى وهي المرادة هنا (ويرش من بول الغلام أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) وأخرجه أيضا البزار وابن ماجه وابن خزيمة من حديث أبي السمع قال كنت اخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بحسن أو حسين فبال على صدره فغثت اغسله فقال يغسل من بول الجارية الحديث وقد رواه ايضا احمد وابوداود وابن خزيمة وابن ماجه والحاكم من حديث لبابة بنت الحرث قالت كان الحسين الحديث وفيه يغسل من بول الاتنى وينضح من بول الذكرو روى ابن حبان من حديث علي عليه السلام يرفعه ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية قال قتادة راويه هذا ما لم يطعما فاذا طعما غسلا في التقييد بالطعام لهما أحاديث مرفوعة وموقوفة وهي كما قال البيهقى اذا ضم بعضها الى بعض قوي والحديث دل على الفرق بين البول في الحكم وللعلماء في ذلك ثلاثة

مذهب أولاهما دل عليه الحديث وبه قال الشافعية وهو قول علي وعطاء والحسن وأحمد واسحق وغيرهم وأما وجه التفرقة بين قولهما فقال في شرح المصايب أن أحسن فرق في ذلك أن النفوس أعلق بالذكور فيكثر جلهم فناسب التخفيف إلا كفاً بالنضح للرجح انتهى وأما هل بول الصبي طاهر أو نجس فالأكثر على أنه نجس وإنما خفف الشارع في تطهيره وعلم أن النضح كما قاله النووي في شرح مسلم هو أن الشيء الذي أصابه البول يغمر ويكثر بالماء مكثرة لا تبلغ جريان الماء وتردده ونقاطه بخلاف المكثرة في غيره فإنه يشترط بحيث يجري بعض الماء ويتقاطر من المحل وإن لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار وهو قول إمام الحرمين والمحققين (عن أسماء) بفتح الهمزة (بنت أبي بكر) هي أم عبد الله بن الزبير أسلمت بمكة قديماً وبايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي كبر من عائشة بعشر سنين وماتت بمكة بعد أن قتل ابنها بأقل من شهر ولها من العمر مائة سنة وذلك سنة ٧٣ ولم تسقط لها سن ولا تغير لها عقل وكانت قد عمت (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في دم الحيض يصيب الثوب تحته) بفتح التاء وضم الحاء وتشديد التاء أي تحته والمراد بذلك إزالة عينه (ثم تفرصه بالماء) أي الثوب وهو بفتح التاء واسكان القاف وضم الراء أي تدلك الدم باطراف أصابعها ليحمل بذلك ويخرج ما شرب به الثوب منه (ثم تنفضه) بفتح الضاد أي تغسله بالماء وإنما فسرنا النضح هنا بالغسل لوروده بلفظ الغسل في أحاديث كثيرة كما تراه فلا يقال بعكس ذلك (ثم تصلي فيه متفق عليه) ورواه ابن ماجه بلفظ اقصرصه واغسله وصلى فيه ولا بن أبي شيبه بلفظ اقصرصه بالماء واغسله وصلى فيه وروى أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب فقال حكيمه بصلع واغسله بماء وسدر قال ابن القطان أسنده في غاية الصحة ولا أعلم له علة وقوله بصلع بصاد مهملة مفتوحة ولا م سا كنه وعين مهملة الجوز والحديث دليل على نجاسة دم الحيض وعلى وجوب غسله والمبالغة في إزالته بما ذكر من الحث والقرص والنضح لأذهاب أثره وظاهره أنه لا يجب غير ذلك وإن بقي من العين بقية فلا يجب الحاد لأذهابها لعدم ذكره في الحديث أي حديث أسماء وهو محل البيان ولأنه قد ورد في غيره ولا يضر كثر أثره كما يأتي (عن أبي هريرة قال قالت خولة) بفتح الخاء وسكون الواو هي بنت يسار كما أفاده ابن عبد البر في الاستيعاب (يا رسول الله فإن لم يذهب الدم قال يكفيك الماء ولا يضر كثر أثره أخرجه الترمذي وسنده ضعيف) وكذلك أخرجه البيهقي لأن فيه ابن لهيعة قال إبراهيم الحاربي لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم بإسناد أضعف من الأول وأخرج الدارمي من حديث عائشة موقوفاً عليها إذا غسلت المرأة الدم فلم يذهب فلتغيره بصفرة أو زعفران ورواه أبو داود عنهما موقوفاً أيضاً وتغيره بماء ليس لقلع عينه بل لتغطية لونه تترها عنه والحديث دليل على أنه لا يجب استعمال الحاد لقلع أثر النجاسة وإزالة عينها وبه أخذ جماعة من الحنفية والشافعية وقد يقال قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر والسدر من الخواص والحديث الوارد به في غاية الصحة فيقيد به ما أطلق من غيره ويختص استعمال الحاد بدم الحيض ولا يقام عليه غيره من النجاسات في ذلك لعدم تحقق شروط القياس ويحمل حديث الباب وحديث عائشة وقولها فلم يذهب أي بعد الحاد ولذا اختاره السيد في منحة الغفار

فهذه الأحاديث في هذا الباب اشتملت من التجاسات على الجر ولحوم الجر الأهلية والمني وبول
الحرارية والغسل ودم الحيض ولو أدخل المصنف بول الأعرابي في المسجد وبأخ الأديم ونحوه
في هذا الباب لكان الوجه

* (باب الوضوء) *

في القاموس الوضوء بالضم الفعل وبالفتح مأوّه ومصدر أيضاً ولغتان ويعني بهما المصدر وقد يعني
بهما الماء توفضت للصلاة وتوضيت لغة أو لغة قالوا الوضوء من أعظم شروط الصلاة وقد ثبت عند
الشيخين من حديث أبي هريرة مرفوعاً أن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ
وثبت حديث الوضوء مشطراً للإيمان وأنزل الله فرضيته من السماء في قوله سبحانه إذا قمتم إلى
الصلاة فاغسلوا الآية وهي مديونة والمحققون على أنه فرض بالمدينة لعدم النص الناهض على
خلافه وورد في الوضوء فضائل كثيرة منها حديث أبي هريرة عنده مالك وغيره مرفوعاً إذا توضأ
العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع
آخر قطر الماء فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء
فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً
من الذنوب وأشمل منه ما أخرجه مالك أيضاً من حديث عبد الله الصنابحي بضم الصاد وفتح النون
وكسر الباء نسبة إلى صنابح بطن من مراد وهو صحابي قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه وإذا استنثر خرجت الخطايا من
أنفه فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أظفار عينيه فإذا غسل يديه
خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من
رأسه حتى تخرج من آذنيه فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت
أظفار رجليه ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة وفي معناها عادة أحاديث والمحققون على أن
الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة إنما الذي من خصائصها الغزوة والتجبل (عن أبي هريرة)
رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) لو أن أشق على امتي لأمرتهم بالسؤال مع
كل وضوء أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة) قال في الشرح الحديث متفق عليه
عند الشيخين من حديث أبي هريرة وهذا القطفه قال ابن منده أسنده مجمع على صحته قال النووي
غلط بعض الكافز عم أن البخاري لم يخرج له قلت ظاهر صنيع المصنف هنا يقضي بأنه لم يخرج له
واحد من الشيخين حيث لم ينسبه إلى أحد منهما ونسبه إلى غيرهما فإن المعروف من قاعدة
المحدثين أنه إذا أخرج الشيخان الحديث نسبوه إليهما ولا يكتفون برواية غيرهما إلا لعدم
اخرجهما وهو من أحاديث عمدة الأحكام التي لا يذكرونها إلا ما أخرجه الشيخان إلا أنه بلفظ
عند كل صلاة وفي شرح الدميري على المنهاج أنه أخرجه البخاري تعليقا في كتاب الصيام لا مستندا
كما وهم فيه عبيد الحق في الجمع بين الصحيحين وقال المصنف في فتح الباري والحديث في الصحيحين
عن أبي هريرة بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه انتهى وفي معناه عدة أحاديث عن عدة من
الصحابة منها عن علي بن أحمد وعن زيد بن خالد عنه الترمذي وعن أم حبيبة عند أحمد وعن ابن

عمرو وسهل بن سعد وجابر وأنس عند أبي نعيم وعن أبي أيوب عند أحمد والترمذي ومن حديث ابن
 عباس عند مسلم وأبي داود وورد الأمر به في حديث تسوكوا فان السواك مطهرة للقمم مرضاة
 للرب أخرجه ابن ماجه وفيه ضعف ولكن له شواهد عديدة دالة على ان للأمر به أصلاً وورد
 في الأحاديث ان السواك من سنن المرسلين وأنه من خصال الفطرة وأنه من الطهارات وان فضل
 الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعون ضعفاً أخرجه أحمد وابن خزيمة
 والحاكم والدارقطني وغيرهم قال في البدر المنير وقد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث
 فوجب بالسنة تأتي فيها الأحاديث الكثيرة ثم ملأها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه
 خبيرة عظيمة هذا ولفظ السواك بكسر السين في اللغة يطلق على الفعل وعلى الآلة ويذكر
 ويؤتى بوجهه سواك ككتاب وكتب ويراد به في اصطلاح العلماء استعمال عود او فتوة في الاسنان
 لتذهب الصفرة وغيرها قلت وعند ذهاب الاسنان يشترع أيضاً الحديث عائشة قالت يا رسول الله
 الرجل يذهب فوهاً يستاك قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه أخرجه الطبراني
 في الاوسط وفيه ضعف واما حكمه فهو سنة عند جماهير العلماء وقيل بوجوبه وحديث الباب دال
 على عدم وجوبه لقوله في الحديث لا امرتهم أي أمر ايجاب فانه الذي ترك الأمر به لاجل المشقة
 لا أمر الندب فانه قد ثبت بالأمرية والحديث دل على تعيين وقته وهو عند كل وضوء ويشتمل
 استحبابه في خمسة أوقات عند الصلاة وعند الوضوء وعند قراءة القرآن وعند الاستيقاظ من
 النوم وعند تغير القم ثم ظاهر الحديث انها لا تخص صلاة عن استحباب السواك لها في أقطار ولا
 صيام وبسن ذلك للمصلي وان كان متوضئاً كما يدل عليه حديث عند كل صلاة وقيل عند الوضوء
 الحديث الباب والاحسن أن يكون عوداً رالك متوسطاً لا شديداً ليس فيجرح اللثة ولا شديداً
 الرطوبة فلا يزيل ما يراذله (عن جرير) بضم الحاء هو ابن أبان بفتح الهمزة وتخفيف
 الموحدة وهو مولى عثمان بن عفان أرسله له خالد بن الوليد من بعض من سباه في مغازيه فاعتقه
 عثمان رضي الله عنه (ان عثمان) بن عفان رضي الله عنه (دعا بوضوء) أي بماء يتوضأ به (فغسل
 كفيه ثلاث مرات) هذا من سنن الوضوء اتفاق العلماء وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ الذي
 سيأتي حديثه بل هذا سنة الوضوء فلا يستيقظ وأراد الوضوء فظاهر الحديثين انه يغسلهما
 للاستيقاظ ثلاث مرات ثم للوضوء كذلك ويحتمل تداءيهما (ثم غضمض) المضمضة ان يجعل الماء
 في القم ثم يجره ويكأها ان يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يجره وفي القاموس المضمضة تحريك الماء في
 القم فجعل من مسماها التجريك ولم يجعل منه المجر ولم يذكر في حديث عثمان هل فعل ذلك مرة
 أو ثلاثاً لكن في حديث علي أنه مضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى ففعل هذا ثلاثاً ثم قال هذا
 طهور نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم (واستنشق) الاستنشاق ايصال الماء الى داخل الانف
 وجذبه بالنفيس الى أقصاه (واستنثر) الاستنثار عند جهورا هل اللغة والمحدثين والفقهاء اخرج
 الماء من الانف بعد الاستنشاق (ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى) فيه بيان لما اجعل
 في الآية من قوله وأيديكم الآية وأنه يقدم اليمنى (الى المرفق) بكسر الميم وفتح فائه وبفتحهما
 وكلة الى في الاصل للانتهاء وقد تستعمل بمعنى مع وينت الحديث انه المراد كما في حديث جابر
 كان يدير الماء على مرقمته أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه الدارقطني بسند ضعيف

وأخرج بسند حسن في صفة وضوء عثمان أنه غسل يديه إلى المرفقين حتى مسح اطراف
العصدين وهو عند البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى
جاوز المرافق وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه ثم غسل ذراعيه حتى سال
الماء على مرفقيه فهذه الأحاديث يقوى بعضها ببعضها قال اشعق بن راهويه إلى في الآية يحتمل ان
يكون بمعنى الغاية ويحتمل ان يكون بمعنى مع فيبيت السنة أنها بمعنى مع قال الشافعي لأعلم
خلاف في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء وبهذا عرفت ان الدليل قد قام على دخول المرافق قال
الزمخشري لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وخروجهما فامر بدور مع الدليل
ثم ذكر أمثلة لذلك وقد عرفت أنه قد قام ههنا الدليل على دخولها (ثلاث مرات ثم اليسرى مثل
ذلك) أي إلى المرافق ثلاث مرات (ثم مسح برأسه) هو موافق للآية في الاتيان بالباء ومسح
يتهدى به وبمنفسه قال القرطبي ان الباء ههنا للتعديتية يجوز حذفها وانباتها والآية تحتل جميع
الرأس أو بعضها ولادلالة في الآية على استيعابه لكن من قال يجزئ مسح بعضه قال ان السنة
وردت مبينة لاحد احتمال الآيات وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم توضأ فمسح العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو وان كان من سلا فقد اعتد
بجميعه مرفوعا من حديث انس وهو وان كان في سنده مجهول فقد عضده ما أخرجه سعيد بن
منصور من حديث عثمان في صفة الوضوء أنه مسح مقدم رأسه ووفيه راو مختلف فيه وثبت عن ابن
عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس قال ابن المنذر وغيره ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ومن العلماء
من يقول لا بد مع مسح البعض من التكميل على العمامة لحديث المغيرة وجابر عند مسلم ولم يذكر
في هذه الرواية تكرار مسح الرأس كما ذكر في غيرها وان كان قد طوى ذكر التكرار بإضافي
المضضة كما عرفت وعدم ذلك لا دليل فيه (ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات)
الكلام في ذلك كما تقدم في اليسر اليمنى إلى المرافق الا ان المرافق قد اتفق على مسماها بجزء
الكعبين فوقع في المراد به ما هنا خلاف فالمشهور أنه العظم الناشئ عند ملتقى الساق وهو قول
الاكثر وحكي عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند مفصل الشراك وفي المسئلة
منظرات ومقاولات طويلة ومن أوضح الأدلة على ما قاله الجمهور حديث النعمان بن بشير في
صفة الصف في الصلاة فرأيت الرجل من يلقز كعبه بكعب صاحبه وقد أيد السيد في منحة الغفار
مذهب الجمهور بادلة ههنا (ثم اليسرى مثل ذلك) أي إلى الكعبين ثلاث مرات (ثم قال) أي
عثمان رضي الله عنه (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ نحو وضوئي هذا متفق
عليه) وتام الحديث فقال أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ نحو وضوئي هذا ثم
صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه أي بأمور الدنيا وما لا تعلق له بالصلاة غفر له ما تقدم من ذنبه ولو
عرض له حديث فاعرض عنه بمجرد عروضة عني عنه ولا يعتد بحد ذاته نفسه * واعلم ان الحديث قد
أفاد الترتيب بين الأعضاء المعطوفة بهم وأفاد التثنية ولم يدل على الوجوب لأنه انما هو صفة فعل
ترتب عليه فضيلة ولم يرتب عليه عدم اجزاء الصلاة الا اذا كان بصفته ولا ورد بلفظ يدل على إيجاب
صفاته ويدل له حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرتين مرتين ومرتة واحدة وبعض الأعضاء
ثلثها وبعض بخلاف ذلك وصرح في وضوئه مرة مرة انه لا يقبل الله الصلاة الا به واما المضضة

والاستنساخ فقيس بجوان الثبوت الامر بهما في حديث أبي داود باسناد صحيح وفيه وبالغ في الاستنساخ الا ان تكون صائما ولا تصلي الله عليه وآله وسلم وأطلب عليهم ما في جميع وضوئه وقيل انهم اسنوه والاول اولى قال الترمذي واختلاف أهل العلم في ترك المضضة والاستنساخ فقال طائفة منهم اذا تركهما في الوضوء حتى صلى أعادوا وأذلك في الوضوء والحنابلة وبه يقول ابن أبي ليلى وعبد الله بن المبارك وأجدوا سحق وقال أحمد الاستنساخ أو كد من المضضة (وعن علي رضي الله عنه) هو أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد المشاهد كلها الا تبوك فقامه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة خليفة عنه وقال اما ترى ان تكون مني بمنزلة هرون من موسى استخلف يوم قتل عثمان يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من شهر ربيع الثاني سنة ٣٥ واستشهد صبح يوم الجمعة بالكوفة لاسبعة عشرة خلت من شهر رمضان سنة ٤٠ ومات بعد ثلاث من ضربة الشقي ابن ملجم وقيل غير ذلك وخلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام (في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ومسح برأسه واحدة أخرجه أبو داود) هو قطعة من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله الى آخره وهو يفتد ما أفاده حديث عثمان رضي الله عنه وانما أتى المصنف بما فيه التصريح لما لم يصرح به في حديث عثمان وهو مسح الرأس مرة فانه نص أنه واحدة مع تصريحه بثلاث ما عده من الاعضاء وحديث الباب أخرجه أيضا النسائي والترمذي باسناد صحيح بل قال الترمذي انه اصح شيء في الباب وأحسن وبه يقول الشافعي وأجدوا سحق انتهى وأخرجه أبو داود من ست طرق وفي بعض طرقه لم يذكر المضضة والاستنساخ وفي بعض مسح على رأسه حتى لم يقطر وروى الترمذي عن الربيع بنت معوذ انهارأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوضأ قالت مسح رأسه ومسح ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة قال حديث الربيع حديث حسن وقد روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مسح برأسه مرة والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم وبه يقول جعفر بن محمد يعني الصادق وسفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وأمسح الرأس مرة واحدة وقد اختلف العلماء في ذلك فقال قوم بثلاث مسح كأي ثلث غيره من الاعضاء اذهب من جاتها وقد ثبت في الحديث تثليثه وان لم يذكر في كل حديث كرفيه تثليث الاعضاء فانه قد أخرجه أبو داود من حديث عثمان في تثليث المسح أخرجه من وجهين صحيح أحدهما ابن خزيمة وذلك كاف في ثبوت هذه السنة وقيل لا يشرع تثليثه لان أحاديث عثمان الصحاح كلها كما قال أبو داود تدل على مسح الرأس مرة واحدة وبان المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل وبان العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل وأجيب بان كلام أبي داود ينقضه ما رواه هو وصححه ابن خزيمة كذا كرناه والقول بان المسح مبنى على الخفة قياس في مقابلة النص فلا يسمع والقول بأنه يصير في صورة الغسل لا يبالي به بعد ثبوته عن الشارع ثم رواية الترمذي لا تعارض رواية الفعل وان كثرت رواية الترمذي اذ الكلام انه غير واجب بل سنة من شأنها ان تفعل أحيانا وتترك أحيانا * (وعن عبد الله بن زيد بن عاصم) هو الانصاري المازني من بني مازن بن الجار شهد أحدًا وهو الذي قتل مسيلة الكذاب وشاركه وحشي وقتل عبد الله يوم الحرة سنة ٦٣ وهو غير عبد الله

(١) هوسفيان بن عيينة

٥١

ابن زيد بن عبد ربه الذي حديثه في الاذان وقد غلط فيه بعض (١) أئمة الحديث فلذا انبهنا عليه
 (في صفة الوضوء قال ومسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأسه فاقبل بيديه وأدبر متفق
 عليه) فسر الاقبال بهم ما يأت به من مؤخر رأسه فان الاقبال اذا كان مقبداً ما يكون من مؤخر
 الرأس الا انه ورد في البخاري بلفظ وأدبر بيديه وأقبل واللفظ الآخر في قوله (وفي لفظ له ما بدأ
 بمقدم رأسه حتى ذهب بهما) أي اليدين (الى قفاه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه) الحديث
 يفيد صفة المسح للرأس وهوان يأخذ الماء بيديه فيقبل بهما ويدبر وللعلما ثلاثة أقوال أحدها
 الذي يعطيه ظاهر هذا الحديث وهوان يبدأ بمقدم رأسه الذي يلي الوجه فيذهب الى التفتاف ثم
 يردهما الى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه لا يقال انه أدبر بهما وأقبل لان
 الواو لا تقتضي الترتيب فالتقدم أدبر وأقبل والثاني انه يبدأ بمؤخر رأسه ويعبر الى جهة الوجه ثم
 يرجع الى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر فالاقبال الى مقدم الوجه والادبار الى ناحية
 المؤخر وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح بدأ بمؤخر رأسه ويحمل الاختلاف في لفظ
 الاحاديث على تعدد الحالات والثالث انه يبدأ بالناصية ويذهب الى ناحية الوجه ثم يذهب الى
 جهة مؤخر الرأس ثم يعود الى ما بدأ منه وهو الناصية ولعل قائل هذا أقصد المحافظة على قوله بدأ
 بمقدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر لانه اذا بدأ بالناصية صدق انه بدأ بمقدم رأسه
 وصدق انه أقبل أيضاً فانه ذهب الى ناحية الوجه وهو القبل وقد أخرج أبو داود ومن حديث
 المقدم انه صلى الله عليه وآله وسلم لما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى
 بلغ القفا ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه وهي عبارة واضحة في المراد والظاهر ان هذا من العمل
 الخفيفه وان المقصود من ذلك تعميم الرأس بالمسح (وعن عبد الله بن عمرو) بفتح العين ابن
 العاص بن وائل السهمي القرشي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كعب بن لؤي أسلم
 عبد الله قبل أبيه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة وكان عبد الله عالماً حافظاً عابداً وكانت
 وفاته سنة ٦٣ وقيل سنة ٧٠ بمكة أو الطائف أو مصر أو غير ذلك (في صفة الوضوء قال ثم
 مسح) أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (برأسه وأدخل أصبعيه السباحتين) تنبيه
 سباحة وأراد بهما مسحتي اليد اليمنى واليسرى ومميت سباحة لانه يشار بهما عند التسييم غلب
 اليمنى على اليسرى والافقدهن عن التسييم باليسرى معها (في أذنيه ومسحاً بهما) أي
 ابهامي يديه (ظاهر أذنيه أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة) والحديث كالا حديث
 الاول في صفة الوضوء الا انه اتى به المصنف لما ذكر من افادة مسح الاذنين الذي لم تقدمه الاحاديث
 التي سلفت ولذا اقتصر على ذلك من الحديث ومسح الاذنين قد ورد في عدة من الاحاديث من
 حديث المقدم بن معديكر بن عبد الله بن داود والطحاوي بإسناد حسن ومن حديث الربيع
 أخرجه أبو داود أيضاً ومن حديث أنس عند الدارقطني والحاكم ومن حديث عبد الله بن زيد
 وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم مسح أذنيه بما غير الماء الذي مسح به رأسه ومسحاً في
 البيهقي هذا اسناد صحيح وان كان قد نعقبه ابن دقيق العيد وقال الذي في الحديث ومسح رأسه
 بما غير فضل يديه ولم يذكر الاذنين وأيده المصنف بانه عند ابن حبان والترمذي كذلك قال الترمذي
 والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وأما يأخذ لرأسه ما جديد انتهى قلت الاحاديث قد

وردت بهذا وأي مسحان يبقية ما مسح به الرأس ويأتى الكلام عليه قريبا وفي حديث ابن عباس عند الترمذى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما قال الترمذى حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم يرون مسح الأذنين ظاهرا وباطنهما ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استيقظ أحدكم من منامه) ظاهره ليلا أو نهارا (فليستنثر ثلاثا) في القاموس استنثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف انتهى وقد جمع بينهما في بعض الأحاديث فجمع براد من الاستنثار دفع الماء من الأنف ومن الاستنشاق جذب به إلى الأنف (فان الشيطان يبيت على خيشومه) هو أعلى الأنف وقيل الأنف كله وقيل عظام رفاق لينة في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ وقيل غير ذلك (متفق عليه) دل الحديث على وجوب الاستنثار عند القيام من النوم مطلقا الآن في رواية البخارى إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثا فان الشيطان الحديث فيعيد الأمر المطلق به هنا بارادة الوضوء ويقيد النوم بتمام الليل كما يفيد لفظ يبيت اذ اليتو تة فيه وقد يقال انه خرج على الغالب فلا فرق بين نوم الليل ونوم النهار وهذا الحديث من أدلة القائلين بوجوب الاستنثار دون المضمضة وهو مذهب أحمد وجماعة وقال الجمهور لا يجب بل الأمر للندب واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أعرجى توضأ كما أمر الله وعين له ذلك في قوله لا يتم صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين كما أخرجه أبو داود ومن حديث رفاعه ولانه قد ثبت من روايات وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث عبد الله بن زيد وعثمان بن عمرو ابن العاص عدم ذكرهما مع استيفاء صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم وثبت ذكرهما أيضا وذلك من أدلة الندب وقوله يبيت الشيطان قال القاضي عياض يحتمل ان يكون يعنى قوله يبيت على حقيقة فان الأنف أحد منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها بالاشمام وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء وسوى الأذنين وفي الحديث ان الشيطان لا يفتح غلقا وجاء في التناوب الأمر بكظمه من أجل دخول الشيطان حينئذ في القم ويحتمل الاستعارة فان الذي ينعقد من الغبار من رطوبة الخياشيم قدارة توافق الشيطان قلت والاول أظهر وبه قال السيد في الشرح ﴿٢﴾ (وعنه) أى عن أبي هريرة عند الشيخين أيضا (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده) خرج ما إذا أدخل يده بالمعرفة ليستخرج الماء فانه جائز اذا غمس فيه يده وقد ورد بلفظ لا يدخل لكن يراد به ادخالها للغمس لا للاخذ (في الاناء) يخرج البرك والحياض (حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده متفق عليه وهذا لفظ مسلم) دل الحديث على استحباب غسل اليد على من قام من نومه ليلا أو نهارا وقال بذلك من نوم الليل احمد لقوله باتت فانه قرينة ارادة نوم الليل كما سلف ولانه قد ورد بلفظ اذا قام أحدكم من الليل عند أبي داود والترمذى من وجه آخر صحيح لكن يرد عليه ان التعليل يقتضى الحاق نوم النهار بنوم الليل وذهب غيره وهو الشافعي ومالك وغيرهما إلى أن الأمر في رواية فليغسل للندب والنهي في هذه الرواية للكرهية والقرينة عليه ذكر العدد فان ذكره في غير النجاسة العينية دليل للندب ولانه علل الأمر يقتضى الشك والشك لا يقتضى الوجوب في هذا الحكم استصحابا لأصل الطهارة ولا نزول

الكراهة الا بالثلاث الغسلات وهذا في المستيقظ من النوم وأما من يريد الوضوء من غير نوم
فيسحب له لما في صفة الوضوء ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه والجهل ورعي ان النهي
والامر لاحتمال النجاسة في اليد وأنه لو درى أين يأت يده كمن ألقى عليها خرقة فاستيقظ وهي على
حالتها فلا يكره له غمس يده وإن كان غمسها مستحباً كما في المستيقظ والمراد بالمستيقظ غير النائم
لأنه قائم من نومه وغيرهم يقولون الأمر بالغسل تبعداً لفرق بين الشاك والمتيقن وقولهم أظهر كما
سلف (وعن لقيط) بفتح اللام وكسر القاف ابن عامر (ابن صبرة) بفتح الصاد وكسر الموحدة
كنيته أبو رزين كما قاله ابن عبد البر صحابي مشهور وعده في أهل الطائف (قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أسبغ الوضوء) الأسبغ الاتمام واستكمال الأعضاء قال في القاموس
أسبغ الوضوء أبغمه وأضعه ووفى كل عضو حقه وفي غيره مثله (وخلل بين الأصابع) ظاهر في
إرادة أصابع اليدين والرجلين وقد صرح بهما في حديث ابن عباس إذا توضأت فخلل أصابع يديك
ورجليك (١) (وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً) أخرجه (الأربعة وصححه ابن خزيمة
ولابن داود في رواية إذا توضأت فغمض) وأخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود وابن حبان
والبيهقي وصححه الترمذي والبخاري وابن القطان والحديث دليل على وجوب أسبغ الوضوء وهو
اتمامه واستكمال الأعضاء فليس التثليث للأعضاء من مسماه ولكن التثليث مندوب ولا يزيد على
الثلاث فإن شك هل غسل العضو مرتين أو ثلاثاً جعلها مرتين وقال الجويني يجعل ذلك ثلاثاً
ولا يزيد عليها مخافة من ارتكاب البدعة وأما ما روى عن ابن عمر أنه كان يغسل رجله سبعاً ففعل
صحابي لاجته فيه ومحمول على أنه كان يغسل الأربع من نجاسة لا تزول إلا بذلك ودليل على إيجاب
تخليل الأصابع وقد ثبت من حديث ابن عباس أيضاً الذي أخرجه الترمذي وأحمد وابن ماجه
والحاكم وحسنه البخاري وكيفيته أن يخلل يده اليسرى بالخنصر من يده اليمنى وأما كون التخليل باليد
اليسرى فليس في النص وقد روى أبو داود والترمذي من حديث المستورد بن شداد رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ يخلل يده اليمنى بأصابع رجله وفي لفظ لابن ماجه يخلل
بديل يخلل قال الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة انتهى قال المنذري
في مختصر السنن وابن لهيعة يضعف في الحديث انتهى قال الترمذي في حديث لقيط إذا توضأت
فخلل الأصابع هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أنه يخلل أصابع رجله في
الوضوء وبه يقول أحمد وإسحق وقال إسحق يخلل أصابع يديه ورجليه ودليل على وجوب المبالغة
في الاستنشاق لغير الصائم وأنما لم تكن في حقه المبالغة لئلا ينزل إلى حلقه ما يقطره وذلك على
أن المبالغة ليست بواجبة إذ لو كانت واجبة لوجب عليه التحري ولم يجز له تركها ودليل على
وجوب المضضة وهو ظاهر ومن قال لا يجب جعل الأمر للتدب بقرينة حديث رفاعه بن رافع
في أمره صلى الله عليه وآله وسلم للأعرابي بصفة الوضوء التي لا تجزئ الصلاة إلا به ولم يذكر فيه
المضضة والاستنشاق قلت المطابق محمول على التقيد فلهما واجبان (عن عثمان رضي الله
عنه) ابن عفان الأموي القرشي ثالث الخلفاء وأحد العشرة أسلم في أول الإسلام وهاجر إلى
الحبشة الهجرة بين وتزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رقية أولاً ثم توفيت تزوجه
صلى الله عليه وآله وسلم بأم كلثوم استخلف أول يوم من المحرم سنة ٢٤ وقتل يوم الجمعة ثمانين

(١) وباني قريمان أخرجه
هـ

عشرة مئلت من ذى الحجة سنة ٣٥ ودفن ليلة السبت في البقيع وعمره اثنتان وثمانون سنة وقيل غير ذلك (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخلل لحيته) اللحية بالكسر شعر اللحيين والذقن كذا في القاموس (في الوضوء أخرجه الترمذي وصححه ابن خزيمة) قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال محمد بن اسماعيل أصبح شئ في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم رأوا تخليل اللحية وبه يقول الشافعي وقال أحمد بن سنان عن التخليل فهو جائز وقال اسحق ان تركه ناسيا أو متأولاً جراه وان تركه عامداً أعادته روى ابو داود ومن روى أنه أنس وكانت لحيته الشريفة غزيرة في سنن أبي داود بإسناد حسن صحيح كما في المجموع أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكته يخلل به وقال هكذا أمرني ربي والمراد باللحية هنا ما يشمل العارضين وحديث الباب أخرجه أيضاً الحاكم والمدارقي وابن حبان من رواية عامر بن شقيق قال البخاري حديثه حسن وقال الحاكم لا نعلم فيه طعناً لوجه من الوجوه هذا كلامه وقد ضعفه ابن معين وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلي وعمار قال المصنف وفيه أيضاً عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي أمامة وابن عمر وجابر وابن عباس وأبي الدرداء وقد تكلم على جمعها بالتضعيف الأحديث عائشة وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه ليس في تخليل اللحية شئ صحيح كما في التلخيص وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تخليل اللحية شئ وحديث عثمان هذا دل على مشروعية تخليل اللحية لأعلى وجوبه لانها أحاديث ماسلمت من الاعلال والتضعيف فلم تنتهض في الإيجاب (وعن عبد الله بن زيد) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بثلي مد) بضم الميم وتشديد الدال في القاموس مكال وهو رطلان أو رطل وثلاث أو ملء كف الانسان المعتدل اذا ملأه ماء ومديده بها ومنه سمى مداً وقد جرت بذلك فوجدته صحيحاً انتهى هكذا عبارة القاموس بافرا دالكف واليد وتذنية الضمير كأنه أراد جنس الكف واليد والمراد كفي الانسان وبديه (فجعل يدك ذراعيه أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة) وقد أخرج أبو داود من حديث أم عمارة الأنصارية بإسناد حسن انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بآبائه فيه قدر ثلثي مد ورواه البيهقي من حديث عبد الله بن زيد فثلثا المد أقل ما روى عنه أنه توضأ به صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث انه توضأ بثلاث مد فلا أصل له وقد صحح أبو زرعة من حديث عائشة وجابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد وأخرج مسلم نحوه من حديث سفيانة وأبو داود من حديث أنس توضأ من آباءه يسمع رطلين والترمذي بلفظ يجزئ في الوضوء رطلان وهي كاهة قابضة بالتخفيف في ماء الوضوء وقد علم فيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسراف في الماء واخباره أنه سياتي قوم يعتدون في الوضوء فمن جاوز ما قال الشارع أنه يجزئ فقد أسرف فيحرم وقول من قال ان هذا تقرب لا تحديد ما هو يبعد لكن الأحسن بالمشروع محكاة أخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم والاعتدائه في كمية ذلك وفيه دليل على شرعية الدلك لأعضاء الوضوء وفيه خلاف فمن قال بوجوبه استدلل بهذا ومن قال لا يجب قال لأن المأمورية في الآتية الغسل وليس الدلك من مسماه ولعله يأتي ذكر ذلك والاول أولى (وعنه) أي عن عبد الله بن زيد (انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ لا ذنيه ماء غير

الماء الذي أخذه لرأسه أخرجه البيهقي وهو) أي هذا الحديث (عند مسلم من هذا الوجه بلفظ
 ومسح برأسه بماء غير فضل يديه وهو المحفوظ) وذلك انه ذكر المصنف في التلخيص عن ابن دقيق
 العيدان الذي رأى في الرواية هو بهذا اللفظ الذي قال المصنف انه المحفوظ قال المصنف أيضا انه
 الذي في صحيح ابن حبان وفي رواية الترمذي ولم يذكر في التلخيص انه أخرجه مسلم ولا رأيناه في مسلم
 وإذا كان كذلك فإخذه ماء جديد للرأس هو أمر لا بد منه وهو الذي دلت عليه الأحاديث قال
 الترمذي في حديث ابن زيد بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وأنه مسح برأسه بماء
 غير فضل يديه هذا حديث حسن صحيح وقد روى من غير وجه عنه وعن غيره ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أخذ لرأسه ماء جديدا والعمل على هذا عندنا أكثر أهل العلم وأما أن يأخذ لرأسه ماء
 جديد انتهى وحديث البيهقي هذا دليل أجود والسافعي في انه يؤخذ للذين ماء جديد وهو دليل
 ظاهر وتلك الأحاديث التي سلفت غاية ما فيها انه لم يذكر أحد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخذ ماء
 جديد او عدم ذلك ليس دليلا على عدم الفعل الا ان قول الرواة من الصحابة ومسح برأسه وأذنيه
 مرة واحدة ظاهر انه بماء واحد وحديث الأذنان من الرأس وان كان في أسانيدهم مقال الا ان
 كثرة طرقه يشهد بعضها بعضا ويشهد لها أحاديث مسجها مع الرأس مرة واحدة وهي أحاديث
 كثيرة عن علي وابن عباس والربيع وعثمان كلهم متفقون على انه مسحهما مع الرأس مرة واحدة
 أي بماء واحد كما هو ظاهر لفظ مرة اذ لو كان يأخذ للذين ماء جديدا ما صدق انه مسح رأسه
 وأذنيه مرة واحدة وان احتمل ان المراد انه لم يكرر مسحهما وأنه أخذ لهما ماء جديدا فهو احتمال
 بعيد وتأويل حديث انه أخذ لهما ماء خلاف الذي مسح به رأسه أقرب ما يقال فيه انه لم يبق في
 يديه بله تكفي لمسح الأذنين فأخذ لهما ماء جديدا (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان امتي يأتون يوم القيامة غرا) بضم الغين وتشديد الراء
 جمع أغرا أي ذو غرة وأصلها المعية بيضاء تكون في جبهة القرس وفي النهاية يريد بياض وجوههم
 بنور الوضوء يوم القيامة ونصبه على انه حال من فاعل يأتون وعلى رواية يقدعون يحتمل المقولية
 (مجهلين) بالمهمة والجيم من التجليل في النهاية أي يبيض مواضع الوضوء من الأبدى والاقدام
 استعاراً لثرا الوضوء في الوجه واليدين والرجلين للانسان من البياض الذي يكون في وجه القرس
 ويديه ورجليه (من أثر الوضوء) بفتح الواو لانه الماء ويميز الضم عند البعض (فن استطاع
 منكم أن يطيل غرته) أي وتججيله وانما اقتصر على أحدهما لدلالته على الآخر وأثر الغرة
 وهي مؤنثة على التججيل وهو مذكور لشرف موضعها وفي رواية لمسح فليط غرته وتججيله
 (فليفعل متفق عليه واللفظ لمسلم) ظاهر السياق ان قوله فن استطاع الى آخره من الحديث
 وهو يدل على عدم الوجوب اذ هو في قوة من شاء منكم ولو كان واجبا ما قيده بما اذا استطاعة
 بذلك حقيقة قطعاً وقال نعيم احمد رواه لا ادري قوله فن استطاع الى آخره من قول النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أو من قول أبي هريرة وفي الفتح لم ار هذه الجملة في رواية أحد من روى هذا الحديث
 من الصحابة وهم عشرة ولا من رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه والحديث دليل على
 مشروعية اطالتهما واختلف في القدر المستحب من ذلك فقليل في اليدين الى المنكب وفي الرجلين
 الى الركبة وقد ثبت هذا عن أبي هريرة رواية ورأيت من فعل ابن عمر أخرجه أبو عبيد وابن أبي

شبهة باسناد حسن وقيل الى نصف العضد والساق والغرة في الوجه ان يغسل الى صفحتي العنق والقول بعدم مشروعية ما قاله ابن بطال وطائفة من المالكية وتأويل حديث أبي هريرة خلاف الظاهر ولا وجه لنفيه وقد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأئمة قليل فالذي اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتججيل ويدل له حديث مسلم من فروع اسماء ليست لاحد غيركم والسمي بكسر السين العلامة رحمته (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه التمين) أي تقديم اليمين واليمين بلا ألف واليمين بالالف الاخذ على جهة اليمين (في تنعله) لبس نعله (وترجله) بالجم أي مشط شعره (وطهوره في شأنه كله) تعميم بعد التخصيص (متفق عليه) قال ابن دقيق العيد هو عام مخصوص بدخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوه فانه يبدأ فيم باليسار والتأكيده بانه يدل على بقاء التعميم ورفع التجوز عن البعض فيحتمل أن يقال حقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً وما يستحب فيه التيسار ليس من الأفعال المقصودة بل هي امترؤك واما غير مقصودة والحديث دليل على استحباب البداءة بشق الرأس الايمن في الترجل والغسل والخلق وبالميامن في الوضوء والغسل والاكل والشرب وغير ذلك قال النووي قاعدة الشرع المستقرة البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والترتين وما كان بضدها استحباب فيه التيسار انتهى وهذه الدلالة للحديث مبنية على ان لفظ يعجبه يدل على استحباب ذلك شرعاً رحمته (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأتم فابدؤا بيمينكم أخرجه الاربعة وصححه ابن خزيمة) وأخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي وزاد فيه واذا البسم قال ابن دقيق العيد وهو حقيق بان يصح والحديث دليل على البداءة بالميامن عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين وأما غيرهما كالوجه والرأس فظاهرها أيضاً مشمولهما الا انه لم يقل أحده فيهما ولا ورد في أحاديث التعليم بخلاف اليدين والرجلين فاحاديث التعليم وردت بتقديم اليمين على اليسرى في حديث عثمان الذي مضى وغيره والآية محتملة بينهما السنة وظاهر الحديث وجوب ذلك لانه بلفظ الامر وهو لا وجوب في أصله وبإستمرار فعله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ما روي انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة واحدة بخلافه الا ما يأتي من حديث ابن عباس ولانه فعله صلى الله عليه وآله وسلم بياناً للواجب فيجب والحديث ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ على الولا غير يد والى بين الاعضاء فقدم اليمين من اليدين والرجلين ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وله طرق يشد بعضها بعضها وقالت الحنفية وجاعة لا يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء ولا بين اليمين واليسرى من اليدين والرجلين قالوا الواو لا تقتضي الترتيب وبانه قد روي عن علي عليه السلام انه بدأ بيساره وبانه قال ما بالي بشمالى بدأت أم بيمينى اذا تمت الوضوء أخرجه الدارقطني والبيهقي وقال انه منقطع وكذا رواه الفعل أخرجه البيهقي وأجيب عنه بانهم ما أثروا غير ثابتين فلا تقوم بهم حاجة ولا يقاومان ما سلف وان كان الدارقطني قد أخرج حديث علي ولم يضعفه وأخرجه من طرق بالفاظ ولكنهم موقوفة كلها رحمته (وعن المغيرة) بضم الميم وكسر الغين أسلم عام الخندق وقدم مهاجراً وأول مشاهدته الحديبية وقامه سنة خمسين من الهجرة بالكوفة وكان عاملاً عليها من قبل معاوية وهو (ابن شعبة) بضم السين (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فصح بيمينته) في القاموس الناصية والناصاة

قصاص الشعر (وعلى العمامة والخفين) أى مسح عليهما (آخر جه مسلم) ولم يخرج
 البخارى ووههم من نسبه اليهما والحديث دليل على عدم جواز الاقتصار على مسح الناصية وقال
 زيد بن علي وأبو حنيفة يجوز الاقتصار قال ابن القيم رحمه الله ولم يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البته لكن كان اذا مسح بناصيته كل على العمامة
 كما في حديث المغيرة هذا وقد ذكر الدارقطنى انه رواه عن ستين رجلا حكاه الشارح عن المصنف
 ولم أجده في التلخيص ولا فى سنن الدارقطنى وأما الاقتصار على العمامة بالمسح فلم يقل به الجمهور
 وقال ابن القيم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على رأسه تارة وعلى العمامة تارة وعلى الناصية
 والعمامة تارة والمسح على الخفين يأتى له باب مستقل ويأتى حديث المسح على العصائب (وعن
 جابر رضى الله عنه) هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الانصارى السلمى من مشاهير الصحابة ذكر
 البخارى انه شهد بدرا وكان ينقل الماء يومئذ ثم شهد بعد هاجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم غنائى
 عشرة غزوة وشهد صفين مع علي وكان من المكثرين الحفاظ كف بصره فى آخر عمره توفى سنة أربع
 أو سبع وسبعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سنة وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة
 (فى صفة سج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يشير الى حديث جليل شريف سابق ان شاء الله
 تعالى فى الحج (قال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ابدؤا بمبدأ الله به أخرجه النسائى هكذا
 باقظ الامر وهو عند مسلم بلفظ الخبر) أى بلفظ أبدأ فعلا مضارعاً ذكر المصنف هذه القطعة
 هنا لانه أفاض ان مبدءاً لله به ذكر ابدأ به فعلاً فان كلامه كلام حكيم لا يبدأ ذكر الاعمال استحق
 البداية به فعلاً فانه مقتضى البلاغة قال سيبويه انهم أى العرب يقدمون ما هم بشأنه وهم به
 أعنى فان اللفظ عام والعام لا يقصر على سببه أعنى بمبدءاً لله به لان كلمة ماموصولة والموصولات
 من ألفاظ العموم وآية الوضوء وهى قوله فاعسلوا الخ داخله تحت الامر بقوله ابدأوا بمبدءاً لله به
 فوجب البداية بغسل الوجه ثم ما بعده على الترتيب وان كانت الآية لم تفقد تقديم المبنى على
 اليسرى من اليدين والرجلين وتقدم القول فيه قريباً وذهبت الحنفية وآخرون الى ان الترتيب
 بين أعضاء الوضوء غير واجب واستدل لهم بحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ
 فغسل وجهه ويديه ثم رجليه ثم مسح رأسه بفضله وضوئه وأجيب بانه لا تعرف له طريق صحيحة
 حتى يتم به الاستدلال ثم لا يخفى انه كان الاولى تقديم حديث جابر هذا على حديث المغيرة وجعله
 متصلاً بحديث أبى هريرة لتقاربهما فى الدلالة (وعنه) أى جابر بن عبد الله (قال كان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ أدار الماء على مرفقيه أخرجه الدارقطنى) هو الحفاظ الكبير
 الامام العديم التطير فى حفظه ابو الحسين على بن عمر بن أحمد البغدادى صاحب السنن مولده
 سنة ٣٠٦ قال الحاكم شهد انه لم يخلق على أديم الارض مثله قال الخطيب انتهى اليه علم الاثر
 والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد وقد أطل أئمة الحديث الشافعى
 هذا الرجل كانت وفاته فى ثامن ذى القعدة سنة ٣٨٥ (باسناد ضعيف) وأخرجه البيهقى أيضاً
 باسناد الدارقطنى وفى الاسنادين مع القاسم بن محمد بن عقيل وهو متروك وضعفه أحد وابن معين
 وغيرهما وعده ابن حبان فى الثقات لكن الجراح أولى وان كثر المعدل وهنا الجراح أكثر وصرح
 بضعف الحديث جماعة من الحفاظ كالمندرى وابن الصلاح والنووى وغيرهم قال المصنف ويعنى

عنه حديث أبي هريرة عند مسلم أنه توضأ حتى شرع في العضد وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ الحديث قلت ولو أتني به هنا لكان أولى ﴿﴾ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف) هذا قطعة من الحديث الذي أخرجه المذكورون فانهم أخرجه بلفظ لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه والحديث مروى من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة وهو يعقوب اللبني هكذا في التقریب للمصنف ومثله في سنن البيهقي ووقع في التلخيص ابن أبي سلمة ولعله غلط قال البخاري لا يعرف له سماع من أبيه ولا لايه من أبي هريرة وله طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي ولكنها كلها ضعيفة وعند الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ الأمر إذا توضأت فقل بسم الله والمجد لله فان حفظته لا تزال تكتب لك الحسنات حتى يحدث من ذلك الوضوء ولكن سنده واه (ولترمذي) لم يقل والترمذي (عن سعيد بن زيد) هو ابن عمرو بن نفيل أحد العشرة المشهود لهم بالجنة صحابي جليل القدر لأنه لم يروه في السنن بل رواه في العلل فغابر المصنف في العبارة لهذه الإشارة قاله السدي في الشرح لكنه رواه الترمذي في السنن قال ولأنه لم يروه عن أبي هريرة (وأبي سعيد نحوه قال أحمد لا يثبت فيه شيء) وأخرج حديث سعيد بن زيد أيضاً البزار وأحمد وابن ماجه والدارقطني وغيرهم قال الترمذي أنه قال محمد يعني البخاري أنه أحسن شيء في هذا الباب لكنه ضعيف لأن في روايته مجهولين ورواية أبي سعيد الخدري أخرجهما الترمذي في العلل وغيره من رواية كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن ابن أبي سعيد ولكنه قدح في كثير وفي ربيع أيضاً وقدرى الحديث في التسمية من حديث عائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأم سبرة وعلى وأنس وفي الجميع مقال إلا أن هذه الروايات يقوى بعضها بعضها فلا تخلو عن قوة ولذا قال ابن أبي شيبة ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله وإذا عرفت هذا فالحديث قد دل على مشروعية التسمية في الوضوء وظاهر قوله لا وضوء أنه لا يصح ولا يوجد من دونها إذا الأصل في النقي الحقيقة وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت الحنفية والشافعية إلى أنها سنة والحديث أبي هريرة من ذكر الله في أول وضوئه طهر جسده وإذا لم يذكر اسم الله لم يطهر منه الأموضع الوضوء أخرجه الدارقطني وغيره وهو ضعيف قال البيهقي في السنن بعد أخرجه وهذا أيضاً ضعيف أبو بكر الداهري يريد أحدر وأنه غير ثقة عند أهل العلم بالحديث وبه استدلل من فرق بين الذكركم والناسي قائلان الأول في حق العامد وهذا في حق الناسي وحديث أبي هريرة هذا الأخير وإن كان ضعيفاً فقد عضده في الدلالة على عدم الفرضية حديث توضأ كما أمر الله وقد تقدم وهو الدليل على تأويل النقي في حديث الباب بأن المراد لا وضوء كامل على أنه قدرى هذا الحديث بلفظ لا وضوء كامل إلا أنه قال المصنف لم يروه بهذا اللفظ وأما القول بأن هذا مثبت ودال على الإيجاب فيرجح نفيه أنه لم يثبت ثبوتاً يقضي بالإيجاب بل طريقه كما عرفت وقد دل على السنية حديث كل أمر ذي بال فيتعاضده وحديث الباب على مطلق الشرعية وأقلها التندية وقال أحمد والظاهرية أنها فرض على الذكركم بل وعلى الناسي وفي نيل المطالب من فروع الحنابلة أنها واجبة على الذكور وتسقط سهواً فإن ذكر في أثناءه ابتداء انتهى ولم يعد فافرضاً قال الترمذي قال اسحق إن ترك التسمية عامداً أعاد الوضوء وإن كان ناسياً أو متأولاً اجزأه ﴿﴾ (وعن طلحة بن

مصرف عن أبيه) مصرف (عن جده) كعب بن عمرو والهمداني ومنهم من يقول ابن عمر بضم
العين قال ابن عبد البر والاشهر ابن عمر وله صحبة ومنهم من ينكرها ولا وجه له (قال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يفصل بين المضمضة والاستنشاق أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف) لانه
من رواية ثيب بن أبي سليم وهو ضعيف قال النووي اتفق العلماء على ضعفه ولان مصرفا والدلمحة
مجهول الحال قال أبو داود وسمعت اجد يقول ابن عيينة زعموا كان ينكره ويقول ايش هذا طلمحة
ابن مصرف عن أبيه عن جده والحديث دليل على الفصل بينهما بان يؤخذ لكل واحد ماء جديد
وقد دل له أيضا حديث علي وعثمان انهما أفردا المضمضة والاستنشاق ثم قالاه كما رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم توضأ أخرجه أبو علي بن السكن في صحاحه وذهب الى هذا جماعة ووردت
احاديث دلت على الجمع بينهما بغرفة وكف واحدة وفي لفظ للجاري ثلاث مرات من غرفة واحدة
ومع ورود الروايتين الجمع وعدمه فالاقرب التخيير وأن السك سنة وان كان رواية الجمع أكثر وأصح
* واعلم ان الجمع قد يكون بغرفة واحدة وثلاث منها كما ارشد اليه ظاهر قوله في الحديث من كف
واحدة ومن غرفة واحدة وقد يكون الجمع بثلاث غرفات لكل واحدة من الثلاث المرات غرفة كما هو
صريح حديث عثمان عند ابن حبان ثلاث مرار من ثلاث حفات قال الترمذي قال بعض اهل
العلم المضمضة والاستنشاق من كف واحد يجزئ وقال بعضهم يفرقهما أحب الينا قال الشافعي ان
جمعهما في كف واحد فهو جائز وان فرقهما فهو أحب الينا انتهى قال البيهقي في السنن بعد ذكره
الحديث يعني والله أعلم انه مضمض واستنثر كل مرة من غرفة واحدة ثم فعل ذلك ثلاثا من ثلاث
غرفات قال ويدل له حديث عبد الله بن زيد ثم ساقه بسنده وفيه ثم أدخل يده في الاناء فتمضمض
واستنشق واستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماء ثم قال رواه البخاري في الصحيح وبه يتضح
أنه يتعين هذا الاحتمال (وعن علي) عليه السلام (في صفة الوضوء ثم تمضمض) صلى الله عليه
وآله وسلم (واستنثر ثلاثا فتمضمض واستنثر من الكف الذي يأخذ منه الماء أخرجه أبو داود والنسائي)
هذان أدلة الجمع ويحتمل انه من غرفة واحدة أو من ثلاث غرفات (وعن عبد الله بن زيد في صفة
الوضوء) أي وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أدخل) صلى الله عليه وآله وسلم (يده) أي في الماء
(فتمضمض واستنشق) لم يذكر الاستثناء لان المراد انما هو الاكتفاء بكف واحد من الماء
يدخله الفم والانف وأما دفع الماء فليس من مقصود الحديث (من كف واحد) الكف يدرك
ويؤنث (يفعل ذلك ثلاثا متفق عليه) هو ظاهر في أنه كفي كف واحد للثلاث المرات وان كان
يحتمل انه أراد به فعل كلا منهما من كف واحد يغترف في كل مرة واحدة من الثلاث والحديث
كالاول من أدلة الجمع وهذا الحديث والاول مقتطعان من الحديثين الطويلين في صفة الوضوء وقد
تقدم مثل هذا لان المصنف انما يقتصر على موضع الحجة الذي يريده كالجمع هنا (وعن أنس
رضي الله عنه قال رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا وفي قدمه مثل الظفر) بضم الظاء والقاء
وفيه لغات اخر اجودها ما ذكره وجعه اظفار وجع الجمع اظافر (لم يصبه الماء) أي ماء وضوءه
(فقال) له (ارجع فأحسن وضوءك أخرجه أبو داود والنسائي) وقد أخرج مثله مسلم من حديث
جابر عن عمر الانه قيل انه موقوف على عمر وقد أخرج أبو داود من طريق خالد بن معدان عن بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر

قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يعيد الوضوء والصلاة
قال احمد بن حنبل لما سئل عن اسناده جيد نعم وهو دليل على وجوب استيعاب اعضاء الوضوء
بالماء نصافي الرجل وقياسا في غيرها وقد ثبت حديث وبل للاعقاب من النار قاله صلى الله عليه
وآله وسلم في جماعة لم يس اعقابهم الماء والى هذا ذهب الجمهور وروى عن أبي حنيفة أنه يعنى عن
نصف العضو او ربعه أو اقل من الدرهم روايات حكيت عنه هكذا في كتب المقالات وانكرها
أصحابه الموجودون في هذه الاعصار وقالوا انه ليس بقول أبي حنيفة ولا أحد من أتباعه والله أعلم
وقد استدلل بالحديث أيضا على وجوب الموالاة حيث أمره أن يعيد الوضوء ولم يقتصر على أمره
بغسل ما تركه قيل ولا دليل فيه لأنه أراد التشديد عليه في الانكار والاشارة الى أن من ترك شيئا فكانه
ترك الكل ولا يخفى ضعف هذا القول فالاحسن أن يقال ان قول الراوى أمره ان يعيد الوضوء
أى غسل ما تركه وسماه اعادة باعتبار ظن المتوضي فإنه صلى طائبا بأنه قد توضأ وضوءا يحجزه وتسماه
وضوءا في قوله يعيد الوضوء لأنه وضوء لغة وفي الحديث دليل على أن الجاهل والناسي حكمهما في
الترك حكم العمد (وعنه) أى عن أنس بن مالك رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يتوضأ بالماء ويغسل بالصاع) وهو أربعة امداد ولذا قال (الى خمسة امداد) وتقدم
تحقيق قدر المدة (متفق عليه) قال ابن حجر وجاء بسند حسن انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بأنا
فيه قدر ثلثي مد وهو أقل ما قدر به ماء وضوئه وروى الطبراني بأنا فيه نصف مد فيحمل الحديث
المتفق عليه على انه غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم ولو أخر المصنف ذلك الحديث الى هنا
أو قدم هذا المكان أو وفق الحسن الترتيب وظاهر هذا الحديث ان هذا غاية ما كان ينهي اليه وضوءه
صلى الله عليه وآله وسلم وغسله ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخارى أنه صلى الله عليه
وآله وسلم توضأ من أنا واحد يقال له الفرق بفتح الفاء والراء هو أنا يسع تسعة عشر رقلا لأنه
ليس في حديثه أنه كان ملائ ماء بل قولها من أنا يدل على تبعض ما توضأ به وحديث أنس هذا
والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد يرشدان الى تقليل ماء الوضوء والاكتفاء بالسيرة منه وقد
قال البخارى وكره أهل العلم فيه أى في ماء الوضوء ان يتجاوز فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(عن عمر رضى الله عنه) ابن الخطاب القرشى ثانى الخلفاء يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في كعب بن لؤى اسلم سنة ست من النبوة وقيل سنة خمس بعدار بعين رجلا وشهد المشاهد
كلها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وله مشاهد في الاسلام وفتوحات في العراق والشام توفى في
غرة المحرم سنة ٢١ طعنه أبو الولوث غلام المغيرة بن شعبة وخلافته عشر سنين ونصف (قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما منكم من أحد يتوضأ في سبع الوضوء) تقدم انه اتسماه
(ثم يقول) بعد اتسماه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
الافتح له أبواب الجنة) هو من باب وتفتح في الصور عبر عن الآتى بالماضى لتحقيق وقوعه والمراد
تفتح له يوم القيامة (يدخل من أمهات) قرئ فتحت محففة والتشديد للتكثير وتكرر الفعل لتعدد
الأبواب قال ابن علان قال ابن سيد الناس فتحها والدعاء منها تشرىف وتثوية بكر من حصل
له ذلك على رؤس الاشهاد وهو نظير من يتلقى من أبواب متعددة وكل يطلبه للدخول ويدخل هو
من حيث شاء انتهى (أخرجه مسلم) وابوداود وابن حبان (والترمذى وزاد اللهم اجعلنى من

التوابين واجعلني من المتطهرين) وهذه الرواية وان قال الترمذي بعد اخرج الحديث في اسناده اضطراب فصدر الحديث ثابت في مسلم وهذه الزيادة قدرها البزار والطبراني في الاوسط من طريق ثوبان بالنظ من دعا بوضوء فتوضأ فأسأع فرغ من وضوئه يقول أشهد أن لا اله الا أنت المتطهرين ورأه ابن ماجه من حديث أنس وابن السني في عمل اليوم والليلة والخاء كم في المستدرک من حديث أبي سعيد بالنظ من توضأ فقال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرک وأتوب اليک كتب في رق ثم طبع بطابع فلا يكسر الى يوم القيامة وصحح النسائي انه موقوف وهذا الذکر عقب الوضوء قال النووي ويحب أيضاً عقب الغسل انتهى يعني قياساً الى هنا انتهى باب الوضوء ولم يذكر المصنف من الاذکار الاحديث التسمية في أوله وهذا الذکر في آخره وأما حديث الذکر مع غسل كل عضو فلم يذكره للاتفاق على ضعفه قال النووي الادعية في أثناء الوضوء لأصل لها ولم يذكرها المتقدمون وقال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف باب الوضوء بهذا الدعاء الذي يقال عند تمام الوضوء قولاً فقاهه عند تمام أدلتسه تأليفه وعقب الوضوء بالمسح على الخفين لانه من أحكام الوضوء فقال

(باب المسح على الخفين)

أي باب ذكر أدلة شرعية ذلك والخلف بالضم فعل من آدم يغطي الكعبين (عن المغيرة بن شعبه) رضي الله عنه (قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي في سفر كما صرح به البخاري وعند مالك وأبي داود تعيين السفر انه في غزوة تبوك وتعيين الصلاة انه صلاة الفجر (فتوضأ) أي أخذ في الوضوء كما صرح به الاحاديث في لفظ تغمض واستشق ثلاث مرات وفي أخرى مسح برأسه فالمراد بقوله توضأ أخذ فيه لأنه استكمل كما هو ظاهر اللفظ (فأهويت) أي مسدت يدي أو قصدت الهوى من القيام الى القعود (لا تزعخ فيه) كأنه لم يكن قد علم برخصة المسح أو علم بها وظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم سيقول الأفضل بناء على ان الغسل أفضل ويأتي فيه الخلاف أو جواز انه لم يحصل شرط المسح وهذا الاخير أقرب لقوله (تقال دعهما) أي الخفين (فاني أدخلتهما طاهرتين) حال من القدمين كما تبينه رواية أبي داود فاني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان (فمسح عليهما متفق عليه) ولفظه هنا البخاري وذكر البزار أنه روى عن المغيرة من ستمين طريقاً وذكر منها ابن منده خمسة وأربعين طريقاً والحديث دليل على جواز المسح على الخفين في السفر لان هذا الحديث ظاهر فيه وأما في الحضرة فيأتي الكلام عليه في الحديث الثالث وقد اختلف العلماء في ذلك فالأكثر على جوازه سفره لهذا الحديث وحضرة المغيرة من الاحاديث قال أحمد بن حنبل فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحد وأربعين صحابياً وقال ابن عيمر البرقي الاستذكار روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسح على الخفين نحو من أربعين من الصحابة ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يمسح على الخفين وذكر أبو القاسم بن منده أسماء من رواه في ذكره فبلغوا ثمانين صحابياً والقول بالمسح قول أمير المؤمنين علي عليه السلام وسعد بن أبي وقاص وبلال وحذيفة وبريدة وخزيمة بن ثابت وسلمان وجرير الجلي وغيرهم رضي

الله عنهم قال ابن المبارك ليس في المسيح على الخفين بين الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه انكاره فقد روى عنه اثباته قال ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحد من السلف انكاره الا عن مالك مع ان الرواية الصحيحة عنه مصرحة باثباته قال المصنف صرح جمع من الحفاظ بان المسيح متواتر وقال به أبو خنيفة والشافعي وغيرهما مستدلين بما سمعت وإذا عرفت هذا فلا مسح عند القائلين به شرطان الاول ما أشار اليه الحديث وهو لبس الخفين مع كمال طهارة القدمين وذلك بان يلبسهما وهو على طهارة تامة بان يتوضأ حتى يكمل وضوءه ثم يلبسهما فإذا أحدث بعد ذلك حدثاً أصغراً جاز المسح عليهما بناء على أنه أريد بطاهرتين الطهارة الكاملة وقد قيل بل يحتمل انهما طاهرتان عن النجاسة يروى عن داود ويأتي من الأحاديث ما يقوى القول الاول الثاني مستفاد من مسمى الخلف فان المراد به الكامل لانه المتبادر عند الإطلاق وذلك بان يكون سائر أقدامه ما عدا القدمين غير مخرق فلا يمسح على ما لا يستتر العقبين ولا على مخرق يده ومنه محل القرض ولا على منسوج لا يمنع نفوذ الماء ولا مغصوب لوجوب نزعها وهذا وحديث المغيرة لم يبين كيفية المسح ولا كيفية ولا محله ولكن أفاده قول المصنف (وللاربعة الا النسائي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخلف وأسفله وفي أسناده ضعيف) بين أن محل المسح أعلى الخلف وأسفله ويأتي من ذهب اليه ولكن قد أشار الى ضعفه وقد بين وجه ضعفه في التلخيص وأن أئمة الحديث ضعفوه بكاتب المغيرة وكذلك بين محل المسح وعارض حديث المغيرة هذا قوله (وعن علي) عليه السلام (أنه قال لو كان الدين بالرأى) أي بالقياس وملاحظة المعاني (لكان أسفل الخلف أولى بالمسح من أعلاه) أي ماتحت القدمين أحق بالمسح من الذي هو أعلاه لانه الذي يباشر المشي ويقع على ما ينبغي ازالته بخلاف أعلاه وهو ما على ظهر القدم (وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على ظاهر خفيه أخرجه أبو داود بإسناد حسن) قال المصنف في التلخيص انه حديث صحيح والحديث فيه إثباته لمحل المسح على الخفين وانه ظاهرهما الا غير ولا يمسح أسفلهما وللعلماء في ذلك قولان أحدهما انه يغمس يديه في الماء ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت عقب الخلف وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى الى أطراف أصابعه وهذا للشافعي واستدل لهذه الكيفية بما ورد في حديث المغيرة انه صلى الله عليه وآله وسلم مسح على خفيه ووضع يده اليمنى على خفيه الايمن ويده اليسرى على خفيه الايسر ثم مسح أعلاههما مسحة واحدة كاني أنظر أصابعه على الخفين رواه البيهقي وهو منقطع على انه لا يفي بتلك الصفة وثانيهما مسح أعلى الخلف دون أسفله وهي التي أفادها حديث علي هذا وأما القدر المجزئ من ذلك فقل لا يجزئ الا قدر ثلاث أصابع بثلاث أصابع وقيل ثلاث ولو بأصبع وقيل لا يجزئ الا اذا مسح أكثره وحديث علي وحديث المغيرة المذكوران في الاصل ليس فيهما تعرض لذلك نعم قد روى عن علي أيضاً انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على ظهر الخلف خطوطاً بالاصابع قال النووي انه حديث ضعيف وروى عن جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى بعض من علمه المسح أن يمسح بيده من مقدم الخفين الى أصل الساق مرة وفتح بين أصابعه قال المصنف اسناده ضعيف جداً فعرفت أنه لم يرد في الكيفية ولا الكمية حديث يعتمد عليه الاحديث على في بيان محل المسح والظاهر أنه اذا فعل المكاف ما يسمى مسحاً على الخلف لغة أجراه قال الترمذي تحت

حديث المغيرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح أعالى الخف وأسفله هذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وبه يقول مالك والشافعي وإسحق وهذا حديث معلول وسألت أبا زرعة ومحمد بن عبد الله بن أحمد عن هذا الحديث فقالا ليس بصحيح لأنه روى عن كاتب المغيرة ولم يذكر فيه المغيرة من روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وأما مقدار زمان جواز المسح فقد أقاده قوله ﷺ (وعن صفوان) بفتح الصاد وسكون الفاء (ابن عسالى) بفتح العين وتشديد السين المرادى سكن الكوفة (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا إذا كنا سفرا) جمع سافر كخبر جمع تاجر (ان لا نترع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنبته) أى فتنزعها ولو قبل من وراء الثلاث (ولكن) أى لا نترعهن (من غائط وبول ونوم) أى لاجل هذه الاحداث اذا مرت المدة المقدرة (أخرجنا النسائي والترمذي واللفظه) ولفظه بعد رواية الحديث هذا حديث حسن صحيح قال محمد أحسن شئ في هذا الباب حديث صفوان بن عسال قال أبو عيسى وهو قول العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق قالوا يمسح المقيم يوماً وليلاً والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن الى قوله والتوقيت أصبح انتهى (وابن خزيمة وصحاحه) أى الترمذي وابن خزيمة وزواة الشافعي وأحمد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وصححه الخطابي والحديث دليل على توقيت اباحة المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وفيه دلالة على اختصاصه بالوضوء دون الغسل وهو مجمع على ذلك وظاهر قوله يأمرنا الوجوب ولكن الاجماع صرفه عن ظاهره فبقى للاباحة والندب وقد اختلف العلماء هل الأفضل المسح على الخفين أو خلعهما وغسل القدمين قال المصنف عن ابن المنذر والذي أختاره ان المسح أفضل وقالت الشافعية الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوا في تفضيل القصر على الاتمام ﷺ (وعن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلاً للمقيم يعنى في المسح على الخفين) هذا مدرج من كلام علي عليه السلام أو من غيره من الرواة (أخرجهم مسلم) وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والحديث دليل على توقيت المسح على الخفين للمسافر كما سلف في الحديث الذى قبله ودليل على مشروعية المسح للمقيم أيضاً وعلى تقدير زمان اباحته بيوم وليلة وانما زاد صلى الله عليه وآله وسلم في المدة للمسافر لأنه احدث بالرخصة من المقيم لمشقة السفر وبهذا التوقيت قال الجمهور من العلماء من الصحابة ومن بعدهم وابي حنيفة والشافعي وأحمد رجعهم الله تعالى ﷺ (وعن ثوبان) تثنية ثوب هو أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن قال ابن عبد البر الاول أصبح ابن مجدد بضم الباء وسكون الجيم وضم الدال وقيل ابن جدد بفتح الجيم وسكون الحاء وهو من أهل السراة موضع بين مكة والمدينة وقيل من جبراً صابه سبي فاشتراه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتقه ولم يزل ملازماً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سقراً وحضراً الى ان توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزل الشام ثم انتقل الى جص فتوفي بها سنة ٥٤ (قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية فآمرهم أن يمسحوا على العصاب يعنى العمام) سميت عصابة لأنه يعصب بها الرأس (والتساخين) بفتح التاء جمع تسخين قال في القاموس هي المراحل الخفاف وفسرها الراوى بقوله (يعنى الخفاف) جمع خف والظاهر أنه وما قبله يعنى العمام

مدرج في الحديث من كلام الراوي (رواه أجدو أبوداود وصححه الحاكم) والحديث ظاهر في أنه يجوز المسح على العمام كالمسح على الخفين وهل يشترط فيها الطهارة للرأس والتوقيت كالخفين لم نجد فيه كلاماً للعلماء ثم رأيت في حواشي القاضي عبد الرحمن الحيمي على بلوغ المرام أنه يشترط فيه أن يعتم المسح بعد كمال الطهارة كما يفعل المسح على الخفين قول وذهب إلى المسح على العمام بعض العلماء ولم يذكروا أدعاء دليل لا انتهى وظاهره أيضاً أنه لا يشترط للمسح عليها عذر وأنه يجوز مسحها وإن لم يمس الرأس أصلاً قال ابن القيم أنه صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة فقط ومسح على الناصية وكل على العمامة انتهى وقيل لا يكون ذلك إلا العذر لأن في الحديث عند أبي داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث سرية فاصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين فيجعل ذلك على العذر وفي هذا الجدل بعد لأنه قد ثبت المسح على العمامة وعلى الخفين من غير عذر في غير هذا الحديث (وعن عمر رضي الله عنه موقوفاً) الموقوف هو ما كان من كلام الصحابي ولم ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعن أنس مرفوعاً) إليه صلى الله عليه وآله وسلم (إذا توضأ أحدكم فليمسح على خفيه فليمسح عليهما) تفسيد المسح واللبس بعد الوضوء دليل على أنه لا يريد بظاهره تين في حديث المغيرة وما في معناه الطهارة المحققة من الحدث الأصغر (وليس فيهما ولا يخلعهما إن شاء) قيدهما بالثبوت دفعاً لما يفتيه ظاهر الأمر من الوجوب وظاهر النهي من التحريم (الامن جنباً) فقد عرفت أنه يجب خلعهما (أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه) والحديث قد افاد شرطية الطهارة وأطلقه عن التوقيت وهو مقيد به كما يفيد حديث صفوان بن عسال وحديث علي رضي الله عنهما (وعن أبي بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف اسمه نقيع بضم النون ابن مسروح وقيل ابن الحرث (رضي الله عنه) وكان يقول أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويأبى أن يتسبب وكان نزل من حصن الطائف عند حصاره صلى الله عليه وآله وسلم له في جماعة من غلمان أهل الطائف وأسلم وأعتقه صلى الله عليه وآله وسلم وكان من فضلاء الصحابة مات بالبصرة سنة ٥١ أو سنة ٥٢ وكان أولاده اشرافاً بالبصرة بالعلم والولايات وله عقب كثير (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن) أي في المسح على الخفين (والمقيم يوماً وليلاً) إذا ظهر (أي كل من المقيم والمسافر من الحدث الأصغر) فليمسح عليهما (ليس المراد من الفاء التعقيب بل مجرد العطف لأنه معلوم أنه ليس شرطاً في المسح) أن يمسح عليهما (أخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة) وصححه الخطابي أيضاً ونقل البيهقي أن الشافعي صححه وأخرجه ابن حبان وابن الجارود وابن أبي شيبة والبيهقي والترمذي في العلل والحديث مثل حديث علي رضي الله عنه في أفادته مقدار المدة للمسافر والمقيم ومثل حديث عمر وأنس في شرطية الطهارة وفيه إبانة أن المسح رخصة لتسمية الصحابي له بذلك (وعن أبي) بضم الهمزة وتشديد الباء (ابن عمارة) بكسر العين وهو المشهور وقد يضمن قال المصنف في التقریب مدني سكن مصر له حجة وفي أسناد حديثه اضطراب انتهى يريد هذا الحديث ومثله قال ابن عبد البر في الاستيعاب (أنه قال يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم قال يوماً قال نعم قال ويومين قال نعم قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت أخرجه أبوداود ودوقال ليس بالقوي) قال الحافظ المنذري في مختصر السنن وبعناه قال البخاري

وقال الامام أحمد رجاله لا يعرفون وقال الدارقطني هذا السناد لا يثبت انتهى وقال ابن حبان
 لست أعتقد على اسناد خبره وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد قائم وبالع ابن الجوزي فعده
 في الموضوعات وهو دليل على عدم توقيت المسيح في حضر ولا سفر وهو مروي عن مالك وقديم
 قول الشافعي ولكن الحديث لا يقاوم مفاهيم الاحاديث التي سلفت ولا يداينها ولو ثبت لكان
 اطلاقه مقيدا بتلك الاحاديث كما يقيد هذا بشرطية الطهارة التي أفادته

*** (باب نواقض الوضوء) ***

جمع ناقض والنقض في الاصل حل المبرم ثم استعمل في ابطال الوضوء بما عينه الشارع مبطلا مجازا
 ثم صار حقيقة عرفية وناقض الوضوء ناقض للتميم فانه بدل عنه ﴿ (عن أنس بن مالك) رضي الله
 عنه ﴾ قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عهد من يتظرون العشاء حتى تحقق
 رؤسهم من باب ضرب بضرب اي تميل من النوم ثم يصلون ولا يتوضئون أخرجه أبو داود وصححه
 الدارقطني وأصله في مسلم) وأخرجه الترمذي وفيه يوقفون للصلاة وفيه حتى اني لا سمع لاحدهم
 غطيظا ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون وجل ذلك على نوم الجالس مدفوع بان في رواية عن أنس
 يضعون جنوبهم رواها يحيى القطان قول ابن دقيق العيد يحمل على النوم الخفيف وردبانه
 لا يناسبه ذكر الغطيظ والابقاظ فانهما لا يكونان الا في نوم مستغرق واذا عرفت هذا فالاحاديث
 قد اشتملت على خنقة الرأس وعلى الغطيظ وعلى الايقاظ وعلى وضع الجنوب وكلها اوصفت انهم
 كانوا لا يتوضئون من ذلك فاختلف العلم في ذلك على أقوال ثمانية لا يأتي ذكرها بكثير فائدة ولا
 تخلو عن قدح وأقربها أن النوم ناقض لحديث صفوان ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة
 الاقتران ضعيفة فيقيد بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه ادراك ويؤول حديث أنس بعدم
 الاستغراق فقد يغط من هو في مبادئ نومه من استغراقه ووضع الجنوب لا يستلزم الاستغراق
 والابقاظ قد يكون لمن هو في مبادئ النوم فينتبه لئلا يستغرق النوم هذا وقد ألحق بالنوم الانغماء
 والجنون والسكر بأي مسكر يجمع زوال العقل قبل هذه الامور ناقضة فان صح كان الدليل الاجماع
 قال الترمذي اختلف العلماء في الوضوء من النوم فرأى اكثرهم انه لا يجب عليه الوضوء اذا نام قاعدا
 أو قائما حتى ينام مضطجعا وبه يقول الثوري وابن المبارك واجد وقال بعضهم اذا نام حتى غلب على
 عقله وجب عليه الوضوء وبه يقول احنو وقال الشافعي من نام قاعدا فرأى رؤيا أو زالت مقعدته
 لوسن النوم فعليه الوضوء انتهى ﴿ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش)
 بضم الحاء وفتح الباء وسكون اليا قرشية أسديتوهي زوج عبد الله بن جحش ﴾ الى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله اني امرأة أستباض من الاستباضة وهي جريان الدم من فرج
 المرأة في غير أوانه ﴿ فلا اطهر أفادع الصلاة قال لا انا ذلك ﴾ بكسر الكاف خطاب لمؤث (عرق)
 بكسر العين وسكون الراء وفي فتح الباري ان هذا العرق يسمى العاذل بعين مهملة وذال معجمة
 ويقال عاذر بالراء بدلا عن اللام كما في القاموس (وليس بجيظ) فان الحيض يخرج من قعر رحم
 المرأة فهو اخبار باختلاف المخرجين وبانه ليس بجيظ وانها طاهرة قلزمها الصلاة (فاذا أقبلت
 حيضتك) بفتح الحاء ويجوز كسرهما والمراد بالاقبال ابتداء دم الحيض (فدعي الصلاة) بضم
 نهى الحائض عن الصلاة وتحريم ذلك عليها وفساد صلاتها وهو اجماع (واذا أدبرت) هو ابتداء

انقطاعها (فاعلى عنك الدم) أى واغتسل وهو مستفاد من أدلة أخرى (ثم صلى متفق عليه)
الحديث دليل على وقوع الاستحاضة وعلى ان لها حكماً يخالف حكم الحيض وقد بينه صلى الله
عليه وآله وسلم أكل بيان فانه أقناها بانها لا تدع الصلاة مع جريان الدم وأنها تنتظر وقت اقبال
حيضها فتترك الصلاة فيها وإذا أدبرت غسلت الدم واغتسلت كما ورد في بعض طرق البخارى
واغتسل في بعضها كرواية المصنف هنا الاقتصار على غسل الدم والحاصل انه قد ذكر الامر ان
في الاحاديث الصحيحة غسل الدم والاعتسال ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك وللعلماء قولان أحدهما
انها تعتبر ذلك بالرجوع الى عاداتها وورد الى ايام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات بلفظ
دعى الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها الثاني ترجع الى صفة الدم كما في حديث عائشة في
قصة فاطمة هذه بلفظ ان دم الحيض أسود يعرف فاذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة وإذا كان
الآخر فتوضئي وصلى فيكون اقبال الحيضة اقبال الصفة وأدبارها ادبارها (وللبخارى) أى من
حديث عائشة هذا زيادة (ثم توضئي لكل صلاة وأشار مسلم الى انه حذفها عمداً) فانه قال في صحيحه
بعد سابقا الحديث وفي حديث حماد حرف تركه قال البيهقي هو قوله توضئي لكل صلاة لانها
زيادة غير محفوظة وانه تفرد بها بعض الرواة عن غيره ممن روى الحديث لكنه قرر المصنف في الفتح
انها ثابتة من طرق ينتق معها تفرد من قاله مسلم * واعلم ان المصنف ساق حديث الاستحاضة في
باب النواقص وليس المناسب للباب الا هذه الزيادة لأصل الحديث فانه من أحكام باب
الاستحاضة والحيض وسبب عيده هنا لك فهذه الزيادة هي الحق على ان دم الاستحاضة حدث من
جمله الاحداث ناقض للوضوء وإذا أمر الشارع بالوضوء لكل صلاة لانه انما رفع الوضوء محكمه
لأجل الصلاة فاذا فرغت من الصلاة نقض وضوءها وهذا قول الجمهور انها توضأ لكل صلاة
وذهبت الحنفية الى انها توضأ لوقت كل صلاة وان الوضوء متعلق بالوقت وانما تصلى به القرينة
الحاضرة وما شئت من النوافل وتجمع بين القرينتين على وجه الجواز عند من يجب بذلك
أو لعذر قالوا والحديث فيه مضاف مقدر وهو لوقت كل صلاة فهو من مجاز الحذف ولكن لا بد
من قرينة وقد تكلف في الشرح الى ذكر ما لعله يقال انه قرينة الحذف وضعفه وذهبت المالكية
الى انه يستحب الوضوء ولا يجب الا يحدث آخر ويأتى تحقيق ذلك في حديث جنة في باب الحيض
وتأتى احكام الاستحاضة التي تجوز لها وتشارك بها الحائض هنالك فهو محل الكلام عليها وفي
الشرح سردها هنا وأما هنا فاذا كرر حديثها الا باعتبار نقض الاستحاضة للوضوء (وعن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذاءً) بزنة ضرباب صيغة مبالغة من المذى يفتح الميم وسكون
الذال المعجمة وتخفيف الياء وفيه لغات وهو ماء أبيض لزج رقيق يخرج عند الملاعبة أو تذكرة الجماع
أو ارادته يقال مذى زيد مذى مثل مضى يمضى وأمذى يمذى مثل أعطى يعطى (فأمرت المقداد)
وهو ابن الاسود الكندي (ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى عما يجب على من أمذى
(فسأله فقال فيه الوضوء متفق عليه واللفظ للبخارى) وفي بعض ألفاظه عند البخارى بعده هذا
فاستحييت ان أسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي لفظ المكان ابنته منى وفي لفظ لمسلم مكان فاطمة
ووقع عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة عن علي بن أبي طالب كنت رجلاً مذاءً فجعلت أغتسل منه في
الستاء حتى تشقق ظهري وزاد في لفظ البخارى فقال توضأ واغسل ذكرك وفي مسلم اغسل

ذكر الوضوء وقد وقع اختلاف في السائل هل هو المقداد كما في هذه الرواية أو عمار كما في رواية أخرى
وفي رواية أخرى أن علياً هو السائل وجمع ابن حبان بين ذلك بأن علياً أمر المقداد أن يسأل ثم سأل
بنفسه لأنه تعقب بأن قوله فاستحييت دال على أنه لم يباشر السؤال فنسبته السؤال إليه في رواية
من قال ان علياً سأل مجاز لكونه الأمر بالسؤال والحديث دليل على ان المذي ينقض الوضوء
ولاجله ذكره المصنف في هذا الباب وروى الترمذي عن علي قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن المذي فقال من المذي الوضوء ومن المني الغسل قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد
روى عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير وجه وهو قول عامة أهل العلم من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وبه يقول الشافعي وأحمد واسحق انتهى ودليل على أنه
لا يوجب غسل وهو اجماع ورواية توضحاً وغسل ذكره لا يقتضي تقديم الوضوء لأن الواو لا تقتضي
الترتيب ولان رواية مسلم بين المراد وأما اطلاق ان ذكره فهو ظاهر في غسل الذكر كله وليس
كذلك اذ الواجب غسل محل الخارج وانما هو من اطلاق لفظ الكل على البعض والقرينة ما علم
من قواعد الشرع وذهب البعض الى أنه يغسله كله عملاً بلفظ الحديث وأيده رواية أبي داود يغسل
ذكره وأنثيه ويتوضأ عنده أيضاً فيغسل من ذلك فريحك وأنثيك وتوضأ للصلاة الا ان زيادة
غسل الانثيين قد طعن فيها وذلك انها من رواية عروة عن علي وعروة لم يسمع من علي الا انه رواه
أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة قال المصنف في التلخيص واستناده لا مطعن
فيه فخرج صحته الا عذر عن القول بها قيل والحكمة فيه انه اذا غسله كله تقلص فبطل خروج
المذي واستدل بالحديث على نجاسة المذي ﴿عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وأله وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ أخرجه أحمد وضعفه البخاري وأخرجه
أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي وقد روى نحو هذا عن غير واحد من أهل
العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة
قالوا ليس في القبلة وضوء قال وسمعت محمد بن اسمعيل يضعف هذا الحديث وأبو داود أخرجه
من طريق ابراهيم عن عائشة ولم يسمع منها شيئاً فهو مرسل وقال النسائي ليس في هذا الباب
حديث أحسن منه ولكنه مرسل قال المصنف روى من عشرة أوجه عن عائشة أو ردها البيهقي
في الخلافات وضعفها وقال الترمذي وابن حزم لا يصح في هذا الباب شيء وان صح فهو محمول على
ما كان عليه الامر قبل نزول الوضوء من اللبس اذا عرفت هذا فالحديث دليل على ان لمس المرأة
وتقبيلها لا ينقض الوضوء وهذا هو الاصل فالحديث مقرر للاصل وذهب الشافعية الى أن
لمس من لا يحرم نكاحها ناقض للوضوء مستلزم بقوله تعالى أو لمستم النساء فلزم الوضوء من
اللمس قالوا واللمس حقيقة في اليد ويؤيد بقاءه على معناه هذا قراءة أولستم فانها ظاهرة في مجرد
لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل وهذا يحقق بقاء اللفظ على معناه الحقيقي فقراءة
أو لمستم كذلك اذا الاصل اتفاق معنى القراءتين وأجيب عن ذلك بصرف اللفظ عن معناه
الحقيقي للقرينة فيحمل على المجاز وهو هنا حمل الملازمة على الجماع واللمس كذلك والقرينة
حديث عائشة المذكور وهو وان قدح فيه لما سمعت فطرقة يقوى بعضها بعضاً وحديث عائشة في
البخاري في أنها كانت تعترض في قبلته فاذا قام يصلي غمزها فقبضت رجلها أي عند سجوده يؤيد

حديث الباب ويؤيد بقاء الاصل ويدل على انه ليس للمس بشاقص وأما اعتذار المصنف في فتح
الباري عن حديثه اذ يانه يحتمل أنه كان بجائل أو أنه خاص به فهو بعيد مخالف للظاهر وقد فسر
على عليه السلام الملامسة بالجماع وفسرها ابن عباس بذلك فأخرج عنه عبد بن حماد أنه فسر
اللامسة بعد أن وضع أصبعيه في أذنيه ألا وهو النيك وأخرج عنه الطستي أنه سأل نافع بن
الازرق عن الملامسة ففسرها بالجماع مع أن تركيب الآية الشريفة وأسلوبها يقتضي أن يراد
بالملامسة الجماع فإنه تعالى عدم مقتضيات التيمم المجيء من الغائط فتبينها على الحدث الأصغر
وعند الملامسة تنبيهها على الحدث الأكبر وهو مقابل لقوله تعالى في الأمر بالغسل بالماء وإن كنتم
جنباً فاطهروا ولو جلت الملامسة على للمس الناقض للوضوء لغات التنبيه على أن التراب يقوم
مقام الماء في رفعه الحدث الأكبر وخاف صدور الآية وللحنفية تفاصيل لا ينتهض عليها دليل
* (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجد أحدكم في
بطنه شيئاً فاشكل عليه أخرجه منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد) إذا كان فيه لإعادة الوضوء
(حتى يسمع صوتاً) للخارج (أو يجدر بها أخرجه مسلم) وليس السمع أو وجدان الریح شرطاً في
ذلك بل المراد حصول اليقين وهذا الحديث الجليل أصل من أصول الاسلام وقاعدة جلية من
قواعد الفقه وهو أنه دل على أن الأشياء يحكم بقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك وأنه
لا أثر للشك الطارئ عقيم فمن حصل له شك أو ظن بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره
ذلك حتى يحصل له اليقين كما أفاده قوله حتى يسمع صوتاً أو يجدر بها فإنه علقه بحصول ما يحسمه
وذكرهما تمثيلاً لا وكذا سائر النواقض كاللدى والودي ويأتي حديث ابن عباس أن الشيطان
يأتي أحدكم فينفخ في مقلته فيخيل اليه أنه أحدث ولم يحدث فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو
يجدر بها والحديث عام لمن كان في الصلاة أو خارجها وهو قول الجاهل وللأهمية تفاصيل وفروق
بين من كان داخل الصلاة وخارجها لا ينتهض عليها دليل (وعن طلق) بفتح الطاء وسكون اللام
(ابن علي) الحنفى اليمامى قال ابن عبد البر أنه من أهل اليمامة (قال قال رجل مسست ذكرى أو
قال الرجل يس ذكره في الصلاة أعليه الوضوء فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا) أى لا وضوء
عليه (انما هو) أى الذكر (بضعة) بفتح الباء وسكون الصاد (منك) أى كاليده والرجل ونحوها
وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منك (أخرجه الخمسة وصححه ابن حبان وقال ابن المدينى)
بفتح الميم نسبة الى جده والافهوعلى بن عبد الله قال الذهبي هو حافظ العصر قدوة أهل هذا الشأن
ولد سنة ١٦١ ومن تلاميذه البخارى وأبو داود قال ابن مهدي هو أعلم الناس بحديث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال النسائي كان خلقي لهذا الشأن قال النووي له نحو من مائة مصنف
(هو أحسن من حديث بسرة) بضم الباء وسكون السين ويأتي حديثاً قريباً وهذا الحديث رواه
أيضاً أحمد والدارقطنى قال الطحاوى اسناده مستقيم غير مضطرب وصححه الطبرانى وابن حزم
وضعه الشافعى وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطنى والبيهقى وابن الجوزى والحديث دليل على ما هو
الأصل من عدم نقض لمس الذكر للوضوء وهو مروي عن علي والحنفية قال الترمذى وقد روى
عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعض التابعين أنهم لم يروا الوضوء من مس
الذكر وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك وهذا الحديث أحسن شئ روى في هذا الباب انتهى

وذهب الى ان مسه ينقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أحمد والشافعي
 مستدلين بحديث بسرة وهو قوله (عن بسرة بنت صفوان) بن نوفل القرشية الاسدية كانت من
 المدايعات لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روى عنها ابن عمر وغيره (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مس ذكراه فليتبوضأ أخرجه النجسة وصححه الترمذي وابن حبان وقال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب) وأخرجه ايضا الشافعي وأحمد وابن خزيمة والحاكم وابن الخارود
 وقال الدارقطني صحيح ثابت وصححه يحيى بن معين (١) والبيهقي والخارزمي والقدح فيه بأنه رواه
 عروة عن مروان أو عن رجل مجهول غير صحيح فقد ثبت ان عروة سمعه من بسرة من غير واسطة كما
 جزم به ابن خزيمة وغيره من أئمة الحديث وكذلك القدح فيه بأن هشام بن عروة الراوى له عن أبيه
 لم يسمعه من أبيه غير صحيح فقد ثبت أنه سمعه من أبيه فاندفع القدح وصح الحديث وبه استدلل من
 سمعت من الصحابة والتابعين وأحمد والشافعي على نقض مس الذكرك للوضوء والمراد مسه من غير
 حائل لانه أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة إذا أفضى أحدكم يده الى فرجه ليس
 دونها حجاب ولاستر فقد وجب عليه الوضوء وصححه الحاكم وابن عبد البر قال ابن السكيت هو أجود
 ما روى في هذا الباب قال ابن حبان وغيره وخبر طلق في عدم النقض منسوخ قاله ابن النقيب في
 أدلة المنهاج وزعمت الشافعية ان الافضاء لا يكون الا بباطن الكف وانه لا نقض اذا مس الذكرك
 بظاهر كفهم ورد عليهم المحققون بان الافضاء لغة الوصول أعم من أن يكون بباطن الكف أو بظاهرها
 قال ابن حزم لا دليل على ما قالوه لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى
 صحيح وأيد حديث بسرة أحاديث أخر عن سبعة عشر صحابياً أخرجه في كتب الحديث ومنهم طلق
 ابن علي راوى عدم النقض روى عنه النقض أيضاً وتاول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان
 في أول الامر فانه قدم في أول الهجرة قبل غارنه صلى الله عليه وآله وسلم مسجده فحذشه منسوخ
 بحديث بسرة فانهم امتاخرة الاسلام وأحسن من القول بالنسخ القول بالترجيح فان حديث بسرة
 أرجح لكثرة من صححه من الأئمة ولكثرة شواهد لان بسرة حدثت به في دار المهاجرين والانصار
 وهم متوافرون ولم يرفعه أحد بل علمنا ان بعضهم صار اليه وصار اليه عروة عن روايتها فانه رجع
 الى قولها وكان قبل ذلك يرفعه وكان ابن عمر يحدث عنها به ولم يزل يتوضأ من مس ذكراه حتى مات
 قال البيهقي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق بن علي انه لم يخرج به صاحباً صحيحاً ولم يحتج
 بأحد من رواه وقد احتج بجميع رواة حديث بسرة ثم ان حديث طلق من رواية قيس بن طلق
 قال الشافعي (٢) قد سألتنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه فإيكون لنا قبول خبره وقال أبو حاتم
 وأبو زرعة قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة ووهياه وأما مالك فلما تعارض الحديثان عنده قال
 بالوضوء من مس الذكرك تبالاً وجواباً (وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أهابه في أهور عاف أو قلنس) بفتح القاف وسكون اللام وفتحها (أو مذى) أى من
 أصابه ذلك في صلاته (فليتوضأ) أى منها (فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك) أى في
 حال انصرافه ووضوئه (لا يتكلم) أخرجه ابن ماجه وضعفه أحمد وغيره ورواه الترمذي من
 حديث أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاء فتوضأ قال أبو عيسى وقد رأى غير
 واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم من التابعين الوضوء من

(١) هذا هو الحق وان كان
 المهدي في البحر ذكر أن
 ابن معين ضعف أحاديث
 نقض مس الذكرك والحق
 ما هنا انه صحيح وقد أوضحه
 السيد في حواشي البحر اه
 أبو النصر على حسن خان

(٢) عبارة الشافعي كما نقله
 عنه الزركشي بلفظ ولما سمعها
 ابن عمر لم يزل يتوضأ منه
 حتى مات اه على حسن خان

التي والرافع وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق وقد جرد حسين المعلم هذا الحديث وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب انتهى وحاصل ما ضعفوا حديث الباب به أن وصله غلط والصحيح أنه مرسل قال أحمد والبيهقي المرسل الصواب فن يقول إن المرسل حجة قال ينقض ما ذكر فيه والنقض بالقي مذهب الحنفية وشرطوا أن يكون من المدة ألا يسمى قياً إلا ما كان منها وإن يكون ملء الفم دفعة لورود ما يقيد المطلق هنا وهو في ذارع عيلاً الفم كافي حديث عمار وإن كان قد ضعف وذهب الشافعي ومالك إلى أن التي غير ناقض لعدم ثبوت حديث عائشة هذا من فروعها الأصل عدم النقض فلا يخرج عنه الأدلة قويت وأما الرافع ففي نقضه الخلاف أيضاً فن قال بنقضه فهو عمل بهذا الحديث ومن قال بعدم نقضه فإنه عمل بالأصل ولم يرفع هذا الحديث لضعفه وأما الدم الخارج من أي موضع من البدن غير السيلين فيمأى الكلام عليه في حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم احتجهم وصلى ولم يتوضأ وأما القاس وهو ما خرج من الخلق ملء الفم أو دونه وليس بقي فإن عاذفه والقي فإنه الجوهر في الصحاح وابن الأثير في النهاية قالاً كثر على أنه غير ناقض لعدم فهو الدليل فلا يخرج عن الأصل وأما المذنب فقد تقدم الكلام فيه وأنه ناقض اجتماعاً وأما ما أفاده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها وإعادة الوضوء حيث لم يتكلم ففيه خلاف فروى عن الحنفية والمالكية وقديم قول الشافعي أنه يني ولا تقصد صلته بشرط أن لا يفعل مفسداً كما أشار إليه الحديث بقوله لا يتكلم وقال الشافعي في آخر قوله إن الحديث يقصد الصلاة لما سيأتي من حديث طلق بن علي إذا فسأ أحدكم في الصلاة فليصرف ويتوضأ وليعد الصلاة رواه أبو داود ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى ﴿ وعن جابر بن سمرة ﴾ يفتح السين وضم الميم العاصري نزل الكوفة ومات بها سنة ٢٤ وقيل سنة ٦٦ (إن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتوضأ من لحوم الغنم) أي من أكلها (قال إن شئت قال أتوضأ من لحوم الأبل قال نعم) (أخرجه مسلم) وروى نحوه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم توضأ من لحوم الأبل ولا توضأ من لحوم الغنم قال ابن خزيمة لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدم إحداهما نقله والحديثان دليلان على نقض الوضوء من لحوم الأبل وإن من أكلها تمتنع وضوءه وقال بهذا أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة واختاره البيهقي وحكاه عن أصحاب الحديث مطلقاً وحكى عن الشافعي أنه قال إن صح الحديث في لحوم الأبل قلت به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر وحديث البراء وذهب إلى خلافه جماعة من الصحابة والتابعين ويروى عن الشافعي وأبي حنيفة قالوا والحديثان إمامنا سويان بحديث أنه كان آخر الأمرين منه صلى الله عليه وآله وسلم عدم الوضوء مما مست النار أخرجه الأربعة وابن حبان من حديث جابر قال النووي دعوى النسخ باطل لأن هذا الأخير عام وذلك خاص والخاص يقدم على العام وكلامه هذا مبني على تقديم الخاص على العام مطلقاً تقدم الخاص أو تأخر وهو مسألة خلافية في الأصول أو أن المراد بالوضوء التطهير وهو يغسل اليد لاجل الزهومة كما جاء في الوضوء من اللبن وإن له سماً والوارد في اللبن المضمضة من شربه وذهب البعض إلى أن الأمر بالوضوء من لحوم الأبل للاستحباب لا للإيجاب وهو خلاف ظاهر الأمر وأما لحوم الغنم فلا نقض

(١) قال الزركشي وإنما أمر الشارع بالوضوء من لحوم الأبل لأنها خلقت من الجان وإذا أمر بالتسمية عند ركوبها فأمر بالوضوء من أكلها كما أمر بالوضوء عند الغضب ليزول استيلاء الغضب اه قلت وقد ورد أنها خلقت من الشياطين وإن على ذروة كل بعير شيطان اه على حسن خان

بأكلها بالاتفاق كذا قيل ولكن حكى في شرح السنة وجوب الوضوء مما سمت النار عن عمر بن
 عبد العزيز فإنه كان يتوضأ من السكر قلت وفي الحديث مأخذ لتجديد الوضوء على الوضوء فإنه
 حكم بعدم نقض الأكل من لحوم الغنم وأجاز له الوضوء وهذا تجديد للوضوء على الوضوء والله
 أعلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتا
 فليغتسل ومن حمله فليستوضأ أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وقال أحمد لا يصح في هذا
 الباب شيء) وذلك أنه أخرجه أحمد من طريق فيها ضعيف ولكن قد حسنه الترمذي وصححه ابن
 حبان بوروده من طريق ليس فيها ضعيف وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج له مائة
 وعشرين طريقا وقال أحمد أنه منسوخ بما رواه البيهقي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ليمس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه إن ميتكم يموت طاهرا وليس نجس فحسبكم
 أن تغسلوا أيديكم ولكن ضعفه البيهقي وتعبه المصنف لأنه قال البيهقي هذا ضعيف والحمل فيه
 على أبي شبة فقال المصنف أبو شبة هو إبراهيم بن أبي بكر بن شبة احتج به النسائي وثقة الناس
 ومن فوقه احتج بهم البخاري إلى أن قال فالحديث حسن ثم قال فالجمع بينهما وبين الأمر في حديث
 أبي هريرة أن الأمر للندب انتهى قلت وقرينة حديث ابن عباس هذا وحديث ابن عمر عند
 عبد الله بن أحمد كأن غسل الميت فنامن يغتسل ومنامن لا يغتسل قال المصنف استناده صحيح وهو
 أحسن ما جمع به بين هذه الأحاديث وأما قوله من حمله فليستوضأ فلا أعلم قائلا بأنه يجب الوضوء من
 حمله ولا يندب انتهى قلت ولكنه مع نزول الحديث لا عذر عن العمل به وبفسر الوضوء
 بغسل اليدين كما أفاده حديث ابن عباس ويكون للندب كما يفيد التعليل بقوله إن ميتكم يموت
 طاهرا فإن لمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين منه فيكون في حمل الميت غسل اليدين ندبا والمراد
 إذا حمله مباشر البدنه بقرينة السياق ولقوله يموت طاهرا فإنه لا يناسب ذلك الأمن مباشرة بالحمل
 (وعن عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنهما) أمه وأم أسماء واحدة أسلم قديما وشهد مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وأصابه سهم انتقض بعد سنين فمات منه في سنة ١١ وصلى
 عليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه (ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لعمر بن حزم) بن زيد الخزرجي النخاري يكنى أبا الضحالك أول مشاهده الخندق واستعمله
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نجران وهو ابن سبع عشرة سنة لبقته هم في الدين ويعلمهم
 القرآن الكريم ويأخذ صدقاتهم وكتب له كتابا فيه القرائن والسنن والصدقات والديات وتوفي
 عمر بن حزم في خلافة عمر بالمدينة ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (ان لا يس القرآن الا طاهر
 رواه مالك مرسل او وصله النسائي وابن حبان وهو معلول) حقيقة المعلول الحديث الذي يطلع
 على الوهم فيه بالقرائن وجمع الطرق فيقال له معلول ومعلول والاحود أن يقال معل من أعلاه والعلية
 عبارة عن أسماها خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه وقد حث وهو من أغص أنواع
 علوم الحديث وأدقها ولا يقوم بذلك الأمن رزقه الله فهما ناقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب
 الرواة ومملكة قوية بالأسانيد والمتون وانما قال المصنف ان هذا الحديث معلول لأنه من رواية
 سليمان بن داود وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم وهوهم في ذلك فإنه ظن انه سليمان بن داود الباني
 وائس كذلك بل هو سليمان بن داود النخولاني وهو ثقة أثني عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن

سعيد وجاعة من الحفاظ واليماني هو المتفق على ضعفه وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول
قال ابن عبد البر انه أشبه المتواتر لما في الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم كتاباً أصح
من هذا الكتاب فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون
رأيهم وقال الحاكم شهد عمر بن عبد العزيز وامام عصره الزهري بالحق هذا الكتاب وفي الباب
من حديث حكيم بن حزام لا يمس القرآن الا طاهر وان كان في اسناده مقال الا انه ذكر الهيثمي في
مجمع الزوائد من حديث عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمس
القرآن الا طاهر قال الهيثمي رجاله موثقون وذكره شاهدين ولكنه يفي النظر في المراتب من الطاهر
فانه لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحدث الا كبر والطاهر من الاصغر ويطلق على المؤمن
وعلى من ليس على يده نجاسة ولا بد لجله على معين من قرينة وأما قوله سبحانه لا يمس الا المطهرون
فالاوضح ان الضمير للكتاب المكنون الذي سبق ذكره في صدر الآية وان المطهرين هم الملائكة
فالمراد به اللوح المحفوظ مثل قوله تعالى في صحف مطهرة بأيدي سفرة كرام بررة ﴿١﴾ وعن عائشة
رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل أحيانه رواه مسلم وعلقه
البخاري) والحديث مقرر للاصل وهو ذكر الله على كل حال من الاحوال وهو ظاهر في عموم الذ كر
فيدخل تلاوة القرآن ولو كان جنباً الا انه قد خصه حديث على عليه السلام الآتي في باب
الغسل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً وأحاديث أخرى في معناه
تأتي وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع هذا اذا حمل الذ كر في هذا الحديث على ذ كر
اللسان وأما اذا أريد به الذ كر في الجنان فلا مانع من ذلك قال العارف ابن عربي صاحب الفتوحات
لكن يكون الذ كر في حال الجنابة مختصاً بالباطن الذي هو ذ كر السر فهو في سائر حالاته مختص بالمقام
والتماوقع للذ كر على من لا معرفة له بأحوال أهل السكال فتفرقوا واختلفوا قال ولنا منه ميراث
وافرقتمن في المحافظة على ذلك انتهى والمراد بكل أحيانه معظمها كما قال تعالى يذكر الله قياماً
وقعوداً وعلى جنوبهم والمصنف ذكر الحديث لتلاوته هم ان نواقض الوضوء مانعة من ذكر الله تعالى
﴿١﴾ (وعن أنس بن مالك) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجبتهم وصلى ولم يتوضأ
أخرجه الدارقطني ولينه) أي قال هولين وذلك ان في اسناده صالح بن مقاتل وليس بالقوى وذكره
النووي في فصل الضعيف والحديث دليل (١) ومقرر للاصل على ان خروج الدم من البدن غير
الفرجين لا ينقض الوضوء وفي الباب أحاديث تفيد عدم نقضه عن ابن عمر وابن عباس وابن أبي
أوفى وقد اختلف العلماء في ذلك قال الشافعي ومالك وجاعة من الجنابة والتابعين ان خروج الدم
من البدن من غير السيلين ليس بناقض لحديث أنس هذا وما أيده من الآثار عن ذكرناه وعلقه
صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من صوت أوريح أخرجه أحمد والترمذي وصححه وأجد
والطبراني بلفظ لا وضوء الا من ريح أو سماع ولان الأصل عدم النقض حتى يقوم ما يرفع الأصل
ولم يقد دليل على ذلك ﴿٢﴾ (وعن معاوية) هو ابن أبي سفيان صحته من حرب هو وأبو من مسلمة الفتح
ومن المؤلفة قلوبهم ولا عمر الشمام بعد موت يزيد بن أبي سفيان ولم يزل بهامة توليا أربعين سنة الى
ان مات سنة ستين في شهر رجب بدمشق وله ثمان وسبعون سنة رحمه الله تعالى فقد تجاوز الحد

(١) قال النووي لم يصح
بالحق والدم والضعف في
الصلوات ولا في عدم ذلك
حديث صحيح اه أبو النصر

في حربه مع علي رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العين) أراد الجنس والمراد العينان من كل إنسان (وكاء) بكسر الواو والمد (الس) بفتح السين وبكسر الهاء هي الدبر والوكاء ما ترابط به الخريطة وتحوها (فاذا نامت العينان استطلق الوكاء) أي انخل (رواه احمد والطبراني وزاد) أي الطبراني (ومن نام فليتوضأ وهذه الزيادة في هذا الحديث) وهو قوله ومن نام فليتوضأ (عند أبي داود من حديث علي) عليه السلام ولفظه العين وكاء السه في نام فليتوضأ (دون قوله استطلق الوكاء في كلا الاسنادين ضعف) اسناد حديث معاوية وحديث علي رضي الله عنهم فان في اسناد حديث معاوية بنية عن أبي بكر بن أبي مرزوم وهو ضعيف وفي حديث علي أيضا بنية عن الوضين بن عطاء قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن هذين الحديثين فقال ليسا بقويين وقال أحمد حديث علي أثبت من حديث معاوية وحسن المنذري والنووي وابن الصلاح حديث علي والحديثان يدلان على أن النوم ليس بنقض بنفسه وانما هو مظنة النقص فهما من أدلة القائلين بذلك ودليل على أنه لا ينقض الا النوم المستغرق وكان الاول بحسن الترتيب ان يذكر المصنف هذا الحديث عقب حديث أنس في أول باب النواقض كما لا يخفى (ولابي داود أيضا عن ابن عباس مرفوعا انما الوضوء على من نام مضطجعا وفي اسناده ضعف أيضا) لانه قال ابو داود انه حديث منكر وبين وجه نكاريته في السنين وفيه الحصر على أنه لا ينقض الا نوم المضطجع لا غير ولو استغرقه النوم فالجمع بينه وبين ما مضى من الاحاديث انه خرج على الاغلب فان الاغلب على من أراد النوم الاضطجاع فلا عارضة (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يأتي أحدكم الشيطان في صلاته) أي حال كونه فيها (فينفخ في مقعدته فيخيل اليه) يحتمل أنه مبني للفاعل وفيه ضمير للشيطان وانه الذي يخيل أي يوقع في خيال المصلي ويحتمل أنه مبني للمفعول ونائبه (انه) أي حدث ولم يحدث فاذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجدر يحيا أخرجه البزار) بفتح الباء وتشديد الزاي وبعد الانفراء هو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري صاحب المسند الكبير المجلد أخذ عن الطبراني وغيره وذكره الدارقطني وأثنى عليه ولم يذكر الذهبي ولا دونه ولا وفاته والحديث تقدم ما فيه مدعناه وهو اعلام من الشارع بتسليط الشيطان على العباد حتى في أشرف العبادات ليقتصدوا عليهم وانه لا يضرهم ذلك ولا يخرجون عن الطهارة الا بيقين (وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد) (وليسلم عن أبي هريرة نحوه) تقدم حديث أبي هريرة في هذا الباب (وللعالم عن أبي سعيد) هو الخدرى رضي الله عنه (مرفوعا اذا جاء أحدكم الشيطان فقال) أي وسوس له قائلا (انك أحدثت فليقل كذبت) يحتمل ان يقوله لفظا أو في نفسه ولكن قوله (وأخرجه ابن حبان بلفظ فليقل في نفسه) يثبت ان المراد الاخر منه وقد روى حديث الحاكم بزيادة بعد قوله كذبت الا ما وجد رجحا وسمع صوتا بأذنه وتقدم ما تقدمه هذه الاحاديث ولوضم المصنف هذه الروايات الى حديث أبي هريرة الذي قدمه وأشار اليه هناك كان أولى بحسن الترتيب لما عرفت وهذه الاحاديث دالة على حرص الشيطان على افساد عبادة نبي آدم خصوصا الصلوات وما يتعلق بها وانه لا يأتيهم غالب الا من باب التشكيك في الطهارة تارة بالقول وتارة بالفعل ومن هنا تعرف ان أهل الوسواس في الطهارات امتثلوا ما فعله وقاله

(باب آداب قضاء الحاجة)

الحاجة كتابة عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعد أحدكم لحاجته ويعبر عنه الفقه باب الاستطابة لحديث ولا يستطيب بيمنه والمحدثون باب التخلي مأخوذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم الخلاء والتبر زمن قوله البراز في الموارد قال كل من العبارات صحيح ولو عبر باب المذهب لكان له وجه أيضا لقوله في الحديث كان إذا ذهب المذهب أبعد عنه (عن أنس بن مالك) رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء) مدود المكان الخالي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة (وضع خاتمه أخرجه الأربعة وهو معلول) وذلك لأنه من رواية همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ورواته ثقات الكن ابن جريج لم يسمعه من الزهري بل سمعه من زياد بن سماعة عن الزهري عن أنس ولكن بلفظ آخر وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه والوهم فيه من همام كما قاله أبو داود وهمام ثقة كما قاله ابن معين وقال أحمد ثبت في كل المشايخ وقدر روى الحديث مرفوعا وموقوفا على أنس من غير طريق همام وأورد له البيهقي شاهدا إلا أنه قال بعد سياقه هذا شاهد ضعيف ورواه الحاكم أيضا بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبس خاتما نقشه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان إذا دخل الخلاء وضعه والحديث دليل على الإبعاد عند قضاء الحاجة كما يرشد إليه لفظ الخلاء فإنه يطلق على المكان الخالي وعلى المكان المعد للقضاء الحاجة ويأتي في حديث المغيرة ما هو أصح من هذا بلفظ فأنطلق حتى توارى وعند أبي داود كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد ودليل على تيمم ما فيه ذكر الله عند قضاء الحاجة قال بعضهم يحرم ادخال المصحف الخلاء لغير ضرورة قيل فلو غفل عن تيمم ما فيه ذكر الله حتى اشتغل بقضاء حاجته غيبه في فيه أو بعمامة أو نحوها وهذا فعل منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد عرف وجهه وهو صيانة ما فيه ذكر الله عن المحلات المستخبئة فدل على نبيه وليس خاصا بالخاتم بل في كل ملبوس فيه ذكر الله عنه (أي عن أنس بن مالك رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء) أي أراد دخوله (قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث) بصمتين ويجوز اسكان الباء جمع خبث (والخبائث) جمع خبيثة يريد بالاولى ذكور الشياطين وبالثانية اناسهم قال الشيخ زكريا في فتح العلام استعاذة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك انما هي اظهار للعبودية وتعليم للامة والفهوم معصوم منه وتسبب التسمية قبله وقد جاء في رواية من حديث أنس بسم الله اللهم الخ انتهى (أخرجه السبعة) وسمعت ابن منصور كان يقول بسم الله اللهم الحديث قال المصنف في الفتح ورواه المعمرى واسناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره وانما قلنا اذا أراد دخوله لقوله دخل لأنه بعد دخول الخلاء لا يقول ذلك وقد صرح بما قرناه البخاري في الادب المفرد من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء الحديث وهذا في الامكنة المعدة لذلك بقرينة الدخول ولذا قال ابن بطال رواية اذا أتى أعم لشمولها ويشعر هذا الذكري غير الا ما كن المعدة لقضاء الحاجة وان كان الحديث ورد في الحشوش وانما تحضرها الشياطين

أخرج البيهقي في السنن بإسناد به ناه إلى زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن هذه الحشوش محتضرة فإذا أتى أحدكم الخلا فليقل أعوذ بالله الخ والحشوش الكنف وموضع قضاء الحاجة الواحد حش بالفتح وأصله من حش البستان لأنهم كانوا يتعوطون في البساتين أفاده في النهاية ويشترع القول به هذا في غير الأماكن المعتدة عند إرادة رفع ثيابه وفيها قبل دخولها وظاهر حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يجهر بهذا الذكر فيحسن الجهر به * (وعن أنس) رضي الله عنه وكان ترك الأضمار فلم يقل وعنه لبعده الاسم الظاهر بخلافه في الثاني وفي بعض النسخ من بلوغ المرام وعنه بالأضمار أيضا وهو كذلك في نسخة مقروءة على الشيخ زكريا الانصاري رحمه الله (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الخلا فاجل أنا وغلام) الغلام هو المترعرع قيل إلى حد السبع السنين وقيل إلى الالتواء ويطلق على غيره مجازا (نحو ادأوة) بكسر الهمزة نافع صغير من جلد يتخذ للماء (من ماء وعصرة) بفتح العين وفتح النون هي عصا طويلة في أسفلها نوح ويقال ربح قصير (فيستحي بالماء متفق عليه) المراد بالخلاء هنا القضاء بقرينة العترة لأنه كان إذا توضأ صلى إليها في القضاء أو يستتر بهم أبان يضع عليها ثوبا أو لغير ذلك من قضاء الحاجات التي تعرض له ولأن حديثه في البيوت يختص بأهله والغلام الآخر اختلأ فيه فقيل ابن مسعود وأطلق عليه ذلك مجازا أو يبعده قوله ونحوي فان ابن مسعود كان كبيراً فليس بنحو أنس في سننه ويحتمل أنه أراد فنحوي في كونه يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه صح فان ابن مسعود كان صاحب سواد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل نعله وسوا كهأولاً لأنه مجاز وقيل أبو هريرة وقيل جابر بن عبد الله والحديث دليل على جواز الاستخدام بالصغير وعلى الاستنجاء بالماء وقد أثبت الأحاديث ذلك فلا سماع لأنكار ما لا يقل وعلى أنه أرجح من الاستنجاء بالجاردة وكأنه أخذ منه من زيادة التكاف بحمل الماء ولو كان يساوي الجارة أو هي أرجح منه لما احتج إلى ذلك والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الجارة والماء فان اقتصر على أحدهما فالأفضل حيث لم يرد إلا في أحدهما فان أرادها خلاف فن يقول تجزئ الجارة لا يوجبها ومن يقول لا تجزئ يوجبها ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده كما أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى الخلا أتته بماء في نور أو ركوة فاستنجن منه ثم مسح يده على الأرض وأخرج النسائي من حديث جرير قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى الخلا فقضى حاجته ثم قال يا جرير هات طهوراً فاتنسه بماء فاستنجن ثم قال يده فذلك بها الأرض ويأتي مثله في الغسل (وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذ الادوة فانطلق) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (حتى توارى عني فقضى حاجته متفق عليه) الحديث دليل على التوارى عند قضاء الحاجة ولا يجب إذا الدليل فعل ولا يقتضي الوجوب لكنه يجب من أدلة ستر العورات عن الأعين وقد ورد الأمر بالاستتار من حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى الغائط فليستتر فان لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمشاعد بني آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فدل على استحباب الاستتار بكل رفع الحرج ولكن هذا غير التوارى عن الناس بل هذا (٣) خاص بقرينة فان الشيطان فلو كان في

(٣) قوله خاص أي بالخلاء
ويدل له أنه ترجحه أبو داود
باب الاستنجاء في الخلا
وذكر هذا الحديث الخ
هـ أبو النصر

فضاء ليس فيه انسان استحب ان يستتر بشئ ولو بجح مع كتيب من رمل قال الخطابي معناه ان
الشیطان يحضر تلك الامكنة ويرصدها بالاذی والفساد لانهم اوضح به جرفها ذكرا لله
وتكشف فيها العورات وهو معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الحشوش محتضرة فأمر
صلى الله عليه وآله وسلم بالستر ما أمكن وان لا يكون قعود الانسان في براح من الارض يقع
عليه أبصار الناظرين فيستعرض لانتهاك الستر وتهب عليه الريح فيصيبه البول والخلاء فيتلوث
به يده أو ثيابه وكل ذلك من لعب الشيطان بعقده وقصده أذاه بالاذی والفساد * (وعن أبي
هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا اللاعنين) بصيغة التثنية
اذ في رواية مسلم قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال (الذى يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم
رواه مسلم) قال الخطابي يريد باللاعنين الامر من الجالين للعن الجالين الناس عليه والداعين
اليه وذلك ان من فعلهم ما لعن وشتم يعنى ان عادة الناس لعنه فهو سب فانساب اللعن اليهما
من الجاز العلى قال وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون فهو كذلك من الجاز والمراد يتغوط فيما يجتر به
الناس فانه يؤذيهم بثبته واستفادته ويؤدى الى لعنه فان كان لعنه جائزا فقد تسبب الى الدعاء
عليه بابعاده عن الرحمة وان كان غير جائز فقد تسبب الى تأنيب غيره بلعنه فان قلت فاي الامرين
أريد هنا قلت أخرج الطبراني في الكبير باسناد حسنه الحافظ المنذرى عن حذيفة بن أسيدان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم وأخرج في
في الاوسط والبيهقي وغيرهما برجال ثقات الاشمس بن عمرو والانصارى وقد وثقه ابن معين من
حديث أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من سل سحينة على طريق
من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والسخينة بفتح السين العذرة فهذه
الاحاديث دالة على استحقاؤه اللعنة والمراد بالظل هنا مستظل الناس الذى اتخذوه مقبلا ومناخا
ينزلونه ويتعدون فيه اذ ليس كل ظل يحرم القعود لقضاء الحاجة تحته فقد عهد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم تحت حائش النخل لحاجة وله ظل بلا شك قلت يدل له حديث أحمد وأحمد بن حنبل
به وحائش النخل هو النخل الملتف المجتمع كانه لا تقافه يحوش بعضه الى بعض قال الخطابي
والحائش للحالة له ظل وانما ورد النهى عن ذلك في ظل يكون مقبلا للناس ومبرزا لهم يأوون
اليه انتهى (وزاد أبو داود عن معاذ والموارد لفظه اتقوا الملاعن الثلاثة البراز) بفتح الموحدة
وهو المتسع من الارض يكتن به عن الغائط وبالكسر المبارزة في الحرب (في الموارد) جمع مورد
وهو الموضع الذى يأتيه الناس من رأس عين أو نهر لشرب الماء والتوضي (وقارعة الطريق)
المراد الطريق الواسع الذى يقرعه الناس بأرجلهم اى يدقونه ويمزقونه عليه (والظل) تقدم
المراد به (ولاحد عن ابن عباس أو تقع ماء) بفتح النون وسكون القاف ولفظه بعد قوله اتقوا
الملاعن الثلاثة ان يقع أحدكم في ظل يستظل به أو في طريق أو تقع ماء ونقع الماء المراد به
المجتمع كافي النهاية (وفيها ضعف) أى في حديث أبى داود وأحمد ما حديث أبى داود فلا قال
أبو داود عقبه وهو مرسل وذلك لانه من رواية أبى سعيد الخدرى ولم يدرك معاذ اذ يكون منقطعاً
وقد أخرجه ابن ماجه من هذه الطريق وأما حديث أحمد فلا فيه ابن لهيعة والراوى عن
ابن عباس مبهم (وأخرج الطبراني) قال الذهبي هو الامام الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد

مسند الدنيا ولد سنة ٢٦٠ وسمع سنة ٧٣ وهلم جرا بعد اثني الشام والحرمين واليمن ومصر
وبغداد والبصرة وأصبهان والحزيرة وغير ذلك وحدث عنه ألف شيخ أو يزيدون وكان من
فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة وأثنى عليه الأئمة (النهى) عن قضاء الحاجة (نحت
الاشجار المثمرة) وإن لم تكن ظلالا أحد (وضفة) بفتح الصاد وكسر هاء جائب (النهر الجارى
من حديث ابن عمر بسند ضعيف) لأن في روايته متروكا وهو فرات بن السائب ذكره المصنف
في التلخيص إذا عرفت هذا فالذى تحصل من الأحاديث ستة مواضع منبى عن التبرز فيها قارعة
الطريق وبقيد مطلق الطريق بالقارعة والظلل والموارد ونقع الماء والاشجار المثمرة
وجانب النهر وزاد أبو داود في مراسيله من حديث مكحول نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن أن يبال بأبواب المساجد (وعن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا تعوط الرجلان فليستوا رى) أى يستتر وهو من المهموز جزم بجذف هـ زنه
(كل واحد منهما من صاحبه) والأمر بالإيجاب (ولا يتحدنا) حال تعوطهما (فإن الله
يقت على ذلك) والمقت أشد البغض (رواه وصححه ابن السكن) بفتح السين وفتح الكاف هو
الحافظ الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادى نزىل مصر ولد سنة ٢٩٤
وعنى بهذا الشأن وجع وصنف وبعده صيته روى عنه أئمة من أهل الحديث توفى سنة ٣٥٣
(وابن القطان) بفتح القاف وتشديد الطاء هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن
عبد الملك القاسمى كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء الرجال وأشدهم
عناية بالرواية له كتاب الوهم والابهام وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق يدل على حفظه
وقوة فهمه لكانه ذهنت في أحوال الرجال توفى سنة ٦٣٨ (وهو معلول) لم يذكر في الشرح
العله وهى ما قاله أبو داود ولم يسنده الأعمدة بن عمار العجلي اليماني وقد احتج به مسلم في صحيحه
وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن كثير وقد أخرجه مسلم حديثه عن
يحيى بن كثير واستشهد البخارى بحديثه عنه وقد روى حديث النهى عن الكلام حال قضاء
الحاجة أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد وابن خزيمة في صحيحه إلا أنهم لم يرووه كلهم من
رواية عياض بن هلال أو هلال بن عياض قال الحفاظ المنذرى لأعرفه بجرح ولا عداله وهو
من أعمد أعمد المجهولين والحديث دليل على وجوب ستر العورة والنهى عن التحدث حال قضاء
الحاجة والأصل فيه التحريم وتعليقه بمقت الله عليه أى شدة بغضه للأفعال ذلك زيادة في بيان
التحريم وادعى في الجرائد لا يحرم اجتماعا وإن النهى للكرهية فإن صح الاجماع والأفلاصل
التحريم وقد ترك صلى الله عليه وآله وسلم رد السلام الذى هو واجب عند ذلك فأخرج الجماعة
إلا البخارى عن ابن عمر أن رجلا مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول فسلم عليه فلم
يرد عليه (وعن أبي قتادة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسكن
وفي نسخة ولا يسكن (أحدكم ذكره يمينه وهو يقول ولا يتمسك من الخلا بيمينه) كناية عن
الغائط كما عرفت أنه أحد ما يطلق عليه (ولا يتنفس) يخرج نفسه (في الأثناء) عند شربه منه
(منفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على تحريم مس الذكرباليمين حال البول لأنه الأصل في النهى
وتحريم التمسك بهما من الغائط وكذلك من البول لما يأتى من حديث سلمان وتحريم التنفس

قوله فليستوا رى وقوله بعده
وهو من المهموز الخ كذا باصله
والاولى ان يقول وهو من
المعتل جزم بجذف الحركه مع
اثبات حرف العلة أو الالف
للأشباع هـ

في الانحاء حال الشرب والى التحريم ذهب أهل الظاهر في الكل عملا به وكذلك جماعة من الشافعية في الاستنجاء وذهب الجمهور الى أنه للتنزيه وأجل البخاري في الترجمة فقال باب النهي عن الاستنجاء وذكر حديث الكتاب قال المصنف في الفتح عبر بالنهي اشارة الى أنه لم يظهر له هل للتحريم أو للتنزيه أو ان القرينة الصارفة للنهي عن التحريم لم تظهر وهذا حيث استنحي بآلة كالماء والاحجار أم لو يابشر بسده فانه حرام اجماعا وهذا تنبيه على شرف اليقين وصيانتها عن الاقذار والنهي عن النفس في الاناء لئلا يقدره على غيره أو يسقط من فقه أو أنفه ما يفسده على الغير وظاهره انه للتحريم وجهه الجاهل على الادب (وعن سلمان رضي الله عنه) هو أبو عبد الله سلمان الفارسي ويقال له سلمان الخير مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصله من فارس سافر طالب الدين وتنصر وقرأ الكتب وله أخبار بطوله تقيسة ثم تنقل حتى انتهى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآمن به وحسن اسلامه وكان رأسا في أهل الاسلام وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه سلمان منا أهل البيت وولاه عمر المدائن وكان من المعمرين وقيل عاش مائتين وخمسين وقيل ثلثمائة وخمسين سنة وكان يأكل من عمل يده ويتصدق بعطائه أي ما يعطيه عمر رضي الله عنه مات بالمدينة سنة خمس وقيل اثنتين وثلاثين (قال لقدماء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نسيته قبل القبلة بغائط أو بول) والمراد ان نسيته قبل بفر وجنا عند خروج غائط أو بول (أو أن نسيته باليمين) وهذا غير النهي عن مس الذكر باليمين عند البول الذي مر (أو أن نسيته باقل من ثلاثة أحجار) الاستنجاء ازالة النجس بالماء أو الحجارة (أو أن نسيته برجميع) وهو الروث (أو عظم واه مسلم) الحديث فيه النهي عن استقبال القبلة وهي الكعبة كما فسرنا حديث أبي أيوب في قوله فوجدنا من احبض قبيلتنا نحو الكعبة فنكروا ونستغفر الله ثم قدو رد النهي عن استنابها أيضا كما في حديث أبي هريرة عنده مسلم مرفوعا اذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها وغيره من الاحاديث واختلاف العلماء هل هذا النهي للتحريم أو لا على خمسة أقوال أقربها الرابع وهو أنه يحرم في الصحارى دون العمران لان احاديث الاباحه وردت في العمران فحملت عليه وأحاديث النهي عن ذلك في القضاء فاذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء احاديث النهي على بابها واحاديث الاباحه كذلك وقد ذكر عن الشعبي ان سبب النهي في الصحراء انها لا تخلو عن مصل من ملأ أو أنسى أو جنى فرما وقع بصره على عورته رواه البيهقي وقد سئل عن اختلاف الحديثين حديث ابن عمر أنه رآه صلى الله عليه وآله وسلم مستدبر القبلة وحديث أبي هريرة في النهي فقال صدقاجيها أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء فان الله عبادا ملائكة وخنايا لولون فلا يستقبلهم أحديبول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كيفكم هذه فانما هي شئت لاقبله فيها وهذا خاص بالكعبة وقد ألحق بها بيت المقدس لحديث أبي داود نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استقبال القبلة بغائط أو بول وهو حديث ضعيف لا يقوى على رفع الاصل وأضعف منه القول بكراهة استقبال القمر بن ودل قوله بثلاثة أحجار على انه لا يجزئ أقل منها وقد ورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس سجران للصفحتين وسجر للمسربته وهي بسين مهملة وراع مضمومة أو مفتوحة سجرى الحديث من الدرر ذهب الشافعي الى

قوله فانه حرام اجماعا فيه ان مباشرة النجاسة فيه خلاف عند المالكية بالكراهة والتحريم اه

الى انه خفي بين الماء والخجارة أيهما فعل أجزأه واذا اكتفى بالخجارة فلا بد عندهم من الثلاث
 المسحات ولو زالت العين بدونها وقيل اذا حصل الانتقاء بدون الثلاث أجزأه واذا لم يحصل
 بالثلاث فلا بد من الزيادة ويندب الاتسار ويجب التثليث في القبل والدير فتكون ستة أجزار
 وورد ذلك في حديث قلت الآن الا حديث لم تأت في طلبه صلى الله عليه وآله وسلم لابن مسعود
 وأبي هريرة وغيرهما الا بثلاثة أجزار وجاء بيان كيفية استعمالها في الدير ولم يأت في القبل
 ولو كانت الست مرادة لطلبها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ارادته التبرز ولو في بعض
 الحالات فلو كان حجره ستة أجزار المسح بهم او يقوم غير الحجارة بما ينفي مقامها خلافا
 للظاهرية فقالوا بوجوب الاجازة سكا بظاهر الحديث وأجيب بأنه خرج على الغالب لانه
 المتيسر ويدل على ذلك نهيه صلى الله عليه وآله وسلم ان يستنجي برجيع أو عظم ولو تعينت الحجارة
 نهى عما سواها وكذا نهى عن الحميم فعند أبي داود مرأى أن لا يستنجوا برؤة أو حمة فان الله
 جعل لنا فيها رزقا فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وكذلك ورد في العظم انه من
 طعام الجن كما أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود وفيه انه قال صلى الله عليه وآله وسلم للجن
 لما سألوه الزاد لكم كل عظم ذكراهم الله عليه أو فرما يكون الحما وكل بعرة علفا ودايكم ولا ينافيه
 تعليل الرؤة بانها ركس في حديث ابن مسعود لما طلب منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
 يأتيه بثلاثة أجزار فأنه يحجر بين وروثة فألقى الروثة وقال انها ركس فقد يعمل الامر الواحد
 بعمل كثيرة ولا مانع أيضا أن تكون رجسا وتعمل لدواب الجن أكلها وما يدل على عدم النهي
 عن استقبال القمر من قوله (وللسبعة عن أبي أيوب) اسمه خالد بن زيد بن كليب الانصاري من
 أكابرة الصحابة شهد بدر وازل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه مات غازيا
 بالروم سنة ٥٠ وقيل بعدها والحديث مرفوع أوله قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيتهم
 الغائط الخ وفي آخره من كلام أبي أيوب قال فقد دنا الشام فوجدنا امرأ حميض قد بنيت نحو
 الكعبة الحديث (فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا)
 صريح في جواز استقبال القمرين واستدبارهما اذا لبدان يكونان في الشرق والغرب غالبا (وعن
 عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى الغائط فليستتر رواه أبو داود) هذا
 الحديث في السنن نسبة الى أبي هريرة وكذلك في التلخيص (١) وقال مداره على أبي سعيد الخبزي
 الحمصي وفيه اختلاف قيل انه صحابي ولا يصح والراوى عنه مختلف فيه والحديث كالذي سلف
 دال على وجوب الاستئثار ولفظه في السنن عن أبي هريرة في حديث طويل من أتى الغائط فليستتر
 فان لم يجد الا ان يجتمع كتيبا من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمقاعدي آدم من فعل
 فقد أحسن ومن لا فلا حرج وليس له هنا عن عائشة رواية ثم هو مضعف بمن سمعت فكان على
 المصنف أن يعزوه الى أبي هريرة وان يشير الى ما فيه على عادته في الإشارة الى ما قيل في الحديث
 وكثرة ذلك لانه قال في الفتح ان اسناده حسن وفي البدر المنير انه حديث صحيح صححه جماعة
 منهم ابن حبان والحاكم والنووي ولا يخفى ان هذا عذر في عدم الإشارة الى ما فيه ولا عذر له عن
 الاول (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خرج من
 الغائط قال غفرانك بالنصب) أي أطلب غفرانك (أخرجه الخمسة وصححه أبو حاتم والحاكم)

(١) كذا في الشرح نقلا
 عن التلخيص والذي في
 سنن أبي داود وسنن البيهقي
 عن حصين الخبزي عن
 أبي سعيد الخبزي قال أبو داود
 رواه أبو عاصم عن ثور قال
 حصين الخبزي ورواه
 عبد الملك بن الصباح عن
 ثور فقال أبو سعيد الخبزي
 فحصل انه يقال أبو سعيد
 وأبو سعيد الخبزي قيل اسمه
 عامر وقيل عمر وقال ابن
 السكن اسمه زياد وقال
 أبو داود وأبو سعيد الخبزي هو
 من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قاله في غير
 السنن اه أبو النصر على
 حسن خان

ولفظه خرج تشعير بالخروج من المكان لكن المراد أعظم منه ولو كان في الصحراء و يفسر المراد بالاستغفار حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواه ابن ماجه فعناه التوبة من تقصيره في شكر نعمته التي أنعم بها عليه أطعمه ثم هضمه ثم سهل خروج الأذى منه قرأى شكره قاصراً عن بلوغ حق هذه النعمة ففزع إلى الاستغفار منه وقيل استغفاره من تركه لذكر الله تعالى وقت قضاء حاجته فتدركه بالاستغفار قلت ولا مانع من جملة على الأمرين معا وفي الباب حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول الحمد لله الذي أحسن في أوله وآخره وحديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول إذا خرج الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في قوته وأذهب عني أذاه وكل أسأله هاضمة قال أبو حاتم أصح ما فيه حديث عائشة قلت نعم لكن لا بأس بالبيان بها جميعاً شكراً لله تعالى على النعمة ولا تشترط صحة الحديث في مثل هذا (وعن ابن مسعود) هو عبد الله ابن مسعود قال الذهبي هو الامام الرباني أبو عبد الرحمن بن أم عبد الله بن أبي طالب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخادمه أحد السابقين الأولين ومن كبار البدرين ومن نبلاء الفقهاء والمقرئين أسلم قديماً وحفظ من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة توفي بالمدينة سنة ٣٢ وله نحو من ستين سنة (قال أبي النبی صلى الله عليه وآله وسلم من الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت حجرين ولم أجده ثالثاً فأتيت به روثاً فأخذتهما وألقي الروث) زاد ابن خزيمة أنها كانت روثه جار (وقال انه راس) بكسر الراء في القاموس أنه الرجس (أخرج به البخاري زاد أحمد والدارقطني اثني بغيرها) أخذ بهما الحديث الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث فاشتروا أن لا تنقص الأحجار عن الثلاث مع مراعاة الانقضاء وإذا لم يحصل بها زاد حتى ينق ويستحب الإتيار ولا يجب لحديث أبي داود ومن لا فلا خرج قال الخطابي لو كان القصد الانقاء فقط لكانت اشتراط العدد عن الفائدة فلما اشترط العدد لفظاً وعلم الانقضاء معنى دل على إيجاب الأمرين وأما قول الطحاوي لو كان الثلاث شرطاً لطلب صلى الله عليه وآله وسلم ثالثاً فإجابته أنه قد طلب صلى الله عليه وآله وسلم الثالث كما في رواية أحمد والدارقطني المذكورة في كلام المصنف وقد قال في الفتح رجاله ثقات على أنه لو لم تثبت الزيادة فالجواب عن الطحاوي أنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى بالأمر الأول في طلب الثلاث وحين ألقى الروث علم ابن مسعود أنه لم يتم امتثاله الأمر حتى يأتي بالثمة ثم يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى بأحد طرفي الحجرين فسبح به المسحة الثالثة إذا لم يلزم تثليث المسح ولو بأطراف حجر واحد وهذه الثلاث لأحد السبيلين ويشترط للآخر ثلاث فيكون ستاً الحديث ورد بذلك في مسند أحمد على أن في النفس من اثبات ست أحجار شيئاً فإنه صلى الله عليه وآله وسلم ما علم أنه طلب ست أحجار مع تكرر ذلك منه مع أبي هريرة وابن مسعود وغيرهما والاحاديث بلفظ من أبي الغائط كحديث عائشة إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فانما تجزئ عنه عند أحمد والنسائي وأبي داود والدارقطني وقال اسناده صحيح مع أن الغائط إذا أطلق ظاهر في خارج الدبر وخارج القبل يلزمه وفي حديث خزيمه بن ثابت أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الاستطابة فقال بثلاثة أحجار ليس فيها ربيع أخرجه أبو داود والسؤال عام للمخرجين معاً وأحدهما والمحل محل بيان

وحديث سلمان بلفظ أمرنا ان لا نكتفي بأقل من ثلاثة أحجار أخرجه مسلم وهو مطلق في المخرجين ومن اشترط السبت فلحديث أخرجه أحد قال السيد ولا أدري ما صحته فيبحث عنه ثم تتبعته الأحاديث الواردة في الأمر بثلاثة أحجار والنهي عن أقل منها فإذا هي كلها في خارج الدبر فإنها بلفظ النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار ولفظ الاستطابة بثلاثة أحجار ولفظ الاستجمار إذا استجمراً أحدكم فليستجمر ثلاثاً ولفظ التمسح نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يتمسح بعظم قلت ومن أدلة اشتراط السبت حديث سلمان عند ابن أبي شيبة والضيياء المقدسي في آخر حديث مرفوع ولا يكتفي ولا يستني من بول أو غائط بأقل من ثلاثة أحجار وظاهر هذا لزوم ثلاثة لكل من المخرجين اجتماعاً واقتراً قابل هو ظاهر سائر الأحاديث وظاهر كلام الفقهاء ان الاستنجاء صادق على كل من الفرجين وهم متفقون على السلاثة الاجبار مع الانفراد فيها أو وجوباً فيلزم مع الاجتماع ستة أو مافي معناها ولا وجه للزوم التعرض لحالة الاجتماع في الأحاديث وفي كلام الفقهاء فتحصل انه لا بد من ثلاثة أحجار لكل من الفرجين كذا في المنار اذا عرفت هذا فالاستنجاء لغة ازالة النجس وهو الغائط والغائط كناية عن العذرة خارج الدبر في القاموس النجس ما يخرج من البطن من ريح أو غائط واستنحي اغتسل بالماء أو تمسح بالخر وفيه استطاب استنحي واستجمر استنحي وفيه التمسح امر ازالة السائل أو المتلطح انتهى وبهذا يعرف ان السلاثة الاجبار لم يرد الأمر بها والنهي عن أقل منها الا في ازالة خارج الدبر لا غيره ولم يأت دليل بها في خارج القبل والاصل عدم التقدير بعدم بدل المطلوب الا ازالة لاث البول من الذكر فيكتفي فيه واحدة مع انه قد ورد بيان استعمال الثلاث بأن واحدة في المسربة واثنتين للصفحتين وما ذاك الا لاختصاصه بها والله أعلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يستنحي بعظم أو روث قال انه ما لا يطهران رواه الدارقطني وصححه) وأخرجه ابن خزيمة بلفظه هذا والخارى بقريب منه وزاد فيه انه قال له أبو هريرة لما فرغ ما بال العظم والروث قال هي من طعام الجن وأخرجه البيهقي مطولاً وفي الباب عن الزبير وجابر وسهل ابن حنيف وغيرهم بأسانيد فيها مقال والجوع يشهد بعضها البعض وعلل بأنهم ما لا يطهران وبأنهم ما طعام الجن وعلل الروثة بأنها ركس والتعليل بعدم التطهير فيها عائد الى كونها ركساً وأما عدم تطهير العظم فانه لزج لا يكاد يتماسك فلا ينشف النجاسة ويقطع البلل وفيه دليل على ان الاستنجاء بالاجار طهارة لا يلزم معها الماء وان استحب لانه علل بأنهم ما لا يطهران فأفاد ان غيره ما يطهر (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) وكان الاحسن ان يقول وعنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استنحوا) من التزوه وهو البعد بمعنى تزوهوا أو بمعنى اطلبوا التزاهة (من البول فان عامة عذاب القبر) أي أكثر من يعذب فيه (منه) أي بسبب ملابسته له وعدم التزوه عنه (رواه الدارقطني) والحديث أمر بالبعد عن البول وان عقوبة عدم التزوه منه تجل في القبر وقد ثبت حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وآله وسلم من يقر بين يدين يقر بينهما ثم أخبر ان عذاب أحد ما انه كان لا يستنزه من البول أو لانه لا يستنزه من بوله أو لانه لا يستبرئ أو لانه لا يتوقاه وكلها ألفاظ واردة في الروايات والكل مفيد التحريم ملابسة البول وعدم التحرز منه وقد اختلف الفقهاء هل ازالة النجاسة فرض أو لا قال مالك انما ليست بفرض وقال

الشافعي ازالها فرض ما عدا ما يعنى عنه منها واستدل على الفرضية بحديث الترمذي على عدم التزم من البول وهو وعيد لا يكون الا على ترك فرض واعتذر لما لك عن الحديث بأنه محتمل انه عذب لانه كان يترك البول بسبيل عليه فيصلي بغير طهور لان الوضوء لا يصح مع وجوده ولا يخفى ان احاديث الامر بالذهاب الى الخرج بالاجار والامر بالامر بالاستطابة دال على وجوب ازالة النجاسة وفيه دلالة على نجاسة البول والحديث نص في بول الانسان لان الالف واللام في حديث الباب عوض عن المضاف اليه أى عن بوله بدليل حديث البخاري في صاحب القبرين بلفظ **كان** لا يستتر عن بوله ومن جملة على جميع الابوال وأدخل فيه ابوال الابل كالمصنف في فتح الباري فقد تعسف وقد بين السيد وجه تعسفه في هوامش فتح الباري * (ولما كم) أى من حديث أبي هريرة (أكثر عذاب القبر من البول وهو صحيح الاسناد) هذا كلامه هنا وفي التلخيص مالفظة ولما كم وأجدوا بن ماجه أكثر عذاب القبر من البول وأعله أبو حاتم وقال ان رفعه باطل انتهى ولم يتعقبه بحرف وهنا جزم بحتمه فاختلف كلاماه كما ترى ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك فأقر كلامه هنا والحديث يفيد ما أفاده الاول واختلف في عدم الاستنزاه هل هو من الكبار أو من الصغار وسبب الاختلاف حديث صاحب القبر فان فيه وما يعذبان في كبير بلى انه كبير بعد ان ذكر ان أحدهما عذب بسبب عدم الاستنزاه من البول فقبل ان نفيه صلى الله عليه وآله وسلم كبير ما يعذبان فيه يدل انه من الصغار ورد هذا بأن قوله بلى انه كبير يرتد هذا وقيل بل أراد انه ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد الخاطمين وهو عند الله كبير وقيل بل أراد انه ليس بكبير في مشقة الاحتراز وجرم هذا البغوى ورجحه ابن دقيق العيد وقيل غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبار * (وعن سراقه) بضم السين هو أبو سفيان سراقه (بن مالك) بن جعشم بضم الجيم وسكون العين وضم الشين وهو الذي ساخت قوائمه فرسه لما لحق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين خرج فاراً من مكة والقصة مشهورة قال سراقه في ذلك يخاطب أبا جهل

أباحكم لو كنت والله شاهدا * لاهرجوا دى حين ساخت قوائمه

علمت ولم تشكك بأن محمدا * رسول سبرهان فن ذابقاومه

من أبيات توفي سراقه سنة ٢١ في صدر خلافة عثمان (رضي الله عنه قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخلاء ان نقعد على اليسرى) من الرجلين (وتصب اليمنى رواه البيهقي بسند ضعيف) وأخرجه الطبراني قال الحازمي في سنده من لا يعرف ولا يعلم في الباب غيره قيل والحكمة في ذلك أنه يكون أعون على خروج الخارج لان المعدة في الجانب الايسر وقيل ليكون معقدا على اليسرى وقيل مع ذلك استعمال اليمنى لشرفها * (وعن عيسى بن برداد) قيل بالموحدة وضبط بتحسية والذي في التقريب بعثانة تحسية فزاد وقال ويقال ابن أزداد بالهمزة عوضا عن الباء (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا بال أحدكم فليستر ذكره ثلاث مرات رواه ابن ماجه بسند ضعيف) ورواه أحمد في مسنده والبيهقي وابن قانع وأبو نعيم في المعرفة وأبو داود في المراسيل والعقيلي في الضعفاء كلهم من رواية عيسى المذکور قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال العقيلي لا يتابع عليه ولا يعرف الابن وقال النووي في شرح المهذب اتفقوا على انه ضعيف الآن معناه في الصحيحين في رواية صاحبي

القبرين على رواية ابن عباس كـ كان لا يستبرئ من بوله بموحدة ساكنة أي لا يستفرغ البول
 جهده بعد فراغه منه فيخرج منه بعد وضوئه والحكمة في ذلك حصول الطن بأنه لم يبق في المخرج
 ما يخاف من خروجه وقد أوجب بعضهم الاستبراء لحديث أحد أصحابي القبرين هذا وهو شاهد
 لحديث الباب (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل أهل
 قباء) بضم القاف ممدود مذكراً مصروف وفيه لغة بالقصر وعدم الصرف (فقالوا أنا نتبع
 الحجارة الماء واه الزار بسند ضعيف) قال الزار لأنهم أحذروا عن الزهري إلا محمد بن عبد
 العزيز ولا عنه إلا ابنه ومحمد ضعيف ورواه عن ابنه عبد الله بن شبيب ضعيف (وأصله في أبي
 داود) والذي في السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نزلت هذه الآية في
 أهل قباء فيه رجال يحبون أن يتطهروا قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية قال
 المنذري زاد الترمذي غريب وأخرجه ابن ماجه (وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة
 بدون ذكر الحجارة) قال النووي في شرح المهذب المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا
 يستنجون بالماء وليس فيه أنهم كانوا يجتمعون بين الماء والأجار وتبعه ابن الرفعة وقال لا يوجد
 هذا في كتب الحديث وكذا قال المحب الطبري ونحوه قال المصنف ورواية الزار واردة عليهم
 وإن كانت ضعيفة قلت أنهم يريدون لا توجد في كتب الحديث بسند صحيح ولكن الأولى الرد بما
 في الامام (١) لا بد من دقة العيد فانه صحيح ذلك قال في البدر المنير والنووي معذوران رواية ذلك
 غريبة في زوايا وخبايا لوقطعت اليها كذا لا بل لكان قليلاً قلت يتحصل من هذا كله أن
 الاستنجاء بالماء أفضل من الحجارة والجمع بينهما أفضل من الكل بعد صحة ما في الامام ولم نجد عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه جمع بينهما قاله السيد محمد بن اسمعيل قال ابنه عبد الله رحمه الله وهم
 والذي في قوله أنه صحيح ذلك فلم يصحبه بل ضعفه كما هنا وإنما الرد على النووي لما قال أنه لم يرد في كتب
 الحديث جمع أهل قباء بين الماء والحجارة فرد عليه أنه قد ورد وقوله لم نجد أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم جمع بينهما كان والذي أراد الاعتراض على ابن القيم فانه قال في الهدى وكان يعني النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم يستنجي بالماء تارة ويستجمر بالأجار تارة ويجمع بينهما تارة انتهى فاما الأولان
 فذاتان وأما الجمع من فعله فلم يثبت ولو ثبت لما احتاج من قال إن الأفضل الجمع بينهما إلى
 الاستدلال بحديث أهل قباء الذي أخرجه الزار مع ضعفه ولكن الدليل على الأفضلية لو ثبت
 والله أعلم انتهى

باب الغسل

بضم الغين اسم للاغتسال وقيل إذا أراد به الماء فهو مضموم وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح
 وقيل المصدر بالفتح والاعتسال بالضم وقيل أنه بالفتح فعل المقتسل وبالضم الذي يغتسل به
 وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان (وحكم الخب) أي الأحكام المتعلقة بمن أصابته جنابة
 (عن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الماء من
 الماء واه مسلم وأصله في البخاري) أي الاغتسال من الانزال فالأول المعروف والثاني المني
 وفيه من البديع الجناس التام وحقيقة الاغتسال افاضة الماء على الأعضاء واختلاف في وجوب
 الدلك فقليل يجب وقيل لا يجب والتحقيق أن المسئلة لغوية فإن الوارد في القرآن الغسل في أعضاء

(١) قال في البدر المنير
 والشيخ تقي الدين بن دقيق
 العيد هو أول من يدل لذلك
 يعني الجمع أهل قبا بين الحجارة
 والماء فانه ذكره كذلك يعني
 حديث ابن عباس في كتاب
 الامام الذي ليس له نظير في
 باب اه أبو النصر

الوضوء فيه توقف اثبات الدلك فيه على انه من مسماء وأما الغسل فورد بلفظ ان كنتم جنباً فاطهروا وهذا اللفظ زيادة على مسمى الغسل وأقلها الدلك وما عدل عز وجل في العبارة الا لا فائدة التفرقة بين الامرين فاما الغسل فالظاهر انه ليس من مسماء الدلك اذ يقال غسله العرق وغسله المطر فلا بد من دليل خارجي على شرطية الدلك في غسل اعضاء الوضوء بخلاف غسل الجنابة والحيض فقد ورد فيه بلفظ التطهر كما سمعت وفي الحيض فاذا تطهرن الا انه سمي أي في حديث عائشة ومجونة ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى في ازالة الجنابة بمجرد افاضة الماء من دون دلك قاله اعلم بالنكتة التي لاجلها عبر في التنزيل عن غسل اعضاء الوضوء بالغسل وعن ازالة الجنابة بالتطهر مع الاتحاد في الكيفية وأما المسح فانه الامر ارفع على الشيء باليد يصيب ما أصاب ويحيط ما أخطأ فلا يقال لا يبق فرق بين الغسل والمسح اذ لم يشترط الدلك وحديث الكتاب ذكره مسلم كانه من المصنف اليه في قصة عتيبان بن مالك ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ الكتاب وروى البخاري القصة ولم يذكر الحديث ولذا قال المصنف أصليه في البخاري وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعتيبان بن مالك اذا أجمعت أو أقطعت فعليك الوضوء والحديث له طرق عن جماعة من الصحابة عن أيوب وعن رافع بن خديج وعن عتيبان بن مالك وعن أبي هريرة وعن أنس والحديث دال بمفهومه الحصر المستفاد من تعريف المسند اليه وقد ورد عنه مسلم بلفظ انما الماء من الماء على انه لا غسل الا من الانزال ولا غسل من التقاء الختانين واليه ذهب داود وقيل من الصحابة والتابعين وفي البخاري انه سئل عثمان عن مجامع امرأته فلم يجز فقال يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره وقال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبمثل قال علي والزبير وطهمة وأبي بن كعب وأبو أيوب ورفعوه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال البخاري والغسل أحوط وقال الجمهور هذا المفهوم منسوخ بحديث أبي هريرة وحقيقته (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس) أي الرجل المأثوم من السياق وفي نسخة أحدكم (بين شعبها) أي المرأة بضم الشين وفتح العين جمع شعبة (الاربع ثم جهدها) بفتح الجيم والهاء معناه كدها بحركة هاء وبلغ جهده في العمل (فقد وجب الغسل) وفي مسلم ثم اجتهد وعند أبي داود والرفق الختان بالختان بدل ثم جهدها قال المصنف في القتح وهذا يدل ان الجهد هنا كناية عن معالجة الايلاج (متفق عليه وزاد مسلم وان لم ينزل) والشعب الاربعة قيل يداها ورجلاها وقيل رجلاها وخذها وقيل ساها وخذها وقيل غير ذلك قال ابن دقيق العيد والاقرب عندي الاول لانهم ما اقرب الى الحقيقة اذ هما حقيقة في الخلو بين الاربعة بخلاف ما عداها وقال غيره الاول الرابع وهو نواحي الفرج الاربعة قلت الكل كناية عن الجماع فهذا الحديث استدل به الجمهور على نسخ مفهوم حديث الماء من الماء واستدلوا على ان هذا آخر الامرين بما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن أبي بن كعب انه قال ان اقتبنا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بهم في أول الاسلام ثم أمر بالاعتناء به بعد صحبة ابن خزيمة وابن حبان وقال الاسماعيلي انه صحيح على شرط البخاري وهو صريح في النسخ على ان حديث الغسل وان لم ينزل أربح لولم يثبت النسخ لانه منطوق في ايجاب الغسل وذلك مفهوم والمنطوق مقدم على العدل بالمفهوم وان كان

المفهوم موافقة البراءة الأصلية والآية الشريفة تعضد المنطوق في إيجاب الغسل فإنه تعالى قال
وان كنتم جنباً فاطهروا وقال الشافعي كلام العرب يقتضي ان الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع
وان لم يكن فيه انزال قال فان كل من خوطب بان فلانا أجنب عن فلانة عقل أنه أصابها وان لم
ينزل قال ولم يثبت ان الزنا الذي يجب به الجلد هو الجماع ولو لم يكن منه انزال انتهى فتعاضد
الكتاب والسنة على إيجاب الغسل من الإيلاج (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل قال تغتسل متفق عليه زاد مسلم
قالت أم سلمة رضي الله عنها ان أم سليم وهي امرأة أبي طلحة قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي
من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء الحديث متفق عليه) لم يذكر
السيد ولا الشارح هذا الحديث ولم يتكلموا عليه وينسروه الحديث لا يأتي وهو قوله (وعن
أم سلمة وهل يكون هذا قال نعم فمن أين يكون الشبه) بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهم الغنان
اتفق الشيخان على إخراجهم من طرق عن أم سلمة وعائشة وأنس ووقعت هذه المسئلة للنساء من
الحيضايات لحولة بنت حكيم عند أجدوا النسائي وابن ماجه ولفظ حديثها انهم سألت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال ليس عليها غسل حتى تنزل كما كان
الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل وللمسئلة بنت سهيل عند الطبراني وللبيرة بنت صفوان عند ابن
أبي شيمية والحديث دليل على ان المرأة ترى ما يراه الرجل في منامه والمراد اذا أنزلت الماء كما في
البخاري قال نعم اذا رأت الماء أي المني بعد الاستمقاط وفي رواية هن شقائق الرجال أخرجه
الخمسة الا النسائي من حديث عائشة وفيه قالت أم سليم المرأة ترى ذلك عليها غسل قال صلى الله
عليه وآله وسلم نعم انما النساء شقائق الرجال وفيه ما يدل على ان ذلك غالب من حال النساء كالرجال
ورد على من زعم ان معنى المرأة لا يبرز وقوله فمن أين يكون الشبه استقها انكار وتقرير اذا الولد
تارة يشبهه أباه وتارة يشبه أمه وأخواله فاي الماء يغلب كان الشبه للغالب (وعن عائشة
رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل من أربع من الجنابة ويوم
الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) ورواه أجدو البيهقي وفي
استناده مصعب بن شيمة وفيه مقال والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الاربعة فاما
الجنابة فالوجوب ظاهر وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف لها حكمه فالجمهور على انه مسنون
لحديث سمرة من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل يأتي قريبا وقال داود
وجامعة انه واجب لحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم يأتي قريبا أخرجه السبعة من حديث
أبي سعيد وأجيب بأنه يحمل الوجوب على تأكد السنة قلت الرابع الوجوب والتأويل يخرج
لنظ النص عن منطوقه الظاهر وحديث من أتى الجمعة فليغتسل دليل الثاني وحديث عائشة هذا
يناسب الاول وأما وقته فنيمة خلاف ايضا قالوا انه للصلاة فلا يشرع بعدها وعند داود انه يستمر
الى غروب الشمس ونصره ابن حزم وحقق ضعفه السيد رحمه الله في حواشي شرح العمدة وأما
الغسل من الحجامة فقبيل سنة وتقدم حديث أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وصلى ولم
يتوضأ فدل على انه سنة يفعل تارة كما افاده حديث عائشة هذا ويترك أخرى كما في حديث أنس
ويروى عن علي عليه السلام الغسل من الحجامة سنة وان تطهرت أجزأك وأما الغسل من الميت

فتقدم الكلام فيه وفيه ثلاثة اقوال أنه سنة وهو أقربها وأنه واجب وأنه لا يستحب ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه ﴾ أنه قال (في قصة ثمانية) بضم الثاء وتخفيف الميم (ابن أنال) بضم الهمزة وفتح المثلثة وهو الحنفى سيد أهل الإمامة (عندما أسلم) أي عند إسلامه (وأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يغتسل رواه عبد الرزاق) هو الحافظ الكبير ابن همام الصنعاني صاحب التصانيف روى عنه أحمد وإسحاق وابن معين والذهلي قال الذهبي وثقه غير واحد وحديثه مخرج في الصحاح كان من أوعية العلم مات في شوال سنة ٢١١ (واصله متفق عليه) بين الشيخين والحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام وقوله أمره يدل على الإيجاب وقد اختلف العلماء في ذلك أنه إذا كان قد أجنب فعند الحنفية إن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للعناية بالحديث المذكور وهو أن الإسلام يجب ما قبله وأما إذا لم يكن جنباً حال كفره فإنه يستحب له الاعتسال لا غيره وأما أحمد فقال عليه مطلقاً ظاهر حديث الكتاب ولما أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عاصم قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر وأخرجني الترمذي والنسائي بخوفه ﴿ وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال غسل الجمعة واجب ﴾ وفي نسخة غسل يوم الجمعة واجب (على كل محتلم أخرجه السبعة) هذا دليل داود في إيجابه غسل الجمعة والجمهور يؤولونه بما عرفت قريباً وقد قيل أنه كان الإيجاب أول الأمر بالغسل لما كانوا فيه من ضيق الحال وغالب لباسهم الصوف وهم في أرض حارة الهواء فكانوا يعرفون عند الاجتماع لصلاة الجمعة فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالغسل فلما وسع الله عليهم ولبسوا القطن رخص لهم في ذلك والمحتلم البالغ وقال بعضهم الوجوب وجوب احتياط لا الزام ﴿ وعن سمرة بن جندب ﴾ بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال هو أبو سعيد في أكثر الأقوال الفزاري حليف الانصار نزل الكوفة وولى البصرة كان من الحفاظ المكثرين مات بالبصرة آخر سنة ٥٩ (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها) أي بالسنة أخذ (ونعمت) السنة أو بالرخصة أخذ ونعمت الرخصة لأن السنة الغسل أو بالفريضة أخذ ونعمت الفريضة فإن الوضوء هو الفريضة (ومن اغتسل بالغسل أفضل رواه الخمسة وحسنه الترمذي) ومن صحح سماع الحسن من سمرة قال الحديث صحيح وفي سماعه خلاف وللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال ثالثها أنه سمع منه حديث العقيقة فقط والحديث دليل على عدم وجوب الغسل وهو دليل الجمهور على ذلك وعلى تأويل حديث الإيجاب إلا أن فيه سؤالا وهو أنه كيف يفضل الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة والفريضة أفضل أجماعاً والجواب أنه ليس التفضيل على الوضوء نفسه بل على الوضوء الذي لا غسل معه كأنه قال من توضأ واغتسل فهو أفضل ممن توضأ فقط ودل لعدم الفريضة أيضاً حديث مسلم من توضأ أحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ولا أد أن يقول هو مقيد بحديث الإيجاب فالدليل الناهض حديث سمرة وإن كان حديث الإيجاب أصح فإنه أخرجه السبعة بخلاف حديث سمرة فلم يخرج الشيخان فالاحوط للمؤمن أن لا يترك غسل الجمعة وفي الهدى النبوى الأمر بالغسل يوم الجمعة مؤكداً وجوبه أقوى من وجوب الوتر وقراءة

البسمل في الصلاة وجوب الوضوء من مس النساء وجوبه من مس الذكرو وجوب الوضوء
 من القهقهة في الصلاة ومن الرعاف والجحامة والقيء (وعن علي عليه السلام) قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرئ القرآن ما لم يكن جنباً رواه أحمد والخمسة) هكذا في
 نسخ بلوغ المرام والاولى الاربعه وقد وجد في بعضها كذلك (وهذا اللفظ الترمذي وحسنه
 وصححه ابن حبان) ذكر المصنف في التلخيص انه حكم بصحة الترمذي وابن السكن وعبد الحق
 والبعثي وروى ابن خزيمة باسناده عن شعبة انه قال هذا الحديث ثلث رأسمالى وما أحدث
 بحديث أحسن منه وأما قول النووي خالف الترمذي الا كثرون فضعفوا هذا الحديث فقد قال
 المصنف ان تخصيصه للترمذي بانه صحيح دليل على انه لم يرتضه لغيره وقد قدمنا من صححه غير
 الترمذي وروى الدارقطني عن علي رضي الله عنه موقوفاً اقرؤا القرآن ما لم تنصب أحدكم جنباً
 فان أصابته جنباً فلا ولا حراً وهذا يعضد حديث الباب الا انه قال ابن خزيمة لا يجزى في الحديث
 لمن منع الجنب من القراءة لانه ليس فيه نهى وانما هي حكاية فعل ولم يبين النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أنه انما امتنع من ذلك لاجل الجنبه وروى البخاري عن ابن عباس انه لم ير بالسرعة
 للجنب بأساً والقول بان رواية لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو يحجزه من القرآن شيء
 سوى الجنبه أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي والدارقطني
 والبيهقي أصرح في الدليل على تحريم القراءة على الجنب من حديث السكاب غير ظاهر فان اللفاظ
 كلها اخبار عن تركه صلى الله عليه وآله وسلم القرآن حال الجنبه ولا دليل في التلخيص على حكم معين
 وتقدم حديث عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه وقد مرنا انه
 مخصوص بحديث على هذا ولكن الحق انه لا ينهض على التحريم بل يحتمل انه ترك ذلك حال الجنبه
 للكره أو نحوها الا انه أخرجه أبو يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن قال هكذا المن ليس يجنب فأما الجنب فلا ولا آية قال الهيثمي رجاله
 موثقون وهو يدل على التحريم لانه نهى وأصله ذلك وبعبارة ما سلف وأما حديث ابن عباس
 مرفوعاً لو ان أحدكم اذا أتى أهله قال بسم الله الحديث أخرجه الشيخان والترمذي وأبو داود فلا
 دلالة فيه على جواز القراءة للجنب لانه يأتي بهذا اللفظ غير فاصد للتلاوة ولانه قبل غشيان أهله
 وصيرورته جنباً وحديث ابن أبي شيبه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا غشى أهله فأنزل قال
 اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقتني نصيباً فليس فيه تسمية فلا يرد به اشكال (وعن أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد ان
 يعود) الى اتباعها (فليتوضأ بينهما وضوءاً) كأنه أكد لانه قد يطلق على غسل بعض الاعضاء
 فأبان بالتأكيده انه أراد به الشرعي وقد ورد في رواية لابن خزيمة والبيهقي وضوءه للصلاة (رواه
 مسلم زاد الحاكم) عن أبي سعيد (فانه أنشط للعود) فيه دلالة على شرعية الوضوء لمن أراد معاودة
 أهله وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم غشى نساءه ولم يحدث وضوءاً بين الفعلان وثبت انه
 اغتسل بعد غشيانه عند كل واحدة فالكل جائز وان كان انوضوء منه دواً وانما صرف الامر عن
 الوجوب التعميل وفعله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه دليل على جواز المعالجة لزيادة الباه
 (وللاربعة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينام وهو جنب)

من غير ان يمس ماء وهو معلول) بين المصنف العلة بانه من رواية أبي اسحق عن الاسود عن عائشة قال أحدهما ليس بصحيح وقال أبو داود وهم ووجهه ان أبا اسحق لم يسمعه من الاسود وقد صححه البيهقي وقال ان أبا اسحق سمعه من الاسود فبطل القول بانه اجمع المحدثون انه خطأ من أبي اسحق قال الترمذي وعلى تقدير صحته فيحتمل ان المراد به لا يمس ماء للغسل قلت فيوافق حديث الصحيحين فانه مصرح بانه يتوضأ ويغسل فرجه لأجل النوم والا كل والشرب والجماع وقد اختلف العلماء هل هو واجب او غير واجب فالجمهور قالوا بالناسخ حديث الباب هذا فانه صريح انه لا يمس ماء وحديث طوافه على نسائه بغسل واحد كذا قيل ولا يخفى انه ليس على المدعى هناك دليل وذهب داود وجاءه الى وجوبه لورود الاخر بالوضوء عند مسلم ليتوضأ ثم لينم وفي البخاري اغسل فرجك ثم توضأ وأصله الايجاب وتأوله الجمهور بانه للاستحباب جمعاً بين الأدلة ولما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من حديث ابن عمر انه سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي نام أحدهما وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء وأصله في الصحيحين دون قوله ان شاء الا ان تصحيح من ذكرها واخر اجها في الصحيح من كتابه كاف في العمل ويؤيد حديث ولا تمس ماء ولا يحتاج الى تأويل الترمذي ويعضده الاصل وهو عدم وجوب الوضوء على من أراد النوم جنباً كما قاله الجمهور (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل من الجنابة) أي أراد ذلك (يبدأ فيغسل يديه) في حديث ميمونة ممرتين أو ثلاثاً (ثم يفرغ) أي الماء (بيمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ) في حديث ميمونة وضوءه للصلاة (ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر) أي شعر رأسه وفي رواية البيهقي يخلل بها شق رأسه الايمن فيستبج بها أصول الشعر ثم يفعل بشق الرأس الايسر كذلك (ثم يحفن على رأسه ثلاث حفقات) الحفنة ملء الكف كما في النهاية وبكسر الحاء وفتحها كما في القاموس وفي حديث ميمونة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفقات ملء كفيه الا ان أكثر روايات مسلم ملء كفيه بالافراد (ثم أفاض) أي الماء (على سائر جسده) أي بقيته ولفظ حديث ميمونة ثم غسل بدل أفاض (ثم غسل رجله متفق عليه واللفظ لمسلم ولهما) أي للشيخين (من حديث ميمونة) في صفة الغسل من ابتدائه الى انتهائه الا ان المصنف اقتصر على ما لم يذكر في حديث عائشة فقط (ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب به الارض وفي رواية فمسحها بالتراب وفي آخره ثم أتبعه بالمنيديل) بكسر الميم وهو معروف (فردّه وفيه فجعل ينفض الماء بيده) وقيل هذا اللفظ في حديثها ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله ثم أتبعه الى آخره وهذا الحديثان مشتملان على كيفية الغسل من ابتدائه الى انتهائه فابتدأه غسل اليدين قبل ادخاله ما في الاناء اذا كان مستيقظاً من النوم كما ورد صريحاً وكان الغسل من الاناء وقد قيده في حديث ميمونة ممرتين أو ثلاثاً ثم غسل الفرج والحديثان ظاهران في كفاية غسل اعضاء الوضوء مرة واحدة عن الجنابة والوضوء وان لا يشترط في صحة الوضوء رفع الحدث الاكبر ومن قال انه يتوضأ بعد كمال الغسل لم ينض له على ذلك دليل وقد ثبت في سنن أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا يمس ماء فبطل القول بانه ليس في حديث ميمونة وعائشة انه صلى بعد ذلك الغسل وقد ثبت في حديث السنن صلاته به نعم لم يذكر في وضوء الغسل انه مسح رأسه الا ان يقال انه قد شمله قول

ميمونة وضوءه للصلاة وقولها ثم أقاض الماء الا فاضة الاسالة وقد استدل به على عدم وجوب
الدلك قال الماوردي لا يتم الاستدلال بذلك لان عائشة عبرت بالافاضة وأفاض بمعنى غسل
وعبرت ميمونة بالغسل والخلاف في الغسل قائم وأما هل تكرر غسل الاعضاء ثلاثا عند وضوء
الغسل فلم يرد كذا في حديث عائشة وميمونة قال القاضي عياض انه لم يأت في شيء من الروايات
ذلك قال المصنف بل قد ورد ذلك في رواية صحيحة عن عائشة وفي قول ميمونة انه صلى الله عليه
 وآله وسلم آخر غسل الرجلين ولم يرد في روايات عائشة قيل يحتمل انه أعاد غسل رجله بعد ان
غسلها أولا للوضوء لظاهر قولها بوضوء وضوءه للصلاة فانه ظاهر في دخول الرجلين في ذلك فنهى
من اختار غسلها أولا ومنهم من اختار تأخير ذلك وقد أخذ منه جواز تفريق أعضاء الوضوء
وفي رد المحتار دليل على عدم شرعية التفتيش للأعضاء وفيه أقوال الأشهر انه يستحب تركه
 وفيه دلالة على ان نقض اليد من ماء الوضوء لا بأس به وقد عارضه حديث لا تنفضوا أيديكم
 فانها مرواح الشيطان الا انه حديث ضعيف لا يقاوم حديث الباب (وعن أم سلمة رضي
 الله عنها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد شعر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة وفي رواية
 والحبيضة فقال الانعمايكفيك ان تحي على رأسك ثلاث حشيات رواه مسلم) لكن لفظه أشد
ضفر رأسي يدل شعر وكأثر رواه المصنف بالمعنى وضفر بفتح الضاد وسكون الفاء هو المشهور
 وقال ابن العربي صوابه فتح الفاء وهو الشئ المضفر وقال ابن بري صوابه ضم الصاد والفاء جمع
ضفيرة كسفن جمع سفينة والحديث دليل على انه لا يجب نقض الشعر على المرأة في غسلها
من جنابة أو حيض وأنه لا يشترط وصول الماء الى أصوله وهي مسئلة خلاف وفيها حديث
واضح فانه اخرج الدارقطني في الاقراذ والطبراني والخطيب في التلخيص والضيياء المقدسي من
حديث أنس مرفوعا اذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها نقضا وغسلته بخطمي واسنان
وان اغتسلت من جنابة صببت الماء على رأسها صبا وعصرته فهذا الحديث مع اخراج الضيياء له
وهو يشترط الصحة فيما يخرج به ثم انظر بالعمل به ويحمل هذا على الندب لانه كرا الخطمي والاسنان
اذلا قائل بوجوبهما فهو قرينة على الندب وحديث أم سلمة محمول على الإيجاب كما قال انما
يكفيك فاذا زادت نقض الشعر كان ندبا ويدل على عدم وجوب النقض ما أخرجه مسلم وأحمد
انه بلغ عائشة ان ابن عمر وكان يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن فقالت يا عجب ابن عمر
كيف هو يأمر النساء ان ينقضن شعرهن أفلا يأمرهن ان يحلقن رؤسهن لقد كنت أغتسل
أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنا واحد فأزيد أن أفرغ على رأسي ثلاث افراعات
وان كان حديثها في غسلها من الجنابة وظاهر ما نقل عن ابن عمر وانه كان يأمر النساء بنقض
الشعر مطلقا في حيض وجنابة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اني لأحلم المسجد) أي دخوله والبقاء فيه (الحائض ولا جنب رواد أبو داود
وصححه ابن خزيمة) ولا سماع لقول ابن الرفعة ان في روايته متروكا لانه قد رد قوله بعض الأئمة
وفي الحديث دليل على انه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد وهو قول الجمهور وقال داود
وغیره يجوز وكأثره بنى على البراءة الأصلية وان هذا الحديث لا يرفعها وأما عبورها المسجد
فقبل يجوز لقوله تعالى الا عابري سبيل في جنب ويقاس الحائض عليه والمراد به مواضع الصلاة

وأجيب بان الآية فمن أجنب في المسجد فإنه يخرج منه للغسل وهو خلاف الظاهر وفيها تأويل آخر (وعنها) أي عائشة (قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنا واحد تختلف أيدينا فيه) أي في الاعتراف منه (من الجنابة) بيان لا أغتسل (متفق عليه زاد ابن حبان وملتقى) أي تلتق أيدينا فيه وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد في أنا واحد والجواز هو الأصل (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تحت كل شعرة جنابة فأغسلوا الشعر) لانه اذا كان تحتها جنابة قبلاً ولي أنها فيه فقرع غسل الشعر على الحكيم بان تحت كل شعرة جنابة (وأنقوا البشر ر واما ابوداود والترمذي وضعاه) لانه عندهما من رواية الحرث بن وحيه وهو حديث شيخ ليس بذلك وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي أنكره أهل العلم بالحديث البخاري وأبو داود وغيرهما ولكن في الباب من حديث علي بن مرفوعا من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعمل به كذا وكذا في ثمة عادية رأسي في ثمة عادية رأسي ثلاثا وكان يحزه واسناده صحيح كما قال المصنف ولكن قال ابن كثير في الارشاد ان حديث علي هذا من رواية عطاء بن السائب وهو سبي الخلف قال النووي انه حديث ضعيف قلت وسبب اختلاف الأئمة في تصحيحه وتضعيفه ان عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فمن روى عنه قبل اختلاطه فروايته عنه صحيحة ومن روى عنه بعد اختلاطه فروايته عنه ضعيفة وحديث علي هذا اختلقوا هل رواه قبل اختلاطه أو بعده فلذا اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه والحق الوقف عن تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه وقيل الصواب وقفه على علي عليه السلام والحديث دليل على أنه يجب غسل جميع البدن في الجنابة ولا يعفى عن شيء منه قيل وهو اجماع الا المضمضة والاستنشاق ففيهما خلاف قيل يجبان لهذا الحديث وقيل لا يجبان لحديث عائشة وميمونة وحديث ابي جهم ما هذا غير صحيح لا يقيم ذلك وأما أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وضوءه للصلاة ففعل لا ينتهض على الايجاب الا ان يقال انه بيان لجمل فان الغسل مجمل في القرآن بينه الفعل (ولا جند عن عائشة رضي الله عنها نحوه وفيه راو مجهول) لم يذكر المصنف في التلخيص ولا عين من فيه واذا كان فيه مجهول فلا تقوم به حجة

﴿باب التيمم﴾

هو في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها قالوا هو لعدم الماء عزية وللعذر رخصة (عن جابر رضي الله عنه) هو اذا أطلق جابر بن عبد الله (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) متحدثا بنعمة الله ومثبتا لا حكام شرعية (أعطيت) حذف الفاعل لله إليه (خسا) أي خمس خصال أو فضائل أو خصائص والاخير يناسب قوله (لم يعطهن أحد قبلي) ومعلوم انه لا يعطاهن أحد بعده فتكون خصائص له اذا الخاصة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره ومفهوم العذر غير مراد لانه قد ثبت انه أعطى أكثر من الخمس وقد عداها السيوطي في الخصائص فبلغت زيادة على المائتين وهذا اجمال فصله بقوله (نصرت بالرعب) وهو الخوف (مسيرة شهر) أي بيني وبين العدو ومسافة شهر وأخرج الطبراني نصرت بالرعب على عدوى مسيرة شهرين وأخرج ايضا تفسير ذلك عن السائب بن يزيد بلفظ شهر

خلق وشهر أمي قيل واتما جعل مسافة شهر لأنه لم يكن بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين أحد من أعدائه أكثر من هذه المسافة وهي حاصلة له وإن كان وحده وفي كونه حاصلة لأئمة خلفه (وجعلت لي الأرض مسجداً) أي موضع سجود فلا يختص به موضع دون غيره وهذه لم تكن لغیره صلى الله عليه وآله وسلم كما صرح به في رواية وكان من قبل أنما كانوا يصلون في كائسهم وفي أخرى ولم يكن أحد من الأنبياء يصل حتى يبلغ محرابه وهو نص أنهم لم تكن بهذه الخاصة لأحد من الأنبياء قبله (وطهوراً) بفتح الطاء أي مطهرة تستباح بها الصلاة وفيه دليل أن التراب يرفع الحدث كلما لا شترأ كهما في الطهورية وقد تنوع ذلك ويقال الذي له من الطهورية استباحة الصلاة كلما ويدل على جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض وفي رواية وجعلت لي الأرض كلها ولا متى مسجد أو طهوراً وهو من حديث أبي امامة عند أحمد وغيره وأما من منع من ذلك مستدلاً بقوله في بعض روايات الصحيح وجعلت تربتها طهوراً أخرجه مسلم فلا دليل فيه على اشتراط التراب لما عرفت في الأصول من أن ذكر بعض أفراد العام لا يخص به ثم هو مفهوم لقب لا يعمل به عند المحققين نعم في قوله تعالى في آية التيمم في المسألة منه دليل على أن المراد التراب وذلك أن كلمة من للتبعيض كما قال الكشاف أنه لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسي من الدهن والتراب إلا معنى التبعيض انتهى والتبعيض لا يتحقق إلا في المصح من التراب لأن من الخجارة أو نحوها (فأبجارجل) هو للعموم في قوة كل رجل (أدركته الصلاة فليصل) أي على كل حال وإن لم يجد مسجداً ولا ماءً أي بالتيمم كما ينهيه رواية أبي امامة فأبجارجل من أمي أدركته الصلاة فلم يجد ماءً وجد الأرض طهوراً ومسجداً وفي لفظ فعنده طهوره ومسجده وفيه أنه لا يجب على فاقداً الماء طلبه (وذكر الحديث) أي ذكر جابر بقبية الحديث والمذكور في الأصل اثنتان ولتذكر بقبية الخس فالثالثة قوله وأحلت لي الغنائم وفي رواية المغنم قال الخطابي كان من تقدم على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغنم ومنهم من أذن لهم فيه ولكن إذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نارفأخرته وقيل أجزئي التصرف فيها بالتفصيل والاصطفاء والصرف في الغنائم كما قال تعالى قل الآنال الله والرسول والرابعة قوله وأعطيت الشفاعة فدعتني البدر التمام الشناعات اثنتي عشرة شفاعة واختار أن الكل من حيث هو مختص به وإن كان بعض أنواعها يكون لغیره ويحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد بها الشفاعة العظمى في أراحة الناس من الموقف لأنها الفرد الكامل وهي التي يظهر شررها لكل من في الموقف الخامسة وكان النبي يعث في قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة فعموم الرسالة خاصة به صلى الله عليه وآله وسلم وأما نوح عليه السلام فإنه بعث إلى قومه خاصة نعم صار بعد اغراق من كذب به مبعوثاً إلى أهل الأرض لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً ولكن ليس العموم في أصل البعثة وقيل غير ذلك قال ابن دقيق العيد يجوز أن تكون شريعته عامة بمعنى بالنسبة إلى التوحيد وإن كانت خاصة بالنسبة إلى قروع الدين ولذلك عم الهلاك وبهذا عرفت أنه صلى الله عليه وآله وسلم مختص بكل واحدة من هذه الخس لأنه مختص بالجنوع وأما الأفراد فقد شارك فيها غيره كما قيل فإنه قول مروءة وفي الحديث فوائد جليله مبيته في الكتب الطويلة وكان ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله وذكر الحديث متفق عليه ثم يعطف عليه قوله وفي حديث حذيفة

الحل لانه بقي حديث جابر غير منسوب الى مخرج وان كان قد فهم انه متفق عليه بعطف ﴿﴾ (وفي حديث حذيفة عند مسلم وجعلت تربتها لظهور اذا لم تجد الماء) هذا القيد قرأني معتبر في الحديث الاول كما بيناه (وعن علي) عليه السلام (عند أجد وجعل التراب لي ظهورا) هذا وما قبله دليل من قال انه لا يجوز الا التراب وقد أجيب بما سلف من أن التنصيص على بعض أفراد العام لا يكون مخصوصا مع انه من العمل بجهوم اللقب ولا يقول به جمهور الأئمة من أهل الأصول ولكن الدليل على تعين التراب ما قدمناه ﴿﴾ (وعن عمار) بفتح العين وتشديد الميم هو أبو اليقظان عمار (بن ياسر) بالياء اسم عمار قديما وعذب في مكة من الكفار على الاسلام وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة وسماه صلى الله عليه وآله وسلم الطيب والمطيب وهو من المهاجرين الاولين شهيد بدارا والمشهد كما هو قتل بصفين مع علي عليه السلام وهو ابن ثلاث وتسعين سنة وهو الذي قال له صلى الله عليه وآله وسلم تقتلك الفئة الباغية (قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فأجبت) أي صرت جنبا يقال أجنب الرجل صار جنبا ولا يقال اجتنب وان كثرت في لسان الفقهاء (فلم أجد الماء فترغت) بتشديد الراء وفي لفظ فتمعت ومعناه تقلبت في الصعيد (كما تفرغ الدابة) ثم أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال انما يكفيك ان تقول) أي تفعل والقول يطلق على الفعل كقولهم قال بيده هكذا (بيديك هكذا) بينه بقوله (ثم ضرب بيده الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه متفق عليه) بين الشيخين (واللفظ لمسلم) استعمل عمار القياس فرأى انما كان التراب نائبا عن الغسل فلا بد من غمومه للبدن فانما له صلى الله عليه وآله وسلم الكيفية التي تجزئه وأراد الصفة المشروعة وأعلمه انها التي فرضت عليه ودل انه يكفي ضربة واحدة ويكفي في اليد مسح الكفين وان الآية مجملة بين ما صلى الله عليه وآله وسلم بالاقتصار على الكفين وأفاد ان الترتيب بين الوجه والكفين غير واجب وان كانت الواو لا تفيد الترتيب الا أنه قد ورد العطف في رواية في البخاري للوجه على الكفين ثم وفي لفظ لابي داود وضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه وفي لفظ للاسمعيلي ما هو أوضح من هذا انما يكفيك ان تضرب بيديك على الارض ثم تنفضهما ثم مسح يمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم مسح على وجهك ودل ان التيمم فرض من أجنب ولم يجز الماء وقد اختلف في كمية الضربات وقدر التيمم في اليدين فذهب جماعة من السلف ومن بعدهم الى انها تكفي الضربة الواحدة وذهب الى انها لا تكفي الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم وقالوا لا بد من ضربتين للحديث الا في قريبا والذاهبون الى كفاية الضربة بجمهور العلماء وأهل الحديث عملا بحديث عمار فانه أصح حديث في الباب وحديث الضربتين لا يقوى على معارضته قالوا وكل ما عدا حديث عمار فهو اما ضعيف أو موقوف كما يأتي وأما قدر ذلك في الحديث فقال جماعة من العلماء وأهل الحديث انه يكفي في البدن احتنا وظاهر الكفين لحديث عمار هذا وقدرت عن عمار روايات بخلاف هذا لكن الأصح ما في الصحيحين وقد كان يفتي به عمار بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال آخرون انها تجب ضربتان ومسح اليدين مع المرفقين لحديث ابن عمر الآتي ويأتي ان الأصح فيه أنه موقوف فلا يقاوم حديث عمار المرفوع الوارد للتعليم ومن ذلك

اختلافهم في الترتيب بين الوجه واليدين وحديث عمار كما عرفت قاض بأنه لا يجب واليه ذهب من قال انها تكفي ضربة واحدة قالوا والعطف في الآية بالواو لا ينافي ذلك وذهب من قال بالضربتين الى انه لا بد من الترتيب بتقديم الوجه على اليدين واليمنى على اليسرى وفي حديث عمار دلالة على ان المشروع هو ضرب التراب وقال بعدم اجراء غيره جماعة لحديث عمار هذا وحديث ابن عمر الاتي ذكره وقال الشافعي يجوز وضع يده في التراب لان في احدي روايتي تيممه صلى الله عليه وآله وسلم من الجدار انه وضع يده ﷺ (وفي رواية) أي من حديث عمار (للبخاري وضرب بكفه الارض ونفخ فيه ما ثم مسح بهما وجهه وكفيه) أي ظاهرهما كما سلف وهو كاللفظ الاول الا أنه خالفه بالترتيب وزيادة النفخ فاما نفخ التراب فهو مندوب وقيل لا يندب وسلف الكلام في الترتيب وهذا التيمم وارد في كفاية التراب للجنب الفاقدا للماء وقد قاسوا عليه الحائض والنفساء وخالف فيه ابن عمر وابن مسعود وأما كون التراب يرفع الحدث فسأني في حديث أبي هريرة ﷺ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين رواه الدارقطني) وقال في سننه عقب روايته ورفقه يحيى القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب انتهى ولذا قال المصنف (وصحح الأئمة وقفه) على ابن عمر قالوا انه من كلامه وللاحتياط مسح في ذلك وفي معناه عدة روايات كلها غير صحيحة بل امام موقوفة أو ضعيفة فالعمدة حديث عمار وبه جزم البخاري في صحيحه فقال باب التيمم للوجه والكفين قال المصنف في الفتح أي هو الواجب المجزئ وأني بصيغة الجزم في ذلك مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله فان الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم فورد بن كرايدين مجملًا وأما حديث عمار فورد بلفظ الكفين في الصحيحين ولفظ المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الأباط فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الأباط فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل تيمم صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده فهو ناسخ له وان كان وقع بغير أمره فالجدة فيما أمر به ويؤيد رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين أن عمارا كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وراوى الحديث اعرف بالمراد به من غيره لاسيما الصحابي المجتهد انتهى ﷺ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصعيد) هو عند اكثر من التراب وعن بعض أئمة اللغة انه وجه الارض ترابا كلًا وغيره وان كان صخر التراب عليه وتقدم الكلام في ذلك (وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين) فيه دليل على تسمية التيمم وضوءاً (فاذا وجد) أي المسلم (الماء فليتق الله وليمسح به) رواه البزار وصححه ابن القطان ولكن صوب الدارقطني ارساله (قال الدارقطني في كتاب العلل ارساله أصح وفي قوله فاذا وجد الماء دليل على انه اذا وجد الماء وجب عليه امساكه بشرته وتمسكه به من قال ان التراب لا يرفع الحدث وان المراد انه يمسح به بشرته لماسك من جنابة فانها باقية عليه وانما أباح له التراب الصلاة لا غير واذا فرغ منها عاد عليه حكم الجنابة ولذا قالوا لا بد لكل صلاة من تيمم واستدلوا بحديث عمر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم له صليت بأصحابك

وأنت جنب وقول الصحابة صلى الله عليه وآله وسلم إن عمرا صلى الله عليه وسلم وهو جنب فأقرهم على تسميته جنباً ومنهم من قال بل التراب حكمه حكم الماء يرفع الجنابة ويصلى به ماشياً وإذا وجد الماء لم يجب عليه أن يمسه الاستقبال من الصلاة واستدلوا بأنه تعالى جعله بدلاً من الماء فخكمه حكمه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم سماه طهوراً وسماه وضوءاً كما سلف قريشاً والحق أن التيمم يقوم مقام الماء ويرفع الجنابة رفعاً مؤقتاً إلى حال وجدان الماء أما أنه قائم مقام الماء فلا نه تعالى جعله عوضاً عنه والاصل أنه قائم مقامه في جميع أحكامه فلا يخرج عن ذلك الا بدليل وأما أنه إذا وجد الماء اغتسل فلتسميته صلى الله عليه وآله وسلم له جنباً ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا وجد الماء فليتق الله فالظاهر أنه أمر بامسأسة الماء لسبب تقدم على وجدان الماء إذا مسأسه من اسباب وجوب الغسل أو الوضوء معلوم من الكتاب والسنة والتأسيس خير من التأكيد (وللترمذى عن أبي ذر) بذال محجة مفتوحة فقرأ اسمه جنب بن جنادة بضم الجيم وتحقيف النون وأبو ذر من أعيان الصحابة وزهادهم والمهاجرين وهو أول من حيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحية الاسلام وأسلم قديماً بمكة يقال كان خامساً في الاسلام ثم سكن بعد وفاته صلى الله عليه وآله مات بعده بعشرة أيام (نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة ولفظه قال أبو ذر أجمعت المدينة فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل فكنت فيها فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هلك أبو ذر فقال ما حالك فقلت كنت أعرض للجنابة وليس قربي ماء قال الصعيد طهور لمن لم يجد الماء ولو عشرين (وصححه) أي حديث أبي هريرة (الترمذى) والحاكم أيضاً قال المصنف في الفتح أنه صححه ابن حبان والدارقطنى (وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة) أي وقتها (وليس معهما ماء فتمسما صعيداً طيباً) هو الطاهر الحلال وقد قيد الله الصعيد به في الآيتين في القرآن فاطلاقه في حديث أبي هريرة مقيّد بالآيات والاحاديث (فصلياً فوجد الماء في الوقت) أي وقت الصلاة التي صليها (فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء) سماه إعادة تغليبا والافل يمكن قد توضعاً وسمى التيمم وضوءاً كما تقدم تسميته به (ولم يعد الآخر) ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر له ذلك فقال للذي لم يعد أصبت السنة) أي الطريقة الشرعية (وأجزأتك صلاتك) لأنها وقعت في وقتها والماء مفقود فالواجب التراب (وقال للآخر) أي للذي أعادهما (لك الاجر مرتين) أجز الصلاة بالتراب وأجز الصلاة بالماء (رواه أبو داود والنسائي) وفي مختصر السنن للمندري أنه أخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً وقال أبو داود أنه مرسل عن عطاء بن يسار لكن قال المصنف هذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه ولها شاهد من حديث ابن عباس رواداً حتى في مسنده أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم تيمم فقل له إن الماء قريب منك قال فلعلى لا أبلغه والحديث دليل على جواز الاجتهاد في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أنه لا يجب الطلب والتلوم له أي الانتظار ودل على أنه لا يجب الإعادة على من صلى بالتراب ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة وقيل بل يعيد الواجد في الوقت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا وجد الماء فليتق الله وليمسه بشرته وهذا قد وجد الماء وأوجب بأنه مطلق فحين وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه وحال

الصلاة وبعدها وحديث أبي سعيد هذا فيمن لم يجد الماء في الوقت حال صلاته فهو مقيد فيعمل
 عليه المطلق فيكون معناه فإذا وجدت الماء قبل الصلاة في الوقت فأمس به بشرتك أي إذا وجدته
 وعليك جنابة متقدمة فيقيد به كما قدمناه واستدل القائل بالاعادة في الوقت بقوله تعالى إذا قمتم إلى
 الصلاة فاغسلوا وأخطاب متوجه مع بقاء الوقت واجيب بأنه بعد فعل الصلاة لم يبق للخطاب توجه
 إلى فاعلها وكيف وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم وأجزأتك صلاتك للذي لم يعد إذا أجزأ عبارة
 عن كون الفعل مسقطا لوجوب إعادة العبادة والحق أنه قد أجزأه ﴿١﴾ (وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما في قوله عز وجل وإن كنتم مرضى أو على سفر قال إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل
 الله أي الجهاد (والقروح) جمع قرح وهي البثور التي تخرج في الأبدان كالجلدي ونحوه
 (فيجنب) تصيبه الجنابة (فيخاف) يظن (أن يموت) أن اغتسل تيمم رواه الدارقطني موقوفاً
 على ابن عباس (ورفعه) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الزار) صحبه ابن خزيمة
 والحاكم) وقال أبو زرعة وأبو حاتم أخطأ فيه علي بن عاصم وقال الزار لأنهم رفعه عن عطاء من
 الثقات الأجرير وقد قال ابن معين أنه سمع من عطاء بعد الاختلاط وحديثه فلا يتم رفعه والحديث
 فيه دليل على شرعية التيمم في حق الجنب أن خاف الموت فإن لم يخف إلا الضرر فالآية وهي قوله
 وإن كنتم مرضى دالة على إباحة المرض للتيمم سواء خاف تلفاً أو دونه والتخصيص في كلام ابن
 عباس على الجراحة والقروح إنما هو مجرد مثال والافضل مرض كذلك ويحتمل أن ابن عباس
 يخص هذين من بين الأمراض وكذلك كونها في سبيل الله مثال والافلو كانت الجراحة من
 سقطة فالحكم واحد وإذا كان مثلاً فلا ينبغي جواز التيمم خشية الضرر الآن قوله أن يموت يدل
 أنه لا يجوز التيمم بالخافة الموت وهو قول أحمد وأحمد في الشافعي وأما مالك وأحمد في الشافعي
 والخنفية فاجزوا التيمم خشية الضرر قالوا لا إطلاق الآية وذهب داود إلى إباحة المرض وإن لم
 يخف ضرراً وهو ظاهر الآية ﴿٢﴾ (وعن علي) عليه السلام (قال أنكسرت إحدى زنتي)
 بتشديد الياء ثنية زندي وهو موصل طرف الذراع في الكف (فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم) أي عن الواجب من الوضوء في ذلك (فأمرني أن أمسح على الجبائر) هي ما يجبر به العظم
 المكسور ويلق عليه (رواه ابن ماجه بسند واحد) بكسر الجيم وتشديد الدال هو منصوب على
 المصدر أي أجده ضعفه جداً والجد التحقيق بكافي القاموس فالمراد أحقق ضعفه تحقيقاً والحديث
 أنكروه يحيى بن معين وأحمد وغيرهما قالوا وذلك أنه من رواية عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب
 ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين أو هي منه قال النووي اتفق الحفاظ على ضعف هذا
 الحديث وقال الشافعي لو عرفت إسنادها بالصحة لقلت به وهذا مما استخيرا الله فيه وفي معناه
 أحاديث أخر قال البيهقي أنه لا يصح منها شيء إلا أن الحديث الآتي بقوته وهو قوله ﴿٣﴾ (وعن
 جابر رضي الله عنه في الرجل الذي شج) بضم الشين من شجبه يشجبه بكسر الشين وضهما كسره
 بكافي القاموس (فاغتسل فبات) إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها
 ويغسل سائر جسده) قال في القاموس السائر الباقي لا الجميع كما وهم جماعة (رواه أبو داود
 بسند فيه ضعف) لأنه تفرد به الزبير بن خريز بضم الخاء المعجمة قال الدارقطني ليس بقوي

قلت قال الذهبي انه صدوق (وفيه اختلاف على راويه) وهو عطاء فانه رواه عن الزبير بن
خريق عن جابر ورواه الاوزاعي بلا عا عن عطاء عن ابن عباس فالأختلاف وقع في رواية عطاء
هل عن جابر أو عن ابن عباس وفي إحدى الروايتين ما ليس في الاخرى وهذا الحديث وحديث على
الاول قد تعاضدا على وجوب المسح على الجبائر بالماء وفيه خلاف بين العلماء فمنهم من قال يمسح
لهذين الحديثين وان كان فيه ما ضعف فقد تعاضدا ولانه عضو وتعد غلبه بالماء فمسح ما فوقه كشعر
الرأس وقياسا على المسح على الخفين وعلى العمامة وهذا القياس يقوى النص قلت من قال
بالمسح قوى عنده المسح على الجبائر وهو الظاهر ثم في حديث جابر دليل على انه يجمع بين التيمم
والمسح والغسل وهو مشكل حيث جمع بين التيمم والغسل قيل فيحمل على ان أعضاء التيمم كانت
جريحة فتعذر اساسهم بالماء فعدل الى التيمم ثم أقاض الماء على بقية جسده واما الشجة فقد
كانت في الرأس والواجب فيه الغسل لكن تعذر لاجل الشجة فكان الواجب عليه عصها
والمسح عليها الا أنه قد قال المصنف في التخصيص انه لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم
فثبت ان الزبير بن خريق تفرد به فيه على ذلك ابن القطان ثم قال ولم يقع في رواية عطاء ذكر المسح
على الجبيرة فهو من أفراد الزبير أيضا انتهى ثم في سياق المصنف لحديث جابر ما يدل على أن قوله انما
كان يكفيه غير مرفوع وانما لما اختصره المصنف آتية العبارة الدالة على عدم رفعه وهو حديث
فيه قصة ولقطه اعند أبي داود عن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشججه في رأسه
ثم احتمل فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء
فاغتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخبر بذلك فقال قتلوه قتلهم الله
ألا سألوا اذا لم يعلموا فافانما سألوا الى السؤال انما كان يكفيه الخ (وعن ابن عباس رضى
الله عنهما قال من السنة) أي سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمراد طريقتيه وشرعه (أن
لا يصلي الرجل) والمرأة أيضا بالتيمم (الاصلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الاخرى رواه الدارقطني
باسناد ضعيف) لانه من رواية الحسن بن عمار وهو ضعيف (جدا) نصب على المصدر كما
عرفت وفي الباب عن علي وابن عمر وحديثان ضعيفان وان قيل ان اثر ابن عمر اصح فهو موقوف
فلا تقوم بالجميع حجة والاصل انه تعالى جعل التراب قائما مقام الماء وقد علم أنه لا يجب الوضوء
بالماء الا من الحدث التيمم مثله والى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم وهو الأقوم
دليلا

§ (باب الحيض) §

هو مصدر حاضت المرأة تحيض حيضا ومحيضاً فهي حائض ولما كانت له احكام شرعية من افعال
وتروك عقدها باساق ما ورد فيه من احكامه § (عن عائشة) رضى الله عنها (أن فاطمة بنت ابي
حبيش) تقدم ضبطه في اول باب النواقض (كانت تستحاض) تقدم ان الاستحاضة تجريان
الدم من فرج المرأة في غير أوانه وتقدم فيه أن فاطمة جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت
انني امرأة أستحاض فلا أطهر فأدع الصلاة (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان دم
الحيض دم أسود يعرف) بضم حرف المضارعة وكسر الراء أي له عرف ورائحة وقيل بفتح الراء

أي تعرفه النساء (فإذا كان ذلك) بكسر الكاف (فأمسكى عن الصلاة فإذا كان الآخر)
 أي الذي ليس بتلك الصفة (فتوضئ وصلي) وفي قوله دم أسود دلالة على اعتبار التمييز بهذه
 الصفة وقد ذهب إلى ذلك الشافعي في حق المبتدأة (رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان
 والحاكم) وقال صحيح على شرط مسلم (واستنكره أبو حاتم) لأنه من حديث عدي بن ثابت عن
 أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود وقال ابن حزم حديث صحيح وقال
 ابن الصلاح حديث يمتنع به وقال ابن دقيق العيد في الامام بعدان عزاه إلى رواية النسائي رجاله
 رجال مسلم وهذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم بأنه إذا كان بتلك الصفة فهو حيض والا
 فهو استحاضة وقد قال به الشافعي في حق المبتدأة وتقدم في النواقض أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لها انما ذلك عرق فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ولا ينافيه
 هذا الحديث فإنه يكون قوله ان دم الحيض أسود يعرف ببيان الوقت اقبال الحيضة وادبارها
 فالمستحاضة اذا ميزت أيام حيضها فاما بصفة الدم أو بآتيانه في وقت عاداتها ان كانت معتادة وعلمت
 عاداتها فقاطمة هذه يحتمل أنها كانت معتادة فيكون قوله فإذا أقبلت حيضتك أي بالعادة أو غير
 معتادة فيراد اقبال حيضتها بالصفة ولا مانع من اجتماع المرفعين في حقها وحق غيرها هذا
 وللمستحاضة أحكام منها جواز وطئها في حال جريان الدم أي دم الاستحاضة عند جاهر العلماء
 لأنها كالطاهر في الصلاة والصوم وغيرهما فكذا في الجماع ولأنه لا يحرم الا عن دليل ولم يأت دليل
 بتحريم جماعها قال ابن عباس المستحاضة بآتيان زوجها اذا صلت الصلاة أعظم يريد اذا جازت
 لها الصلاة ودمها جار وهي أعظم ما يشترط لها الطهارة بآتيانها جاز جماعها ومنها انها تؤثر بالاحتياط
 في طهارة الحدث والنجس فتغسل فرجها قبل الوضوء والتيمم قبل وتحشوف فرجها بخرقعة أو قطنة
 دفعها للنجاسة وتقللها فاذا لم يندفع الدم بذلك شددت مع ذلك على فرجها وتلجمت واستنقرت كما
 هو معروف في الكتب المطولة وليس بواجب عليها وانما هو الاولى لتقليلها للنجاسة بحسب
 القدرة ثم توضأ بعد ذلك ومنها أنه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور اذا
 طهارتها ضرورية فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة (وفي حديث أسماء بنت عيسى) بضم
 المهملة وفتح الميم وسكون الياء هي امرأة جعفر بن أبي طالب هاجرت معه إلى الحبشة وولدت له
 هنالك أولاد منهم عبد الله ثم لما قتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمدا فلما مات أبو
 بكر تزوجت على بن أبي طالب فولدت له يحيى (عند أبي داود والبخاري) هو عطف على
 ما قبله في الحديث لان المصنف انما ساق شطر حديث أسماء لكن لفظ أبي داود عنها هكذا اسمحان
 الله هذا من الشيطان لتجلس إلى آخره بدون واو وهي نسخة في بلوغ المرام (في مركن) بكسر
 الميم الاجابة التي تغسل فيها الثياب (فاذا رأيت صفرة فوق الماء) الذي تقع فيه فيصب عليها
 الماء فانها تظهر الصفرة فوق الماء (فلتغتسل للظهور والعصر غسلا واحدا وتغتسل للمغرب
 والعشاء غسلا واحدا وتغتسل للفجر غسلا وتوضأ فيما بين ذلك) هذا الحديث وحديث
 حنة الآتي فيه الامر بالاغتسال في اليوم والليلة ثلاث مرات وقدين في حديث حنة ان المراد
 اذا أخرت الظهر والمغرب ومفهومه انها اذا وقتت اغتسلت لكل فريضة وإلى هذا ذهب
 جماعة من الصحابة والتابعين قالوا انه يجب عليها الاغتسال لكل صلاة وذهب الجمهور أنه

لا يجب عليها ذلك وقالوا رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالغسل لكل صلاة ضعيفة
وبين البيهقي ضعفها وقيل بل هو حديث منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها توفى
لكل صلاة قلت الآن النسخ يحتاج إلى معرفة المتأخر ثم أنه قال المنذري أن حديث أسماء بنت
عميس حسن فالجمع بين حديثها وحديث فاطمة بنت أبي حبيش أن يقال إن الغسل مندوب
بقريته عدم أمر فاطمة به واقتصاره على أمرها بالوضوء فالوضوء هو الواجب وقد خرج الشافعي
إلى هذا (وعن جنة) بفتح الجاء وسكون الميم (بنت جحش) بفتح الجيم وسكون الحاء فشين
مجهمة هي أخت زينب أم المؤمنين وامرأة طلحة بن عبيد الله (قالت كنت أستحاض حيضة
كثيرة شديدة) في سنن أبي داود بيان كثرتها قالت إنما أتج مجاً (فأثبت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم استقبته فقال إنما هي ركضة من الشيطان) معناه أن الشيطان قد وجد سبيلاً إلى
التلبس علم في أمر دينها وظهرها وصلاتها حتى أنساها عاداتها وصارت في التقدير كأنهم أركضة
منه ولا ينافي ما تقدم من أنه عرق يقال له العاذل لأنه يحمل على أن الشيطان ركضه حتى انفجر
والأظهر أنها ركضة منه حقيقة إذ لا مانع من جلها عليه (فتحيض ستة أيام أو سبعة أيام ثم
اغتسلي فإذا استنقأت فصلي أربعة وعشرين) إن كانت أيام الحيض ستاً (أو ثلاثة
وعشرين) إن كانت سبعة (وصومي وصلي) أي ما شئت من فريضة وتطوع (فإن ذلك يجزئك
وكذلك فافعلي) فيما يستقبل من الشهر ولفظ أبي داود فافعلي كل شهر (كما تحيض النساء)
في سنن أبي داود زيادة وكما يطهرن ميعات حيضهن ويطهرن فيه الرد إلى غالب أحوال النساء
(فإن قويت) أي قدرت (على أن تؤخرى الطهر وتجلي العصر) هذا لفظ أبي داود يريد أن
تؤخر الطهر أي فتأني بها في آخر وقتها قبل خروجه وتجل العصر أي فتأني بها في أول وقته فتكون
قد أتت بكل صلاة في وقتها وجعت بينهما جمعاً صورياً (ثم تغتسلي حتى تطهرين) هذا اللفظ ليس
في سنن أبي داود بل لفظه هكذا فتغتسلين فتجمعين بين الصلاتين الطهر والعصر أي جمعاً صورياً كما
عرفت (وتصلين الطهر والعصر جميعاً) هذا غير لفظ أبي داود كما عرفت (ثم تؤخرين المغرب
والعشاء) لفظ أبي داود وتؤخرين المغرب وتجلين العشاء وما كان يحسن من المصنف حذف
ذلك كما عرفت (ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين قال) أي
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعجب الأمور إلى) ظاهره أنه من كلامه صلى الله عليه وآله
وسلم إلا أنه قال أبو داود رواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل فقال فقالت جنة هذا أعجب الأمور إلى
لم يجعله من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي وحسنه
البخاري) قال المنذري في مختصر السنن قال الخطابي قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث
لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك وقال البيهقي تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في
الاحتجاج به هذا آخر كلامه وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن
صحيح وقال أيضاً وسأت محمد ابني البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وقال أحمد
هو حديث حسن صحيح انتهى فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح غير صحيح بل قد صححه الأئمة
وقد عرفت لما سقناه من لفظ رواية أبي داود أن المصنف نقل غير لفظ أبي داود من ألفاظ أحد الخمسة
ولكن لابد من تقييد ما أطلقته الروايات بقوله وتجلين العشاء كما قال وتجل العصر لأنه أرشدها

صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك للاحظة الاتيان بكل صلاة في وقتها هذه في آخر وقتها وهذه في أول
 وقتها وقوله في الحديث ستة أيام او سبعة ليست كلمة او شك من الراوى ولا للتخير بل للاعلام بان
 للنساء أحد العددين فمنهن من تحيض ستا ومنهن من تحيض سبعة فترجع الى من هي في سنها وأقرب
 الى مزاجها ثم قوله فان قويت يشعر بأنه ليس بواجب عليها وانما هو مندوب لها والا فان الواجب انما
 هو الوضوء بكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض عرور الستة أو السبعة الايام لها وهو الامر الاول
 الذى أرشدنا صلى الله عليه وآله وسلم اليه فان في صدر الحديث أمر بامرين أحدهما فعلت أجزاً
 عندك من الآخر وان قويت علم ما فانت أعلم ثم ذكر لها الامر الاول انما تحيض ستا أو سبعة
 تغتسل وتصلى كما ذكره المصنف وقد علم انها توضع لكل صلاة لان استمرار الدم ناقض فلم يذكره في
 هذه الرواية وقد ذكره في غيرها ثم ذكر الامر الثانى من جمع الصلاتين والاغتسال كما عرفت وفي
 الحديث دليل على انه لا يباح جمع الصلاتين في وقت أحدهما للعذر اذ لو أبيع لعذر كانت
 المستحاضة أولى من يباح لها ذلك ولم يبح لها ذلك بل أمرها بالتوقيت كما عرفت الا لعذر السفر كما
 قرره السيد في رسالة اليواقيت في المواقيت تقرير اشافيا (وعن عائشة رضى الله عنها ان
 أم حبيبة) بفتح الحاء المهملة (بنت جحش) قيل الاصح ان اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء
 هي أخت جنة التي تقدم حديثها (شكت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدم فقال
 امكنى قدر ما كانت تحب سبك حيضك) اى قبل استمرار جريان الدم (ثم اغتسل) اى غسل الخروج
 من الحيض (فكانت تغتسل لكل صلاة) من غير أمر منه صلى الله عليه وآله وسلم لها بذلك (رواه
 مسلم وفي رواية للبخارى وتوضئ لكل صلاة وهي) اى هذه الرواية (لأبي داود وغيره من وجه آخر)
 أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وبنت جحش ثلاث زينات أم المؤمنين وجنة وأم حبيبة
 قيل انهن كن مستحاضات كلهن وقد ذكر البخارى ما يدل على ان بعض أمهات المؤمنين كانت
 مستحاضة فان صح ان الثلاث مستحاضات فهي زينب وقد عدا العلماء المستحاضات في عصره صلى
 الله عليه وآله وسلم فبلغن عشرين سنة والحديث دليل على ارجاع المستحاضة الى أحد المعارف
 وهي أيام عاداتها وعرفت ان المعارف اما العادة التي كانت لها قبل الاستحاضة أو صفة الدم بكونه
 أسود يعرف والعادة التي للنساء من الستة الايام او السبعة أو اقبال الحيضة وادبارها كل هذه قد
 تقدمت في أحاديث المستحاضة فبأيها وقع معرفة الحيض والمراد حصول الظن لا اليقين علمت به
 سواء كانت ذات عادة أو لا كما يفيد هذا اطلاق الاحاديث بل ليس المراد الا ما يحصل لها ظن انه حيض
 وان تعددت الامارات كان أقوى في حقها ثم متى حصل ظن زوال الحيض وجب عليها الغسل ثم
 توضع لكل صلاة أو تجمع جعاً ضرورياً بالغسل وهل لها ان تجمع الجمع الصورى بالوضوء هذا المبرد
 به النص في حقها الا انه معلوم جواز ذلك لكل أحد من غيره وأما هل لها ان تصل الى النوافل بوضوء
 الفريضة فهذا مسكوت عنه أيضاً والعلماء مختلفون في ذلك كله فعند الشافعي انها لا تصل
 بطهارة واحدة أكثر من فريضة واحدة وما شئت من النوافل وحكى عن عروة بن الزبير وسفيان
 وأحمد وأبي ثور وتقدم في رواية البخارى توضئ لكل صلاة والله أعلم (وعن أم عطية) اسمها
 نسبية بضم النون وفتح السين بنت كعب وقيل بنت الحارث الانصارية بايعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وكانت من كبار الصحابات وكانت تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

تمرض المرضى وتداوى الجرحى رضي الله عنها (قالت كالأعداء الكدرة) أي ما هو بلون الماء
 المكدر الوسخ (والصفرة) هو الماء الذي تراه المرأة كالصديد تعلوه صفرة (بعد الطهر) أي بعد
 رؤية القصة البيضاء والجفوف (شيأ) أي لا نعهده حيضاً (رواه البخاري وأبو داود واللقطه)
 وقوله كالأعداء العلماء فيه فقيل له حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن المراد كافي
 زمانه صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه فيكون تقريراً منه وهذا رأي البخاري وغيره من علماء
 الحديث فيكون حجة وهو دليل على أنه لا حكم لما ليس بدم غليظ أسود يعرف فلا يعد حيضاً بعد
 أن ترى القصة بفتح القاف وتشديد الصاد قيل أنه شيء كالخيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم أو
 بعد الجفوف وهو أن يخرج ما يحس به الرحم جافاً فإذا انقطع الدم عنها وقت عادت عاملت
 نفسها معاملة الطاهر وإن لم تر القصة ومفهوم قولها بعد الطهر أي بأحد الأمرين أن قبله تعد
 الكدرة والصفرة شيئاً أي حيضاً وفيه خلاف بين العلماء معروف في الشروع (وعن أنس رضي الله
 عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يواكلوها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا كل
 شيء إلا النكاح رواه مسلم) الحديث قديين المراد من قوله تعالى قل هو أذى فاعتزلوا النساء في
 الحيض ولا تقربوهن أن المأمور به الاعتزال والمنهى عنه من القربان هو النكاح أي اعتزلوا
 نكاحهن ولا تقربوهن له وما عدا ذلك من المؤاكله والمجانسة والمضاجعة وغير ذلك جائز وقد
 كان اليهود لا يساكنون الحائض في بيت واحد ولا يجامعونها ولا يواكلونها كما صرح به رواية
 مسلم وأما الاستمتاع منهن فقد أباحه صلى الله عليه وآله وسلم كما يفيد الحديث الآتي (وعن
 عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتني فأتني فبشاشني وأنا
 حائض متفق عليه) أي يلصق بشربه بشرتي فيمادون الأزار وليس بصريح بأنه يستمتع منها إنما
 فيه الصاق البشرة بالبشرة والاستمتاع فيما بين الركبة والسرة في غير الفرج إجازة البعض وبجته
 اصنعوا كل شيء إلا النكاح ومنهوم هذا الحديث هو الأول بالدليل فامالوجامع وهي حائض فاته
 يا ثم إجماعاً ولا يجب عليه شيء وقيل يجب عليه الصدقة لما يفيد الحديث الآتي (وعن ابن عباس
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال يتصدق
 بدينار أو نصف دينار أو الخمسة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما وقفه) علي ابن عباس
 الحديث فيمر وإيات هذه أحداها وهي التي خرج لرجالها في الصحيح وروايت مع ذلك مضطربة
 قال الشافعي لو كان هذا الحديث ثابتاً لاخذنا به قال المصنف الاضطراب في اسناد هذا الحديث
 ومتمه كثير جداً وقد ذهب إلى إيجاب الكفارة الحسن وسعيد لكن قال لا يعتق رقبة قياساً على من
 جامع في رمضان وقال غيرهما بل يتصدق بدينار أو نصف دينار قال الخطابي قال أكثر أهل العلم
 لا شيء عليه وزعموا أن هذا أمر سل أو موقوف وقال ابن عبد البر حجة من لم يوجب اضطراب هذا
 الحديث وإن الزمة على البراءة ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمساكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا
 مطعن عامه وذلك معدوم في هذه المسئلة قلت أمان صح له كابن القطان فاته أمعن النظر في
 صحيحه وأجاب عن طرق الطعن فيسه وأقره ابن دقيق العيد وقواه في كتابه الامام فلا عذر له عن
 العمل به وأمان لم يصح عنده كالشافعي وابن عبد البر فالأصل براءة الزمة فلا تقوم به الحجة على
 رفعها (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس

إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم متفق عليه في حديث (تمامه) فذلك من نقصان دينها ورواه مسلم
من حديث ابن عمر بلفظ عكث اليماني ما تصلى وتفطر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها وهو
اخبار يفيد تقريرها على ترك الصوم والصلاة وكونهما لا يجبان عليها وهو اجماع في انهما
لا يجبان حال الحيض ويجب قضاء الصوم لادلة أخرى وأما كونها لا تدخل المسجد فلحديث
لا أحل المسجد الحائض ولا جنب وتقدم وأما انها لا تقرأ القرآن فلحديث ابن عمر في قولها لا تقرأ
الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن وان كان فيه مقال وكذلك لا تمس المصنف لحديث عمر بن
حزم تقدم وتقدمت شواهد والا حديث لا تقصر عن الكراهة لكل ما ذكر وان لم تبلغ درجة
التحريم اذ لا تخلو عن مقال في طرقها ودلالة ألفاظها غير صريحة في التحريم (وعن عائشة رضي
الله عنها قالت لما جئنا) أي عام حجة الوداع وكانت قد أحرمت معه صلى الله عليه وآله وسلم
(سرف) بفتح السين وكسر الراء ففاء محل منعه عن الصرف للعلمية والتأنيث وهو محل بين مكة
 والمدينة (حضت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم افعلى ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت
حتى تطهرى متفق عليه في حديث طويل) فيه صفة حجه صلى الله عليه وآله وسلم فيه دليل على ان
الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو مجمع عليه واختلف في علته فقيل
ان من شرط الطواف الطهارة وقيل لكونها ممنوعة من المسجد وأما ركعتا الطواف فقد علم انهما
لا يصحان منها اذ هما مرتبطان على الطواف والطهارة (وعن معاذ رضي الله عنه) بضم الميم وهو
ابن جبل الانصاري الخزرجي أحد من شهد العقبة من الانصار شهد بدرا وغيره من المشاهد
وبعنه صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن فاضيا ومعلما وجعل اليه قبض الصدقات من العمال
باليمن وكان من أجلاء الصحابة وعلمائهم استعمله عمر على الشام بعد أبي عبيدة قتات في طاعون
عمواس سنة ١٨ وقيل سنة ١٧ وله ثمان وثلاثون سنة (انه سأل رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض قال ما فوق الازار رواه أبو داود وضعفه) وقال
ليس بالقوى والحديث دليل على تحريم مباشرة محل الازار وهو ما بين السرة والركبة والحديث
قد عارضه حديث امنعوا كل شيء الا النكاح تقدم وهو أصح من هذا فهو أرجح منه ولو ضمه
المصنف اليه لكان أولى وتقدم الكلام فيه وفي حديث عائشة كان يأمرني فأتز (وعن أم سلمة
رضي الله عنها كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد نفاسها
أربعين يوما رواه الخمسة الا النسائي واللفظ لابي داود وفي لفظ له ولم يأمرها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بقضاء صلاة النفاس وصححه الحاكم) وضعفه جماعة لكن قال النووي قول جماعة من
مصنفي الفقهاء ان هذا الحديث ضعيف مردود عليهم وله شاهد عند ابن ماجه من حديث أنس ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت للنساء أربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وللعاكم من
حديث عثمان بن أبي العاص وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في نفاسهن أربعين
يوما فهذا الاحاديث بعضها بعضها وبعضا وتدل على أن الدم الخارج عقيب الولادة حكمه يستمر
أربعين يوما تنقذه فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم وان لم يصرح به الحديث فقد أفيد من غيره
وأفاده حديث أنس انها اذا رأت الطهر قبل ذلك طهرت وانه لا حد لآله

هي لغة الدعاء سميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتغالها عليه

* (باب المواقيت) *

جمع مبيعات والمراد منه الوقت الذي عينه الله لاداء هذه العبادة وهو المقدار المحدود للفعل من الزمان (عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وقت الظهر اذا زالت الشمس) أى مالت الى جهة الغرب وهي الدلوك الذي أرادته تعالى بقوله أقم الصلاة لدلوك الشمس (وكان ظل الرجل كطوله) أى ويستمر وقتها حتى يصير ظل كل شئ مثله فهذا تعريف أول وقت الظهر وآخره فقوله وكان عطف على زالت كما قدرنا أى ويستمر وقت الظهر الى صيرورة ظل الرجل مثله (مالم يحضر وقت العصر) وحضوره مصير ظل كل شئ مثله كما يفيد مفهوم هذا وصريح غيره (ووقت العصر يستمر مالم تصفر الشمس) وقد عين آخره في غيره بمصير ظل الشئ مثليه (ووقت صلاة المغرب) من عند سقوط قرص الشمس ويستمر الى (مالم يغيب الشفق) الآخر وتفسره بالحجرة سيأتى نصا (ووقت صلاة العشاء) من غيبوبة الشفق ويستمر (الى نصف الليل الاوسط) المراد به الأول (ووقت صلاة الصبح) أوله (من طلوع الفجر) ويستمر (مالم تطلع الشمس رواء مسلم) تمامه فاذا طلعت الشمس فامسك عن الصلاة فانها تطلع بين قرني الشيطان الحديث أفادت عين أكثر الاوقات الخمسة أولا وآخرا فأول وقت الظهر زوال الشمس وآخره مصير ظل الشئ مثله وذکر الرجل في الحديث تمثيلا واذا صار كذلك فهو أول العصر ولكنه يشترك الظهر في قدر ما يتسع لاربع ركعات فانه يكون وقتا لهما كما يفيد حديث جبريل فانه صلى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر في اليوم الاول بعد الزوال وصلى به العصر عند مصير ظل الشئ مثله وفي اليوم الثاني صلى به الظهر عند مصير ظل الشئ مثله في الوقت الذي صلى فيه العصر في اليوم الاول فدل على ان ذلك وقت يشترك فيه الظهر والعصر وهذا هو الوقت المشترك وفيه خلاف فمن أثبتته فحجته ما سمعته ومن نفاه تأول قوله وصلى به الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشئ مثله بان معناه فرغ من صلاة الظهر في ذلك الوقت وهو بعيد ثم يستمر وقت العصر الى اصفرار الشمس وبعد الاصفرار ليس بوقت للاداء بل وقت قضاء كما قاله أبو حنيفة رحمه الله وغيره وفي عيون المذاهب للطحاوي وأول العصر آخر الظهر على الاقوال وآخره الى الغروب انتهى وقيل بل اداء الى بقية تسع ركعة لحديث من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغيب الشمس فقد ادرك العصر وأول وقت المغرب اذا وجبت الشمس أى غربت كما ورد عند الشيخين وغيرهما وفي لفظ اذا غربت وآخره مالم يغيب الشفق وفيه دليل على اتساع وقت المغرب وعارضه حديث جبريل فانه صلى به صلى الله عليه وآله وسلم المغرب في وقت واحد في اليومين وذلك بعد غروب الشمس والجمع بينهما انه ليس في حديث جبريل حصر لوقتها في ذلك ولان أحاديث تأخير المغرب الى غروب الشفق متأخرة فانها في المدينة وامامة جبريل في مكة فهي زيادة تفضل الله بهما قيل ان حديث جبريل دال على انه لا وقت لها الا الذي صلى فيه وأول العشاء غيبوبة الشفق ويستمر الى نصف الليل وقد ثبت في الحديث التحديد لآخره بثلاث الليال لكن أحاديث النصف صحيحة فيجب العمل بها وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر ويستمر الى طلوع الشمس فهذا الحديث الذي

في مسلم قد أفاد أكثر أولئك وقت من الخمسة وآخره وفيه دليل ان لوقت كل صلاة أو لا وآخر اهل
يكون بعد الاصفرار وبعد نصف الليل وقت لاداء العصر والعشاء ولا هذا الحديث يدل على انه
ليس بوقت لهما ولكن حديث من ادرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد ادرك العصر
يدل على ان بعد الاصفرار وقتا للعصر وان كان في لفظ أدرك ما يشعربانه اذا كان تراخيه عن
الوقت المعروف لعذر أو نحوه وورد في الفجر مثله وسيأتي ولم يرد مثله في العشاء ولكنه ورد في مسلم
ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الاخرى فانه
دليل على امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى الا انه مخصوص بالفجر فان آخر وقتها
طلوع الشمس وليس بوقت للتي بعدها وبصلاة العشاء فان آخره نصف الليل وليس وقتا للتي
بعدها وقد قسم الوقت الى اختياري واضطري ولم يقيم دليل ناهض على غير ما سمعت وقد استوفى
السيد الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سماها المواقيت (وله) أي لمسلم (من حديث
بريدة) بضم الباء هو ابن الحبيب بضم الحاء الاسلمى أسلم قبل بدر ولم يشهدا وبايع بيعة الرضوان
سكن المدينة ثم تحول الى البصرة ثم خرج الى خراسان غازيا فمات بمرور من يزيد بن معاوية سنة
٦٢ أو سنة ٦٣ (في العصر) أي في بيان وقتها (والشمس بيضاء نقية) بالنون والقاف أي لم
يدخلها شيء من الصفرة (ومن حديث أبي موسى) أي ولمسلم من حديثه وهو عبد الله بن قيس
الاشعري اسلم قديما بمكة وهاجر الى الحبشة وقيل رجع الى أرضه ثم وصل الى المدينة مع وصول
مهاجرة الحبشة ولاة عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل المغيرة سنة عشرين فافتتح أبو موسى الاهواز
ولم يزل على البصرة الى صدر خلافة عثمان فعزله فانتقل الى الكوفة فأقام بها وأقره عثمان عاملا
على الكوفة الى ان قتل عثمان ثم انتقل بعد امر التحكيم الى مكة ولم يزل بها حتى مات سنة خمسين
وقيل بعدها وله نيف وستون سنة (والشمس مرتفعة) أي وصلى العصر وهي مرتفعة لم تزل الى
الغروب وفي الاحاديث ما يدل على المسارعة بالعصر واصرح الاحاديث في تحديد أول وقتها
حديث جبريل انه صلاها بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم وظل الرجل مثله وغيره من الاحاديث
حديث بريدة وحديث أبي موسى محمولة عليه (وعن أبي برزة) بفتح الباء وسكون الراء اسمها نضلة
بفتح النون ابن عبيد وقيل ابن عبد الله أسلم قديما وشهد الفتح ولم يزل يغزو مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم حتى توفي صلى الله عليه وآله وسلم فنزل بالبصرة ثم غزا خراسان وتوفي بمرور وقيل
بغيرها سنة ستين (الاسلمى) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
العصر ثم يرجع أحدا) أي بعد صلاته (الى رحله) بفتح الراء وسكون الحاء وهو مسكنه (في
أقصى المدينة) حال من رحله وقيل صفقة له (والشمس حية) أي يصل الى رحله حال كونها حية
أي بيضاء قهية الاثر حرارة ولونا وانارة (وكان يستحب ان يؤخر العشاء) لم يبين الى متى وكانه يريد
مطلق التأخير وقد بينه غيره من الاحاديث (وكان يكره النوم قبلها) لئلا يستغرق النائم فيه حتى
يخرج اختيار وقتها (والحديث) أي الحادث مع الناس (بعدها) فينام عقب تكفير الخطيئة
بالصلاة ويكون خاتمة عمله ولئلا يشتغل بالحديث عن قيام آخر الليل الا انه قد ثبت انه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يهرع مع أبي بكر في أمر المسلمين (وكان ينقل) بالقاء والتاء أي يلتفت الى من خلفه
او ينصرف (من صلاة الغداة) أي الفجر (حين يعرف الرجل جلسه) أي بصوء الفجر لانه كان

مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيه مصابيح وهو يدل على أنه كان يدخل فيها والرجل لا يعرف
جليسه وهو دليل التبرك بها (وكان يقرأ بالسنين إلى المائة) يريد أنه إذا اختصر قرأ بالسنتين في
صلاته في الفجر وإذا طوّل قالى المائة من الآيات (متفق عليه) فيه ذكر صلاة العصر والعشاء
والفجر من دون تحديد للآوقات وقد سبق في الذي مضى ما هو أصرح وأشمل (وعندهما) أى
الشيخين المدلول عليهما بقوله متفق عليه (من حديث جابر والعشاء أحياناً يقدمها) أول وقتها
(وأحياناً يؤخرها) كما فصله قوله (إذا رأهم) أى الصحابة (اجتمعوا) فى أول وقتها (بجمل) رفقا
بهم (وإذا رأهم أبطوا) عن أوله (آخر) مراعاة لما هو الأرفق بهم وقد ثبت عنه أنه لو لا خوف
المشقة عليهم لأخربهم (والصبح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليها بغسل) في القاموس
الغسل محركة ظلمة آخر الليل وهو أول الفجر ويأتى ما يعارضه في حديث رافع بن خديج (ولم يمس)
وحده (من حديث أبى موسى) فأقام الفجر حين ينشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً
هو كما أفاده الحديث الأول (وعن رافع بن خديج) الخزرجى الأنصارى من أهل المدينة تأخر
عن بدر لصغر سنه وشهد أحدًا أو مابعداها أصابه سهم يوم أحد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا
أشهد لك يوم القيامة وعاش إلى زمن عبد الملك بن مروان ثم انتقضت جراحته فمات سنة ٧٣
أوسنة ٧٤ وله ست وعشرون سنة وقيل وفاته زمن يزيد بن معاوية (قال فكان صلى المغرب مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينصرف أحدنا وأنه ليصبر ما وقع نبله) بفتح النون وسكون الباء
وهى السهام العربية لا واحد لها من لفظها وقيل واحد هائلة كقوة وعمر (متفق عليه) والحديث
دليل على المبادرة بصلاة المغرب بحيث ينصرف منها والضوء باق وقد كثرت الحث على المسارعة بها
(وعن عائشة رضيت الله عنها قالت أعمى بفتح الهاء وسكون العين يقال أعمى إذا دخل في العمى
والعمى محركة ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق كما في القاموس) رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ذات ليلة بالعشاء) أى آخرها (حتى ذهب عامة الليل) كثير منه لأكثره قال في البدر ولا بد
من هذا التأويل لقوله وأنه لو قتها فلا يجوز أن يراد به ما زاد على النصف لأنه لم يقل أحد من العلماء
أن تأخيرها إلى بعد نصف الليل أفضل (ثم خرج فضلى وقال أنه لو قتها) أى المختار الأفضل (لولا
أن أشق على امتى) أى لا خرتها إليه (رواه مسلم) وهو دليل على أن وقت العشاء يمتد وأن آخره
أفضله وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يراعى الأخف على الأمة وأن ترك الأفضل وقتا وهى
بخلاف المغرب فأفضله أوله وكذلك غيره إلا الظهور أيام شدة الحر كما يفيد الحديث الآتى (وعن
أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد الحر فأبردوا
بهمزة مفتوحة مقطوعة وكسر الراء (بالصلاة) أى صلاة الظهر (فإن شدة الحر من فيح
جهنم) بفتح الفاء وسكون الباء أى سعة انتشارها وتنفسها (متفق عليه) يقال أبرد إذا دخل
في وقت البرد كإظهاره إذا دخل في وقت الظهر كما يقال أنجد وأنهم إذا بلغ نجداتهم ذلك في
الزمان وهذا في المكان والحديث دليل على وجوب الأبراد بالظهور عند شدة الحر لأنه الأصل
في الأمر وقيل أنه للاستحياب وإليه ذهب الجمهور وظاهره عام للمنفرد والجماعة والبلد الحار وغيره
وفيه أقوال غير هذه وقيل الأبراد سنة والتجمل أفضل لعموم أدلة فضيلة أول الوقت واجيب
بانها عامة مخصوصة بأحداث الأبراد وعرض حديث الأبراد بحديث خباب شكوانا إلى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا في جباهنا واكفنا فلم يشكأ أي لم يزل شكوانا وهو
 حديث صحيح رواه مسلم وأجيب عنه بأجوبة أحسنها ان الذي شكوه شدة الرضا في الاكف
 والجباه وهذا لا يذهب عن الارض الا آخر الوقت أو بعد آخره ولذا قال لهم صلى الله عليه وآله
 وسلم صلوا الصلاة لوقتها كما ذلك ثابت في رواية خباب رواها ابن المنذر فانه قال انهم طلبوا تأخيرها
 زائدا عن وقت الابراد فلا يعارض حديث الامر بالابراد بان شدة الحر من فيج جهنم يعني وعند
 شدته يذهب الخشوع الذي هو روح الصلاة وأعظم المطلوب منها قيل واذا كانت العلة
 ذلك فلا يشرع الابراد في البلاد الباردة قال ابن العسري في القبس ليس في الابراد تحديد
 الابراد وفي حديث ابن مسعود يعني الذي أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من طريق
 الاسود عنه كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصيف ثلاثة أقدم الى
 خمسة أقدم وفي الشتاء خمسة أقدم الى سبعة أقدم ذكره المصنف في التلخيص وقدين ما فيه
 السيد في اليواقيت وانه لا يتم به الاستدلال وقد عرفت أن حديث الابراد يخص فضيلة صلاة
 الظهر في أول وقت ابراد من شدة الحر كما قيل انه يخص في الفجر أيضا (وعن رافع بن خديج رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبحوا بالصبح) وفي رواية أسفر (فانه أعظم
 لا جوركم رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وهذا لفظ أبي داود وبه احتج الحنفية
 على تأخير الفجر الى الاسفار وأجيب عنه بان استمرار صلواته صلى الله عليه وآله وسلم بغسل ثابت
 دائما خرج أبو داود من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلواته
 بعد الغسل وفي رواية أخرى لابي داود عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصبح مرة بغسل
 ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلواته بعد ذلك الغسل حتى مات ولم يعد الى أن يسفر كذا
 في الفتح وهذا يشعر بان المراد بالصبح غير ظاهر فليل المراد به تحقق طلوع الفجر وان أعظم ليس
 التفضل وقيل المراد به اطلالة القراءة في صلاة الصبح حتى يخرج منها سفر او قيل المراد به الليالي
 المقمرة فانه لا يتضح أول الفجر معها الغلبة نور القمر لنوره أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل
 مرة واحدة لعذر ثم استمر على خلافه كما أفاده حديث أنس وأما الرد على حديث الاسفار بحديث
 عائشة عند ابن أبي شيبة وغيره بلفظ ما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لوقتها الاخر حتى
 قبضه الله فليس يشام لان الاسفار ليس آخر وقت صلاة الفجر بل آخره ما يفيد الحديث الا في وهو
 قوله (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك من
 الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس) أي وأضاف اليها أخرى بعد طلوعها (فقد أدرك الصبح ومن
 أدرك ركعة من العصر) ففعلها (قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) وان فعل الثلاث
 بعد الغروب (متفق عليه) وانما حملنا الحديث على ما ذكرناه من أن المراد الاتيان بالركعة بعد
 الطلوع وبالثلاث بعد الغروب للاجماع على أنه ليس المراد من أي ركعة فقط من الصلاتين
 صار مدركالهما وقد ورد في الفجر صريح في رواية البيهقي بلفظ من أدرك من الصبح ركعة قبل أن
 تطلع الشمس وركعة بعد أن تطلع فقد أدرك الصلاة وفي رواية له من أدرك من الصبح ركعة قبل
 أن تطلع الشمس فليصل اليها أخرى وفي العصر من حديث أبي هريرة بلفظ من صلى من العصر
 ركعة قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس لم يفته العصر والمراد بالركعة

الاتيان بها بواجباتها من قراءة الفاتحة واستكمال الركوع والسجود وظاهر الاحاديث أن
 الكل أداء وأن الاتيان ببعضها قبل خروج الوقت انسحب حكمه على ما بعد خروجه فضلا من
 الله تعالى ثم مفهوم ما ذكر أنه من أدرك دون ركعة لا يكون مدر كالصلاة إلا أن قوله (ولم يسمعن
 عائشة نحوه وقال سجدة بدل ركعة) في أن من أدرك سجدة صار مدر كالصلاة إلا أن قوله (ثم
 قال) أي الراوي ويحتمل احتمالين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والسجدة انما هي
 الركعة) يدفع أن يراد بالسجدة نفسها لان هذا التفسير ان كان من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
 فلا اشكال وان كان من كلام الراوي فهو أعرف بما روى قال الخطابي المراد بالسجدة الركعة
 بسجودها وركوعها والركعة انما تكون تامة بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة اه ولو
 بقيت السجدة على بابها لا فادت أن من أدرك ركعة بأحدى سجديها صار مدر كالسجدة ليس بمدر كالركعة
 سائر الاحاديث بلفظ الركعة فتحمل رواية السجدة عليها فيسقط مفهوم من أدرك ركعة سالما عما
 يعارضه ويحتمل أن من أدرك سجدة فقط صار مدر كالصلاة كمن أدرك ركعة ولا ينافي ذلك ورود
 من أدرك ركعة لان مفهومه غير مراد بدليل من أدرك سجدة ويكون تعالى قد تفضل بجعل
 من أدرك سجدة مدر كالركعة من أدرك ركعة ويكون اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بأدراك
 الركعة قبل أن يعلمه الله تعالى بجعل من أدرك السجدة مدر كالصلاة فلا يراد به قد علم أن من أدرك
 الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الاولى وأما قوله والسجدة هي الركعة فهو محتمل أنه من كلام
 الراوي وليس بسجدة وقولهم تنسب الراوي مقدم كلام أغلبي والاخذ بثبوت مبلغ أو عياله من
 سامع وفي لفظ أفقهه يدل على أنه يأتي بعد السلف من هو أفقه منهم ثم ظاهر الحديث أن من أدرك
 الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكرر الصلاة في حقه عند طلوع الشمس وعند غروبها وان
 كانا وقتي كراهة ولكن في حق المنفل فقط الذي أفاده قوله (وعن أبي سعيد الخدري رضي
 الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا صلاة) أي نافلة (بعد الصبح)
 أي صلاة أو زمانه (حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر) أي صلاته أو وقته (حتى تغيب
 الشمس متفق عليه ولفظ مسلم لا صلاة بعد صلاة الفجر) فعيذ المراد من قوله بعد صلاة الفجر
 فانه يحتمل ما ذكرناه كما ورد في رواية لا صلاة بعد صلاة العصر نفسا بها ابن الاثير الى الشيخين وفي
 رواية لا صلاة بعد طلوع الفجر الاربعين في الفجر فالتنبيه قد توجه الى بعد فعل صلاة الفجر وفعل
 صلاة العصر ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة الا نافلة فقط وأما بعد دخول العصر فالظاهر اباحة
 النافلة مطلقا ما لم يصل العصر وهذا في الصلاة الشرعية لا الحسية وهو في معنى النهي والاصل
 فيه التحريم فدل على تحريم النفل في هذين الوقتين والقول بان ذات السبب تجوز كتحية المسجد
 مثلا وما لا سبب لها لا تجوز قد بين السيد انه لا دليل عليه في حواشي شرح العمدة وأما صلاته صلى
 الله عليه وآله وسلم ركعتين بعد صلاة العصر في منزله كما أخرجه البخاري من حديث عائشة ما ترك
 المسجدتين بعد العصر عندي قط وفي لفظ لم يكن يدعهما سرا ولا علانية فقد أجيب عنه بأنه صلى
 الله عليه وآله وسلم صلاهما قضاء لنافلة الظهر لما فاتته ثم استمر عليهما لانه كان اذا عمل عملا أثبتته
 فدل على جواز قضاء الفاتحة في وقت الكراهة وبأنه من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز
 النفل في ذلك الوقت كما دل عليه حديث أبي داود عن عائشة انه كان يصلي بعد العصر وينتهي عنها

وكان يواصل وينهى عن الوصال فالصواب أن هذين الوقتين يحرم فيهما أداء النوافل كما يحرم في
الافاقات الثلاثة التي أفادها قوله ﷺ (وله) أي لمسلم (عن عقبه) بضم العين وسكون القاف
(ابن عامر) هو ابن حماد أو أبو عامر عقبه بن عامر الجهني كان عاملا لمعاوية على مصر وتوفي بها
سنة ٥٨ وذكروا أنه قتل يوم النهر وان مع علي عليه السلام وغلظه ابن عبد البر ثلاث
ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر (بضم الباء وكسرها
فيهن موتا ناحين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع) بين قدر ارتفاعها الذي عنده نزول الكراهة
حديث عمرو بن عبسة بلفظ وترتفع قيس ربح أو ربحين وقيس بكسر القاف أي قدر أخرجه
أبو داود والنسائي (وحين يقوم قائم الظهيرة) في حديث ابن عبسة حتى يعدل الرمح ظله (حتى
نزول الشمس) أي تميل عن كبد السماء (وحين تنضيف) أي تميل (الشمس للغروب) فهذه
ثلاثة أوقات ان انصافت الى الاولين كانت نجسا الآن الثلاثة تختص بكراهة أمر من دفن الموتي
والصلاة والوقت ان الاولان يختصان بالنهي عن الثاني منهما وقد ورد تعليل النهي عن هذه
الثلاثة في حديث ابن عبسة عنده من ذكر بان الشمس عند طلوعها تطلع بين قرني شيطان فيصل لها
الكفار وبانه عند قيام قائم الظهيرة تسبح جهنم وتفتح أبوابها وبأنه ان قرب بين قرني شيطان فيصل
لها الكفار ومعنى قوله قائم الظهيرة قيام الشمس وقت الزوال من قولهم قامت دابته ووقت
والشمس اذا بلغت وسط السماء أبطأت حركة الظل الى أن نزول فيتخيل الناظر المتأمل أنها وقفت
وهي سايرة والنهي عن هذه الاوقات عام بلفظه لفرض الصلاة ونقلها والنهي للتحريم كما عرفت
من انه أصله وكذا يحرم قبر الموتي فيها ولكن فرض الصلاة أخرجه حديث من نام عن صلاته الخ
وفيه فوقها حين يذكرها أي في أي وقت ذكرها أو استيقظ من نومه أي بها وكذا من أدرك ركعة
قبل غروب الشمس وقبل طلوعها لا يحرم عليه بل يجب عليه إذاؤها في ذلك الوقت فيخص النهي
بالنوافل دون الفرائض وقيل بل يعمها ابدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم لما نام في الوادي
عن صلاة الفجر ثم استيقظ لم يأت بالصلاة في ذلك الوقت بل أخرها الى أن خرج الوقت المكروه
وأجيب عنه باجوبة ذكرها السيد فراجعه ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه
الافاقات بجواز النقل فيه قوله (والحكم الثاني) وهو النهي عن الصلاة وقت الزوال والحكم
الاول النهي عنها عند طلوع الشمس الا انه تسامح المصنف في تسميته حكما فان الحكم في الاوقات
الثلاثة واحد وهو النهي عن الصلاة فيها وانما هذا الثاني أحد محلات الحكم لأنه حكم ثان
(عند الشافعي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بسند ضعيف وزاد الا يوم الجمعة) وانما كان
ضعيفا لان فيه ابراهيم بن أبي يحيى واسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان والحديث
المشار اليه أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث عطاء بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد
وأبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الصلاة نصف النهار الا يوم
الجمعة ٥١ ولكن يشهد له قوله (وكذا الاي داود عن أبي قتادة نحوه) ولفظه وكراهة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسبح الا يوم الجمعة وقال أبو
داود انه مرسل وفيه لبث بن أبي سليم وهو ضعيف الا أنه أيده فعل اصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فانهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة ولان صلى الله عليه وآله وسلم حث على التكبير

اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير تخصيص ولا استثناء ثم احاديث النهي عامة لكل محل يصلي فيه الا انه قد خصها بمكة (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الموحدة (ابن مطعم) بضم الميم وسكون الطاء ابن عدي بن نوفل القرشي أسلم قبل القحج ونزل المدينة ومات بها سنة ٥٤ أو سنة ٥٧ أو سنة ٥٩ وكان جبير عالما بالانساب قيل انه أخذ ذلك من ابي بكر رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بني عبد مناف لا تمتنعوا أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وأخرجه الشافعي وأحمد والدارقطني وابن خزيمة والحاكم من حديث جبير أيضا وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس وأخرجه غيرهم وهو دال على انه لا يكره الطواف بالبيت ولا الصلاة فيه في أي ساعة من ساعات الليل والنهار وقد عارض ما سلف فالجمهور وعملوا باحاديث النهي ترجيحاً لجانب الكراهة ولان احاديث النهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما فهي أرجح من غيرها وذهب الشافعي وغيره الى العمل بهذا الحديث قالوا لان احاديث النهي قد دخلها التخصيص بالفائتة والمنوم عنها والنافلة التي تقضى فضعف جانب عمومها فتخصص أيضاً بهذا الحديث فلا تكره النافلة بمكة في أي ساعة من الساعات وليس هذا الحديث خاصاً بركعتي الطواف بل يعم كل نافلة لرواية ابن حبان في صحيحه يا بني عبد المطلب ان كان لكم من الامر شيء فلا تعرفن أحداً منكم أن يمنع من يصلي عند البيت أية ساعة شاء من ليل أو نهار قال في النجاشي الوهاج واذا قلنا يجوز الانفصال يعني في المسجد الحرام في أوقات الكراهة فهل يختص ذلك بالمسجد الحرام أو يجوز في جميع بيوت حرم مكة فيه وجهان والصواب انه يعم جميع الحرم اه (وعن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفق الحرة رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة وغيره ووقفه على ابن عمر) وتعام الحديث فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة واخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث ابن عمر مرفوعاً وقال البيهقي روى هذا الحديث عن عمرو بن علي وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ولا يصح منها شيء قلت البحث لغوى فالمرجع فيه الى أهل اللغة وابن عمر من أهل اللغة وفتح العرب فكلامه حجة وان كان موقوفاً عليه وفي القاموس الشفق محركة الحرة في الاقن من الغروب الى العشاء والى قريبها والى قريب العقة اه والشافعي يرى أن وقت المغرب عقيب غروب الشمس ما يتسع لخمس ركعات ومضى قدر الطهارة وسترا العورة وأذان واقامة وحجته حديث جبريل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى المغرب في اليومين معاً في وقت واحد عقب غروب الشمس قالوا فلو كان للمغرب وقت ممتدلاً أخره اليه كما أخر الظهر الى مصير ظل الشيء مثله في اليوم الثاني وأجيب عنه بان حديث جبريل مقدم في أول فرض الصلاة بمكة اتفاقاً واحاديث ان آخر وقت المغرب الشفق متأخرة واقعة في المدينة أقوالاً وأفعالاً فالحكم لها وبانها أصح اسناداً من حديث توقيت جبريل فهي مقدمة عند التعارض وأما الجواب بانها أقوال وخبر جبريل فعل فغير ناهض فان خبر جبريل فعل وقول فانه قال له صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن صلى به في الاوقات الخمسة ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا تمك وهذا القول هو قول الشافعي في الجديد وقوله القديم ان لها وقتين أحدهما هذا والثاني يتبدل الى مغيب الشفق وصححه أئمة من أصحابه كابن خزيمة والخطابي والبيهقي وغيرهم وقد ساق النووي في شرح المذهب

الادلة على امتداده الى الشفق فاذا عرفت الاحاديث الصحيحة تعين القول بها جزماً لان الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول به في الاملاء على ثبوته وقد ثبت الحديث في ذلك بل احاديث ولا يخفى انه كان الاول للمصنف تقديم هذا الحديث في اول باب الاوقات عقب اول حديث منه وهو حديث ابن عمر رضي الله عنه (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفجر) أي لغة (فجران فجر يحترم الطعام) يريد على الصائم (وتحل فيه الصلاة) أي يدخل وقت وجوب صلاة الفجر (وتحرم فيه الصلاة أي صلاة الصبح) فسرهم بما اثبتوا من انهم اتفقوا عليه مطلق الصلاة والتفسير يحتمل انه منه صلى الله عليه وآله وسلم وهو الاصل ويحتمل انه من الراوي (ويحل فيه الطعام) أي للصائم (رواه ابن خزيمة والحاكم وصححه) لما كان الفجر لغة مشتركة بين الوقتين وقد اطلق في بعض احاديث الاوقات أن اول صلاة الصبح الفجر بن صلى الله عليه وآله وسلم المراد به وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة وهي التي افادها قوله (والمعنى انكم من حديث جابر بن سمرة) أي نحو حديث ابن عباس ولفظه في المستدرک الفجر فجران أما الفجر الذي يكون كذنب السرحان فلا يحل الصلاة ولا يحرم الطعام وأما الذي يذهب مستطيلاً في الاتفاق فانه يحل الصلاة ويحرم الطعام اهـ وقد عرفت معنى قول المصنف (وزاد في الذي يحرم الطعام انه يذهب مستطيلاً) أي امتداً (في الاتفاق) وفي رواية (١) للبخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم مديده من عن يمينه ويساره (وفي الآخر) وهو الذي لا تحل فيه الصلاة ولا يحرم فيه الطعام أي وقال في الآخر (انه في صفته) كذنب السرحان بكسر السين وسكون الراء وهو الذنب والمراد انه لا يذهب مستطيلاً امتداً بل يرتفع في السماء كله مودوبينهما ساعة فانه يظهر الاول وبعد ظهوره يظهر الثاني ظهوراً ينافيها فيه بيان وقت الفجر وهو اول وقته وآخره ما يتسع له كعبة كما عرفت ولما كان لكل وقت اول وآخر بن صلى الله عليه وآله وسلم الافضل منهما في الحديث فقال ﷺ (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افضل الاعمال الصلاة في اول وقتها واما الترمذي والحاكم وصححه وأصله في الصحيحين) أخرجه البخاري عنه بلفظ سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أحب الى الله تعالى قال الصلاة لوقتها وليس فيه لفظ أول ولكن أخرجه المذکورون وأبو داود ومن رواه أم فروة بلفظ أفضل الاعمال الصلاة لاول وقتها والحديث دليل على فضيلة الصلاة في أول وقتها على كل عمل من الاعمال كما هو ظاهر التعريف للاعمال باللام وقد عورض بحديث أفضل الاعمال ايمان بالله أخرجه الطبراني عن ماعز ولا يخفى أنه معلوم ان المراد من الاعمال في حديث ابن مسعود ما عدا الايمان فانه انما سأل عن أفضل أعمال اهل الايمان فإرادته غير الايمان قال ابن دقيق العيد الاعمال هنا أي في حديث ابن مسعود محمولة على البدنية فلا تتناول أعمال القلوب فلا يعارض حديث أبي هريرة أفضل الاعمال ايمان بالله عز وجل ولكنها قد وردت أحاديث أخرى في أنواع من أعمال البر بانها أفضل الاعمال التي تعارض حديث الباب ظاهراً وقد أجيب بانه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر كل مخاطب بما هو أليق به وهو به أقوم واليه أرغب ونفعه فيسهل أكثر الشجاعة أفضل الاعمال في حقه الجهاد فانه أفضل من تخليه للعبادة والغنى أفضل الاعمال في حقه الصدقة وغير ذلك أو ان كلمة من مقدرة والمراد من أفضل الاعمال أو كلمة أفضل لم يردها الزيادة بل الفضل

(١) لفظه قال بعد وصف الفجر الاول وقال باصابه ورفعها الى فوق وطأاً الى أسفل حتى يقول هكذا فقال زهير بسبب ابنته احداهما فوق الاخرى ثم مدها عن يمينه وشماله هذا لفظ البخاري فالذي في الشرح مختصر منه اهـ أبو النصر على حسن خان

المطلق وعورض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كانت في غيره بحديث العشاء وأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لولا أن أشق على أمتي لأخترتها يعني إلى النصف أو قريب منه وبحديث الصباح أو الأسفار بالتجبر وبأحاديث الأبراد في الظهر والجواب أن ذلك تخصيص لعموم أول الوقت ولا معارضة بين عام وخاص وأما القول بأن ذكر أول وقتها فمردبه على بن حنص من بين أصحاب شعبة وإنما هم كلهم روه بلفظ على وقتها من دون ذكر أول فقد أجيب عنه من حيث الرواية بأن تفرد لا يضر فانه شيخ صدوق من رجال مسلم ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم وأخرجهما ابن خزيمة في صحيحه ومن حيث الدراية ابن رواية لفظ على وقتها تفيد معنى لفظ أول لأن كلمة على تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت ورواية لوقتها باللام نفي ذلك لأن المراد الاستقبال وقتها ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخوله فتعين أن المراد لاستقبال السك المأكثر من وقتها وذلك بالآتيان بها في أول وقتها ولقوله تعالى أنهم كانوا يسارعون في الخيرات ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان دأبه دائماً الآتيان بالصلاة في أول وقتها إلا لما ذكرناه أي من الأسفار ونحوه كالعشاء ولا يفعل إلا الأفضل والحديث على عند أبي داود ثلاث لا توتر ثم ذكر منها الصلاة إذا حضر وقتها والمراد أن ذلك الأفضل والأفان تأخيرها بعد حضور وقتها جائز ويدل له أيضاً قوله ﴿وعن أبي محمد ذورة﴾ بفتح الميم اختلاف في اسمه على أقوال أصحها أنه سمرة بن مهران بكسر الميم وفتح الهمزة وقال ابن عبد البر اتفق العالمون بطريق أنساب قريش أن اسمه أوس وهو مؤذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسلم عام الفتح وأقام بمكة إلى أن مات يؤذن بها الصلوات مات سنة ٥٧ رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أول الوقت) أي للصلاة المقروضة (رضوان الله) أي يحصل بإدائها فيه رضوان الله تعالى عن فاعلها (وأوسطه رجعة الله) أي يحصل لفاعل الصلاة رجعة ومعلوم أن رتبة الرضوان أبلغ (وآخره عفو الله) ولا عفو إلا عن ذنب (أخرجه الدارقطني بسند ضعيف) لأنه من رواية يعقوب بن الوليد المدني قال أحمد كان من الكذابين الكبار وكذبه ابن معين وتركه النسائي ونسبه ابن حبان إلى الوضع كذا في حواشي القاضى وفي البدر التمام أن في أسناده إبراهيم بن زكريا البجلي وهو منهم ولنا قال المصنف (جدا) مؤكداً للضعف ولا يقال أنه يشهد له قوله ﴿وللترمذي من حديث ابن عمر نحوه﴾ في ذكر أول الوقت وآخره (دون الاوسط وهو ضعيف أيضاً) لأن فيه يعقوب بن الوليد أيضاً وفيه ما سمعت وإنما قلنا لا يصح شاهد إلا أن الشاهد والمشهود له فيهم ما من قال الأئمة فيه أنه كذاب فكيف يكون شاهداً أو مشهوداً له وفي الباب عن جابر وابن عباس وأنس وكلها ضعيفة وفيه عن علي عليه السلام من رواية موسى بن محمد بن علي ابن الحسين عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال البيهقي أسناده فيما ظن أصح ما روى في هذا الباب مع أنه معلول فإن المحفوظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً قال الحاكم لا أعرف فيه حديثاً يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة وإنما الرواية فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً قلت إذا صح هذا الموقوف فله حكم الرفع لأنه لا يقال في الفضائل بالرأى وفيه احتمال ولكن هذه الأحاديث وإن لم تصح فالمحافظة منه صلى الله عليه وآله وسلم على الصلاة أول الوقت دالة على فضيلته وغير ذلك من الشواهد التي قدمناها

(١) كذا قيل ولا يلزم من الآتيان بها مستقبلان للأكثر من وقتها الآتيان بها في أول وقتها أم منه

﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة بعد الفجر
 الاسجدتين﴾ أي ركعتي الفجر كما يفسرهما بعده (أخرجه الخمسة الا النسائي) وأخرجه أحمد
 والدارقطني قال الترمذي غريب لا يعرف الا من حديث قدامة بن موسى انتهى قال المصنف
 وقد اختلف في اسم شيخه قيل أيوب بن حصين وقيل محمد بن حصين وهو مجهول انتهى هذا وقد ثبت
 في البخاري عن حفصة بنت عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 النافلة بعد طلوع الفجر قبل صلاته الاسنة الفجر وذلك انه وان كان لفظه تقيا فهو في معنى النهي
 وأصل النهي التحريم قال الترمذي أجمع أهل العلم على كراهة أن يصلي الرجل بعد الفجر الا ركعتي
 الفجر قال المصنف دعوى الترمذي الاجماع عجيب فان الخلاف فيه مشهور وحكاية ابن المنذر وغيره
 وقال الحسن البصري لا بأس بها وكان مالك يرى ان يفعل من فاتته الصلاة في الليل والمراد بعد
 الفجر بعد طلوعه كما دل له قوله ﴿وفي رواية عبد الرزاق﴾ أي عن ابن عمر (لا صلاة بعد طلوع
 الفجر الا ركعتي الفجر) وكما يدل له قوله (ومثل للدارقطني عن ابن عمر بن العاص) فانهم ما
 فسر المراد بعد الفجر وهذا وقت سادس من الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها وقد عرفت الخمسة
 الاوقات مما مضى الا انه قد عورض النهي عن الصلاة بعد العصر الذي هو أحد الستة الاوقات
 ﴿وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العصر ثم دخل بيتي
 فصلى ركعتين فسأته﴾ في سؤالها ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها قبل ذلك عندها
 أو أنها قد كانت علمت بالنهي فاستنكرت مخالفة الفعل له (فقال شغلت عن ركعتين بعد الظهر)
 قديين الشاغل له صلى الله عليه وآله وسلم انه أتاه ناس من عبد القيس وفي رواية عن ابن عباس عند
 الترمذي انه صلى الله عليه وآله وسلم أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر (فصليتهما الآن)
 أي قضاء عن ذلك وقد فهمت أم سلمة انها ما قضاء فلذا قالت (قلت أفنقضيهما اذا قاتنا) أي كما
 قضيتهما أي في ذلك الوقت (قال لا) أي لا تقضوهما في هذا الوقت بقية السياق وان كان التقى
 غير مقيد (أخرجه أحمد) الا أنه سكت عليه المصنف هنا وقال بعد سياقه في فتح الباري انها
 رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة ولم يبين هنالك وجه ضعفها وما كان يحسن منه ان يسكت هذا عما
 قيل فيه والحديث دليل على ما سلف من ان القضاء في ذلك الوقت كان من خصائصه صلى الله عليه
 وآله وسلم وقد دل على هذا حديث عائشة أنها صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العصر وينهى
 عنها وبواصل وينهى عن الوصال أخرجه أبو داود ولكن قال البيهقي الذي اختص به صلى الله
 عليه وآله وسلم المداومة على الركعتين بعد العصر لأصل القضاء انتهى ولا يخفى ان حديث أم
 سلمة المذکور بهذا القول ويدل على ان القضاء خاص به أيضا هذا الذي أخرجه أبو داود وهو
 الذي أشار إليه المصنف بقوله (ولأبي داود عن عائشة رضي الله عنها بما عناه) تقدم الكلام فيه

* (باب الاذان) *

هو لغة الاعلام قال تعالى وأذان من الله ورسوله وشرع الاعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة
 وكان فرضه بالمدينة في السنة الاولى من الهجرة ووردت أحاديث تدل على انه شرع بمكة والصحيح
 الاول ﴿عن عبد الله بن زيد﴾ هو أبو محمد (بن عبد ربه) الانصاري الخزرجي شهد عبد الله
 العقبة وبدر والمجاهدين بعد هاتين بالمدينة سنة ٣٢ (قال طائفي وأنا نائم رجل) وللحديث

سبب وهو ما في الروايات انه لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشي يجمعهم لها فقالوا لو اتخذنا ناقوسا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك للنصارى فقالوا لو اتخذنا بوقا قال ذلك لليهود قالوا الورفعنا نارا قال ذلك للمجوس فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال طاف بي الحديث وفي سنن أبي داود قطاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا عبد الله اني سمع الناقوس قال وما تصنع به قلت ندعوه الى الصلاة قال أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك قلت بلى (فقال تقول الله اكبر الله اكبر فذكر الاذان) أي الى آخره (بتر يسع التكبير) تكريه اربعا ويأتي ما عاضده وما عارضه (بغير ترجيع) أي في الشهادتين قال في شرح مسلم هو العود الى الشهادتين برفع الصوت بعد قولهما ما مر في خفض الصوت ويأتي قريبا (والاقامة فرادى) لا تكبر في شيء من ألفاظها (الاقتدات الصلاة) فانها تكرر (قال فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انهم لرويا حق الحديث أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة) الحديث دليل على مشروعية الاذان للصلاة دعاء للغائبين ليحضروا اليها ولهذا اهتم صلى الله عليه وآله وسلم في النظر في أمر يجمعهم فهو دعاء الى الصلاة وهو اعلام بدخول وقتها أيضا واختلف العلماء في وجوبه ولا شك انه من شعار أهل الاسلام ومن محاسن ما شرعه الله وأما وجوبه فالادلة فيه محتملة وكيفية ألفاظه قد اختلف فيها وهذا الحديث دل على انه يكبر في أوله أربع مرات وقد اختلفت الرواية في ثبوت التثنية في حديث أبي مخنف وفي بعض رواياته وفي بعضها بالترييع أيضا فذهب الاكثر الى العمل بالترييع لشهرة روايته ولانها زيادة عدل فهي مقبولة ودل الحديث على عدم مشروعية الترجيع وقد اختلف في ذلك فمن قال انه غير مشروع عمل بهذه الرواية ومن قال انه مشروع عمل بحديث أبي مخنف في ذلك فيقول على ان الاقامة تفرد ألفاظها الالفاظ الاقامة فانه يكررها وظاهر الحديث انه يفرد التكبير في أولها ولكن الجمهور على ان التكبير في أولها مكرر مرتين قالوا ولكنه بالنظر الى تكريه في الاذان اربعا كانه غير مكرر فيها وكذلك يكرر في آخرها ويكرر لفظ الاقامة وتنفرد بقية الالفاظ وقد أخرج البخاري حديث أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة ويأتي وقد استدلل به من قال ان الاذان في كل كلمته مشي مشي وان الاقامة مفردة ألفاظها الا قد قامت الصلاة وقد أجاب أهل الترييع بأن هذه الرواية صحيحة دالة على ما ذكر لكن رواية الترييع قد صححت بلامرية وهي زيادة من عدل مقبولة فالقائل بالترييع التكبير أول الاذان قد عمل بالحديثين ويأتي أن رواية يشفع الاذان لا تدل على عدم الترييع للتكبير هذا ولا يخفى أن لفظ كلمة التوحيد في آخر الاذان والاقامة مفردة بالاتفاق فهو خارج عن الحكم بالامر بشفع الاذان قال أهل العلم والحكمة في تكرير الاذان وافراد الالفاظ الاقامة هي ان الاذان لاعلام الغائبين فاحتج الى التكبير ولذا شرع فيه رفع الصوت وان يكون على محل مرتفع بخلاف الاقامة فانها اعلام الحاضرين فلا حاجة الى تكرير ألفاظها ولذا شرع فيها خفض الصوت والحدروا عما كررت جملة وقد قامت الصلاة لانها مقصود الاقامة (وزاد أحمد في آخره) أي آخر حديث ابن زيد هذا هو قوله (قصة قول بلال في أذان الفجر الصلاة خير من النوم) روى الترمذي وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال قال لي رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم لا تشوب في شيء من الصلاة الا في صلاة الصبح الا ان فيه ضعيفا وفيه انقطاع
 أيضا وكان على المصنف ان يذكر ذلك على عادته ويقال التشويب مرتين كما في سنن أبي داود وليس
 الصلاة خير من النوم في حديث عبد الله بن زيد كما رويهم عبارة المصنف حيث قال في آخره
 وانما يريد ان أحسن ما روي عن عبد الله بن زيد ثم وصل بهما رواية بلال (ولابن خزيمة عن أنس
 رضي الله عنه قال من السنة) أي طريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا قال المؤذن في الفجر
 حي على الفلاح) هو التورز والبقاء أي هلموا إلى سبب ذلك (قال الصلاة خير من النوم) وصححه ابن
 السكن وفي رواية النسائي الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم في الاذان الاول من الصبح
 وفي هذا تقييد لما أطلقه الروايات قال ابن رسلان وصحح هذه الرواية ابن خزيمة قال فشرعية
 التشويب إنما هو في الاذان الاول للتبجيل لانه لا يقاط النائم وأما الاذان الثاني فإنه اعلام بدخول
 الوقت ودعاء إلى الصلاة ولفظ النسائي في سننه الكبرى من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي
 سليمان عن أبي محذورة قال كنت أؤذن فكنت أقول في أذان الفجر الاول حي على الصلاة حي
 على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم قال ابن حزم اسناده صحيح هكذا في تخریج
 الزركشي لاحاديث الراعي ومثل ذلك في سنن البيهقي من حديث أبي محذورة انه كان يثوب في
 الاذان الاول من الصبح بأمر صلى الله عليه وآله وسلم قلت وعلى هذا فليس من ألفاظ الاذان
 المشروع للدعاء إلى الصلاة والاخبار بدخول وقتها بل هو من الالفاظ التي شرعت لا يقاط النائم
 فهو كالفاظ التسبيح الاخير الذي اعتاده الناس في هذه الاعصار المتأخرة عوضا عن الاذان الاول
 واذا عرفت هذا فان علمك ما اعتاده الفقهاء من الجدل في التشويب هل هو من ألفاظ الاذان
 أو لا وهل هو بدعة أو لا ثم المراد من معناه البقعة للصلاة خير من النوم أي الراحة التي يعتاضونها
 في الاجل خير من النوم وللسيد في هذه الكلمة كلام أودعه في رسالة لطيفة ❦ (وعن أبي
 محذورة) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه الاذان) أي ألقاه صلى الله عليه
 وآله وسلم عليه بنفسه في قصة حاصلها انه خرج أبو محذورة بعد الفتح إلى حنين هو وتسعة من أهل
 مكة فلما سمعوا الاذان أدنوا استهزأوا بالمؤمنين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد سمعتم في
 هؤلاء تأذين انسان حسن الصوت فأرسل اليه فأذن رجل رجل وكنت آخرهم فقال حينئذ كنت
 تعال فأجلبني بين يديه فشح على ناصيتي وبرك مرات ثم قال اذهب فأذن عند المسجد الحرام
 فقلت يا رسول الله فعلني الحديث (فذكر فيه التبرجيع) أي في الشهادةتين ولفظه عند أبي
 داود ثم تقول أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا
 رسول الله تحقظ بها صوتك قبل المراد ان يسمع من بقره قيل والحكمة في ذلك ان يأتي بهما أولا
 تسدبر واخلاص ولا يتأني كمال ذلك الامع خفض الصوت قال ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد
 أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله فهذا هو
 التبرجيع الذي ذهب جمهور العلماء إلى أنه مشروع اهذه الحديث الصحيح وهو زيادة على حديث
 عبد الله بن زيد وزيادة العدل مقبولة والى عدم القول به ذهب أبو حنيفة وآخرون علامتهم
 بحديث عبد الله بن زيد الذي تقدم (أخرجه مسلم ولكن ذكر التكبير في أوله مرتين فقط) لا كما
 ذكره عبد الله بن زيد آتفا وهذه الرواية عمل مالك وغيره (ورواه) أي حديث أبي محذورة

هذا (الخمس) أهل السنن الأربع وأجد (فذكره) أي التكبير في أول الأذان (مربعاً) كروايات حديث عبد الله بن زيد قال ابن عبد البر في الاستمدة كلاً التكبير أربع مرات في أول الأذان محفوظ من رواية الثقات من حديث أبي مخذومة ومن حديث عبد الله بن زيد وهي زيادة يجب قبولها انتهى ونسب ابن تيمية في المتقى التريبع في حديث أبي مخذومة إلى رواية مسلم والمصنف لم ينسبه إليها بل نسبها إلى رواية الخمسة فراجعت صحيح مسلم وشرحه فقال النووي إن أكثر أصوله فيها التكبير مرتين في أوله وقال القاضي عياض إن في بعض طرق الفارسي لصحيح مسلم ذكر التكبير أربع مرات في أوله وبه يعرف أن المصنف اعتبر أكثر الروايات وابن تيمية اعتمد بعض طرقه فلا يتوهم المناقاة بين كلام المصنف وكلام ابن تيمية وقال ابن الأثير في الجامع بعد سابقه للروايات وذكر رواية التريبع في أوله وقال وأخرج مسلم من هذه الروايات جميعها هذه الرواية الأخيرة انتهى وليس بصحيح فقد أخرج مسلم الرواية التي ليس فيها التريبع في أوله كما أقرناه (وعن أنس) رضي الله عنه (قال أمر) مبني لمسلم بسم فاعله مبني كذلك للعلم بالفاعل فإنه لا يأمر في الأمور الشرعية إلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدل له الحديث الآتي قريباً (بلال) نائب عن الناعل (إن شفع) بفتح أوله (الأذان) يأتي بكلماته (شفعا) أي مشئ مشئ أو أربعاً أربعاً فالكل يصدق عليه أنه شفع وهذا اجمال بينه حديث عبد الله بن زيد وأبي مخذومة أن شفع التكبير يأتي بها أربعاً أربعاً وشفع غيره أن يأتي به مرتين مرتين وهذا بالنظر إلى الأكثر والأفان كلمة التهليل في آخر مرة واحدة اتفاقاً (ويوتر الإقامة) بفرد ألفاظها (متفق عليه) ولم يذكر مسلم الاستثناء أعني قوله إلا الإقامة فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال الأول تشرع تثنية الفاظ الإقامة كلها الحديث أن بلالاً كان يثنى الأذان والإقامة رواه عبد الرزاق والدارقطني والطحاوي إلا أنه قد ادعى فيه الحاكم الانقطاع وله طرق فيها ضعف وبالجملة لا يعارض رواية التريبع في التكبير ورواية الأفراد في الإقامة لصحتها فلا يقال إن التثنية في ألفاظ كلمات الإقامة زيادة عدل فيجب قبولها لذلك قد عرفت أنها لم تصح الثاني لمالك فقال تفرد الفاظ الإقامة حتى قد قامت الصلاة والثالث أنها تفرد الفاظ الإقامة الا قد قامت الصلاة فتكرر عملاً بالأحاديث الثابتة لذلك وبه قال الجمهور (وللنسائي) أي عن أنس (أمر) بالبناء للفاعل وهو (النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلالاً) وإنما أتى به المصنف ليفيد أن الحديث الأول المتفق عليه مرفوع وأن ورد بصيغة البناء للمجهول قال الخطابي إسناد تثنية الأذان وأفراد الإقامة أصحها أي الروايات وعليها أكثر علماء الأمصار وجرى العمل به في الحرمين والحجاز والشام واليمن وديار مصر ونواحي العرب إلى أقصى حصر من بلاد الإسلام ثم عد من قاله من الأئمة قلت وكأنه أراد باليمن من كان فيها شافعي المذهب والافقه مذاهب الهدوية إلى القول الأول الذي دله الحديث المنقطع وهم سكان غالب اليمن وما أحسن ما قاله المحقق صالح بن مهدى المقبلي رحمه الله وقد ذكر الخلاف في الفاظ الأذان هل هو مشئ أو أربع أي التكبير في أوله وهل فيه ترجيع الشهادتين أولاً والخلاف في الإقامة ما لفظه هذه المسئلة من غرائب الوقائع يقبل نظيرها في الشريعة بل وفي العادات وذلك أن هذه اللفاظ في الأذان والإقامة قليلة محصورة معينة يصاح بها في كل يوم وليلة خمس مرات في أعلى مكان وقد أمر كل سامع أن يقول كما يقول المؤذن وهم خير القرون في غرة الإسلام

شديد والمحافظة على الفضائل ومع هذا كله لم يذكر خوض الصحابة ولا التابعين واختلافهم فيها ثم جاء الخلاف الشديد في المتأخرين ثم كل من المتفرقين أدلى بشئ صالح في الجملة وإن تفاوتت وليس بين الروايات تناف لعدم المنافع من أن يكون كل سنة كما نقوله وقد قيل في أمثاله كالنظام المشهد وصورة صلاة الخوف انتهى (وعن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة هو وهب بن عبد الله وقيل ابن مسلم السواني العامري نزل الكوفة وكان من صغار الصحابة توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبلغ الحلم ولكنه سمع منه جعله عنى عليه السلام على بيت المال وشهد معه المشاهد كلها توفي بالكوفة سنة ٧٤ (قال رأيت بلال يؤذن وأتبع) أي أنا (قاه) أي أنظر إلى فيه متبعا (ههنا) أي عينة (وههنا) أي بسرة (واصبعا) أي إبهامهما ولم يرتعنين الاصبعين وقال النوروي هما السجستان (في أذنيه رواه أحمد والترمذي وصححه وابن ماجه) أي من حديث أبي جحيفة أيضا (وجعل اصبعيه في أذنيه ولا يداود) أي من حديثه أيضا (لوى عنقه لما بلغ حتى على الصلاة عينا وشمالا) هو بيان أتوله ههنا وههنا (ولم يستدر) بجملته بدنه (وأصله في الصحيحين) الحديث دل على آداب المؤذن وهي الالتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة الشمال وقد بين محل ذلك لفظ أي داود حيث قال لوى عنقه لما بلغ حتى على الصلاة وأصرح منه حديث مسلم باللفظ فجعلت أتتبع فاه ههنا وههنا عينا وشمالا يقول حتى على الصلاة حتى على الفلاح فقيه بيان الالتفات عند الحية لمتين وبوب عليه ابن خزيمة بقوله انحراف المؤذن عند قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح بضمه لا يسنه كله قال وانما يكون الانحراف بالفهم بانحراف الوجه ثم ساق من طريق وكيع فجعل يقول في أذنه هكذا وحرف رأسه عينا وشمالا وأما رواية بلال استدار في أذنه فليست صحيحة وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره يجعل اصبعيه في أذنيه رواية ضعيفة وعن أحمد بن حنبل لا يدور الا إذا كان على منارة قصد الاسماع أهل الجهتين وذكر العلماء أن قاعدة الالتفات أمران أحدهما أنه أرفع لصوته وثانيهما أنه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد أو من كان به سمع أنه يؤذن وهذا في الأذان وأما الإقامة فقال الترمذي أنه استحسنته لا وزاى (وعن أبي محمد ورزقي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعجبه صوته فعلمه الأذان رواه ابن خزيمة) وصححه وقد قدمننا القصة واستحسنه صلى الله عليه وآله وسلم صوته وأمره له بالأذان بمكة وفيه دلالة على أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسنا (وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين) أي بل مرارا كثيرة (بلا أذان ولا إقامة) أي حل كون الصلاة غير مصحوبة بأذان ولا إقامة (رواه مسلم) هو دليل على أنه لا يشرع الصلاة العيدين أذان ولا إقامة وهو كالاجماع وقد روى خلافه هذا عن ابن الزبير ومعاوية وعمر بن عبد العزيز قياسا منهم للعيدين على الجمعة وهو قياس غير صحيح بل فعل ذلك بدعة أذلم يؤثر عن الشارع ولا عن خلفائه الراشدين يزيدنا كيدا قوله (وتحوه) أي نحو حديث جابر (في المتنق) أي الذي اتفق على إخراج الشيوخ (عن ابن عباس وغيره) من الصحابة وأما القول بأنه يقال في العيدين عوضا عن الإقامة الصلاة جامعة فلم ترد به سنة في صلاة العيدين قال في الهدى النبوي وكان صلى الله عليه وآله وسلم إذا انتهى إلى المصلي أخذ في الصلاة أي في صلاة العيدين غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة والسنة

ان لا يفعل شي من ذلك انتهى نعم ثبت ذلك في صلاة الكسوف لا غير ولا يصح فيه القياس لان ما وجد سببه في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفعل ففعله بعد عصره بدعة فلا يصح اثباته بقباس ولا غيره (وعن أبي قتادة) رضي الله عنه (في الحديث الطويل في نومهم عن الصلاة) أي عن صلاة الفجر وكان عند قنولهم من غزوة خيبر قال ابن عبد البر هو الصحيح (ثم أذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه وآله وسلم له كما في سنن أبي داود ثم أمر بلال أن ينادي بالصلاة فنادى بها (فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما كان يصنع كل يوم روه لمسلم) فيه دلالة على شرعية الأذنين للصلاة لغائبة بنوم ويلحق بها المنسية لانه صلى الله عليه وآله وسلم جمعهما في الحديث حيث قال من نام عن صلاته أو نسى الحديث وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلال بالاقامة ولم يذكر الاذان وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما فاتته الصلاة يوم المذيق أمر بلال بالاقامة ولم يذكر الاذان كما في حديث أبي سعيد عن راس الشافعي وهذه لا تعارض رواية أبي قتادة لانه مثبت وخبر أبي هريرة وأبي سعيد ليس فيه ما ذكر الاذان بنفي ولا إثبات فلا معارضة اذ عدم الذكر لا يعارض الذكر (وله) أي لمسلم (عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزدلفة) أي منصرفا من عرفات (فصلى بها المغرب والعشاء) جمع بينهما (بأذان واحد واقامتين) وقد روى البخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالمزدلفة المغرب بأذان واقامة والعشاء بأذان واقامة وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله ويعارضهما ما أقوله (وله) أي لمسلم (عن ابن عمر رضي الله عنه جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء باقامة واحدة) وظاهره أنه لا أذان فيهما وهو صريح في مسلم ان ذلك بالمزدلفة فان فيه قال سعيد بن جبيرة أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جعرا أي المزدلفة فانه اسم لها وهو بفتح الجيم وسكون الميم فصلى بها المغرب والعشاء باقامة واحدة ثم انصرف وقال هكذا صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المكان وقد دل على انه لا أذان فيهما وأنه لا اقامة الا واحدة للصلاة وقد دل قوله (زاد أبو داود) أي من حديث ابن عمر (لكل صلاة) انه أقام لكل صلاة لانه زاد بعد قوله باقامة واحدة لكل صلاة فدل على ان لكل صلاة اقامة فرواية مسلم تعيد برواية أبي داود (وفي رواية له) أي لأبي داود عن ابن عمر (ولم يناد في واحدة منهما) وهو صريح في نفي الاذان وقد تعارضت هذه الروايات بخبر أثبت أذانا واحدا واقامتين وابن عمر في الاذان وأثبت الاقامتين وحديث ابن مسعود الذي ذكرناه أثبت الاذنين والاقامتين فان قلنا المثبت مقدم على النافي علمنا بخبر ابن مسعود وشارح رحمه الله تعالى قال يقدم خبر جبر لانه مثبت للاذان على خبر ابن عمر لانه نافي له ولكن يقول يقدم خبر ابن مسعود لانه أكثر اثباتا (وعن ابن عمر وعائشة) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان بلا لا يؤذن بليل) قد بينت رواية البخاري ان المراد به قبيل الفجر فان فيها ولم يكن بينهما الا ان يرقى ذوا ينزل ذوا عند الطحاوي بلفظ الا أن يصعد هذا وينزل هذا (فكلاوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم) واسمه عمرو (وكان) أي ابن أم مكتوم (رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت) أي دخلت في الصباح (متفق عليه وفي آخره ادراج) أي كلام ليس من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل يقول له وكان رجلا أعمى الى آخره ولفظ البخاري هكذا قال وكان رجلا أعمى

بزيادة لفظ قال وبين الشرح فاعل قال انه ابن عمرو قيل الزهري فهو مدرج من كلام أحد
 الرجلين وفي الحديث شرعية الاذان قبل وقت الفجر لا ما يشرع له الاذان فان الاذان شرع كما
 سلف للاعلام بدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة وهذا الاذان الذي قبل الفجر قد
 أخبر صلى الله عليه وآله وسلم لم يوجبه شرعية بقوله ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم رواه الجماعة الا
 الترمذي والقاسم هو الذي يصلي صلاة الليل ورجوعه عوده الى نومه أو فعوده عن صلته اذا سمع
 الاذان فليس للاعلام بدخول وقت ولا لحضور الصلاة وانما هو كالنسيجة لا آخره التي تفعل في
 هذه الاعصار غايته ان كان بالفاظ الاذان وهو مثل النداء الذي أحدثه عثمان يوم الجمعة لصلاتها
 فانه كان يأمر بالنداء لها في محل يقال له الزوراء فيجتمع الناس للصلاة وكان ينادي لها بالفاظ
 الاذان المشروع ثم جعله الناس (١) بعد ذلك تسيجاً بالآية والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فذكر الخلاف في المسئلة والاستدلال للمانع وانجيز لا يلتفت اليه من همه العمل بما ثبت
 وفي قوله كواوا شربوا أي أيهم المريدون للصيام حتى يؤذن ابن أم مكتوم ما يدل على إباحة ذلك الى
 أذانه وفي قوله انه كان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت ما يدل على جواز الاكل والشرب بعد دخول
 الفجر وقال به جماعة ومن منع من ذلك قال معني قوله أصبحت قاربت الصباح وانهم يقولون له
 ذلك عند آخر جزء من أجزاء الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر وفي الحديث دليل على
 جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد يؤذن واحد بعد واحد وأما أذان اثنين معاً فمعه قوم وقالوا
 أول من أحدثه بشؤاًمية وقيل لا يكره الا ان يحصل بذلك تشويش قلت وفي المأخذ نظر لان بلالا
 لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحد وهو ابن أم مكتوم واستدل بالحديث على
 جواز تقليد المؤذن الاعمى والبصير وعلى تقليد الواحد وعلى جواز الاكل والشرب مع الشك في
 طلوع الفجر اذا كان بالفاظ الليل وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية اذا عرفه وان لم يشاهد
 الراوي وعلى جواز ذلك الرجل بما فيه من العادة اذا كان لقصد التعريف وجواز نسبه الى أمه
 اذا اشترى بذلك (٢) وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان بلالا أذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أن يرجع فينادي ألا ان العبد نام رواه أبو داود وضعفه فانه قال عقيب أخرجه هذا
 حديث لم يروه عن أيوب الا جاد بن سلمة وقال المذري قال الترمذي هذا حديث غير محفوظ
 وقال علي بن المديني حديث جاد بن سلمة هذا غير محفوظ واخطأ فيه جاد بن سلمة وقد استدل
 به من قال لا يشرع الاذان قبل الفجر ولا يخفى أنه لا يقاوم الحديث الذي اتفق عليه الشيخان
 ولو ثبت انه صحيح لم يقل على انه قبل شرعية الاذان فانه كان بلال هو المؤذن الاول الذي أمر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن زيد أن يلقي عليه الفاظ الاذان ثم اتخذ ابن أم مكتوم
 بعد ذلك مؤذناً مع بلال فكان بلال يؤذن الاذان الاول لما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم من
 فائدة أذانه ثم اذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم (٣) وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن متفق عليه
 فيه نبرعية القول لمن سمع المؤذن ان يقول كما يقول على أي حال كان من طهارة وغيرة أو لو جنباً
 أو حائضاً الا حال الجماع وحال التخلي لكرهه الذي كرهه ما واما اذا كان السامع في حال الصلاة ففيه
 اقوال الاقرب انه يؤخر الاجابة الى بعد خروجه منها والامر يدل على الوجوب على السامع لا على

المراد في العين فيما عناه اه
 منه

من رآه فوق المنارة ولم يسمعه او كان اصم وقد اختلف في وجوب الاجابة فقال به الحنفية وأهل
الظاهر وآخرون وقال الجمهور لا يجب واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع مؤذناً فلما كبر
قال على النظرة فلما شهد قال خرجت من النار أخرجه مسلم قالوا لم كانت الاجابة واجبة لقول
صلى الله عليه وآله وسلم كما قال المؤذن فلما لم يقل دل على ان الامر في حديث ابى سعيد للاستحباب
وتعقب بأنه ليس في كلام الراوى ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل كما قاله فيجوز انه
صلى الله عليه وآله وسلم قال مثل قوله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ونقل الزائد وقوله مثل
ما يقول يدل انه يتبع كل كلمة سمعها فيقول مثلها وقدرت ام سامة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقول كما يقول المؤذن حتى سكت أخرجه النسائي فلم يجاوبه حتى فرغ من الاذان استحبابه
التدارك ان لم يطل الفصل وظاهر قوله في النداء انه يجب كل مؤذن آذن بعد الاول واجابة الاول
افضل وليس المراد من المماثلة ان يرفع صوته كالمؤذن لان رفعه لصوته نقصه لاداء الاعلام بخلاف
الجبب ولا يكتفى امراره الاجابة على خاطره فانه ليس بقول وظاهر حديث الباب وقوله (وللبخاري
عن معاوية مثله) اى مثل حديث ابى سعيد ان السامع يقول كقول المؤذن في جميع النواظير الا
في الخيعتين فيقول ما افاده قوله (ولمسلم عن عمر في فضل القول كما يقول المؤذن كلمة كلمة سوى
الخيعتين) حتى على الصلاة حتى على الفلاح فانه يخص ما قبله في الخيعتين (فيقول) اى
السامع (لاحول ولا قوة الا بالله) عند كل واحدة من هذا المتن هو الذي رواه معاوية كفاي
البخاري وعمر كفاي مسلم وانما اختصر المصنف فقال وللبخاري عن معاوية اى القول كما يقول
المؤذن الى آخر ما ساقه في رواية مسلم عن عمر اذا عرفت هذا فانه قولها أربع مرات وانظره عند
مسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر الى ان قال فاذا قال حتى
على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال حتى على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله فيستعمل
انه يريد اذا قال حتى على الصلاة حولي واذا قالها ثانياً حتى على الصلاة حولي ومثله حتى على الفلاح
فيكون أربع مرات ويحتمل انه يكتفى حولقة واحدة عند الاولى من الخيعتين وقد أخرجه النسائي
وابن خزيمة حديث معاوية وفيه يقول ذلك وقول المصنف في فضل القول لان آخر الحديث انه
قال اذا قال السامع ذلك من قلبه دخل الجنة والمصنف لم يأت بلفظ الحديث بل بعنايه هذا
والحول هو الحركة اى لا حركة ولا استطاعة الا بمشيئة الله وقيل لاحول في دفع شر ولا قوة في
تحصيل خير الا بالله وقيل لاحول عن معصية الله الا بعصمة ولا قوة على طاعته الا بمعونه
وحكى هذا عن ابن مسعود مرفوعاً وهذا الحديث مقيم لا طلاق حديث ابى سعيد الذي فيه
فقولوا مثل ما يقول اى فيما عدا الخيعلة وقيل يجمع السامع بين الخيعلة والحول قوله عملاً بالحديثين
والاول اولى لانه تخصيص للحديث العام أو تقييد لمطلقه ولان المعنى مناسب لاجابة الخيعلة
من السامع بالحول قوله فانه لما دعى الى ما فيه الفوز والنجاح واصابة الخير ناسب ان
يقول هذا امر عظيم لا يستطيع مع ضعفه القيام به الا اذا وفقني الله بحوله وقوته ولان ألفاظ
الاذان ذكر الله فناسب ان يجب بها اذ هو ذكره تعالى وأما الخيعلة فانه دعا الى الصلاة
والذى يدعوه اليها هو المؤذن وأما السامع فانه عليه الامتنال والاقبال على ما دعى اليه واجابته
في ذكر الله لا فيما عداه والعمل بالحديثين كما ذكرناه والطريقة المعروفة من حمل المطلق على المقيد

أوتقديم الخاص على العام فهي أولى بالاتباع وعمل يجيب عنه دالترجيع أولاً لا يجيب وعند
التنويب فيه خلاف وقيل يقول في جواب التنويب صدقت وبررت وهذا استحسان من قائله
والافليس فيه سنة تعتمد (فائدة) أخرج أبو داود عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أن بلالاً أخذ في الإقامة فلما أن قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أقامها الله وأدامها وقال في سائر الإقامة بنحو حديث عمر في الأذان اه يريد بحديث عمر ما ذكره
المصنف وسقناه في الشرح من متابة المقيم في ألفاظ الإقامة (وعن عثمان بن أبي العاص) بن
بشر الثقفي استعمله النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الطائف فلم يرل عليها مدة حياته وخلافة أبي
بكر وسنتين من خلافة عمر ثم عزله وولاه عمان والبحرين وكان من الخافدين عليه صلى الله عليه وآله
وسلم في وفد ثقيف وكان أصغرهم سننا له سبع وعشرون سنة ولما أتى صلى الله عليه وآله وسلم
عزمت ثقيف على الردة فقال لهم يا ثقيف كنتم آخر الناس اسلاماً فلا تكونوا أولهم ردة فاستمعوا
من الردة مات بالبصرة سنة ٥١ رضى الله عنه (انه قال يا رسول الله اجعلني امام قومي قال
أنت امامهم واقتد بأضعفهم) أي اجعل أضعفهم عرضاً وزماناً أو نحوه ما قدوة لك تصل
بصلاته تحقينا (واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجرة أخرجه الخمسة وحسنه الترمذي وصححه
الحاكم) الحديث دليل على جواز طلب الامامة في الخير وقد ورد في أدعية عباد الرحمن الذين
وصفهم الله تعالى بتلك الاوصاف أنهم يقولون واجعلنا للمتقين اماماً وليس من طلب الرئاسة
المكرهه فان ذلك فيما يتعلق برياسة الدنيا التي لا يعان من طامها ولا يستحق ان يعطى اماماً وانما يجيب
على امام الصلاة أن يلاحظ حال المصلين خلفه فيجعل أضعفهم كانه المقتدي به فيتحقق لاجله ويأتي
في أبواب الامامة تحقيقه وانه يتخذ المتبوع مؤذناً يجمع الناس للصلاة وأن من صفة المؤذن
المأمور باتخاذ أن لا يأخذ على أذانه أجر أي أجرة وهو دليل على ان من أخذ على أذانه أجر ليس
مأموراً باتخاذ وهل يجوز له أخذ الاجرة فذهب الشافعية الى جواز أخذ الاجرة مع الكراهة
وذهب الحنفية الى انه يحرم عليه الاجرة لهذا الحديث قلت ولا يخفى انه لا يدل على التحريم
وقيل يجوز على التأذين في محل مخصوص اذ ليست على الأذان حينئذ بل على ملازمة المكان
كاجرة الرصد لكن في القلب من هذا شيء (وعن مالك بن الحويرث) بضم الحاء وفتح الواو والياء
وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقام عنده عشرين ليلة وسكن البصرة ومات بها سنة ٩٤
(قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم
الحديث أخرجه السبعة) هو مختصر من حديث طويل أخرجه البخاري بالفاظ أحدها قال مالك
أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفر من قومي فأقنأ عنده عشرين ليلة وكان رجلاً رفيقاً فلما
رأى تشوقنا الى أهلينا قال ارجعوا فكونوا فيهم وعلوهم وصلوا فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم
أحدكم وليؤمكمم أكبركم زاد في رواية وصلوا كما رأيتموني أصلي فساق المصنف قطعة منه هي موضع
ما يريد من الدلالة على الحث على الأذان ودليل ايجابه الامر به وفيه انه لا يشترط في المؤذن غير
الايان لقوله أحدكم (وعن جابر) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
لبلال إذا نذرت فترسل) أي رتل ألفاظه ولا تجل وتسرع في سردها (واذا أقت فاحذر) والحد
الاسراع واجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الآكل من أكله) أي تمهل وقتاً تدبر فيه

فراغ الآكل من أكله (الحديث) بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف أي أقرأ الحديث أو أتم الحديث أو نحوه ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ محذوف وانما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا لفظ الحديث ومثله قولهم الآية والبيت وهذا الحديث لم يستوفه المصنف وتمامه والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة ولا تقوموا حتى تروني (رواه الترمذي وضعفه) قال لا نعرفه إلا من حديث عبد المنعم واسناده مجهول وأخرجه الحاكم أيضا وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان أخرجه أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد وكلاهما أهمية إلا أنه يقتضي المعنى الذي شرع له الأذان فإنه نداء لغير الحاضرين ليحضروا للصلاة فلا بد من تقدير وقت يتسع للتأهب للصلاة وحضورها والاضاعت فائدة النداء وقد ترجم البخاري باب كم بين الأذان الإقامة ولكن لم يثبت التقدير قال ابن بطال لا حدثنا ذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين وفيه دليل على شرعية الترتيل في الأذان لأن المراد منه الإعلام للبعيد وهو مع الترتيل أكثر ابلاغاً وعلى شرعية الحذر والأسراع في الإقامة لأن المراد بها إعلام الحاضرين فكان الأسراع بها أنسب ليفرغ منها بسرعة فيأتي بالمقصود وهو الصلاة ﴿وله﴾ أي الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤذن الا بمؤذن الامتوضي وضعفه أيضا) أي كما ضعف الأول فإنه ضعف هذا بالانقطاع أذهوعن الزهري عن أبي هريرة قال الترمذي والزهري لم يسمع من أبي هريرة اه والراوى له عن الزهري ضعيف ورواه الترمذي من رواية يونس عن الزهري عنه موقوفاً إلا أنه بلفظ لا ينادى وهذا أصح ورواه أبو الشيخ في كتاب الأذان من حديث ابن عباس بلفظ ان الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم الا وهو طاهر وهو دليل على اشتراط الطهارة للأذان من الحدث الأصغر ومن الحدث الأكبر بالاولى وقالت طائفة يشترط فيه الطهارة من الحدث الأكبر فلا يصح أذان الجنب ويصح من غير المتوضي عملاً بهذا الحديث كما قاله في الشرح قلت ولا يخفى ان الحديث دل على شرطية كون المؤذن متوضئاً فلا وجه للترقية بين الحديثين وأما استدلالهم لصحته من المحدث حدثنا أصغر بالقياس على جواز قرآنه القرآن فقياس في مقابلة النص لا يعمل به عندهم في الأصول وقد ذهب أحمد وآخرون الى أنه لا يصح أذان المحدث حدثنا أصغر عملاً بهذا الحديث وان كان فيه ما عرفت والترمذي صحيح وقفه على أبي هريرة كذا في البحر الآن في سنن الترمذي اختلف أهل العلم في الأذان على غير وضوء فذكره بعض أهل العلم وبه يقول الشافعي وإسحق ورخص في ذلك بعض أهل العلم وبه يقول سفيان وابن المبارك وأحمد اه وقواه الشوكاني في مؤلفاته وهو الاشبه دليلاً فان حديث الباب لا تقوم به حجة وأما الإقامة فالأكثر على شرطية الوضوء لها قالوا إلا أنه لم يرد أنه وقع على خلاف ذلك في عهده صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخفى ما فيه وقال قوم تجوز على غير وضوء وان كان مكروهاً وقال آخرون تجوز بلا كراهة ﴿وله﴾ أي الترمذي (عن زياد بن الحرث) الصدائي بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأذن بين يديه يعتدي البصريين وصداء بضم الصاد المهملة اسم قبيلة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن أذن عطف على ما قبله وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخاصد قد أذن (فهو يقيم وضعفه أيضا) أي كما ضعف ما قبله قال الترمذي انما نعرفه من حديث زياد بن أنعم الاقربى وقد ضعفه القطان وغيره وقال البخاري هو متقارب الحديث

وضعه أبو حاتم وابن حبان وقال الترمذي والعمل على هذا عند أهل العلم أن من أذن فهو يقيم اهـ والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح من غيره وعنه حديث الباب حديث ابن عمر بن الخطاب لا يابلل فأنما يقيم من أذن أخرجه الطبراني والعقيلي وأبو الشيخ وإن كان قد وضعه أبو حاتم وابن حبان وقالت الخفعية وغيرهم تجزئ إقامة غيره من أذن لعدم نهوض الدليل على ذلك ولما يدل له قوله ﷺ (ولابي داود في حديث عبد الله بن زيد) أي ابن عبد ربه الذي تقدم حديثه في أول الباب (انه قال) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أمره أن يلقمه على بلال (أنا رأيت) يعني الأذان في المنام (و) أنا (كنت أريده قال فأقم أنت وفيه ضعف) لم تعرض الشارح لبيان وجهه ولا ينسب أبو داود بل سكت عليه لكن قال الحافظ المنذري انه ذكر البيهقي في اسناده ومثله اختلافا وقال أبو بكر الحازمي في اسناده مقال وحديث فلا يتم به الاستدلال نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن والحديث يقوى ذلك الأصل ﷺ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤذن أملك بالأذان) يعني وقته موكل اليه لأنه أمين عليه (والامام أملك بالإقامة) فلا يقيم الا بعد اشارته (رواه ابن عدي) هو الحافظ الكبير الامام الشهير عبد الله بن عدي الجرجاني ويعرف أيضا بابن القصار صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل كان أحد الاعلام ولد سنة ٢٧٧ وسمع على خلائق وعنه أهم قال ابن عساکر كان ثقة على من فيه قال جزء السهمي كان ابن عدي حافظا متقنا لم يكن في زمانه أحد مثله قال الخليلي كان عديم النظر حفظا وجلالة سالت عبد الله بن محمد الحافظ فقال زر رقيص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع توفي سنة ٢٦٥ (وضعه) لانه أخرجه في ترجمة شريك القاضي وتقدمه شريك وقال البيهقي ليس محفوظا ورواه أبو الشيخ وفيه ضعف والحديث دليل على أن المؤذن أملك بالأذان أي ابتداء وقت الأذان اليه لأنه أمين على الوقت والموكل بارتقاؤه وعلى أن الامام أملك بالإقامة فلا يقيم الا بإشارته بذلك وقد أخرج البخاري اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فدل على أن المقيم يقيم وان لم يحضر الامام فأقامته غير متوقفة على اذنه كذا في الشرح ولكن قد ورد أنه كان بلال قبل أن يقيم يأتي الى منزله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذنه بالصلاة والاذنان به بعد الاذان استئذان في الإقامة وقال المصنف ان حديث البخاري معارض بحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويجمع بينهما بان بلالا كان يراقب وقت خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا رآه شرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ثم إذا رآوه قاموا اهـ وأما تعيين وقت قيام المؤذنين الى الصلاة فقول مالك في الموطأ لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة حدا محددا الا أني أرى ذلك على طاقة الناس فان منهم الثقيل والخفيف وذهب الاكثرون الى أن الامام ان كان معهم في المسجد لم يقووا حتى تفرغ الإقامة وعن أنس رضي الله عنه انه ﷺ ان يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره وعن ابن المسيب اذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام واذا قال حتى على الصلاة عدلت الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الامام ولكن هذا رأي منه لم يذكره سنة (وللهيقي نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة ﷺ (عن علي) عليه السلام (من قوله وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد الدعاء بين الاذان والإقامة رواه النسائي وصححه ابن

(خزيمة) الحديث مرفوع في سنن أبي داود أيضا واظفه هكذا عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة اه قال المنذري وأخرجه الترمذي والنسائي في عمل يوم وليلة اه قلت وحسنه الترمذي وزاد في آخره قيل ماذا نقول يا رسول الله قال سلوا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة اه قال ابن القيم أنه حديث صحيح وقد عين فيه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدعى به بينهم ما والحديث دليل على قبول الدعاء في هذا الموطن إذ عدم الرد يراد به القبول والاجابة ثم هو عام لكل دعاء ولا بد من تقييده بما في الأحاديث غيره بأنه ما لم يكن دعاء بأثم أو قطيعة رحم هذا وقد ورد تعيين أدعية فقال بعد الأذان وهو ما بين الأذان والإقامة * الأول أن يقول رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسلاً قال صلى الله عليه وآله وسلم من قال ذلك غفر له ذنبه * الثاني أن يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد فراغه من اجابة المؤذن قال ابن القيم في الهدى وأكمل ما يصلي به ويصل إليه ما علم أمته أن يصلوا عليه فلا صلاة عليه أكل منها قلت وستأتي صفتها في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى * الثالث ما في الحديث الآتي وهو قوله (وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم النيام) أخرجه الأربعة هذا الحديث لم يذكره السيد رحمه الله تعالى ولكنه موجود في بعض نسخ بلوغ المرام وينبغي ذكره في هذا المقام فقد أخرجه البخاري أيضا وزاد غيره أنك لا تختلف الميعاد وأما زيادة الدرجة الرفيعة كما يجري على ألسن الناس فليس في الصحيح وهذا الدعاء بقوله بعد صلاته عليه صلى الله عليه وآله وسلم والرابع أن يدعو لنفسه بعد ذلك ويسأل الله من فضله كما في السنن عنه صلى الله عليه وآله وسلم قل مثل ما يقول أي المؤذن فإذا انتهت نسل تعطه وروى أحمد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من قال حين يتأدى المنسأدي اللهم رب هذه الدعوة القائمة والصلاة النافعة صل على محمد وارض عنه رضا لا ينقطع بعده استجاب الله دعوته اه قلت أخرجه الطبراني في الأوسط أيضا وهو من حديث جابر بن عبد الله وفي أسناده ابن لهيعة وأخرج الحاكم وقال صحيح الإسناد من حديث أبي أمامة وفيه ما يقوله السامع للنداء قال ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى آجينا عليهم أو امتنا عليهم وابعثنا عليهم واجعلنا من خيار أهلها أحياء وأمواتا ثم يسأل الله حاجته وفي أسناده عفير بن معدان وهو واه فلا يتم تصحيح الحاكم لحديثه وأخرج الترمذي من حديث أم سلمة قالت علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقول عند أذان المغرب اللهم هذا أقبال الملك وأدبار ملك وأصوات دعائك فاغفر لي وذكر البيهقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول عند كلمة الإقامة قافها الله وأدامها وفي المقام أدعية أخر

* (باب شروط الصلاة) *

الشرط لغة العلامة ومنه قوله تعالى فقه جاء أشراطها أي علامات الساعة وفي لسان الفقهاء ما يلزم من عدمه العدم (عن علي بن طلق) تقدم طلق بن علي في نواقض الوضوء قال ابن عبد البر أظنه والد طلق بن علي الحنفي ومال أحمد والبخاري إلى أن علي بن طلق وطلق بن علي اسم لذات

واحدة رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نسا أحدكم في الصلاة) أى في صلاته كما يشعر به السياق (فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلاة رواه الخمسة وصححه ابن حبان) كأنه عبر بهذه العبارة اختصارا والافاضل لها فخرجه ابن حبان وصححه وقد تقدمت له هذه العبارة مرارا ويحتمل أن ابن حبان صحح أحاديث خريجهما غيره ولم يخرجهما هو وهو بعيد وقد أعل الحديث ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفى فانه لا يعرف وقال الترمذى والخيارى ولا أعلم لعلى بن طلق غير هذا الحديث الواحد والحديث دليل على أن الفساء ناقض للوضوء وهو مجمع عليه ويقاس عليه غيره من النواقض وانما تبطل به الصلاة وقد تقدم حديث عائشة فيمن أصابه في صلاته أو رعاى أو قلص فانه ينصرف ويبني على صلاته حيث لم يتكلم وهو معارض لهذا وكل منهما فيه مقال والشارح جنح الى ترجيح هذا قال لانه مثبت لاستثنائ الصلاة وذلك ناف وقد يقال هذا نافي لصحة الصلاة وذلك مثبت لها فالاولى الترجيح بأن هذا قد قال بصحته ابن حبان وذلك لم يقل أحد بصحته فهذا أرجح من حيث الصحة (وعن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض) المراد بها المكثفة وان تكلفت بالاحتلام مثلا وانما عبر بالحائض نظر الى الاغلب (الابن حمار) بكسر المعجمة آخره راء وهو هنا ما يغطي به الرأس والعنق (رواه الخمسة الا النسائى وصححه ابن خزيمة) وقال الترمذى حديث حسن وأخرجه أحمد والحاكم وأعله الدارقطنى قال ان وقفه أشبه وأعله الحاكم بالارسال ورواه الطبرانى فى الاوسط والصغير من حديث أبى قتادة بلفظ لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها والامن جارية بلغت الخميص حتى تحتصر ونفى القبول المراد به هنا نفى الصحة والاجزاء وقد يطلق القبول ويراد به كون العبادة بحيث يترتب عليها الثواب فاذا نفى كان نفيا لما يترتب عليها من الثواب لانفسا للصحة كما ورد ان الله لا يقبل صلاة الا بقر ولا من فى جوفه خر كذا قيل وقد بين السديد فى رسالة الاسمال وحواشى شرح العمدة ان نفى القبول يلزم نفى الصحة وفى قوله الابن حمار ما يدل على انه يجب على المرأة ستر رأسها وعنقها ونحوه مما يقع عليه الجمار ويأتى فى حديث أبى داود من حديث أم سلمة ما يدل على انه لا بد فى صلاتها من تغطية رأسها وورقبتها كما أفاده حديث الجمار ومن تغطية بقية بدنهما حتى ظهر قدميهما كما أفاده حديث أم سلمة ويباح كشف وجهها حيث لم يأت دليل بتغطيته والمراد كشفه عند صلاتها بحيث لا يراه أجنبي فهذه عورتها فى الصلاة وأما عورتها بالنظر الى نظر الاجنبى اليها فكلها عورة كما يأتى بتحقيقه وذكره هناك (وعن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ان كان الثوب واسعا التحف به يعنى فى الصلاة ولمسلم خالف بين طرفيه) وذلك بأن يجعل شيأ على عاتقه (وان كان ضيقا فاتزر به مستفقا عليه) الالتصاف فى معنى الارتداء وهو أن يتزربا حد طرفى الثوب ويرتدى بالطرف الآخر وقوله يعنى فى الصلاة الظاهر أنه مدرج من كلام الرواة قد بدى أخذ من القصة فان فيها انه قال جابر حدثت اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى وعلى ثوب فاشتملت به وصلت الى جانبه فلما انصرف قال صلى الله عليه وآله وسلم ما هذا (٣) الاشتمال الذى رأيت قلت كان ثوب قال فان كان واسعا التحف به وان كان ضيقا فاتزر به الحديث فالحديث قد أفاده اذا كان الثوب واسعا التحف به بعد اتزاره بطرفه واذا كان ضيقا فاتزر به لستر عورته فعورة الرجل من تحت السرة الى الركبة على أشهر

(٣) الاشتمال افتعال من الشملة وهو كساء يغطي به ويلقف والمنهى عنه هو التجلل بالثوب واسباله من غير أن يرفع طرفيه هكذا فى النهاية ٥١ أبو النصر

الاقوال ﴿ولهما﴾ أي الشيخين (من حديث أبي هريرة) رضى الله عنه (لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء) أي إذا كان واسعاً كادل له الحديث الأول والمراد أن لا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح به على عاتقه فيحصل السترة لآعلى البدن وجل الجهور وهذا النهي على التنزيه كما جملوا الأمر في قوله فالتحف به على الندب وجعله أجد على الوجوب وانها لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه وفي رواية عنه تصح الصلاة ويأثم فجعله على الرواية الأولى من الشرائط وعلى الثانية من الواجبات واستدل الخطابي للجهور بصلاة صلى الله عليه وآله وسلم في ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس منه من الثوب غير متسع لأن يتزبه ويفضل منه ما كان لعاقته قلت وقد يجاب عنه أن مراد أجد مع القدرة على ثوب آخر لانه لا تصح صلاته أو يأثم مطلقاً كما صرح به قوله لا تصح صلاة من قدر على ذلك ويحتمل أنه في تلك الحالة لا يقدر على غير ذلك الثوب بل صلاته فيه والحال أن بعضه على النائم أكبر دليل على أنه لا يجزئ غيره ﴿وعن أم سلمة﴾ رضى الله عنها (أنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنصلي المرأة في درع وخمار بغير إزار قال إذا كان الدرع في النهاية درع المرأة قصصها (سائفاً) أي واسعاً) يغطي ظهور قدميها أخرجه أبو داود وصححه الأئمة وقفه) وقد تقدم بيان معناه وله حكم الرفع وإن كان موقوفاً إذا لا قرب أنه لا مسرحة إلا جهاد فيه وقد أخرجه مالك وأبو داود وموقوفاً ونظمه عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه أنها سألت أم سلمة ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب قالت تصلي في الخمار والدرع السابغ إذا غشيت ظهور قدميها ﴿وعن﴾ عامر بن ربيعة (بن مالك العنزي نسبة إلى عنزة وائل ويقال له العدوي أسلم قديماً وهاجر المهاجرين وشهد المشاهد كلها مات سنة ٣٢ أو سنة ٣٣ أو سنة ٣٥) قال كذا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة مظلمة فاشكلت علينا القبلة فصلينا) ظاهره من غير نظري في الامارات (فلما طلعت الشمس إذا نحن صليين إلى غير القبلة فنزلت فإيماناً ولو أقم وجهه الله أخرجه الترمذي وضعفه) لأن فيه أشعث بن سعيد السمان وهو ضعيف الحديث والحديث دليل على أن من صلى إلى غير القبلة لظلمة أو غيم أنها تجزئته صلاته سواء كان مع النظر في الامارات والتحرى أم لا وروا انكشف الخطأ في الوقت أو بعده ويدل له ما رواه الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم غيم في سفر إلى غير القبلة فلما قضى صلاته تجلت الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا إلى غير القبلة قال قد رفعت صلاتكم بحجة إلى الله وفيه أبو عيلة وقد وثقه ابن حبان وقد اختلف العلماء في هذا الحكم فالقول بالاجزاء مذهب الشعبي والحنفية والكوفيين فيما عدا من صلى بغير تحز وتيقن الخطأ فإنه حكي في الاجماع على وجوب الاعادة عليه فإن تم الاجماع خص به عموم الحديث وذهب آخرون إلى أنه لا يجب عليه الاعادة إذا صلى بغيره وانكشف له الخطأ وقد خرج الوقت وأما إذا تيقن الخطأ والوقت باق وجبت عليه الاعادة لتوجيه الخطاب مع بقاء الوقت فلا اعادة للحديث واشترطوا التحري إذا واجب عليه تيقن الاستقبال فإن تعذر اليقين فعل ما أمكنه من التحري فإن قصر فهو غير معذور إلا إذا تيقن الاصابة وقال الشافعي يجب عليه الاعادة في الوقت وبعده لأن الاستقبال واجب قطعاً وحديث السرية فيه ضعيف قلت الاظهر العمل بخبر السرية لتقويه بحديث معاذ بل هو حجة

وحده والاجماع قد عرف كثرة دعواهم له ولا يصح (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه الترمذي وقواه البخاري)
 وفي التلخيص حديث ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً وقال
 حسن صحيح فكان عليه ان يذكر تصحيح الترمذي له على قاعدته ورأى ما في الترمذي بعد سياقه
 بسنده وساقه من طريقين حسن احدهما وصحها ثم قال وقد روى عن غير واحد من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب
 وابن عباس وقال ابن عمر اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما مقابلة اذا
 استقبلت القبلة وقال ابن المبارك ما بينهما مقابلة لاهل المشرق اه قلت كأنه يريد ان عمر أن
 ذلك في المدينة وأما في اليمن فانه يجعل المغرب عن يساره والمشرق عن يمينه فتكون القبلة
 بينهما وأما في الهند فيكون المشرق عن خلف المصلي والمغرب أمامه والحديث دليل على ان
 الواجب استقبال الجهة لا العين في حق من تعذرت عليه العين وقد ذهب اليه جماعة من العلماء
 لهذا الحديث ووجه الاستدلال به على ذلك أن المراد ان بين الجهتين قبلة لتغير المعايين ومن في
 حكمه وهو من في ميل مكة لأن المعايين لا تنحصر قبلة بين الجهتين المشرق والمغرب بل كل الجهات
 في حقه سواء مهما قابل العين أو شطرها فالحديث دليل على أن ما بين الجهتين قبلة وان الجهة
 كافية في الاستقبال وليس فيه دليل على أن المعايين يتعين عليه العين بل لا بد من الدليل على ذلك
 وقوله تعالى قول وجهك لشر المسجد الحرام خطاب له صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المدينة
 واستقبال العين فيها متعسر أو متعذرا لما قيل في محرابه صلى الله عليه وآله وسلم لكن الامر
 بتولية وجهه صلى الله عليه وآله وسلم لشر المسجد الحرام عام لصلاته في محرابه وغيره وقوله
 وحيمما كنتم قولوا لوجوهكم شطره دال على كفاية الجهة اذا العين في كل محل تتعذر على كل مصل
 وقوله هم يقسم الجهات حتى يحصل له انه توجه الى العين نعم لم يرد به دليل ولا فعله الصلابة وهم
 خير قيل فالحق أن الجهة كافية ولو لم يكن كان في مكة وميلها (وعن عامر بن ربيعة) رضي
 الله عنه (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على راحته حيث توجهت به متفق
 عليه) هو في البخاري عن عامر بلفظ كان يسبح على الراحلة وأخرجه عن ابن عمر بلفظ كان
 يسبح على ظهر راحته وأخرج الشافعي نحوه من حديث جابر بلفظ رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يصلي وهو على راحته النوافل وقوله (زاد البخاري يوحى برأسه) أي في سجوده
 وركوعه زاد ابن خزيمة ولكنه يخفف السجدين من الركعة (ولم يكن يصنعه) أي هذا
 الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة (في المكتوبة) أي الفريضة الحديث دليل على
 صحة صلاة النوافل على الراحلة وان فاته استقبال القبلة وظاهره سواء كان على محل أو لا وسواء
 كان السفر طويلاً وقصيراً الآن في رواية رزين في حديث جابر زيادة في سفر القصر وذهب الى
 شرطية هذا جماعة من العلماء وقيل لا يشترط بل يجوز في الحضر وهو مروي عن أنس من
 قوله وفعله والراحلة هي الناقة والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب وأما الماشي فمكثوت
 عنه وأما اعتداله بين السجدين فلا يمشي فيه اذا لم يمشي الامع القيام وهو يجب عليه القعود
 بينهما وظاهر قوله حيث توجهت به انه لا يعدل لاجل الاستقبال لافي حال صلاته ولا في أولها الا

أن في قوله ﴿ ولا يداود من حديث أنس كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة
 وكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركابه واستنداه حسن) ما يدل على أنه عند تكبيرة الاحرام يستقبل
 القبلة وهي زيادة مقبولة وحديثه حسن فيعمل به وقوله ناقتة وفي الاول راحلته هما بمعنى
 واحد وليس بشرط ان يكون ركوبه على ناقة بل قد صح في رواية مسلم انه صلى الله عليه وآله
 وسلم صلى على حماره وقوله اذا سافر فيه ان السفر شرط عند بعض العلماء وكأنه يأخذ من
 هذا وليس بظاهر في الشرطية وفي هذا الحديث والذي قبله ان ذلك في النفل لافي الفرض بل
 صرح البخاري انه لا يصنع في المكتوبة الا انه قد ورد في رواية للترمذي والنسائي انه صلى الله
 عليه وآله وسلم أتى الى مضيق هو وأصحابه والسماء من فوقهم والبلد من أسفل منهم فحضرت
 الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى بهم
 يومئذ ايماء يجعل السجود أخص من الركوع قال الترمذي حديث غريب وثبت ذلك عن أنس
 من فعله وصححه عبد الحق وحسنه الثوري وضعفه البيهقي وذهب البعض الى انه تصح الفريضة
 على الراحلة اذا كان مستقبلاً القبلة في هودج ولو كانت سائرة كالفريضة فان الصلاة تصح فيها
 اجماعاً قلت وقد يفرق بأنه يتعدى في البحر وجدان الارض فعني عنه بخلاف راكب الهودج
 وأما اذا كانت الراحلة واقفة فعند الشافعية تصح الصلاة للفريضة كما تصح عندهم في
 الارجوحة المشدودة بالحبال وعلى السير المنحول على الرجال اذا كانوا واقفين والمراد من
 المكتوبة التي كتبت على جميع المكلفين فلا يراد عليه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على
 راحلته والوتر واجب عليه وأما العجالة النارية التي حدثت في هذا العصر فحكمها عند الشافعية
 حكم السفينة وعند الحنفية حكم الراحلة والمحل مسرح اجتهد ﴿ وعن أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الارض كلها مسجد الا المقبرة
 والحمام رواه الترمذي وله علة وهي الاختلاف في وصلة وارساله فرواه جاد موصولاً عن
 عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه مسفيان مرسلان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ورواية الثوري أصح وأثبت وقال الدارقطني المحفوظ المرسل ورجحه
 البيهقي قال صاحب الامام حاصل ما علل به الارسال ولم يصب ابن دحية حيث قال هذا لا يصح
 من طريق من الطرق وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم
 والحديث دليل على ان الارض كلها تصح فيها الصلاة ما عدا المقبرة وهي التي تدفن فيها الموتى
 فلا تصح فيها الصلاة وظاهره سواء كان على القبر أو بين القبور وسواء كان قبر مؤمن أو كافر
 فالمؤمن تكريمه والكافر بعد امن خبثه وهذا الحديث يخص جعلت في الارض كلها مسجداً
 الحديث وكذلك الحمام فانه لا تصح فيه الصلاة فليل للنجاسة فيخص بما فيه نجاسة منه وقيل
 تكبره لا غير وقال أحمد لا تصح فيه الصلاة ولو على سطحه عملاً بالحديث وذهب الجمهور الى صحتها
 ولكن مع كراهته وقد ورد النهي معللاً بأنه محل الشياطين والقول الاظهر مع أحمد فذهب أحمد
 أحمد مذهب ثم ليس التخصيص له ومحدث جعلت في الارض مسجد ابداً من الحين فقط بل
 ربما يفيد قوله ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان
 يصلى في سبع المزيلات هي مجتمع القاء الزبل (والنجرة) محل جزر الانعام (والمقبرة) وهما

برنة مفعلة بفتح العين ولحوق التاء ما شاذ (وقارعة الطريق) ما تقرر الاقدام بالمرور عليها
 (والحمام) تقدم الكلام فيه (ومعاطن) بفتح الميم (الابل) وهو ميرك الابل حول الماء
 (وفوق ظهر بيت الله وراه الترمذي وضعفه) فانه قال بعد اخراجه ما لفظه وحديث ابن عمر ليس
 بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه وجبيرة بفتح الجيم وكسر الباء وقال البخاري
 فيه متر ولا وقد تكلف استخراج عمل للنهي عن هذه المحلات فقبل المزيله والمجزرة للنجاسة
 وقارعة الطريق لذلك وقيل لان فيها حقة لا تغير فلا تصح فيها الصلاة واسعة كانت أو ضيقة لعموم
 النهي ومعاطن الابل ورد التعليل فيها منصوصا بانها من الشياطين أخرجه أبو داود وورد بلفظ
 مبارك الابل ولفظ من ابل الابل وفي أخرى مناخ الابل وهي أعم من معاطن الابل وعملوا النهي
 عن الصلاة على ظهر بيت الله تعالى وقيدوه بأنه اذا كان على طرف بحيث يخرج عن هوائها لم
 تصح صلاته والاصح ان لا يخفى ان هذا التعليل أبطل معنى الحديث فانه اذا لم يستقبل
 بطلت الصلاة بعدم الشرط لا لكونه ساعلي ظهر الكعبة فلو صح هذا الحديث لكان بقاء النهي
 على ظاهره في جميع ما ذكره الواجب وكان مخصصا لعموم جعلت في الارض كلها مسجدا لكن
 قد عرفت ما فيه الا ان الحديث في القبور من (١) بين هذه المذكورات قد صح كما يفيد قوله
 ﴿وعن أبي مرثد﴾ بفتح الميم وسكون الراء وفتح التاء (الغنوى) بفتح الغين والنون أسلم
 هو وأبوه وشهد بدر أو قتل مرثد يوم غزوة الرجيع شهيدا في حياته صلى الله عليه وآله وسلم (قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا عليها واه مسلم)
 فيه دليل على النهي عن الصلاة الى القبر كما نهى عن الصلاة على القبر والاصل فيه التحريم ولم يذكر
 المقدار الذي يكون به النهي عن الصلاة الى القبر والظاهر انه ما يعمد مستقبلا له عرفا ودل على
 تحريم الجلوس على القبر وقد وردت به أحاديث كحديث جابر في وطء القبر وحديث أبي هريرة لان
 يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلدته خبيرة من ان يجلس على قبر أخرجه مسلم
 وقد ذهب الى تحريم ذلك جماعة من العلماء وعن مالك انه يكره القعود عليها ونحوه وانما النهي
 عن القعود لقضاء الحاجة وفي المواطن على عليه السلام انه كان يتوسد القبر ويضطجع عليه
 ومثله في البخاري عن ابن عمر وغيره والاصل في النهي التحريم كما عرفت غير مرة وفعل الصحابة
 لا يعارض الحديث المرفوع الا ان يقال ان فعل الصحابة دليل على النهي على الكراهة ولا يخفى
 بعده وعند الترمذي وقال حسن صحيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل وهذا الحديث يخص أيضا عموم حديث
 جعلت في الارض كلها مسجدا ﴿وعن أبي سعيد﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم المسجد فليتنظر) أي لتعليه كادل له قوله (فان رأى في
 فعله أذى أو قدرا) كانه شك من الراوي (فليمسحه وليصل فيهما أخرجه أبو داود وصححه ابن
 خزيمة) اختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم وصله وراه الحالك من حديث أنس وابن
 مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير واسنادهما ضعيف
 والحديث فيه دليل على شرعية الصلاة في النعال وعلى ان مسح النعل من النجاسة مطهر له من
 القذر والأذى والظاهر فيهما عند الاطلاق النجاسة وسواء كانت نجاسة رطبة أو جافة ويدله

بل وفي أعطان الابل
 ما أخرجه الترمذي وقال
 فيه حسن صحيح عن أبي
 هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم
 صلوا في مراض الغنم ولا
 تصلوا في أعطان الابل اه
 أبو النصر

سبب الحديث وهو اختيار جبريل عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم ان في نعليه أذى فخلعهما
 في صلاته واستقر فيها فانه سبب هذا الحديث وان المصلى اذا دخل في الصلاة وهو متلبس بنجاسة
 غير عال بها أو ناسيا لها ثم عرف به في أثناء صلاته انه يجب عليه ازالتهما ثم يستقر في صلاته ويبنى على
 ما صلى وفي الكل خلاف الا انه لا دليل للمخالف يقاوم الحديث فلا تطيل بك كرهه ويؤيده ظهورية
 النعال بالمسح بالتراب قوله **﴿** (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه **﴾** قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا وطئ أحدكم الأرض فليمسح بها عن رجليه (أي مثلاً أو نعليه أو أى ملبس من لقدميه
 (فظهرهما) أى الخفين (التراب أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن السكن
 والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسنده ضعيف وأخرجه أبو داود من حديث عائشة وفي
 الباب غيره هذه باسناد لا يخلو عن ضعف الا أنه يشد بعضها بعضاً وقد ذهب الاوزاعي الى العمل
 بهذه الأحاديث وكذا النخعي وقال لا يجزئ أن يمسح خفيه اذا كان فيهما النجاسة بالتراب ويصلى
 فيه أو يشهد له ان أم سلمة رضى الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت انى امرأة أطيل
 ذيلي وأمشى في المكان القذر فقال يطهره ما بعده أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ونحوه ان
 امرأة من بني عبيد الأشهل قالت قلت يا رسول الله ان لنا طرية الى المسجد متنة فكيف نفعل
 اذا مضينا فقال أليس من بعد ما طريق هي أطيب منها قلت بلى قال فهذه بهذه أخرجه أبو داود
 وابن ماجه قال الخطابي وفي اسناد الحديثين مقال وقوله الشافعي بانه انما هو في جري على
 ما كان يابس لا يعلق بالثوب منه شيء قلت ولا يناسبه قوله اذا مضينا وقال مالك معنى كون الأرض
 يطهر بعضها بعضاً ان يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض الطيبة اليابسة فان بعضها يطهر بعضها
 أما النجاسة تصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها الا الماء قال وهو اجماع قيل وما يدل الحديث
 الباب وانه على ظاهره ما أخرجه البيهقي عن أبي المعلى عن أبيه عن جده قال اقبلت مع علي بن أبي
 طالب عليه السلام الى الجمعة وهو ماش فحال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطين فخلع نعليه
 وسراويله قال قلت هات يا أمير المؤمنين أحله عنك قال لا تخاف فاجاوزه لبس نعليه وسراويله
 ثم صلى بالناس ولم يغسل رجليه أى ومن المعلوم ان الماء المجمع في القرى لا يخلو عن النجاسة
﴿ (وعن معاوية بن الحكم) السلمي رضى الله عنه كان ينزل المدينة وعداده في أهل الحجاز
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما
 هو التذبح والتكبير وقراءة القرآن رواه مسلم) وللحديث سبب حاصله انه عطس في الصلاة رجل
 فشمته معاوية وهو في الصلاة فأنكر عليه من لديه من الصحابة بما أفهمه ذلك ثم قال له النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد ذلك ان هذه الصلاة الحديث وله عدة ألفاظ والمراد من عدم الصلاة
 عدم صحتها ومن الكلام مكالمة الناس ومخاطبتهم كما هو صريح السبب فدل على ان مخاطبة
 في الصلاة تبطلها سواء كانت لاصلاح الصلاة أو غيرها واذا احتج الى تنبيه الداخل فبأنى حكمه
 وبما اذا ثبت ودل الحديث على ان تكلم الجاهل في الصلاة لا يبطلها وانه معذور بجهله فانه صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يأمر معاوية بالاعادة وقوله انما يشرع فيها ذلك وما انضم اليه من الادعية ونحوها
﴿ (وعن زيد بن أرقم رضى الله عنه انه قال ان كالتكلم في الصلاة على عهد رسول الله صلى الله

ويأتي في شرح حديث ذي
اليدين في باب سجود السهو
هـ

عليه وآله وسلم) المراد ما لا بد منه من الكلام كرد السلام ونحوه لا أنهم كانوا يتحدثون فيه بالتحادث
المتجاسين كما يدل له قوله (يكلم أحدنا صاحبه بحاجته حتى نزات حافظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى) وهي صلاة العصر على أكثر الأقوال وقد ادعى فيه الاجماع (وقوم والله قاتلين
فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام متفق عليه واللفظ لمسلم) قال النووي في شرح مسلم فيه
دليل على تحريم جميع أنواع كلام الأتبعين وأجمع العلماء على أن المتكلم فيها عايد المأبى بحريمه
لغير مصلة لهم ولغيره فأنها كالمكروه وبطل الصلاة وكذا الخلاف في الكلام لمصلحة (١) وفهم
الصحابة الأمر بالسكوت من قوله وقوم والله قاتلين لأنه أحد معاني القنوت وله أحد عشر معنى
معروفة وكانهم أخذوا خصوص هذا المعنى من القرائن أو من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم لهم
ذلك والحديث فيه أبحاث قد ساقها السيد في حواشي العمدة فإن اضطر المصلي إلى تنبيه غيره فقد
أباح له الشارع نوعان من الالفاظ كما يفيد قوله ﷺ (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسييح للرجال) وفي رواية إذا نابكم فالتسييح للرجال
(والتصفيق للنساء متفق عليه زاد مسلم في الصلاة) وهو المراد من السياق وإن لم يأت بلفظه
والحديث دليل على أنه يشرع لمن نابه في الصلاة أمر من الأمور مكان يريد تنبيهه الإمام على
أمر سمعته أو تنبيهه الماراً ومن يريد منه أمر أو هو لا يدرى أنه يصلي فينبهه على أنه في الصلاة فإن
كان المصلي رجلاً قال سبحان الله وقد ورد في البخاري بهذا اللفظ وأطلق فيما عداه وإن كانت
المصلحة امرأة نهت بالتصفيق وكيفيته كما قال عيسى بن أيوب أن تضرب بباصبعين من يمينها على
كفها اليسرى وقد ذهب إلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء وبعضهم فصل بل دليل ناهض
وحديث ياعلى لا تفتح على الإمام ضعه أبو داود بعد سياقه له حديث الباب باق على إطلاقه
لا يخرج منه صورة الأبدليل ثم الحديث لا يدل على وجوب التسييح تنبيهاً أو التصفيق إذ ليس فيه
أمر إلا أنه قد ورد بلفظ الأمر في رواية إذا نابكم أمر فليسبح الرجال وليصفيق النساء وقد اختلف
في ذلك العلماء قال شارح التقریب الذي ذكره أصحابنا ومنهم الرافعي والنووي أنه سنة ثم قال
بعد كلام والحق أنقسام التنبيه في الصلاة إلى ما هو واجب ومنه دواب ومباح بحسب ما يقتضيه
الحال ﷺ (وعن مطرف) بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الراء المكسورة وبالقاء (ابن عبد
الله بن الشخير) بكسر الشين وكسر الخاء المشددة ومطرف تابعي جليل (عن أبيه) عبد
الله بن الشخير وهو من وفد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بني عامر يعتد في البصريين (قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره أزين) بفتح الهمزة فزاي مكسورة
فتحمة فزاي وهو صوت القدر عند غلبتها (كأزين المرجل) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم
وهو القدر (من البكاء) بيان للأزين (أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان) وصححه
ابن خزيمة والحاكم ورواه من قال إن مسلماً أخرجه ومثله ما روى أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ
سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله انما أشكو بثي وحزني إلى الله فسمع نسيجه أخرجه البخاري
مقطوعاً وصله سعيد بن منصور وأخرجه ابن المنذر والحديث دليل على أن مثل ذلك لا يبطل
الصلاة وقيس عليه الاتين ﷺ (وعن علي) رضى الله عنه (قال كان لي من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان) بفتح الميم تنبيه مدخل برزقه مقتل أي وقتان أدخل عليه فمما

(فكنت اذا اتيت به وهو يصلي تتخني لي رواه النسائي وابن ماجه) وصححه ابن السكن وقد روى
 بلفظ صحيح مكان تتخني من طريق أخرى ضعيفة والحديث دليل على ان التخنن غير مبطل للصلاة
 وقد ذهب اليه الشافعي علام هذا الحديث وقال غيره الحديث فيه اضطراب ولكن قد سمعت أن
 رواية تتخنن قد صححها ابن السكن ورواية تسبح ضعيفة ولا يتم دعوى الاضطراب اذا لا يكون
 الاضطراب الا بين الاحاديث الصحيحة كما عرفت في علوم الحديث ولو ثبت الحديثان مع المكان
 الجمع بينهما بانه صلى الله عليه وآله وسلم كان تارة يسبح وتارة يتخنن صحيحاً ﴿ (وعن ابن عمر)
 رضى الله عنه (قال قلت لبلال كيف رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم) أى على
 الانصار كادل له السياق (حين يسلمون عليه وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه أخرجه أبو
 داود والترمذي وصححه) وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه وأصل الحديث انه خرج
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى قبا يصلي فيه فجاءت الانصار وسلموا عليه فقلت لبلال كيف
 رأيت الحديث ورواه أحمد وابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر انه سأل صهيباً عن ذلك
 بدل بلال وذكر الترمذي ان الحديثين صحيحان جميعاً والحديث يدل على انه اذا سلم أحد على المصلي
 رد عليه السلام بالاشارة دون النطق وقد أخرجه مسلم عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم بعثه لحاجة قال ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فأشار الى قلما فرغ دعائي وقال انك سلمت
 فاعتذر اليه بعد الرد بالاشارة وحديث ابن مسعود انه سلم عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي
 فلم يرد عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولا ذكر الاشارة بل قال له بعد فراغه من الصلاة ان في الصلاة
 شغلا الا انه قد ذكر البيهقي في حديثه انه صلى الله عليه وآله وسلم أو ما له برأسه وقد اختلف العلماء
 في رد السلام في الصلاة على من سلم على المصلي على أقوال منها أن يرد بالاشارة كما أفاده هذا
 الحديث وهذا هو أقرب الأقوال للدليل وماعده لم يأت به دليل وأما كيفية الاشارة ففي المسند
 من حديث صهيب قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد
 علي إشارة قال الراوى لأعلمه الا قال إشارة بأصبعه وفي حديث ابن عمر في وصفه لردده صلى الله
 عليه وآله وسلم على الانصار انه قال هكذا وبسط جعفر بن عون الراوى عن ابن عمر كفه وجعل بطنه
 أسفل وجعل ظهره الى فوق فتحصل من هذا انه يجيب المصلي بالاشارة اما برأسه أو بيده أو بأصبعه
 والظاهر انه واجب لان الرد بالقول واجب وقد تعذر في الصلاة فبقى الرد بأي ممكن وقد أمكن
 الاشارة وجعله الشارع رداً وسماه التحية رداً ودخل تحت قوله تعالى أو ردوها وأما حديث أبي
 هريرة انه قال صلى الله عليه وآله وسلم من أشار في الصلاة اشارة تفهم منه فليعد صلاته ذكره
 الدارقطني فهو حديث باطل لانه من رواية أبي غطفان عن أبي هريرة وهو رجل مجهول ﴿ (وعن
 أبي قتادة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو حامل أمامة) بضم
 الهمزة (بنت زينب) هي أمها وهي زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبوها أبو
 العاص بن الربيع (فاذا سجد وضعها واذا قام حملها متفق عليه) ﴿ (ولمسلم) زيادة (وهو يوم
 الناس في المسجد) في قوله كان يصلي ما يدل على ان هذه العبارة لا تدل على التكرار مطلقاً لان هذا
 الجمل لا مامة وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة لا غير والحديث دليل على ان حمل المصلي
 في الصلاة حيواناً آدمياً أو غيره لا يضر بصلاته سواء كان لضرورة أو غيرها وسواء كان في صلاة

فريضة أو غيرها وسواء كان منفرداً أو اماماً وقد صرح في رواية مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اماماً فإذا جاز في حال الإمامة جاز في حال الانفراد وإذا جاز في الفريضة جاز في النافلة بالأولى ومن قال إن ذلك فعل كثير يبطل الصلاة ويقسدها فقد خالف الدليل وأتى بما ليس اليه للدليل سبيل* (لطيفة) * سئل قاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى عن حمل العمامة الساقطة عن الرأس في الصلاة هل يجوز ذلك أم لا فأجاب قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمل إمامة في الصلاة وهي إمامة ثلاث سنين فما ظنك بحمل العمامة وهي أخف منها أقطعاً انتهى وفي الحديث دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم وأنه الأصل ما لم تظهر النجاسة وإن الأفعال التي مثل هذه لا تبطل الصلاة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحملها ويضعها وقد ذهب إليه الشافعي ومنع غيره من ذلك وتأولوا الحديث بتأويلات بعيدة وكما دعاوى بغير برهان واضح وقد أطلال ابن دقيق العيد القول في هذا في شرح العمدة وزاده السيد أيضاً في حواشيه* (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان) وله شواهد كثيرة والأسودان اسم يطلق على الحية والعقرب على أي لون كان كما يفيد كلام أئمة اللغة ولا يتوهم أنه خاص بذي اللون الأسود منهم ما هو دليل على وجوب قتلها ما في الصلاة أذهوا الأصل في الأمر وقيل أنه للتدب وهو دليل على أن الفعل الذي لا يتم قتلها إلا به لا يبطل الصلاة وتأولوا الحديث بالخروج من الصلاة قياساً على سائر الأفعال الكثيرة التي تدعو إليها الحاجة وتعرض وهو يصلي كأنقاذ الغريق ونحوه فإنه يخرج لذلك من صلاته وفيه لغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل والحديث حجة للقول الأول

* (باب ستره المصلي) *

* (عن أبي جهيم) بضم الجيم مصغر جهيم هو عبد الله بن جهيم وقيل ابن الحرث بن الصمة الأنصاري له حديثان اتفق الشيخان على إخراجهما هذا أحدهما والآخري في السلام على من يبول وقيل راوى حديث البول رجل آخر وإنما اثنان (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الأثم) لفظ من الأثم ليس من الأثام البخاري ولا مسلم بل قال المصنف في فتح الباري أنها لا توجد في البخاري إلا عند بعض رواة يعنى الكشميني وقدح فيه بأنه ليس من أهل العلم قال وقد عيب على الطبري نسبته إلى البخاري في كتابه الأحكام وكذا عيب على صاحب العمدة نسبته إلى الشيخين معاً انتهى فالعجب من نسبة المصنف لها هنا إلى الشيخين فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة (لكأن أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه متفق عليه واللفظ للبخاري) وليس فيه ذكر أربعين (ووقع في الزرار) أي من حديث أبي جهيم (من وجه آخر) أي من طريق رجالها غير رجال المتفق عليه (أربعين خريقاً) أي عاماً إطلاقاً الخريف على العام من إطلاق الجزاء على الكل والحديث دليل على تحريم المرور بين يدي المصلي أي ما بين موضع جهته في سجوده وقدميه وقيل غير هذا وهو عام في كل مصل فرضاً ونفلًا سواء كان اماماً أو منفرداً وظاهر الوعيد يخص بالمار لا لمن وقف عامداً مثلاً بين يدي

قوله وتأولوا الخ هكذا بخط مؤلفه حفظه الله ولعله عطف على محمدوف من الكلام اختصاراً والأصل وقال قوم بالبطان وتأولوا الخ وحرر أصله هـ كنبه مصححه

المصلي أو قعداً ورقد ولكن ان كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المارّة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك عن ستره المصلي فقال مثل مؤخره) بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المعجمة وفيه لغات آخر (الرجل) هو العود الذي في آخر الرجل (أخرجه مسلم) وفي الحديث نذب للمصلي الى اتخاذ ستره وأنه يكفيه مثل مؤخره الرجل وهي قدر ثلثي ذراع ويحصل بأى شيء أقامه بين يديه قال أهل العلم والحكمة في الستره كفى البصر عما وراءها ومنع من يجتاز بقربه وأخذ من هذا أنه لا يكفي الخط بين يدي المصلي وان كان قد جاء به حديث أخرجه أبو داود إلا أنه ضعيف ومضطرب (١) وقد أخذ به الإمام أحمد بن حنبل فقال يكفي الخط وينبغي له أن يدنو من الستره ولا يزيد ما ينسب وبينهما على ثلاثة أذرع فان لم يجد عصا ونحوها جع اجاراً أو تراباً أو متاعه قال النووي استحب أهل العلم الدنو من الستره بحيث يكون بينه وبينها قدر مكان السجود وكذلك بين الصفة وفوق وقد ورد الأمر بالدنو منها (٢) وبيان الحكمة في اتخاذها هو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حنمة عن فروع إذا صلى أحدكم الى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته ويأتى في الحديث ما يفيد ذلك والقول بأن أقل الستره مثل مؤخره الرجل برده الحديث الآتى (وعن سبرة) بفتح السين وسكون الباء هو أثرية بضم الشاء وفتح الراء وتشديد الباء وهو سبرة (بن معبد الجهمي) سكن المدينة وعداده في المصريين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسترا أحدكم في الصلاة ولو بسهم أخرجه الحاكم) فيه الأمر بالستره وحمله الجاهل على النذب وعرفت أن فائدة اتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتى وفي قوله ولو بسهم ما يفيد أنها تجزئ الستره غلظت أو دقت وأنه ليس أقلها مثل مؤخره الرجل كما قيل قالوا والخيار أن يجعل الستره عن عيئه أو شماله ولا يصعد اليها (وعن أبي ذر) بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء هو جندب بن جندب بضم الجيم فنون وبعد الألف دال مهملة (الغفاري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقطع صلاة الرجل المسلم أى يفسدها أو يقال ثوابها) إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخره الرجل أى مثلاً والافقد أجزاء السهم كما عرفت (المرأة) هو فاعل يقطع أى مرور المرأة (والجار والكلب الاسود الحديث) أى أتم الحديث وعمامة قلت في باب الاسود من الاحمر من الاصفر من الابيض قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما سألتني فقال الكلب الاسود وشيطان (وفيه الكلب الاسود وشيطان) الجارية تعلق بقدر رأى وقال (أخرجه مسلم) وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً والحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لا ستره له مرور هذه المذكورات وظاهر القطع الابطال وقد اختلف العلماء في العمل بذلك فقال قوم يقطعها المرأة والكلب الاسود دون الجارية الحديث ورد في ذلك عن ابن عباس أنه مر بين يدي الصف على جارية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولم بعد الصلاة ولا أمر أصحابه بإعادتها أخرجه الشيخان فجعلوه مخصصاً لما هنا وقال أحمد يقطعها الكلب الاسود قال وفي نفسه من المرأة والجار شيء أما الجارية الحديث ابن عباس وأما المرأة فلحديث عائشة عند البخاري أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وهي معترضة بين يديه فاذا سجد

١ وياتى للمصنف تحسينه ورده
قول من قال انه مضطرب
اه منه

٢ وسألتني من فله صلى الله عليه
وسلم ما يؤيد ما قاله اه منه

غمر رجلها فكفتمهما فإذا قام بسطتهما فلو كانت الصلاة يقطعها من ورأى المرأة لقطعها اضطجاعها بين
 يديه وذهب الوجه ورأى أنه لا يقطعها شيء وتأولوا الحديث بأن المراد بالقطع نقص الاجر لا الإبطال
 قالوا الشغل القلب بهذه الأشياء ومنهم من قال هذا الحديث منسوخ بحديث أبي سعيد لا يقطع الصلاة شيء وقد ورد أنه يقطع الصلاة إلى ودي والنصراني والمجوسي والخزير وهو ضعيف
 أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس وضعفه (وله) أي لمسلم (عن أبي هريرة نحوه) أي نحو
 حديث أبي ذر (دون الكلب) كذا في نسخ بلوغ المرام ويريدان لفظة الكلب لم تذكر في حديث
 أبي هريرة ولكن راجعت الحديث فرأيت ولفظه في مسلم عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب وبقي من ذلك مثل مؤخره الرجل (ولأبي داود
 والنسائي عن ابن عباس نحوه دون آخره) وقيل المرأة الحائض (وافظ أبي داود يقطع الصلاة
 المرأة الحائض والكلب وأخرجه النسائي وابن ماجه وقوله دون آخره يريد أنه ليس في حديث
 ابن عباس آخر حديث أبي هريرة الذي في مسلم وهو قوله وبقي من ذلك مثل مؤخره الرجل فالضمير
 في آخره في عبارة المصنف لا آخر حديث أبي هريرة مع أنه لم يأت بلفظه ولا يصح أنه يريد دون
 آخر حديث أبي ذر كما لا يخفى من أن حق الضمير عوده إلى الأقرب ثم راجعت سنن أبي داود وإذا لفظه
 يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب انتهى فاحتملت عبارة المصنف أن مراده دون آخر حديث
 أبي ذر وهو قوله الكلب الأسود شيطان أو دون آخر حديث أبي هريرة وهو ما ذكرناه والاول
 أقرب لأنه ذكر لفظ حديث أبي ذر دون لفظ حديث أبي هريرة وإن صح أن يعيد إليه الضمير
 وإن لم يذكر حاله على الناظر والله أعلم وتقييد المرأة الحائض يقتضي مع صحة الحديث حمل
 المطلق على المقيّد فقالوا لا يقطع إلا الأسود فتعين في المرأة الحائض حمل المطلق على المقيّد وفي
 فتح الودود يحتمل أن المراد من بلغت الحيض أي البالغة فالصغيرة لا تقطع والله أعلم انتهى (وعن
 أبي سعيد الخدري) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم
 إلى شيء يستتره من الناس) مما سلف تعيينه من السترة وقد رها وقد ركم يكون بينهما وبين المصلي
 (فأراد أحدًا يجتاز) أي يمضي (بين يديه فليدفعه) ظاهره وجوباً (فإن أبي) أي عن
 الاندفاع (فليقاتله) ظاهره كذلك (فإنما هو شيطان) تعليل للامر بقتاله وألغى اندفاعه
 أولهما (متفق عليه وفي رواية) لمسلم من حديث أبي هريرة (فإن معه القرين) في القاموس
 القرين الشيطان المقرّب بالإنسان لا يفارقه وظاهر كلام المصنف أن رواية فإن معه القرين
 متفق عليها بين الشيخين من حديث أبي سعيد ولم أجدها في البخاري ووجدتها في صحيح مسلم من
 حديث أبي هريرة والحديث دال بجهوهه أنه إذا لم يكن للمصلي سترة فليس له دفع المار بين يديه
 وإذا كانت له سترة دفعه قال القرطبي بالإشارة ولطيف المنع فإن لم يمنع عن الاندفاع فأناله أي دفعه
 دفعاً أشد من الاول قال وأجمعوا أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح لخالفه ذلك قاعدة الصلاة من
 الاقبال عليها والاستغلال بها والخشوع هذا كلامه وأطلق جماعة أن قتاله حقيقة وهو ظاهر
 اللفظ ويؤيده فعل أبي سعيد راوى الحديث مع الشاب الذي أراد أن يجتاز بين يديه وهو يصل كما
 في البخاري وفيه فدفعه أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد مسانعا إلا بين يديه فعاد ليجتاز فدفعه
 أبو سعيد أشد من الاول الحديث وقيل يردّه بأمره الوجه فإن أبي فباشد ولو أدى إلى قتله فإن

قبله فلا شيء عليه لأن الشارع أباح قتله والامر في الحديث وان كان ظاهره الإيجاب لكن قال
 النووي لأعلم أحد من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرحوا بأنه مندوب ولم يكن قال
 المصنف قد صرح بوجوبه أهل الظاهر وفي قوله فأنما هو شيطان تعليل بأن فعله فعل الشيطان
 في إرادة التشويش على المصلي وفيه دلالة على جواز إطلاق لفظ الشيطان على الإنسان الذي
 يريد إفساد صلاة المصلي وقتنته في دينه كما قال تعالى شياطين الإنس والجن وقيل المراد بالإنسان
 له على ذلك شيطان ويدل له رواية مسلم فإن معه القرين قبل الحكمة المقتضية للأمر بالدفع
 دفع الأثم عن المار وقيل دفع الخلل الواقع بالمرور في الصلاة وهذا الأرجح ولو قيل أنه لما معالما
 بعد فقد أخرج أبو نعيم عن عمرو لو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى
 شيء يستريح منه الناس وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أن المرور بين يدي المصلي يقطع
 نصف صلاته ولهم ما حكم الرفع لأنه في الأول فيمن لم يتخذ سترة والثاني مطلق فيحمل عليه وأما من
 اتخذ السترة فلا تنقص صلاته بمرور المار لأنه قد صرح الحديث أنه مع اتخاذ السترة لا يضره
 مرور من مر فأمره لدفعه عن المار لعل وجهه انكار المنكر على المار لتعديده ما نهاه عنه
 الشارع ولذا يقدم الأخف على الأغظ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فإن لم يجد فليصب عصا فإن لم
 يكن) في سنن أبي داود فإن لم يكن معه عصا (فليخط خطا ثم لا يضره من مر بين يديه أخرجه أحمد
 وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم) وهو ابن الصلاح (أنه مضطرب) فإنه أورده
 مثالا للمضطرب (بل هو حسن) ونازعه المصنف في التكت وقد صححه أحمد وابن المديني وفي
 مختصر السنن قال سفيان بن عيينة لم نجد شيئا نثبت به هذا الحديث ولم يجزئ الأمن هذا الوجه
 وكان اسمعيل بن أمية إذا حدث بهذا الحديث يقول هل عندكم شيء تشدون به وقد أشار الشافعي
 إلى ضعفه وقال البيهقي لأبأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى والحديث دليل على أن
 السترة تجزئ بأي شيء كانت وفي مختصر السنن قال ابن عيينة رأيت شريكا صلى لنا في جنازة
 العصر فوضع قلنسوته بين يديه وفي الصحيحين من رواية ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يعرض راحلته فيصل إلى إليها وقد تقدم أنه أي المصلي إذا لم يجد جمع ترابا أو حجرا واختار
 أحمد بن حنبل أن يكون الخط كالهلل وفي قوله لا يضره شيء ما يدل أنه يضره إذا لم يفعل أما
 بنقصان من صلاته أو بإبطالها على ما ذكرناه يقطع الصلاة إذا في المراد بالقطع الخلف الذي
 تقدم وهذا فيما إذا كان المصلي اماما أو منفردا إذا كان مؤتمرا فإن الامام سترة له أو سترة سترة
 له وقد بوب له البخاري وأبو داود وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أنس مرفوعا سترة
 الامام سترة لمن خلفه وإن كان فيه ضعيف والحديث عام في الأمر باتخاذ السترة في القضاء وغيره
 فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى إلى جدار جعل بينه وبينه قدر عمر الشاة ولم يكن
 يتباعده منه بل أمر بالقرب من السترة وكان إذا صلى إلى عمود أو عمودا وشجرة جعله على جانبه
 الأيمن أو الأيسر ولم يصمد له صمدا وكان يركز الحربة في السيف والعترة فيصل إليها فتكون سترة
 وكان يعرض راحلته فيصل إليها وقاس الشافعية على ذلك بسط المصلي لئلا يجاد بجوامع اشعار
 المار بأنه في صلاة وهو صحيح (وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الصلاة شيء وأدرك ما استطاعت (وفي نسخة وأدرك ما استطاعت)
(أخرجه أبو داود وفي سنده ضعف) في مختصر المنذري في أسناده مجالده وهو أبو سعيد بن عمير
الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غيره واحد أخرجه مسلم حديثاً مقروناً بغيره من أصحاب
الشعبي وأخرج نحوه أيضاً الدارقطني من حديث أنس وأبي أمامة والطبراني من حديث جابر
وفي أسناده ضعف وهذا الحديث معارض لحديث أبي ذر وفيه أنه يقطع صلاة من ليس له سترة
المرأة والجمار والكلب الأسود ولما تعارض الحديثان اختلف نظر العلماء فيه بما قيل المراد
بالقطع نقص الصلاة وبعدم القطع عدم البطلان وقيل هذا نسخ لذاك وهذا ضعيف لأنه
لا نسخ مع إمكان الجمع ولأنه لا يتم النسخ إلا بغيره التام ولا يعلم هنا المتقدم من المتأخر على أنه
لو تعدد الجمع بينهما لرجع إلى الترجيح وحديث أبي ذر راجح لأنه أخرجه مسلم في صحيحه وحديث
أبي سعيد في سنده ضعف

(باب الحش على الخشوع في الصلاة) *

في القاموس الخشوع الخضوع أو قريب من الخضوع أو هو في البدن والخشوع في الصوت
والبصر والسكون والتذلل وفي البدر التمام الخضوع تارة يكون في القلب وتارة يكون من قبل
البدن كالمسكون وقيل لا بد من اعتبارهما أحكام الرأى في تفسيره ويدل على أنه من عمل القلب
حديث على كرم الله وجهه الخشوع في القلب أخرجه الحاكم قلت ويدل له حديث لو خشع
قلب هذا خشعت جوارحه وحديث وأعوذ بك من قلب لا يخشع وقد اختلف في وجوبه في
الصلاة فالجمهور على عدم وجوبه وقد أطل الغزالي في الاحياء الكلام في ذلك وذكر أدلة وجوبه
وادعى النووي الاجماع على عدم وجوبه (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) هذا الخبر عن أبي هريرة عن نهيه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يأت بلفظه
الذي أفاد النهي لكن هذا حكم الرفع (ان يصلي الرجل) ومثله المرأة (مختصراً) من
الاختصار وهو منتصب على الحال وعامله يصلي وصاحبها الرجل (متفق عليه واللفظ لمسلم)
وفسره المصنف أيضاً بقوله (ومعناه ان يجعل يده اليمنى أو اليسرى) (على خاصرته) كذلك أي
الخاصرة اليمنى أو اليسرى أو هما معاً عليهما الآن تفسيره بما ذكره يعارضه ما في القاموس من
قوله وفي الحديث المختصرون يوم القيامة على وجوههم النور أي المصلون بالليل فإذا تعبوا
وضعوا أيديهم على خواصرهم انتهى الا اني لم أجده الحديث مخرجا فان صح فالجمع بينه وبين
حديث الكتاب ان يتوجه النهي الى من فعل ذلك بغير تعب كما يفيد قوله في تفسيره فإذا تعبوا
ولكن تفسير النهاية يخالفه فإنه قال أراد انهم يأتون ومعهم أعمال صالحة يتكئون عليها وفي
القاموس الخاصة الشاكلة وما بين (٣) الحرقعة والقصري وفسر الحرقعة بعظم الحجة أي رأس
الورك وهذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الأكثر وقيل الاختصار في الصلاة هو ان يأخذ
بيده عصا يتوكأ عليها وقيل ان يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين وقيل أن يحذف من
الصلاة فلا يدعيها وركوعها وسجودها وحدها والحكمة في النهي عنه بينها قوله (وفي
بخاري عن عائشة ان ذلك) أي الاختصار في الصلاة (فعل اليهود في صلاتهم) وقد ينفع

(٣) الحرقعة بضم الحاء
وسكون الزاء وضم القاف
ففاء وهاء كذا في القاموس
مضبوطاً بالقلم اهـ

التشبيه بهم في جميع أحوالهم وهذا وجه حكمة النهي لا ما قيل أنه فعل الشيطان أو أن إبليس أهبط من الجنة كذلك أو أنه فعل المتكبرين لأن هذه علل تخمينية وما ورد منصوصاً أي عن الصحابي هو العمدة لأنه أعرف بسبب الحديث ويحتمل أنه مر فوع وما ورد في الصحيح مقدم على غيره ملور وهذه الأشياء أثاراً وفي ذكر المصنف للحديث في باب الخشوع ما يشعر بأن العلة في النهي عن الاختصار أنه ينافي الخشوع ﴿وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا قَدِمَ الْعِشَاءَ مَدُّو كِسْمَاءَ طَعَامِ الْعِشَاءِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ (فَابْدُوا بِهِ) أَي بِأَكْلِهِ (قَبْلَ أَنْ تَصْلُوا الْمَغْرِبَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ وَرَدَ بِاطِّلاقِ لَفْظِ الصَّلَاةِ قَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعَمِيدُ فِيحْمَلُ الْمَطْلُوعَ عَلَى الْمُقِيدِ وَوَرَدَ بِلَفْظِ إِذَا وَضَعَ الْعِشَاءَ وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ فَلَا يَقِيمُ بِهِ لِمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ ذِكْرَ حَكْمِ الْخَاصِّ الْمَوَافِقَ لَا يَقْتَضِي تَقْيِيداً وَلَا تَخْصِصاً وَالْحَدِيثُ دَالٌ عَلَى إِيْجَابِ تَقْدِيمِ أَكْلِ الْعِشَاءِ إِذَا حَضَرَ عَلَى صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْجَهْوِ وَرَجُلُوهُ عَلَى النَّدْبِ وَقَالَتِ الظَّاهِرُ بِرَبِّهِ يَجِبُ فَلَوْ قَدِمَ الصَّلَاةُ لَبَطَلَتْ عَمَلًا بَظَاهِرِ الْأَمْرِ ثُمَّ انْجَلَتْ ظَاهِرُهُ بِقَدَمِ الْعِشَاءِ مُطْلَقاً سِوَاهُ كَانَ مُحْتَاجاً إِلَى الطَّعَامِ أَوْ لَا وَسِوَاهُ خَشِيَ فُسَادَ الطَّعَامِ أَوْ لَا وَسِوَاهُ كَانَ خَفِيفَةً أَوْ لَا وَفِي مَعْنَى الْحَدِيثِ تَفَاصِيلُ أُخَرُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ بَلْ تَتَّبَعُوا عِلَّةً لِلْأَمْرِ بِتَقْدِيمِ الطَّعَامِ فَقَالُوا هِيَ تَشْوِيشُ الْخَاطِرِ بِحُضُورِ الطَّعَامِ وَهُوَ يَقْضِي إِلَى تَرْكِ الْخُشُوعِ وَهِيَ عِلَّةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ إِلَّا مَا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ عَنْهُمَا كَأَنَّهُمَا قَالَا نَظَرْنَا فِي السُّنَنِ وَشَرَّاهُ الْفَرَادِ الْمُؤَدَّنَ أَنَّ يَقِيمَ الصَّلَاةَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا تَعْجَلْ لَا تَقُومُ وَفِي أَنْفُسِنَا مِنْهُ شَيْءٌ وَفِي رِوَايَةٍ لَنَا يُعْرَضُ لَنَا فِي صَلَاتِنَا وَلَهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ الْعِشَاءُ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَذْهَبُ النَّفْسُ الْوَامَةُ فِي هَذِهِ الْأَمْرِ أَمَّا إِشَارَةُ إِلَى التَّعْلِيلِ ثُمَّ هَذَا أَنَّ الْوَقْتَ مُوسِعٌ وَأَخْتَلَفُوا إِذَا تَضَيَّقَ بِحَيْثُ لَوْ قَدِمَ أَكْلُ الْعِشَاءِ خَرَجَ الْوَقْتُ فَقِيلَ يَقْدَمُ الْإِكْلُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ مُحَافَظَةً عَلَى تَحْصِيلِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ قِيلَ وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ بِوُجُوبِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ وَقِيلَ يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ مُحَافَظَةً عَلَى حُرْمَةِ الْوَقْتِ وَهُوَ قَوْلُ الْجَهْوِ وَمِنْ الْعُلَمَاءِ وَفِيهِ أَنَّ حُصُولَ الطَّعَامِ عَذْرٌ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهَا وَعِنْدَ غَيْرِهِ قِيلَ وَفِي قَوْلِهِ فَابْدُوا بِهِ مَا يَشْعُرُ بِهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ حُضُورُ الصَّلَاةِ وَهُوَ بِأَكْلِ فَلَا يَتِمَادِي فِيهِ وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عِمْرَانَ كَانَ إِذَا حَضَرَ عِشَاءً وَسَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَقُمْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ طَعَامِهِ وَقَدْ قِيسَ عَلَى الطَّعَامِ غَيْرُهُ مِمَّا يَحْصُلُ بِتَأْخِيرِهِ تَشْوِيشُ الْخَاطِرِ وَالْأَوَّلَى الْبِدْءُ بِهِ ﴿وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ أَيْ دَخَلَ فِيهَا (فَلَا يَمْسَحُ الْخُصْيَ) أَي مِنْ جِهَتِهِ أَوْ مِنْ مَحَلِّ سَجُودِهِ (فَإِنَّ الرِّجَّةَ تَوَاجَهَهُ رَوَاهُ الْحَنَسَةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَزَادَ أَحَدُ) فِي رِوَايَتِهِ (وَاحِدَةً أَوْ دَعَى) فِي هَذَا النُّقْلِ قُلْتُ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا جَدَّ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي سَأَلَهُ الْمَصْنُفَ وَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا فَلَا يَمْسَحُ وَاحِدَةً أَوْ دَعَى وَهُوَ غَيْرُ مَرَادٍ وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَحَدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى سَأَلَتْهُ عَنْ مَسْحِ الْخُصَاةِ فَقَالَ وَاحِدَةً أَوْ دَعَى أَي مَسَحَ وَاحِدَةً أَوْ تَرَكَ الْمَسْحَ فَاخْتَصَرَ الْمَصْنُفُ أَخْلَ بِالْمَعْنَى وَكَانَ أَكْلُ فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ عَلَى لَفْظِهِ لَمْ يَرْفَهُ وَلَوْ قَالَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ الْأَذْنَ بِمَسْحَةٍ وَاحِدَةٍ لَكَانَ وَاضِحاً وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى النَّهْيِ عَنْ مَسْحِ الْخُصَاةِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ لِأَقْبَلِهِ وَالْأَوَّلَى لَهُ أَنْ يَقْعَلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَشْغَلُ بِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّقْيِيدُ بِالْخُصْيِ أَوِ التَّرَابِ

كافي رواية للغالب ولا يدل على نفيه عما عداه قيل والعلة في النهي المحافظة على الخشوع كما يفيد سياق المصنف للحديث في هذا الباب أو لئلا يكثر العمل في الصلاة وقد نص الشارع على العلة بقوله فان الرجعة تواجهه أى تكون تلقا وجهه فلا يغير ما تعلق بوجهه من التراب والحصى ولا ما سجد عليه إلا أن يؤلمه فله ذلك ثم النهي ظاهر في التحريم (وفي الصحيح) أى المتفق عليه (عن معقيب) بضم الميم وفتح العين ابن أبي فاطمة الدوسي شهد بدرا وكان أسلم قديما مكة وهاجر الى الحبشة الهجرة الثانية وأقام بها حتى قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وكان على خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستعمله أبو بكر وعمر على بيت المال مات سنة أربعين وقيل في آخر خلافة عثمان (نحوه) أى نحو حديث أبي ذر ولفظه لا تمنع الحصى وأنت تصلى فان كنت لا بد فاعلا فواحدة لتسوية الحصى (بغير تعليل) أى ليس فيه ان الرجعة تواجهه ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس) بالخاء المعجمة فداء فسين هو الاخذ للشيء على غفلة (يخلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري) قال الطيبي سمي اختلاسا لان المصلى يقبل على ربه تعالى ويرتد الشيطان فوات ذلك عليه فاذا التفت استلبه ذلك وهو دليل على كراهة الالتفات في الصلاة ووجه الجمهور على ذلك اذا كان الالتفات لا يبلغ الاستدبار للقبلة بصدره أو عنقه كله والا كان مبطلا للصلاة وسبب لكراهة نقصان الخشوع كما أفاده إيراد المصنف للحديث في هذا الباب أو لترك استقبال القبلة ببعض البدن أو لمناقبه من الاعراض عن التوجه الى الله تعالى كما أفاده ما أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي ذر لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فاذا صرف وجهه انصرف أخرجه أبو داود والنسائي (وللترمذي) أى عن عائشة وصححه (ايالك) بكسر الكاف لانه خطاب لمؤنث (والالتفات) بالنصب لانه محذر منه (في الصلاة فانه هلكة) لاخلاله بافضل العبادات وأى هلكة أعظم من هلكة الدين (فان كان لا بد) من الالتفات (ففي التطوع) قيل والنهي عن الالتفات اذا كان لغير حاجة والافتقار ان أبا بكر التفت بمجيء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الظهر والتفت النائم بخروجه صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته حيث أشار اليهم ولولم يلتفتوا ما علموا بخروجه ولا اشارته وأقرهم على ذلك ﴿ وعن أنس ﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه) وفي رواية في البخاري فان ربه بينه وبين القبلة والمراد من المناجاة اقباله تعالى عليه بالرجعة والرضوان (فلا يصقن بين يديه ولا عن يمينه) قد علل في حديث أبي هريرة بأن عن يمينه ملكا (واكن عن شماله تحت قدمه متفق عليه وفي رواية أو تحت قدمه) الحديث نهى عن البصاق الى جهة القبلة أو جهة اليمين اذا كان العبد في الصلاة وقد ورد النهي مطلقا عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصة فحتمها وقال اذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبل وجهه ولا عن يمينه ولا يصبق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى متفق عليه (١) وقد جزم النووي في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أو غيره وقد أفاده حديث أنس في حق المصلى الآن غيره من الاحاديث قد أفادت تحريم البصاق الى القبلة مطلقا في مسجد وغيره ولصل وغيره ففي صحيح ابن

(١) قوله وقد جزم النووي الخ كذا بأصله وعبارة القسطلاني وقد جزم النووي بالمنع منه في الجهة اليمنى داخل الصلاة الخ اه معجمه

خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً من ثقل بجاء القبلة جاء يوم القيامة وتقبله بين
عينيه ولابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة
وهي في وجهه وأخرج ابوداود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد أن رجلاً قام قوماً فبصق
في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي لكم ومثل البصاق إلى القبلة
البصاق عن اليمين فإنه منهى عنه مطلقاً أيضاً وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود أنه كرم أن يبصق
عن يمينه وليس في الصلاة وعن معاذ بن جبل ما بصقت على يميني مذأملت وعن عمر بن عبد
العزير أنه نهى عنه أيضاً وقد أُرشد صلى الله عليه وآله وسلم إلى أي جهة يبصق فقال عن شماله
تحت قدمه قبين الجهة أنها جهة الشمال والمحمل أنه تحت القدم وورد في حديث أنس عند
أحمد ومسلم بعد قوله ولكن عن يساره أو تحت قدمه زيادة ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه وورد
بعضه على بعض فقال أو يفعل هكذا وقوله أو تحت قدمه خاص عن ليس في المسجد وأما إذا
كان فيه ففي ثوبه لحديث البصاق في المسجد خطيئة إلا أنه قد يقال المراد بالبصاق إلى جهة القبلة
أو جهة اليمين خطيئة لا تحت القدم أو عن شماله لأنه قد أذن فيه الشارع ولا ياذن في خطيئة
هذا وقد سمعت أنه علل صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن البصاق عن اليمين بأن عن يمينه ملكا
فأورد سؤال وهو أن على الشمال أيضاً ملكا وهو كاتب السيئات وأجيب بأنه اختص بذلك
ملك اليمين تخصيصاً له وتثريفاً وإكراماً وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات
البدنية فلا دخل لكاتب السيئات فيها واستشهد لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث
حذيفة موقوفاً في هذا الحديث ولا عن يمينه فإن عن يمينه كاتب الحسنات وفي الطبراني من
حديث أبي أمامة في هذا الحديث فإنه يقوم بين يدي الله وملك عن يمينه وقرينه عن يساره وإذا
ثبت هذا فالثقل يقع على القرن وهو الشيطان ولعل ملك اليسار حينئذ بحيث لا يصيبه شيء
من ذلك وأنه يتحول في الصلاة إلى جهة اليمين (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (قال كان
قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء الستر الرقيق وقيل الصفيق من صوف ذي ألوان قال في
القاموس ثوب صفيق ضد خفيف وقال ثوب خفيف رقيق الغزل (لعاثشة سترت به جانب ينها
فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أزيل عناقركم هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض) بفتح
التاء وكسر الراء (لي في صلاتي رواه البخاري) في الحديث دلالة على إزالة ما يشوش على المصلي
صلاته مما في منزله أو في محل صلاته ولا دليل فيه على بطلان الصلاة لأنه لم يرد أنه صلى الله عليه
وآله وسلم أعادها ومثله قوله (واتفقا) أي الشخان (على حديثها) أي حديث عائشة فالضمير
لها وقد تقدم في كلام المصنف ذكرها (في قصة أنبجانية) بفتح الهمزة وسكون النون وكسر
الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة كساء غليظ لا علم فيه (أبي جهم) بفتح الجيم
وسكون الهاء هو عامر بن حذيفة (وقبه) ولفظ الحديث عن عائشة أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم صلى في خبيصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة فلما انصرف قال اذهبوا بجمعص
هذه إلى أبي جهم واتنوني بأنبجانية أبي جهم فأنها ألهمتني آتفاعن صلاتي هذا لفظ البخاري
وعبارة المصنف تنهم أن ضمير (فأنها) للأنبجانية ومنه تعرف أنه كان الأولى أن يقول قصة
خبيصة أبي جهم فأنها أي الخبيصة وكانت ذات أعلام أهداها له صلى الله عليه وآله وسلم أبو جهم

(ألهتني عن صلاتي) وذلك أن أباجهم أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خيصة لها أعلام
 كما روى مالك في الموطأ عن عائشة قالت أهدى أبوجهم بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خيصة لها علم فشهد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردى هذه الخيصة إلى أبي جهم وفي
 رواية عنها كنت أنظر إلى علمها وأنا في الصلاة فأخاف أن يفتن قال ابن بطال اغتلب منه نوبا
 غيرها لعله لم يرد عليه هديته استخفافا به وفي الحديث دليل على كراهة ما يشغل عن الصلاة
 من النقوش ونحوها مما يشغل القلب وفيه مبادرته صلى الله عليه وآله وسلم إلى صيانة الصلاة
 عما يلهمي وازالة ما يشغل عن الاقبال عليها قال الطيبي فيه ايدان بان للصور والاشياء الظاهرة
 تأثيرا في القلوب الطاهرة والنقوش الزكية فضلا عما دونها وفيه كراهة الصلاة على المفارش
 والسجاد جيد المنقوشة وكراهة نقش المساجد ونحوه (وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لينتهين) بفتح اللام وفتح الياء وسكون النون وكسر الهاء
 (قوم يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة) أي إلى ما فوقهم مطلقا (أولا ترجع إليهم رواه
 مسلم) قال النووي في شرح مسلم فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك وقد نقل الاجماع
 على النهي عن ذلك والنهي يفيد تحريمه وقال ابن حزم تبطل به الصلاة قال القاضي عياض
 واختلفوا في غير الصلاة في الدعاء فكرهه قوم وجوزوه الأكثر (وله) أي لمسلم (عن عائشة
 قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا صلاة بحضرة طعام) تقدم الكلام في
 ذلك الآن هذا يشهد انها لا تقام الصلاة في موضع حضر فيه الطعام وهو عام للنقل والفرش
 واللجائع وغيره والذي تقدم أخص من هذا (ولا) أي لا صلاة (وهو) أي المصلي (يدافعه
 الاخبثان) البول والغائط ويلحق به ما مدافعة الریح فهذا مع المدافعة وأما اذا كان يجحد في
 نفسه ثقل ذلك وليس هنالك مدافعة فلا نهى عن الصلاة معه ومع المدافعة هي مكروهة قبل
 تنزه النقصان الخشوع فلو خشى خروج الوقت ان قدم التبرز واخراج الاخبثين قدم الصلاة
 وهي صحيحة مكروهة كذا قال النووي ويحب اعادتها وعن الظاهرية انها باطلة (وعن أبي
 هريرة) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التائب من الشيطان) لانه
 يستدر عن الامتلاء والكسل وهما مما يحبه الشيطان فكأن التائب منه (فإذا تائب أحدكم
 فليكظم) أي يمتعه ويملكه (ما استطاع رواد مسلم والترمذي وزاد) الترمذي (في الصلاة)
 فقيده الامر بالكظم في الصلاة ولا ينافي النهي عن تلك الحالة مطلقا لموافقة المطلق المقيد في
 الحكم وهذه الزيادة هي في البخاري أيضا وفيه بعده ولا يقلها فانما ذلك من الشيطان يضحك
 منه وكل هذا مما ينافي الخشوع وينبغي ان يضع يده على فيه لحديث اذا تائب أحدكم فليضع يده
 على فيه فان الشيطان يدخل مع التائب أخرجه أجدو الشيطان وغيرهم لكن ليس في هذا
 الحديث ذكر الصلاة

* (باب المساجد) *

جمع مسجد بفتح العين وكسرها فان أريد به المكان المخصوص فهو بكسر العين لا غير وان أريد
 به موضع السجود وهو موضع وقوع الجبهة في الارض فانه بالفتح لا غير وفي فضائل المساجد

أحاديث واسعة وانها أحب البقاع الى الله تعالى وان من بنى لله مسجداً من مال حلال بنى الله له
 بيتاً في الجنة وأحاديثها في مجمع الزوائد وغيره (عن عائشة) رضي الله عنها (قالت أمر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور) يحتمل ان المراد بها البيوت وهي المنازل بناء
 على انه يطلق عليها لفظ الدور ويحتمل ان يراد بها المحال التي بنيت فيها الدور قال في القساموس
 الدور المحل يجمع البناء والعروة والبلد ومدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموضع القبيلة
 انتهى وكلام شرح السنة يلائم ما ذكر (وان تنظف) عن الأقدار (وتطيب رواه أحمد وأبو
 داود والترمذي وصححه إرساله) والتطيف بالجور ونحوه والامر للنسب لقوله أيضاً أدركت
 الصلاة فصل أخرجه مسلم ونحوه عند غيره قيل وهي على إرادة المعنى الأول بالدور ففي الحديث
 دليل على أن المساجد شرطها قصد التيسيل ولو كان يتم مسجداً بالتسمية لخرجت تلك الأماكن
 التي اتخذت في المساكن عن ملك أهلها وفي شرح السنة ان المراد المحال التي فيها الدور ومنه
 سأريكم دار الفاسقين لانهم كانوا يسعون المحلة التي اجتمعت فيها القبيلة داراً قال سفيان
 بناء المساجد في الدور يعني القبائل (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قاتل الله اليهود) أي لعن كما جاء في رواية وقيل معناه قتلهم وأهلهم (اتخذوا
 قبوراً أنبياءهم مساجد متفق عليه) وفي مسلم عن عائشة قالت ان أم حبيبة وأم سلمة ذكرا
 كنيسة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأياها بالحبيشة فيها تصاور فقال ان أولئك اذا كان
 فيهم الرجل الصالح فأتى قبره مسجداً وصوروا فيه تلك التصاوير أولئك شرار الخلق
 عند الله يوم القيامة واتخذوا القبور مساجد أعم من ان يكون معنى الصلاة اليها أو بمعنى الصلاة
 عليها وفي مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصالوا اليها ولا عليها قال البيضاوي وأما من اتخذ مسجداً
 في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا لتعظيم له ولا لتوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد
 قال السيد في الشرح قلت قوله لا لتعظيم له يقال اتخذ المسجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له
 ثم أحاديث النهي مطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكر والتظاهر ان العلة سد الذريعة والبعد
 عن التشبه بعبد الاوثان التي تعظم الجادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ولما في اتفاق المال
 في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية ولانه سبب لا يقاد السرح عليها الماعون فاعله
 ومقاسد ما يبنى على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر وقد أخرج أبو داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زائرات القبور
 والمتخذين عليها المساجد والسرج انتهى وقد حققه السيد في رسالة مستقلة (وزاد مسلم
 والنسائي) زاد في حديث أبي هريرة هذا بعد قوله اليهود وقد استشكل ذلك لان النصاري
 ليس لهم الاعيسى عليه السلام اذ لا نبي بينه وبين محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو حي في السماء
 وأجيب بأنه كان فيهم ثم أنبياء غير مرسلين كالأوربيين ومريم في قول أو ان المراد من قوله أنبياءهم
 المجموع من اليهود والنصارى والمراد الانبياء وكبار أتباعهم واكتفى بذلك الانبياء ويؤيد ذلك
 قوله في رواية مسلم كانوا يتخذون قبوراً أنبياءهم وصالحهم مساجد ولهذا المأثور النصاري كما
 في قوله (ولهما) أي البخاري ومسلم (من حديث عائشة كانوا اذا مات فيهم) أي في النصاري
 قال (الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وفيه أولئك شرار الخلق) اسم الإشارة عائداً الى

الفرقيين وكفى به ذماً ولما أفرده الود كافي حديث أبي هريرة قال أنبياءهم وأحسن من
 هذا ان يقال أنبياء اليهود أنبياء للنصارى لان النصارى مأمورون بالآيمان بكل رسول فرسل
 بى اسرائيل يسمون أنبياء في حق الفرقيين والمراد من الاختاذعهم من أن يكون ابتداء أو تباعاً
 قالهم وابتدعت والنصارى اتبعت ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال بعث النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم خيلاً فجاءت برجل فربطوه بسارية من سواري المسجد الحديث متفق عليه)
 الرجل هو عمامة بن اثال صرح بذلك في الصحيحين وغيرهما وليس فيه ان الربط عن أمره صلى
 الله عليه وآله وسلم ولكنه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك لان في القصة انه كان يربطه ثلاثة أيام
 ويقول ما عندك يا عمامة الحديث وفيه دليل على جواز ربط الأسير بالمسجد وان كان كافراً
 وهذا يخص قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسجد لذكر الله (١) وادعاء وقد أنزل صلى
 الله عليه وآله وسلم وقد تقيف في المسجد قال الخطابي فيه جواز دخول المشرك المسجد اذا كان
 فيه حاجة مثل ان يكون له غريم في المسجد لا يخرج اليه ومثل ان يحاكم الى قاض هو في المسجد
 وقد كان الكفار يدخلون مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ويطلبون فيه الجالوس وقد أخرج
 أبو داود من حديث أبي هريرة ان اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المسجد
 وأما قوله تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام فالمراد لا يمكنون من حج ولا عمرة كما ورد في القصة التي
 بعث لاجلها صلى الله عليه وآله وسلم بآيات براءة الى مكة وقوله فلا يحجج بعد هذا العام مشرك
 وكذلك قوله تعالى ما كان لهم أن يدخلوها الا خائفين لا يتم هذا دليل على تحريم المساجد على
 المشركين لانها نزلت في حق من استولى عليها وكانت له الحكمة والمنعة كما وقع في سبب
 نزول الآية فانها نزلت في شأن النصارى واستيلائهم على بيت المقدس والقاء الاذى فيه
 والائتيال أو انها نزلت في شأن قريش ومنعهم له صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية عن العمرة
 وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وتخريب فلم تقده الآية الكريمة وكان المصنف ساقه لبيان جواز
 دخول المشرك المسجد وهو مذهب امامه فيما عدا المسجد الحرام ﴿٢﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة
 (ان عمر) رضى الله عنه (مر بجحسان) بفتح الحاء وتشديد السين هو ابن ثابت شاعر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يكنى أبا عبد الرحمن أطل ابن عبد البر في ترجمته في الاستيعاب قال و توفي
 قبل الاربعين في خلافة علي عليه السلام وقيل بل مات سنة خمس وهو ابن مائة وعشرين سنة
 (ينشد) بضم حرف المضارعة وسكون النون وكسر الشين (في المسجد فلخط اليه) أي نظر اليه
 وكان حسان فهم منه نظر الانكار (فقال قد كنت أنشد وفيه) أي في المسجد (من هو خير منك)
 يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (متفق عليه) وقد أشار البخاري في باب بدء الخلق في هذه
 القصة ان حسان أنشد في المسجد ما أجاب به المشركين عنه صلى الله عليه وآله وسلم ففي الحديث
 دلالة على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد عارضته أحاديث كما أخرج ابن خزيمة وصححه الترمذي
 من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تناسد
 الاشعار في المسجد وله شواهد وجع بينها وبين حديث الباب بان النهي محمول على تشاد اشعار
 الجاهلية واهل البطالة وما لم يكن فيه غرض صحيح والمأذون فيه ما سلم من ذلك وقيل المأذون فيه
 مشروط بان لا يكون ذلك مما يشغل من في المسجد ﴿٣﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة رضى الله عنه

(١) وقد تقدم في شرح
 حديث الاعرابي الذي قال
 في المسجد نحوه اه أبو
 النصر

(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع رجلا ينشد) بفتح الاء وضم الشين من نشد
 الدابة اذا طلمها (ضالة في المسجد فليقل لارتها الله عليه) عقوبة له لا تركابه في المسجد مالا
 يجوز وظاهره أن يقوله جهر او انه واجب (فان المساجد لم تكن لهذا رواه مسلم) أي بل بنيت لذكر
 الله والصلاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوه والحديث دليل على تحريم السؤال عن ضالة الحيوان
 في المسجد وهل يلحق به السؤال عن غيرها من المتاع ولو ذهب في المسجد قيل يلحق للعله وهي قوله
 فان المساجد لم تكن لهذا وان من ذهب عليه متاع فيه أو في غيره فقد في باب المسجد يسأل الخارجين
 والداخلين اليه واختلف أيضا في تعليم الصبيان القرآن في المسجد وكان المانع منه لما فيه من رفع
 الاصوات المنهي عنه في حديث واثله جنسوا مساجدكم بمجانينكم وصبيانكم ورفع أصواتكم
 الحديث أخرجه عبد الرزاق والطبراني في الكبير وابن ماجه (وعنه) أي أبي هريرة رضي الله
 عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم من يبيع أو يشتري) يشتري (في المسجد
 فقولوا لا أبيع الله تجارتك رواه النسائي والترمذي وحسنه) فيه دلالة على تحريم البيع
 والشراء في المساجد وانه يجب على من رأى ذلك فيه يقول لكل من البائع والمشتري لا أبيع الله
 تجارتك يقوله جهر اذ جاز الفاعل لذلك والعله هي قوله المتقدم فان المساجد لم تكن لذلك وهل
 ينعقد البيع قال الماوردي انه ينعقد اتفاقا (وعن حكيم بن حزام) بكسر الحاء والزاى وحكيم
 صحابي كان من أشرف قريش في الجاهلية والاسلام أسلم عام الفتح عاش مائة وعشرين سنة متون
 في الجاهلية وستون في الاسلام وتوفي بالمدينة سنة ٥٤ وله أربعة أولاد صحابيون كلهم عبد الله
 وخالد ويحيى وهشام (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام الحدود في المساجد ولا
 يستقاد فيها) أي يقام القود فيها (رواه أحمد وأبو داود وبنسند ضعيف) ورواه الحارث بن أسد
 وأحمد بن حنبل والدارقطني والبيهقي قال المصنف في التلخيص لابس باسناده والحديث دليل على
 تحريم إقامة الحدود في المساجد وعلى تحريم الاستقادة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت أصيب
 سعد) هو ابن معاذ بضم الميم وسعد هو أبو عمر والواسي أسلم بالمدينة بين العقبة الاولى والثانية وأسلم
 باسلامه بنو عبد الأشهل وسماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد الانصار وكان مقدما مطاعا
 شريفا في قومه من كبار الصحابة شهد بدر او احد أو أصيب يوم الخندق في أكله فلم يرق دمه حتى
 مات بعد شهر وتوفي في ذى القعدة سنة خمس من الهجرة يوم الخندق (فضرب عليه) أي نصب عليه
 (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده من قريب) أي ليكون مكانه قريبا منه
 صلى الله عليه وآله وسلم في عودته (متفق عليه) فيه دلالة على جواز النوم في المسجد وبقاء المريض
 فيه وان كان جرحا وضرب الخيمة وان منعت من الصلاة (وعنها قالت رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يستترى وأنا أنظر الى الحبشة يلعبون في المسجد - الحديث متفق عليه) قد بين
 في رواية البخاري ان لعبهم كان بالدق والحراب وفي رواية لمسلم يلعبون في المسجد بالحراب وفي
 رواية للبخاري وكان يوم عيد فهايدل على جواز مثل ذلك في المسجد يوم مسرة وقيل انه منسوخ
 بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وأما السنة
 فحديث جنسوا مساجدكم صبيانكم وفيه وسيل سيوفكم الحديث وثقه بانه حديث ضعيف
 وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف النار يخفيتم التلخيص وقد حكى ان لعبهم كان خارج

به ومجانينكم وشراءكم
 لكم وخصوصا ماتكم ورفع
 وانكم واقامة حدودكم
 وسل سيوفكم واتخذوا على
 أبوابها المطاهر وجروها
 في الجمع اذا أخرجه ابن ماجه
 عن واثله وابن عدي
 والطبراني والبيهقي وابن
 عساكر وكاتبه بقول الفائل
 فالنسخ انه اذا نهى عن
 الخصومة وسل السيوف
 فالاولى منه اللعب بالحراب
 وفيه بهداه على حسن خان

المسجد وعائشة كانت في المسجد وهذا امر دودعي ثابت في بعض هذا الحديث ان عمر أنكر عليهم
لعبهم في المساجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهم وفي بعض ألقاظه انه صلى الله عليه
وآله وسلم قال لعمر لتعلم اليهود ان في ديننا فسحة واني بعثت بحنيفة سمحة وكان عمر بنى على
الاصل في تنزيه المساجد فينبى له صلى الله عليه وآله وسلم ان التعق والتشديد ينفي قاعدة شريعتي
صلى الله عليه وآله وسلم من التسهيل والتيسير وهذا يدفع قول الطبري انه يغتفر للجيش ما لا يغتفر
لغيرهم فيقر حيث ورد ويدفع قول من قال ان اللعب بالحرب ليس لعبا مجردا بل فيه تدريب
الشجعان على مواضع الحروب والاستعداد للعدو ففي ذلك من المصلحة التي تجمع عامة المسلمين
ويحتاج اليها في اقامة الدين فأجيز فعلها في المسجد وهذا اما نظر عائشة اليهم وهم يلعبون وهي
أجنبية ففيه دلالة على جواز نظر المرأة الى جملته الناس من دون تفصيل لافرادهم كما تنظرهم اذا
خرجت للصلاة في المسجد وعند الملائقة في الطرقات ويأتى تحقيق هذه المسئلة في محله (وعنها)
أى عن عائشة (ان وليدة) الوليدة الامة (سوداء كان لها خباء) بكسر الخاء الخيمة من وبر أو غيره
وقيل لا يكون الامن شعير (في المسجد فكانت تاتينا فحدث عندي الحديث متفق عليه)
والحديث برمته في البخاري عن عائشة ان وليدة سوداء كانت لحى من العرب فاعتقوها فكانت
معهم فخرجت صبية لهم عليها وشاح أحمر من سيور قالت فوضعتني أوقع منها فارت حديثا وهو ملقى
خسبته لحا فخطفته قالت فالتسوه فلم يجدوه فاتهموني به فجعلوا يفتشوني حتى فتشوا قبلها قالت
والله اني لقائمة معهم اذمرت الحديث فالتفتة قالت فوقع بينهم فقلت هذا الذي اتهموني به زعموا وأنا
منه بريئة وهو ذا هو قالت فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسلمت قالت عائشة
فكان لها خباء في المسجد أو خفش (١) فكانت تاتيني فحدث عندي قالت فلا تجلس عندي
مجلسا الا قالت ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا * الا ان من دارة الكفر أنجاني (٢)
قالت عائشة قلب لها ما شأنك لا تعدين معي مقعدا الا قلت هذا فحدثني بهذا الحديث وهذا الذي
أشار اليه المصنف بقوله الحديث وفي الحديث دلالة على اباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن ليس
له مسكن من المسلمين رجلا كان أو امرأة عند أمن الفتنة وجواز ضرب الخيمة له ونحوها (وعن
أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البصاق في التاموس كغراب
والبصاق والبراق ماء القم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق وفي لفظ للبخاري البراق ولمسلم
التفل (في المسجد خطيئة وكفارتها دفنهما متفق عليه) الحديث دليل على ان البصاق في
المسجد خطيئة والدفن يكرهها وقد عارضه ما تقدم من حديث فليصق عن يساره أو تحت قدمه
فان ظاهره سواء كان في المسجد أو غيره قال النووي هما عمومان لكن عموم الثاني مخصوص بما اذا
لم يكن في المسجد ويبقى عموم الخطيئة اذا كان في المسجد من دون تخصيص وقال القاضي عياض
انما يكون البصاق في المسجد خطيئة اذا لم يدفنه وأما اذا أراد دفنه فلا وذهب الى هذا الأئمة من أهل
الحديث وبذل له حديث أحمد والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعا عن تنخف في
المسجد فلم يدفنه فسيئة فان دفنه فخطيئة فلم يجعله سيئة الا بقيد عدم الدفن ونحوه حديث أبي ذر
عند مسلم مرفوعا وجدت في مساوي امتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن وهكذا فهم السلف
ففي سنن سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح انه تخف في المسجد ليله فغشي أن يدفنها حتى

(١) الخفش بكسر الخاء
البيت الصغير جدا أو من
شعره قاموس

(٢) وفي نسخة نجاني
بالتضعيف اه

رجع الى منزله فاخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها وقال الحمد لله حيث لم يكتب على خطيئة
 الليلة فدل على انه فهم ان الخطيئة مختصة بمن تركها وقد منا وجهها من الجمع وهو ان الخطيئة
 حيث كان الثقل عن اليقين اولى جهة القبلة لا اذا كان عن الشمال أو تحت القدم والحديث هذا
 مختص بذلك ومقديبه قال الجمهور والمراد من دفنها من تراب المسجد ورمله وحصاه وقول من قال
 ان المراد من دفنها اخراجها من المسجد بعيداً (وعنه) أي أنس رضي الله عنه (قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يتباهى) يتفاخر (الناس في المساجد) بان
 يقول واحد مسجدي احسن من مسجديك علوا وزينة وغير ذلك (أخرجه الخمسة الا الترمذي
 وصححه ابن خزيمة) الحديث من اعلام النبوة وقوله لا تقوم الساعة قد يؤخذ منه أنه من
 اشراطها والتباهى اما بالقول كما عرفت أو بالفعل كان يبالغ كل واحد في تزيين مسجده ورفعته
 بئانه وغير ذلك وفيه دلالة لمفهمة بكراهة ذلك وانه من اشراط الساعة وان الله لا يحب تشييد
 المساجد ولا عمارتها الا بالطاعة (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ما أهرت بتشيد المساجد اخرجها أبو داود وصححه ابن حبان) وتماه قال ابن
 عباس لتخرقن كما زخرقت اليهود والنصارى وهو مدرج من كلام ابن عباس وكأنه فهمه من
 الاخبار النبوية في ان هذه الامة تتخذ وحذو بني اسرائيل القدوة بالقدوة والتشييد رفع البناء
 وتزيينه بالشيد وهو الجص كذا في الشرح والذي في القاموس شاد الحائط يشيده طلاءه بالشيد
 وهو ما يطل به الحائط من جص ونحوه انتهى فلم يجعل رفع البناء من مسماه وأما قوله تعالى في بيوت
 أذن الله أن ترفع في الكشف رفعها بناءً أوها كقوله بناها رفع سمكها فساها أو اذ رفع ابراهيم
 القواعد من البيت وعن ابن عباس هي المساجد تبنى أو تعظمها أو الرفع من قدرها وعن
 الحسن ما أمر الله بان ترفع بالبناء وليكن بالتعظيم والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم
 لقول ابن عباس كما زخرقت اليهود والنصارى فان التشبه بهم محرم وذلك انه ليس المقصود من بناء
 المساجد الا ان تكن الناس من الحر والبر وتزينهم ايشغل القلوب عن الاقبال على الطاعة فيذهب
 المشوع الذي هو روح جسم العبادة والقول بانه يجوز تزيين المساجد باطل قال في البحر الزخار
 ان تزيين الحرمين لم يكن برأى ذي حل ولا عقد ولا سكوت رضاى من العلماء وانما فعله أهل
 الدول الجبارة من غير مؤاذنة لاحد من أهل الفضل وسكت المعلوم والعلماء من غير رضا انتهى
 وهو كلام حسن وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أهرت اشعار بانه لا يحسن ذلك فانه لو كان
 حسناً لامره الله به صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج البخارى من حديث ابن عمر ان مسجده صلى الله
 عليه وآله وسلم كان على عهد صلى الله عليه وآله وسلم مبني باللين وسقفه الجريد وعمده خشب النخل
 فلم يزد فيه أبو بكر رضي الله عنه شيئاً وزاد فيه عمر رضي الله عنه وبناءه على بئانه في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم باللين والجريد وأعاد عمده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبني جدرانها
 بالاجار المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج قال ابن بطال وهذا يدل
 على ان السنة في ببناء المساجد القصد وترك الغلو في تحسينها فقد كان عمر مع كثرة الفتوحات في
 أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وانما احتاج الى تجديده لان جريد النخل كان قد
 تخرق في أيامه ثم قال عند امارته أكن الناس من المطر واياك أن تحمرا وتصفر قفتن الناس ثم كان

عثمان في المال في زمنه أكثر ففسنه بما لا يقتضي الزخرفة ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك في آخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفاً من الفتنة (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت علي آجوراً متى حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد رواه أبو داود والترمذي واستغربه وصححه ابن خزيمة) والقذاة برنة الحصاة هي مستعملة في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسير وهذا الخبر بان ما يخرجها الرجل من المسجد وإن قل وحقر فإنه ما جوفه لأن فيه تنظيف بيت الله وإزالة ما يؤذي المؤمنين ويفسد به فهو من الأوزار إذا دخل القذاة في المسجد هو من مفهوم الصفة لأن يخرجها حال أو صفة لها على أن اللام لام العهد الذهني لا يمنع من وصفها وبالجملة والكل مفهوم صفة وقد يناقش فيه ويقال لا يلزم من ثبوت الجرح أن يخرجها بثبوت الوزر بل إن دخلها وفيه تامل (وعن أبي قتادة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين متفق عليه) الحديث نهى عن جلوس الداخل إلى المسجد إلا بعد صلاته ركعتين وهما تحية المسجد وظاهره وجوب ذلك وذهب الجمهور إلى أنه ندب والاول أولى ثم ظاهر الحديث أنه يصليهما في أي وقت شاء ولو وقت الكراهة وفيه خلاف وقرر السيد في حواشي شرح العمدة أنه لا يصليهما من دخل المسجد أي أوقات الكراهة وقرر أيضاً أن وجوبهما هو الظاهر لكثرة الإوامر الواردة وظاهره أنه إذا جلس ولم يصليهما لا يشرع له أن يقوم فيصليها وقال جماعة يشرع له التدارك لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما وترجم عليه ابن حبان تحية المسجد لا تفوت بالجلوس وكذلك ما يأتي من قصة سليمان الغطفاني وقوله ركعتين لا مفهوم له في جانب الزيادة بل في جانب القلة فلا تتأدى سنة التحية بركعة واحدة قال في الشرح وقد أخرج من عموم المسجد المسجد الحرام فتحية الطواف وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدأ فيه بالطواف قلت هذا ذكره ابن القيم في الهدى وقد يقال أنه لم يجلس فلا تحية للمسجد الحرام إذا التحية انما تشرع لمن جلس والداخل لمسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلي صلاة المقام فلا يجلس الا وقد صلى نعم لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فإنه يشرع له صلاة التحية كغيره من المساجد وكذلك قد استثنوا صلاة العيد لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها ويحاجب بانه صلى الله عليه وآله وسلم ما جلس حتى يتحقق في حقه أنه ترك التحية بل وصل إلى الجبانة أو إلى المسجد فإنه صلى العيد في مسجده مرة واحدة ولم يتعد بل وصل إلى المسجد ودخل في صلاة العيد وأما الجبانة فلا تحية لها إذ ليست بمسجد وأما إذا اشتغل الداخل في الصلاة كأن يدخل وقد أقمت الفريضة فدخل فيها فأنجزه عن ركعتي التحية بل هو منهي عنها بحديث إذا أقمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة

* (باب صفة الصلاة) *

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (مخاطباً للمسي في صلاته وهو خلاد بن رافع) (إذا قلت إلى الصلاة فاسبغ الوضوء) تقدم أن اسبغ الوضوء تمامه (ثم

استقبل القبلة فكبر) تكبيرة الاحرام (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) فيه انه لا يجب دعاء الاستفتاح اذ لو وجب لامره به وذا هره انه يجوز به من القرآن غير الفاتحة وياتي تحقيقه (ثم اركع حتى تطمئن راكعا) فيه ايجاب الركوع والاطمئنان فيه (ثم ارفع) من الركوع (حتى تعتدل قائما) من الركوع (ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا) فيه ايضا وجوب السجود ووجوب الاطمئنان فيه (ثم ارفع) اي من السجود (حتى تطمئن جالسا) بعد السجدة الاولى (ثم اسجد) الثانية (حتى تطمئن ساجدا) كالاولى فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قياما وتلاوة وركوعا واعتدالاً منه وسجوداً وطمأنينة وجلساً بين السجدين ثم سجدة باطمئنان كالاولى فهذه صفة ركعة كاملة (ثم افعّل ذلك) أي جميع ما ذكر من الأقوال والأفعال الاتكبية الاحرام فانها مخصوصة بالركعة الاولى لما علم شرعا من عدم تكررها (في صلاتك) اي في ركعات صلاتك (كلها) أخرجه السبعة) بالفاظ متقاربة (وهذا اللفظ) الذي ساقه المصنف هنا (للبخاري وحده (ولابن ماجه) أي من حديث أبي هريرة (باسناد مسلم) أي باسناد درجته رجال مسلم (حتى تطمئن قائما) عوضا عن قوله في لفظ البخاري حتى تعتدل فدل على ايجاب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع (ومثله) أي مثل ما أخرجه ابن ماجه ما في قوله (في حديث رفاعه) بكسر الراء هو ابن رافع صحابي أنصاري شهيد بدر أو أحد أو سائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهد مع علي الجبل وصفين وتوفي أول امارته معاوية (عند أحمد وابن حبان) فإنه عندهما بلفظ (حتى تطمئن قائما) في لفظ (لاحد فاقم صلبك حتى ترجع العظام) أي التي انخفضت حال الركوع ترجع الى ما كانت عليه حال القيام للقراءة وذلك لسبب الاعتدال (والنسائي وأبي داود من حديث رفاعه بن رافع) اي مرفوعا (انه لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله) في آية المائدة (ثم يكبر الله) تكبيرة الاحرام (ويحمده) بقراءة الفاتحة الآن قوله ان كان معك قرآن يشعر ان المراد بقوله يحمده غيره القراءة وهو دعاء الاستفتاح فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والثناء بعد تكبيرة الاحرام (ويثنى عليه) بها (وفيها) أي في رواية النسائي وأبي داود عن رفاعه (فان كان معك قرآن فاقرأه) أي وان لم يكن معك قرآن (فاحمد الله) أي بالفاظ الحمد والظاهر ان يقول الحمد لله (وكبره) بلفظ الله أكبر (وهلله) بقول لا اله الا الله فدل ان هذه عوض عن القرآن لمن ليس له قرآن يحفظه (ولابن داود) من رواية رفاعه (ثم اقرأ بام الكتاب وبما شاء الله ولا بن حبان ثم عاشت) هذا حديث جليل يعرف بحديث المسي أصلاته وقد اشتمل على تعليم ما يجب في الصلاة وما لا تتم الا به فدل على وجوب الوضوء لكل قائم الى الصلاة وهو كما دلّت عليه الآية اذا قمتم الى الصلاة والمراد لمن كان محدثا كما عرف من غيره وقد فصل ما أجمله رواية البخاري رواية النسائي بلفظ حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضغضة والاستنشاق لكن ثبت وجوبهما بأدلة أخرى ودل على ايجاب استقبال القبلة قبل تكبيرة الاحرام وقد تقدم وجوبه ويسان عقوا الاستقبال للمتنقل الراكب ودل على وجوب تكبيرة الاحرام وعلى تعيين لفظها رواية الطبراني لحديث رفاعه بلفظ ثم يقول الله أكبر ور رواية ابن ماجه التي صححها ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي حميد من فعله

صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه قال الله أكبر ومثله أخرجه
 البراز من حديث علي رضي الله عنه باسناد صحيح على شرط مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا
 قام الى الصلاة قال الله أكبر فهذا يبين ان المراد من تكبيرة الاحرام هذا اللفظ ودل على وجوب
 قراءة القرآن في الصلاة سواء كان الفاتحة أو غيرها القوله ما تيسر معك من القرآن وقوله فان كان
 معك قرآن ولكن رواية أبي داود بلنظ فاقراً بأبم الكتاب وعند أحمد ابن حبان ثم أقرأ بأبم القرآن
 ثم أقرأ بمشئت وترجمه ابن حبان باب فرض المصلي فاتحة الكتاب في كل ركعة فمع تصريح الرواية
 بأبم القرآن يحمل قوله ما تيسر معك على الفاتحة لانها كانت متيسرة لحفظ المسلمين لها أو يحتمل انه
 صلى الله عليه وآله وسلم عرف من حال المخاطب انه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك وهو يحفظ
 غيرها فله ان يقرأه أو انه منسوخ بحديث تعيين الفاتحة وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلاة
 لمن لم يقرأ بأبم القرآن أو ان المراد ما تيسر فيما زاد على الفاتحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فانها
 عينت الفاتحة وجعلت ما تيسر لما عداها فيحمل ان الراوي حيث قال ما تيسر ولم يذكر الفاتحة
 ذهل عنها ودل على ايجاب غير الفاتحة معها القوله بأبم الكتاب وبما شاء الله وأسئت ودل على أن من
 لا يحفظ القرآن يعجزه الحمد والتكبير والتلليل وانه لا يتعين عليه منه قدر مخصوص ولا لفظ
 مخصوص وقد ورد تعيين الالفاظ بان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول
 ولا قوة الا بالله ودل على وجوب الركوع ودخول الاطمئنان فيه وفي لفظ لا جديان كيفية فقال
 فاذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتك وامد ذنورك ومكن ركوعك وفي رواية ثم تكبر
 وتركع حتى تطمئن مفاصلك وتسترخي ودل على وجوب الرفع من الركوع وعلى وجوب الاتصاب
 قائماً وعلى وجوب الاطمئنان قائماً القوله تطمئن قائماً وقد قال المصنف انها باسناد مسلم وقد
 أخرجهما السراج أيضاً باسناد على شرط البخاري فهي على شرط الشيخين ودل على وجوب السجود
 والطمأنينة فيه وقد فصلتها رواية النسائي عن أسحق بن أبي طلحة بلنظ ثم يكبر ويسجد حتى يمكن
 وجهه وجهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخي ودل على وجوب القعود بين السجدين وفي رواية
 النسائي ثم يكبر فيرفع رأسه حتى يستوي قاعداً على مقعده ويقيم صلبه وفي رواية فاذا رفعت
 رأسك فاجلس على خذلك اليسرى فدل على ان هيئة القعود بين السجدين بافتراش اليسرى
 ودل على انه يجب أن يفعل كل ما ذكر في بقية ركعات صلاته الاتكيرة الاحرام فانه معلوم أن
 وجوبها خاص بالدخول في الصلاة أو أول ركعة ودل على ايجاب القراءة في كل ركعة على ما عرفت
 في تفسير ما تيسر بالفاتحة فتجب الفاتحة في كل ركعة وتجب قراءة ما شاء الله في كل ركعة ويأتي
 الكلام على ايجاب ما عدا الفاتحة في الاخرين والثالثة في المغرب وهذا الحديث جليل جداً تكرر
 من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه وعدم وجوب كل ما لم يذكر فيه أما الاستدلال
 على ان كل ما ذكر فيه واجب فلانه ساقه صلى الله عليه وآله وسلم بلنظ الاخر بعد قوله ان
 تتم الصلاة الا بتمام ذكره وأما الاستدلال بان كل ما لم يذكر فيه لا يجب فلان المقام مقام تعليم
 الواجبات في الصلاة فلو ترك ذكر بعض ما يجب لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو
 لا يجوز بالاجماع فاذا احصرت ألفاظ هذا الحديث الصحيح أخذتها بالرائد ثم ان عارض الوجوب
 الدالة عليه ألفاظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه عمل به وان جاءت صيغة أخرى

بشيء لم يذكر في هذا الحديث أحتمل أن يكون هذا الحديث قرينة على جل الصيغة على الندب
واحتمل البقاء على الظاهر فيحتاج إلى مخرج للعمل به ومن الواجبات المتفق عليها لم تذكر في هذا
الحديث النية كذا في الشرح قلت ولقائل أن يقول قوله إذا قلت إلى الصلاة دال على إيجابها إذا
ليس النية إلا القصد إلى فعل الشيء وقوله فتوضأ أي قاصدا لله ثم قال والقعود الأخير من الواجبات
المتفق عليه ولم يذكر في الحديث قال ومن المختلف فيه التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة ^(١) (وعن أبي حميد) بصيغة التصغير (الساعدي)
هو ابن عبد الرحمن بن سعد الأنصاري الخزرجي منسوب إلى ساعدة وهو أبو الخزرج المدني غلب
عليه كنية مات في آخر ولا بد معاوية (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر) أي
للأحرام (جعل يديه) أي كفه (حذو) بفتح الحاء وسكون الذا (منكبيه) وهذا هو رفع
اليدين عند تكبيرة الأحرام (وإذا ركع أو كنى يديه من ركبتيه) تقدم بيانه في رواية أحمد لحديث
المسي فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامد ظهرك وممكن ركوعك (ثم هصر) بفتح
الهاء والصاد (ظهره) قال الخطابي أي ثناه في استواء من غير تقويس وفي رواية البخاري ثم حتى
وهو بعنائه وفي رواية غير مفتح رأسه ولا مصوبه وفي رواية وفرج بين أصابعه (فإذا رفع رأسه)
أي من الركوع (استوى) زاد أبو داود فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ويرفع يديه وفي
رواية لعبد الحميد زيادة حتى يحاذي يهما منكبيه معتدلا (حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء والقاف
وآخره راجع فقارة وهي عظام الظهر وفيها رواية بتقديم القاف على الفاء (مكانه) وهي التي عبر
عنها في حديث رفاعه بقوله حتى ترجع العظام (فإذا سجد وضع يديه غير مفتح) أي يهما وعند
ابن حبان غير مفتح ذراعيه (ولا قابضهما) بأن يضمهما إليه (واستقبل بالطرف أصابع
رجليه القبلة) يأتي بيانه في شرح حديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم (وإذا جلس في
الركعتين) جلوس التشهد الأوسط (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى) وإذا جلس في
الركعة الأخيرة (للتشهد الأخير) قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته أخرجه
البخاري) حديث أبي حميد هذا روى عنه قولاً وروى عنه فعلاً واصفاً فيه ما صلاته صلى الله
عليه وآله وسلم وفيه بيان صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وأنه كان عند تكبيرة الأحرام
يرفع يديه حذو منكبيه ففيه دليل أن ذلك من أفعال الصلاة وإن رفع اليدين مقارن للتكبير
وهو الذي دل عليه حديث وائل بن حجر عند أبي داود وقد ورد تقديم الرفع على التكبير
وعكسه فورد بلفظ رفع يديه ثم ~~كبر~~ بلفظ كبر ثم رفع يديه وللعلماء قولان الأول مقارنة
الرفع التكبير والثاني تقديم الرفع على التكبير ولم يقل أحد بتقديم التكبير على الرفع فهذه
صفته وفي المنهاج وشرحه النجم الوهاج الأول رفعه وهو الأصح مع ابتداءه لما رواه الشيخان عن
ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه حين يكبر فيه يكون ابتداءه مع
ابتدائه ولا استصحاب في انتهائه فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس أتم الآخر
فإن فرغ منه ما حط يديه ولم يستتم الرفع والثاني يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارنان فإذا فرغ
أرسلهما لأن أبا داود رواه كذلك بإسناد حسن وصحح هذا بالغوى واختاره الشيخ ودليله في مسلم من
رواية ابن عمر والثالث يرفع مع ابتداء التكبير ويكون انتهائه مع انتهائه ويحطهما بنفسه فراغ

التكبير لا قبل فراغه لان الرفع للتكبير كان معه وصححه أيضا المصنف ونسبه الى الجمهور وانتهى بلفظه
وفيه تحقير في الاقوال وأدلتها ودلت الأدلة على أنه من العمل الخيرية فلا يتعين شيء بعينه بل كلها
كاف شاف وأما حكمه فقال داود والوزاعي والجميدى شيخ البخاري وجماعة أنه واجب لثبوته من
فعله صلى الله عليه وآله وسلم فانه قال المصنف انه روى رفع اليدين في أول الصلاة خمسون صحابيا
منهم العشرة المشهود لهم بالجنة وروى البيهقي عن الحاكم قال لا تعلم سنة اتفق على روايتها عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخلفاء الاربعة ثم العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من
أصحابه مع تفرقهم في البلاد السابعة غير هذه السنة قال البيهقي هو كما قال أستاذنا أبو عبد الله قال
الموجبون قد ثبت الرفع عند تكبيرة الاحرام وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني
أصلي فلذا قلنا بالوجوب وقال غيرهم انه سنة من سنن الصلاة وعليه الجمهور وبه قالت الأئمة
الاربعة من أهل المذاهب ولم يخالف فيه والاول وأولى وأما الى أي محل يكون الرفع فرواية الى
جميده هذه فقيل انه الى مقابل المنكبين والمنكب يجمع رأس العضد والكتف وبه أخذت
الشافعية وقيل انه يرفع حتى يحاذي بهما فروغ أذنيه الحديث واثل بن حجر بلفظ حتى
حاذى أذنيه وجمع بين الحديثين بان المراد به يحاذي يظهر كفيه المنكبين وباطراف أئامله
الاذنين كما تدل له رواية لوائل عند أبي داود بلفظ حتى كانت حبال منكبيه ويحاذي بها ما به أذنيه
وقوله امكن يديه من ركبتيه قد فسر هذا الامكان رواية أبي داود كأنه قابض عليه ما وقوله حصر
ظهره تقدم قول الخطابي في معناه وقوله يعود كل فقار المراد منه كمال الاعتدال وتفسيره رواية ثم
يمكث قائما حتى يقع كل عضو موضعه في ذكره كيفية الجلوسين الجلوس الاوسط والجلوس الاخير
دليل على تغيرهما وانتهى في الجلوس الاخير يتورك أي يقضي بوركته الى الارض وينصب رجله
اليمنى وفيه خلاف بين العلماء وبهذا الحديث عمل الشافعي ومن تابعه (وعن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا قام الى الصلاة قال وجهت
وجهي) أي قصدت بعبادتي وتعامه للذي فطر السموات والارض خيفة وما انا من المسلمين ان
صلاحي ونسبي ومحامي ومما في الله رب العالمين لا شريك له (الى قوله من المسلمين) وفيه روايتان
رواية وانا أول المسلمين بالهظ الآية ورواية وانا من المسلمين واليه أشار المصنف (اللهم أنت الملك
لا اله الا أنت أنت ربي وأنا عبدك الى آخره) رواه مسلم تمامه ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي
ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لاجل حسن الاخلاق لايهدي لاجل حسن الا أنت
واصرف عني سيئها بصرف عني سيئها الا أنت لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشرا ليس اليك
انا بك واليك تاركك وتعاليت أستغفر لك واتوب اليك (وفي رواية له) أي مسلم (ان ذلك)
كان يقوله صلى الله عليه وآله وسلم (في صلاة الليل) ويحتمل انه يختص به هذا الذكر ويحتمل
انه عام وانه بخير العبد بين قوله عقيب التكبيرة أو قول ما أقامه الحديث الاتي وقل المصنف في
التلخيص عن الشافعي وابن خزيمة انه يقال في المكتوبة وان حديث علي عليه السلام ورد فيها
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كبر للصلاة)
أي تكبيرة الاحرام (سكت هنية) أي ساعة لطيفة (قبل ان يقرأ أفسأله) أي عن سكوته
ما يقول فيه (قال أقول اللهم يا عبدني وبين خطاياي) المبالغة من ادبها نحو ما حصل منها

أو العصمة عما يأتي منها (كما باعدت بين المشرق والمغرب) فكما لا يجتمع المشرق والمغرب لا يجتمع هو وخطايه (اللهم نقني من خطايي كما تقبيل الثوب الأبيض من الدنس) يفتح الدال والنون في القاموس انه الوسخ والمراد أنزل عن الخطايا كهزه الازالة (اللهم اغسلني من خطايي بالماء والثلج والبرد) بالتجريد جمع بردة قال الخطابي ذكر الثلج والبرد كأيدوا لانهم ما آت تستعملهما الايدي وقال ابن دقيق العيد غير ذلك عن غاية المحوفان الثوب الذي تسكر عليه اشياء تنقيه يكون في غاية النقا وفيه أقوال آخر (متفق عليه) وفي الحديث دليل على انه يقال هذا الذكر بين التكبير والقراءة سر او انه يخير العبد بين هذا الدعاء والدعاء الذي سلف في حديث علي رضي الله عنه أو يجمع بينهما ﴿ (وعن عمر) رضي الله عنه (انه كان يقول) بعد تكبيرة الاحرام سبحانك اللهم ويحمده تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك رواه مسلم يستعمله منقطع قال الحاكم قد صح عن عمر وقال في الحديث النبوي انه قد صح عن عمر انه كان يستفتح به في مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحج به ويعلمه الناس وهو بهذا الوجه في حكم المرفوع ولذا قال الامام أحمد ما أتانا ذهب الى ما روى عن عمرو لو ان رجلا استفتح ببعض ما روى كان حسنا وقد ورد في توجيه ألفاظ كثيرة والقول بانه يخير العبد بينهما قول حسن واما الجمع بين هذا وبين وجهته وجهي الذي تقدم فورد في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفي رواه ضعف (والدارقطني) عطف على مسلم أي رواه الدارقطني (موصولا وموقوفا) على عمر وأخرجه أبو داود والحاكم من حديث عائشة مرفوعا قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا استفتح الصلاة قال سبحانك الحديث ورجال اسناده ثقات وفيه انقطاع واعله أبو داود وقال الدارقطني ليس بالقوي (ونحوه) أي نحو حديث عمر (عن أبي سعيد مرفوعا عند الخمسة وفيه وكان) يقول بعد التكبير (أعوذ بالله السميع) لا قوالهم (العليم) بأقوالهم وأفعالهم وضمائرهم (من الشيطان الرجيم) المرجوم (من همزه) المراد به الجنون (ونفخه) بالنون والمراد به الكبر (ونفخه) والمراد به الشعر وكأنه أراد به الهجاء والحديث دليل على الاستعاذة وانها بعد التكبيرة والظاهر انها أيضا بعد التوجه بالادعية لانها تعود القراءة وهي قبلها ﴿ (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح) أي يفتح (الصلاة بالتكبيرة) أي يقول الله أكبر كما ورد بهذا اللفظ في الحلية لابي نعيم والمراد تكبيرة الاحرام ويقال لها تكبيرة الافتتاح وفيه انه لم يرد قول وجهته وجهي قبل التكبيرة الاولى بل جميع التوجهات والاستعاذات قد وردت بعدها (والقراءة) عطف على الصلاة أي ويستفتح القراءة (بالجد) بضم الدال على الحكاية (لله رب العالمين) أي بفتحها الكتاب (وكان اذا ركع لم يشخص) بضم التحتية (رأسه) أي لم يرفعه (ولم يصوبه) بضمها أيضا وفتح الصاد وكسر الواو المشددة أي لم يخفضه خفضا بل يغابل بين الخفض والرفع وهو التسوية كما دل له قوله (ولكن بين ذلك) أي بين المذكور من الخفض والرفع (وكان اذا رفع) أي رأسه (من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما) تقدم في حديث أبي هريرة في اول الباب ثم ارفع حتى تعتدل قائما (وكان اذا رفع رأسه من السجدة) أي الاولى (لم يسجد) الثانية (حتى يستوي) بينهما (جالسا) وتقدم ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (وكان يقول في كل ركعتين) أي بعدهما (التحية) أي يتشهد بالحيات لله كما يأتي في الثلاثية والرابعة المراد به

الاوسط وفي الثانية الاخير (وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى) ظاهره ان هذا جلوسه في
 جميع الجلوسات بين السجودين وحال التشهدين وتقدم في حديث أبي حميد واذ اجلس في الركعتين
 جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى (وكان ينهى عن عقبة الشيطان) بضم العين وسكون
 القاف يأتي تفسيها (وينهى ان يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع) بان يسطهما في
 سجوده وفسر السبع بالكلب وورد في رواية بلفظ (وكان يختم الصلاة بالتسليم اخرجه مسلم
 وله عله) هي انه اخرجهم مسلم من رواية أبي الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر هو هرسل لان أبا
 الجوزاء لم يسمع من عائشة واعل ايضا بانه اخرجهم مسلم من طريق الاوزاعي مكتوبة والحديث فيه
 دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة وتقدم الكلام فيه في حديث أبي هريرة اول الباب
 واستدل بقولها والقراءة بالجمدة على أن البسلة ليست من الفاتحة وهو قول أنس وأبي من
 الحجابة وقال به مالك وأبو حنيفة وآخرون وحجهم هذا الحديث وقد أجيب عنه بان مرادها بالجمدة
 السورة نفسها لا هذا اللفظ فان الفاتحة تسمى بالجمدة لله رب العالمين كما ثبت ذلك في صحيح البخاري
 فلا حجة فيه على ان البسلة ليست من الفاتحة ويأتي الكلام عليه مستوفى في حديث أنس قريبا
 وتقدم الكلام على انه في ركوعه لا يرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدم الكلام على قوله وكان اذا رفع
 رأسه الى قوله وكان يقول التحية ففيه شرعية التشهد الاوسط والاخير ولا يدل على الوجوب لانه
 فعل الان يقال انه بيان لاجمال الصلاة في القرآن المأمور بهما وجوبا والافعال لبيان الواجب
 واجبة ويقال بايجاب افعال الصلاة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رايتموني اصلي وقد
 اختلف في التشهدين فقليل واجبان وقيل سنتان وقيل الاول سنة والاخير واجب والاول اولي
 وقد استدل من قال بوجوب الاوسط بهذا الحديث بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى احدكم
 فليقل التحيات لله الحديث وقولها وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى يدل ان هذا كان
 جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم بين السجدين وحال التشهدين وقد ذهب اليه الحنفية ولكن
 حديث أبي حميد الذي تقدم قريبا فرق بين الجلوسين فجعل هذا صفة الجلوس بعد الركعتين وجعل
 صفة الجلوس الاخير تقديم رجله اليسرى ونصب الاخرى والقعود على مقعده وللعلماء خلاف
 في ذلك والظاهر انه من الافعال المخير فيها وفي قولها ينهى عن عقبة الشيطان أي في القعود فسرت
 بتفسيرين احدهما أن يفتش قدميه ويجلس باليتية على عقبيه ولكن هذه القعدة اختارها
 العبادة في القعود غير الاخير وهذه تسمى اقعاء وجعلوا المنهى عنه هو الهيئة الثانية وتسمى أيضا
 اقعاء وهي أن يلصق الرجل اليتية بالارض وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الارض كما يقعي
 الكلب واقتراش الذارعين تقدم انه يسطهما على الارض حال السجود وقد نهى صلى الله عليه
 وآله وسلم عن التشبه بالحيوانات فتى عن برك وبرك البعير واقتراش كافتراش السبع
 واقعاء كاقعاء الكلب ونقر كنقر الغراب ورفع الايدي وقت السلام كاذناب خيل شمس وفي
 قولها وكان يختم الصلاة بالتسليم دلالة على شرعية التسليم وأما ايجابه فيستدل له بما قدمناه
 أعني قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رايتموني اصلي ونحوه (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما
 (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه حذو) أي مقابل (منكبيه اذا اقتحم الصلاة)
 تقدم في حديث أبي حميد الساعدي (واذا كبر للركوع) رفعهما (واذا رفع رأسه) أي عند أن

يرفعه (من الركوع متفق عليه) فيه شرعية رفع اليدين في هذه الثلاثة المواضع اما عند تكبيرة الاحرام فتقدم فيه الكلام واما عند الركوع والرفع منه فهذا الحديث دل على مشروعية ذلك قال محمد بن نصر المروزي اجمع علماء الامصار على ذلك الا اهل الكوفة واحتجوا برواية مجاهد انه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك وبما أخرجه أبو داود عن حديث ابن مسعود بانه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود واجيب بان الاول فيه أبو بكر بن عياش وقد ساء حفظه ولانه معارض برواية نافع وسالم بن عمر لذلك وهما مشبهتان ومجاهد نافع والمثبت مقدم وبان تركه لذلك اذا ثبت كإرواه مجاهد يكون مينا لجوازه وانه لا يراه واجبا وبان الثاني وهو حديث ابن مسعود لم يثبت كما قال الشافعي ولو ثبت لكانت رواية ابن عمر مقدمة عليه لانها اثبات وذلك نفي والاثبات مقدم وقد نقل البخاري عن الحسن وجديد بن هلال ان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن احدا ونقل عن شيخه علي بن المديني انه قال حق على المسلمين ان يرفعوا ايديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا وزاد البخاري في موضع آخر بعد كلام ابن المديني وكان على أعلم أهل زمانه قال ومن زعم انه بدعة فقد طعن في الصحابة ويدل له قوله (وفي حديث أبي حميد عند أبي داود يرفع يديه حتى يحاذي بهم منكبهم ثم يكبر) تقدم حديث أبي حميد من رواية البخاري لكن ليس فيه ذكر الرفع الا عند تكبيرة الاحرام بخلاف حديثه عند أبي داود ففيه اثبات الرفع في الثلاثة المواضع كما أفاده حديث ابن عمر ولفظ: عند أبي داود وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهم منكبهم فاذا اراد ان يركع رفع يديه حتى يحاذي بهم منكبهم الحديث فاذا رفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الثلاثة المواضع وكان على المصنف ان يقول بعد قوله ثم يكبر الحديث ليفيد ان الاستدلال به جميعه فانه قد يتوهم ان حديث أبي حميد ليس فيه الا الرفع عند تكبيرة الاحرام كما ان قوله (ولم يرفع يديه في الثلاثة المواضع) فروع اذنيه (عمر) أي في الرفع في الثلاثة المواضع (لكن قال حتى يحاذي بهم) أي اليدين (فروع اذنيه) اطرافهما بخالف رواية ابن عمر وأبي حميد في هذا اللفظ فذهب البعض الى ترجيح رواية ابن عمر لكونها متفق عليها وجع آخر ون بينهما فقلوا يحاذي يظهر كفيه المنكبين وباطراف انامله الاذنين وتأيد ذلك برواية أبي داود عن وائل بلفظ كانت حبال منكبهم وحاذي بابهاميه اذنيه وهذا جمع حسن (وعن وائل) بفتح الواو هو أبو هنيذة بضم الهاء وفتح النون (ابن حجر) بن ربيعة الحضرمي رضي الله عنه كان أبوه من ملوك حضرموت وقد وائل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسلم ويقال انه بشر صلى الله عليه وآله وسلم أخنابه قبل قدومه فقال يقدم عليكم وائل بن حجر من ارض يعدة راغباً ناعافى الله عز وجل وفي رسوله وهو بقية ابناء الملوك فلما دخل عليه صلى الله عليه وآله وسلم رحب بدو ادناؤه من نفسه وبسط له رداءه فاجلسه عليه وقال اللهم بارك على وائل وولده واستعمله على الاقبال من حضرموت روى له الجماعة الا البخاري وعاش الى زمن معاوية وبايع له (قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره أخرجه ابن خزيمة) وأخرجه أبو داود والنسائي بلفظ ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسم والساعدا والرسم بضم الراء وسكون السين ويقال الرصغ بالصاد وكلاهما

فصيحة ان وردت بهما السنة وهو المفصل بين الساعد والكف والحديث دليل على مشروعية
الوضع المذكور في الصلاة ومحلّه على الصدر كما أفاده هذا الحديث قال النووي في المنهاج ويجعل
يديه تحت صدره قال في شرحه النجم الوهاج عبارة الاصحاب تحت صدره يريدوا الحديث بالنظر على
صدره قال وكانهم جعلوا التفاوت بينهم ما يسيرا انتهى وقد ذهب الى مشروعيته الشافعية والحنفية
قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة
والتابعين قال وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحث ابن المنذر وغيره عن مالك غيره وروى عن
مالك الارسل وصار اليه أكثر اصحابه قلت والحديث حجة عليهم ومعنى رواية الارسل عنه ان
الحنفية المنصورة ضربه فكسرت يده فلم يستطع ضمها الى أخرى لافي الصلاة ولا في غيرها فآراء الناس
يرسل فروود عنه ذلك ولم يتقنوا الماهاتك والحجة رواية مالك لا فعله ولا رأيه (وعن عبادة) يضم
العين وتحفيف الموحدة (ابن الصامت) بن قيس الخزرجي الانصاري السلمي كان من تقياء
الانصار وشهد العقبة الاولى والثانية والثالثة وشهد بدرا والمشاهد كلها ووجهه عمر الى الشام
قاضيا ومعلما فاقام بحمص ثم انتقل الى فلسطين ومات بها في الرملة وقيل باليباسنة ٣٤ وهو
ابن ٧٢ سنة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بأبام القرآن متفق
عليه) هو دليل على نفي الصلاة الشرعية اذا لم يقرأ فيها المصلي بالفاتحة لان الصلاة مركبة من
أقوال وافعال والمركب يتقضى بانتفاء جميع أجزائه أو بانتفاء البعض ولا حاجة الى تقدير نفي الكمال
لان التقدير انما يكون عند تعذر صدق نفي الذات الآن الذي أفاده قوله (وفي رواية لابن حبان
والدارقطني لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) دلالة على ان النفي متوجه الى الاجزاء وهو
كالنفي للذات في المسالك لان ما لا يجزئ فليس بصلاة شرعية والحديث دليل على وجوب قراءة
الفاتحة في الصلاة ولا يدل على ايجابها في كل ركعة بل في الصلاة بجملة وفيه احتمال انه في كل ركعة
لان الركعة تسمى صلاة وحديث المسي صلاة قد دل على ان كل ركعة تسمى صلاة لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم له بعد ان علمه ما يفعل في ركعة وافعل ذلك في صلاتك كلها فدل على ايجابها في كل
ركعة لانه أمره ان يقرأ فيها بفاتحة الكتاب والى وجوبها في كل ركعة ذهب الشافعية والظاهرية
وأهل الظاهر وغيرهم وعند آخرين انها لا تجب في كل ركعة بل في جملة الصلاة والدليل ظاهر من
القول الاول وبيانه ان بعض القاطن بعد تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل له ما أخرجه أحمد
والبيهقي وابن حبان بسند صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لخلاص رافع وهو المسي صلاة ثم
اصنع ذلك في كل ركعة ولانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بها في كل ركعة كما رواه مسلم وقال صلوا
كما رأيتموني أصلي ثم ظاهر الحديث وجوب قراءتها في سرية وجهرية للمنفرد والمؤتم اما المنفرد
فظاهر وأما المؤتم فدخله في ذلك واضح وزاده ايضا قوله (وفي أخرى) من روايات عبادة
(لا جد وأبي داود والترمذي وابن حبان لعلمكم تقرؤون خلف امامكم قلنا نعم قال لا تفعلوا الا
بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها) فانه دل على ايجاب قراءة الفاتحة خلف الامام تنصيصا
كأدله اللفظ الذي عند الشيخين لعمومه وهو أيضا ظاهر في عموم الصلاة الجهرية والسرية وفي
كل ركعة أيضا والى هذا ذهب من ذكرناه قريبا من الشافعية وغيرهم وقالت الحنفية لا يقرأها
المأموم في سرية ولا جهرية وحديث عبادة حجة على الجميع واستدلوا لهم بحديث من صلى خلف

امام فقراءة الامام له قراءة مع كونه ضاعفا لا يتم به الاستدلال لانه عام لان لفظ قراءة الامام اسم
ماجنس مضاف يتم كل يقرؤه الامام وكذلك قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
وحديث اذا قرأ فاتحته وانصتوا فان هذه عمومات في الفاتحة وغيرها وحديث عبادة خاص بالفاتحة
فيخص به العام قال المصنف في التلخيص انه مشهور من حديث جابر وله طرق كلها عن جماعة من
الصحابة كلها معلولة انتهى وفي المتفق رواه الدارقطني من طرق كلها ضعاف والصحيح انه مرسل انتهى
ثم اختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الامام فقل في محل سكاته بين الآيات وقيل في سكوته
بعد تمام قراءة الفاتحة ولا دليل على هذين القولين في الحديث بل حديث عبادة دال انها تقرؤ عند
قراءة الامام الفاتحة ويزيده ايضا حامداً أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبادة انه صلى
أبي نعيم وأبو نعيم يجهر بالقراءة فجعل عبادة يقرأ بأبام القرآن فلما انصرفوا من الصلاة قال لعبادة
من سمعته يقرأ سمعتك تقرؤ بأبام القرآن وأبو نعيم يجهر قال أجل صلى بنارسل الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعض الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة قال فالتبست عليه القراءة فلما فرغ أقبل علينا
بوجهه وقال هل تقرؤن اذا جهرت بالقراءة فقال بعضنا نعم انا لنصنع ذلك قال فلا وأنا أقول مالي
ينازعني القرآن فلا تقرؤن ابشئ اذا جهرت الايام القرآن فهذا عبادة راوى الحديث قرا بها جهرا
خلف الامام لانه فهم من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم انه يقرأ بها خلف الامام جهرا وان نازعه
ومعنى قوله ينازعني أي يجحزني عن القراءة ويغلب على قلا أقدر على قراءته كذا في فتح الودود وأما
أبو هريرة فانه أخرجه عنه أبو داود انه لما حدث بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة لا يقرأ
فيها بأبام القرآن فهي خداج فهي خداج غير تمام قال له أي الراوى عنه وهو أبو السائب
مولي هشام بن زهرة يا أبا هريرة اني أكون أحيانا وراة الامام فغمز ذراعي وقال اقرأ بها في نفسك
يا فارسى الحديث وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه أيضا وأخرج مكحول انه كان
يقول اقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة سراجا قال مكحول اقرأ بها فيها
جهربه الامام اذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكت فان لم يسكت قرأها قبله ومعه وبعد لا تقرأها على
حال وقد أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة انه أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن ينادي في
المدينة انه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فإزاد وفي لفظ الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فإزاد
الا انه يحمل على المنفرد بها بينه وبين حديث عبادة الدال على انه لا يقرأ خلف الامام الا بفاتحة
الكتاب (وعن أنس) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا
يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين) أي القراءة في الصلاة بهذا اللفظ (متفق عليه) ولا يتم هنا
ان يقال ما قلنا في حديث عائشة ان المراد السورة فلا يدل على حذف البسملة بل يكون دليلا
عليها اذ هي من مسمى السورة لقوله (زاد مسلم لا يذ كرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا
في آخرها) زيادة في المبالغة في النقي والافانه ليس في آخرها بسملة ويحتمل انه يريد بآخرها السورة
الثانية التي تقرأ بعد الفاتحة والحديث دليل على ان الثلاثة كانوا لا يسمعون من خلفهم لفظ
البسملة عند قراءة الفاتحة جهرا مع احتمال انهم يقرؤون البسملة سرا ولا يقرؤونها أصلا لان
قوله (وفي رواية) أي عن أنس (لا جد والنسائي وابن خزيمة لا يجهررون بسم الله الرحمن
الرحيم) يدل بغيره وهم انهم يقرؤونها سرا ودل قوله (وفي أخرى) أي عن أنس (لا بن خزيمة كانوا

(يسرون) بمنطوقه على انهم كانوا يقرؤون بها سرا ولذا قال المصنف (وعلى هذا) أي على قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر البسلة سرا (يحمل النفي في رواية مسلم) حيث قال لا يذكرون أي لا يذكرونها جهرا (خلافا لمن أعلها) أي أبدى علها لما زاده مسلم والعله ان الاوزاعي راوى هذه الزيادة عن قتادة مكاتبة وقد ردت هذه العلة بان الاوزاعي لم ينقلها بل قد رواها غيره رواية صحيحة والحديث قد استدل به من يقول ان البسلة لا يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها بناء على أن قوله ولا في آخرها مراد به اول السورة الثانية ومن انتم بما قال المراد انه لم يجهر بها الثلاثة حال جهرهم بالفاتحة بل يقرؤونها سرا كما قرره المصنف وقد أطل العلماء في هذه المسئلة الكلام وألف فيها بعض الاعلام وبنى على ان حديث أنس مضطرب فلا حجة فيه قال ابن عبد البر في الاستذكار بعد سرده روايات حديث أنس هذه ما لفظه هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لاحد من الفقهاء الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرؤونها وقد سئل عن ذلك أنس فقال كبرت سني ونسيت انتهى والاصل ان البسلة من القرآن وطال الجدل بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب والاقرب انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بها نارة جهرا وتارة يخفيها وقد طول السيد البحث في حواشي شرح العمدة بما لا زيادة عليه واختار جماعة من المحققين انها مثل سائر آيات القرآن يجهر بها فيها يجهر فيه ويسر هافيا يسر فيه واما الاستدلال بكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلته على انه اليسب آية والقراءة بها تدل على انها آية فلا يتهض لان ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرأتها فانها ليس الدليل على القرآنية الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة بل الدليل اعم من ذلك واذا اتقى الدليل الخاص لم ينتف الدليل العام (وعن نعيم) بضم النون وفتح العين مصغرا (المجر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم هو أبو عبد الله دولى عمر بن الخطاب سمع من أبي هريرة وغيره سمي بجمر لانه أمر أن يجمر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصف النهار (قال صليت وراء أبي هريرة فقال بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر القرآن حتى اذا بلغ ولا الضالين فقرأ قال آمين ويقول كلما سجدوا اذا قام من الجلوس) أي بعد التشهد الاوسط وكذا اذا قام من السجدة الاولى والثانية (الله اكبر) وهو تكبير النقل (ثم يقول) أي أبو هريرة (اذا سلم والذي نفسي بيده) أي روي في تصرفه (اني لا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واه النساء وابن خزيمة) وذكرة البخاري تعليقا وأخرجه السراج وابن حبان وغيرهم ويؤوب عليه النساء الجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهو اصح حديث ورد في ذلك فهو مؤيد للاصل وهو كون البسلة حكمهما حكم السورة في القراءة جهرا واسرارها اذ هو ظاهر في انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بالبسلة لقول أبي هريرة اني لا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كان محتملا انه يريد في أكثر أفعال الصلاة واقوالها الا انه خلاف الظاهر ويهدم من العمالي ان يتمدح في صلته شيئا لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها ثم يقول بالخلف اني لا أشبهكم وفيه دليل على شرعية التأمين للامام وقد أخرج الدارقطني في السنن من حديث وائل بن حجر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين يمدحها صوته وقال انه حديث صحيح ويأتي الكلام عليه مستوفى ان شاء الله تعالى ودليل على تكبير النقل (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قرأتم الفاتحة فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم فانها
احدى آياتها رواه الدارقطني وصوب وقفه ولا يدل الحديث هنا على الجهر بها ولا على الاسرار
بل يدل على الامر بطلق قراءتها وقد ساق الدارقطني في السنن له احاديث في الجهر بالبسملة في
الصلاة واسعة مرفوعة عن علي عليه السلام وعن عمار وعن ابن عباس وعن ابن عمر وعن أبي
هريرة وعن ام سلمة وعن جابر وعن أنس بن مالك ثم قال بعد سرداً حاديث هؤلاء وغيرهم ما لفظه
وروى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه وعن
أزواجه وغيرهم من سمينا كتبنا أحاديثهم بذلك في كتاب الجهر بها مفرداً واقتصرنا على من ذكرنا هنا
طلب الاختصار والتخفيف انتهى والحديث دل على قراءة البسملة وانها احدى آيات الفاتحة
وتقدم الكلام في ذلك (وعنه) أى عن أبي هريرة (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا قرع من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين رواه الدارقطني وحسنه والحاكم وصححه)
قال الحافظكم اسنادهم صحيح على شرطهما وقال البيهقي حسن صحيح والحديث دليل على أنه
يشرع للأمين بعد قراءة الفاتحة جهراً وظاهره في الجهرية وفي السرية وبشرعيته قالت
الشافعية وقالت الحنفية يسر بها في الجهرية ولما لا قولان الأول كالحنفية الثاني انه لا يذوقها
والحديث حجة نية للشافعية وليس في الحديث تعرض لتأمين الامام والمنفرد وقد أخرج البخاري
في شرعية التأمين للمأموم حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمن
الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وأخرج أيضاً من
حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين
الحديث وأخرج أيضاً من حديثه مرفوعاً اذا قال احدكم آمين وقامت الملائكة في السماء آمين
فوافق احداهما الاخرى غفر الله له ما تقدم من ذنبه فدللت الاحاديث على شرعيته للمأموم
والاخير يع المنفرد وقد جعله الجمهور من القائلين به على الندب وعن بعض أهل الظاهر انه
للاجوب علاما بظاهر الامر فاجبوه على كل مصل (ولابي داود والترمذي من حديث وائل بن
حجر نحوه) أى نحو حديث أبي هريرة ولفظه في السنن اذا قرأ الامام ولا الضالين قال آمين ورفع بها
صوته وفي لفظه عنه انه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجهر بآمين وآمين بالمد
والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء وحكى فيم الغات (١) ومعناه اللهم استجب وقيل
غير ذلك (وعن عبد الله بن أبي أوفى) اسمه علقمة بن قيس بن الحرث الاسلمى شهد الحديبية
وخبر وما بعدهما ولم يزل بالمدية حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتحول الى
الكوفة ومات بها وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة رضى الله عنه (قال جابر بن عبد الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى لا يستطيع ان آخذ من القرآن شيئاً فعلمنى ما يجزىنى قال قل
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الحديث)
بالنصب اى اتم الحديث وتماه من سنن أبي داود قال أى الرجل يا رسول الله هدا الله فالى قال
قل اللهم ارحمنى وارزقنى وعافنى واهدنى فلما قام قال هكذا يديه فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اما هذا فقدم لا يديه من الخيرا انتهى الا انه ليس في سنن ابى داود والعلی العظيم (رواه
احمد وابوداود والنسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم) الحديث دليل على ان هـ نه

احدها أمين بالقصر وتخفيف
الميم حكاهما نعتا
حكاهما الواحدى أمين بالمد
وتشديد الميم قال وروى
عن الحسن البصرى ويؤيده
انه جاء عن جعفر الصادق
تأويله فاصدين اليك وائت
اكرم من أن تخيب فاصد ذكره
النووى في شرح المهذب
انتهى أبو النصر على حسن
خان

الاذ كارقاعة مقام القراءة للفاحة وغيره المان لا يحسن ذلك وظاهره انه لا يجب عليه تعلم القرآن
ليقرأ به في الصلاة فان معنى الاستطيع لا يحفظ الا تنه شيئاً فلم يأمره بتخفظه وأمره بهذه
الانماط مع انه يمكنه حفظ الفاتحة كما يحفظ هذه الالفاظ وقد تقدم في حديث المسي صلانه
﴿ وعن أبي قتادة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا فقرأ في الظهر والعصر في
الركعتين الأولىين ﴾ ثنية أولى (بفاتحة الكتاب) أي في كل ركعة منهما (وسورتين) يقرأهما في
كل ركعة سورة (ويسمعنا الآية أحياناً) وكأنه من هنا علموا مقدار قراءته (ويطول الركعة
الأولى) يجعل السورة فيها الطول من التي في الثانية (ويقرأ في الآخريين) ثنية أخرى (بفاتحة
الكتاب) من غير زيادة عليها (متفق عليه) فيه دليل على شرعية قراءة الفاتحة في الأربع الركعات
في كل واحدة وقراءة سورة معها في كل ركعة من الأولىين وان هذا كان عادة صلى الله عليه وآله
وسلم كما يدل له كان يصلي اذهى عبارة تفيد الاستمرار غالباً واسماعهم الآية أحياناً دليل على انه
لا يجب الاسرار في السرية وان ذلك لا يقتضي سجود السهو وفي قوله أحياناً ما يدل على انه تكرر
ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج النسائي من حديث البراء قال كان يصلي خلف
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر ونسمع منه صلى الله عليه وآله وسلم الآية بعد الآية
من سورة لقمان والذاريات وأخرج ابن خزيمة من حديث أنس نحوه ولكن قال سمع اسم
ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية وفي الحديث دليل على تطويل الركعة الأولى ووجهه
ما أخرجه عبد الرزاق في آخر حديث أبي قتادة هذا وظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة
الأولى وأخرج أبو داود من حديث عبد الرزاق عن عطاء بن رباح ان بطول الامام الركعة
الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس في الأولى ويقصر في الثانية والظاهر ان التطويل يكون
بطول السورة في الركعة الأولى وقد ادعى ابن حبان ان التطويل انما هو بتميل القراءة فيها مع
استواء المقروء وقد روى مسلم من حديث حفصة كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول
منها وقيل انما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ واما القراءة فيها فمما سواه وفي حديث
أبي سعيد الاثري ما يرشد الى ذلك وقال البيهقي يطول في الأولى ان كان ينتظر احداً والا
فيسوى بين الأولىين وفيه دليل على انه لا يزدق الاخر بين علي الفاتحة وكذلك الثالثة في
المغرب وان كان مالك قد أخرج في الموطأ من طريق الصنابحي انه سمع أبا بكر يقرأ فيها ربنا لاترغ
قلوبنا بعد اذ هديتنا الآية وللشافعي قولان في استحباب قراءة السورة في الآخريين وفيه دليل
على جواز ان يخبر الانسان بالظن فان معرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه الى اليقين واسماع
الآية أحياناً لا يدل على قراءة كل السورة وحديث أبي سعيد الاثري يدل على الاخبار عن ذلك بالظن
وكذا حديث خباب حين سئل بم كنتم تعرفون قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر
والعصر قال باضطراب لحيته ولو كانوا يعلمون قراءته فيمما يخبر عنه صلى الله عليه وآله وسلم لذكروه
﴿ وعن أبي سعيد الخدري ﴾ رضى الله عنه (قال كأنخز) بفتح النون وسكون الحاء وضم
الزاي أي أنخز وفي قوله كأنخز ما يدل على ان المقدرين لذلك جماعة وقد أخرج ابن ماجه
رواية ان الحازرين ثلاثون رجلاً من الصحابة (قيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر
والعصر فخرنا قيامه في الركعتين الأولىين من الظهر قدر لم تنزل السجدة) أي في كل ركعة بعد

قراءة الفاتحة (وفي الآخر بين قدر النصف من ذلك) فيسه دلاله على قراءة غير الفاتحة معها في
الآخر بين وبؤيده دلاله قوله (وفي الاولين من العصر على قدر الآخر بين من الظهر) ومعلوم
انه كان يقرأ في الاولين من العصر سورة غير الفاتحة (والآخر بين) من العصر (على النصف من
ذلك) أي من الاولين منه (رواه مسلم) الاحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد انها كانت تقام
فذهب الذهاب الى البقيع فيقضى حاجته ثم يأتي اهله فيتوضأ فيدرك النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في الركعة الاولى مما يطيلها أخرجه مسلم والنسائي عن أبي سعيد وأخرج أحمد ومسلم من
حديث أبي سعيد أيضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين
الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخر بين قدر خمس عشرة آية وقال النصف من ذلك وفي
العصر في الركعتين الاوليين قدر خمس عشرة آية وفي الآخر بين قدر النصف من ذلك هذا اللفظ مسلم
وفيه دليل على انه لا يقرأ في الآخر بين من العصر الا الفاتحة وانه يقرأ في الآخر بين من الظهر غيرها
معها وتقدم حديث أبي قتادة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الآخر بين من الظهر بأم
الكتاب ويسمى الآيات احيانا وناظرها انه لا يزيد على ام الكتاب فيهما ولعله ارجح من حديث أبي
سعيد من حيث الرواية لانه اتفق عليه الشيخان ومن حيث الدراية لانه اخبار مجزوم به وخبر أبي
سعيد انفرد به مسلم ولانه خبر عن حزو وتقدير وتظن ويحتمل انه يجمع بينهما بانه صلى الله عليه وآله
وسلم كان يصنع هذا نارة فيقرأ في الآخر بين غير الفاتحة معها ويقتصر فيها احيانا عليهم فايكون
الزيادة عليهم ما سنة تفعل احيانا وتترك احيانا (وعن سليمان بن يسار) بفتح الياء وتحذف
السين هو مولد ميمونة ام المؤمنين وأخو عطاء بن يسار من أهل المدينة وكبار التابعين كان فقيها
فاضلا ثقة عابدا ورعا حجة وهو أحد الفقهاء السبعة (قال كان فلان) في شرح السنن للبغوي ان
فلان يريد أميرا كان على المدينة قيل اسمه عمرو بن سلمة وليس هو عمرو بن عبد العزيز كما قيل لان ولادة
عمرو بن عبد العزيز كانت بعد وفاة أبي هريرة والحديث مصرح بان أبا هريرة صلى خلف فلان هذا
(يطيل الاولين في الظهر ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل) اختلف في أول المفصل
فقبيل من الصافات أو الجاثية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو الصافات أو تبارك أو سبح أو الضحى
واتفق ان منتهاه آخر القرآن الكريم (وفي العشاء بوسطه وفي الصبح بطوله فقال أبو هريرة
ما صليت وراء أحد أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا أخرجه النسائي باسناد
صحيح) قال أهل العلم السنة ان يقرأ في الصبح والظهر بطول المفصل ويكون الصبح أطول وفي
العشاء والعصر بوسطه وفي المغرب بقصاره (وعن جبير بن مطعم) رضى الله عنه (قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور متفق عليه) قديين ان سماعه لذلك كان قبل
اسلامه في فتح الباري وهو دليل على ان المغرب لا يختص بقصار المفصل وقد ورد انه قرأ في المغرب
بالمص وانه قرأ فيها بالصافات وانه قرأ فيها بحج الدخان وانه قرأ فيها بسبح اسم ربك الاعلى وانه قرأ فيها
بالتين والزيتون وانه قرأ فيها بالمعوذتين وانه قرأ فيها بالمرسلات وانه كان يقرأ فيها بقصار المفصل وكلها
أحاديث صحيحة واما المداومة في المغرب على قصار المفصل فانما هو فعل مروان بن الحكم وقد أنكر
عليه زيد بن ثابت وقال له مالك تقرأ بقصار المفصل وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ
في المغرب بطول الطولين أخرجه البخاري وهي الاعراف وقد أخرجه النسائي انه فرق الاعراف
في ركعتي المغرب وقد قرأ في العشاء بالتين والزيتون ووقت لمعاذ في الشمس وضحاها والليل اذا

١ تنبيه طولي والمراد به ما
الاعراف والاعوام والاعراف
اطول من الانعام اه أبو النضر

يغشى وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها ووجه بين هذه الروايات أنه وقع ذلك منه صلى الله عليه وآله
 وسلم باختلاف الحالات والأوقات والأشغال عدما ووجودا (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه
 (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة الم تنزيل السجدة)
 أي في الركعة الأولى (وهل أتى على الإنسان) أي في الثانية (متفق عليه) فيه دليل على أن ذلك
 كان دأبه صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الصلاة وزاد استقراره على ذلك ما نأقوله (وللطبراني من
 حديث ابن مسعود) رضي الله عنه (يديم ذلك) أي يجعله عادة دائمة له قال شيخ الإسلام ابن تيمية
 السرفي قراءتهم ما في صلاة فجر يوم الجمعة انهما تضمنتا ما كان وما يكون في يومهما فانهما اشتملتا على
 خلق آدم وعلى ذكر المعاد وحشر العباد وذلك يكون يوم الجمعة ففي قراءتهما تذكير العباد لما كان فيه
 ويكون قلت ليعتبروا بذكر ما كان ويستعدوا لما يكون (وعن حذيفة) رضي الله عنه (قال
 صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرت به آية رجعة الاوقف عندها يسأل) أي يطلب
 من الله رجته (ولا آية عذاب الا تعوذ منها) أي مما ذكر فيها (اخرجه الخمسة وحسنه الترمذي)
 في الحديث دليل على أنه ينبغي للقارئ في الصلاة تدبر ما يقرأه وسؤال الله رجته والاستعاذة من
 عذابه ولعل هذا كان في صلاة الليل وانما قلنا ذلك لأن حديث حذيفة مطلق وورد تقييده
 بحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في
 صلاة ليست بفريضة فريد كراجنة والنار فقال أعوذ بالله من النار ويل لاهل النار رواه أحمد
 وابن ماجه بعينه وأخرج أحمد عن عائشة قت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة التمام
 فكان يقرأ بالبقرة والنساء آل عمران ولا يمر بآية فيها تخويف الا دعا الله عز وجل واستعاذ ولا يمر
 بآية فيها استبشار الا دعا الله عز وجل ورغب اليه وأخرج النسائي وأبو داود من حديث عوف
 ابن مالك قت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستألف وتوضأ ثم قام فصلى فاستفتح بالبقرة
 لا يمر بآية رجعة الا وقف فيسأل ولا يمر بآية عذاب الا وقف وتعوذ بالحديث وليس لأبي داود ذكر
 السؤال والوضوء فهذا كله في النافلة كما هو صريح الاول وفي قيام الليل كما يفيد الحديثان
 الاخران فانه لم يأت عنه صلى الله عليه وآله وسلم قط انه أم الناس بالبقرة وآل عمران في فريضة
 أصلا ولقطقت بشعرانه في الليل فتم ما ذكرناه بقولنا ولعل هذا كان في صلاة الليل فهذا باعتبار
 ما ورد من فعله فلو فعله أحد في الفريضة فله لابس فيه ولا يجزئ بصلاته سيما اذا كان منفردا لثلاث
 يشق على غيره اذا كان اماما وقوله ليلة التمام في القاموس وليل غامض أطول ليالي الشتاء وهي
 ثلاث لا يستبان نقصانها وهي اذا بلغت اثنتي عشرة ساعة فصاعدا انتهى وينبغي ذلك للقارئ
 في غير الصلاة أيضا (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم الا وانى نهيت ان أقرأ القرآن راكعا وساجدا) فكأنه قيل فاذا تقول فيهما فقال
 (فأما الركوع فعظموا فيه الرب) تعالى قديين كيفية هذا التعظيم حديث مسلم عن حذيفة
 فجعل يقول أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجدان رب العظيم (وأما السجود فاجتهدوا)
 فيه (في الدعاء فتن) بفتح القاف وكسر الميم ومعناه تحقيق (ان يستجاب لكم رواه مسلم) الحديث
 دليل على تحريم قراءة القرآن حال الركوع والسجود لان الأصل في النهي التحريم وظاهره
 وجوب تسبيح الركوع ووجوب الدعاء في السجود دلالة من بهما وقد ذهب الى ذلك أحمد وطائفة

من المحدثين وقال الجمهور رآه مستحب لحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ذلك ولو كان واجبا لامره به ثم ظاهر قوله فعظم وافيه الرب انما تجزئ المرة الواحدة ويكون بها
 ممثلا ما أمر به وقد أخرج أبو داود ومن حديث ابن مسعود اذ ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات
 سبحان ربّي العظيم وذلك أدناه ورواه الترمذي وابن ماجه الا انه قال أبو داود وفيه ارسال وكذا قال
 البخاري والترمذي وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال مرسل وقال الترمذي اسناده ليس
 بمتمصل عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود قلت هو ابن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي
 انفرد مسلم باخراجه حديثه كما في مختصر السنن للمنذري وفي قوله ذلك أدناه ما يدل على انه لا يجزئ
 المرة الواحدة والحديث دليل على مشروعية الدعاء حال السجود بأي دعاء كان من طلب خير
 الدنيا والآخرة والاستعاذة من شرهما وانما محل الاجابة وقد بين بعض الادعية بما أفاده قوله
 ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في ركوعه
 وسجوده سبحانك اللهم اي أنزهك ربنا وبمحمدك الوالوالعطف والمعطوف عليه
 ما يقيسه ما قبله والمعطوف متعلق بمحمدك والمعنى وان تلبس بمحمدك ويحتمل ان يكون للعالم
 والمراد أسبحك وأنامتلبس بمحمدك أي حال كوني من تلبس به اللهم اغفر لي متفق عليه
 الحديث ورد بألفاظ منها انه قالت عائشة ما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان نزلت عليه
 اذا جاء نصر الله والفتح الا يقول سبحانك ربنا وبمحمدك اللهم اغفر لي والحديث دليل على ان هذا
 من اذكار الركوع والسجود ولا ينافيه حديث أم الر كوع فعظم وافيه الرب لان هذا الذي ذكر
 زيادة على ذلك التعظيم الذي كان يقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيجمع بينهما وبين هذا وقوله اللهم
 اغفر لي امثال لقوله تعالى فسبح بحمديك واستغفره وفيه مسارعة صلى الله عليه وآله وسلم الى
 امثال ما أمر به قيا ما بحق العبودية وتعظيم الشأن الربوبي زيادة الله شرفا وفضلا وقد غفر له
 ما تقدم من ذنبه وما تأخر ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة أي اذا قام فيها (يكبر) أي تكبيرة الاحرام (حين يقوم) فيه
 دليل انه لا يتوجه ولا يصنع قبل التكبير شيئا (ثم يكبر حين يركع) تكبيرة النقل (ثم يقول سمح
 الله لمن حمده) أي أجاب الله من حمده فان من حمد الله متعرضا لثوابه استجاب الله له وأعطاها
 ما تعرض له فناسب بعده ان يقول ربنا ولك الحمد (حين يرفع صلبه من الركوع) فهذا في سال
 أخذته في رفع صلبه للقيام (ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد) باثبات الوالوالعطف على
 مقدر اى ربنا أطعناك وحمدناك والحمد لك أوزائد وورد في رواية بمحمد فها وهي نسخة في بلوغ
 المرام (ثم يكبر حين يموي ساجدا) تكبير النقل (ثم يكبر حين يرفع رأسه) أي من السجود
 الاول (ثم يكبر حين يسجد) أي السجدة الثانية (ثم يكبر حين يرفع) أي من السجدة الثانية
 هذا كله تكبير النقل (ثم يفعل ذلك) أي ما ذكرنا من التكبير الاول التي للاحرام
 (في الصلاة) أي في ركعاتها (كأها ويكبر حين يقوم من اثنتين بعد الجلوس) للشهادة الاوسط
 (متفق عليه) الحديث دليل على شرعية ما ذكرناه من الاول التكبير فهو تكبيرة
 الاحرام وقد تقدم الدليل على وجوبها من غير هذا الحديث وأما ما عداها من التكبير الذي
 وصفه فقد كان وقع من بعض امراء بني أمية تركه تساهلا ٢ ولكنه استقر العمل من الامة

(٢) أخرج أحمد عن مطرف
 قال قلت لعمران بن حصين
 من ترك التكبير اولا اي
 تكبير النقل قال عثمان بن
 عفان حين كبر وضعف
 صوته قال ابن حجر وهذا يحتمل
 ترك الجهر به وروى الطبري
 عن أبي هريرة ان أول من
 ترك التكبير معاوية وروى
 أبو عبيد ان أول من تركه
 زياد وهذا لا ينافي ما قبله
 فان زيادا تركه لترك معاوية
 وكان معاوية تركه لترك عثمان
 انتهى من فتح الباري ببعض
 تصرف اه أبو النصر على

حسن خان

على فعله في كل خفض ورفع في كل ركعة خمس تكبيرات كما عرفت من هذا الحديث ويزيد في
الرباعية والثلاثية تكبير النعوض من التشهد الاوسط فيحصل في المكتوبات الخمس بتكبير
الاحرام أربع وتسعون تكبيرة وبدونها تسعة وعشرون تكبيرة واختلف العلماء في حكم
تكبير النقل فقيل انه واجب وروى قولاً لا جد بن حنبل وذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم داوم
عليه وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وذهب الجمهور الى انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلمه
المسي صلاته وانما علمه تكبيرة الاحرام وهو موضع البيان لا واجب ولا يجوز تأخيرها عن وقت
الحاجة وأجيب عنه بأنه قد أخرج تكبير النقل في حديث المسي أبو داود من حديث رفاع بن
رافع فانه ساقه وفيه ثم يقول الله أكبر ثم ركع وذكر فيه قوله سمع الله من جده وبقيته تكبيرات
النقل وأخرجها الترمذي والنسائي ولذا ذهب أحمد وداود الى وجوب تكبير النقل وظاهر
قوله يكبر حين كذا وحين كذا ان التكبير يقارن هذه الحركات فيشرع في التكبير عند ابتداء
الركن وأما القول بأنه يسد التكبير حتى يتم الحركة كما في الشرح وغيره فلا وجه له بل يأتي باللفظ
من غير زيادة على أدائه ولا نقصان منه وظاهر قوله ثم يقول سمع الله من جده ربنا ولك الحمد انه
شرع ذلك لكل مصل من امام ومأموم اذ هو حكاية لمطلق صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وان كان
يحتمل انه حكاية اصلاته صلى الله عليه وآله وسلم اماما اذا المتبادر من الصلاة عند اطلاقها
الواجبة وكانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الواجبة جماعة وهو الامام فيها الا انه لو فرض هذا
فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي أمر لكل مصل ان يصلي كصلاته صلى
الله عليه وآله وسلم من امام أو منفرد واليه ذهبت الشافعية وغيرهم الى ان التسميع مطلقاً لمنقل
أو مفترض للامام والمنفرد والحمد للمؤتم لحديث اذا قال الامام سمع الله من جده فقولوا ربنا لك
الحمد أخرجه أبو داود وأجيب بان قوله اذا قال الامام الخ لا ينفي قول المؤتم سمع الله من جده وانما
يدل على انه يقول المؤتم ربنا لك الحمد عقب قول الامام سمع الله من جده والواقع هو ذلك لان
الامام يقول سمع الله من جده في حال اتفاله والمأموم يقول التحميد في حال اعتسده واستفد
الجمع بينهما من الحديث الاول قلت لكن أخرجه أبو داود عن الشعبي لا يقول المؤتم خلف الامام
سمع الله من جده ولكن يقول ربنا لك الحمد ولكنه موقوف على الشعبي فلا تقوم به حجة وقد
ادعى الطحاوي وابن عبد البر الاجماع على كون المنفرد يجمع بينهما وذهب آخرون الى انه يجمع
بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم والجمعة جمع الامام بينهما لاتحاد حكم الامام والمنفرد (وعن
أبي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رفع رأسه من الركوع قال
اللهم ربنا لك الحمد) كذا في نسخ بلوغ المرام وراجعنا لما قلنا تجد في رواية أبي سعيد لفظ
اللهم ووجدناه في رواية ابن عباس رضي الله عنهما (مل) بنصب الهمزة على المصدرية
ويجوز رفعه على خبرية المبتدأ المحذوف (السموات والارض) وفي سنن أبي داود وغيره ومثل
الارض وهي في رواية ابن عباس عند مسلم فهذه الرواية كلها ليست لفظ أبي سعيد لعدم وجود
اللهم في أوله ولا لفظ ابن عباس لوجود ومثل الارض فيها (ومل ما شئت من شيء بعد) بضم الدال
على البناء للقطع عن الاضافة وتية المضاف اليه (أهل) بنصبه على النداء أو رفعه أي أنت أهل
(الشأن) والحمد أحق ما قال العبد بالرفع خبر مبتدأ محذوف وما مصدرية تقديره هذا أي قوله

وربنا لك الحمد أحق قول العبد وانما لم يجعل لآمنع لما أعطيت خبراً وأحق مستدلاً لأنه محذوف
 في بعض الروايات فجعلناه جملة استثنائية اذ حذف (وكذا لا عبد) ثم استأنف فقال (اللهم
 لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجحيم منك الجحيم ولا الهامس) الحديث دليل
 على مشروعية هذا الذي ذكر في هذا الركن لكل مصطلح وقد جعل الحمد كالاجسام وجعله سادساً
 ذكر من الظروف مبالغة في كثرة الحمد وزاد مبالغة بذكر ما يشاؤه تعالى عما لا يعلمه العبد والثناء
 الوصف بالجمل والمدح والمجد العظيمة ونهاية الشرف والجد بفتح الجيم معناه الخط أي لا ينفع ذا
 الخط من عقوبتك حفظه بل ينفعه العمل الصالح وروى بكسر الجيم أي لا ينفعه جده واجتهاده
 وقد ضعفت رواية الكسر (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده إلى أنفه واليدين
 والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه) وفي رواية أخرى أي أياها الامة وفي رواية أخرى أمر النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والثلاث الروايات للبخاري وقوله أشار بيده إلى أنفه تفسره رواية
 للنسائي قال ابن طاووس ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد قال القرطبي هذا
 يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والانف تبع لها قال ابن دقيق العيديد معناه أنه جعلهما
 كأنهما عضو واحد والاكسنت الاعضاء ثمانية والمراد من اليدين الكفان وقد وقع بلفظهما
 في رواية تأتي قريباً والمراد من قوله وأطراف القدمين أن يجعل قدميه قائمتين على بطون
 أصابعهما وعقباه مرتفعتان فيستقبل بظهر قدميه القبلة وقد ورد هذا في حديث أبي جريد
 في صفة السجود قيل ويندب ضم أصابع اليدين لأنها وانقرجت انخرجت رؤوس بعضها عن
 القبلة ولما يأتي في حديث وائل واذا سجد ضم أصابعه وأما أصابع الرجلين فقد تقدم في حديث
 أبي جريد الساعدي في باب صفة الصلاة بلفظ واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة هذا
 والحديث دليل على وجوب السجود على ما ذكرناه صلى الله عليه وآله وسلم ذكره بلفظ الاخبار
 عن أمر الله له أوله ولائمه والامر لا يرد إلا بخصوصية الفعل وهي تفيد الوجوب وقد اختلف في
 ذلك فاحد قولي الشافعي أنه لا وجوب لهذا الحديث وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى أنه يجزئ
 السجود على الانف فقط مستدلاً بقوله وأشار بيده إلى أنفه قال المصنف في فتح الباري وقد احتج
 لأبي حنيفة بهذا في السجود على الانف قال ابن دقيق العيديد والحق أن مثل هذا لا يعارض
 التصريح بالجبهة وإن أمكن أن يعتقداً أنهما كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم
 الذي دل عليه انتهى واعلم أنه وقع هنا في الشرح أنه ذهب أبو حنيفة وأحد قولي الشافعي والفقهاء
 إلى أن الواجب الجبهة فقط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسي وتمكن جبهتك فكان
 قرينة على حمل الامر الذي فيه ذكر الانف هنا على غير الوجوب وأجيب عنه بأن هذا لا يتم إلا بعد
 معرفة تقدم هذا على حديث المسي ليكون قرينة على حمل الامر على التندب وأما لو فرض تأخره
 لكان في هذا زيادة شرع ويمكن أن تتأخر شرعيته ومع جهل التاريخ يخرج العمل بالموجب
 لزيادة الاحتياط قاله الشارح وفيه وهم والذي في البحر الزخار أنه يقول أبو حنيفة أي ما سجد
 عليه اجزأ لأنه ما عضو واحد انتهى ثم ظاهر الحديث وجوب السجود على العضو جميعه ولا
 يكفي بعض ذلك والجبهة يضع منها على الارض ما يمكنه بدليل وتتمكن جبهتك وظاهره أنه لا يجب

كشف شيء من هذه الاعضاء لان مسمى السجود عليها يصدق بوضعها دون كشفها ولا خلاف ان كشف الر كبتين غير واجب لما يخاف من كشف العورة واختلف في الجهة فقيل يجب كشفها لما أخرجه أبو داود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد اعتم على جبهته فحسر عن جبهته الا انه قد علق البخاري عن الحسن قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته ووصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود وموقوفا على الصحابة وقدر ويت أحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسجد على كور عمامته من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي أسناده ضعف ومن حديث ابن أبي أوفى أخرجه الطبراني في الاوسط وفيه ضعيف ومن حديث جابر عند ابن عدى وفيه متر وكان ومن حديث أنس عند ابن أبي حاتم في العلل وفيه ضعيف وذكر هذه الاحاديث البيهقي ثم قال أحاديث كان يسجد على كور عمامته لا يثبت فيها شيء يعني مرفوعا والاحاديث من الجانبين غير ناهضة على الايجاب وقوله يسجد على جبهته يصدق على الامرين وان كان مع عدم الحائل اظهر فالاصل جواز الامرين وأما حديث خباب شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا الحديث فلا دلالة فيه على كشف هذه الاعضاء ولا عدمه وفي حديث أنس عند مسلم انه كان أحدهم يسطو به من شدة الحر ثم يسجد عليه ولعل هذا مما لا خلاف فيه انما الخلاف في السجود على شحوله فهو محل النزاع وحديث أنس محتمل (وعن ابن مجينة) هو عبد الله بن مالك بن مجينة بضم الباء وفتح الحاء هو اسم لام عبد الله واسم أبيه مالك بن القشب بكسر القاف وسكون الشين الأزدي مات عبد الله في ولاية معاوية بين سنة أربع وخمسين وثمان وخمسين (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى فرج بين يديه) بفتح الفاء وتشديد الراء آخره جيم أي باعدين بينهما أي نحي كل يد عن الجنب الذي يليها (حتى يبدو بياض ابطيه متفق عليه) الحديث دليل على فعل هذه الهيئة في الصلاة قيل والحكمة في ذلك ان يظهر كل عضو بنفسه ويمتاز حتى يكون الانسان الواحد في سجوده كأنه عدد ومقتضى هذا ان يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الاعضاء على بعض وقد ورد هذا المعنى صريحا فيما أخرجه الطبراني وغيره من حديث ابن عمر باسناد ضعيف انه قال لا تقترش اقتراس السبع واعتمد على راحتيك وابد ضبعيك فاذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك وعند مسلم من حديث ميمونة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجافي يديه فلو أن بهيمة أرادت ان تمررت وظاهر الحديث الاول وهذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي يقتضي الوجوب ولكنه قد أخرج أبو داود ومن حديث أبي هريرة ما يدل ان ذلك غير واجب بلفظ شك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشقة السجود عليهم اذا قرءوا فقال استعينوا بالركب وترجم له الرخصة في ترك التفرج قال ابن عجلان أحذروا انه وذلك ان يضع مرفقيه على ركبتيه اذا طال السجود ولا دلالة في الحديث على انه لم يكن على ابطيه الشعر كما قيل لانه يمكن ان المراد يرى أطراف ابطيه لا باطنهما حيث الشعر وان صح ان هذا من خواصه فلا اشكال (وعن البراء) بفتح الباء والمدوقيل أو مقصورة هو أبو عمار في الاشهر (ابن عازب) ابن الحرث الاوسي أول مشهد شهده الخندق نزل الكوفة واقتح الرى سنة ٢٤ في قول وشهد

مع على الجبل وصفين والنهروان مات بالكوفة أيام مصعب بن الزبير (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك رواه مسلم) الحديث دليل على وجوب هذه الهيئة للأمر بها ووجه العلماء على الاستحباب وهذا في حق الرجل لا المرأة فإنها تختلف في ذلك لما أخرجه أبو داود في مسنده عن يزيد بن حبيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر على امرأتين يصليان فقال إذا سجدتا فضعي بعض اللعيم إلى الأرض فإن المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي وهذا المرسل أحسن من موصولين فيه ثم ذكرهما في سننه وضعفهما ومن السنة تفرج الأصابع في الركوع لما رواه أبو داود ومن حديث أبي حمزة الساعدي أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يسجد يديه على ركبتيه كالقباض عليهما ويفرج بين أصابعه ومن السنة في الركوع أن يوتر يديه فيجافي عن جنبه كما في حديث أبي حمزة عن أبي داود بهذا اللفظ ورواه ابن خزيمة بلفظ ونحو يديه عن جنبه وذكر المصنف حديث ابن جزيمة هذا الذي ذكره في بلوغ المرام في التلخيص أيضا دليل على التفرج في الركوع وهو صحيح فإنه قال إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه فإنه يصدق على حالة الركوع والسجود (وعن واثل بن حجر) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ركع فرج بين أصابعه) أي أصابع يديه (وإذا سجد ضم أصابعه رواه الحاكم) قال أهل العلم الحكمة في ضمه أصابعه عند سجوده لتكون متوجهة إلى سمت القبلة (وعن عائشة قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي مترعا رواه النسائي وصححه ابن خزيمة) وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو أي يصلي هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس ورواه البيهقي عن حميد بن أبي أنس يصلي مترعا على فراشه وعلقه البخاري قال العلماء وصفة التربع أن يجعل باطن قدمه اليمنى تحت الفخذ اليسرى وباطن اليسرى تحت اليمنى مطمئنا وكمفه على ركبتيه مفرقا تامسهما كالراكع والحديث دليل على كيفية قعود العليل إذا صلى من قعوده الحديث وارد في ذلك وهو في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم لما سقط عن فرسه فأنفكت قدمه فصلى مترعا (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني رواه الأربعة والنسائي واللفظ لأبي داود وصححه الحاكم) ولفظ الترمذي واجبرني بدل وارحمني ولم يقل وعافني وجع ابن ماجه في فطر روايته بين ارحمني واجبرني ولم يقل اهدني ولا عافني وجع الحاكم بينهما إلا أنه لم يقل وعافني والحديث دليل على شرعية الدعاء في القعود بين السجدين وظاهره أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوله جهرا (وعن مالك بن الحويرث) رضي الله عنه (أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدار رواه البخاري) وفي لفظ له فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام وأخرج أبو داود من حديث أبي حمزة في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ثم أهوى ساجدا ثم ثنى رجله وقعد حتى رجع كل عضو في موضعه ثم نهض وقعد كرت هذه القعدة في بعض الفاظ رواية حديث المسيء صلاته. والحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى أو الركعة الثالثة ثم ينهض لاداء الركعة الثانية أو الرابعة وتسمى جلسة الاستراحة وقد ذهب إلى القول

بشرعيتها الشافعي في أحد قوليه وهو غير المشهور عنه والمشهور عنه وهو رأي الحنفية ومالك
وأحمد واسحق أنه لا يشرع القعود هذا مستدلين بحديث واثل بن حجر في صفة صلاته صلى الله
عليه وآله وسلم بلفظ وكان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائماً أخرجه الزاقي مسنده
الأنه ضعفه النووي ولما رواه ابن المنذر من حديث النعمان بن أبي عياش أدركت غير واحد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول كل ركعة وفي الثالثة
قام كما هو ولم يجلس ويحجب عن الكل أنه لا منافاة أذن فعلها فلا بأس منه ومن تركها فكذلك
وان كان ذلك في حديث المسي يشعر بوجوبها لكن لم يقل به أحد فيما أعلم والله أعلم (وعن
أنس) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهر بعد الركوع يدعو على
أحياء من أحياء العرب ثم تركه) وورد تعيينهم أنهم رعل وعصية وبنو لحيان (متفق عليه)
لفظه في البخاري مطولاً عن عاصم الأحول قال سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان
القنوت قلت قبل الركوع أو بعده قال قبله قلت فإن فلاناً أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع قال
كذب إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الركوع شهر أراه كان يبعث قوماً يقولون لهم
القراءة سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عهد فغدروا وقتلوا القراء فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهر يريدون
عليهم (ولاحد الدارقطني) والحاكم وصححه جمع من الحفاظ (شواه) أي من حديث
أنس (من وجه آخر) وفي الإرشاد لابن كثير أن هذا الحديث يرويه أبو جعفر الرازي وقد اختلف
فيه أئمة الجرح والتعديل وهو في نفسه صدوق إلا أنه سمي الحفظ وله أو هام كثيرة انتهى ومع سوء
حفظه تخديشه جعل لمخالفته سائر الثقات (وزاد فاماني الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا)
فقوله في الحديث الأول ثم تركه أي فيما عدا الفجر ويبدل على أنه أراد قوله فلم يزل يقنت هذا
والأحاديث عن أنس في القنوت قد اضطربت وتعارضت في صلاة الغداة وقد جمع بينهما في الهدى
النبوي فقال أحاديث أنس كلها صحاح يصدق بعضها بعضها ولا تناقض فيها والقنوت الذي ذكره
قبل الركوع غير الذي ذكره بعده والذي وقته غير الذي أطلقه فالذي ذكره قبل الركوع هو إطالة
القيام للقراءة الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة طول القيام والذي ذكره
بعده هو إطالة القيام للدعاء فعليه شهر يريدون على قوم ويدعون قوم ثم استمر تطويل هذا الركن للدعاء
والثناء إلى أن فارق الدنيا كما دل له حديث أنس أن كان إذا رفع رأسه من الركوع انصب قائماً
حتى يقول القائل قد نسي وأخبرهم أن هذه صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه عنه
في الصحيحين فهذا هو القنوت الذي قال فيه أنس أنه ما زال صلى الله عليه وآله وسلم عليه حتى
فارق الدنيا والذي تركه هو الدعاء على أقوام من العرب وكان بعد الركوع فإراد أنس بالقنوت قبل
الركوع وبعده الذي أخبر أنه ما زال عليه هو إطالة القيام في هذين المحلين بقراءة القرآن وبالدعاء
هذا مضمون كلامه ولا يخفى أنه لا يوافق قوله فاماني الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا فإنه دل
على أن ذلك خاص بالفجر وإطالة القيام بعد الركوع عام للصلوات كلها وأما حديث أبي هريرة
الذي أخرجه الحاكم وصححه بأنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من
الركوع من صلاة الصبح في الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ

الى آخره فقيه عبد الله بن سعيد المقبري ولا تقوم به حجة وقد ذهب الى ان الدعاء عقب آخر ركوع من الفجر سنة جماعة من السلف والخلف ومن الخلف الشافعي (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يقنت الا اذا دعا القوم أو دعا على قوم صحبه ابن خزيمة) اما دعاؤه لقوم فكما ثبت انه كان يدعو للمستضعفين من أهل مكة وأما دعاؤه على قوم فكما عرفته قريبا ومن هنا قال بعض العلماء يسن القنوت في النوازل فيدعو بما يناسب الحادثة وهذا قول حسن تأسيسا بما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في دعائه على أولئك الاحياء من العرب الا انه قد يقال قد نزل به صلى الله عليه وآله وسلم حوادث كحصار الخندق وغيره ولم يرو انه قنت فيه ولعله يقال الترك لبيان الجواز وقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف الى انه منهي عن القنوت في الفجر وكانهم استدلو بقوله (وعن سعيد) كذا في نسخ البلوغ وهو سعد بن عبيدة (ابن طارق الشجعي قال قلت لابي) وهو طارق بن أشيم يفتح الهمزة وفتح الياء بنية أحر قال ابن عبد البر يعد في الكوفيين روى عنه ابنه أبو مالك سعد (يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى أفكانوا يقنتون في الفجر فقال أي بني تحدث رواه الخمسة الا أنس داود) وقد روى خلافه عن ذكره والجمع بينهما انه وقع القنوت لهم تارة وتركوه أخرى وجعله أبو حنيفة ومن معه منهيًا عنه لهذا الحديث لانه اذا كان محدثا فهو بدعة والبدعة منهي عنها (وعن الحسن بن علي عليه السلام) هو أبو محمد سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولد في النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة قال ابن عبد البر انه أصبح ما قبل في ذلك قال وكان الحسن حليما ورعا فاضلا ودعاؤه ورعه وفضله الى انه ترك الدنيا والمال رغبة فيما عند الله بابعوه بعداً بيه فبقى نحو امان سبعة أشهر خليفة بالعراق وما وراءها من خراسان وفضائله لا تحصى ذكر السيد منها شطرا من الروضة الندية توفي سنة ٥١ بالمدينة النبوية ودفن بالبقيع وقد اطال ابن عبد البر في الاستيعاب في عده لفضائله (قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر) أي في دعائه وليس فيه بيان لمحله وزاد الحاكم في المستدرک وقال علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وترى اذا رفعت رأسي ولم يبق الا السجود ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو كذا في الهدى النبوي (اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقضى شر ما قضيت فانك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت رواه الخمسة وزاد الطبراني والبيهقي) بعد قوله ولا يذل من واليت (ولا يعز من عاديت زاد النسائي من وجهه آخر في آخره وصلى الله على سيدنا محمد الخ) الا انه قال المصنف في تحريج أحاديث الاذكار اذا ذكر النوروى ان هذه الزيادة غريبة لا تثبت لان فيها عبد الله بن علي لا يعرف وعلى القول بانه عبد الله بن علي بن الحسين بن علي فالسند منقطع لانه لم يسمع من عمه الحسن ثم قال قتيبن ان هذا الحديث ليس من شرط الحسن لا تقطاعه أو جهالة رواه انتهى فكان عليه ان يقول لا تثبت هذه الزيادة والحديث دليل على مشروع عية القنوت في صلاة الوتر وهو مجمع عليه في النصف الاخير من رمضان والشافعية يقولون انه يقنت بهذا الدعاء في صلاة الفجر ومستندهم في ذلك قوله (ولبيهق عن ابن عباس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يعلمنا دعاءه في القنوت من صلاة الصبح وفي سنده ضعف (قلت أجمله هنا وذكره في تخرجه
 الاذكار من رواية البيهقي وقال اللهم اهدني الحديث الخ رواه البيهقي من طرق أحدها عن يزيد
 ابن أبي مرزئيم سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في
 صلاة الصبح ووتر الليل بهؤلاء الكلمات وفي أسناده مجهول وروى من طريق أخرى وهي التي
 ساق المصنف لفظها عن ابن جرير بلفظ يعلمنا دعاءه في القنوت في صلاة الصبح وفيه
 ١ عبد الرحمن بن هرم ضعيف ولذا قال المصنف أخرجه البيهقي وفي سنده ضعف (وعن
 أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد أحدكم فلا
 يركع كما يركع البعير وليضع يديه قبل ركبته أخرجه الثلاثة) هذا الحديث أخرجه أهل السنن
 وعلاء البخاري والترمذي والدارقطني قال البخاري محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه
 وقال لا أدري سمع من أبي الزناد أم لا وقال الترمذي غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من
 هذا الوجه وقد أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة أيضاً عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 ولم يذكر فيه وليضع يديه قبل ركبته وقد أخرجه ابن أبي داود من حديث أبي هريرة أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد بدأ بيده قبل ركبته ومثلها أخرجه الدراوردي من حديث ابن
 عمر وهو الشاهد الذي سيشرح المصنف إليه وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب
 ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل
 اليدين والحديث دليل على أنه يقدم المصلي يديه قبل ركبته عند الانشغال إلى السجود وظاهر
 الحديث الوجوب لقوله لا يركع وهو نهى والامر بقوله وليضع قبل ولم يقل أحد بوجوبه فتعين
 أنه مندوب وقد اختلف العلماء في ذلك فروى عن مالك والأوزاعي العمل بهذا الحديث حتى قال
 الأوزاعي أدركنا الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم وقال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث
 وذهب الشافعية والحنفية إلى العمل بحديث وائل وهو قوله (وهو) أي حديث أبي هريرة
 هذا (أقوى في سنده من حديث وائل رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد وضع ركبته
 قبل يديه أخرجه الأربعة فان الأول) أي حديث أبي هريرة (شاهد من حديث ابن عمر صحيحه
 ابن خزيمة) تقدم ذكر الشاهد هذا قريباً (وذكره) أي الشاهد البخاري (معلقاً موقوفاً)
 فقال قال نافع كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبته وحديث وائل أخرجه أصحاب السنن الأربعة
 وابن خزيمة وابن السكن في صحيحهم ما من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه قال البخاري
 والترمذي وابن أبي داود والبيهقي تفرد به شريك ولكن له شاهد عن عاصم الأحول عن أنس قال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انحط بالكبير حتى سبقت ركبتاه يديه أخرجه
 الدارقطني والحاكم والبيهقي وقال الحاكم هو على شرطهما وقال البيهقي تفرد به العلاء بن العطار
 والعلاء مجهول هذا وحديث وائل هو دليل الحنفية والشافعية وهو مروي عن ابن عمر أخرجه
 عبد الرزاق وعن ابن مسعود أخرجه الطحاوي وقال به أحمد واسحق وجماعة من العلماء وظاهر
 كلام المصنف ترجيح حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو خلاف مذهب امامه الشافعي وقال
 النووي لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر ولكن أهل هذا المذهب رجحوا حديث وائل
 وقالوا في حديث أبي هريرة أنه مضطرب إذ قدر يديه عنه الأمران وحقق ابن القيم المسئلة وأطال

(١) وليس هو الاعرج كما
 قاله المصنف في التلخيص
 قلت لأن عبد الرحمن بن
 هرم من الاعرج أبو داود والمدني
 مولى ربيعة بن الحرث ثقة
 ثبت عالم كافي التقريب
 اه أبو النصر

فيها وقال ان في حديث أبي هريرة قليبا من الراوي حيث قال وليضع يديه قبل ركبته وان أصله
وليضع ركبته قبل يديه قال ويدل عليه أول الحديث وهو قوله فلا يترك كما يترك البعير فان
المعروف من بركوك البعير هو تقديم اليدين على الرجلين وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الامر بمخالفة سائر الحيوانات في هيات الصلاة فنهى عن التفتات كالتفتات الثعلب وعن
اقتراش كافتراش السبع واقعاء كاقعاء الكلب ونقر كنقر الغراب ورفع الايدي كاذناب خيل شمس
أى حال السلام وقد تقدم ويجمعها قولنا

إذا نحن قننا في الصلاة قانتا * نهينا عن الاتيان فيها بسببة

بروك بعير والتفتات كثعلب * ونقر غراب في سجود الفريضة

واقعاء كلب او كبسط ذراعه * واذناب خيل عند فعل التحية

وقد زدنا على المذكور في الشرح قولنا

وزدنا كتدبير الجمار بعده * لعنق وتصويب لرأس بركعة

هذا السابع بالدال المهملة وروى بالمعجمة وهو تصحيف قال في النهاية وهو ان يطأ المصلي رأسه
حتى يكون أخفض من ظهره انتهى الا انه قال النووي حديث التدبير ضعيف وقيل كان وضع
اليدين قبل الركبتين أول الامر ثم أمر وبوضع الركبتين قبل اليدين وحديث ابن خزيمة الذي
أخرجه عن سعد بن أبي وقاص وقد مناه قريبا يشعر بذلك وقول المصنف ان لحديث أبي هريرة
شاهدا يقوى به معارض بان حديث وائل أيضا شاهد اقد قد مناه وقال الحاكم انه على شرطهما
وغايته وان لم يتم كلام الحاكم فهو مثل شاهد حديث أبي هريرة والذي تفرد به شريك فقد اتفق
حديث وائل وحديث أبي هريرة في القوة وعلى تحقيق ابن القيم حديث أبي هريرة عائد الى
حديث وائل وانما وقع فيه قلب ولا ينكر ذلك فقد وقع القلب في الفاظ الحديث وحاصل
البحث والتفتيح ان كلام الامير بن مجوز كما يستفاد من شرح المستقى (وعن ابن عمر ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قعد للتشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى
واليمنى على اليمنى وعقد ثلاثا وخمسين وأشار باصبعه السبابة) قال العلماء اختلفت السبابة
بالاشارة لاتصالها بانيات القلب فتحركها سبب لحضوره (رواه مسلم وفي رواية له وقبض أصابعه
كلها وأشار بالتي تلى الابهام) لفظ مسلم وأشار باصبعه التي الخ ووضع اليدين على الركبتين مجمع
على استحبابه وعقد ثلاثا وخمسين قال المصنف في التلخيص صورتها ان يجعل الابهام مفتوحة
تحت المسبحة وقوله وقبض أصابعه كلها أى أصابع يده اليمنى قبضها على الراحة وأشار بالسبابة
وقوله التي تلى الابهام وصف كاشف لتحقيق السبابة وفي روايه وائل بن حجر حلق بين الابهام
والوسطى أخرجه ابن ماجه فهذه ثلاث هيات جعل الابهام تحت المسبحة مفتوحة وسكت في
هذه عن بقية الاصابع هل تضم الى الراحة أو تبقى منشورة على الركبة الثانية ضم الاصابع كلها
على الراحة والاشارة بالمسبحة الثالثة التحليق بين الابهام والوسطى ثم الاشارة بالسبابة ورد بلفظ
الاشارة كما هنا وكفى حديث ابن الزبير انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحركها
أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه وعنده ابن خزيمة والبيهقي من حديث وائل
انه صلى الله عليه وآله وسلم رفع أصبعه فقرأت به يحركها يدعو بها قال البيهقي يحتمل ان يكون مراده

بالتصديق الاشارة لا تكسر بحريكتها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير وموضع الاشارة عند
 قوله لا اله الا الله لما رواه البيهقي من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وينوي بالاشارة التوحيد
 والاخلاص فيه فيكون جامعاً في التوحيد بين القول والفعل والاعتقاد ولذلك نهى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم عن الاشارة بالاصبعين وقال أحد أئمة الحديث رأته يشير باصبعيه ثم الظاهر انه مخبر
 بين الهيئات ووجه الحكمة شغل كل عضو بعبادة وورد في الميد اليسرى عند الدأقطنى من حديث
 ابن عمر انه صلى الله عليه وآله وسلم ألقم كفه اليسرى ركبته وفسر الالقام بعطف الاصابع على
 الركبة وذهب الى هذا بعضهم إلا بهذه الرواية قال وكان الحكمة فيه منع اليد عن العبث واعلم
 ان قوله في حديث ابن عمر وعقد ثلاثاً وخمسين اشارة الى طريقة معروفة تأطأت عليها العرب
 في عقود الحساب وهى أنواع من الآحاد والعشرات والمئين والالوف أما الآحاد فلواحد عقد
 الخمصر الى أقرب ما يليه من باطن الكف ولاثنين عقد البنصر معها كذلك وللثلاثة عقد الوسط
 معها كذلك وللاربعة حل الخمصر وللخمسة حل البنصر معها دون الوسطى وللسبعة عقد البنصر
 وحل جميع الانامل وللسبعة بسط الخمصر الى أصل الابهام مما يلي الكف وللثمانية بسط
 البنصر فوقها كذلك وللتسعة بسط الوسطى فوقها كذلك وأما العشرات فلها الابهام والسبابة
 ولل عشرة الاولى عقد رأس الابهام على طرف السبابة ولل عشر من ادخال الابهام بين السبابة
 والوسطى وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الابهام عكس العشرة وللاربعة من تركيب
 الابهام على العقد الاوسط من السبابة وللخمسين عطف الابهام الى أصلها وللستين تركيب
 السبابة على ظهر الابهام عكس الاربعة وللستين العقد الاوسط من الابهام على العقد الاوسط من
 السبابة وورد طرف السبابة الى الابهام وللثمانين رد السبابة الى أصلها وبسط الابهام على جنب
 السبابة من ناحية الابهام وللتسعين عطف السبابة الى أصل الابهام وضمها بالابهام وأما المئين
 فكالاتحاد الى تسعمائة في الميد اليسرى والالوف كالعشرات في اليمنى أيضاً (وعن عبد الله
 ابن مسعود) رضى الله عنه (قال التفت اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا صلى
 أحدكم فليقل التحيات جمع تحية ومعناها البقاء أو العظمة أو السلامة من الآفات أو كل أنواع
 التعظيم (لله والصلاة) قيل الخمس أو ما هو أعم من الفرض والنفل أو العبادات كلها
 أو الدعوات كلها أو الرجعة وقيل التحيات العبادات القولية والصلاة العبادات الفعلية
 (والطيبات) أى ما طاب من الكلام وحسن ان يثنى به على الله أو ذكر الله أو الاقوال الصالحة
 أو ما هو أعم من ذلك وطيبها ككونها كاملة خالصة من الشوائب والتحيات مبتدأ أخبرها الله
 والصلاة والطيبات عطف عليه وخبرها محذوف وفيه تقادير آخر (السلام) أى السلام
 الذى يعرفه كل أحد (عليك أيها النبي ورجة الله وبركاته) خصوصه صلى الله عليه وآله وسلم
 أولاً بالسلام عليه لعظم حقه عليهم وقدموه على التسليم على أنفسهم لذلك ثم اتبعوا السلام عليهم
 في قولهم (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وقد ورد انه يشمل كل عبد صالح في السماء
 والارض وفسر الصالح بأنه القائم بحقوق الله وحقوق عباده ودرجته متفاوتة (أشهد ان لا اله
 الا الله) لاستحقاق للعبادة بحق غيره فهو قصر افراد لان المشركين كان يعبدونه ويشركون معه
 غيره (وأشهد ان محمداً عبده ورسوله) هكذا هو بلفظ عبده ورسوله في جميع روايات الامهات

الست ووهب ابن الاثير في جامع الاصول فساق حديث ابن مسعود وان محمد ارسول الله ونسبه الى الشيخين وغيرهما وتبعه على وهمه صاحب تيسير الوصول وتبعهما على الوهم الجلال في ضوء النهار وزاد انه لفظ البخاري ولفظ البخاري كما قاله المصنف فتنبه (ثم ليتخير) وفي نسخة ليتخير (من الدعاء أعجبه اليه فيدعو واللفظ للبخاري) قال البرازا أصح حديث عندي في التشهد حديث ابن مسعود يروي عنه من ينف وعشرين طريقا ولا يعلم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد أثبت منه ولا أصح اسنادا ولا أثبت رجالا ولا أشد تطافرا بكثرة الاسانيد والطرق وقال مسلم انما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لان أصحابه لا يخالف بعضهم بعضا وغيره قد اختلف عنه أصحابه وقال محمد بن يحيى الذهلي هو أصح ما روى في التشهد وقد روى حديث التشهد أربعة وعشرون صحابيا بالقصا مختلفة اختارا الجاهير منهم حديث ابن مسعود والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد لقوله فليقل وقد ذهب الى وجوبه أئمة من العلماء وقالت طائفة (١) انه غير واجب لعدم تعليمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اختلفوا في اللفاظ التي تجب عنده من أوجه أو عنده من قال انه سنة وقد سمعت أرجحية حديث ابن مسعود وقد اختاره الاكثر فهو الأرجح وقد رجح جماعة غيره من ألفاظ التشهد الواردة عن الصحابة وزاد ابن أبي شيبة قوله وحده لا شريك له في حديث ابن مسعود من رواية أبي عبيدة عن أبيه وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الزيادة من حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني الا انه بسند ضعيف وفي سنن أبي داود قال ابن عمر زدت فيه وحده لا شريك له وظاهره انه موقوف على ابن عمر وقوله ثم ليتخير من الدعاء أعجبه زاد أبو داود وفيدعوه ونحوه للنسائي من وجه آخر بلفظ فليدع وظاهره الوجوب أيضا لا مربة وأنه يدعو بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة وقد ذهب الى وجوب الاستعاذة الآتية طاووس فانه أمر ابنه بالاعادة للصلاة لما لم يتعود من الأربع الآتية ذكرها وبه قال بعض الظاهرية وقال ابن حزم ويجب أيضا في التشهد الاول والظاهر مع القائل بالوجوب وذهبت الحنفية والحنبلية وطاووس الى انه لا يدعوى في الصلاة الا بما يوجد في القرآن وقال بعضهم لا يدعوا الا بما كان مأثورا ويرد القولين قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليتخير من الدعاء أعجبه وفي لفظ ما أحب وفي لفظ للبخاري من الشاء ما شاء فهو اطلاق للداعي ان يدعو بما أراد وقال ابن سيرين لا يدعوى في الصلاة الا بأمر الإخرة وقد أخرج سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود فعلنا اي النبي صلى الله عليه وآله وسلم التشهد في الصلاة ثم يقول اذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم اني أسألك من خير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه عبادك الصالحون ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله (وللنسائي) أي من حديث ابن مسعود (وكنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد) حذف المصنف تمامه السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا التحيات الى آخره ففي قوله ان يفرض علينا دليل الإيجاب الا انه أخرج النسائي هذا الحديث من طريق ابن عيينة قال ابن عبد البر في الاستذكار تفرد ابن عيينة بذلك وأخرج مثله

(١) على عليه السلام
والثوري ومالك اه منه

الدارقطني والبيهقي وصححه (ولاحد) أي من حديث ابن مسعود وهو من أدلة الوجوب أيضا
 (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه التشهد وأمره ان يعلمه الناس) أخرجه أحمد عن أبي
 عبيدة عن عبد الله بن بلقظ قال علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وأمره ان يعلمه الناس
 التحيمات لله وذره (ولمسلم عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد
 التحيمات المباركات الصلوات الطيبات الى آخره) تمامه السلام عليك أي النبي ورحمة الله
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله
 هذا اللفظ مسلم وأبي داود ورواه الترمذي وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكرا ورواه ابن ماجه
 كسلم لكنه قال وأشهد ان محمدا عبده ورسوله ورواه الشافعي وأحمد بن تيمية السلام أيضا وقال فيه
 وان محمدا لم يذكر تشهد فيه زيادة المباركات وحذف الواو من الصلوات ومن الطيبات وقد اختار
 الشافعي تشهد ابن عباس هذا قال المصنف انه قال الشافعي لما قيل له كيف صرت الى حديث ابن
 عباس في التشهد قال لما رأيته واسعا وسمعت عن ابن عباس صحبنا كان عندي أجمع وأكثر لفظا
 من غيره فأخذت به غير منقلب يأخذ بغيره مما صح (وعن فضالة) بفتح الفاء بزنة سجاية
 (ابن عبيد) بصفة التصغير لعبد انصاري أو سبي أول مشاهده أحد ثم شهد ما بعدها وبيع تحت
 الشجرة ثم انتقل الى الشام وسكن دمشق وتولى القضاء بها ومات بها وقيل غير ذلك رضى الله عنه
 (قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يدعوه في صلاته لم يحمد الله ولم يصل على النبي
 فقال عجل هذا) أي بدعائه قبل تقديم الأمرين ثم دعاه (فقال اذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه)
 أي بتحميده ربه (والثناء عليه) هو عطف تفسيري ويحتمل ان يراد بالحمد نفسه وبالثناء ما هو
 أعظم بأى عبارة فيكون من عطف العام على الخاص (ثم يصلى) هو خبر محذوف أي ثم هو
 عطف جملة على جملة فلذا لم يجزم (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يدعو بما شاء) من خيرى
 الدنيا والآخرة (رواه أحمد والثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم) الحديث دليل على
 وجوب ما ذكر من التحميد والثناء والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء بما شاء وهو
 موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره فان أحاديث التشهد تتضمن ما ذكر من الحمد والثناء
 وهي مبينة لما أجمله هذا ويا ترى الكلام في الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا اذا ثبت ان
 هذا الدعاء الذى سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك الرجل كان في قعدة التشهد
 والافليس في هذا الحديث دليل على انه كان ذلك حال قعدة التشهد الا ان ذكر المصنف له هنا يدل
 على انه كان في قعود التشهد وكان يعرف ذلك من سياقه وفيه دليل على تقديم الوسائل بين يدي
 المسائل وهو نظير اياك نعبد وياك نستعين حيث قدم الوسيلة وهي العبادة على طلب الاستعانة
 (وعن أبي مسعود) الانصاري اسمه عقبة بن عامر بن ثعلبة الخزرجي البصري شهد العقبة
 الثانية وهو صغير ولم يشهد بدرا وانما نزل به فنسب اليه سكن الكوفة ومات بها في خلافة علي
 عليه السلام (قال قال بشير بن سعد) هو أبو النعمان بشير بن سعد بن ثعلبة الانصاري الخزرجي
 والد النعمان بن بشير شهد العقبة وما بعدها (بارسول الله أمرنا الله ان نصلى عليك) يريد في
 قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما (فكيف نصلى عليك فسكت) أي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وعند أحمد ومسلم زيادة حتى تمنينا انه لم يسأله (ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل

محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك
 حميد مجيد (الحمد صبغة من اللغة فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث أي انك محمود
 بحمدك اللائقة بعظمة شأنك وهو تعليل لطلب الصلاة أي لانك محمود ومن محامدك افاضت
 أنواع العنايات وزيادة البركات على نبيك الذي تقرب اليك بامتثال ما أهلمته له من أداء الرسالة
 ويحتمل ان حميد بمعنى حامد أي انك حامد من يستحق ان يحمد ويحمد من أحق عبادك بحمدك
 وقبول دعاء من يدعوه ولا كنه وهذا أنسب بالمقام مجيد بالغة ماجد والمجد الشرف (والسلام
 كما علمتم) بالبناء للمجهول وتشديد اللام وفيه رواية بالبناء للمعلوم وتختيف اللام (رواه مسلم
 وزاد ابن خزيمة فكيف صلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا) وهذه الزيادة أيضا رواها
 ابن حبان والدارقطني والحاكم وأخرجها أبو حاتم وابن خزيمة في صحيحهم ما وحديث الصلاة
 أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة عن أبي حميد الساعدي وأخرجه البخاري عن أبي سعيد
 والنسائي عن الطبراني عن سهل بن سعد عن زيد بن خزيمة والحديث دليل على وجوب
 الصلاة عليه في الصلاة لظاهر الأمر أعني قولوا والى هذا ذهب جماعة من السلف والأئمة
 والشافعي وأصحق ودليلهم الحديث مع زيادته الثابتة ويقتضي أيضا وجوب الصلاة على الأكل
 وهو قول أحمد بن حنبل ولا عذر لمن قال بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم مستدلا
 بهذا الحديث دون القول بوجوبها على الأكل اذا المأمور به واحد ودعوى النووي وغيره الاجماع
 على ان الصلاة على الأكل مندوبة غير مسلمة بل نقول الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم لا تتم
 ولا يكون العبد متمسلا بها حتى يأتي بهذا اللفظ النبوي الذي فيه ذكر الأكل لانه قال السائل كيف
 صلى عليك فأجابته بالكيفية ان الصلاة عليه وعلى آله فمن لم يأت بالأكل فاصلى عليه بالكيفية
 التي أمر بها فلا يكون متمسلا للامر فلا يكون مصليا عليه وكذلك بقية الحديث من قوله كما
 صليت الى آخره يجب اذ هو من الكيفية المأمور بها ومن فسر بين الفاظ هذه الكيفية بايجاب
 بعضها ونسب بعضها فلا دليل له على ذلك ومن هنا علم ان حذف لفظ الأكل من الصلاة كما يقع في
 كتب الحديث ليس على ما ينبغي وقد صح عند أهل الحديث بل ارباب كيفية الصلاة عليه صلى الله
 عليه وآله وسلم وهم رواته وكنهم حذفوها خطأ تقاة لما كان في الدولة الاموية من بكرة
 ذكرهم ثم استمر عليه عمل الناس متابعين من الآخر الاول والاخر وجهه له وأما من هم الأكل في
 ذلك أقوال الأصح أنهم من حرمت عليهم الزكاة فانه بذلك فسرهم زيد بن ارقم والصحابي أعرف
 بمراده صلى الله عليه وآله وسلم فتفسيره قرينة على تعيين المعنى المراد من اللفظ المشترك وقد فسرهم
 بالآكل على آل جعفر وآل عقیل وآل العباس فان قيل يحتمل أن يراد بقوله اذا نحن صلينا عليك في
 صلاتنا أي اذا نحن دعونا لك في دعائنا فلا يدل على ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في
 الصلاة قلت الجواب من وجهين الاول المتبادر في لسان الصحابة من الصلاة في قوله صلاتنا
 الشرعية لا اللغوية والحقيقة العرفية مقدمة اذا ترددت بين المعنيين الثاني انه قد ثبت وجوب
 الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الامر به والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم قبل الدعاء
 واجبة لما عرفت من حديث فضالة وبعدها يتم ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد
 التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه ﴿وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم اذا تشهد أحدكم (مطلق في التشهد الاوسط والاخير وبأقرب قيده بالاخير) فليستعذ بالله
 من أربع (بينها بقوله) اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن قسنة المحيا
 والممات ومن شر قسنة المسيح الدجال متفق عليه) فيه دلالة على ثبوت عذاب القبر قال أهل اللغة
 الفسنة الامتحان والاختبار وقد تطلق على القتل والاحراق والتهمة وغير ذلك والمراد من قسنة
 المحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافساق بالدينا والشهوات والجهالات واعظماها والعباد
 بالله أمر الخاتمة عند الموت وقيل هي الابتلاء مع عدم الصبر وقسنة الممات قبل المراتب القسنة
 عند الموت وأضيفت اليه لقربها منه ويجوز أن يراد بها قسنة القبر وقيل أراد بها السؤال مع
 الحيرة وقد أخرج البخاري انكم تفتنون في قبوركم مثل أو قري ينام قسنة الدجال ولا يكون هذا
 تكرير العذاب القبر لان عذاب القبر متفرع على ذلك والمسيح يفتح الميم وتحقق السين وفيه
 ضبط آخر وهذا الاصح ويطلق على الدجال وعلى عيسى لكن اذا أريد الدجال قيد اسمه مسمى
 المسيح لمسحه الارض وقيل انه ممسوح العين وأما عيسى فقبل له المسيح لانه خرج من بطن أمه
 ممسوحا بالدهن وقيل لان زكريا مسحته وقبل لانه كان لا يمسح ذاعاهة الابري وذ ك صاحب
 القساموس انه جمع في وجهه تسميته بذلك خمسين قولاً (وفي رواية لمسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد
 الاخير) هذه الرواية قيدت اطلاق الرواية الاولى وأبانت ان الاستعاذة بالمأمور بها تكون
 بعد التشهد الاخير وبديل التعقيب باقفاء انها تكون قبل الدعاء المخير فيه بما شاء والحديث دليل
 على وجوب الاستعاذة بما ذكر وهو مذهب الظاهرية وقال ابن حزم منهم ويجب أيضاً في التشهد
 الاول علامته باطلاق اللفظ المتفق عليه وأمر طاووس ابنه باعادة الصلاة لما لم يستعذ فيها فكانت
 يقول بالوجوب وبطلان صلاة من تركها والجمهور حملوه على النذب (وعن أبي بكر الصديق
 رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني دعاء أدعوه به في صلاتي قال قل
 اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً يروي بالثلثة وبالموحدة فيغير الداعي بين اللفظين ولا يجمع
 بينهما لانه لم يرد الأحد هما وقد اختلف في ضبطه وقال النووي في الأذكار كلاهما حسن فينبغي
 أن يجمع بينهما انتهى وهذا ليس بذلك (ولا يغفر الذنوب الا أنت) اقرار بالوحدة (فاغفر لي)
 استجلاب للمغفرة (مغفرة) نكرها للتعظيم أي مغفرة عظيمة وزادها تعظيماً بوصفها بقوله
 (من عندك) لان ما يكون من عنده تعالى لا تحيط بوصفه عبارة (وارجئ انك أنت الغفور
 الرحيم) توسل الى نيل مغفرة الله ورحمته بصفى غفرانه ورحمته (متفق عليه) الحديث دليل
 على شرعية الدعاء في الصلاة على الاطلاق من غير تعيين محل له ومن محلاته بعد التشهد والصلاة
 عليه صلى الله عليه وآله وسلم والاستعاذة لقوله فليختر من الدعاء ما شاء والاقرار بظلمه نفسه
 اعتراف بانه لا يحاكي البشر عن ظلم نفسه بارتكابه ما نهى عنه او تقصيره عن أداء ما أمر به وفيه
 التوسل الى الله تعالى باسمائه عند طلب الحاجات واستدفاع المكروهات وانه يأتي من صفاته
 في كل مقام بما يناسبه كلفظ الغفور الرحيم عند طلب المغفرة وشحو وازرقنا وأنت خير الرازقين
 عند طلب الرزق والقرآن والادعية النبوية معلومة بذلك وفي الحديث دليل على طلب التعليم من
 العالم سيما في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم واعلم انه قد ورد في الدعاء بعد التشهد ألفاظ غير
 ما ذكرنا خرج النسائي عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته بعد التشهد

أحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد وأخرج أبو داود عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعلمهم من الدعاء بعد التشهد اللهم ألف على الخير بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا واهدنا سبل السلام ونجنا من الظلمات إلى النور وجنبنا الفواحش والفتن مظهر منها وما بطن وبارك لنا في أسماعنا وأبصارنا وقلوبنا وأزواجنا وذرياتنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم واجعلنا شاكرين لنعمك مثنين بما قابليها وأعظمها علينا أخرجه أبو داود وأخرج أبو داود أيضا عن بعض الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل كيف تقول في الصلاة قال اتشهد ثم أقول اللهم اني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ما لي لأحسن ذنوبي ولا ذنبة معاذ فقال صلى الله عليه وآله وسلم حول ذلك نذرت أن أومعاذ ففقه أنه يدعو الإنسان بأي لفظ شاء من مآثور وغيره الذنبة كلام لا يفهم معناه ومعنى حولها نذرت أي حول الجنة والنار وأحوال سألتهما أحدهما سؤال طلب والثاني سؤال استعانة ذكره النووي في الأذكار (وعن وائل بن حجر رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فكان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شمالة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) في الأخيرة هنا ضرب عليهما في نسخة العلامة الربيع رحمه الله التي قرأها على العلامة السخاوي تليها المصنف ولم أرها في نسخة صحيحة من سنن أبي داود وأخرجه ابن ماجه في سننه بزيادة وبركاته فيها والله أعلم قاله السيد رحمه الله قلت وليس هذا أيضا في النسخة المقررة على شيخ الاسلام زكريا الانصاري وقد قرأها على المصنف رحمه الله (رواه أبو داود باسناد) وفي نسخة بسند (صحيح) هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث علقمة بن وائل عن أبيه ونسبه المصنف في التلخيص إلى عبد الجبار بن وائل وقال لم يسمع من أبيه فأعله بالانقطاع وهنا قال صحيح وراجعنا سنن أبي داود فإيناه رواه علقمة ابن وائل عن أبيه وقد صحح سماع علقمة عن أبيه فالحديث سالم من الانقطاع فتصححه هنا هو الاولى وان خالف ما في التلخيص وحديث التسليمن رواه خمسة عشر من الصحابة باطاديت مختلفة فيها صحيح وحسن وضعيف ومتروك وكلها بدون زيادة وبركاته الا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود عند ابن ماجه وعند ابن حبان ومع صحة اسناد حديث وائل كما قال المصنف هنا تعين قبول زيادته اذ هي زيادة عدل وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية بعدد ما رواه قال به السرخسي والامام والرواية في الحلية وقول ابن الصلاح انها لم تثبت قد تعجب منه المصنف وقال هي ثابتة عند ابن حبان في صحيحه وعند أبي داود وعند ابن ماجه قال المصنف الا انه قال ابن رسلان في شرح السنن لم تجد لها في ابن ماجه قلت راجعنا ابن ماجه من نسخة صحيحة مقررة فوجدنا فيها ما لفظه باب التسليم حديثنا محمد بن عبد الله بن غير حدثنا عمر بن عبيد عن أبي اسحق عن أبي الاحوص عن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شمالة حتى يرى بياض خده السلام عليكم ورحمة الله وبركاته انتهى بلقطه وفي تلقح الافكار وتخرج الاذكار للمصنف لما ذكره النووي ان زيادته وبركاته رواية فردة ساق المصنف طرعا عدة بزيادة وبركاته ثم قال هذه عدة طرق تثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ انها رواية فردة انتهى وحيث ثبت ان التسليتين من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وقد ثبت قوله صلوا كما لا يتوّن أصلي وثبت حديث تحريم التكبير وتحليلها السلام أخرجه

أصحاب السنن بإسناد صحيح فيجب التسليم بذلك وقد ذهب إلى القول بوجوبه الشافعية وقال
الزورى أنه قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهب الحنفية وآخرون إلى
أنه سنة مستدلين على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر إذا رفع الإمام رأسه من
السجدة وقعد ثم أحدث قبل التسليم فقد عتصم صلاته فدل على أن التسليم ليس بركن واجب
والواجب الإعادة والحديث المسمى صلاته فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالسلام وأجيب
عنه بأن حديث ابن عمر ضعيف باتفاق الحفاظ فإنه أخرجه الترمذي وقال هذا حديث أسنده
ليس بالقوى وقد اضطررنا في أسنده وحديث المسمى صلاته لا ينافي الوجوب فإن هذه زيادة
وهي مقبولة والاستدلال بقوله تعالى اركعوا واسجدوا على عدم وجوب السلام استدلال غير تام
لأن الآية مجملة بين المطلوب منها فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولو عمل بها وحدها لما وجبت القراءة
ولا غيرها وذل الحديث على وجوب التسليم على الميمن واليسار واليه ذهب جماعة وذهب الشافعي
إلى أن الواجب تسليمة واحدة والثانية مسنونة وحكي الزورى الإجماع عليه ولعل حجة الشافعي
حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فيحمد
الله ويذكره ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعوه ثم يسلم تسليمة
أخرجه ابن حبان وأحمد والنسائي وفي رواية لا جد في هذه القصة ثم يسلم تسليمة واحدة السلام
عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا وأسنده على شرط مسلم وأجيب بأنه لا يعارض حديث الزيادة كما
عرفت من قبول الزيادة إذا كانت من عدل وعند مالك أن المسنون تسليمة واحدة وقد بين ابن
عبد البر ضعف أدلة هذا القول من الأحاديث واستدل المالكية على كفاية التسليمة الواحدة
يعمل أهل المدينة وهو عمل توارثوه كبار عن كبار وأجيب عنه بأنه قد تقرر في الأصول أن عملهم
ليس بحجة وقوله عن عيمته وعن شماله أى منحرفا إلى الجهتين بحيث يرى بياض خده كما ورد في
رواية سعد بن أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلم عن عيمته وشماله حتى كفى أنظر إلى صفحة
خده وفي لفظ حتى أرى بياض خده أخرجه مسلم والنسائي (وعن المغيرة بن شعبه رضى الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر) قال في القاموس الدبر بضم الدال
وبضمة تين نقيض القبل ومن كل شئ عقبه ومؤخره وقال في الدبر محركة الدال والباء بالفتح الصلاة
في آخر وقتها وتسكن الباء ولا يقال بضمين فإنه من لحن المحدثين (كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما
منعت) ووقع عند عبد بن حميد بعده ولا راد لما قضيت (ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم متفق عليه)
زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بعد قوله له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخبر ورواه
موقوفون وثبت مثله عند الزائر من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكنه في القول إذا
أصبح وأمسى ومعنى لا مانع لما أعطيت أن من قضيت له بقضاء من رزق أو غيره لا يمنعه أحد عنه
ومعنى لا معطي لما منعت أنه من قضيت له الحرامان فلا معطي له والجدم بنتخ الحميم كما سلف قال
الجحار معناه الغنا والمراد لا ينقصه ولا ينجمه حفظه في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان
وانما ينجمه فضلك ورحمتك والحديث دليل على أن استحباب هذا الدعاء عقب الصلوات لما اشتمل
عليه من توحيد الله ونسبة الأمر كله إليه والمنع والإعطاء وتتمام القدرة (وعن سعد بن أبي
وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في الصلاة اللهم أنى أعوذ بك) أى

التجبي اليك (من البخل) بضم الباء وسكون الخاء وفيه لغات (وأعوذ بك من الجبن) برتبة البخل (وأعوذ بك من أن أُرذل إلى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر رواه البخاري) دبر الصلاة هنا وفي الأول يحتمل أنه قبل الخروج منها لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث ويحتمل أنه بعدها وهو الأقرب والمراد بالصلاة عند الاطلاق المفروضة والتعوذ من البخل قد كثرت في الأحاديث قليل والمقصود منه منع ما يجب بذله من المال شرعا أو عادة والجبن هو المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها يقال منه جبان كسحاب لمن قام به والمتعوذ منه هو التأخر عن الاقتداء بالنفس إلى الجهاد الواجب والتأخر عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك والمراد من الرذل إلى أرذل العمر هو بلوغ الهرم والخرف حتى يعود بكهيمته الأولى في أو أن الطفولية ضعيف الغلبة يخفف العقل قليل الفهم وأما فتنة الدنيا فهو الافتتان بشهواتها وزخارفها حتى يلهيه عن القيام بالواجب الذي خلق له العبد وهو عبادة بارئته وخالفه وهو المراد من قوله تعالى إنما أموالكم وأولادكم فتنة وتقدم الكلام على عذاب القبر ﴿ وعن ثوبان ﴾ رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انصرف من صلاته أي سلم منها) استغفر الله ثلاثا وفي الأذكار لا نوى قيل للأوزاعي وهو أحد رواة هذا الحديث كيف الاستغفار قال يقول استغفر الله استغفر الله (وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه مسلم) والاستغفار إشارة إلى أن العبد لا يقوم بحق عبادة مولاه لما يعرض له من الوسوس والخواطر فشرع له الاستغفار تداركا لذلك وشرع له أن يصف ربه بالسلام كما وصف به نفسه والمراد بالسلامة من كل نقص وآفة مصدر وصف به مبالغة ومنك السلام أي منك طلب السلامة من شرور الدنيا والآخرة والمراد بقوله ذا الجلال والإكرام أي ذوالغنى المطلق والفضل التام وقيل الذي عنده الجلال والإكرام لعباده المخلصين وهو من عظام صفاته تعالى وإذا قال صلى الله عليه وآله وسلم أظنوا يا ذا الجلال والإكرام ومن رجل يصلي وهو يقول يا ذا الجلال والإكرام قال قد استجيب لك ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من سبح الله بركل صلاة ثلاثا وثلاثين يقول سبحان الله (وسجد الله ثلاثا وثلاثين) يقول الحمد لله (وكبر الله ثلاثا وثلاثين) يقول الله أكبر (فثلاث تسعون وتسعون) عدد أسماء الله الحسنى (وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرن خطاياهم ولو كانت مثل زبد البحر) هو ما يعلو عليه عند اضطرابه (رواه مسلم وفي رواية أخرى) أي لمسلم عن أبي هريرة (أن التكبير أربع وثلاثون) وبه تتم المائة فينبغي العمل بهذا التارة وبالتهليل أخرى ليكون قد عمل بالرويتين وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبق غيره فليس بوجيه لأنه لم يرد الجمع بينهما ولا يخرج العدد عن المائة هذا وللحديث سبب وهو أن فقراء المهاجرين أنوار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا يا رسول الله قد ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم فقال وما ذلك قالوا يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون كما تصدق ويعتقون ولا نعق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفلا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم قالوا بلى قال تسبحون الله الحديث وكيفية التسبيح وأخويه كما ذكرناه وقيل يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين وقد ورد في البخاري من حديث أبي هريرة أيضا تسبحون عشرا وتحمدون عشرا وتكبرون عشرا وفي رواية أخرى تسبحون خمسا وعشر بن تسبيحة ومثلها تحمدا ومثلها تكبيرا

ومثلها لا اله الا الله وحده الخ فتم مائة وأخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحده لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمد عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم اخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام اسمع واستجب الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله نور السموات والأرض الله أكبر الا كبير حسبي الله ونعم الوكيل الله أكبر الا كبير وأخرج أبو داود من حديث علي عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم أغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أعلنت وما أسرفت وما أتيت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عقبة بن عامر أنه في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة رب قتي عذابك يوم تبعث عبادك وورد بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الفجر بخصوصهما قول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات أخرجه أحمد وهو زيادة على ما ذكر في غيره ما وأخرج الترمذي عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثان رجله قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحاسنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حر من كل مكروه وحرس من الشيطان ولم ينبغ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم الا الشرك بالله عز وجل قال الترمذي غريب حسن صحيح وأخرجه النسائي من حديث معاذ وزاد فيه بيده الخير وزاد فيه أيضا وكان له بكل واحدة قالها عتق رقبة وأخرج الترمذي والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله الى قوله قدير عشر مرات على اثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح وكتب له بها عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات موبقات وكانت تعدل عشر رقبات مؤمنات قال الترمذي حسن لا يعرفه الا من حديث رشدين بن سعد ولا يعرف له مارة سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السيد وأما قراءة الفاتحة بنية كذا وبنية كذا كما يفعل الآن فلم يرد بها دليل بل هي بدعة وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد تمام التسبيح وأخويه من الثناء فالدعاء بعد الذكرك سنة والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم امام الدعاء كذلك سنة انما الاعتماد لذلك وجعله في حكم السنن الائمة ودعاء الامام مستقبل القبلة مستدبر الامام مومن فلم يأت به سنة بل الذي ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يستقبل المأمومين إذا سلم قال البخاري يستقبل الامام الناس إذا سلم وأورد حديث سمرة بن جندب وجديد زيد ابن خالد كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه وظاهره المداومة على ذلك (وعن معاذ بن جبل) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له أوصيك بامعاد لا تدعن) وهو نهي من ودعه الا أنه هجر ماضيه في الاكثار استغناء عنه بتركه وقد ورد قليلا وقرئ ما وددك ربك (دبر كل صلاة ان تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند قوي) النهي أصله التحريم فيدل على إيجاب هذه الكلمات دبر الصلاة وقيل

انه نهي ارشاد ولا بد من قرينة على ذلك وقيل يحتمل انه في حق معانته نهي تحريم وفيه بعد وهذه
الكلمات عامة لخبري الدنيا والاخرة ودبر الصلاة يشمل بعد ما وبعد التشهد والظاهر هنا الاول
﴿وعن أبي أمامة﴾ رضي الله عنه هو اياس على الاصح كما قال ابن عبد البر ابن ثعلبة البخاري
الخزرجي الانصاري لم يشهد بدرا لانه صلى الله عليه وآله وسلم عذره عن الخروج لعنته بمرض
والدته وأبو أمامة الباهلي تقدم في أول الكتاب فاذا أطلق فالمراد به هذا واذا أريد الباهلي فليدبه
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة) أي بعدها
(مكتوبة) أي مفروضة (لم ينعه من دخول الجنة الا الموت رواه النسائي وصححه ابن حبان
وزاد الطبراني وقل هو الله أحد) وقد ورد نحوه من حديث علي بن زيادة ومن قرأها حين يأخذ
معجبه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله رواه البيهقي في شعب الايمان وضعف
اسناده ومعنى الحديث على حذف مضاف أي لا ينعه الا عدم موته حذف لدلالة المعنى عليه
واختصت آية الكرسي بذلك لما اشتملت عليه من أصول الاسماء والصفات الالهية والوحدانية
والحياة والقيومية والعلم والمالك والقدرة والآرادة وقل هو الله أحد متجسدة لذكريات الرب
تعالى ﴿وعن مالك بن الحويرث﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري) هذا الحديث أصل عظيم في دلالة على أن أفعاله صلى الله
عليه وآله وسلم في الصلاة وأقواله بيان لما أجمله من الامر بالصلاة في القرآن وفي الاحاديث
وفيه دلالة على وجوب التماسي به صلى الله عليه وآله وسلم فيما فعله من الصلاة فكما حافظ عليه من
أفعاله وأقوالها وجب على الامة الالدليل يخصر شيئا من ذلك وقد طال أهل العلم الكلام في
الحديث واستوفاه ابن دقيق العيد في شرح العمدة وزاده السيد تحقيقه في حواشيهما وهما
عندنا موجودان والله الحمد ﴿وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم صل قائما فان لم تستطع﴾ أي الصلاة قائما (فقاعدا فان لم تستطع) أي الصلاة
قاعدا (فعلى جنب والا) أي لا تستطع الصلاة على جنب (فأوم) قال السيد رحمه الله لم يجده
في نسخ بلوغ المرام منسوبا وقد أخرجه البخاري دون قوله والافأوم والنسائي وزاد فان لم
تستطع فاستلق لا يكف الله نفسا الاوسعها انتهى قلت وجدته في نسخة مقروءة على شيخ
الاسلام زكريا الانصاري قراها على المصنف ولفظه رواه البخاري انتهى وقد رواه الدارقطني
من حديث علي عليه السلام بلفظ فان لم تستطع ان تسجد أوم واجعل سجودك أخفض من
ركوعك فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبلا القبلة فان لم يستطع ان
يصلي على جنبه الايمن صلى مستلقا رجلاه مما يلي القبلة وفي اسناده ضعف وفيه متروك وقال
المصنف لم يقع في الحديث ذكر الايمان وانما أوردته الافي قال ولكنه ورد في حديث جابر ان
استطعت والافأوم ايماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك أخرجه البزار والبيهقي في المعرفة
قال البزار وقد سئل عنه أبو حاتم فقال الصواب عن جابر موقوف ورفعه خطأ وقد روى أيضا
من حديث ابن عمرو ابن عباس وفي اسناده ما ضعف والحديث يدل على انه لا يصلي الفريضة
قاعدا الا لعذر وهو عدم الاستطاعة ويلحق به ما اذا خشى ضرر القولة تعالى ما جعل عليكم في
الدين من حرج وكذا قوله فان لم تستطع فعلى جنب وفي قوله في حديث الطبراني فان نالت
مشقة فإلّا فان نالت مشقة فإلّا أي مضطجعا وهو يدل على أن من نالت مشقة ولو بالتأم

أبيح له الصلاة من قعود وفيه خلاف والحديث مع من قال ان التألم يبيح ذلك ومن المشقة صلاة من يخاف دوران رأسه ان صلى قائماً في السفينة أو يخاف الفرق أبيح له القعود هذا ولم يبين الحديث هيئته على أي صفة ومقتضى إطلاقه صحته على أي هيئة شاءها المصلي واليه ذهب جماعة من العلماء قيل انه يتربع واضعاً يديه على ركبته ومثله عند الحنفية وذهب جماعة الى أنه مثل قعود التشهد قيل والخلاف في الأفضل قال المصنف في فتح الباري اختلف في الأفضل فعند الأئمة الثلاثة التربع وقيل مقترشاً وقيل متوركا وفي كل منها أحاديث وقوله في الحديث فعلى جنب الكلام في الاستطاعة هنا كما مر وهو هناك مطلق وقيدته في حديث علي عند الدارقطني على جنبه الا ان مستقبل القبلة توجهه وهو جهة الجمهور وانه يكون على هذه الصفة كتوجه الميت في القبر ويؤخذ من الحديث انه لا يجب شيء بعد تعذر الایمان على الجنب وعن الشافعي يجب الایمان بالعينين والحاجبين وعن زفر الایمان بالقلب وقيل يجب امرار القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب الآن هذا كله لم يأت في الأحاديث وفي الآية فاذا كروا الله قیاماً وقعوداً وعلى جنوبكم وان كان عدم الذكر لا يني الوجوب بدليل آخر وقد وجب الصلاة على الاطلاق وثبت اذا أمرتم بأمر فاتوا منه ما استطعتم فاذا استطاع شيئاً مما يفعل في الصلاة وجب عليه لانه يستطيع له (وعن جابر) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (١) قال لمريض صلى على وسادة فري بها وقال صل على الارض ان استطعت والا فواماً وایماناً واجعل سجودك أخفض من ركوعك رواه البيهقي بسند قوي ولكن صحح أبو حاتم وقفه) الحديث أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق سفيان الثوري وفي الحديث فري بها وأخذ عوداً يصلي عليه فأخذه فري به وذکر الحديث وقال البزار لا نعرف أحداً رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي وقد سئل عنه أبو حاتم فقال الصواب عن جابر موقوفاً ورفعته خطأ وقد روى الطبراني من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال عاصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً فذکره وفي اسناده ضعف والحديث بدليل على انه لا يتخذ له المريض ما يسجد عليه حيث تعذر عليه سجوده على الارض وقد أُرشد الى أنه يفصل بين الركوع والسجود يجعل السجود أخفض من ركوعه فان تعذر عليه القيام والركوع فإنه يوءى من قعوداً سماجاً علا الایمان بالسجود أخفض من الركوع أو لم يتعذر عليه القيام فإنه يوءى للركوع من قيام ثم يقعد ويوءى للسجود من قعود وقيل في هذه الصورة يوءى لهما من قيام ويقعد للتشهد وقيل يوءى لهما كليهما من قعود ويقوم للقراءة وقيل يسقط عنه القيام ويصلي قاعداً فان صلى قائماً جاز وان تعذر عليه القعوداً وما لهما من قيام

* (باب سجود السهو وغيره من سجود التلاوة والشكر) *

(عن عبد الله بن مجينه) تقدم ضبطه وترجمته رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأولىين) بالثنتين التيمنتين (ولم يجلس) هو تأكيده لقيام من باب أقول له ارحل لا تقيم عندنا (فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس وسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم أخرجه السبعة وهذا لفظ البخاري) الحديث دليل على أن ترك التشهد الاول سهواً ويجبره سجود السهو وقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا

(١) قوله قال لمريض صلى على وسادة فري بها وقال صل على الارض هكذا في نسخة المؤلف حفظه الله وحرر لفظ الحديث اه معصمه

كآراً يتوّنّى أصلي يدل على وجوب التشهد الاول وجبرانه هنا عند تركه دل على انه وان كان
 واجبا فانه يجبر بسجود السهو واستدل على عدم وجوبه بأنه لو كان واجبا لما جبره السجود
 اذ حق الواجب أن يفعل بنفسه ولا يتم هذا الاستدلال اذ يمكن انه كما قال الامام أحمد واجب
 ولكنه ان تركه سهوا وجبره سجود السهو وحاصله انه لا يتم الاستدلال على عدم وجوبه حتى يقوم
 الدليل على أن كل واجب لا يجزئ عنه سجود السهو وان تركه سهوا وقوله كبر دليل على شرعية
 تكبيرة الاحرام لسجود السهو وانما غير مختصة بالدخول في الصلاة وانه يكبرها وان كان لم يخرج
 من صلاته بالسلام منها وأما تكبيرة النفل فلم تذكر هنا ولكنها ذكر في قوله (وفي رواية لمسلم)
 أي عن عبد الله بن جحينة (يكبر في كل سجدة وهو جالس ويسجد ويسجد الناس معه) فيه دليل
 على شرعية تكبير النفل كما سلف في الصلاة وقوله (مكان ما نسي من الجالوس) كانه عرف
 الصحابي ذلك من قرينة الحال فهذا اللفظ مدرج من كلام الراوي ليس حكاية لفعله صلى الله
 عليه وآله وسلم الذي شاهده ولا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم فيه دليل على أن محل هذا السجود
 قبل السلام ويأتي ما يخالفه والكلام عليه وفي رواية لمسلم دلالة على وجوب متابعة الامام وفي
 الحديث دلالة أيضا على وجوب متابعة الامام وان ترك ما هذا حاله فانه صلى الله عليه وآله وسلم
 أقرهم على متابعتهم مع تركهم للتشهد عمدا وفيه تأمل لاحتمال انه ما ذكر انه ترك وتركوا الابعدا
 تلبسه وتلبسهم بواجب آخر (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال صلى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم إحدى صلاتي العشي) هو بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء قال الازهرى ما بين
 زوال الشمس وغروبها وقد عيّن أبو هريرة في رواية لمسلم انها الظهر وفي أخرى انها العصر
 ونأتي وقد جمع بينهما انها تعددت القصة (ركعتين ثم سلم ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد فوضع
 يده على اوقى القوم) المصلين (أبو بكر وغيرهما باه أن يكلماه) أي بأنه سلم على الركعتين
 (وخرج) من المسجد (مرعان الناس) بفتح السين وفتح الراء هو المشهور ويروى باسكان
 الراء وهم المسرعون الى الخروج قبل وضمها وسكون الراء على انه جمع سرّيع كقفز وقفزان
 (فقالوا أقصرت) بضم القاف وكسر الصاد (الصلاة) وقرئ بفتح القاف وضم الصاد
 وكلاهما صحيح والاول أشهر (ورجل يدعو) أي يسجده (النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ذا اليمين) وفي رواية رجل يقال له الخرباق بن عمرو بكسر الخاء المجهمة وسكون الراء لقب ذي
 اليمين لطول كان في يديه وفي الصحابة رجل آخر يقال له ذو الشمالين وهو غير ذي اليمين وروى
 الزهري فجعل ذا اليمين وذو الشمالين واحدا وقدين أهل العلم وهمه هذا (فقال يا رسول
 الله أنسيت أم قصرت الصلاة) أي شرع الله قصر الراء عية الى اثنتين (فقال لم أنس
 ولم تقصر) أي في ظني (فقال بلى قد نسيت فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد مثل سجوده
 أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر
 متفق عليه واللفظ للبخاري) الحديث قد أطال أهل العلم الكلام عليه وتعرضوا لمباحث أصولية
 وغيرها وأكثرهم استيفاء لذلك القاضي عياض ثم المحقق ابن دقيق العيد في شرح العمدة ثم
 السيد وقد وفي المقام حقه في حواشيها والمهم هنا الحكم القرعي المأخوذ منه وهو أن الحديث
 دليل على أن نية الخروج من الصلاة وقطعها اذا كانت بناء على ظن التمام لا يوجب بطلانها

ولوسلم التسليمتين وان كلام الناس لا يطل الصلاة وكذا من ظن التمام وبهذا قال جمهور العلماء
 من السلف والخلف وهو قول ابن عباس وابن الزبير وأخيه عروة وعطاء والحسن وغيرهم وقال به
 الشافعي وأحمد وجميع أئمة الحديث وقالت الحنفية التكلم في الصلاة ناسياً أو جاهلاً يطلها
 مستدلين بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم في النهي عن التكلم في الصلاة وقالوا هما ناسخان
 لهذا الحديث وأجيب بأن حديث ابن مسعود كان بمكة متقدماً على حديث الباب بأعوام
 والمتقدم لا ينسخ المتأخر وبأن حديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود أيضاً عموماً وهذا
 الحديث خاص بمن تكلم طائفة التمام صلواته فيخص به الحديثان المذكوران فتجتمع الأدلة من
 غير ابطال لشيء منها ويدل الحديث أيضاً على أن الكلام بعد الاصلاح الصلاة لا يطلها كافي
 كلام ذي اليمين وقوله فقالوا يريد الصحابة نعم كافي رواية تأتي فانه كلام بعد الاصلاح الصلاة
 وقد روى عن مالك أن الامام اذا تكلم بعتكلم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاستفسار
 والسؤال عند الشك وأجابه المأموم أن الصلاة لا تفسد وقد أجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 تكلم معتقداً للتمام وتكلم الصحابة معتقدين للنسخ فظنوا حينئذ التمام قلت ولا يخفى أن
 الجزم باعتقادهم التمام محل نظر فانهم مترددون بين القصر والنسيان ومنهم ذواليمين نعم سرعان
 الناس اعتقدوا القصر ولا يلزم اعتقاد الجميع ولا يخفى أنه لا عذر عن العمل بالحديث لمن يتفقه
 مثل ذلك قال السيد وما أحسن كلام صاحب المنار فانه ذكر كلام الهدوية ودعواهم نخسه ثم
 رده ثم قال وأنا أقول أرجو الله للعبد اذا التقى الله تعالى عاملاً بذلك ان يشتهى في الجواب بقوله صلى
 ذلك عن رسولك ولم أجد ما يمنعه وان يخجو بذلك ويثاب على العمل به وأخاف على المتكلمين وعلى
 الجبرين على الخروج من الصلاة للاستئناف بأنه ليس بأحوط كما ترى لان الخروج بغير دليل
 ممنوع وابطال للعمل وفي الحديث دليل على أن الافعال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة
 اذا وقعت سهواً أو مع ظن التمام لا تفسدها الصلاة فان في رواية انه صلى الله عليه وآله وسلم خرج
 الى منزله وفي أخرى يجرداه مغضبا وكذلك خروج سرعان الناس فانها أفعال كثيرة قطعاً وقد
 ذهب الى هذا الشافعي وفيه دليل على صحة البناء على الصلاة بعد السلام سهواً وظناً للتمام
 والجمهور وعليه وفيه دليل أيضاً على صحة البناء على الصلاة وان طال زمن الفصل بينهما وقد روى
 هذا عن ربيعة ونسب الى مالك وليس بشه ورعنه ومن العلماء من قال يختص جواز البناء اذا
 كان الفصل زمن قريب وقيل بمقدار ركعة وقيل بمقدار الصلاة وكل ذلك قيل وقال ويدل أيضاً
 على أنه يجبر ذلك سجود السهو وجوباً بالحديث صلوا كما رأيتموني أصلي ويدل على أن سجود السهو
 لا يتعد بتعدد أسباب السهو ويدل على أن سجود السهو بعد السلام خلاف الحديث الاول
 ويأتي فيه الكلام وأما تعيين الصلاة التي اتفقت فيها القصة فيدل له قوله (وفي رواية لمسلم)
 أي من حديث أبي هريرة (صلاة العصر) عوضاً عن قوله في الرواية الاولى إحدى صلاتي العشي
 (ولابي داود) أي من حديثه أيضاً (فقال) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أصدق
 ذواليمين فأومأ أي نعم وهي في الصحيحين لكن بلفظ فقالوا) قلت وهي رواية لابي داود بلفظ
 فقال الناس نعم وقال أبو داود انه لم يذكر فأومأ الاجاد بن زيد (وفي رواية له) أي لابي داود من
 حديث أبي هريرة (ولم يسجد حتى يقنه الله ذلك) ولفظ أبي داود ولم يسجد سجدتي السهو حتى

يقنه الله ذلك أي صير تسليمه على اثنين يقينه عنده ما يوحى أو تذكرك حصل له اليقين والله أعلم
 ما مستند أبي هريرة في هذا ۞ (وعن عمران بن حصين) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى بهم فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم رواه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم
 وصححه) في سياق حديث السنن أن هذا السهو هو سهوه صلى الله عليه وآله وسلم الذي في خبر
 ذي الدين فان فيه بعد ان ساق حديث أبي هريرة مثل ما سلف من سياق الصحيحين الى قوله ثم رفع
 وكبر ما لفظه فقيل لمجد سلم في السهو فقال لم أحفظه من أبي هريرة ولكن ثبت أن عمران بن حصين
 قال ثم سلم وفي السنن أيضا من حديث عمران قال سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاث
 ركعات من العصر ثم دخل فقام اليه رجل يقال له الخرباق كان طويل السيدين الى قوله فقال
 أصدق فقالوا نعم فصلى ثلاث الركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم انتهى ويحتمل أنها تعدت القصة
 وفي الحديث دليل أنه يسجد عقب الصلاة كما تدل له القاء وفيه تصريح بالتشهد قبل ولم يقل أحد
 بوجوده ولفظة تشهد تدل أنه أتى بالشهادتين وبه قال بعض العلماء وقيل يكفي التشهد الاوسط
 واللفظ في الاول أظهر وفيه دليل على شرعية التسليم كما تدل له رواية عمران التي ذكرناها
 لا الرواية التي أتى بها المصنف فأنه ليست بصريحة ان التسليم كان لسجدتي السهو لانه يحتمل
 انه لم يكن سلم للصلاة وأنه سجد لهما قبل السلام ثم سلم تسليم الصلاة ۞ (وعن أبي سعيد الخدري)
 رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم
 صلى ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان
 صلى خمسا) في رابعة (شفعن) أي السجدتان (صلاته) صيرنهما شفعا لان السجدتين
 قامة مقام ركعة وكان المطلوب من الرابعة الشفع وان زادت على الأربع (وان كان صلى تماما
 كانتا ترغيبا للشيطان) أي الصا قال اتفقه بالرغام والرغام برنة غراب التراب والصاق الاتفه
 في قولهم رغم أنفه كناية عن اذلاله واهاته والمراد اهانة الشيطان حيث لبس عليه صلاته (رواه
 مسلم) الحديث فيه دلالة على أن الشك في صلاته يجب عليه البناء على اليقين عنده ويجب
 عليه أن يسجد سجدتين والى هذا ذهب جماهير العلماء ومالك والشافعي وأحمد وذهب جماعة
 من التابعين الى وجوب الاعادة عليه حتى يستيقن وقال بعضهم بعد ثلاث مرات فاذا شك في
 الرابعة فلا إعادة عليه والحديث مع الاولين والحديث ظاهر في أن هذا حكم الشاك مطلقا مبتدأ
 كان أو مبتلى وفي حديث عبد الرحمن بن عوف عند أحمد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنتين فيجعلها واحدة واذا لم
 يدر اثنتين صلى أو ثلاثا فيجعلها اثنتين واذا لم يدر ثلاثا صلى أو أربعا فيجعلها ثلاثا ثم يسجد اذا فرغ
 من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين ۞ (وعن ابن مسعود) رضي الله عنه (قال صلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي احدى الرباعيات خمسا وفي رواية أنه قال ابراهيم
 النخعي زاد أو نقص (فلما سلم قيل له يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء قال وما ذاك قالوا صليت كذا
 فثنى رجله واستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم ثم أقبل عليه ابوجهة فقال انه لو حدث في الصلاة
 شيء أنبأتكم به ولكن انما أنا بشر مثلكم في البشرية وبين وجه المنلية بقوله (أنتى كما تنسون
 فاذا نسيت فذكر وفي فاذا شك أحدكم في صلاته) هل زاد أو نقص (فليحذر الصواب) بأن

يعمل بظنه من غير تفرقة بين الشك في ركعة أو ركن وقد فسر حديث عبد الرحمن بن عوف
الذي قدمناه (فليتم عليه ثم ليسجد سجدة متفق عليه) ظاهر الحديث أنهم تابعوه صلى الله
عليه وآله وسلم على الزيادة ففيه دليل على أن متابعة المؤتم للأمام فيما ظنه واجبا لا تفصيلا له
فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بالاعادة وهذا في حق الصحابة في مثل هذه الصورة لتجوزهم
التغيب في عصر النبوة فأما لو اتفق الآن قيام الامام الى الخامسة سجد من خلفه فإن لم يقعد
انتظروه وقعدوا حتى يتشهدوا ويتشهدوا ويسلموا بتسليمه فإنهم لم تقصد عليه حتى يقال يعزلون بل
فعل ما هو واجب في حقه وفي هذا دليل على أن محل سجود السهو بعد السلام الأنة قد يقال
انه صلى الله عليه وآله وسلم ما عرف سهوه في الصلاة الا بعد أن سلم منها فلا يكون دليلا وقد اختلفت
الاحاديث في محل سجود السهو واختلف بسبب ذلك أقوال الأئمة قال بعض أئمة الحديث
أحاديث باب سجود السهو تعددت منها حديث أبي هريرة فيمن شك فلم يدركم صلى وفيه الامر انه
يسجد سجدة ولم يذكر موضعها وهو حديث أخرجه الجماعة ولم يذكر واقعه محل السجدة
هل قبل السلام أو بعده نعم عند أبي داود وابن ماجه فيه زيادة قبل أن يسلم وحديث أبي سعيد من
شك وفيه انه يسجد سجدة قبل التسليم وحديث أبي هريرة وفيه القيام الى الخشبة وانه يسجد بعد
السلام وحديث ابن جحينة وفيه السجود قبل السلام ولما وردت هكذا اختلف آراء العلماء في
الاخذ بها فقال داود تستعمل في مواضعها على ما جاءت به ولا يقاس عليها ومثله قال أحمد في هذه
الصلوات خاصة وخالف فيما سواها فقال يسجد قبل السلام لكل سهو وقال آخرون هو مخير في كل
سهو وان شاء سجد بعد السلام وان شاء قبله في الزيادة والنقص وقال مالك ان كان السجود للزيادة
سجد بعد السلام وان كان للنقصان سجد قبله وقالت الحنفية الاصل في سجود السهو بعد السلام
وتأولوا الاحاديث الواردة في السجود قبله وتأنى أدلته وقال الشافعي الاصل السجود قبل السلام
وردد ما خالفه من الاحاديث بادعائه نسخ السجود بعد السلام وروى عن الزهري قال يسجد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجدة في السهو قبل السلام وبعده وآخر الامرين قبل
السلام وأيده برواية معاوية انه صلى الله عليه وآله وسلم سجد هما قبل السلام وصحبه متأخرة
وذهب الى مثل قول الشافعي أبو هريرة ومكحول والزهري وغيرهم قال في الشرح وطريق
الانصاف ان الاحاديث الواردة في ذلك قولها لا وقع فيها نوع تعارض وتقدم بعضها وتأخر البعض
غير ثابت برواية صحيحة حتى يستقيم القول بالنسخ فالاولى الحل على التوسيع في جواز الامرين
ومن أدلة الحنفية التي أفادها قوله (وفي رواية للبخاري) أي من حديث ابن مسعود (فليتم
ثم يسلم ثم يسجد) ما يدل على انه بعد السلام وكذلك رواية مسلم التي أفادها قوله (وليسلم) أي
من حديث ابن مسعود (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد سجدة في السهو بعد السلام
من الصلاة والكلام) أي الذي خوطب به وأجاب عنه بما أفاده اللفظ الاول وبذلك أيضا قوله
(ولاحد أبي داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر مرفوعا من شك في صلاة فليسجد
سجدة ثم يسلم وصححه ابن حزيمة) فهذه أدلة من يقول انه يسجد بعد السلام مطلقا ولكنه
قد عارضها ما عرفت فالقول بالتحخير أقرب الطرق الى الجمع بين الاحاديث كما عرفت قال الحافظ
أبو بكر البيهقي روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يسجد للسهو قبل السلام وانه أمر بذلك

وروي انه سجد بعد السلام وانه امر به وكلاهما صحيحان ولهما شواهد يطول بذكرها الكلام
ثم قال الاشبه بالصواب جواز الامرين جميعا قال وهذا مذهب كثير من اصحابنا رحمهم الله (وعن
المغيرة بن شعبة) رضى الله عنه (قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا شك أحدكم
فقام في الركعتين فاستتم قائما فليض ولا يعود) للتشهد الاول (وليسجد سجدتين) لم يذكر
محلها (فان لم يستتم قائما فليجلس) لباقي بالتشهد الاول (ولاسهوه عليه أخرجه أبو داود
وابن ماجه والدارقطني واللفظ له بسند ضعيف) وذلك ان مداره في جميع طرقه على جابر الجعفي
وهو ضعيف وقد قال أبو داود وليس في كتابي عن جعفر الجعفي غير هذا الحديث وفي الحديث دلالة
على انه لا يسجد للسهو الا لقوات التشهد الاول لا للفعل القيام لقوله ولاسهوه عليه وقد ذهب
الى هذا جماعة وذهب ابن حنبل الى انه يسجد للسهو لما أخرجه البيهقي من حديث أنس انه تحرك
للقيام من الركعتين الاخرين من العصر على جهة السهو فسجدوا ففقد ثم سجد للسهو
وأخرجه الدارقطني والكل من فعل أنس موقوفا عليه الا أن في بعض طرقه انه قال هذه السنة
وقدرج حديث المغيرة عليه لكونه مرفوعا ولانه يؤيده حديث ابن عمر مرفوعا لاسهوا الا في
قيام عن جالس أو جالس عن قيام أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي وفيه ضعف ولكن
يؤيد ذلك انه قد وردت أحاديث كثيرة في الفعل القليل وأفعال صدرت منه صلى الله عليه وآله
وسلم ومن غيره مع علمه بذلك ولم يأمر فيها بسجود السهو ولا سجد لما صدر عنه منها قلت وأخرج
النسائي من حديث ابن بريدة انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى فقام في الركعتين فسجدوا به فضى
فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث زياد بن
علاقة قال صلى بنا المغيرة بن شعبة فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسجد به من خلفه فأشار اليهم
أن قوموا فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الا ان هذه فمضى بعد ان سجدوا له فيحتمل انه سجد لترك التشهد وهو الظاهر
رحمهم الله (وعن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على من خلف الامام سهو
فان سهى الامام فعليه وعلى من خلفه رواه البزار والبيهقي بسند ضعيف) وأخرجه الدارقطني
في السنن بلفظه وفيه زيادة وان سهى من خلف الامام فليس عليه سهو والامام كافيه والكل من
الروايات فيها خارجة بن مصعب ضعيف وفي الباب عن ابن عباس الا أن فيه متروكا والحديث
دليل على انه لا يجب على المؤتم سجود السهو اذا سهى في صلاته وانما يجب عليه اذا سهى الامام
فقط والى هذا ذهب الحنفية والشافعية رحمهم الله (وعن ثوبان) رضى الله عنه (عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم انه قال لكل سهو وسجدتان بعد ما يسلم رواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف)
قالوا الا في استناده اسمعيل بن عياش وفيه مقال وخلاف قال البخاري اذا حدث عن اهل بلده
يعنى الشاميين فصحح وهذا الحديث من روايته عن الشاميين فتضعيف الحديث به فيه نظر
والحديث دليل لمستلثين الاولى انه اذا تعدد المقتضى لسجود السهو وتعد لكل سهو وسجدتان
وقد حكى عن ابن أبي ليلى وذهب الجمهور انه لا يتعد السجود وان تعدد وجبه لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في حديث ذي الديدن سلم وتكلم ومشى ناسيا ولم يسجد الا سجدتين ولئن قيل
ان القول أولى بالعمل به من الفقهين فالجواب انه لا دلالة فيه على تعدد السجود لتعدد مقتضيه بل

هو للعموم لكل ساه فيفيد الحديث ان كل من سها في صلاته بآي سهو كان يشرع له سجدتان ولا يختصان بالمواضع التي سها فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بالانواع التي سها بها والحمل على هذا المعنى أولى من حمله على المعنى الاول وان كان هو الظاهر فيه جماعيته وبين حديث ذي اليدين على أن لك أن تقول ان حديث ذي اليدين لم يقع فيه السهو المذكور في حال الصلاة فانه محل النزاع فلا يعارض حديث الكتاب والمسئلة الثانية يحتاج به من يرى سجود السهو بعد السلام وتقدم فيه تحقيق الكلام ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك الذي خلق رواه مسلم) هذا من أحاديث سجود التلاوة وهو داخل في ترجمة المصنف الماضية كما عرفت حيث قال باب سجود السهو وغيره والحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة وقد أجمع على ذلك العلماء وانما اختلفوا في الوجوب وفي مواضع السجود فالجمهور على انه سنة وقال أبو حنيفة واجب غير فرض ثم هو سنة في حق التالى والمستمع ان سجد التالى قيل وان لم يسجد وأما مواضع السجود فقال الشافعي يسجد فيماعد المفضل فيكون أحد عشر موضعا وقالت الحنفية في أربعة عشر محلا الا ان الحنفية لا يعدون في الحج الاسجدة واحدة واعتبروا بسجدة سورة ص وقال أحمد وجماعة يسجد في خمسة عشر موضعا وسجد في الحج وسجدة ص واختلفوا أيضا هل يشترط فيها ما يشترط في الصلاة من الطهارة وغيرها فاشترط ذلك قوم وقال قوم لا يشترط قال البخاري كان ابن عمر يسجد على غير وضوء وفي مسند ابن أبي شيبه كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيمريق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ ووافقه الشعبي على ذلك وروى عن ابن عمر انه لا يسجد الرجل الا وهو طاهر وجمع بين قوله وفعله على الطهارة من الحدث الاكبر قلت والاصل انه لا يشترط الطهارة الا بدليل وأدلة وجوب الطهارة وردت للصلاة والسجدة لا تسمى صلاة فالدليل على من شرط ذلك وكذلك أوقات الكراهة ورد النهي عن الصلاة فيها فلا تشمل السجدة الفردة وهذا الحديث دل على السجود للتلاوة في المفضل ويأتى الخلاف في ذلك ثم رأيت لابن حزم كلاما في شرح المحلى انظره السجود في قراءة القرآن ليس ركعة ولا ركعتين فليس صلاة واذا ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب والحائض والى غير القبلة كسائر الذكروا لفرق ان لا يلزم الوضوء الا للصلاة ولم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا قياس فان قيل السجود من الصلاة وبعض الصلاة صلاة قلنا التكبير بعض الصلاة وقراءة القرآن بعض الصلاة والجلاس والقيام والسلام بعض الصلاة فهل يلتزمون ان لا يفعل أحد شيئا من هذه الافعال والا قوال الا وهو على وضوء هذا لا يقولونه ولا يقوله احد انتهى بتلخيص ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنه (قال ص ليست من عزائم السجود وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها رواه البخاري) أى ليست مما ورد في السجود فيها أمر ولا تعريض ولا تخصيص ولا حث وانما ورد بصيغة الاخبار عن داود عليه السلام بانه فعلها وسجدتينا صلى الله عليه وآله وسلم فيها اقتداء به لقوله تعالى فيها هم اقتده وفيه دلالة على ان المستنونات قد يكون بعضها آكد من بعض وقد ورد انه قال صلى الله عليه وآله وسلم سجد هادا و توبة وسجدناها شكري وروى ابن المنذر وغيره باسناد حسن عن علي كرم الله وجهه ان العزائم حم والنجم واقرأ والم تنزيل وكذا ثبت عن ابن

عباس في الثلاثة الاخر وقيل الاعراف وسبحان وحهم والمرأخرجه ابن أبي شيبة (وعنه) أي
عن ابن عباس (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد بالنجم رواه البخاري) وهو دليل على
السجود في المفصل كما ان الحديث الاول دليل على ذلك وقد خالف فيه مالك وقال لا يسجد لتلاوة
في المفصل وقد قدمنا لك الخلاف في أول المفصل لما روى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة أخرجه أبو داود وهو ضعيف الاسناد فيه أبو
قدامة واسمه الحرث بن عبد الله ابا دى بصرى ولا يحتج بحديثه كما قاله الحافظ المنذرى في مختصر
السنن ومحتجاً أيضاً بقوله (وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال قرأت على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم النجم فلم يسجد فيها متفق عليه) وزيد بن ثابت من أهل المدينة وقراءته بها
كانت في المدينة قال مالك فأيد حديث ابن عباس وأجيب عنه بان ترك السجود تارة وفعله تارة
دليل السنية أو لما عارض ذلك ومع ثبوت حديث ابن عباس فهو نافي وحديث غيره مثبت
والمنبى مقدم (وعن خالد بن معدان) بفتح الميم وسكون العين الشامي السكلاعي تابعي من
أهل حص قال لقبت سبعين رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان من ثقات
الشاميين مات سنة أربع ومائة وقيل سنة ثلاث (قال فضلت سورة الحج بسجدين رواه أبو داود
في المراسيل) كذا نسبه المصنف الى مراسيل أبي داود وهو موجود في سننه من فروع حديث
عقبة بن عامر بلفظ قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدتان قال نعم ومن لم يسجد هما فلا يقرأهما
فالحجب كيف نسبه المصنف الى مراسيل أبي داود مع وجوده في سننه من فروع ولكنه قد وصله في
قوله (ورواه أحمد والترمذي موصولاً من حديث عقبة بن عامر وزاد) أي الترمذي في روايته
(فن لم يسجد هما فلا يقرأهما وسنده ضعيف) لان فيه ابن لهيعة قيل انه تفرد به وأيده الحاكم
بان الرواية صحيحة فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار
وساقها موقوفة عليهم وأكده البيهقي بعمار واه في المعرفة من طريق خالد بن معدان وفي الحديث رد
على أبي حنيفة وغيره ممن قال انه ليس في سورة الحج الاسجدة واحدة في الاخرة منها وفي قوله
فلا يقرأهما تأكيده لشرعية السجود فيها ومن قال بإيجابه فهو من أدلته ومن قال ليس بواجب
قال لما ترك السنة وهو سجد التلاوة بفعل المندوب وهو القراءة كان الايقاع الاعتبار بالمسنون
والا يتركه فاذا تركه فلا حسن له ان لا يقرأ السورة (وعن عمر رضي الله عنه قال يا أيها الناس
انما أمر بالسجود) أي بآيته (فن سجد فقد أصاب) أي السنة (ومن لم يسجد فلاثم عليه
رواه البخاري وفيه) أي البخاري عن عمر (ان الله لم يفرض السجود) أي لم يجعله فرضاً (الا
ان يشاء وهو في الموطأ) فيه دلالة على ان عمر كان لا يرى وجوب سجد التلاوة واستدل بقوله الا ان
يشاء ان من شرع في السجود وجب عليه اتمامه لانه مخرج من بعض حالات عدم فرضية
السجود وأجيب بانه استثناء منقطع والمراد ولكن ذلك موكل الى مشيئتنا (وعن ابن عمر
رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبر وسجد
وسجدنا معه رواه أبو داود بسنده فيه لين) لانه من رواية عبد الله المكبر العمرى وهو ضعيف
وأخرجه الحاكم من رواية عبيد الله المصغر وهو ثقة ويقال انه على شرط الشيخين وفي الحديث
دلالة على التكبير وانه مشروع وكان الثوري يحجبه هذا الحديث قال أبو داود ويحجبه لانه كبر

وهل هو تكبير الافتتاح أو النقل الأول أقرب ولكنه يجتزئ بها عن تكبيرة النقل لعدم ذكر تكبيرة أخرى وقيل يكبره وعدم الذ كر ليس دليلا قال بعضهم ويتشهد ويسلم قياسا للتكبير على التحريم وأجيب بأنه لا يجزئ هذا القياس فلا دليل على ذلك وفي الحديث دليل على شرعية سجود التلاوة للسامع لقوله وسجدنا وظاهره سواء كانا صليين معا أو أحدهما في الصلاة وروى نافع عن ابن عمر أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد فسجد معه أخرجه أبو داود وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قرأ سورة الانشقاق وسجد وسجد من خلفه وكذلك سورة تنزيل السجدة قرأ بها وسجد فيها أخرجه أبو داود والحاكم والطحاوي من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد في الظهر فرأى أصحابه أنه قرأ آية سجدة فسجدوها واعلم أنه قد ورد في سجود التلاوة أن يقول سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشفق سمعه وبصره بحوله وقوته أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وزاد في آخره ثلاثا وزاد الحاكم في آخره فتبارك الله أحسن الخالقين وفي حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجود التلاوة اللهم اكتب لي بها عندك أجر واجعلها لي عندك ذخرا وضع عني بها وزرا وتقبلها مني كما تقبلت من عبدك داود ﴿وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا جاء أمر يسره خرسا جادا لله رواه الخمسة الا النسائي﴾ هذا مما شمله الترجمة بقوله وغيره وهو دليل على شرعية سجود الشكر وذهب الى شرعيته الشافعي وأحمد خلافا لمالك ورواية لابي حنيفة بأنه لا كراهة فيها ولا نيب والحديث دليل للاولين وقد سجد صلى الله عليه وآله وسلم في آية ص وقال هي لنا شكر واعلم انه قد اختلف هل يشترط لها الطهارة أم لا فقييل يشترط قياسا على الصلاة وقيل لا يشترط لانها ليست بصلاة وهو الأقرب كما قدمنا ﴿وعن عبد الرحمن بن عوف﴾ رضي الله عنه قال سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأطال السجود ثم رفع رأسه فقال ان جبريل أتاني فبشرني وجاءت بغير البشرى بأنه تعالى قال من صلى عليه صلى الله عليه وآله وسلم صلاة صلى الله عليه بها عشرا رواه أحمد في المستند من طرق (فسجدت لله شكرا رواه أحمد وصححه الحاكم) وأخرجه البزار وابن أبي عاصم في فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي وفي الباب عن جابر وابن عمرو وأنس وجزي وأبي جحيفة ﴿وعن البراء بن عازب﴾ رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث عليا الى اليمن فذكر الحديث قال فكتب علي باسلامهم فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكتاب خرسا جادا شكر الله على ذلك رواه البيهقي وأصله في البخاري) وفي معناه سجود كعب بن مالك لما أنزل الله توبته فانه يدل على ان شرعية ذلك كانت مستقرة عندهم

﴿باب صلاة التطوع﴾

أي صلاة العبد التطوع فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله في القاموس صلاة التطوع النافلة ﴿عن ربيعة بن مالك الاسلمي﴾ رضي الله عنه هو من أهل الصفة كان خادما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحبه قديما ولازمه حضرا وسفرا مات سنة ٦٣ من الهجرة وكنيته أبو قريش بكسر الفاء (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سل فقلت أسألك

مرافقتك في الجنة فقال أو غير ذلك قلت هو ذلك قال فأعني على نفسك) أي على نيل مرادى من نفسك (بكثرة السجود وراه مسلم) جل المصنف السجود هنا على الصلاة نفلا بفعل الحديث دليل على التطوع وكأنه صرفه عن الحقيقة كون السجود بغير الصلاة غير مرغوب فيه على انفراد السجود وان كان يصرف على الفرض لكن الاتيان بالقراءة لا بد منه لكل مسلم وانما أرشده صلى الله عليه وآله وسلم إلى شيء يختص به ينال به ما طلبه قاله السيد والحق ان السجود هنا غير الصلاة نفلا لدلالة صحة ذلك على ذلك ذكرناها في نزل الابرار وأتيناها في دليل الطالب وحقة العلامة الشوكاني رحمه الله في الفتح الرباني وأجاب على من حمله على صلاة التطوع فهو في هذا الحديث وفي أمثاله من أحاديث أخر على حقيقته لا صارف له عن ذلك فأراد المصنف هذا الحديث في هذا الباب تسامح واضمح والذى تدب اليه الحديث هو الاتيان بكثرة السجود من غير صلاة فإنه مرغوب فيه مندوب اليه من الشارع الحكيم هذا وفي الحديث دلالة على كمال ايمان ربعة المذكور وسيموهمته إلى أشرف المطالب وأعلى المراتب وعزف نفسه عن الدنيا وشهواتها ودلالة على ان السجود أفضل الاعمال في حق من كان مثله فإنه لم يرشده صلى الله عليه وآله وسلم إلى نيل ما طلبه الا بكثرة السجود مع ان مطلوبه أشرف المطالب قال البيهقي من أبيات في مناجاة

ولو أن نفسي مذبراها مليكها * مضى عمرها في سجدة لقليل

❦ (وعن ابن عمر) رضى الله عنه (قال حفظت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشر ركعات) هذا جال فصله بقوله (ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته) تقيدها يدل على ان ما عداها كان يفعله في المسجد وكذلك قوله (وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين بعد الصبح) لم يقيدهما مع انه كان يصليهما في بيته وكأنه ترك التقيدهما لشمرة ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم (متفق عليه وفي رواية لهما وركعتين بعد الجمعة في بيته) فيكون قوله عشر ركعات نظرا إلى التكرار كل يوم ❦ (ولمسلم) أي من حديث ابن عمر (كان إذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين) هما المحدثان في العشر وانما أفاد لفظ مسلم خففتا وأنه لا يصلي بعد طلوعهما سواهما وتحفيفهما ذهب مالك والشافعي وغيرهما وقد جاء في حديث عائشة حتى أقول أقرأ أم الكتاب ويأتني قريبا والحديث دليل على أن هذه النوافل للصوات وقد قيل في حكمة شرعيتها ان ذلك ليكون ما بعد الفريضة جبر المأثر ط فيه من آدابها وما قبلها كذلك وليدخل إلى الفريضة وقد انشرح صدره للاتيان بها وأقبل قلبه على فعلها قلت قد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث نعيم الداري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته فان كان أتمها كتبت له تامة وان لم يكن أتمها قال الله تعالى ملائكتي انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فستكملون بها فريضة ثم الزكاة كذلك ثم تؤخذ الاعمال على حسب ذلك انتهى وهو دليل لما قيل من حكمة شرعيتها وقوله في حديث مسلم انه لا يصلي بعد طلوع الفجر الا ركعتيه قد يستدل به من يرى كراهة النفل بعد طلوع الفجر وقد قدمنا ذلك ❦ (وعن عائشة) رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعين ركعة قبل الظهر وركعتين قبل الغداة وراه البخاري) هذا الايتان في حديث ابن عمر في قوله

ركعتين قبل الظهر لان هذه زيادة علمها عائشة ولم يعلمها ابن عمر ثم يحتمل أن الركعتين اللتين ذكرهما من الأربع وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصليهما مثنى وان ابن عمر شاهدان اثنين فقط ويحتمل أنهم مامن غيرها وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصليها أربعاً متصلة ويؤيد هذا حديث أبي أيوب عند أبي داود والترمذي في الشمائل وابن ماجه وابن خزيمة بلفظ أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء وحديث أنس أربع قبل الظهر كعدلهن بعد العشاء أخرجه الطبراني في الاوسط وعلى هذا فيكون قبل الظهر ست ركعات ويحتمل انه كان يصلي الأربع تارة ويقتصر عليها ومنها أخبرت عائشة وتارة يصلي ركعتين وعنهما أخبر ابن عمر رضي الله عنهما (وعنها) أي عن عائشة (قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد تعاضداً منه على ركعتي الفجر متفق عليه) تعاضداً أي محافظته وقد ثبت انه كان لا يتركهما حضراً ولا سفراً وقد حكى وجوبهما عن الحسن البصري رضي الله عنه (وليس) أي عن عائشة مرفوعاً (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) أي أجزهما خير كأنه أراد بالدنيا الأرض وما فيها أثنائها ومتاعها وفيه دليل على الترغيب في فعلهما وانهم ليسا بواجبتين اذ لم يذكر العقاب في تركهما بل الثواب في فعلهما رضي الله عنهما (وعن أم حبيبة أم المؤمنين) تقدم ذكر اسمها وترجمتها رضي الله عنها (قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى اثنتي عشرة ركعة في يومه وليلته) وفي نسخة في يوم وليلة كان المراد في كل يوم وليلة لا في يوم من الايام وليلة من الليالي (يبنى له بهن بيت في الجنة) وبأني تفصيلها في رواية الترمذي (رواه مسلم وفي رواية) أي لمسلم عن أم حبيبة (تطوعاً) تمييزاً لاثنين عشر زيادة في البيان والافانه معلوم رضي الله عنه (وللترمذي) أي عن أم حبيبة (نحوه) أي نحو حديث مسلم (وزاد) تفصيل ما أجلته رواية مسلم (أربعاً قبل الظهر) هي التي ذكرتها عائشة في حديثها السابق (وركعتين بعدها) هي التي في حديث ابن عمر (وركعتين بعد المغرب) هي التي قيدها حديث ابن عمر في بيته (وركعتين بعد العشاء) هي التي قيدها أيضاً في بيته (وركعتين قبل صلاة الفجر) هي التي اتفق عليها ابن عمر وعائشة في حديثيها السابقين رضي الله عنهما (والخمسة عنها) أي عن أم حبيبة (من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها) يحتمل انها غير الركعتين المذكورتين سابقاً ويحتمل أن المراد أربع منها الركعتان اللتان مر ذكرهما (حرمه الله على النار) أي منعه عن دخولها كما يمنع الشيء المحرم عن محرم عليه رضي الله عنه (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله امرأً صلى أربعاً قبل العصر) هذه الأربع لم تذكر فيما سلف من النوافل فاذا ضمت الى حديث أم حبيبة الذي عند الترمذي كانت النوافل قبل الفرائض وبعدها ست عشرة ركعة (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه) وأما صلاة الركعتين قبل العصر فقط فيشملهما حديث بين كل أذانين صلاة رضي الله عنه (وعن عبد الله بن مغفل) بضم الميم وفتح المجهمة وتشديد القاء ابن غنم هو أنوس عبيد في الأشهر كان من أصحاب الشجرة سكن المدينة ثم تحول الى البصرة وأبني بها داراً وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر الى البصرة يفتقرون الناس ومات عبد الله بمائة وستين وقيل قبلها بسنة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا قبل المغرب صلو قبل المغرب ثم قال في الثالثة لمن شاء كراهية) أي لكرهية (أن يتخذها

(الناس سنة) أي طريقة مألوفة لا يتخلفون عنها فتسدي يودى إلى فوات أول الوقت (رواه البخاري) وهو دليل على أنها تندب الصلاة قبل صلاة المغرب اذ هو المراد من قوله قبل المغرب لأن المراد قبل الوقت لما علم من أنه منتهى عن الصلاة فيه ﴿وفي رواية لابن حبان﴾ أي من حديث عبد الله المذكور (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل المغرب ركعتين) فثبت شرعيتهما بالقول والفعل ﴿ولسلم عن ابن عباس﴾ رضى الله عنهما (كأن صلى ركعتين بعد غروب الشمس وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يراها فلم يأمرنا ولم ينهنا) فتكون ثابتة بالتقرير أيضا فثبتت هاتان الركعتان بأقسام السنة الثلاثة ولعل أن السالم يبلغه حديث عبد الله الذي فيه الأمر به أو به سنة تكون النوافل عشرين ركعة مضافة إلى الفرائض وهى سبعة عشر فيتم لمن حافظ على هذه النوافل في اليوم والليل سبعة وثلاثون ركعة وثلاث ركعات الوتر فتكون أربعين ركعة في اليوم والليل قال ابن القيم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحافظ في اليوم والليل على أربعين ركعة سبع عشرة الفرائض واثنى عشرة التي روت أم حبيبة واحدة عشرة صلاة الليل فكانت أربعين ركعة انتهت ولا يخفى انه يبلغ عددا ما ذكرهنا من النوافل غير الوتر اثنتين وعشرين ان جعلنا الاربع قبل الظهر وبعدها غير داخل تحتها الاثنتان التان في حديث ابن عمر ويزاد ما في حديث أم حبيبة التي بعد العشاء فالجميع أربع وعشرون ركعة من دون الوتر والفرائض ﴿وعن عائشة﴾ رضى الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل الصبح) أي نافله الفجر (حتى اني أقول أقرأ بأم الكتاب) يعني أم لا لتخفيفه قيامهما (متفق عليه) والى تخفيفهما ذهب الجمهور ويأتى تعيين قدر ما يقرأ فيهما وذهب الحنفية الى تطويلهما ونقل عن النخعي وأورد فيه البيهقي حديثا مرسلا عن سعيد بن جبيرة وفيه راو لم يسم وما ثبت في الصحيح لا يعارضه مثل ذلك ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون) أي في الركعة الاولى بعد الفاتحة (وقل هو الله أحد) أي في الثانية بعد الفاتحة (رواه مسلم) وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة قرأ الآيتين أي في ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا إلى آخر الآية في البقرة عوضا عن قل يا أيها الكافرون وقل يا أهل الكتاب تعالوا إلى آية في آل عمران أي عوضا عن قل هو الله أحد وفيه دليل على جواز الاختصار على آية من وسط السورة ﴿وعن عائشة﴾ رضى الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن رواه البخاري) والعلماء في هذه الفجعة بين مفترط ومفترط ومتوسط فأفترط جماعة من أهل الظاهر منهم ابن حزم ومن تابعه فقالوا بوجوبها وأبطلوا صلاة الفجر بتركها وذلك لقوله المذكور في هذا الحديث والحديث الأمر به في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على جنبه الايمن قال الترمذي حسن صحيح غريب وقال ابن تيمية ليس بصحيح لانه تفرد به عبد الرحمن بن زياد وفي حقه مقال قال المصنف والحق أنه تقوم به الحجة الا انه صرف الأمر عن الوجوب ما ورد من عدم مداومته صلى الله عليه وآله وسلم على فعلهما انتهى قلت وهو ما أخرجه البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى فان كنت مستيقظة حدثني والا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة وترجم

له البخاري باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع وبغلة ترجم له ابن خزيمة وأخرجه البخاري في التهجد بلفظ فان كنت يقظي تحدث معي وان كنت نائسة اضطجع وفرط جاعة فقالوا بكرهما واحتجوا بان ابن عمر كان لا يفعل ذلك ويقول كفي بالتسليم أخرجه عبد الرزاق وبانه كان يحصب من يفعلهما وقال ابن مـ عود ما بال الرجل اذا صلى الركعتين نعل كما يتعل الجار وتوسط فيها طائفة منهم مالك وغيره فلم يروا بها بأسا لمن فعلها اراحة وكرهوها لمن فعلها استئنا ومنهم من قال باستحبابها على الاطلاق سواء فعلها استراحة أم لا وقيل تنزع لمن يتمجد من الليل لما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة كانت تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضطجع لسنة لكنه كان يدأب ليله فيضطجع ليستريح منه وفيه راولم بسم وقال النووي المختار انها سنة لظاهر حديث أبي هريرة قلت وهو الاقرب وحديث عائشة لوصح فغايتة انه اخبار عن فهمها وعدم استمراره صلى الله عليه وآله وسلم عليها دليل سنيتها ثم انه يسن على الشق الايمن قال ابن حزم فان تعذر على الايمن فانه يوتئ ولا يضطجع على الايسر (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الايمن رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) وانه كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعلهما وهذه رواية في الامر بها وتقدم انه صرفه عن الايجاب ما عرفت وعرفت كلام الناس فيه (وعن ابن عمر) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى متفق عليه) الحديث دليل على أن مشروعية نافلة الليل مثنى مثنى فيسلم على كل ركعتين واليه ذهب جماهير العلماء وقال مالك لا تجوز الزيادة على اثنتين لان مفهوم الحديث الحصر لانه في قوة ما صلاة الليل الا مثنى مثنى لان تعريف المبتدأ قد يفيد ذلك على الاغلب وأجاب الجمهور بربان الحديث وقع جوابا لمن سأل عن صلاة الليل فلا دلالة فيه على الحصر وبانه لو سلم فقد عارضه فعلمه صلى الله عليه وآله وسلم وهو ثبتون ايتاره بخمسة من كافي حديث عائشة عند الشيخين والفعل قرينة على عدم ارادة الحصر وقوله فاذا خشى أحدكم الصبح أو تر بر ركعة دليل على أنه لا يوتر بر ركعة واحدة الا لخشية طلوع الفجر والأوتر بخمسة أو سبعة أو نحوها لا بثلاث للنهي عن الثلاث فانه أخرج الدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعا وتر واخمس أو سبعة أو تسع أو إحدى عشرة زاد الحاكم ولا توتر بثلاث لا تشبهوا بصلاة المغرب قال المصنف وزجالة كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفه وقد عارضه حديث أبي أيوب من أحب أن يوتر بثلاث فليفعل أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم وقد جع بينهما بان النهي عن الثلاث اذا كان يقعد للتشهد الاوسط لانه يشبه المغرب وأما اذا لم يقعد الا في آخرها فلا يشبه المغرب وهو جمع حسن قد أيد حديث عائشة عند أحمد والنسائي والبيهقي والحاكم كان صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث لا يجاس الا في آخرهن ولفظ أحمد كان يوتر بثلاث لا يفضل بينهما ولفظ الحاكم لا يقعد هذا وامامة فهم انه لا يوتر بواحدة الا لخشية طلوع الفجر فانه يعارضه حديث أبي أيوب هذا فان فيه ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب وفيه وفي حديث أبي أيوب دليل على صحة الاحرام بر ركعة واحدة (والخمسة) أي من حديث أبي

هريرة (وصححه ابن حبان بلفظ صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقال النسائي هذا خطأ) أخرجه المذكورون من حديث علي بن عبد الله الباري الأزدي عن ابن عمر بهذا وأصله في الصحيحين بدون ذكر النهار قال ابن عبد البر لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأنكره عليه وكان ابن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ويقول إن نافعاً وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر بدون ذكر النهار وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال صلاة النهار أربع لا يفصل بينهن ف قيل له فإن أجد بن حنبل يقول صلاة الليل والنهار مثنى مثنى قال بآي حديث ف قيل له بجديد الأزدي قال ومن الأزدي حتى أقبل منه قال النسائي هذا الحديث عندي خطأ وكذا قال الحاكم في علوم الحديث وقال الدارقطني في العلل ذكر النهار فيه وهم وقال الخطابي روى هذا الحديث طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر فلم يذكر فيه أحد النهار إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل وقال البيهقي هذا حديث صحيح وقال الباري احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة انتهى كلام المصنف في التلخيص فأنظر إلى كلام الأئمة في هذه الزيادة فقد اختلفوا فيها اختلافا شديدا ولعل الأمرين جائزان وقال أبو حنيفة يخبر في النهار بين أن يصلي ركعتين ركعتين أو أربعاً أربعاً ولا يزيد على ذلك وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في صلاة النهار ركعتين ﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة ﴾ فإنها أفضل الصلاة (صلاة الليل أخرجه مسلم) يحتمل أنه أريد بالليل جوفه لحديث أبي هريرة عند الجماعة إلا البخاري قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة قال الصلاة في جوف الليل وفي حديث عمرو بن عبسة عند الترمذي وصححه أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة فكن وفي حديثه أيضاً عند أبي داود قلت يا رسول الله أي الليل أسمع قال جوف الليل الآخر فصل ما شئت فإن الصلاة فيه مشهودة مكتوبة والمراد من جوفه الآخر هو الثلث الآخر كما وردت به الأحاديث ﴿ وعن أبي أيوب الأنصاري ﴾ رضي الله عنه ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الوتر حق على كل مسلم ﴾ هو دليل لمن قال بوجوب الوتر (من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل) قد قدمنا الجمع بينهما وبين ما عارضه (ومن أحب أن يوتر بواحدة) من دون أن يضيف إليها غيرها كما هو الظاهر (فليفعل رواه الأربعة إلا الترمذي وصححه ابن حبان ورجح النسائي وقفه) وكذا صحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهقي وغير واحد وقفه قال المصنف وهو الصواب قلت وله حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه أي في المقادير والحديث دليل على إيجاب الوتر ويدل له أيضاً حديث أبي هريرة عند أحمد من لم يوتر فليس منا وإلى وجوبه ذهب الحنفية وذهب الجمهور إلى أنه ليس بواجب مستدلين بحديث علي الوتر ليس بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه سنة سنة سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبآي ولقطه عند ابن ماجه أن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوتر وقال بأهل القرآن أوتر وافان الله وتر يحب الوتر وذكر الجحداب تيمية أن ابن المنذر روى حديث أبي أيوب بلفظ الوتر حق وليس بواجب وبحديث ثلاث هن على قرائض ولكم تطوع وعدمها الوتر وإن كان ضعيفاً فله متابعات يتأيد بها على أن حديث أبي أيوب الذي استدلل

به على الإيجاب قد عرفت ان الاصح وقفه عليه الا أنه سبق ان له حكم المرفوع ولكنه لا يقاوم
الأدلة الدالة على عدم الإيجاب والإيجاب قد أطلق على المسنون تأكيذا كما سلف في
غسل الجمعة وقوله بخمس أو ثلاث أي ولا يقعد الا في آخرها وبأني حديث عائشة في
الخمس وقوله بواحدة ظاهره مقصرا عليها وقد روى فعل ذلك عن جماعة من الصحابة فانخرج
محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عمر قرأ القرآن ليلته في ركعة لم يصل
غيرها وروى البخاري أن معاوية أوتر بركة وان ابن عباس استصوبه ﴿ وعن علي رضي
الله عنه ليس الوتر يحتم ولكن سنة سنهار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه النسائي
والترمذي وحسنه والحاكم وصححه) تقدم انه من أدلة الجهوور على عدم الوجوب وفي حديث
على هذا عاصم بن ضمرة تكلم فيه غير واحد ذكره القاضي عبدالرحمن الخبي في حواشيه
على بلوغ المرام ولم أجده في التلخيص بل ذكرهنا الله صحة الحاكم ولم يتعقبه فإدري من أين
نقل القاضي ثم رأيت في التقريب ما لفظه عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي صدوق من الثالثة
مات سنة أربع وسبعين ﴿ وعن جابر بن عبد الله ﴾ رضي الله عنه (أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قام في شهر رمضان ثم انتظروه من الليلة القابلة فلم يخرج وقال اني خشيت
أن يكتب عليكم الوتر رواه ابن حبان) أبعد المصنف النجعة والحديث في البخاري الا أنه بلفظ
أن تفرض عليكم صلاة الليل وأخرجه أبو داود ومن حديث عائشة ولفظه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من
الليلة الثالثة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم
ولم يمنعني من الخروج اليكم الا أني خشيت أن يفرض عليكم هذا والحديث في البخاري بقرب
من هذا واعلم انه قد أشكل هذا التعليل لعدم الخروج بخشية الفرضية عليهم مع ثبوت حديث
هي خمس وهن خسون لا يبدل القول الذي فاذا أمن التبدل كيف يقع الخوف من الزيادة وقد
نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة زيفها وأجاب بثلاثة أجوبة قال انه فتح الباري عليه ما ذكرها
واستجود منها أن خوفه صلى الله عليه وآله وسلم كان من افتراض قيام الليل يعني جعل التهجد
في المسجد جماعة شرطا في صحة التمتع بالليل قال ويؤتى اليه قوله في حديث يزيد بن ثابت حتى
خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمت به فصلوا أيها الناس في بيوتكم فنعهم من
التجميع في المسجد اشفاقا عليهم من اشتراطه انتهى قلت ولا يخفى انه لا يطابق قوله أن يفرض
عليكم صلاة الليل كما في البخاري فانه ظاهرا انه خشية فرضها مطلقا وكان ذلك في رمضان فدل
حديث عائشة الذي أخرجه أبو داود على انه صلى بهم ليلتين وحديث الكتاب انه صلى بهم ليلة
واحدة وفي رواية أجده انه صلى بهم ثلاث ليال وغص المسجد باهلها في الليلة الرابعة وفي قوله
خشيت أن يكتب عليكم الوتر دلالة على أن الوتر ليس بواجب واعلم أن من أثبت صلاة التراويح
وجعلها سنة في قيام رمضان استدلل بهذا الحديث على ذلك وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه
ولا كنيته فانهم يصلونها جماعة عشرين ركعة يترودون بين كل ركعتين فاما الجماعة فان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم جماعة ثم ترك خشية أن يفرض عليهم ثم ان عمر أول من جمعهم
على امام معين وقال انها بدعة كما أخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة انه

صلى الله عليه وآله وسلم كان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال وتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك وفي خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر زائدة رواية عند البيهقي قال عروة فاخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلة في رمضان فطاف في المسجد وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصليون بصلاته الرهط فقال عمر والله لا ظن لوجعناهم على قاري واحد لكان أمثل فعزم عمر على أن يجمعهم على قاري واحد فأمر أبي ابن كعب أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر والناس يصلون بصلاته فقال عمر نعم البدعة هذه وساق البيهقي في السنن عدة روايات في هذا المعنى إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة وأما قوله ونعم البدعة فليس في البدعة ما يمدح واعلم أنه يتعين حمل قوله بدعة على جماعة لهم على معين والزامهم بذلك لأنه أراد أن الجماعة بدعة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع بهم كما عرفت وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث مرفوع الا مارواه عبد بن حميد والطبراني من طريق أبي شيبة ابراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر قال في سبيل الرشاد أبو شيبة ضعفه أحمد وابن معين والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وكذبه شعبة قال ابن معين ليس بثقة وعده هذا الحديث من منكراته وقال الأذري في المتوسط وأما ما نقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الليلتين اللتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر وقال الزركشي في الخادم دعوى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم يصح بل النابت في الصحيح الصلاة من غير ذكر العدد وجاء في رواية جابر أنه صلى بهم ثمان ركعات والوتر ثم انتظروه في القابلة فلم يخرج اليهم رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما انتهى وأخرج البيهقي رواية ابن عباس من طريق أبي شيبة ثم قال أنه ضعيف وساق روايات أن عمر أمر أبا أيوب عمار الداري بقومان بالناس بعشرين ركعة وفي رواية أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة وفي رواية ثلاث وعشرين ركعة وفي رواية أن علياً كان يؤمهم بعشرين ركعة ويوتر ثلاث وقال وفيه قوة وإذا عرفت هذا عرفت أنه ليس في عشرين ركعة رواية مرفوعة بل يأتي حديث عائشة المتفق عليه قريباً ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي اتفق عليه الاكثر بدعة نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافلتها لا تسكر فقد اتهم ابن عباس وغيره صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكمية سنة والمحافظة عليها هو الذي نقول أنه بدعة وهذا عمر رضي الله عنه خرج أولاً والناس أوزاع متفرقون منهم من يصلي منفرداً ومنهم من يصلي جماعة على ما كانوا عليه في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وخير الأمور ما كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما تسميتها بالتراويح فكان وجهه ما أخرجه البيهقي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي أربع ركعات في الليل ثم يتروح الحديث قال البيهقي تفرد به المغيرة بن زياد وليس بالقوي فإن ثبت فهو أصل في ترويح الامام في صلاة التراويح انتهى وأما حديث عليكم بسنتي

وسنة الخلفاء الراشدين بعدى تمسكوا بهم وعضوا عليها بالنواجذ أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه الحاكم وقال على شرط الشيخين ومثله اقتدوا بالذين من بعدى أبو بكر وعمر أخرجه الترمذى وقال حسن وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان وله طرق فيهما قال الآثم يقوى بعضها بعضاً فإنه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين الاطريق يقتهم الموافقة بطريقته صلى الله عليه وآله وسلم من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها فإن الحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص الشيخين ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم إن عمر بن الخطاب نفسه الخليفة الراشد سمى ما رآه من تجميم صلاته ليالى رمضان بدعة ولم يقل إنها سنة فتأمل على أن الصحابة رضی الله عنهم ظالفوا الشيخين في مواضع ومسائل فدل على أنهم لم يحملوا الحديث على أن ما قالوه أو فعلوه حجة وقد سبق البرماوى الكلام في شرح ألفيته في أصول الفقه مع أنه قال إنما الحديث الاول يدل على أنهم إذا اتفق الخلفاء الاربعة على قول كان حجة لا إذا انفرد واحد منهم أو منهما والتحقيق أن الاقتداء ليس هو التقليد بل هو غيره كما حققه السيد زججه الله في شرح نظم الكافل في بحث الاجماع والله أعلم بالصواب (وعن خارجة) بالخاء المعجمة وبعد الراعي (ابن حذافة) بضم الخاء قرشى عدوى كان يعدل بالف فارس روى أن عمرو بن العاص استقدم عمر بثلاثة آلاف فارس فأمدته بثلاثة وهم خارجة هذال زبير بن العوام والمقداد بن الاسود ولى خارجة القضاء بمصر لعمر بن العاص وقيل كان على شرطته وعداده في أهل مصر قتله الخارجي ظنأمنه أنه عمرو بن العاص حين تعاقدت الخوارج على قتل ثلاثة على ومعاوية وعمرو بن العاص فتم أمر الله في أمير المؤمنين عليه السلام دون الآخرين وإلى الغلط بخارجه أشار من قال

فليتم اذ فدت عمر بخارجه * فدت علياً بمن شامت من البشر

وكان قتل خارجة سنة أربعين رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم قلنا وما هي يا رسول الله قال الوزر ما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر رواه الخمسة الا النسائي وصححه الحاكم) قلت قال الترمذى عقيب أخرجه له حديث خارجة بن حذافة حديث غريب لا نعرفه الا من حديث يزيد بن أبي حبيب وقد وهم بعض المحدثين في هذا الحديث ثم ساق الوهم فيه فكان يحسن من المصنف التنبية على ما قاله الترمذى هذا وفي الحديث ما يفيد عدم وجوب الوتر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أمدكم فان الامداد هو الزيادة بما يقوى المازيد عليه يقال ممد الحيش وأمدته اذا زاده وألحق به ما يقويه ويكثره ومد الدواء وأمدها زادها ما يصلحها ومددت السراج والارض اذا أضلحت ما بالزيت والسماد (فائدة) في حكمة شرعية النوافل تقدم حديث عيم الدارى عند أحمد وغيره في هذا الباب وأخرجه الحاكم في الكنى من حديث ابن عمر مرفوعاً بلقظ أول ما اقترض الله على امتي الصلوات الخمس وأول ما يرفع من أعمالهم الصلوات الخمس وأول ما يستلون عنه الصلوات الخمس فمن كان ضيع شيئاً منها يقول الله تبارك وتعالى اظروا هل تجدون لعبدى نافلة من صلاة تمون بها ما نقص من القرية وضعة وانظروا في صيام عبدي شهر رمضان فان كان ضيع شيئاً منه فانظروا هل تجدون

لعبدى نافله من صيام تتون بها ما نقص من الصيام وانظر وافي زكاة عبدى فان ضيع شيئا منها فانظر واهل تجدون لعبدى نافله من صدقة تتون بها ما نقص من الزكاة فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك برحمة الله وعدله فان وجد له فضل وضع في ميزانه وقبيل له ادخل الجنة مسرورا وان لم يوجد له شيء من ذلك أمرت الزبانية فأخذت يديه ورجليه ثم قذفت في النار وهو كالشرح والتفصيل الحديث قيم الدارى المتقدم في باب صلاة التطوع تحت الحديث الثاني من أحاديث الباب (وروى أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه) أى نحو حديث خارجة فشرحه شرحه (وعن عبد الله بن بريدة) بضم الباء وفتح الراء هو ابن الحبيب بضم الحاء وفتح الصاد الاسمى وعبد الله من ثقات التابعين سمع أباه وسمره بن جندب وآخرين وتولى قضاء مرو ومات بها (عن أبيه) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الوتر حق) أى لازم فهو من أدلة أهل الإيجاب (فن لم يوتر فليس منا أخرجه ابوداود بسندين) لان فيه عبد الله بن عبد الله العنكي ضعفه البخارى والنسائى وقال ابو حاتم صالح الحديث (وصححه الحاكم) وقال ابن معين انه موقوف (وله شاهد ضعيف عن ابى هريرة عند أحمد) رواه بلفظ من لم يوتر فليس منا وفيه الخليل بن مرة منكر الحديث واسناد منقطع كما قال أحمد ومعنى ليس منا ليس على سنتنا وطريقتنا والحديث محمول على تأكيد السنة للترجيح بينه وبين الأحاديث الدالة على عدم الوجوب (وعن عائشة رضى الله عنها قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يربى في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) ثم فصلتها بقولها (يصلى اربعا) يحتمل انها متصلات وهو الظاهر ويحتمل انها مفصلات وهو بعيد الا انه يوافق حديث صلاة الليل مثنى مثنى (فلا تسأل عن حسنهن وطولهن) نهت عن سؤال ذلك اما لانه لا يقدر المخاطب على مثله فأى حاجته في السؤال أو كانه قد علم حسنهن وطولهن لشهرته فلا يستل عنه أو لانه لا تقدر تصف ذلك (ثم يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا قالت عائشة فقلت يارب الله اتنام قبل ان توتر) كانه كان ينام بعد الاربع ثم يقوم فصى الثلاث وكانه كان قد تقرر عند عائشة ان النوم ناقض للوضوء فسألته فأجابها بقوله (يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام قلبي) دل على أن الناقض نوم القلب وهو حاصل مع كل من نام مستغرقا فيكون من الخصاص وان النوم لا ينقض وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح المصنف بذلك في التلخيص واستدل بهذا الحديث وبحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نام حتى نفخ ثم قام فصلى ولم يتوضأ وفي البخارى ان الانبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم (متفق عليه) اعلم انه قد اختلفت الروايات عن عائشة في كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في الليل وعددها فقد روى عنها سبع وتسع واحدى عشرة سوى ركعتي الفجر ومنها هذه الرواية التي أفادها قوله (وفي رواية لهما) أى الشيخين (عنها) أى عن عائشة (كان يصلى عشر ركعات من الليل) وظاهره انها موصولة لا يقعد فيها (ويوتر بسجدة) أى ركعة (ويركع ركعتي الفجر) أى بعد طلوعه (فتلك) أى صلاته في الليل مع تغليب ركعتي الفجر أو فتلك الصلاة جميعا (ثلاث عشرة ركعة) وفي رواية انه كان يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى اذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس عشرة ركعة ولما اختلفت ألفاظ حديث عائشة زعم البعض انه حديث مضطرب وليس كذلك

بل الروايات مجعولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز وان النكل
 جائز وهذا لا يناسبه قولها ولا في غيره والاحسن أن يقال إنها أخبرت عن الغالب من فعله صلى
 الله عليه وآله وسلم فلا يناسبه ما خالفه لأنه أخبار عن النادر ﴿١﴾ (وعنها) أي عن عائشة (قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة) لم تفصلها وتبين على
 كم كان يصلي كما ثبت ذلك في الحديث السابق انما بينت في هذا الزثر بقولها (يوتر من ذلك) أي
 العدد المذكور (بخمسة لا يجلس في شيء الا في آخرها) كان هذا أحد أنواع ايتارده صلى الله عليه
 وآله وسلم كما أن الايتار بثلاث أحدها كما أفاده حديثها السابق ﴿٢﴾ (وعنها) أي عن عائشة
 (قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من أوله وأوسطه وآخره
 (وانتهى وتره الى السجدة متفق عليها) أي على الحديثين هذا الحديث بيان لوقت الوتر وأنه
 الليل كله من بعد صلاة العشاء وقد أفاد ذلك حديث خارجة حيث قال الوتر ما بين صلاة العشاء الى
 طلوع الفجر وقد ذكر السيد أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوء النهار ﴿٣﴾ (وعن عبد الله بن عمرو
 ابن العاص) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الله لا تكن مثل
 فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل متفق عليه) قوله مثل فلان قال المصنف في فتح الباري
 لم أقف على تسميته في شيء من الطرق وكان اسمهم هذا القصد المتر عليه قال ابن العربي في هذا
 الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب اذ لو كان واجبا لم يكف لتاركه بهذا التقدير بل كان
 يذمه أبلغ ذم وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تقريط وبستهبط منه كراهة
 قطع العبادة ﴿٤﴾ (وعن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوتروا يا أهل
 القرآن فان الله وتر) في النهاية أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام ولا التجزئة واحد في صفاته
 لا شبيه له ولا مثل واحد في أفعاله لا شريك له ولا معين (يحب الوتر) يثيب عليه ويقبله
 (رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة) المراد باهل القرآن المؤمنون لانهم صدقوا القرآن وخاصة
 من يتولى حفظه ويقوم بشاؤنه ومراعاة حدوده وأحكامه والتعليل بأنه تعالى وتر فيه كما
 قال القاضى عياض ان كل ما ناسب الشيء أدى مناسبة كان أحب اليه وقد عرفت ان الامر
 للنسب للدلالة التي سلفت على عدم وجوب الوتر ﴿٥﴾ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترامتفق عليه) في فتح الباري انه اختلف السلف
 في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جلوس والثاني من أوتر ثم أراد أن ينتقل
 من الليل هل يكتفي بوتره الاول وينتقل ماشاء أو يسفّع وتره بركة ثم ينتقل ثم اذا فعل هذا هل
 يحتاج الى وتر آخر أولا أما الاول فوقع عند مسلم من طريق أبي سارة عن عائشة انه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب اليه بعض أهل العلم وجعل الامر في
 قوله اجعلوا الخ مختصا بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل بذلك بان الركعتين المذكورتين هما
 ركعتي الفجر وجهله النووي على انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان جواز النقل بعد الوتر
 وجواز النقل جالسا وأما الثاني فذهب الاكثر الى انه يصلي شفعاً ما أراد ولا ينقض وتره الاول
 عملاً بالحديث الا ترى وهو قوله ﴿٦﴾ (وعن طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول لا وتران في ليلة رواه أحمد والثلاثة) وصححه ابن حبان فدل على انه لا يوتر بل يصلي

شفعا ماشاء وهذا نظر الى ظاهر فعله والافانه لما شفع وترد الاول لم يبق الا وتر واحد هو ما يفعله آخره
وقد روى عن ابن عمر انه قال لما سئل عن ذلك اذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل
ما بدالك ثم أوتر ﴿﴾ وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يوتر (أي يقرأ في صلاة الوتر) (بسم اسم ربك الاعلى) أي في الاولى بعد قراءة الناحية
(وقل يا أيها الكافرون) أي في الثانية بعدها (وقل هو الله أحد) أي في الثالثة بعدها (رواه
أحمد وأبو داود والنسائي وزاد) أي النسائي (ولا يسلم الا في آخرهن) الحديث دليل على
الابتداء بثلاث وقد عارضه حديث لا توتروا بثلاث عن أبي هريرة وصححه الحاكم وقد صحح الحاكم
عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث وقد تقدم وجه الجمع ثم الوتر بثلاث أحد أنواعه فلا
يتعين فيه وهذا ذهب الحنفية الى تعيين اليتار بثلاث صلى موصولة قالوا لان الصحابة أجمعوا على
ان اليتار بثلاث موصولة جائز واختلفوا فيما عداه فالأخذ به أخذ بالاجماع ورد عليهم به بعدم
صحته الاجماع كما عرفت (ولابن داود والترمذي نحوه) أي نحو حديث أبي (عن عائشة وفيه
كل سورة) من سبع والكافرون في ركعة من الاولى والثانية كما ينشأ (وفي الاخرة قل هو
الله أحد والمعوذتين) في حديث عائشة لين لان فيه خصه بمفاجأة الخزانة ورواه ابن حبان
والدارقطني من حديث يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة قال العقيلي اسنده صالح وقال ابن
الجوزي أنكرا أحمد وابن معين زيادة المعوذتين وروى ابن السكن له شاهدان حديث عبد الله بن
سرجس باسناد غريب ﴿﴾ وعن أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أوتروا
قبل أن تصبحوا واهمسلم) هو دليل على أن الوتر قبل الصبح ﴿﴾ (ولابن حبان) أي من حديث
أبي سعيد (من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له) فيه دليل على أنه لا يشرع الوتر بعد دخول الوقت
وأما أنه لا يصح قضاؤه فلا اذا المراد من تركه متعمدا فإنه قد فاتته السنة العظمى حتى أنه لا يمكنه
تداركه وقد حكى ابن المنذر عن جماعة من السلف ان الذي يخرج بالفجر وقته الاختيارى ويبقى
وقته الاضطرارى الى قيام صلاة الصبح وأما من نام عن وتره أو نسيه فقد بين حكمه قوله
﴿﴾ (وعنه) أي عن أبي سعيد (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نام عن الوتر أو
نسيه فليصل اذا أصبح أو ذكر) لف ونشر مرتب حيث كان نائما أو ذكر اذا كان ناسيا (رواه
الخمسة الا النسائي) فدل على ان من نام عن وتره أو نسيه فحكمه حكم من نام عن الفريضة
أو نسيها فإنه يأتي به اعفدا الاستيقاظ أو الذكر والقياس أنه أداه كما عرفت عين نام عن الفريضة
أو نسيها ﴿﴾ (وعن جابر) بن عبد الله رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة
آخر الليل مشهودة وذلك أفضل رواه مسلم) فيه دلالة على أن تأخير الوتر أفضل ولكن ان خاف
أن لا يقوم قدمه لثلايقوته فعله وقد ذهب جماعة من السلف الى هذا وإلى هذا وقيل كل بالمالين
ومعنى كون صلاة آخر الليل مشهودة تشهدا ملائكة الليل وملائكة النهار ﴿﴾ (وعن ابن عمر
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا طلع الفجر فقد ذهب وقت كل صلاة
الليل) أي النوافل المشروعة فيه (والوتر) عطف خاص على عام فإنه من صلاة الليل عطفه عليه
ليسان شرفه (فأوتر واقبل طلوع الفجر) تخصيص الامر باليتار لزيادة العناية بشأنه وبيان أنه

أهم صلاة الليل وأنه يذهب وقته بذهاب الليل وتقدم في حديث أبي سعيدان النائم والناسي
 يأتیان بالوتر عند البقطة إذا أصبح والناسي عند الذكر فهو مخصص لهذا فينبغي أن المراد بذهاب وقت
 الوتر ذهاب الليل على من ترك الوتر لغير العذرين وفي ترك ذلك للنوم ما رواه الترمذي عن عائشة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يصل من الليل منعه من ذلك النوم أو غلبته
 عيناه صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة وقال حسن صحيح وكأنه تذكر لما فات (رواه الترمذي)
 قلت وقال عتيبه سليمان بن موسى قد نفي عنه على هذا اللفظ (وعن عائشة) رضي الله عنها
 (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى أربعين ركعة أو يزيد ما شاء الله روى مسلم) هذا
 يدل على شرعية صلاة الضحى وإن أقلها أربع وقيل ركعتان لما في الصحيحين من رواية أبي
 هريرة وركعتي الضحى وقال ابن دقيق العيد لهذا ترك الأقل الذي يوجب جدا لنا كيد بقله قال
 وفي هذا دليل على استحباب صلاة الضحى وإن أقلها ركعتان وعدم مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم على فعلها لا ينافي استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن يتظافر
 عليه أدلة القول والفعل لكن ما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجح على ما لم
 يواطب عليه انتهى وأما حكمه فاقدم جمع ابن القيم الأقوال فبلغت ستة أقوال وذكروا ذلك
 مستند كل قول وأرجح الأقوال أنها سنة مستحبة كما قرر ابن دقيق العيد وقد عارض حديث
 عائشة هذا حديثا الذي أفاده قوله (وله) أي لمسلم (عنها) أي عن عائشة (أنها سئلت
 هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى قالت لا إلا أن يجيء من مغيبه) فإن الأول
 دل على أنه كان يصليها دائما ما تدل عليه كلمة كان فأنما تدل على التكرار والثانية دللت على أنه
 كان لا يصليها إلا في حال مجيئه من مغيبه وقد جمع بينهما بأن كلمة كان بفعل كذا لا تدل على الدوام
 دائما بل غالبًا فإذا قامت قرينة على خلافه صرفها عنه كما هنا فإن اللفظ الثاني صرفها عن الدوام
 أو أنها أراحت بقولها لا إلا أن يجيء من مغيبه في رؤيتها صلاة الضحى وإنها لم تره يفعلها إلا
 في ذلك الوقت واللفظ الأول أخبر عنها بلغها من أنه ما كان يترك صلاة الضحى إلا أنه يضعف هذا
 قوله (وله) أي لمسلم وهو أيضا في البخاري بلفظه فلو قال ولهما كان أولى (عنها) أي عن
 عائشة (ما رأيته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قط سجدة الضحى) بضم السين
 وسكون الباء أي نافلته (وإنى لاسجدها) فنفت رؤيتها بالفعل صلى الله عليه وآله وسلم وأخبرت
 أنها تفعلها **كأنه** استنادا إلى ما بلغها من الحث عليها ومن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لها
 فألفاظها لا تتعارض حينئذ وقال البيهقي المراد بقولها ما رأيته سجدها أي داوم عليها وقولها وإنى
 لاسجدها أدوم عليها وقال ابن عبد البر يرجح ما اتفق عليه الشيخان وهي رواية أثبتها دون
 ما انفرد به مسلم وهي رواية تفهيم قال وعدم رؤية عائشة لذلك لا يستلزم عدم الوقوع الذي
 أثبتته غيرها وهذا معنى كلامه قلت ومما اتفقا عليه في إثباتها حديث أبي هريرة في الصحيحين أنه
 أوصاه صلى الله عليه وآله وسلم بأن لا يترك ركعتي الضحى ولفظه أو صاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أرقد وفي الترغيب
 في فعلها أحاديث كثيرة وفي عددها كذلك مبسوط في كتب الحديث (وعن زيد بن أرقم)
 رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الاوابين) الاواب الرجاء إلى

الله بترك الذنوب وفعل الخيرات (حتى يرمض الفصال) بفتح الميم من رمضت بكسر هاء أي تحترق من الرمضاء وهو شدة حر الأرض من وقع الشمس على الرمل وغيره وذلك يكون عند ارتفاع الشمس وتأثيرها الحر والفصال جمع فصل وهو ولد الناقة سمي بذلك لفصله عن أمه (رواه الترمذي) ولم يذكر لها عددا وقد أخرج البزار من حديث ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار فقالت عائشة يا رسول الله انك تستحب أن تصلي هذه الساعة قال تفتح فيها أبواب السماء وينظر الله تبارك وتعالى فيها بالرجة إلى خلقه وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم عليه السلام ونوح وإبراهيم وعيسى وفيه راوتر ولك ووردت أحاديث كثيرة أنها أربع ركعات (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى الضحى اثنتي عشرة ركعة بني له قصر في الجنة رواه الترمذي واشتغبه) قال المصنف واسناده ضعيف وأخرج البزار عن ابن عمر قال قلت لأبي ذر يا عماه أوصني قال سألتني عما سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان صليت الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين وان صليت أربعاً كتبت من العابدين وان صليت ستاً لم يلحقك ذنب وان صليت ثمانياً كتبت من القانتين وان صليت ثنتي عشرة بني لك بيت في الجنة وفيه حسنين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويدلس وفي الباب أحاديث لا تخلو من مقال (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيتي فصلى الضحى ثمان ركعات رواه ابن حبان في صحيحه) قد تقدم رواية مسلم عنها أنها ماراً أنه صلى الله عليه وآله وسلم يصلي سبعة الضحى وهذا الحديث أثبت فيه صلاته في بيته وأجمع بينهما بأنها ثقت الرؤية وصلاته في بيته يجوز أنهما لم تراه ولكنه ثبت لهما برواية واختار القاضي عياض هذا الوجه ولا بعد في ذلك وان كان في بيته الجواز غفلت في ذلك الوقت ولا منافاة والجمع مهمهما أمكن هو الواجب ومن فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصب على مفصل الانسان في كل يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلاً كما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر الذي قال فيه وتجزئ من ذلك ركعتا الضحى

§ (باب صلاة الجماعة والامامة) §

§ (عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد) بالفاء والذال المعجمة (بسبع وعشرين درجة متفق عليه ولهما) أي الشيخين (عن أبي هريرة بخمس وعشرين جزءاً) عوضاً عن قوله سبع وعشرين درجة (وكذا) أي وباللفظ بخمس وعشرين (للبخاري عن أبي سعيد وقال درجة) عوضاً عن جزأه ورواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين منهم أنس وعائشة وصهيب ومعاذ وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمسة وعشرين من الابن عمر فقال سبعاً وعشرين وله رواية فيها خمسة وعشرين ولا منافاة فان مفهوم العدد غير مراد فرواية الخمس والعشرين داخل تحت رواية السبع والعشرين أو أنه أخير صلى الله عليه وآله وسلم بالقل عدد أو لأنهم أخبروا بالكثر وأنه زيادة تفضل الله بها وقد زعم قوم ان السبع محمولة على من صلى في المسجد والخمس لمن صلى في غيره وقيل السبع لبعيد المسجد والخمس لقربه ومنهم

من أبدى مناسبات وتعليلات استوفاه المصنف في فتح الباري وهي أقوال تخمينية ليس عليها نص والجزء والدرجة بمعنى واحد هنا لأنه عبر بكل واحد منهما عن الآخر وقد وردت فيهما بالصلاة وإن صلاة الجماعة بسبع وعشرين صلاة فرادى والحديث حث على الجماعة وفيه دليل على عدم وجوبها وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدلين بالحديث الآتي وهو قوله (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي بيده) أي في ملكه وتحت تصرفه (لقد هممت) هو جواب القسم والقسم والاقسام منه صلى الله عليه وآله وسلم لبیان عظم شأن ما يذکره زجر عن ترك الجماعة (أن أمر يحط به فيحط به ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم أخلف) في الصحاح خالف إلى فلان أي أتمأ إذا غاب عنه (إلى رجال لا يشهدون الصلاة) أي لا يحضرون الجماعة (فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده) فيه إثبات صفة اليد له تعالى (لو يعلم أحد أنه يجحد عرفا) بفتح العين وسكون الراء ثم قاف هو العظم إذا كان عليه لحم (سمينا أو ممراتين) ممراة بكسر الميم وقد تفتح هي ما بين ضلعي الشاة من اللحم (حسنتين) من الحسن (لشهد العشاء) أي صلاة في جماعة (متفق عليه) أي بين الشيخين (واللفظ للبخاري) والحديث دليل على وجوب الجماعة عينا لا كناية إذ قد قام غيرهم فلا يستحقون العقوبة ولا عقوبة الأعلى ترك واجب أو فعل محرم وإلى أنها فرض عين ذهب عطاء والاوزاعي وأجدوا أبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان وقالت به الظاهرية وقال داود أنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يختاره من أن كل واجب في الصلاة فهو شرط فيها ولم يسلم له هذا لأن الشرطية لا بد لها من دليل ولذا قال أحد وغيره أنها واجبة غير شرط وقيل أنها فرض كفاية واليه ذهب الجمهور من معتقدي الشافعية وكثير من الحنفية والمالكية وذهب أبو حنيفة وصاحباؤه إلى أنها سنة مؤكدة واستدل القائل بالوجوب بحديث الباب لأن العقوبة البالغة لا تكون الأعلى ترك الفرائض وبغيره من الأحاديث كحديث ابن أم مكتوم أنه قال يا رسول الله قد علمت ما بي وليس لي قائد وإن بيني وبين المسجد شجر أو نخلا ولا أقدر على قائد كل ساعة قال صلى الله عليه وآله وسلم أسمع الإقامة قال نعم قال فأحضرها أخرجه أجدوا وابن خزيمة والحاكم وابن حبان بلفظ تسمع الأذان قال نعم قال فأتها ولو حبوا والأحاديث في معناها كثيرة ويأتي حديث ابن أم مكتوم وحديث ابن عباس وقد أطلق البخاري الوجوب عليها وبوب بقوله باب وجوب صلاة الجماعة وقالوا هي فرض عين إذ لو كانت فرض كفاية لكان قد أسقط وجوبها فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معها وأما التعريفي في العقوبات بالنار فانه وإن كان قد ثبت النهي عنه عاما فهو هذا خاص وأدلة القائل بأنها فرض كفاية أدلة من قال أنها فرض عين بناء على قيام الصارف للدلالة على فرض العين إلى فرض الكفاية وقد أطال القائلون بالسنة الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا يشفي وأقربها أنه خرج مخرج الزجر لا الحقيقة بدليل أنه لم يفعل صلى الله عليه وآله وسلم واستدل القائل بالسنة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي هريرة صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد فقد اشتركا في الفضيلة ولو كانت فرادى غير محزنة لما كانت لها فضيلة أصلا وحديث إذا صلتم في رحالكما فأنبتا الصلاة في رحالهما ولم يبين أنها إذا كانت جماعة وسألتني الحديث (وعنه) أي عن

أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنقل الصلاة على المنافقين) فيه أن الصلاة كلها عليهم ثقل، فانهم الذين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ولكن الأنقل عليهم (صلاة العشاء) لانهم في وقت الراحة والسكون (وصلاة الفجر) لانهم في وقت النوم وليس لهم داع ديني ولا تصديق باجرهما حتى يبعثهم على اتيانهم ما ويحذف عليهم الاتيان بهم ما ولا انهما في ظلمة الليل وداعى الربا الذى لاجله يصلون منتفعا لعدم مشاهدة من يراونه من الناس الا القليل فاتتقى الباعث الديني منهما كما اتتقى في غيرهما ثم اتتقى الباعث الدنيوى الذى في غيرهما ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم: ناظر الى اتقاء الباعث الديني عندهم (ولو يعلمون ما فيهما) أى فى فعلهما من الاجر (لا تؤهما) الى المسجد (ولو حبوا) أى ولو مشوا حبوا أى كحب الصبي على يديه وركبتيه وقيل هو الرخف على الركب وقيل على الاست وفي حديث أى أمامة عند الطبراني ولو حبوا على يديه ورجليه وفي رواية جابر عنده أيضا بلفظ ولو حبوا أو زحفا وفيه حديث يبلغ على الاتيان اليهما وان المؤمن اذا علم ما فيهما أى اليهما على أى حال فانه ما حال بين المنافق وبين هذا الاتيان الا عدم تصديقه بما فيهما (متفق عليه) وعنه (أى عن أبي هريرة رضى الله عنه) (قال أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعشى) قد وردت بتفسيره الرواية الاخرى وانه ابن أم مكتوم (فقال يا رسول الله ايسر لى فأثديت يدي الى المسجد ففرخص له) أى فى عدم اتيان المسجد (فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء) وفي رواية الاقامة (بالصلاة قال نعم قال فأجب رواه مسلم) كان الترخيص أو لا مطلقا عن التقييد بسماعه النداء ففرخص له ثم سأله هل تسمع النداء قال نعم فأمره بالاجابة ومفهومه انه اذا لم يسمع النداء كان ذلك عذرا له واذا سمعه لم يكن له عذر عن الحضور والحديث من أدلة الإيجاب للجماعة عينها لكن ينبغي ان يقيد الوجوب عينها على سماع النداء لتقييد حديث الاعشى وحديث ابن عباس له وما أطلق من الأحاديث يحمل على المقييد واذا عرفت هذا فاعلم ان الدعوى وجوب الجماعة عينها أو كفاية والدليل هو حديث الهم بالتحريق وحديث الاعشى وهما انما دللا على وجوب حضور جماعة صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد له لسماع النداء وهو أخص من وجوب الجماعة ولو كانت الجماعة واجبة مطلقا لى صلى الله عليه وآله وسلم للاعشى ولقال له انظر من يصلى معك ولقال فى المتخلفين انهم لا يحضرون جماعة صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجتمعون فى منازلهم والبيان لا يجوز تأخير عن وقت الحاجة فالأحاديث انما دلت على وجوب حضور جماعة صلى الله عليه وآله وسلم عينها على سماع النداء لا على وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عينها وفيه انه لا يرخص لسماع النداء عن الحضور وان كان له عذر فان هذا ذكر العذر وانه لا يجزى قائله ان يبعثه اذن ويحتمل ان الترخيص له ثابت للعذر ولكنه أمره بالاجابة تدبيرا لاجبوا بالبحر والاجر فى ذلك والمشقة تغتفر عما يجده فى قلبه من الروح فى الحضور ويدل لكون الامر للنسب أى مع العذر الحديث اللاحق وهو قوله (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له الا من عذر رواه ابن ماجه والدارقطنى وابن حبان والحاكم واسناده على شرط مسلم لكن رجع بعضهم وقفه) الحديث أخرجه من طريق شعبة موقوفا ومرفوعا والموقوف فيه زيادة لا العذر فان الحاسم وقفه عند أكثر أصحاب شعبة

وأخرج الدارقطني في الكبير من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سمع النداء فلم يجب من غير ضرر ولا عذر فلا صلاة له قال الهيثمي فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثوري وضعفه جماعة وقد أخرج حديث ابن عباس المذكور أبو داود بن زيادة قالوا وما العذر قال خوف أو مرض لم يقبل الله منه الصلاة التي صلاها بنا سنا دضعيف والحديث دليل على تأكيد الجماعة وهو حجة لمن يقول إنها فرض عين ومن يقول إنها سنة يؤول قوله فلا صلاة له أي كاملة وأنه نزل نفي الكمال منزلة نفي الذات مبالغة والاعذار في ترك الجماعة منها ما في حديث أبي داود ومنها المطر والريح الباردة ومنها كل كرات أو نحوها من ذوات الريح الكريمة فليس له أن يقرب المسجد قسلا ويحتمل أن يكون النهي عن المايلان من أكلها من تقويت الفريضة فيكون أكلها أثما لما تسبب له من ترك الفريضة ولكن لعلم من يقول إنها فرض عين تسقط بهذه الأعذار صلاتها في المسجد لا في البيت فيصلحها جماعة (وعن يزيد بن الأسود) السوائي بضم السين وتحقيف الواو والمدوي يقال الخزان ويقال العامري روى عنه ابنه جابر وعداده في أهل الطائف وحديثه في الكوفيين رضي الله عنه (أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فرغ من صلاته (إذا هو برجلين لم يصلها) أي معه (فدعا بهما حتى ميمما ترعد) بضم العين (فراثهما) جمع فريضة وهي الحصة التي بين جنب الدابة وكنفها أي ترجف من الخوف قاله في النهاية وفي الفائق الفريضة والفرأص جمع فريضة وهي الحصة عند نعش الكنف في وسط الجنب عند منبض القلب ترتعد وتشور عند الفزعة والغضب انتهى وجنب الإنسان ما تحت إبطه إلى كنفه كذا في المصباح (فقال لهما ما منعكما أن تصليا معنا قالوا قد صلينا في رحلتنا) جمع رحل بفتح الراء وسكون الحاء هو المنزل ويطلق على غيره ولكن المراد هنا به المنزل (قال فلا تفعلوا إذا صلينا في رحلتكم أدر كنتم) الإمام ولم يصل فصليا معه فانها أي الصلاة مع الإمام بعد صلاتهم ما الفريضة (لكن نافلة) والفريضة هي الأولى سواء صلحت جماعة أو فرادى لا طلاق الخبر (رواه أحمد واللفظ له والثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان) زاد المصنف في التلخيص والحاكم والدارقطني وصححه ابن السكن كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه وقال الشافعي في القديم اسناده مجهول قال البيهقي لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ولا ابنه جابر غير يعلى قلت يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره اه وهذا الحديث وقع في مسجد الخيف في حجة الوداع فدل على مشروعية الصلاة مع الإمام إذا وجدته يصلي أو سيصلي بعد أن كان قد صلى جماعة أو فرادى والأولى هي الفريضة والأخرى نافلة كما صرح به الحديث وظاهره أنه لا يحتاج إلى رفض الأولى وهو قول للشافعي وذهب مالك وهو قول للشافعي إلى أن الثانية هي الفريضة لما أخرجه أبو داود من حديث يزيد بن عامر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم إن كنت قد صلحت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة وأجيب بأنه حديث ضعيف وضعفه النووي وغيره وقال البيهقي هو مخالف لحديث يزيد بن الأسود وهو أصح ورواه الدارقطني باللفظ وليجعل التي صلى في بيته نافلة قال الدارقطني هذه رواية ضعيفة شاذة وعلى هذا القول لا بد من الرضا للأولى بعد دخوله في الثانية وقيل بشرط فراغه من الثانية

يقول ان المأموم لا يقول التسميع لحديث أبي هريرة ^١ أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وظاهره منفردا أو اماما فان صلاته مؤتمنا نادر ويقال عليه فأين الدليل على انه يسمي المأموم فان الذي في حديث أبي هريرة هذا انه يحمد وذهب الثوري والاوزاعي الى انه يجمع بينهما الامام والمنفرد ويحمد المأموم لفهوم حديث الباب اذ يفهم من قوله فقولوا اللهم الخ أنه لا يقول المأموم الا ذلك وذهب الشافعي الى انه يجمع بينهما المصلي مطلقا مستدلا بما أخرجه مسلم من حديث ابن أبي أوفى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد الحديث قال والظاهر عموم الاحوال وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي ولا حجة في سائر الروايات على الاقتصار اذ عدم الذي ذكر في اللفظ لا يدل على عدم الشرعية فقوله اذا قال الامام سمع الله لمن حمده لا يدل على نفي قوله ربنا لك الحمد وقوله قولوا ربنا لك الحمد لا يدل على نفي قول المأموم سمع الله لمن حمده وحديث ابن أبي أوفى في حكايته لفعله صلى الله عليه وآله وسلم زيادة وهي مقبولة لان القول غير معارض لها وقد روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء وابن سيرين وغيرهما فلم يرد به الشافعي ويكون قوله سمع الله لمن حمده عند رفع رأسه وقوله ربنا لك الحمد عند اتصافه وقوله فقلوا قعودا أجعين دليل على انه يجب متابعة الامام في القعود وانه يقعد المأموم مع قدرته على القيام وقد ورد تعليقه بأنه فعل فارس والروم أي القيام مع قعود الامام فانه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كدتم أنفالتفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا وقد ذهب الى ذلك أحمد بن حنبل واسحق وغيرهم وذهب مالك وغيره الى انه لا تصح صلاة القائم خلف القاعد لا قائما ولا قاعدا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تختلفوا على امامكم ولا تتابعوه في القعود كذا في شرح القاضى ولم يسنده الى كتاب ولا وجدت قوله ولا تتابعوه في القعود في حديث فينظر وذهب الشافعي الى انه تصح صلاة القائم خلف القاعد ولا يتابعه في القعود قال الصلاة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته قياما حين خرج وأبو بكر قد افتتح الصلاة فقعده عن يساره فكان ذلك ناسخا لآخره صلى الله عليه وآله وسلم لهم بالجلوس في حديث أبي هريرة فان ذلك كان في صلاته حين يجش وانفست قدمه فكان هذا آخر الامرين فتعين العمل به كذا اقرره الشافعي وأجيب بأن الاحاديث التي أمرهم فيها بالجلوس لم يختلف في صحتها ولا في سياقها وأما صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته فقد اختلف فيها هل كان اماما أو مأموما والاستدلال بصلاته في مرض موته لا يتم الاعلى انه كان اماما ومنها أنه يحتمل ان الامر بالجلوس للندب وتقرير القيام قرينة على ذلك فيكون هذا جمعا بين الروايتين خارجا عن المذهبين جميعا لانه يقتضى التخيير للتميم بين القيام والقعود ومنها أنه قد ثبت فعل ذلك عن جماعة من الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم أنهم أخوا قعودا ومن خلفهم قعودا أيضا منهم أسيد بن حضير وجابر وأفتى به أبو هريرة قال ابن المنذر ولا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وأما حديث لا يؤمن أحدكم بعدى فاعدا قوما قياما فانه حديث ضعيف أخرجه البيهقي والدارقطني من حديث جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجابر ضعيف جدا وهو مع ذلك مرسل قال الشافعي قد علم من احتج به انه لا حجة فيه لانه مرسل ومن رواه رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جعفر الجعفي وذهب أحمد بن حنبل في الجمع بين

الحديثين الى أنه اذا ابتداء الامام الراتب الصلاة قاعد المرض يرجى برؤه فانهم يصطلحون خلفه
 قعودا واذا ابتداء الامام الصلاة قائما لم يأمروا بخلافه قداما سواء طرأ ما يقتضي
 صلاة امامهم قاعدا أم لا كافي الاحاديث التي في مرض موته فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم
 يأمرهم بالقعود لانه ابتداء امامهم صلاته قائما ثم أمهم في بقية الصلاة قاعدا بخلاف صلاته
 صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الاول فانه ابتداء صلاته قاعدا فأمرهم بالقعود وهو جمع
 حسن ﴿وعن أبي سعيد الخدري﴾ رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى
 في أحبابه تأخرا فقال تقدموا فأتوا بي وليأتكم بكم من بعدكم رواه مسلم) كأنهم تأخروا عن
 القرب والدنو منه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله أتموا بي أي اقتدوا بأفعالي وليقتد بكم من بعدكم
 مستدلين بأفعالكم على أفعالي والحديث دليل على أنه يجوز اتباع من خلف الامام عن لاي راه
 ولا يسمعه كاهل الصف الثاني يقتدون بالاول وأهل الصف الثالث بالناسي ونحوه أو بمن يبلغ
 عنه وفي الحديث حدث على الصف الاول وكراهة البعد عنه وتمام الحديث لا يزال قوم يتأخرون
 حتى يؤخرهم الله ﴿وعن زيد بن ثابت﴾ رضي الله عنه (قال احتجبر) هو بالراء المنع اتخذ شيئا
 كالخبرة من الخصف وهو الحصري وروي بالراء أي اتخذ حجازا بينه وبين غيره أي مانعا (رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حجرة مخصصة فصلي فيها فتبع اليه رجال وجأوا يصلون بصلاته الحديث
 وفيه أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة متفق عليه) وقد تقدم في شرح حديث جابر في باب
 صلاة التطوع وفيه دلالة على جواز فعل مثل ذلك في المسجد اذا لم يكن فيه تضيق على المصلين
 لانه كان يفعله بالليل ويبسطه بالنهار وفي رواية مسلم ولم يتخذ دعاء والتبج والطلب والمعنى طلبوا
 موضعه فاجتمعوا اليه وفي رواية البخاري فصار اليه وفي رواية فصلي فيه بالليل فصلي بصلاته ناس
 من أصحابه فلما علم بهم جعل يقعد فخرج اليهم فقال قد عرفت الذي رأيتم من صنعكم فصلاوا ايها
 الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة هذا القطة وفي مسلم قرب
 منه والمصنف ساق الحديث في أبواب الامامة لا فائدة شرعية الجماعة في النافلة وقد تقدم معناه في
 التطوع ﴿وعن جابر﴾ رضي الله عنه (قال صلى معاذ بأصحابه العشاء فطول عليهم فقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أريد يا معاذ أن تكون فتانا اذا أمت الناس فاقرأ بالشمس وضحاها وسبح اسم
 ربك الاعلى واقرأ باسم ربك والليل اذا يغشى متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث في البخاري انظره
 أقبل رجل بناضحين وقد خرج الليل فوافق معاذ صلى فترك ناضحيه وأقبل الى معاذ فقرأ معاذ سورة
 البقرة والنساء فانطلق الرجل بعد ان قطع الاقتداء بمعاذ وأتم صلاته منقردا وعليه بؤب البخاري
 بقوله اذا طول الامام وكان للرجل أي المأموم حاجة فخرج وبلغه ان معاذ انال منه وقد جاء ما قاله
 معاذ مفسرا بلفظ فيبلغ ذلك معاذ فقال انه منافق فأبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكا
 معاذ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفأتان أنت يا معاذ أو فاتن أنت ثلاث مرات فلو صليت
 بسبح اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى فانه يصلي وراءك الكبير والضعيف
 وذو الحاجة وله في البخاري ألفاظ غير هذه والمراد بفتان أي تعذب أصحابك بالتطويل وهو محمول
 على كراهة المأمومين للاطالة والافاته صلى الله عليه وآله وسلم قرأ الاعراف في المغرب وغربها
 وكان مقدار قيامه في الظهر بالسنتين آية وقرأ بأقصر من ذلك والحاصل أنه يختلف ذلك

باختلاف الاوقات في الامام والمؤمنين والحديث دليل على صحة صلاة المفترض خلف المختل
 فان معاذاً كان يصلي فريضة العشاء معه صلى الله عليه وآله وسلم ثم يذهب الى أصحابه فيصليها بهم
 نقلاً وقد أخرج عبد الرزاق والشافعي والطحاوي من حديث جابر بسند صحيح وفيه هي له تطوع
 وقد طول المصنف الكلام على الاستدلال بالحديث على ذلك في فتح الباري والحق ما دل عليه
 حديث الباب وبه قال جمعهم من أهل العلم بالحديث والحديث أفاد أنه يخفف الامام من قراءته
 وصلاته وقد عين صلى الله عليه وآله وسلم مقدار القراءة وبأنه حديث إذا أم أحدكم الناس
 فليخفف ﴿١﴾ (وعن عائشة) رضي الله عنها (في قصة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالناس وهو مريض قالت فجاء حتى جلس عن يسار أبي بكر) هكذا في رواية البخاري في باب
 الرجل يأتى بالامام تعيين مكان جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه عن يسار أبي بكر وهذا هو مقام
 الامام ووقع في البخاري في باب حد المريض أن يشهد الجماعة بلفظ جلس الى جنبه ولم يعين فيه
 محل جلوسه لكن قال المصنف انه عين المحل في رواية ناسنا دحسين انه عن يساره قالت حيث قد
 ثبت في الصحيح في بعض رواياته فهي بين ما أجل في أخرى وبه يتضح انه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان اماماً يصلي بالناس جالساً أبو بكر قائماً يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر متفق عليه) فيه دلالة على انه يجوز وقوف الواحد عن عين الامام
 وان حضر معه غيره ويحتمل أنه صنع ذلك ليلبغ عنه أبو بكر أو لكونه كان اماماً أول الصلاة
 أو لكون الصف قد ضاق أو لغير ذلك من المحتملات ومع عدم الدليل انه فعل لواحد منها فالظاهر
 الجواز على الإطلاق وقوله يقتدى أبو بكر يحتمل أن يكون ذلك الاقتداء على جهة الاتمام فيكون
 أبو بكر اماماً ومأموماً ويحتمل أن يكون أبو بكر قائماً كان مبلغاً وليس بامام واعلم انه وقع الاختلاف
 في حديث عائشة وفي غيره هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اماماً أو مأموماً ووردت
 الروايات بما يفيد هذا وما يفيد هذا الكفاً قد مناه ظهوراً صلى الله عليه وآله وسلم كان اماماً من
 العلماء من ذهب الى ترجيح بين الروايات فرجح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان الامام لوجوه من
 الترجيح مستوفاة في فتح الباري وتقدم فيما سبق بعض وجوه ترجيح خلافة من العلماء من قال
 تعدد القضية وانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى تارة اماماً وتارة مأموماً في مرض موته هذا وقد
 استدلل بحديث عائشة هذا وقولها يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقتدى
 الناس بصلاة أبي بكر ان أبا بكر كان مأموماً اماماً وقد بوب البخاري على هذا فقال باب الرجل
 يأتى بالامام ويأتى الناس بالمأموم وقال ابن بطال هذا يوافق قول من رزق والشعبي ان الصفوف
 يوم بعضهم بعضاً خلافاً للجمه وروى بقوله صلى الله عليه وآله وسلم تقدموا فانهم ابى وليأتى
 بكم من بعدكم ومات في رواية مسلم ان أبا بكر كان يسمعهم التكبير دليل على انه يجوز رفع
 الصوت بالتكبير لاسماع المأمومين ويتبعونه وانه يجوز للمقتدى اتباع صوت المكبر وهذا من ذهب
 الجمهور وفيه خلاف للمالكية ولهم تفصيل ليس عليه دليل وكانهم يقولون في هذا الحديث
 ان أبا بكر كان هو الامام ولا كلام انه يرفع صوته لاعلام من خلفه ﴿٢﴾ (وعن أبي هريرة) رضي
 الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أم أحدكم الناس فليخفف فان فيهم الصغير
 والضعيف والكبير وهذا الحاجة) وهو لا يبريدون التخفيف فيلاحظهم الامام (واذا صلى وحده

قليل (كيف شاء متفق عليه) أي مخففا ومطولا وفيه دليل على جواز تطويل المنقرض بالصلاة في
 جميع أركانها ولو خشي خروج الوقت وصحبه بعض الشافعية ولكنه معارض بحديث أي قتادة
 إنما التفريط أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى أخرجه مسلم فإذا عارضت مصلحة المبالغة
 في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ويحتمل أنه
 انما يريد بالموخر حتى يخرج الوقت من لم يدخل في الصلاة أصلا حتى يخرج وأما من خرج وهو في
 الصلاة فلا يصدق عليه ذلك (وعن عمرو بن سلمة) بكسر اللام هو أبو يزيد من الزيادة كما قاله
 البخاري وغيره وقال مسلم وآخرون يريد بضم الباء وفتح الراء قال ابن عبد البر أدرك عمرو بن سلمة
 زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يوم قومه على عهده صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان
 أقرأهم للقرآن وقيل انه قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أبيه ولم يختلف في قدوم أبيه
 نزل عمرو بالبصرة وروى عنه أبو قلابة وعامر وأبو الزبير المكي (قال قال أبي) أي سلمة بن نفيع
 بضم النون أو ابن لائى بفتح اللام وسكون الهمزة على الخلاف في اسمه قال (جئتكم من عند
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حقا) نصب على صفة المصدر المحذوف أي نبوة حقا وأنه مصدر
 مؤكد للجملة المتضمنة اذ هو في قوة هو رسول الله حقا فهو مصدر مؤكدا لغيره وأجبتكم مجيئا
 حقا من عنده لا من عنده غيره (فقال اذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم) أكثرهم قرأنا
 قال (أي عمرو بن سلمة) فنظروا ولم يكن أحدا أكثر مني قرأنا) قد ورد بيان سبب أكثرية قرآنيته
 انه كان يلقى الركبان الذين كانوا يغدون اليه صلى الله عليه وآله وسلم ويمرون بعمره وأهله
 فكان يلقى منهم ما يقرؤه وذلك قبل اسلام أبيه وقومه (فقد مدوني وأنا ابن ست أو سبع
 سنين رواه البخاري وأبو داود والنسائي) فيه دلالة على أن الاصح بالامامة الأكثر قرأنا وبأنى
 الحديث بذلك قريبا وفيه ان الامامة أفضل من الاذان لانه لم يشترط في المؤذن شرطا وتقديمه وهو
 ابن سبع سنين دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي واحتج من أنه لا كراهة في امامة المميز
 وكرهها مالك والثوري وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان والمشهور عنهما الاجزاء في التوافل دون
 القرائن لانه لم ير وأن ذلك كان عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقر به وأجيب بأن دليل
 الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي ولا يقر فيه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلاة التي هي أعظم
 أركان الاسلام وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم بالوحي على القذى الذي كان في نعله فلو كان امامة
 الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك وقد استدل أبو سعيد وجابر بانهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل
 والوفد الذين قدموا عمرا كانوا جماعة من الصحابة قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا في ذلك واحتمل
 انه أهمهم في نافله تبعده ساق القصة فانه صلى الله عليه وآله وسلم عليهم الاوقات للقرائن ثم قال
 لهم انه يومهم أكثرهم قرأنا وقد أخرج أبو داود وفي سننه قال عمرو وشاهدت مشهدا في جرم اسم
 قبيلة الا كنت امامهم وهذا يعارض القرائن والتوافل قلت ويحتاج من ادعى التفرقة بين القرض
 والنفل وانه يصح امامة الصبي في هذا دون هذا الى دليل ثم الحديث فيه دليل على القول بعبدة
 صلاة المفترض خلف المنفل وفيه تأمل (وعن ابن مسعود) رضى الله عنه (قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله) الظاهر ان المراد أكثرهم له حفظا وقيل

أعلمهم بأحكامه والحديث الاول يناسب القول الاول (فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سلباً) أى اسلاماً (وفي رواية سنناً) عوضاً عن سلباً (ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمه) بفتح التاء وكسر الراء القراش ونحوه مما ييسط لصاحب المنزل ويختص به (الاباذنه رواه مسلم) الحديث دليل على تقديم الاقرأ على الافقه وهو مذهب أبى حنيفة وأجد وقيل يقدم الافقه على الاقرا ولا يخفى انه يعد هذا قوله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فانه دليل على تقديم الاقرا مطلقاً والاقرأ على ما فسروه به هو العلم بالسنة فالأراد به ذلك لكان القسمان قسم واحد أو قوله فاقدمهم هجرة وهو شامل لمن تقدم هجرة سواء كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم أو بعده كمن يهاجر من دار الكفر الى دار الاسلام وأما حديث لاهجرة بعد الفتح فالمراد من مكة الى المدينة لانهم جميعاً صاروا دار اسلام ولعله يقال وأولاد المهاجر ين لهم حكم آبائهم في التقديم وقوله سلباً أى من تقدم اسلامه تقدم على من تأخر وكذا رواية سنناً أى الاكبر وقد ثبت في حديث مالك بن الحويرث ليوثكم أكبركم ومن الذين يستحقون التقديم قريش لحديث قيسوا قريشا قال المصنف انه قد جمع طرقه في جر كبير ومنهم الاحسن وجهها الحديث ورد فيه وفيه راو ضعيف وأما قوله ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه فهو منى عن تقدم غير السلطان عليه والمراد ذوالولاية سواء كان السلطان الاعظم أو نائبه وظاهره وان كان غيره أكثر قرأنا وفقها فيكون هذا خاصاً وأول الحديث عام ويلحق بالسلطان صاحب البيت لانه ورد فيه حديث بخصوصه بانه الاحق أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود ولقد علمت ان من السنة ان يتقدم صاحب البيت قال المصنف رجاله ثقات وأما امام المسجد فان كان عن ولاية من السلطان أو عماله فهو داخل في حكم السلطان وان كان باتفاق من أهل المسجد فيحتمل انه يصير بذلك أحق وانها ولاية خاصة وكذلك النهى عن القعود مما يختص به السلطان في منزله أو الرجل من فراش وسرير فلا يقعد فيه أحد الاباذنه ونحوه قوله (ولا ين ماجه من حديث جابر ولا تؤمن امرأة رجلاً ولا أعراي مهاجراً ولا فاجر مؤمناً واستاده واه) فيه عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جدعان والعدوي انهم وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف وله طريق أخرى فيها عبد الملك بن حبيب وهو متهم بسرقه الحديث وتخليط الاسانيد وهو يدل على ان المرأة لا تؤمن الرجل وهو مذهب الحنفية والشافعية وغيرهم وأجاز المزني وأبو ثور امامة المرأة وأجاز الطبري امامتها في التراويح اذالم يحضر من يحفظ القرآن وحجتهم حديث أم ورقة سبأى ويحملون هذا النهى على التنزيه أو يقولون الحديث ضعيف ويدل أيضاً على انه لا يؤمن الاعرابي مهاجراً ولعله محمول على الكراهة اذ كان في صدر الاسلام ويدل أيضاً على انه لا يؤمن الفاجر وهو المنبعث في المعاصي مؤمناً وذهبت الشافعية والحنفية الى صحة امامته مستدلين بما يأتي من حديث ابن عمر وغيره وهي أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل بر وفاجر الا انها كلها ضعيفة وقد عارضها حديث لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه ونحوه وهي أيضاً ضعيفة قالوا فلما ضعفت الاحاديث من الجانبين رجعنا الى الاصل وهي ان من صحت صلانه صحت امامته وأيد ذلك فعل العجالة فانه أخرج البخاري في التاريخ عن عبد الكريم قال أدركت عشرة من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم يصلون خلف أئمة الجور ويؤيده أيضاً

حديث مسلم كيف أنت اذا كان عليكم امراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يعيتون الصلاة عن وقتها قال فاتمروني قال صل الصلاة لوقتها فان أدركتم اسمعهم فصل فانهم لا تأفله فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافله لأمهم أخرجهما عن وقتها وظاهره أنهم لو صلوا في وقتها لكان مأمورا بصلاتها خلفهم فريضة ﴿﴾ (وعن أنس) رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رصوا صفوفكم) بضم الراء والصاد من رص البناء أى فى صلاة الجماعة بانضمام بعضكم الى بعض (وقاربوا بينها) أى الصفوف (وحاذوا) أى يساوى بعضكم بعضا فى الصف (بالأعناق) رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه وتمام الحديث من سنن أبي داود فوالذى نفسى بيده انى لا يرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنهم الحذف بفتح الحاء والذال المجبة هي صغار الغنم وأخرج الشيخان وأبو داود من حديث النعمان بن بشير فقال أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الناس بوجهه فقال أقيموا صفوفكم ثلاثا والله لتقمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم قال فرأيت الرجل يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه وأخرج أبو داود عنه أيضا قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفين فى الصفوف كما يقوم القدر حتى إذا ظن أن قد أخذنا ذلك عنه وقفهنا أقبل ذات يوم بوجهه إذا رجل منتبذ بصدوره فقال لتسوتن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم وأخرج أيضا من حديث البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتخلل الصف من ناحية الى ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وهذه الأحاديث والوعيد الذى فيها الدلالة على وجوب ذلك وهو مما تساهل فيه الناس كما تساهلوا فيما يقيد به حديث أنس عنه صلى الله عليه وآله وسلم أتوا الصف المقدم ثم الذى يليه فما كان من نقص فليكن فى الصف المؤخر أخرجه أبو داود فانك ترى الناس فى المسجد يقومون للجماعة وهم لا يعلمون الصف الاول وقاموا فيه فاذا أقيمت الصلاة يتفرون صفوف قاعلى اثنين وعلى ثلاثة ونحوه وأخرج أبو داود ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث جابر بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم قلنا وكيف تصف الملائكة عند ربهم قال يتون الصفوف المقدمة ويتراصون فى الصف وورد فى سنة الفرج فى الصفوف أحاديث كحديث ابن عمر ما من خطوة أعظم أجرا من خطوة مشاها الرجل الى فرجة فى الصف فسدها أخرجه الطبرانى فى الاوسط وأخرج أيضا فيه من حديث عائشة قال صلى الله عليه وآله وسلم من سد فرجة فى صف رفعه الله بهادرته وبني له بيتا فى الجنة قال الهيثمى فيه مسلم ابن خالد الزنجى وهو ضعيف وثقه ابن حبان وأخرج البزار من حديث أبي بصير عن عمار بن عبد الله عليه وآله وسلم من سد فرجة فى الصف غفر له قال الهيثمى اسناده حسن ويغنى عنه رصوا صفوفكم الحديث إذا فرج انما تكون من عدم رصهم الصفوف ﴿﴾ (وعن أنس) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير صفوف الرجال أولها) أى أكثرها أجرا وهو الصف الذى تصلى الملائكة على من صلى فيه كما يأتى (وشرها آخرها) أقلها أجرا (وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها) رواه أيضا البزار والطبرانى فى الكبير والاولى والاصول والاحاديث فى فضائل الصف الاول واسعة أخرجه أحمد قال الهيثمى رجاله موثقون والطبرانى فى الكبير من حديث أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله وملائكته

يصلون على الصف الاول قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال ان الله وملائكته يصلون على الصف
 الاول قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال وعلى الثاني وأخرج احمد والبخاري قال الهيثمي رجال
 ثقات من حديث النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله
 تبارك وتعالى وملائكته يصلون على الصف الاول او الصفوف الاول وأخرج البخاري من حديث
 أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استغفر للصف الاول ثلاثا وللثاني مرتين
 وللثالث مرة قال الهيثمي فيه ايوب بن عتبة ضعف من قبل حفظه ثم ورد في ميمنة الصف الاول
 ومسامحة الامام وأفضليته على الاسير أحاديث فأخرج الطبراني في الاوسط من حديث أبي بردة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان استطعت ان تكون خلف الامام والافعن يمينه
 قال الهيثمي فيه من لم أجده ذكره أو أخرجه أيضا في الاوسط والكبير من حديث ابن عباس عليكم
 بالصف الاول وعليكم باليمين واياكم والصف بين السورى قال الهيثمي فيه اسمعيل بن مسلم المكي
 ضعيف واعلم ان الاحق بالصف الاول اولو الاحلام والنهي فقد أخرجه البخاري من حديث عامر بن
 ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يني منكم أهل الاحلام والنهي ثم الذين
 يلونهم ثم الذين يلونهم قال الهيثمي فيه عاصم بن عبيد الله العمري والاكثري على فضله
 واختلف في الاحتجاج به وأخرجه مسلم والاربعة من حديث ابن مسعود بن زيادة ولا تختلفوا
 فتختلف قلوبكم واياكم وهيشات الاسواق وفي الباب أحاديث غيره وفي حديث الباب دلالة على
 جواز اصطفاة النساء صفوفا وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال او مع النساء وقد عالج
 خيرية آخر صفوفهن بانهن عند ذلك يمدن عن الرجال وعن رؤيتهن وسماع كلامهم الا انها لا
 لا تتم الا اذا كانت صلاتهن مع الرجال وأما اذا صليت وامتن امرأه فصفوفهن كصفوف الرجال
 أفضلها وأولها (وعن ابن عباس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة)
 هي ليلة ميمته عنده المعروفة (فقممت عن يساره فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأسي
 من ورائي فجعلني عن يمينه متفقا عليه) دل الحديث على صحة صلاة المتنفل بالمتنفل وعلى ان
 موقف الواحد مع الامام عن يمينه بدليل الادارة اذ لو كان اليسار موقفا لما داره في الصلاة والى
 هذا ذهب الجماهير وقال النخعي يقوم الواحد خلف الامام والحديث حجة عليه ثم قوله فقممت
 عن يمينه ظاهر في انه قام مساويا له وفي بعض النسخة فقممت الى جنبه قال بعض أصحاب الشافعي
 يستحب ان يقف دونه قليلا الا انه قد أخرجه ابن جرير قال قلنا العطاء الرجل يصلي مع الرجل ان
 يكون منه قال الى شقه قلت أيما زاوية حتى يصف معه لا يقف أحدهما الآخر قال نعم قلت
 بحيث ان لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة قال نعم ومثله في الموطأ عن عمر من حديث ابن مسعود
 انه صف معه فقر به حتى جعله حذاءه عن يمينه (وعن أنس) رضي الله عنه (قال صلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فقممت ويتيم خلقه) فيه العطف على المرفوع المتصل من دون
 تأكيده ولا فصل وهو صحيح على مذهب الكوفيين واسم التيم ضميرة وهو جسد حسن بن
 عبد الله بن ضميرة (وأم سليم) هي أم أنس واسمها مليكة مصغرا (خلقنا متفق عليه واللفظ
 للبخاري) دل الحديث على صحة الجماعة في النقل وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرك كما تدل عليه
 القصة وعلى ان مقام الاثنين خلف الامام وعلى ان الصغير يعتد بوقوفه ويسد الجناح فهو الظاهر

من لفظ التيم اذ لا يتم بعد احتلام وعلى ان المرأة لا تصف مع الرجال وانها تنفرد في الصف وان
عدم امرأة تنضم اليها عذر في ذلك فان انضمت المرأة مع الرجل أجزأت صلاتها لانه ليس في
الحديث الاتقريها على التأخر وانه موقفها وليس فيه دلالة على فساد صلاتها لو وصلت في غيره
وذهب أبو حنيفة الى فساد صلاة الرجل دون المرأة ولا دليل على ذلك (وعن أبي بكر) رضي
الله عنه (انه انتمى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع فركع قبل ان يصل الى الصف
فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم زادك الله حرصا) أى على طلب الخير (ولا تعد) بفتح
الثاء من العود (رواه البخاري وزاد فيه أبو داود وفرع دون الصف ثم مشى الى الصف) الحديث
دليل على ان من وجد الامام راكعا فلا يدخل في الصلاة حتى يصل الصف لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم ولا تعد وقيل بل يدل على انه يصح منه ذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره
بالاعادة لصلاته فدل على صحته قلت لعلمه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره لانه كان جاهل بالحكم
والجهل عذر وأما ابن الزبير فقد روى الطبراني عنه في الاوسط من رواية عطاء قال الهيثمي رجاله
رجال الصحيح انه قال اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدبر اركعا
حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة قال عطاء قد رأيته يصنع ذلك قال ابن جرير وقد رأيت ابن
عطاء يصنع ذلك قلت وكانه مبني على ان لفظ ولا تعد بضم التاء من الاعادة أى لا تعد بصلاته
فانهما صحيحة وروى بسكون العين من العدو ويؤيده رواية ابن السكن من حديث أبي بكر بلفظ
أقيمت الصلاة فانطلقت أسعى حتى دخلت في الصف فلما قضى الصلاة قال صلى الله عليه وآله وسلم
من الساعي آتيا قال أبو بكر فقلت أنا قال زادك الله حرصا ولا تعد والاقرب رواية أن لا تعد
من العود أى لا تعد الى الدخول راكعا قبل وصولك الصف فانه ليس في الكلام ما يشعر بفساد
صلاته حتى يقتضيه صلى الله عليه وآله وسلم بانه لا يعيدها بل قوله زادك الله حرصا يشعر باجرائها
أو لا تعد من العدو (وعن وابصة) بفتح الواو و كسر الباء هو ابو قرصافة (ابن معبد)
بكسر الميم وسكون العين هو ابن مالك من بني أسد بن خزيمه الانصارى نزل وابصة الكوفة ثم
تحول الى الحيرة ومات بالرقعة رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصل
خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة واهأ حمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن
حبان) فيه دليل على بطلان صلاة من صلى خلف الصف وحده وقد قال بطلانها النخعي وأحمد
وكان الشافعي يضعف هذا الحديث ويقول ثبت هذا الحديث لتلت به قال البيهقي الاختيار ان
يتوقى ذلك لشبوت الخبر المذكور ومن قال بعدم بطلانها استدلل بحديث أبي بكر وانه لم يأمره
صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة مع انه أتى ببعض الصلاة خلف الصف منفردا قالوا فيحمل الامر
بالاعادة ههنا على الذنب قبل والاولى ان يحمل حديث أبي بكر على العذر وهو خشية الفوات مع
انضمامه بقدر الامكان وهذا الغير عذر في جميع الصلاة قلت وأحسن منه ان يقال هذا لا يعارض
حديث أبي بكر بل يوافقه وانما لم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم بأبكره بالاعادة لانه كان معذورا
بجهله ويحمل أمره بالاعادة من صلى خلف الصف بانه كان عالما بالحكم ويدل على البطلان أيضا
ما تضمنه قوله (وله) أى لابن حبان (عن طلق بن علي) الذي سلف ذكره (لا صلاة لمنفرد
خلف الصف) فان النبي طاهر في نفي الصحة (وزاد الطبراني) في حديث وابصة (ألا دخلت

أيها المصلي) منفردا عن الصف (معهم) أي في الصف (أو اجترت رجلا) أي من الصف
 فينضم اليك وتعلم حديث الطبراني ان ضاق بكم المكان اعد صلاة فانها لا صلاة لك وهو في مجمع
 الزوائد من رواية ابن عباس اذا انتهى أحدكم الى الصف وقدم فليجذب اليه رجلا يقيم الى جنبه
 وقال رواه الطبراني في الاوسط وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد وفيه
 السري بن ابراهيم وهو ضعيف جدا ويظهر من كلام مجمع الزوائد ان في حديث وابصة السري
 ابن اسمعيل وهو ضعيف والشارح ذكر أن السري في رواية الطبراني التي فيها الزيادة الا انه قد
 أخرج أبو داود في المراسيل من رواية مهران بن حيان مر فوعا ان جاء أحدكم فليجد موضعا فليختم
 اليه رجلا من الصف فليقيم معه في أعظم أمر المحتلج وأخرج الطبراني في الاوسط من حديث ابن
 عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الآتي وتدفعت الصفوف بان يجذب اليه رجلا يقيم
 الى جنبه واسناده واه (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا سمعتم الإقامة) أي للصلاة (فامشوا وعليكم السكينة) قال النووي السكينة الثانية في
 الحركات واجتناب العبث (والوقار) في الهيئة كغض الطرف وخفض الصوت وعدم الالتفات
 وقيل معناها ما واحد ذكر الثاني تأكيذا وقد نبه في رواية مسلم على الحكمة في شرعية هذا
 الأدب بقوله في آخر حديث أبي هريرة هذا فان أحدكم اذا كان يعمد الى الصلاة فانه في صلاة أي
 في حكم المصلي فينبغي اعتماده ما ينبغي للمصلي اعتماده واجتناب ما ينبغي اجتنابه (ولا تسرعوا
 فما أدركتم) من الصلاة مع الامام (فصلوا وما فاتكم فامشوا متفق عليه واللفظ البخاري) فيه
 الامر بالوقار وعدم الاسراع في الاتيان الى الصلاة وذلك لتكثير الخطا فينال فضيلة ذلك فقد
 ثبت عند مسلم من حديث جابر ان بكل خطوة يخطوها الى الصلاة درجة وعند أبي داود مر فوعا
 اذا تواضأ أحدكم فاحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد لم يرفع قدمه اليه الا كتب الله له حسنة ولم
 يضع قدمه اليسرى الا حط الله عنه سبعة فاذا أتى المسجد فصل في جماعة غفر له فان جاء وقد صلوا
 بعضا وبقي بعض فصل ما أدركه وأتم ما بقي كان كذلك وان أتى المسجد وقد صلوا كان كذلك وقوله
 فما أدركتم فصلوا جواب شرط محذوف أي اذا فعلتم ما أمرتم به من ترك الاسراع ونحوه فما أدركتم
 فصلوا وفيه دلالة على ان فضيلة الجماعة يدركها ولو دخل مع الامام في أي جزء من اجزاء الصلاة ولو
 دون ركعة وهو قول الجمهور وذهب آخرون الى انه لا يصير مدر كلها الا بادرلك ركعة وأجيب بان
 ذلك في الاوقات لاني الجماعة وبيان الجمعة مخصوص فلا يقاس عليها واستدل بحديث الباب على
 صحة الدخول مع الامام في أي حالة أدركه عليها وقد أخرج ابن أبي شيبة مر فوعا من وجدني
 را كعائا أو ساجدا فليكن معي على حالتي التي انا عليها قلت وليس فيه دلالة على اعتداده
 بما أدركه مع الامام ولا على احرامه في أي حالة أدركه عليها بل فيه الامر بالسكون معه وقد أخرج
 الطبراني في الكبير رجال موثقين كما قال الهيثمي عن علي وابن مسعود قالان لم يدرك الركعة
 فلا يعتد بها بالسجدة وأخرج أيضا في الكبير قال الهيثمي رجال موثقين من حديث يزيد بن وهب
 قال دخلت انا وابن مسعود والامام را كع فرعنا ثم مشينا حتى استوي بنا بالصف فلما فرغ الامام
 قلت أقضى فقال قد أدركتموه وهذه آثار موقوفة وفي الآخر دليل على ما ذهب اليه ابن الزبير وقد
 تقدم ووردي في بعض روايات حديث الباب بلفظ فاقضوا عوضا أو القضاء يطلق على أداء الشيء

فهو في معنى اتوا فلا مغايرة ثم قد اختلف العلماء فيما يدركه اللاحق مع امامه هل هي أول صلاته
أو آخرها والحق انها أولها واختلف فيما إذا أدرك الإمام را كعافر كع معه هل تسقط قراءة تلك
الركعة عنه من أو يجب الفاتحة فيعتد بها أو لا تسقط فلا يعتد بها أو قيل يعتد بها لأنه قد أدرك
الإمام قبل أن يقيم صلاته وقيل لا يعتد بها لأنها فاتحة الفاتحة وريح عند السيد الاجزاء قال ومن
أدلتها حديث أبي بكره حيث ركع وهو هم ركوع ثم أقره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وإنما
نمى عن العود إلى الدخول قبل الانتهاء إلى الصف وبه كان يقول الشوكاني في قوله القديم ثم
حقق أن مدرك الركوع ليس مدركا للركعة وأجاب عن حديث أبي بكره وما في معناه بما جوبه
عديدة صحيحة فالحق الحقيقي بالاتباع أن لا يعتد بالمصلي بذلك ويجزى بالركعة الفاتحة بعد تسليم
الإمام واليقين أرفع درجة من الريية والاعتداء خير من الغيبة (وعن أبي بن كعب رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده)
أي أكثر أجرا من صلاته منفردا (وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان
أكثر فهو أحب إلى الله تعالى رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن ماجه
وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم وذكر الاختلاف فيه وأخرجه البزار والطبراني بالفظ
صلاة الرجلين يوم أحدهما صاحبه أزكى عند الله من صلاة مائة تترى وفيه دلالة على أن أقل
صلاة الجماعة إمام ومأموم ويوافقه ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي موسى اثنتان فافوقهما
جماعة وروى البيهقي أيضا من حديث أنس وفيه ما ضعف وبوب البخاري اثنتان فافوقهما
جماعة واستدل بحديث مالك بن الحويرث إذا حضرت الصلاة فاذنوا ثم أقموا وليدكم مكأ كبرك وقد
روى أحمد من حديث أبي سعيد أنه دخل رجل المسجد وقد صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
باصحابه الظهر فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما حبسك يا فلان عن الصلاة فذكر شيئا اعتل
به قال فقام يصلي فقال صلى الله عليه وآله وسلم ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل
معه قال الهيمني رجاله رجال الصحيح (وعن أم ورقة) بفتح الواو والراء والقاف هي بنت نوفل
الأنصاري وقيل بنت عبد الله بن الحرث بن عويمر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزورها
ويسمىها الشميدة وكانت قد جمعت القرآن وكانت تؤم أهل دارها ولما غزا صلى الله عليه وآله وسلم
بدر قالت يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك الحديث وأمرها أن تؤم أهل دارها وجعل لها
مؤذنا يؤذن وكان لها غلام وجارية فدبرتهما وفي الحديث أن الغلام والجارية قاما إليها في الليل
فغماها بطيخة لها حتى ماتت وذهبا فاصبح عمر فقام في الناس فقال من عنده من علم هذين أو من
رأهما فليخبرني بهما فوجداهما ففصلهما وكان أول مصلوب بالمدينة رضي الله عنها (أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمرها أن تؤم أهل دارها رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) والحديث
دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها وإن كان فيهم رجل فإنه كان لها مؤذن وكان شيخا كافي الرواية
والظاهر أنها كانت تؤم وغلامها وجارية ذهب إلى صحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري وخالف
ذلك الجماعة والحديث مع الأولين وأما إمامة الرجل النساء فقط فقد روى عبد الله بن أحمد من
حديث أبي بن كعب أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله عات اللله عملا قال
ما هو قال نسوة معي في الدار قلن انك تقرأ ولا تقرأ فصل بنا فصليت ثمانيا والوتر فسكت النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال فرأيت أن سكوتك رضا قال الذي يثني في إسناده من لم يسم قال ورواه
 أبو يعلى والطبراني في الأوسط وإسناده حسن (وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم استخلف ابن أم مكتوم) تقدم اسمه في الأذان (يوم الناس وهو) رجل
 (أعمى رواه أحمد وأبو داود) وفي رواية لابن داود أنه استخلفه مرتين وهو في الأوسط للطبراني من
 حديث عائشة استخاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يوم الناس
 والمراد استخلافه في الصلاة وغيرها وقد أخرجه الطبراني بالنظ في الصلاة وغيرها وإسناده حسن
 وقد عدت مرات الاستخلاف له قبلت ثلاث عشرة مرة ذكره في الخلاصة والحديث دليل
 على صحة إمامة الأعمى من غير كراهة في ذلك (ونحوه) أي نحو حديث أنس (ابن حبان
 عن عائشة) تقدم أنه أخرجه الطبراني في الأوسط (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله) أي صلوا صلاة الجنائز
 (وصلوا خاف من قال لا إله إلا الله رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) قال في البدر المنير هذا
 الحديث من جميع طرقه لا يثبت وهو دليل على أنه يصلى على من قال كلمة الشهادة وإن لم يأت
 بالواجبات وذهب إلى هذا أبو حنيفة لأنه استثنى قاطع الطريق والباغي وللشافعي أقوال في قاطع
 الطريق إذا صاب والأصل أن من قال كلمة الشهادة فلا مال للمسلمين ومنه صلاة الجنائز عليه ويدل له
 حديث الذي قتل نفسه بمشاقص فقال صلى الله عليه وآله وسلم أما أنا فلا أصلي عليه ولم ينههم
 عن الصلاة عليه ولأن عموم شرعية صلاة الجنائز لا يخص منه أحداً من أهل كلمة الشهادة لا بدليل
 وأما الصلاة خلف من قال لا إله إلا الله فقد قدمنا الكلام على ذلك وأنه لا دليل على اشتراط العدة
 وإن من صحت صلاته صحت إمامته (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه الترمذي بإسناد
 ضعيف) أخرجه الترمذي من حديث علي ومعاذ وفيه ضعف وانقطاع وقال لا نعلم أحداً أسنده
 إلا من هذا الوجه وقد أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا
 الحديث وفيه أن معاذاً قال لأراه على حال الأكنة عليها وبهذا يندفع الانقطاع إذا طاهر أن
 الراوي لعبد الرحمن غير معاذ بل جماعة من الصحابة والانقطاع إنما ادعى بين عبد الرحمن ومعاذ
 قالوا لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وقد سمع من غيره من الصحابة وقال هذان أصحابنا والمراد به
 الصحابة وفي الحديث دلالة على أنه يجب على من لحق الامام أن ينضم إليه في أي جزء كان من أجزاء
 الصلاة فإذا كان الامام راكعاً وقائمًا فإنه يعتمد بما أدركه معه كما سلف فإذا كان قاعداً وساجداً
 قعد بقعوده وسجد بسجوده ولا يعتمد بذلك وتقدم ما يؤيده من حديث ابن أبي شبة من وجدني
 قائماً أو راكعاً أو ساجداً فليكن معي على حالتي التي أنا عليها وأخرج ابن خزيمة من فروعنا عن أبي
 هريرة إذا جئتم ونحن بسجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة
 وأخرج فيه أيضاً من فروعنا عن أبي هريرة من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد
 أدركها وترجم له باب ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدر كل ركعة إذا ركع امامه وقوله فليصنع
 كما يصنع الامام ليس صريحاً أنه يدخل معه بتكبيره إلا حرام بل ينضم إليه امامها إذا كان قائماً أو
 راكعاً فيكبر اللاحق من قيام ثم ركع أو بالكون معه فقط ومتى قام كبر للآخرام وغايته أنه يحتمل

ذلك الا ان شرعية تكبيرة الاحرام حال القيام لله تنفردوا الامام يقتضي ان لا تجزئ الا كذلك
 وذلك اصرح من دخولها بالا احتمال والله اعلم * (فائدة) * في الاعتذار في ترك الجماعة اخرج
 الشيخان عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يأمر المندى فينادى صلاوا في
 رحاكم في الليلة الباردة وفي الليلة الممطرة في السفر وعن جابر بن جهم عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في سفر فظروا فقال ليصل من شاء منكم في رحله رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه
 وأخرج الشيخان عن ابن عباس انه قال لمؤذنه في يوم مطير اذ قلت اشهد ان محمدا رسول الله فلا
 اتقبل حي على الصلاة قل صلاوا في يومكم قال فكان الناس استمكروا ذلك فقال أتجيبون من
 اذ فقد فعل دامن هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وعند مسلم ان ابن
 عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بخوه وأخرج البخاري عن ابن عمر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان أحدكم على الطعام فلا يجعل حتى يقضى حاجته منه وان أقيمت
 الصلاة وأخرج أحمد ومسلم من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاخبثين واخرج البخاري عن أبي الدرداء قال من فقه
 الرجل اقبله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ

* (باب صلاة المسافر والمريض) *

❦ (عن عائشة) رضي الله عنها (قالت أول ما فرضت الصلاة) ما عدا المغرب (ركعتين)
 أي حضرا وسفرا (وأقرت) أي أقر الله تعالى (صلاة السفر) باثني ركعتين (وأتمت
 صلاة الحضرة) ما عدا المغرب فزيد في الثلاث الصلوات ركعتين والمراد باتمته زيد فيها حتى كانت
 تامة بالنظر الى صلاة السفر (متفق عليه وللبخاري) وحده عن عائشة (ثم هاجر) أي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقرضت أربعاً) أي صارت أربعاً بزيادة اثنتين (وأقرت صلاة
 السفر على الاول) أي على الفرض الاول (زاد أحمد الا المغرب) أي زاده من رواية عائشة بعد
 قولها أول ما فرضت الصلاة أي الا المغرب فانهم افترضت ثلاثاً (فانها) أي المغرب (وتر النهار)
 ففرضت وتر ثلاثاً من أول الامر (والاصح فانها تطول فيها القراءة) في الحديث دليل على
 وجوب القصير في السفر لان فرضت بمعنى وجبت ووجوبه مذهب الحنفية وغيرهم وقال الشافعي
 وأحمد وجاءة انه رخصة والتمام أفضل وقالوا فرضت بمعنى قدرت أو فرضت لمن أراد التصر
 واستدلوا بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وبانه سافر أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (١) معه فمنهم من يقصر ومنهم من يتم ولا يعيب بعضهم على بعض
 وبان عثمان كان يتم وكذلك عائشة أخرج ذلك مسلم ورد بان هذه أفعال أصحابه لا حجة فيها
 وأنه أنخرج الطبراني في الصغير من حديث ابن عمر موقوفاً صلاة السفر ركعتان نزلت من السماء
 فان شئتم فردوهما قال الهيثمي رجاله موثقون وهو توقيف اذ لا مسرح للاجتهاد فيه وأخرج
 عنه أيضاً في الكبير برجال الصريح صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر وفي قوله السنة
 دليل على رفعه كما هو معروف قال ابن القيم في الهدى النبوي كان صلى الله عليه وآله وسلم
 يقصر الرباعية في صلح اركعتين من حين يخرج مسافراً الى ان يرجع الى المدينة ولم يثبت عنه أنه
 أتم الرباعية في السفر البتة وفي قولها الا المغرب دلالة على أن شرعيتها في الاصل ثلاث لم تتغير

(١) ينظر في ثبوته فلو صح
 ان كان تقريره صلى الله عليه
 وآله وسلم لهم أقوم حجة ولم
 يختص الاتمام بعائشة
 والله أعلم اه أبو النصر

وقولها انها تراى صلاة النهار كانت شفعوا المغرب أخرجهما الوقوعها في جزء من النهار فهي
وتر صلاة النهار كما أنه شرع الوتر لصلاة الليل والوتر محبوب الى الله تعالى كما تقدم في الحديث
ان الله وتر يحب الوتر وقولها الا الصبح الخ تريد انه لا تغير في صلاتها وانها ركعتان حضرا ومثرا
لانه شرع فيها تطويل القراءة ولذلك عبر عنها في الآية بقرآن الفجر لما كانت القراءة معظم
أركانها الطويل فيها فعبر عنها بامن اطلاق الجزء الاعظم على الكل ﴿وَعَنْ عَائِشَةَ﴾ رضي
الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويصوم ويفطر) الاربعة
الافعال بالحكمة أى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل هذا وهذا (رواه الدارقطني ورواهه)
من طريق عطاء عن عائشة (ثقات (١) الا انه معلول والمخفوط عن عائشة من فعلها وقالت انه
لا يشق على أخرجه البيهقي واستسكروا أحمد فان عروة روى عنها انها كانت تتم وانها تأملت (٢)
كما تأول عثمان كما في الصحيح فلو كان عندها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية لم يقل عروة انها
تأملت وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك وأخرج أيضا الدارقطني عن عطاء والبيهقي عن عائشة
انهم اعترت معه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت مكة قالت يا رسول الله
بأبي وأمي أتممت وقصرت وأفطرت وصمت فقال أحسنت يا عائشة وما عابها قال ابن القيم وقد
روى كان يقصر ويتم الاول بالياء آخر الحروف والثاني بالياء المتناوذة كذلك يفطر وتصوم أى تأخذ
بالعزيمة في الموضعين قال شيخنا ابن تيمية وهذا باطل ما كانت أم المؤمنين تخالف رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وجميع أصحابه فتصلي خلاف صلاتهم وفي الصحيح عنها ان الله فرض الصلاة ركعتين
ركعتين فلما أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة تزايد في صلاة الحضر وأقرت صلاة
السفر فكيف يظن بها مع ذلك انها تصلي خلاف صلاته وصلاة المسلمين معه قلت وقد أتمت
عائشة بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عباس وغيره انها تأملت كما تأول عثمان انتهى
هذا وحديث الباب قد اختلف في اتصاله فانه من رواية عبد الرحمن بن الاسود عن عائشة قال
الدارقطني انه أدرك عائشة وهو مرأى قال المصنف هو كما قال في تاريخ البخاري وغيره ما يشهد
لذلك وقال أبو حاتم أدخل عليه وهو صغير ولم يسمع منها وادعى ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه
منها واختلف قول الدارقطني في الحديث فقال في السنن اسناده حسن وقال في العمال المرسل
أشبه هذا كلام المصنف وراجعت سنن الدارقطني فساقه وقال انه صحيح ثم فيه العلاء بن زهير قال
الذهبي في الميزان وثقه ابن معين وقال ابن حبان كان ممن يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث
الاثبات انتهى فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الاثبات وبطل بهذا ادعاء ابن حزم جهالة فقده
عرف عينا أو حالا وقال ابن القيم بعد روايته حديث عائشة هذا ما لفظه وسمعت شيخ الاسلام
يقول هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى يريد رواية يقصرو يتم بالمائة التحسية
وجعل ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه لم يتم رباعية
في سفر ولا صام فيه فرضا (٣) انتهى والسيد رسالة مستقلة في هذا البحث حقق فيه ان القصر
رخصة لا عزيمة والحق انه عزيمة لا رخصة كما حقق ذلك الشوكاني رحمه الله في مؤلفاته ﴿وَعَنْ﴾
ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى يحب ان تؤتى
رخصه كما يكره ان تؤتى معصيته رواه أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي رواية كما يحب ان تؤتى

(١) في سنن الدارقطني بعد

سياقه الحديث مشهور

وهذا اسناد صحيح انتهى أبو

النصر

(٢) في شرح الهداية

للسروجي من الحفصة ان

عائشة كانت تناول في

سفرها انها في منازل اولادها

كما انها كانت تسافر بغير

محرم لكونها ام المؤمنين

وكانت تقول انا في منازل

اولادي واما عثمان فانه اتم

في حجته لما نزل يعني فريب

عليه ذلك نقلا عما اتم لانه

سمع رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم يقول من نأهل

في محل فانه يتم فيه صلاته

قال البيهقي انه حديث

متقطع وقد كرت معاذير

لعثمان غير صحيحة انتهى

قلت وهذه التأويلات عن

عائشة وعثمان باطلة كما بينه

السيد في رسالة في القصر

وانه رخصة انتهى أبو النصر

(٣) هذا الجزم باطل فقد

أخرج مسلم انه صلى الله

عليه وآله وسلم عام النخ

وكان في رمضان صام حتى

بلغ كراع الغميم وسيأتي

والله اعلم انتهى أبو النصر

عزائه) فسرت محبة الله برضاه وكرهه بخلافها وعند أهل الأصول ان الرخصة مآشرع من الاحكام لعدو العزيمة مقابلها والمراد هنا ما سئل له ليعباد ووسع به عند الشدة من ترك بعض الواجبات أو اباحه بعض المحرمات والحديث دليل على ان فعل الرخصة أفضل من فعل العزيمة كذا قيل قال السيد وليس فيه على ذلك دليل بل يدل على مساواتها للعزيمة والحديث يوافق قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين رواه مسلم) المراد من قوله اذا خرج اذا كان قصده مسافة هذا القدر لان المراد انه كان اذا أراد سفرا طويلا فلا يقصر الا بعد هذه المسافة وقوله أميال أو فراسخ شك من الراوى وليس التخيير في أصل الحديث قال الخطابي شك فيه شعبة قيل في حديث المليل ان نظر الى الشخص في أرض مستوية فلا يدري أهو رجل أو امرأة وغير ذلك وقال النووي هو ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضه متعادلة والاصبع ست شعيرات معترضة متعادلة وقيل هو اثنا عشر ألف قدم بقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ألف خطوة للعمل وقيل ثلاثة آلاف ذراع بالهاشمي وهو اثنان وثلاثون اصبعاً وهو الذراع العمري المعمول عليه في صنعاء وبلادها وأما الفرسخ فهو ثلاثة أميال وهو فارسي معرب واعلم انه قد اختلف العلماء في المسافة التي تقصر فيها الصلاة على ثمان وعشرين قولاً ~~حكاها~~ ابن المنذر فذهب الظاهرية الى العمل بهذا الحديث فقالوا لمسافة القصر ثلاثة أميال وأجيب عليهم بأنه مشكوك فيه فلا يحتج به على التحديد بالثلاثة الأميال نعم يحتج به على التحديد بالثلاثة الفراسخ اذا الاميال داخله فيه أو يؤخذ بالاصح كتر احتياط السكّن قيل انه لم يذهب الى التحديد بالثلاثة الفراسخ أحد نعم يصح الاحتجاج للظاهر بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث أبي سعيد انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سافر فرسخاً يقصر الصلاة وقد عرفت ان الفرسخ ثلاثة أميال وأقل ما قيل في مسافة القصر ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر موقوفاً انه كان يقول اذا خرجت ميلاً قصر الصلاة واسناده صحيح وقد روى هذا في الجرح عن داود ويحيى بهذين القولين قول الباقر والصادق وغيرهما انه يقصر في مسافة يزيد فاصداً مستدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي هريرة من فوعا لا يحل لامرأة تسافر يزيد الا ومعها محرم أخرجه أبو داود وقالوا فسمى مسافة البريد سفراً قلت ولا يخفى انه لا دليل على انه لا يسمى الاقل من هذه المسافة سفراً وانما هذا لتحديد للسفر الذي يجب فيه المحرم ولا تلازم بين مسافة القصر وبين مسافة وجوب المحرم لجواز التوسعة في ايجاب المحرم تخفيفاً على العباد وقالت الحنفية بل مسافته أربعة وعشرون فرسخاً لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر من فوعا لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام الا مع محرم قالوا وسيزال في كل اليوم ثمانية فراسخ وقال الشافعي بل أربعة برد لحديث ابن عباس من فوعا لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة برد وسأني وأخرجه البيهقي بسند صحيح من فعل ابن عباس وابن عمر وبأنه روى البخاري من حديث ابن عباس تعليلاً بصيغة الجزم انه سئل أتقصر من مكة الى عرفة فقال لا ولكن الى عسفان والى جدة والى الطائف وهذه الامكنة بين كل واحد منها وبين مكة أربعة برد فافوتها والاقوال متعارضة كما سمعت والادلة

متفاوتة كما عرفت قال في زاد المعاد ولم يحدد صلى الله عليه وآله وسلم لامتهم مسافة محدودة للقصر
والقطر بل أطلق لهم - م ذلك في مطلق السفر والضرب في الارض كما أطلق لهم التيمم في كل سفر وأما
ما يروى عنه من التحديد باليوم واليومين أو الثلاثة فلم يصح عنه هنا شي البتة والله أعلم وجواز الجمع
والقصر في طويل السفر وقصره مذهب كثير من السلف (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه
(قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة إلى مكة وكان يصلي) أي الرباعية
(ركعتين ركعتين) أي كل رباعية ركعتين (حتى رجعنا إلى المدينة متفق عليه واللفظ للجحاري)
يحتمل أن هذا كان في سفر عام النخ ويحتمل أنه في حجة الوداع إلا أن فيه عند أبي داود زيادة أنهم
قالوا لأنس هل أقيمتم بها شيئا قال أقتنا عشر أو بآتي أنهم أقاموا في الفتح زيادة على خمسة عشر وأخس
عشرة وقد صرح في أبي داود أن هذا أي خمس عشرة وشئوها كان عام الفتح وفيه دلالة على أنه لم يتم
مع أقامته في مكة وهو كذلك كما يدل له الحديث الآتي وفيه دليل على أن نفس خروجه من البلد
بنية السفر يقتضي القصر ولو لم يجاوز من البلد ميلا ولا أقل وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد
ولو صلى ويوتر بأمر أي منه (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم تسعة عشر يوما يقصر وفي لفظ) تعيين محل الإقامة وأنه (بمكة تسعة عشر يوما رواه
الجحاري وفي رواية لأبي داود) أي عن ابن عباس (سبع عشرة) بالتذكير في الرواية الأولى
لأنه ذكر يومه وهو مذكور وبالتأنيث في رواية أبي داود لأنه حذف في غيره وتقديره ليلة وفي
رواية لأبي داود عنه تسع عشرة كل رواية الأولى (وفي أخرى) أي لأبي داود عن ابن عباس
(خمس عشرة وله) أي لأبي داود (عن عمران بن حصين ثمان عشرة) ولفظه عند أبي داود
شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول يا أهل البلد صلوا أربعين
فأنا قوم سفر (وله) أي لأبي داود (عن جابر أقام) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (تسعة عشر
يومًا يقصر الصلاة ورواه ثقات إلا أنه اختلف في وصله) فوصله معهم عن يحيى بن
أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال أبو داود وغيره معمر لا يستند قلت قد تفرد
بأسناده وهو امام جليل وقد رواه ابن حبان والبيهقي من حديث معمر وصححه ابن خزيمة والنسائي
وأعله الدارقطني في العمل بالارسال والاختطاع قال المصنف وقد أخرجه البيهقي عن جابر بلفظ
بضع عشرة وأعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الأحاديث بباب متى يتم المسافر ثم ساقها وفيها كلام
ابن عباس من أقام سبعة عشر قصر ومن أقام أكثر أتم وقد اختلف العلماء في مدة الإقامة
التي إذا عزم المسافر على إقامتها أتم فيها الصلاة على أقوال فقال ابن عباس أن أقل مدة الإقامة
عشرة أيام لقول علي عليه السلام إذا أتمت عشر أقامت الصلاة وهو توقف وفيه ضراب ابن جرير قال
المصنف في التقريب أنه غير ثقة وقالت الحنفية خمسة عشر يوما مستدلين بأحدى روايات ابن
عباس وبقوله وقول ابن عمر إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقسم خمس عشرة ليلة
فأكمل الصلاة وذهبت المالكية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام وهو مروي عن عثمان
والمراد غير يومى الدخول والخروج واستدلوا بمنعه صلى الله عليه وآله وسلم المهاجر بن بدمضى
النسائي أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة فدل على أنه بالأربعة الأيام يصير مقيما ثم أقوال أخرى
لادليل عليها وهذا كله فيمن دخل البلد عازما على الإقامة فيها وأما من تردد في الإقامة ولم يعزم

ففيه خلاف أيضا ذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو قول الشافعي أنه يقصر أبدا إذا وصل السفر
ولفعل ابن عمر فإنه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة وروى عن أنس بن مالك أنه أقام
بنيسابور سنة أو سنتين يقصر الصلاة وعن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا براههر من تسعة أشهر
يقصرون الصلاة ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وعشيرة عشر على حسب ما وردت
الروايات في مدة أقامته صلى الله عليه وآله وسلم في مكة وتبوك وأنه بعد ما تجاوز مدة ما روى عنه
صلى الله عليه وآله وسلم يتم صلاته قال السيد رحمه الله تعالى ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر
فيها على نفي القصر فيما زاد عليها وإذا لم يقدم دليل على تقدير المدة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله
الصحابة لأنه لا يسمى بالبقاء مع التردد كل يوم في الإقامة أو الرحيل مقبلا وإن طالت المدة ويؤيده
ما أخرجه البيهقي في السنن عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقام بتبوك أربعين يوما يقصر
الصلاة ثم قال تفرد به الحسين بن عمار وهو غير صحيح به أه والذي حققه الشوكاني في المختصر
يخالف ذلك (وعن أنس) رضي الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ارتحل
في سفر قبل أن ترى الشمس) أي قبل الزوال (آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما
فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر) أي وحده ولا يضم إليه العصر (ثم ركب متفقا
عليه) الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيرا وعلى أنه لا يجمع بينهما
تقدما لقوله صلى الظهر إذا لو جازع التقديم لضم إليه العصر وهذا الفعل منه صلى الله عليه وآله
وسلم يخص أحاديث التوقيت التي مضت فقد اختلف العلماء في ذلك فذهب ابن عباس وابن عمر
وجماعة من الصحابة وروى عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للمسافر تقدما وتأخيرا
عملا بهذا الحديث في التأخير وبما ياتي في التقديم وعن الأوزاعي أنه يجوز للمسافر جمع
التأخير فقط عملا بهذا الحديث وهو مروي عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم وذهب البخاري
والحسين وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع تقدما ولا تأخيرا للمسافر وتأولوا ما ورد من جمعه صلى
الله عليه وآله وسلم بأنه جمع صوري وهو أنه آخر الظهر إلى آخر وقتها وقدام العصر في أول وقتها ومثله
العشاء ورد عليه السلام بأنه وإن غشي لهم هذا في جمع التأخير لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاده قوله
(وفي رواية للحاكم في الأربعين باسناد صحيح صلى الظهر والعصر) أي إذا زاغت قبل أن يرتحل
صلى القريضتين معا (ثم ركب) فإنها أفادت ثبوت جمع التقديم من فعله صلى الله عليه وآله
وسلم ولا يتصور فيه الجمع الصوري (ومثله) الرواية التي (لاي نعيم في مستخرج مسلم)
أي في مستخرجه على صحيح مسلم (كان) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا كان في سفر
فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل) فقد أفادت رواية الحاكم وأبي نعيم ثبوت
جمع التقديم أيضا وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف إلا أنه قال ابن القيم أنه اختلف
في رواية الحاكم فمنهم من صححها ومنهم من حسنها ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو
الحاكم فإنه حكم بوضعها ثم ذكر كلام الحاكم في بيان وضع الحديث ثم رده ابن القيم واختار أنه ليس
بموضوع وسكوت المصنف هنا عليه وحرمه بأنه باسناد صحيح يدل على رده لكلام الحاكم ويؤيد
صحته قوله (وعن معاذ) رضي الله عنه (قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا رواه مسلم) إلا أن

اللفظ محتمل للجمع التأخير وأوله وجمع التقديم ولكن قد رواه الترمذي باللفظ كان إذا ارتحل قبل ان
 تزيع الشمس آخر الظهر إلى ان يجمعها إلى العصر فيصلح ما جيعا وإذا ارتحل بعد زيع الشمس
 يحل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعا فهو كالتفصيل لمجل رواية مسلم إلا أنه قال
 الترمذي بعد أخرجه أنه حديث حسن غريب تفرد به قتيبة لا نعرف أحدا رواه عن الليث غيره
 قال والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث ابن الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء اه
 وإذا عرفت هذا فجمع التقديم في ثبوت روايته مقال الرواية المستخرج على صحيح مسلم فإنه
 لا مقال فيها وقد ذهب ابن حزم إلى أنه يجوز جمع التأخير لثبوت الرواية به لاجتماع التقديم وهو قول
 النخعي ورواية عن مالك وأحمد أنه قد اختلف في الأفضل للمسافر هل الجمع أو التوقيت فقالت
 الشافعية ترك الجمع أفضل وقال مالك أنه مكروه وقيل يختص بمن له عذر واعلم أنه كما قال ابن
 القيم في الهدى النبوي لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يجمع راتبا في سفره كما يفعله كثير من الناس ولا
 الجمع حال نزوله أيضا وإنما كان يجمع إذا جده السير وإذا سار عقيب الصلاة كما في أحاديث تبوك
 وأما جمعه وهو نازل غير مسافر فلم ينقل ذلك عنه إلا بعرفة ومن دلفة لاجل اتصال الوقوف كما قال
 الشافعي وشيخنا وجعله أبو حنيفة من تمام النسك وأنه سبه وقال أحمد ومالك والشافعي ان
 سبب الجمع بعرفة والمزدلفة السفر وهذا كله في الجمع في السفر وأما الجمع في الحضر فذهب أكثر
 الأئمة إلى أنه لا يجوز الجمع في الحضر لما تقدم من الأحاديث المبينة لأوقات الصلوات ولما تواتر من
 محافظة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أوقاتها حتى قال ابن مسعود ما رأيت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى القبر يومئذ قبل
 ميقاتها وأما حديث ابن عباس عند مسلم أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة
 من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك قال أراد ان لا يخرج أمته فلا يصح
 الاحتجاج به لأنه غير معين للجمع التقديم ولا التأخير كما هو ظاهر رواية مسلم وتعيين واحد منهما
 تحكم فوجب العدول منه إلى ما هو واجب من البقاء على العموم في حديث الأوقات المعذور
 وغيره وتخصيص المسافر لثبوت النخص وهذا هو الجواب الحاسم وأما ما يروى من الآثار عن
 الصحابة والتابعين فغير حجة إذ لا جرم في ذلك مسرح وقد أول بعضهم حديث ابن عباس بالجمع
 الصوري واستحسنه القرطبي ورجحه وخرجه المباحسون والطحاوي وقواه ابن سديد الناس بما
 أخرجه الشيخان عن عمرو بن دينار راوى الحديث عن أبي الشعثاء قال قلت يا أبا الشعثاء أظننه
 أخر الظهر ويحل العصر وآخر المغرب ويحل العشاء قال وأنا أظننه قال ابن سديد الناس وراوى
 الحديث أدري بالمراد من غيره وإن لم يجزم أبو الشعثاء بذلك وأقول إنما هو ظن من الراوى والذي
 يقال فيه أدري بما روى إنما يجزى في تفسير اللفظ مثلا على أن في هذه الدعوى نظرا فإن قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه يراد به ما يعين هذا التأويل فإنه صرح
 به النسائي في حديث ابن عباس ولقظه صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة ثمانية
 جمعا وسبعا جمعا أخر الظهر ويحل العصر وآخر المغرب ويحل العشاء والعجب من النووي كيف
 ضعف هذا التأويل وغفل عن متن الحديث المروى والمطلق في رواية يحمل على المقيد إذا كانا في

قصة واحدة كما في هذا القول بان قوله أراد ان لا يخرج أمته يضعف الجمع الصوري لوجود الحرج فيه مدفوع بان ذلك لا يسر من التوقيت اذ يكفي للصلاتين تأهب واحد وقصد واحد الى المسجد ووضوء واحد بحسب الاغلب بخلاف الوقتين فالخرج في هذا الجمع لاشك أخف وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فوهم لان الله في الاصل هي السفر وهو غير موجود في القرع والا لزم مثله في القصر والفطر اه قلت وهو كلام رصين قال الشارح واعلم ان جمع التقديم فيه خطر عظيم وهو كن صلى الصلاة قبل دخول وقتها فيكون حال الفاعل كما قال تعالى وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا الآية من ابتدائها وهذه الصلاة المقدمة لدلالة عليها بمنطوق ولا مفهوم ولا عموم ولا خصوص اه وفيه بحث (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة برد من مكة الى عسفان رواه الدارقطني باسناد ضعيف) فانه من رواية عبد الوهاب بن الجاهد وهو متروك نسبه الثوري الى الكذب وقال الازدي لا تحل الرواية عنه وهو منقطع أيضا لانه لم يسمع من أبيه (والصحيح انه موقوف كذا أخرجه ابن خزيمة) أي موقوف على ابن عباس واسناده صحيح ولكن للاجتهاد فيه مسرح فيحتمل انه من رأيه وتقدم انه لم يثبت في التحديد حديث مرفوع (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيرا متى الذين اذا أسأوا استغفروا واذا سافروا قصرُوا وأقسطروا أخرجه الطبراني في الاوسط باسناد ضعيف وهو في مرسل سعيد بن المسيب عند البيهقي مختصرا) الحديث دليل على ان القصر والفطر أفضل للمسافر من خلافهما وقالت الشافعية ترك الجمع أفضل فقياس هذا ان يقولوا التمام أفضل وقد صرحوا به أيضا وكأنهم لم يقولوا بهذا الحديث لضعفه واعلم ان المصنف أعاد هذا حديث عمران بن حصين وحديث جابر وهما قوله (وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال كانت بي بواسر فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة) هذا لم يذكره المصنف فيما سلف في هذه الرواية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صل فأعما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري) هو كما قال ولم ينسبه فيما تقدم الى أحد وقد بينا من رواه غير البخاري وما فيه من الزيادة (وعن جابر رضي الله عنه قال عاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرضا فراه يصلي على وسادة فرمى بها وقال صل على الارض ان استطعت والا فأومأ بيمينه واجعل سجودك اخفض من ركوعك رواه البيهقي وصحح أبو حاتم وقفه) زاد فيما مضى انه رواه البيهقي باسناد قوي وقد تقدم ما في آخر باب صفة الصلاة قبيل باب سجود السهو وبلغتهما وشرحناهما هنالك وتركنا شرحهما هنالك ثم ذكر هنا حديث عائشة وقد تقدم أيضا في باب صفة الصلاة بلفظه وقال هنالك صححه ابن خزيمة وهنا قال صححه الحاكم وهو قوله (وعن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي مترعا رواه النسائي وصححه الحاكم) وهو من أحاديث صلاة المريض لامن أحاديث صلاة المسافر وقد أتى به فيما سلف والحديث دليل على صفة قعود المصلي اذا كان له عذر عن القيام وفيه الخلاف الذي تقدم

* (باب الجمعة) *

بضم الميم وفيها الاسكان والفتح مثل همزة ولززة وكانت تسمى في الجاهلية العروبة أخرجه الترمذي

من حديث أبي هريرة وقال حسن صحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه ادخل الجنة وفيه اخرج منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة (عن عبد الله بن عمرو أبي هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على أعواد منبره) أي الذي من عود لا على الذي كان من الطين ولا على الجذع الذي كان يستند اليه وهذا المنبر عمل له صلى الله عليه وآله وسلم سنة سبع وقيل سنة ثمان عمله لعله غلام امرأته من الانصار كان نجارا واسمه على أصبح الاقوال ميمون وكان على ثلاث درج ولم يرزل عليه حتى زاده مروان في زمن معاوية ست درجات من أسفله وله قصة في زيادته وهي ان معاوية كتب اليه انه يحمله اليه الى دمشق فأمر به فقلع فاطلمت المدينة فخرج مروان يخطب فقال انما أمر أمير المؤمنين ان أرفعه ففعل ذلك وقال انما زدت عليه لما كثر الناس ولم يرزل كذلك حتى احترق المسجد النبوي سنة أربع وخمسين وسقائة فاحترق (لينتمين أقوام عن ودعهم) بفتح الواو وسكون الدال وكسر العين أي تركهم (الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم) الختم للاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه كتماله وتغطية ثلثي اتصاله ولا يطلع عليه شبهت القلوب بسبب اعراضهم عن الحق واستكبارهم عن قبوله وعدم نفوذ الحق اليها بالاشياء التي استوثق عليها بالختم فلا يتقد الى باطنها شيء وهذا عقوبة على عدم الامتثال لأمر الله وعدم اتيان الجمعة من باب تيسر العسري (ثم ليكون من الغافلين رواه مسلم) أي بعد ختمه تعالى على قلوبهم فيغفلون عن اكتساب ما ينفعهم من الاعمال وعن ترك ما يضرهم منها وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها وفيه اخبار بان تركها من أعظم اسباب الخذلان ولقد عرفنا من يتساهل في الجمعة اسبوعا حتى يحرم حضورها بسبب الخذلان بالكيفية والاجماع قائم على وجوبها على الاطلاق والاكثر انهم افرض عين وقال في معالم السنن انهم افرض كفاية عند الفقهاء (وعن سلمة بن الأكوع) رضي الله عنه (قال كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل يستظل به متفق عليه واللفظ البخاري وفي لفظ لمسلم) أي من رواية سلمة (كأنهم جمع معه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذا زالت الشمس ثم ترجع تتبع النبي) الحديث دليل على المبادرة بصلاة الجمعة عند أول زوال الشمس والنبي في قوله وليس للحيطان ظل متوجه الى القيد وهو قوله يستظل به لانه نبي لا أصل للظل حتى يكون دليلا على أنه صلاها قبل زوال الشمس وهذا التأويل معتبر عند الجمهور والقائلين بأن وقت الجمعة هو وقت الظهر وذهب أجدوا سحق الى صحة صلاة الجمعة قبل الزوال واختلف أصحاب أجد فقال بعضهم وقتها وقت صلاة العيد وقبل الساعة السادسة وأجاز مالك الخطبة قبل الزوال دون الصلاة وحجهم ظاهر الحديث وما بعده وأصرح منه ما أخرجه أجد ومسلم من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب الى جبالا فريحها حين تزول الشمس يعني النواضح وأخرج الدارقطني عن عبد الله بن شيبان قال شهدت مع أبي بكر الجمعة فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع ابن عمر فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول اتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول زال النهار فارأيت أحدا عاب ذلك ولا أنكره ورواه أجد في رواية ابنه عبد الله قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد

ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال ودلالة هذا على مذهب أحمد واضحة والتأويل الذي سبق من الجمهور يدفعه أن صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع قراءة سورة الجمعة والمنافقين وخطبته لو كانت بعد الزوال لما ذهبوا من صلاة الجمعة الأولى للعيطان ظل يستظل به كذا في الشرح وقد حقق السيدان أول وقتها الزوال ويدل له أيضا قوله ﷺ (وعن سهل بن سعد رضي الله عنه) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الخزرجي الساعدي الأنصاري قيل كان اسمه حزننا فسماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سهلا مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنة ١٢ هـ وعشره سنة ١٢ هـ ومات بالمدينة سنة ١٢ هـ وتسعين وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة (قال كان قيل) من القيلولة (ولا تنعدي الأبعد الجمعة متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في النهاية المقييل والقيلولة الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم فالحديث دليل على ما دل عليه الحديث الأول وهو من أدلة أحمد وإنما في المصنف بالنظر رواية في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا يقول قائل إنما لم يصرح الراوي في الرواية الأولى أن ذلك كان من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقريره فدفعه بالرواية التي أثبتت أن ذلك كان على عهده صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يصلي الجمعة في المدينة على عهده سواء فهو أخبار عن صلواته وليس فيه دليل على الصلاة قبل الزوال لأنهم في المدينة ومكة لا يقبلون ويتغدون إلا بعد صلاة الظهر كما قال تعالى وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة نعم كان صلى الله عليه وآله وسلم يسارع بصلاة الجمعة في أول وقت الزوال بخلاف الظهر فقد كان يؤخره بعده حتى يجتمع الناس ﷺ (وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائما فقامت غير) بكسر العين وسكون الباء في النهاية العبري الأبل بأجلها (من السام فانتقل) بالنون وفتح الفاء أي انصرف (الناس إليها حتى لم يبق) أي في المسجد (الاثنا عشر رجلا رواه مسلم) الحديث دليل على أنه بشرع في الخطبة أن يخطب قائما وأنه لا يشترط لها عدد معين كما قيل أنه يشترط لها أربعون رجلا ولا ما قيل أن أقل ما تنعقده اثنا عشر رجلا كما روى عن مالك لأنه لا دليل أنها لا تنعقد بأقل بل تنعقد بأثنين فصاعدا وهذه القصة هي التي نزلت فيها الآية وإذا رأوا تجارة الآية وقال القاضي عياض أنه روى أبو داود في مراسيله أن خطبته صلى الله عليه وآله وسلم التي انقضوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة وظنوا أنهم لا شيء عليهم في الانقضاء عن الخطبة وأنه قبل هذه القصة كان يصلي قبل الخطبة قال القاضي وهذا أشبه بحال الصحابة والمظنون بهم ما كانوا يدعون الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنهم ظنوا جواز الانصراف بعد انقضاء الصلاة (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك ركعة من صلاة الجمعة) وغيرها أي من سائر الصلوات (فليضف إليها أخرى) في الجمعة أو في غيرها يضيف إليها ما بقي من ركعة فأكثر (وقد تمت صلواته رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني واسناده صحيح لكن قوي أبو حاتم إرساله) الحديث أخرجه من حديث بقية حدثني يونس بن يزيد عن سالم عن أبيه الحديث قال أبو داود والدارقطني تفرد به بقية عن يونس وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هذا خطأ في المتن والاسناد وإنما هو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها وأما قوله من صلاة الجمعة فهوهم وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقا عن أبي هريرة ومن

ثلاث طرق عن ابن عمر وفي جميعها مقال وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصح للاحق وإن لم يدرك
من الخطبة شيئاً وإلى هذا ذهب الشافعي وأبو حنيفة وهذا الحديث وإن كان فيه مقال لكن
كثرة طرقه يقوى بعضها بعضاً مع أنه أخرجه الحاشاكم من ثلاث طرق أحدها من حديث أبي
هريرة وقال فيه على شرط الشيخين ثم الأصل عدم الشرط حتى يقوم عليه دليل ﴿وعن جابر
ابن سمرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب
قائماً فنأبأ أنه كان يخطب جالساً فقد كذب أخرجه مسلم﴾ الحديث دليل على أنه يشرع
القيام حال الخطبتين والفصل بينهما بالجلوس وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو سنة فقال
أبو حنيفة إن القيام والقعود سنة وذهب مالك إلى أن القيام واجب فإن تركه أساء وصحت خطبته
وذهب الشافعي وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطاقه واحتجوا بما عاينوا من
الله عليه وآله وسلم على ذلك حتى قال جابر بن أنس الخ ولم يروى أن كعب بن عجرة لما دخل المسجد
وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً فأنكر عليه وتلا وتركوا قائماً وفي رواية ابن خزيمة
ما رأيت كالسوم قط أما ما يؤم المسلمين يخطب وهو جالس يقول ذلك مرتين وأخرج ابن أبي شيبة عن
طاووس خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس
على المنبر معاوية وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم
بطنه ولجه وهذا الباب لا يعذر فانه مع العذر في حكم المتفق على جواز القعود في الخطبة وأما حديث
أبي سعيد الذي أخرجه البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا
حوله فقد أجاب عنه الشافعي أنه كان في غير جمعة وهذه الأدلة تقضي بشرعية القيام والقعود
المذكورين في الخطبة وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحته فلا دلالة عليه في اللفظ إلا أنه قد يضم
إليه دليل وجوب التأمي به صلى الله عليه وآله وسلم وقد قالوا كما رأيتوني أصلي وفعله في الجمعة
في الخطبتين وتقديعهما على الصلاة مبين لاية الجمعة فأوجب عليه صلى الله عليه وآله وسلم فهو
واجب وما لم يوجب عليه كان في الترتيب دليل على عدم الوجوب فإن صح أن يعود في حديث أبي
سعيد كان في خطبة الجمعة كان الأقوى القول الأول وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني * (فائدة) *
تسليم الخطيب في المنبر على الناس في حديث أخرجه الأثرم عن الشعبي كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه فقال السلام عليكم الحديث
وهو مرسل وأخرج ابن عدي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا دنا من منبره سلم على من عند
المنبر ثم صعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد إلا أنه ضعفه ابن عدي به عبد الله بن عبد الله
الأنصاري وضعفه ابن حبان ﴿وعن جابر بن عبد الله﴾ رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا خطب أجزت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول
صبحكم ومساءكم ويقول أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد) قال النووي
ضبطناه في مسلم بضم الهاء وفتح الدال فيهما وفتح الهاء وسكون الدال فيهما وفسره الهروي على
رواية الفتح بالطريق أي أحسن الطريق طريق محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رواية الضم
معناه الدلالة والارشاد وهو الذي يضاف إلى الرسل وإلى القرآن قال تعالى انك لتهدى ان هذا
القرآن يهدي وقد يضاف إليه تعالى وهو معنى اللطف والتوفيق والعصمة انك لتهدى من

أُحْبِبْتُ (وشر الأمور محدثاتها) المراد بالمحدثات ما لم يكن ثابتاً بشريعة من الله ولا من رسوله (وكل بدعة ضلالة) البدعة لغة ما عمل على غير مثال سابق والمراد بها ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا من سنة وقد قسم العلماء البدعة خمسة أقسام واجبة كحفظ العلوم بالتدوين والرد على الملاحدة بقائمة الأدلة ومنسوبة كبناء المدارس ومباحة كالتوسع في ألوان الأطعمة وفاخر الشباب ومحرمة ومكروهة وهما ظاهران فقوله كل بدعة ضلالة عام مخصوص كذا قيل والحق أن لفظة الكل في هذا الحديث وفي كل حديث ورد بعنايه على حقيقة تهانم العموم وقسمة البدعة إلى الأقسام المذكورة وإلى الحسنة والسنة ليس عليها إثارة من علم لأنه لم يرد دليل دال عليها ولم يرح حديث ورد في هذا الباب رائحة القسمة قط والامثلة المشار إليها ليست من البدعة على الإطلاق فإن تدوين العلم دل عليه جمع القرآن في عهد صلى الله عليه وآله وسلم وفي عهد خلفائه الراشدين ودل عليه حديثا كتبوا لأبي شاه والكتابة هي التدوين بعينها والرد على الملاحدة يرشد إليه القرآن الكريم فإن فيه الرد على أهل الكتاب وعلى المشركين وبناء المدارس ونحوها مسكوت عنه وما سكوت عنه فهو عفو ولم يردنهي عن ذلك وأما التوسع في الأطعمة والملابس فيستفاد من حديث أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ودل عليه الكتاب قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده وحلية تلبسونها وأما بنعمة ربك فحدث وأما المحرمة والمكروهة فهما محرمة ومكروهة كغيرهما من الأشياء التي دلت الأدلة على تحريمها وكراهتها فهما محرمة ومكروهة وليست من البدعة في شيء ومن ثم أنكر الراسخون في علم الكتاب والسنة تقسيم البدعة إلى أقسام وردوا على القاسمين ونصوا على أن كل محدث بدعة على الإطلاق كأئنا ما كان ومن كان وإنما كان وكل بدعة ضلالة على إطلاقها وبالله العجب من قوم فقهاء رروا هذا الحديث وما في معناه من أحاديث فيها لفظة كل رواية صحيحة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موصولة إليه ثم صرفوه عن ظاهر معناه ووضح مبناه إلى ما دعت إليه أهواؤهم من غير دليل لأن قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس جلي لا يعتبر به شبهة وحديث الباب حجة نيرة على كل قائل بالتقسيم والأنواع ومن كان عنده دليل من الكتاب أو برهان من السنة دال على القسمة فليتمفضل علينا بإبائه وأما آراء الفقهاء وأمثالهم فلا حاجة فيها إلى منكري القسمة وقد اتفق أهل المعرفة بالقرآن والحديث على أن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار صغيرة كانت أو كبيرة بارزة كانت أو كائنة لها تعلق بالعقيدة أو بالعمل ولم يختلف منهم اثنان في ذلك والمراد بأهل الحديث هنا من علمه مقصور على السنة المطهرة دون من هو من زمرة الفقهاء وإن عرف من السنة بعضها فقد عرف بالتجربة أن من خلط الفقه المصطلح والرأي المزخرف والتقليد الشؤم والقياس المجرد في أدلة الكتاب العزيز والسنة المطهرة فقد أبعد النجعة وانما الفقه المعول عليه والحكم المرجوع إليه ما أدى إليه هدى السلف الصالح وعمل به الصديق الأول فانهم كانوا على هدى مستقيم وصرط قويم ثم خلف من بعدهم خالف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون

وهذا الحق ليس به خفاء * فدعني عن بنيات الطريق

(رواه مسلم) وفي الحديث دليل على أنه يجب الخطيب أن يرفع بالخطبة صوته ويجزل كلامه ويأتي بجوامع الكلام من الترغيب والترهيب ويأتي بقول ما بعد وقد عقد البخاري باباً في استحبابها

وذ كرفيا جملته من الاحاديث وقد جمع الروايات التي فيها ذكر ما بعد بعض المحدثين وأخرجها
 عن اثنين وثلاثين صحابيا وظاهره انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يلزمها في جميع خطبه
 وذلك بعد حمد الله والثناء والتشهد كما تفيد الرواية المشار إليها بقوله (وفي رواية له) أي
 لمسلم عن جابر بن عبد الله (كانت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة بحمد الله
 ويثنى عليه ثم يقول على اثر ذلك وقد علا صوته) حذف القول اتكالا على ما تقدم وهو قوله
 أما بعد فإن خيرا الحديث الى آخره ولم يذكر الشهادة اختصارا لنبوتها في غير هذه الرواية فقد ثبت
 انه صلى الله عليه وآله وسلم قال كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليسد الجذماء وفي دلائل
 النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعا حكاية عن الله عز وجل وجعلت أمته لا يجوز
 لهم خطبة حتى يشهدوا وانك عيسى ورسولي وكانت يذكر في تشهد هذه نفسه الشريفة باسمه العلم
 (وفي رواية له) أي لمسلم عن جابر (من بعد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له) أي
 يأتي بهذه الالفاظ بعد ما بعد (وللفسائي) أي عن جابر (وكل ضلالة في النار) أي بعد
 قوله كل بدعة ضلالة كما هو في النسائي واختصره المصنف والمراد صاحبها وكان يعلم أصحابه في
 خطبته قواعد الاسلام وشرائعه وياهم وينهاهم في خطبته اذا عرض أمر أو نهى كما أمر
 الداخل وهو يخطب أن يصلي ركعتين ويذكر معالم الشرائع في الخطبة والجنة والنار والمعاد فيأمر
 بتقوى الله ويحذر من غضبه ويرغب في موجبات رضاه وقد ورد قراءة آية في حديث مسلم كان
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس ويحذر
 وظاهره محافظته صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكر في الخطبة ووجوب ذلك لان فعله بيان لما أجمل
 في آية الجمعة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقد ذهب الى هذا الشافعي
 وقال أبو حنيفة يكفي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وقال مالك لا يجزى الا ما يسمى
 خطبة ﴿وعن عمار بن يامر﴾ رضي الله عنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة) بفتح الميم وكسر الهمزة ثم نون مشددة (من
 فقهه) أي مما يعرف به فقه الرجل وكل شيء دل على شيء فهو مئنة (رواه مسلم) وانما كان قصر
 الخطبة علامة على فقه الرجل لان الفقيه هو المطلع على حقائق المعاني وجوامع الالفاظ فيتمكن
 من التعبير بالعبارة الجزلة المضيئة ولذلك كان من تمام رواية هذا الحديث فاطيلوا الصلاة واقصروا
 الخطبة وان من البيان لسحرا فشبّه الكلام العام في القلوب الخاذل للقول بالسحر لاجل
 ما اشتمل عليه من الجزالة وتناسق الدلالة وافادة المعاني الكثيرة ووقوعه في مجازة من الترغيب
 والترهيب ونحو ذلك ولا يقدر عليه الا من فقه بالمعاني وتناسق دلالتها فانه يتمكن من الاتيان
 بجوامع الكلام وكان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم فانه أوتي جوامع الكلام والمراد
 من طول الصلاة الذي لا يدخل فاعله تحت النهي وقد كان يصلي صلى الله عليه وآله وسلم
 الجمعة بالجمعة والمناقضين وذلك طول بالنسبة الى خطبته وليس بالتطويل المنهي عنه ﴿وعن أم
 هشام بنت حارثة بن النعمان﴾ هي الانصارية روى عنها حبيب بن عبد الرحمن بن سيف
 قال أحمد بن زهير سمعت أبي يقول أم هشام بنت حارثة بايعت بيعة الرضوان ذكره ابن عبد البر
 في الاستيعاب ولم يذكر اسمها وذكرها المصنف في التقريب ولم يسمها وانما قال صحابة مشهورة

رضي الله عنها (قالت ما أخذت ق والقرآن المجيد الا من اسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها كل جمعة على المنبر اذا خطب الناس رواه مسلم) فيه دليل على مشروعية قراءة سورة في الخطبة كل جمعة قال العلماء وسبب اختياره صلى الله عليه وآله وسلم هذه السورة لما اشتملت عليه من ذكر البعث والموت والمواعظ الشديدة والزواجر الا كيدة وفيه دلالة لقراءة شيء من القرآن في الخطبة كما سبق وقد قام الاجماع على عدم وجوب قراءة السورة المذكورة ولا بعضها في الخطبة وكان محافظته على هذه السورة اختيارا من الله تعالى وحسن في الوعظ والتذكير وفيه دلالة على ترديد الوعظ في الخطبة قلت ولادلالة في الحديث على ان أم هشام أخذت تلك السورة كلها في مرة واحدة من لسانه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة الجمعة بل يحتمل انها أخذتها آية آية أو آيات آيات يقرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها في الخطبة لان قراءة السورة بتمامها في الخطبة يعارضها حديث قصر الخطبة وطول الصلاة والظاهر ان الخطبة لم تكن قراءة هذه السورة فقط بل كانت هذه السورة في جامع غيرهما من الحمد والثناء والتشديد وما بعد ونحوهما مما يسن أو يستحب في الخطب والله أعلم (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجار يحمل أسفارا والذي يقول أنصت ليست له جمعة رواه أحمد بإسناد لا بأس به) وله شاهد قوي في جامع حاد مرسل (وهو) أي حديث ابن عباس (يفسر حديث أبي هريرة في الصحيحين مرفوعا اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت) في قوله يوم الجمعة دلالة على ان خطبة غير الجمعة ليست مثلها ينهي عن الكلام حالها وقوله والامام يخطب دليل على انه يختص النهي بحال الخطبة وأما الكلام عند جاوسه بين الخطبتين فهو غير خاطب فلا ينهي عن الكلام حاله وقيل هو وقت يسير يشبه السكوت للتنفس فهو في حكم الخاطب وانما شبهه بالجار لانه فاته الانتفاع بالبلغ نافع وقد تكلف المشقة وأتعب نفسه في حضور الجمعة والمشي به كذلك فاته الانتفاع بالبلغ نافع مع تحمل التعب في استجابته وفي قوله ليست له جمعة دليل على انه لا صلاة له فان المراد بالجمعة الصلاة الا انها تجزئه اجزاء فلا بد من تأويل هذا بأنه نفي للفضيلة التي يحوزها من أنصت وهو كما في حديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود وابن خزيمة بلفظ من لغا ويخطي رقاب الناس كانت له ظهرا قال ابن وهب أحدر وانه معناه أجزأه الصلاة وحرمة فضيلة الجمعة وقد احتج بالحديث من قال بجمرة الكلام حال الخطبة وهم أبو حنيفة ومالك ورواية عن الشافعي فان تشبيهه بالمشي به المستنكر وملاحظة وجه الشبه تدل على قبح ذلك وكذلك نسبته الى فوات الفضيلة الحاصلة بالجمعة ما ذاك الا لما يلحق المتكلم من الوزر الذي يقاوم الفضيلة فيصير محبطا لها وذهب أحمد في أحد قوله والشافعي الى التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها ونقل ابن عسكرا البر الاجماع على وجوب الانصات على من سمع خطبة الجمعة الا عن قليل من التابعين وقوله فقد لغوت تأكيدي للنهي عن الكلام لانه اذا علم من اللغو وهو أمر مجرد فإولى غيره فعلى هذا يجب عليه ان يأمره بالاشارة اذا أمكن ذلك والمراد بالانصات قبيل من مكالمه الناس فيجوز على هذا الذكرو قراءة القرآن والاطهر ان النهي شامل للجميع ومن فرق فعليه الدليل فنسل جواب التحية والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره عند من يقول بوجوبها قد تعارض

فيه عموم النهي هنا وعموم الوجوب فيها وتخصيص أحدهما للعموم الآخر تحكم من دون مرجح وقد يقال ان حال الخطبة أخص وان تكررت زمناً فيختص به عموم حديث الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم واختلفوا في معنى قوله لغوت الاقرب ما قاله ابن المنبر ان اللغو ما لا يحسن وقيل بطلت فضيلة جعته وصارت ظهراً (وعن جابر) رضي الله عنه (قال دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال صليت قال لا قال فقم صل ركعتين متفق عليه) الرجل هو سليك الغطفاني سماه في رواية مسلم وقيل غيره وحذف همزة الاستفهام من قوله صليت وأصله أصليت وفي مسلم قال له أصليت وقد ثبت في بعض طرق البخاري وسليك بنهم السين بعد اللام مصفراً الغطفاني يفتح الغين المجهمة وقوله صل ركعتين وعند البخاري وصفهما بخفيقتين وعند مسلم ويجوز فيه أو بوب البخاري لذلك بقوله باب من جاء الإمام يخطب يصلي ركعتين خفيقتين وفي الحديث دليل على ان تحية المسجد تصلي حال الخطبة وقد ذهب إلى هذا طائفة من الفقهاء والمحدثين ويخففهما ليفرغ لسماع الخطبة وذهب جماعة من السلف والخلف إلى عدم شرعية ما حال الخطبة والحديث هذا حجة عليهم وقد تأولوه بإحدى عشرة تأويلاً كلها مردودة سردها المصنف في الفتح برودها ونقل ذلك الشارح في شرحه واستدلوا بقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ولا دليلاً في ذلك لان هذا خاص وذلك عام ولان الخطبة ليست قرآناً وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى الرجل ان يقول لصاحبه والخطيب يخطب انصت وهو أمر بمعروف وجوابه أن هذا أمر الشارع وهذا أمر الشارع فلا تعارض بين أمر به بل القاعد ينصت والداخل يركع التحية وباطفاق أهل المدينة خلفا عن سلف على منع التأول حال الخطبة وهذا الدليل للمالكية وجوابه انه ليس اجماعهم حجة لو اجمعوا كما عرف في الاصول على انه لا يتم دعوى اجماعهم فقد اخرج الترمذي وابن خزيمة وصححه ان أباسعيداً في ومروان يخطب فصلاهما فأراد حرس مروان ان يمنعوه فأبى حتى صلاهما ثم قال ما كنت لأدعهما بعد ان سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بهما وأما حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير مرفوعاً بلفظ اذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام فقيه أيوب بن نهمك متروك وضعفه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطي وقد أخذ من الحديث انه يجوز للخطيب ان يقطع الخطبة باليسير من الكلام وأجيب عنه بان هذا الذي صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم من جلة الاوامر التي شرعت لها الخطبة وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بها دليل وجوبها واليه ذهب البعض وأما من دخل الحرم في غير حال الخطبة فإنه يشرع له الطواف فإنه تحيته أولانه في الاغلب لا يقعد الا بعد صلاة ركعتي الطواف وأما صلاتها قبل صلاة العيد فإن كانت صلاة العيد في جبانة غير مسجلة فلا يشرع لها التحية مطلقاً وان كانت في مسجد فيشرع وأما كونه صلى الله عليه وآله وسلم لما خرج إلى صلاته لم يصل قبلها شيئاً فذلك انه حال قدومه اشتغل بالدخول في صلاة العيد ولانه كان يصلها في الجبانة ولم يصلها الا مرة واحدة في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم فلا دليل على انه لا يشرع لغيره لو كانت العيد في مسجد (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة في الأولى (والمناقين) في الثانية أي بعد الفاتحة فيهما لما علم من غيره (رواه مسلم) وانما

خصها بهما لما في سورة الجمعة من الحث على حضورها والسعي إليها وبيان فضيلة بعثته صلى
 الله عليه وآله وسلم وذكر الأربع الحسك في بعثته والحث على ذكر الله ولما في سورة المنافقين من
 توبيخ أهل النفاق وحثهم على التوبة ودعائهم إلى طلب الاستغفار من رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ولأن المنافقين يكثروا اجتماعهم في صلاتها ولما في آخرها من المواعظ والحث على
 الصدقة (وله) أي أسلم (عن النعمان بن بشير) رضي الله عنه (قال كان يقرأ) أي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (في العيدين) الفطور والاضحى أي في صلاتهما (وفي الجمعة) أي في
 صلاتها (بسم ربك الأعلى) أي في الركعة الأولى بعد الفاتحة (وهل أتاك حديث
 الغاشية) أي في الثانية بعدها وكانت كان يقرأ ما ذكره ابن عباس نارة وما ذكره النعمان نارة وفي
 سورة سجد والغاشية من التذكير بأحوال الآخرة والوعود والوعيد بما يناسب قراءتهما في تلك
 الصلاة الجامعة وقد ورد في العيدين أنه كان يقرأ بآفاق واقرب ﴿﴾ (وعن زيد بن أرقم رضي الله
 عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد) أي في يوم الجمعة (ثم رخص في الجمعة) أي في
 صلاتها (ثم قال من شاء أن يصلي) أي الجمعة (فليصل) هذا بيان لقوله رخص وإعلام بأنه كان
 الترخيص بهذا اللفظ (رواه الخمسة إلا الترمذي) وصححه ابن خزيمة وأخرج أيضاً أبو داود ومن
 حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه
 عن الجمعة وأنا جمعون وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث أبي صالح وفي أسناده بقبية وصححه
 الدارقطني وغيره أرساله وفي الباب عن ابن الزبير من حديث عطاء أنه ترك ذلك وأنه سأل ابن عباس
 عنه فقال أصاب السنة والحديث دليل على أن صلاة الجمعة بعد صلاة العيد تصير رخصة يجوز
 فعلها وتركها وهو خاص بن صلى العيد دون من لم يصلها وإلى هذا ذهب جماعة إلا في حق الإمام
 وثلاثة معه وذهب الشافعي وجماعة إلى أنها لا تصير رخصة مستدلين بأن دليل وجوبها عام لجميع
 الأيام وما ذكر من الأحاديث والآثار لا يقوى على تخصيصها لما في أسانيدهما من المقال قلت حديث
 زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة ولم يطعن غيره فيه فهو يصلح للتخصيص فإنه يخص العام بالأحد
 وذهب عطاء إلى أنه يسقط فرضها عن الجميع لظاهر قوله من شاء أن يصلي فليصل وللفعل ابن الزبير
 فإنه صلى بهم يوم العيد صلاة العيد يوم الجمعة قال عطاء ثم جئنا إلى الجمعة فلم يخرج السنافلينا
 وحداً أنا قال وكان ابن عباس بالطائف فلما قدم ذكرنا له ذلك فقال أصاب السنة وعنده أيضاً أنه
 يسقط فرض الظهر ولا يصلي إلا العصر وأخرج أبو داود عن ابن الزبير أنه قال عيدان اجتماعاً
 في يوم واحد فجمعهما ففصلهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر وعلى القول بأن الجمعة
 أصل في يومها والظهر بدل فهو يقتضي صحة هذا القول إذا سقط وجوب الأصل مع إمكان
 أدائه سقط البدل وظاهر الحديث أيضاً حيث رخص لهم في الجمعة ولم يأمرهم بصلاة الظهر مع
 تقدير إسقاط الجمعة للظهر يدل على ذلك قوله ﴿﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً) الحديث دليل على
 شرعية أربع ركعات بعد الجمعة والامر بها وإن كان ظاهراً الوجوب إلا أنه أخرجه عنه ما وقع
 في لفظ من رواية ابن الصباح من كان مصلداً بعد الجمعة فليصل أربعاً أخرجه مسلم فدل على أن
 ذلك ليس بواجب والأربع أفضل من الاثنين لوقوع الأمر بذلك وكثرة فعله صلى الله عليه وآله

وسلم لها قال في الهدى النبوى وكان صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الجمعة دخل منزله فصلى
 ركعتين ستم أوامر من صلاها ان يصلى بعدها أربعاً قال شيخنا ابن تيمية ان صلى في المسجد صلى
 أربعاً وان صلى في بيته صلى ركعتين قلت وعلى هذا تدل الأحاديث وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر انه
 كان اذا صلى في المسجد صلى أربعاً واذا صلى في بيته صلى ركعتين وفي الصحيحين عن ابن عمر انه صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته ﴿وعن السائب بن يزيد﴾ هو الكندى
 في الأشهر ولد في الثانية من الهجرة وحضر حجة الوداع مع أبيه وهو ابن سبع سنين رضي الله عنه
 (ان معاوية قال له اذا صليت الجمعة فلا تصلها) بفتح حرف المضارعة من الوصول بصلاة (حتى
 تنكلم أو تخرج) أى من المسجد (فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بان ذلك ان
 لا نوصل صلاة بصلاة حتى تنكلم أو تخرج) ان وما بعده بدل أو عطف بيان من بذلك (رواه
 مسلم) فيه مشروعية فصل النافلة عن الفريضة وان لا توصل بها وظاهر النهى التحريم وليس
 خاصاً بالصلاة الجمعة لانه استدلل الراوى على تخصيصه بذلك صلاة الجمعة بحديث يعنها وغيرها
 قبل والحكمة في ذلك لئلا يشتبه القرض بالنافلة وقد ورد ان ذلك هلكة وقد ذكر العلماء انه
 يستحب التحول للنافلة من موضع الفريضة والافضل ان يتحول الى بيته فان فعل النوافل
 في البيوت أفضل والا فالى موضع في المسجد وغيره وفيه تكثير لمواضع السجود وقد أخرج
 أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً أي يجزأ أحدكم ان يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله
 في الصلاة يعنى السجدة ولم يضعه أبو داود وقال البخارى في صحيحه ويذكر عن أبي هريرة رفعه
 لا يتطوع الامام في مكانه ولم يصح انتهى ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضى الله عنه (قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل) أى للجمعة لحديث اذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل
 أو مطلقاً (ثم أتى الجمعة) أى في الموضع الذى تقام فيه كما يدل له قوله (فصلى) من النوافل
 ما قدر له ثم أنصت حتى يفرغ الامام من خطبته ثم يصلى معه غفرله ما بينه وبين الجمعة الاخرى
 (وفضل) أى زيادة (ثلاثة أيام رواه مسلم) فيه دلالة على انه لا بد في احراز ما ذكر من الاجر من
 الغتسال الان في رواية لمسلم من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة وفي هذه الرواية بيان ان
 غسل الجمعة ليس بواجب وانه لا بد من النافلة حسماً يمكنه فانه لم يقدرها بحديثه هذا الاجر
 ولو اقتصر على تحية المسجد وقوله أنصت من الانصات وهو السكوت وهو غير الاستماع اذ هو
 الاصغاء لسماع الشئ ولذا قال تعالى فاستمعوا له وانصتوا وقدم الكلام على الانصات هل يجب
 أو لا وفيه دلالة على ان النهى عن الكلام انما هو حال الخطبة لا بعد الفراغ منها ولو قبل الصلاة
 فانه لانهى عنه كما دلت حتى وقوله غفرله ما بينه وبين الجمعة أى ما بين صلاتها وخطبتها الى مثل
 ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى تكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان أى غفرت له الخطايا
 الكاتبة فيما بينهما وفضل ثلاثة أيام أى غفرت له ذنوب ثلاثة أيام مع السبعة حتى تكون عشرة
 وهل المغفور الكبار أو الصغار الجمهور على الآخر وان الكبار لا يغفروا الا التوبة ﴿وعنه﴾
 أى عن أبي هريرة رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوم الجمعة فقال
 فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله تعالى شيئاً الا أعطاه اياه وأشار) أى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم (بيده يقللها) يحقر وقتها (متفق عليه وفي رواية لمسلم وهي ساعة

خفيفة) هو الذي أفاده لفظ يقللها في الأولى فيه إيهام الساعة ويأتي تعيينها ومعنى قائم أي مقيم لها متلبس بارتكابها لا بمعنى حال القيام فقط وهذه الجملة ثابتة في رواية جماعة من الحفاظ وسقطت في رواية آخرين وحكى عن بعض العلماء أنه كان يأمر بحذفها من الحديث وكأنه استشهد بكل الصلاة أدوقت تلك الساعة إذا كان بعد العصر فهو وقت كراهة للصلاة وكذا إذا كان من حال جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه وقد تواترت هذه الجملة بأن المراد منظر الصلاة والمنظر للصلاة في صلاة كالتب في الحديث وانما قلنا ان المشير بيده هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما في رواية مالك فأشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل المشير بعض الرواة وأما كيفية الإشارة فهو وضع أمله على بطن الوسطى والخنصر ليسين قلتهما وقد أطلق السؤال هنا رقيقه في غيره كما عند ابن ماجه ما لم يسأل الله أنما وعنه إذا جدم ما لم يسأل الله أنما أو قطيعة رحم ﴿وعن أبي بردة﴾ يضم الباء وسكون الراء هو عامر بن عبد الله بن قيس وعبد الله هو أبو موسى الأشعري وأبو بردة من التابعين المشهورين سمع أباه وعليه عليه السلام وابن عمر وغيرهم (عن أبيه) أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول هي) أي ساعة الجمعة (ما بين أن يجلس الإمام) أي على المنبر (إلى أن تقضى الصلاة رواه مسلم ورجح الدارقطني أنه من قول أبي بردة) وقد اختلف العلماء في هذه الساعة وذكر المصنف في فتح الباري عن العلماء ثلاثة وأربعين قولاً ويشير إليهم أو سردتها في شرحي الفارسي مسك الختام مع زيادة على هذا العدد وهذا المروي عن أبي موسى أحمد هار ربحه مسلم على ما روى عنه البيهقي وقال هو أجود شيء في هذا الباب وأصحّه وقال به البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب قال المصنف وليس المراد أنها تستوعب جميع الوقت الذي عين بل تكون في أثناء لقوله يقللها وقوله خفيفة وفائدة ذكر الوقت أنها تنقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلاً وانتهائها انتهاء الصلاة وأما قوله أنه ربح الدارقطني وقفه فقد يجاب عنه بأنه لا يكون الأمر فوعا فانه لا مسرح للاجتهاد في تعيين أوقات العبادات ويأتي ما أعل به الدارقطني قريباً (وفي حديث عبد الله بن سلام) هو أبو يوسف بن سلام من بني قينقاع اسرائيلي من ولد يوسف بن يعقوب عليه السلام وهو أحد الأبحار وأحد من شهد له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة روى عنه إمام يوسف ومحمد وأنس ابن مالك وغيرهم مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين وسلام بتحقيق اللام قال المبرد لم يكن في العرب سلام بالتحفيف غيره رضي الله عنه (عند ابن ماجه) لفظه فيه عن عبد الله بن سلام قال قلت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس أنا لنجد في كتاب الله أي التوراة في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي يسأل الله عز وجل فيها شيئاً الا قضى الله حاجته قال عبد الله فأشار أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض ساعة قلت صدقت يا رسول الله أو بعض ساعة قلت أي ساعة هي قال آخر ساعة من ساعات النهار قلت انما ليست ساعة صلاة قال ان العبد المؤمن اذا صلى ثم جلس لا يجلسه الا الصلاة فهو في الصلاة انتهى ﴿وعن جابر﴾ رضي الله عنه (عند أبي داود والنسائي) انها ما بين صلاة العصر وغروب الشمس قوله انها بفتح الهمزة مبتدأ خبره ما تقدم من قوله وفي حديث عبد الله بن سلام الى آخره ربح أحمد بن حنبل هذا القول

رواه عنه الترمذي وقال أخذنا كثير الأحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر هو أثبت شيء في هذا الباب روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناسا من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم اختلفوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة ورجحه أصحاب وغيره وحكى أنه نص الشافعي وقد استشكل هذا فإنه ترجيح لغير ما في الصحيح على ما فيه والمعروف من علوم الحديث وغيرها أن ما في الصحيحين أو في أحدهما مقدم على غيره والجواب أن ذلك حيث لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما انتقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا الذي في مسلم فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب أما الأول فإنه من رواية مخرومة بن بكير وقد سرح أنه لم يسمع من أبيه فليس على شرط مسلم وأما الثاني فلأن أهل الكوفة أخرجه عن أبي بردة غير مرفوع وأبو بردة كوفي وأهل بلدته أعلم بحديثه من بكير فلو كان مرفوعا عند أبي بردة لم يقفوا عليه وبهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب وجمع ابن القيم بين حديث أبي موسى وابن سلام بأن الساعة تنصرف في أحد الوقتين وسبقه إلى هذا أحمد بن حنبل رضي الله عنه (وقد اختلف في ما على أكثر من أربعين قولاً أملت في شرح البخاري) تقدمت الإشارة إلى هذا وهذه العبارة فأدلت أن تأليف بلوغ المرام بعد تأليف فتح الباري قال الخطابي اختلف فيها على قولين فتميل قدر فتمت وهو محكي عن بعض الصحابة وقيل باقية واختلف في تعيينها ثم سرد الأقوال ولم يبلغ بها المصنف من العدد وقد اقتصر المصنف هنا على قولين كأنهما الأرجح عنده دليلا وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة لا اختصاصها بهذه الساعة وللجمعة خصائص كثيرة ذكرها المحدث في سفر السعادة والسيوطي في اللمعة ❦ (وعن جابر) هو ابن عبد الله (قال مضى السنة أن في كل أربعين فصا عدا جمعة رواء الدارقطني بإسناد ضعيف) وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن وعبد العزيز قال فيه أجد اضرب على أحاديثه فأنها كذب وموضوعة وقال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني منكر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز أن يحتج به وفي الباب أحاديث لا أصل لها وقال عبد الحق لا يثبت في العدد حديث وقد اختلف العلماء في النصاب الذين تقام بهم الجمعة فذهب إلى وجوبها على الأربعين لا على من دونهم عمر بن عبد العزيز والشافعي وفي كون الإمام أحدهم وجهان عند الشافعية وذهب أبو حنيفة إلى أنها ثلثة مع الإمام وهو أقل عدد تعتقده فلا يجب إذا لم يتم هذا العدد مستدلين بقوله تعالى فاسعوا قالوا والخطاب لجماعة بعد النداء للجمعة وأقل الجمع ثلاثة فدل على وجوب السعي على الجماعة للجمعة بعد النداء لها والنداء لا بدله من مناد فكانوا ثلثة مع الإمام ولا دليل على اشتراط ما زاد على ذلك واعتراض بأنه لا يلزم من خطاب الجماعة بشيء فعلهم له مجمعين قلت والحق أن شرطية أي شيء في أي عبادة لا يكون إلا عن دليل ولا دليل هنا على تعيين عدد لا من الكتاب لا من السنة وأدغم أنها لا تكون صلاتها إلا بجماعة كما ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه وابن عدي وحديث أبي امامة عند أحمد والطبراني والاثنتان أقل ما تميم به الجماعة لحديث الاثنان جماعة فتم بهم في الاظهر وقد سرح الشارح الخلاف والأقوال في كمية العدد المعتبر في صلاة الجمعة فباقت أربعة عشر قولاً وذكرا ما ثبت به كل قائل من الدليل على مدعاء بما لا يتم حجة على الشرطية ثم قال والذي نقل من حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يصلي في جمع كثير غير موقوف على عدد يدل على أن المعتبر هو الجمع الذي

يحصل به الشعار ولا تكون الا في كثرة يفاظ بها المناق ويكتب بها الجاحد ويسر بها المصدق
والآية الكريمة الله على الامر بالجماعة فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم تنعقد انتهى قلت حكم
صلاة الجمعة هو حكم الصلوات الخمس في كل شيء من الجماعة وغيرها ولم تميز عنها الا بالخطبة قبلها
فهي نصيب اثنين ولو لم يرد ما دل على الجماعة لقلنا بعين المنفرد وكل ما ذكره في هذه الصلاة من
شرائط من كون المصنوع معا ومن أن يكون العدد كذا وكذا ومن وجود الامام الاعظم أو نائبه وما
يشابه هذا فتلك كلها البرهان عليها أصلا كما حققنا ذلك في الروضة الندية وغيرها من مؤلفاتنا
راجع اليها لتكشف اليك الحقيقة ﴿وعن سمرة بن جندب﴾ رضي الله عنه (ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان يستغفر للمؤمنين والمؤمنات كل جمعة رواه الزوارق بسنادين) قلت قال الزوارق
لانه لم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد وفي اسناد الزوارق يوسف بن خالد البستي
وهو ضعيف ورواه الطبراني في الكبير الا انه بن زيادة والمسلمين والمسلمات وفيه دليل على مشروعية
ذلك للخطيب لانهم اوضح الدعاء وقد ذهب الى وجوب دعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين
والمؤمنات جماعة من العلماء وكانهم يقولون ان مواظبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دليل الوجوب كما يفيد كانه يستغفر وقال جماعة يندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب قال
الشارح والاول أظهر ﴿وعن جابر بن سمرة﴾ رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان في الخطبة يقرأ آيات من القرآن يذكر الناس رواه أبو داود وأصله في مسلم) كأنه يريد ما تقدم
من حديث أم هانئ أنها أخذت من الامر لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها
كل جمعة على المنبر وروى الطبراني في الاوسط من حديث علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يقرأ على المنبر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفيه رجل مجهول وبقيته
رجاله موثقون وأخرج الطبراني في مسنده أيضا من حديث جابر انه خطب صلى الله عليه وآله وسلم
فقرأ في خطبته آخر الزمر فتحرك المنبر مرتين وفي رواه ضعيفان ﴿وعن طارق بن شهاب﴾
ابن عبد شمس الاحمسي البجلي الكوفي أدرك الجاهلية ورأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس
له منه سماع وغزافي خلافة أبي بكر ثلاثا وثلاثين أو أربعين غزوة وسرية ومات سنة اثنتين
وثمانين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة
الا أربعة مملوك وامرأة وصبي ومريض رواه أبو داود وقال لم يسمع طارق من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) الا انه في سنن أبي داود بلفظ عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض بلفظ أو وكذا ساقه
المصنف في التلخيص ثم قال أبو داود وطارق قد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئا انتهى (وأخرجه الحاكم من رواية طارق
المذكور عن أبي موسى) يريد المصنف انه بهذا اصاب موصولا وفي الباب عن تميم الداري وابن عمر
ومولى لابن الزبير رواه البيهقي وحديث تميم فيه أربعة أنفس ضعفاء على الولا قاله ابن القطان
وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الاوسط بلفظ ليس على مسافر جمعة وفيه أيضا من حديث
أبي هريرة مرفوعا خمسة لاجعة عليهم المرأة والمسافر والعبد والصبي وأهل البادية ﴿وعن
ابن عمر﴾ رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على مسافر جمعة
رواه الطبراني باسناد ضعيف) لم يذكر المصنف تضعيفه في التلخيص ولا بيان وجه تضعفه واذا

عرفت هذا فقد اجتمع من الأحاديث أنها لا تجب الجمعة على ستة أنفس الصبي وهو متفق على أنه لا الجمعة عليه والمملوك وهو متفق عليه الاعتقاد داود فقال بوجوده عليه لدخوله تحت عموم يأياهم الذين آمنوا إذا نودى للصلاة فإنه تقرر في الأصول دخول العبد في الخطاب ولجيب عنه بانه خصه الأحاديث وإن كان فيها مقال فإنه يقوى بعضها بعضا والمرأة وهو مجمع على عدم وجوبها عليها وقال الشافعي يستحب للمجانز حضورها بآذن الزوج والمرأى فإنه لا يجب عليه حضورها إذا كان يتضرربه والمسافر لا يجب عليه حضورها وهو يحتمل أن يراد به مباشر السفر وأما النازل فيجب عليه ولو نزل بعد دار الصلاة وقيل لا يجب عليه لأنه داخل في لفظ المسافر وهو الأقرب لأن أحكام السفر باقية له من القصر ونحوه ولذا لم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بعرفات في حجة الوداع لأنه كان مسافرا وكذا العبد تسقط صلاته على المسافر ولذا لم ير أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة العيد في حجة تلك وقد وهم ابن حزم فقال أنه صلاها في حجة وغلطه العلماء والسادس أهل البادية وفي النهاية أن البادية تختص بأهل العمد والخيام دون أهل القرى والمدن وفي شرح العمدة أن حكم أهل القرى حكم أهل البادية ذكره في شرح حديث لا يبيع حاضر لباد (وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا وناه الترمذي بإسناد ضعيف) لأن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف تفرد به الدارقطني وابن عدي وغيرهما (وله شاهد من حديث البراء عند ابن خزيمة) لم يذكره الشارح ولا رأيته في التلخيص والحديث يدل على أن استقبال الناس الخطيب مواجهين له أمر مستقر وهو في حكم المجمع عليه وجزم بوجوده أبو الطيب من الشافعية (وعن الحكم بن حزن) بفتح الخاء وسكون الزاي قال ابن عبد البر الحكم أسلم عام الفتح وقيل يوم اليمامة وأبو حزن بن أبي وهب الخزومي (شهدنا الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام متوكئا على عصا أو قوس رواه أبو داود) ثم أنه من السنن فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات ثم قال أيها الناس انكم لن تطيقوا أولن تفعلوا كل ما أمرتم به ولكن سدوا ويسروا وفي رواية وأبشروا وإسناده حسن وصححه ابن السكن وابن خزيمة وله شاهد عند أبي داود من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى يوم العيد قوسا خطب عليه وطوله أجد والطبراني وصححه ابن السكن وأخرج الشافعي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خطب يعتمد على عنقه والعنزة مثل نصف الرمح أو أكبر فيه سنان مثل سنان الرمح وفي الحديث دليل على أنه يندب للخطيب الاعتماد على سيف أو نحوه وقت خطبته والحكمة أن في ذلك ربطا للقلب ولبعديديه عن العبث فإن لم يجد ما يعتمد عليه أرسل يديه أو وضع اليمنى على الشمال أو على جانب المنبر ويكره دق المنبر بالسيف إذ لم يؤثر فهو بدعة

* (باب صلاة الخوف) *

(عن صالح بن خوات) بفتح الخاء وتشديد الواو الانتصارى المدني تابعي مشهور مع جماعة من الصحابة (عن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في صحيح مسلم عن صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي حنيفة نصرح عن حديثه في رواية وفي رواية أبيه مه كاهنا (يوم ذات الرقاع)

بكسر الراء هو مكان من نجد بارض غطفان سميت الغزاة بذلك لأن أقدامهم نقيت فلقوا عليها
الخرق كما في صحيح البخاري من حديث أبي موسى وكانت في جادى الاولى من السنة الرابعة من
الهجرة (صلاة الخوف ان طائفة من أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم صفت معه وطائفة وجاءه
بكسر الواو فيجئهم مواجهة) (العدو فصل بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لانفسهم ووصفوا)
وفي مسلم فصفا بالقاء (وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت
جالسا وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم متفق عليه) وهذا لفظ مسلم (ووقع في المعرفة) كتاب (لابن
منه) فتح الميم وسكون النون امام كبير من أئمة الحديث ذكرنا ترجمته في التاج المكلل (عن
صالح بن خوات عن أبيه) أى خوات بن جبير وهو صحابي فذكر الميم وأنه أبوه وفي مسلم أنه من
ذكرناه وهذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذكرناه وهو الذى قاله ابن اسحق وغيره من أهل السير
والمغازي وتلقاه الناس عنهم قال ابن القيم وهو مشكل جدا فإنه قد صرح ان المشركين حبسوا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء
فصلاهن جميعا وذلك قبل نزول صلاة الخوف والخندق بعد ذات الرقاع سنة تسع قال
والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للخوف بعد سفان ولا خلاف
بينهم ان سفان كانت بعد الخندق وقد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى صلاة الخوف
بذات الرقاع فلم يأتها بعد الخندق وبعد سفان وقد تبين لنا وهما أهل السير انتهى ومن قال
بتقديم مشروعيته على الخندق على رواية أهل السير يقول أنها لا تصلى الخوف في الحضر ولذا
لم يصلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق وهذه القصة التي ذكرت في الحديث
في كيفية صلاتها واضحة وقد ذهب اليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم واشترط الشافعي
أن يكون العدد في غير جهة القبلة وهذا في الثنائية وان كانت ثلاثية انتظر في التشهد الاول
وتم الطائفة الركعة الثالثة وكذلك في الرابعة ان قلنا انها تصلى صلاة الخوف في الحضر ينتظر
في التشهد أيضا وظاهر القرآن مطابق لما دل عليه هذا الحديث الجليل لقوله تعالى ولتأت
طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وهذه الكيفية أقرب الى موافقة المعتاد من الصلوات
في تقليل الافعال المتنافية للصلاة ولتأبى الامام (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (قال
غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل) بكسر القاف وفتح الباء أى جهة (نجد)
كل ما ارتفع من بلاد العرب فهو نجد (فوازيئا) بالزاي بعدها ياء أى قابلنا (العدو فصافقناهم
فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلينا) في المغازي من البخاري انها صلاة العصر
ثم لفظ البخاري فصلى لنا باللام قال المصنف في فتح الباري أى لا جلنا ولم يذكر ان فيه رواية
بالموحدة وفيه يصلى بالفعل المضارع (فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو وركع مع
ركعة وسجد سجدتين ثم انصرفوا) أى الذين صلوا معه ولم يكونوا أتوا بالركعة الثانية ولا سلوا
من صلاتهم (مكان الطائفة التي لم تصل بخاؤا فركع بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد
منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين متفق عليه وهذا لفظ البخاري) قال المصنف لم يختلف
الطريق عن ابن عمر في هذا ويحتمل انهم أتموا في حالة واحدة ويحتمل انهم أتموا على التعاقب وهو
الراجح من حيث المعنى والاستلزام بضيق الحراسة المطلوبة وأفراد الامام وسجدتين بوجه واحد

(مطلب تطلق الطائفة
على الواحد)

أبو داود من حديث ابن مسعود بلفظ ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فصلوا لانفسهم ركعة
ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا انتهى والطائفة
تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد حتى لو كانوا ثلاثا جاز للامام ان يصلي بواحد والثالث
يحرس ثم يصلي مع الامام وهذا أقل ما تحصل به جماعة الخوف وظاهر الحديث ان الطائفة الثانية
والتبين ركعتيها ثم أتت الطائفة الاولى بعدها وقد ذهب الى هذه الكيفية أبو حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى (وعن جابر) رضي الله عنه (قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة
الخوف فصنعتنا صنفين صف خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والعدو بيننا وبين القبلة
فكبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكبرنا جميعا ثم ركع وركعنا جميعا ثم رفع رأسه من الركوع
ورفعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه) أي وانحدر الصف الذي يليه وهو عطف
على الضمير المتصل من دون تأكيد لانه وقع الفصل (وقام الصف المؤخر في شحرا بعدد وفما قضى
السجود قام الصف الذي يليه فذكر الحديث) تمامه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم
تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وركعنا جميعا ثم رفع
رأسه من الركوع وركعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخرا في الركعة
الاولى وقام الصف المؤخر في شحرا بعدد وفما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود والصف
الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا جميعا
قال جابر كما يصنع حرسكم هؤلاء بأمرائهم انتهى لفظ مسلم قوله (وفي رواية) هي في مسلم عن جابر
وفيها تبعين القوم الذين حاربوهم ولفظها غزوهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوما من
جهينة فقالوا نأقنا لا شديدا فلما صلينا الظهر قال المشركون لو ملنا عليهم ميلة واحدة لا قطع عناهم
فاخبر جابر بل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك لئلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال وقالوا انما استأنتهم صلاة هي أحب اليهم من الاولى فلما حضرت العصر الى ان قال (ثم سجد
وسجد معه الصف الاول فلما قاموا سجد الصف الثاني ثم تأخر الصف الاول وتقدم الصف الثاني
فذكر مثله) قال فقاموا مقام الاول فكبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبرنا وركعنا
ثم سجد وسجد معه الصف الاول وقام الثاني فلما سجد الثاني جلسوا جميعا وفي آخره (ثم سلم النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا جميعا رواه مسلم) الحديث دليل على انه اذا كان العدو في جهة القبلة
فانه يخالف ما اذا لم يكن كذلك فانه يتمكن الحراسة مع دخولهم جميعا في الصلاة وذلك ان الحاجة
الى الحراسة انما تكون في حال السجود فقط فيتابعون الامام في القيام والركوع ويحرس الصف
المؤخر في حال السجودتين بان يتركوا المتابعة للامام ثم يسجدون عند قيام الصف الاول ويتقدم
المؤخر الى محل الصف المقدم ويتأخر المقدم ليتابع المؤخر الامام في السجودتين الاخيرتين فيصم مع
كل من الطائفتين المتابعة في سجودتين والحديث يدل على انها لا تكون الحراسة الاحال السجود
فقط دون حال الركوع لان حال الركوع لا يتبع معه ادراك احوال العدو وهذه الكيفية لا توافق
ظواهر الآية ولا توافق الرواية الاولى عن صالح بن خوات ولا رواية ابن عمر الا أنه قد يقال انها
تختلف الصفات باختلاف الاحوال (ولا يروى عن ابن عباس الزني مثله) أي مثل رواية
جابر هذه (وزاد) تعين محل الصلاة (انها كانت بعسفان) بضم العين وسكون السين وهو موضع

على مرحلتين من مكة كفا في القساموس (وللنساء من وجبه آخر) غير الوجه الذي أخرجه
منه مسلم (عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى
بآخرين ركعتين ثم سلم) فصل في أحاديثهم أفرضا وبالأخرى نقلا له وعمل به هذا الحسن البصري
وإدعى الطحاوي أنه من منوخ بناء منه على أنه لا يصح أن يصلي المفترض خلف المتنفل ولا دليل على
النسخ (ومثله لابي داود عن أبي بكر) وقال أبو داود وكذلك في صلاة المغرب فإنه يصلي ست
ركعات والقوم ثلاثا ثلاثا (وعن حذيفة) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى صلاة الخوف بهمؤلاء ركعة وبهمؤلاء ركعة ولم يقضوا رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن
حبان ومثله عند ابن خزيمة عن ابن عباس) وهذه الصلاة بهذه الكيفية صلاة حذيفة بطبرستان
وكان الأمير سعيد بن العاص فقال أيكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف
قال حذيفة أنا فصل في بهم هذه الصلاة وأخرج أبو داود عن ابن عمر وزيد بن ثابت قال لا فكاك
للقوم ركعة ركعة وللنبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين وأخرج عن ابن عباس وأخرجه أيضا
مسلم والنسائي وابن ماجه قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم عليه أفضل الصلاة والسلام في
الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة وأخذ بهم هذا عطاء وطاوس والحسن وغيرهم
فقالوا يصلي في شدة الخوف ركعة يوحى إياها وكان اسحق يقول يجوز أن يكون عند المسابقة ركعة واحدة
يوحى لها إياها فان لم تقدر فسجدة فان لم تكن كبيرة لانها ذكر الله (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعة على أي وجهه كان رواه البزار
باسناد ضعيف) وأخرج النسائي أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاة بها بنى قريظة بهذه الكيفية قال
المصنف وقد صححه ابن حبان وغيره وأما الشافعي فقال لا يثبت والحديث دليل على أن صلاة
الخوف ركعة واحدة في حق الامام والمأموم وقد قال به الثوري وجماعة وقال به من الصحابة أبو
هريرة وأبو موسى وأعلم أنه ذكر المصنف في هذا الكتاب خمس كيفية صلاة الخوف وفي سنن أبي
داود ثمان كيفية منها هذه الخمس وزاد ثلثاً وقال المصنف في فتح الباري قد روى في صلاة
الخوف كيفية كثيرة ورجح ابن عبد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر بقوة الاسناد
وموافقة الأصول في أن الموثم لا يتم صلاته قبل الامام وقال ابن حزم صح منها أربعة عشر وجهاً
وقال ابن العربي فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة وقال النووي نحوه في شرح
مسلم ولم يذكرها قال الحافظ وقد بينا شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجهاً
فصارت سبعة عشر ولكن يمكن أن تتداخل قال في الهدى النبوي صلاها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم عشر مرات وقال ابن العربي صلاها أربعاً وعشرين مرة وقال الخطابي صلاها النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة بأشكال متباينة يحرى ما هو الاحوط للصلاة والابلاغ في
الحراسة وهي على اختلاف صورها متفقة المعنى أعقلت وكلها كاف شاف وبهذا قال صاحب
الحجة البالغة وصاحب نيل الاوطار (وعنه) أي عن ابن عمر (من فوعا ليس في صلاة الخوف
سهو أخرجه الدارقطني باسناد ضعيف) وهو مع هذا موقوف قيل ولم يقل به أحد من العلماء
وأعلم أنه قد اشترط في صلاة الخوف شروط منها السفر فاشترطه جماعة لقوله تعالى ولذا ضربتم في
الأرض الآية ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها في الحضر وقالت الحنفية والشافعية

لا يشترط لقوله تعالى وإذا كنت فيهم يناء على أنه معطوف على قوله إذا ضرب يتم في الأرض فهو غير داخل في التقييد بالضرب في الأرض ولعل الأولين يجعلونه مقيداً بالضرب في الأرض وإن التقدير إذا كنت فيهم مع هذه الحالة التي هي الضرب في الأرض والكلام مستوفى في كتب التفسير ومنها أن تكون في آخر الوقت لا تنه بديل عن صلاة الأمان لا تجزئ الا عند الناس من المبدل وهذه قاعدة للقائلين بذلك وقالت الشافعية والحنفية تجزئ أول الوقت لعموم أول الاوقات ومنها جل السلاح في حالة الصلاة اشترطه داود فلا تصح الصلاة الا بحمله ولا دليل على اشتراطه وأوجب الشافعي للامرية في الآية وله في السلاح تفاصيل معروفة ومنها أن لا يكون القتال محرماً سواء كان واجبا عيناً وكفاية ومنها أن يكون المصلي مطلوباً للعدو لا طالباً لانه اذا كان طالباً لم يكنه ان يأتي بالصلاة تامة او يكون خاشعاً للعدو عليه وهذه الشرائط مأخوذة من احوال شرعية وليست بظاهرة في الشرطية واعلم ان شرعية هذه الصلاة من اعظم الادلة على عظم شأن صلاة الجماعة

(باب صلاة العيدين)

❦ (عن عائشة رضي الله عنها) قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس رواه الترمذي وقال بعد سياقه هذا حديث حسن غريب وفسر بعض اهل العلم هذا الحديث انما معنى هذا الفطر والصوم مع الجماعة ومعظم الناس انتهى بالنظر وفيه دليل على انه يعتبر في ثبوت العيد موافقة الناس وان المنفرد بمعرفة يوم العيد بالرواية يجب عليه موافقة غيره ويلزمه حكمهم في الصلاة والافطار والاضحية وقد اخرج الترمذي مثل هذا الحديث عن ابي هريرة وقال حسن وفي معناه حديث ابن عباس وقد قال له كريب انه صام اهل الشام ومعاوية برؤية الهلال يوم الجمعة بالشام وقدم المدينة آخر الشهر وأخبر ابن عباس بذلك فقال ابن عباس لكأرا بناء ليلة السبت فلا تزال تصوم حتى تكمل ثلاثين اوزاً قال قلت أو لا تكتفي برؤية معاوية والناس قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر الحديث ان كريباً من رآه وأنه أمر ابن عباس ان يتم صومه وان كان متيقناً انه يوم عيد عنده وذهب الى هذا محمد بن الحسن وقال يجب موافقة الناس وان خالف يقين نفسه وكذا في الحج لانه ورد وعرفتكم يوم تعرفون وخالف الجمع ورووا انه يجب عليه العمل في نفسه بما يقينه وجعلوا الحديث على عدم معرفته بما يخالف الناس فانه اذا انكشف بعد الخطأ فقد اجراه قالوا ويتأخر الامام في حق من التمس عليه وعمل بالاصل وتأولوا حديث ابن عباس بأنه يحتمل انه لم يقل برؤية أهل الشام لاختلاف المطالع في الشام والحجاز وأنه لما كان الخبر واحداً لم يعمل بشهادته وليس فيه أنه أمر كريباً بالعمل بخلاف يقين نفسه فانه انما اخبر عن أهل المدينة وانهم لم يعملوا بذلك لاحد الامرين ❦ (وعن أبي عمير) بن أنس بن مالك الانصاري يقال ان اسمه عبد الله وهو من صغار التابعين روى عن جماعة من الصحابة وعمر بعد أبيه زماناً طويلاً (عن عمومة له من الصحابة ان ركبا جاؤا فشهدوا انهم رأوا الهلال بالامس فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يفطروا واذا أصبحوا ان يغدوا الى صلاههم رواه أحمد وأبو داود وهذا اللفظ هو اسناده صحيح) وأخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم وقول ابن عبد البر ان ابا

قوله وأنه وإن كان وقتها باقيا
هكذا في نسخة المؤلف حفظه
الله وخبر أن محذوف
والتقدير وأنه أي المذكور
حاصل وإن كان باقيا اهـ

عمر مجهول مردود بأنه قد عرفه من صحيح له والحديث دليل على أن صلاة العيد تصلى في اليوم
الثاني حيث انكشف العيد بعد دخروج وقت الصلاة وظاهر الحديث الإطلاق بالنظر إلى وقت
الصلاة وأنه وإن كان وقتها باقيا حيث لم يكن ذلك معلوما من أول اليوم وقد ذهب إلى العمل به أبو
حنيفة لكن يشترط أن لا يعلم الا وقد خرج وقتها فانها تقضى في اليوم الثاني فقط في الوقت الذي
تؤدى فيه في يومها ثم ظاهر الحديث انها اذا اداء لا قضاء وذهب مالك إلى أنها لا تقضى مطلقا كما
لا تقضى في يومها وللشافعي تفاصيل أخرى وهذا الحديث ورد في عيد الافطار وقاسوا عليه
الاضحى وفي الترتك للبس وقاسوا عليه سائر الاعذار وفي القياس نظر اذ لم تتعين معرفة الجامع
والله أعلم (وعن أنس) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو)
أي يخرج وقت الغداة (يوم الفطر) أي إلى الصلاة (حتى يأكل تمرات أخرجه البخاري وفي
رواية معلقة) أي للبخاري علقها عن أنس (ووصلها أحدوياً كهلن افراداً) وأخرجه البخاري
في تاريخه وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن جندب عنه بلفظ حتى يأكل تمرات ثلاثاً وخمسة
أو سبعة وأقل من ذلك أو أكثر وترا الحديث يدل على مداومته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك
قال المهلب الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العيد فكأنه اراد
سده هذه الذريعة وقيل لما وقع وجوب الفطر عقيب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مبادرة إلى
امتثال أمر الله قال ابن قدامة ولا نعلم في استحباب تعجيل الأكل في هذا اليوم قبل الصلاة خلافاً
قال المصنف في الفتح والحكمة في استحباب التمر ما في الخلو من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم
ولأن الخلو مما يوافق الإيمان ويعبر به المنام ويرق القلب ومن ثمة استحباب بعض التابعين أن يفطر
على الخلو مطلقاً قال المهلب وأما جعلهن وترافلاً إشارة إلى الوحدة ائمة وكذلك كان يفعل صلى الله
عليه وآله وسلم في جميع أموره تبركاً بذلك (وعن ابن بريدة) بضم الباء وفتح الراء (عن أبيه) هو
بريدة بن الحبيب تقدم واسم ابن بريدة عبد الله الأسلمي المروزي قاضياً ثقة من الثالثة قاله
المصنف في التقريب (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم
ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلي رواه أحمد وزاد فيه فياً كل من أضحيت أو الترمذي وصححه ابن
حبان) وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي رواية
البيهقي زيادة وكان اذا رجع أكل من كبداً أضحيت قال الترمذي وفي الباب عن علي وأنس ورواه
الترمذي أيضاً عن ابن عمر وفيها ضعف والحديث دليل على شرعية الأكل يوم الفطر قبل الصلاة
وتأخير يوم الاضحى إلى ما بعدها والحكمة فيه هو أنه لما كان اظهار كرامة الله للعباد بشريعة فخر
الاضاحى كان الأهم الابتداء بها كلها شكر الله على ما أنعم به من شرعية النسيكة الجامعة بخير الدنيا
وثواب الآخرة (وعن أم عطية) هي الأنصارية اسمها نسيبة بنت الحارث وقيل بنت كعب كانت
تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيرًا تدوى الجرحى وتعرض للمرضى تعدى في أهل البصرة
وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعين بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت لأنها شهدت غسل
بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحكت ذلك وأيقنت فحديتها أصل في غسل الميت ويأتي
حديثها هذا في كتاب الجنائز (قالت امرنا) مبنًى للمجهول للعلم بالآخرة والله رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وفي رواية للبخاري امرنا بنينا صلى الله عليه وآله وسلم (ان يخرج) أي إلى

المصلي (العوائق) البنات الابكار والبالغات والمقاربات للبلوغ (والحيض) هو اعم من الاول
 من وجهه (في العيدين يشهدن الخير) هو الدخول في فضيلة الصلاة لغير الحيض
 (ودعوة المسلمين) يوم الجمعة (ويعتزل الحيض المصلي متفق عليه) لكن لفظه عند البخاري
 امرنا ان نخرج العوائق ذوات الخدورا وقال العوائق وذوات الخدور فيعتزلن الحيض المصلي
 ولفظ امرنا يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نخرج العوائق وذوات الخدور وامر
 الحيض ان يعتزلن مصلي المصلين فهذا اللفظ الذي اتي به المصنف ليس لفظ أحدهما والحديث
 دليل على وجوب اخرجهن وفيه ثلاثة اقوال الاول انه واجب وبه قال الخلفاء الثلاثة على
 وأبو بكر وعمر ويؤيد الوجوب ما أخرجه ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس انه صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يخرج نساء وبناته في العيدين وهو ظاهر في استمرار ذلك منه صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو عام لمن كانت ذات هيئة وغيرها وصرح في الشواب وفي المجازين بالاولى والثاني
 سنة وحل الامر بخروجهن على الندب قاله جماعة وقواه الشارح مستدل بأنه علل خروجهن
 بشهود الخير ودعوة المسلمين قال ولو كان واجبا لما علل بذلك ولكن خروجهن لاداء الواجب
 عليهن وامتنال الامر قلت وفيه تأمل فانه قد يعلل الواجب بما فيه من الفوائد ولا يعلل بادائه
 وفي كلام الشافعي في الامم التفرقة بين ذوات الهيات والمجائز فانه قال وأحب شهود المجائز
 وغير ذوات الهيات من النساء الصلاة والنساء وهن الاعباد أشد استحبابا والثالث انه منسوخ
 قال الطحاوي ان ذلك كان في صدر الاسلام للاحتياج في خروجهن لتكثير السواد فيكون فيه
 ارهاب للعدو ثم نسخ وتعقب أنه نسخ بمجرد الدعوى ويدفعه ان ابن عباس شهد خروجهن وهو
 صغير وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة اليهن لقوة الاسلام حينئذ ويدفعه انه علل في حديث أم
 عطية حضورهن بشهادتهن الخير ودعوة المسلمين ويدفعه انه اقتتبه أم عطية بعد وفاته صلى الله
 عليه وآله وسلم بعدة ولم يخالفها أحد من الصحابة وأما قول عائشة لورأى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ما أحدث النساء لمعهن عن المساجد فهو لا يدل على تحريم خروجهن ولا على نسخ الامر به
 بل فيه دليل على انالامنعهن لانه لم يمنعهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل أمر باخراجهن
 فليس لنا أن نمنع ما أمر به ﷺ (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة متفق عليه) فيه دليل على ان ذلك هو الامر
 الذي داوم عليه صلى الله عليه وآله وسلم وخليفته واستمر وعلل ذلك وظاهره وجوب تقديم الصلاة
 على الخطبة وقد نقل الاجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين ومستنده ما أخرجه النسائي
 وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم العيد فلما قضى صلاته قال انا نخطب فمن أحب ان يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب
 ان يذهب فليذهب فكانت غير واجبة فلو قدمها لم تشرع اعادتها وان كان فاعلا خلاف السنة
 وقد اختلف من أول من خطب قبل الصلاة في مسلم انه امر وان قيل سبقه الى ذلك عثمان رضي
 الله عنه كما رواه ابن المنذر بسند صحيح الى الحسن البصري قال أول من خطب قبل الصلاة عثمان
 أي صلاة العيد وأما امر وان فانه انما قدم الخطبة لانه قال لما أُنكر عليه ابو سعيد ان الناس لم
 يكونوا يجلسون للصلاة قيل انهم كانوا يتعمدون ترك لسماع خطبته لما فيها من سب من

لا يستحق السبب والافراط في مدح بعض الناس وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن الزهري قال أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية وعلى كل تقدير فإنه بدعة مخالفة لهديته صلى الله عليه وآله وسلم وقد اعتذر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وتناثرت البيوت فكان يقدم الخطبة ليدرك من بعده منزلة الصلاة وهو رأى غير مخالف لهديته صلى الله عليه وآله وسلم (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها أخرجه السبعة) هو دليل على أن صلاة العيد ركعتان وهو إجماع فيمن صلى مع الإمام في الجبابة وأما إذا فاتته صلاة الإمام وصلى وحده فكذلك عند الأكثر وذهب أحمد والنوري إلى أنه يصلي أربعاً وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود من فاتته صلاة العيد مع الإمام فليصل أربعاً وهو إسناد صحيح وقال اسحق إن صلاتها في الجبابة ركعتين والافربعاً قال أبو حنيفة إذا قضى صلاة العيد فهو مختار بين اثنتين وأربع وصلاة العيدين مجمع على شرعيتهما يختلف فيها على أقوال ثلاثة الأول وجوبهما عينا عند أبي حنيفة وهو الظاهر من مداومته صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء بعده وأمره بإخراج النساء وكذلك ما سلف من حديث أمرهم بالغدو إلى مصلاههم فالأمر أصله الوجوب ومن الأدلة قوله تعالى فصل ربك واشجر على رأى من يقول المراد به صلاة النحر وكذلك قوله تعالى قد أفح من تركي وذكر اسم ربه صلى الله عليه وآله وسلم فسرهما الأكثر بكافة الفطر وصلاة عيده الثاني إنهما فرض كفاية لأنهما شعار وتسقط بقيام البعض به كالجهاد الثالث إنهما سنة مؤكدة ومواظبة صلى الله عليه وآله وسلم عليهما دليل تأكيدهما وهو قول جماعة قالوا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد واجب بانه استدلال بفهم العدد وبانه يحتمل كتبهن كل يوم وليلة والأول أظهر وفي قوله لم يصل قبلها ولا بعدها دليل على شرعية النافلة قبلها وبعدها لانه إذا لم يفعل ذلك ولا أمر به صلى الله عليه وآله وسلم فليس عسروا في حقه فلا يكون مشروعا في حقهنا وبأن حديث أبي سعيد فإن فيه الدلالة على تركه ذلك إلا أنه يأتي من حديث أبي سعيد أيضا أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العيد ركعتين في بيته وصحبه الحاكم فالمراد بقوله هنا ولا بعدها أي في المصلي (وعنه) أي عن ابن عباس (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العيد بلا أذان ولا إقامة أخرجه أبو داود وأصله في البخاري) هو دليل على عدم شرعيتهما في صلاة العيد وإنهما بدعة وروى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن ابن المسيب أن أول من أحدث الأذان لصلاة العيد معاوية ومثله رواه الشافعي عن الثقة وزاد وأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة وروى ابن المنذر أن أول من أحدثه زياد بالبصرة وقيل أول من أحدثه مروان وقال ابن حبيب أول من أحدثه عبد الله بن الزبير وأقام أيضا وقد روى الشافعي عن الثقة عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر المؤذن في العيدين فيقول الصلاة جامعة قال في الشرح وهذا أمر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الكسوف لتبوت ذلك فيه قالت وفيه تأمل (وعن أبي سعيد) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجه بإسناد حسن) وأخرجه الحاكم وأحمد وروى الترمذي عن ابن عمر نحوه وصححه وهو عند أحمد والحاكم وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط لكن فيه جابر الجعفي وهو متروك والحديث يدل على أنه شرع صلاة ركعتين بعد العيد في المنزل وقد عارضه حديث ابن عمر

(مطلب بين المسجد
والمصلى العذراع)

عندما جدمر فوعا لاصلاة يوم العيد قبلها ولا بعدها وجميع بينهما بان المراد لاصلاة في الجبابة
 (وعنه) أي عن أبي سعيد (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم النحر والمصلى والاضحى
 الى المصلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف ويقوم مقابل الناس والناس على صفوفهم
 فيعظهم ويأمرهم متفق عليه) فيه دليل على شرعية الخروج الى المصلى والمتبادر منه الخروج الى
 موضع غير مسجده صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذلك فان مصلاه صلى الله عليه وآله وسلم لم
 معروف بينه وبين مسجده العذراع قاله حمز بن شبة في أخبار المدينة وفي الحديث دلالة على
 تقديم الصلاة على الخطبة وتقدم وعلى انه لا نقل قبلها وفي قوله يقوم مقابل الناس دليل على انه
 لم يكن في مصلاه منبر وقد أخرج ابن حبان في رواية خطب يوم عيد على راحلته وقد ذكر البخاري
 في تمام روايته عن أبي سعيد أن أول من اتخذ المنبر في مصلى العيد عمر بن الخطاب وان كان قد روى عمر بن
 شبة أن أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان فعلم مرة ثم تركه ثم أعاده مروان وكان
 أباسعيد لم يطلع على ذلك وفيه دليل على مشروعية خطبة العيد وأنها كخطب الجمع أمر وعظ
 وليس فيه انها خطبة ان كالجعة وانه يقعد بينهما اوله لم يثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم
 وانما صنعه الناس قينا على الجمعة (وعن عمرو بن شعيب) هو أبو ابراهيم عمرو بن شعيب بن
 محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص سمع أباه وابن المسيب وطاوسا وروى عنه الزهري وجماعة ولم
 يخرج الشيخان حديثه (عن أبيه وجده) ضمير أبيه وجده ان كان عائدا لله كان معناه ان أباه
 شعيبا روى عن جده محمد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا فيكون مرسلان
 جده محمد لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان الضمير الذي في أبيه عائدا الى عمرو
 والضمير في جده الى شعيب فيراد أن شعيبا روى عن جده عبد الله وشعيب لم يدرك جده عبد الله
 فلهذا أهله لم يخرجوا حديثه وقال الذهبي قد ثبت سماع شعيب من جده عبد الله وقد احتج به
 أرباب السنن الاربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 التكبير في الفطر) أي في صلاة عيد الفطر (سبع في الاولى) أي في الركعة الاولى (وخمسة
 في الاخرى) أي في الركعة الاخرى (والقراءة) أي قراءة الحمد وسورة (بعدهما كاتيهما) أخرجه
 أبو داود وابن ماجه من حديثه أيضا واسناده صحيح كذا في شرح الترمذي (ونقل الترمذي عن
 البخاري صحيحه) وأخرجه أحمد وعلي بن المديني وصححه وقد روى عنه حديث عائشة وسعد
 القرظ وابن عباس وابن عمر وكثير بن عبد الله والكل فيه ضعفاء وقد روى عن علي وابن عباس
 موقوفاً وروى العقيلي عن أحمد أنه قال ليس يروى في التكبير في العيد حديث صحيح واما قول
 المصنف انه نقل الترمذي عن البخاري صحيحه وقال في تلخيص الحبير انه قال البخاري والترمذي
 انه أصح شيء في هذا الباب فلا أدري من أين نقله عن الترمذي فان الترمذي لم يخرج في سننه
 رواية عمرو بن شعيب أصلا بل أخرجه رواية كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وقال حديث جد
 كثير أحسن شيء روى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في الباب عن عائشة
 وابن عمر وعبد الله بن عمرو ولم يذكر عن البخاري شيئا وقد وقع اللبس في السنن الكبرى هذا الوهم
 بعينه الا انه ذكره بعد روايته لحديث كثير فقال قال أبو عيسى سألت محمدا يعني البخاري عن هذا
 الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو

ابن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضا انتهى كلام البيهقي ولم تجد في الترمذي شيئا مما ذكره وقد نبه في تنقيح الاطوار على شيء من هذا وقال والعجب ان ابن النجاشي ذكر في خلاصته عن البيهقي ان الترمذي قال سألت محمدا عنه الى آخره وبهذا تعرف ان المصنف قلده في النقل عن الترمذي عن البخاري الحافظ البيهقي ولهذا لم ينسب حديث عمرو بن شعيب الا الى أبي داود قاله السيد قلت وفي شرح الترمذي للحافظ زين الدين العراقي ما لفظه ونقل الترمذي في العلل المفرد عن البخاري أنه قال ان حديث عمرو بن شعيب حديث صحيح انتهى قال ابن رشد انما صاروا الى الاخذ بأقوال الصحابة في هذه المسئلة لأنه لم يثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء والحديث دليل على أنه يكبر في الاولى من ركعتي العيد سبعا ويحتمل انها تكبيرة الافتتاح وانما غيرها والاوضح انها من دونها وفيها خلاف قال في الهدى النبوي ان تكبيرة الافتتاح منها الا أنه لم يأت بدليل وفي الثانية نجسوا الى هذا ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم وخالف آخرون فقالوا أقوالا ليس عليها إثارة من علم والاقرب العمل بحديث الباب فانه وان كان كل طريقه واهية فانه يشد بعضهم بعضا ولا نأخذ ما عداه من الاقوال ليس فيها سنة يعمل بها وفي الحديث دليل على أن القراءة بعد التكبير في الركعتين وبه قال الشافعي ومالك وذهب أبو حنيفة الى أنه يقدم التكبير في الاولى ويؤخره في الثانية ليؤاخي بين القراءتين والاولى العمل بحديث عمرو لما عرفت فانه أشف شيء في هذا الباب وكان صلى الله عليه وآله وسلم يسكت بين كل تكبيرتين سكنة طميفة ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرتين ولكن ذكر الخليل عن ابن مسعود انه قال يحمد الله وينتفي عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان ابن عمر مع تحريمه للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة ﴿ (وعن أبي واقد) اسم فاعل من وقد اسماه الحرث بن عوف الليثي قديم الاسلام قيل انه شهيد بدارا قيل انه من مسلمة الفتح والاول أصح وعداده في اهل المدينة وجاور مكة ومات بها سنة ثمان وستين (الليثي) رضى الله عنه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الاضحية والقطر بقاف) أي في الاولى بعد الفاتحة (واقترت) أي في الثانية بعدها (أخرجه مسلم) فيه دليل على أن القراءة بينهما في صلاة العيد سنة وقد سلف انه يقرأ فيها بسبح والغاشية والظاهر انه كان يقرأ ههنا تارة وههنا تارة وقد ذهب الى سنة ذلك الشافعي ومالك ﴿ (وعن جابر) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم العيد خالف الطريق أخرجه البخاري) يعني انه يرجع من مصلاته من جهة غير الجهة التي خرج منها اليه قال الترمذي أخذ بهذا بعض أهل العلم واستحبه للامام وبه يقول الشافعي انتهى وقال به أكثر أهل العلم ويكون مشروعا للامام والمأموم (ولابي داود عن ابن عمر نحوه) ولفظه في السنن عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق أخرى فيه دليل أيضا على ما دل عليه حديث جابر واختلف في وجه الحكمة في ذلك فقيل ليسلم على أهل الطريقين وقيل لينال بركته الفريقان وقيل ليقضي حاجة من له حاجة فيهما وقيل ليظهر شعائر الاسلام في سائر القبايح والطرق وقيل ليغيظ المنافقين برؤيتهم عزة الاسلام وأهله ومقام شعائره وقيل لتكثر شهادة البقاع فان الذهاب الى المسجد أو المصلى إحدى خطواته ترفع درجته والاخرى تحط خطيته حتى يرجع الى منزله وقيل وهو الأصح انه لذلك كله من الحكم

التي لا يخلو فعله عنها وكان ابن عمر مع شدة تحريمه للسنة يكبر من يته إلى المصلي ﴿وعن أنس رضي الله عنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد أبدلكم الله بهما خيرا منهما يوم الاضحي ويوم الفطر أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح﴾ الحديث يدل أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لم ذلك عقب قدومه كئيفة متضيه الفاء والذي في كتب السير أن أول عيد شرع في الاسلام عيد الفطر السنة الثانية من الهجرة وفيه دليل على أن اظهار السرور في العيدين مندوب وإن ذلك من الشريعة التي شرعها الله لعباده اذ في ابدال عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين دلالة على أنه يفعل في العيدين المشرع وعين ما تفعله الجاهلية في أعيادها وانما خاطبهم في تعيين الوقتين قلت هكذا في الشرح ومراده من أفعال الجاهلية ما ليس يحظور ولا شاغل عن طاعة وأما التوسعة على العيال في أيام الأعياد بما يحصل لهم به ترويح البدن وبسط النفس من كلف العبادة فهو مشروع وقد استنبط بعضهم كراهة الفرح في أعياد المذمومين والتشبه بهم وبالغ في ذلك الشيخ الكبير أبو حنيفة البستي من الخفية وقال من أهدي فيه بيضة إلى مشرك تعظيما لليوم فقد كفر بالله تعالى ﴿وعن علي عليه السلام﴾ قال من السنة أن يخرج إلى العيد ماشيا رواه الترمذي وحسنه تمامه من الترمذي وإن يأكل شيئا قبل أن يخرج قال أبو عيسى والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشيا وإن يأكل شيئا قبل أن يخرج قال أبو عيسى ويستحب أن لا يركب الا من عذراتهم ولم أجده فيه انه حسنه ولا أظنه يحسنه لان رواه من طريق الحرث الاعور وللحديث فيه مقال وقد أخرج سعيد بن منصور عن الزهري مراسلاته صلى الله عليه وآله وسلم ما ركب في عيد ولا جنازة وكان ابن عمر يخرج إلى العيد ماشيا ويهوى ماشيا وتقييد الاكل يقبل الخروج بعيد الفطر لما مر من حديث ابن بريدة عن أبيه وروى ابن ماجه من حديث أبي رافع وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى العيد ماشيا ويرجع ماشيا ولكنه يوب الخاري في الصحيح على المضي والركوب إلى العيد فقال باب المضي والركوب إلى العيد فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع إلى الأصل في التوسعة ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (انهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد رواه أبو داود بإسنادين) لأن في اسناده رجلا مجهولا ورواه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف وقد اختلف العلماء على قولين هل الأفضل في صلاة العيد الخروج إلى الجبانة أو الصلاة في مسجد البلد إذا كان واسعا الثاني قول الشافعي انه إذا كان مسجد البلد واسعا صلا فيه ولا يخرجون فكلامه يقضي بان العلة في الخروج طلب الاجتماع ولذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بأخراج العواتق وذوات الخدور فإذا حصل ذلك في المسجد فهو أفضل ولذلك ان أهل مكة لا يخرجون لسعة مسجد ها وضيق أطرافها وإلى هذا ذهب جماعة وقالوا الصلاة في المسجد أفضل والقول الاول لما لا ان الخروج إلى الجبانة أفضل ولو اتسع المسجد للناس وجتهدت بمحافظته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولم يصل في المسجد الا بعد المطر ولا يحافظ صلى الله عليه وآله وسلم الا على الأفضل ولقول علي عليه السلام فانه روى انه خرج إلى الجبانة لصلاة العيد وقال لولا انه السنة لصليت في المسجد

هريرة وابن عمر تعليقاً أنهما كانا يخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما
وذكر البغوي والبيهقي ذلك قال الطحاوي كان مشايخنا يقولون بذلك أي التكبير أيام العشر
* (فائدة أخرى) * يتدب لبس أحسن الثياب والتطيب بأجود الأطياب في يوم العيد ويرتدي
الاضحية الضحية بأحسن ما يجد لها أخرجها الحاكم من حديث الحسن السبط قال أمر ناس رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في العيد أن تلبس أجود ما تجد وأن تتطيب بأجود ما تجد وأن تضحي
بأحسن ما تجد البقرة عن سبعة والخزور عن عشرة الحديث قال الحاكم بعد أخرجه من طريق
اسحق بن برزخ لولا جهالة اسحق هـ هذا الحديث بالحجة قلت ليس يعجزه فقد ضاع عنه
الازدي ووثقه ابن حبان ذكره في التلخيص

* (باب صلاة الكسوف) *

عن المغيرة بن شعبة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم
مات إبراهيم أي ابنه صلى الله عليه وآله وسلم وموته في العاشرة من الهجرة وقال أبو داود في
ربيع الأول يوم الثلاثاء لعشر خلون منه وقبل في رابعه (فقال الناس انكسفت الشمس لموت
إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي رد عليهم (ان الشمس والقمر آيتان من
آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة أحد فاذرا أي توهما فادعوا الله وصلوا) هذا اللفظ مسلم ولفظ
البخاري فصولا وادعوا الله (حتى تنكشف) ليس هذا اللفظ في البخاري بل هو في مسلم (متفق
عليه) يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وتضم نادرًا وانكسفت وخسفت بفتح الخاء وتضم
نادرًا وانخسفت واختلف أهل العلم في اللفظين هل يستعملان في الشمس والقمر أو يختص كل
لفظ بواحد منهما وقد ثبت في القرآن الكريم نسبة الخسوف إلى القمر وورد في الحديث
خسفت الشمس كما ثبت فيه نسبة الكسوف إليها وثبت استعمالهما منسوبيهما فيقال
فيهما الشمس والقمر ينكسفان وينكسفان إنما الذي لم يرد في الأحاديث نسبة الكسوف
إلى القمر على وجهه إلا نادرًا وعلى هذا استعمال الفقهاء فانهم يخصون الكسوف بالشمس
والخسوف بالقمر واختاره ثعلب وقال الجوهري أنه أفصح وقيل يقال بهما في كل منهما
والكسوف لغة التغبر إلى السواد والخسوف النقصان وفي ذلك أقوال أخر وأما قالوا انها
كسفت لموت إبراهيم لأنها كسفت في غير يوم كسوفها المعتاد فان لسوفها في العاشرة والرابع
لا يكاد يتفق فلذا قالوا انما هو لاجل هذا الخطب العظيم فرد عليهم صلى الله عليه وآله وسلم ذلك
وأخبرهم انهما علامتان من العلامات الدالة على وحدانية الله تعالى وقدرته وعلى تخويف
عباده من سطوته والحديث مأخوذ من قوله تعالى وما نرسل بالآيات الا تخويفا وفي قوله ولا حياة
مع انهم لم يدعوا ذلك بيان انه لا فرق بين الامرين فكما انكم لا تقولون بكسوفهما الحياة أحد
كذلك لا ينكسفان لموته أو كان المراد من حياته صحته من مرضه ونحوها ثم ذكر القمر مع أن
الكلام خاص بكسوف الشمس زيادة في الافادة وبيان ان حكم النيران واحد في ذلك ثم أرشد
العباد إلى ما يشرع عند رؤية ذلك من الصلاة والدعاء وتأقي صفة الصلاة والامر دليل للوجوب
الا أنه حمله الجمهور على أنه سنة مؤكدة لا تحصر الواجبات في الخمس الصلوات وصرح أبو عوانة

في صحيحه بوجوبها ونقل عن أبي حنيفة أنه أوجبها وجعل صلى الله عليه وآله وسلم غاية وقت
الدعاء والصلاة انكشاف الكسوف فدل على أنها تقوت الصلاة بالانحلاء فاذا انحلت وهو في
الصلاة فلا يتمها بل يقتصر على ما فعل الآن في رواية لمسلم فلم وقد انحلت فدل أنه يتم الصلاة
وان كان قد حصل الانحلاء ويؤيده القياس على سائر الصلوات فانها تقيد بركعة كما سلف فاذا
أتى بركعة أتمها وفيه دليل على أن فعلها يتقيد بحصول السبب في أي وقت كان من الاوقات
واليه ذهب الجمهور وعند أحمد والحنفية ما عدا أوقات الكراهة (وفي رواية للبخاري) أي
عن الغيرة (حتى تنجلي) عوض عن قوله تنكشف والمعنى واحد (والبخاري من حديث أبي
بكره فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم) هو أول حديث ساقه البخاري في باب الكسوف ولفظه
ينكشف والمراد يرتفع ما حل بكم من كسوف الشمس أو القمر ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله
عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصلى أربع ركعات)
أي ركوعات بدليل قولها (في ركعتين وأربع سجعات متفق عليه وهذا لفظ مسلم) الحديث
دليل على شرعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف والمراد هنا كسوف الشمس لما أخرجه
أحمد بلفظ خسفت الشمس وقال ثم قرأ جهر بالقراءة وقد أخرج الجهر أيضا الترمذي والطحاوي
والدارقطني وقد أخرج ابن خزيمة وغيره عن علي عليه السلام مرفوعا الجهر بالقراءة في صلاة
الكسوف وفي ذلك أقوال أربعة الأول انه يجهر بالقراءة مطلقا في كسوف الشمس والقمر
لهذا الحديث وغيره وهو وان كان واردا في كسوف الشمس فالقمر مثله لجمعه صلى الله عليه
وآله وسلم بينهما في الحكم حيث قال فاذا رأيتوهما أي كاسفتين فصلوا وادعوا والاصل
استواؤهما في كيفية الصلاة ونحوها وهو مذهب أحمد وإسحاق وصاحبي أبي حنيفة وابن خزيمة
وابن المنذر وآخرين الثاني يسر مطلقا الحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم قام قياما
طويلا نحو من سورة البقرة فلو جهر لم يقدره بما ذكره علي الشافعي عن ابن عباس انه قام
بجنب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكسوف فلم يسمع منه حرفا ووصله البيهقي من ثلاث
طرق أسانيد هاهنا هيضة فيضعف القول بأنه يحتمل ان ابن عباس كان بعيدا منه فلم يسمع جهره
بالقراءة الثالث انه يخبر بين الجهر والامر بالثبوت الامر من عنه صلى الله عليه وآله وسلم كما
عرفت من أدلة القرنين الرابع انه يسر في الشمس ويجهر في القمر وهو لمن عدا أحمد من
الأربعة عملا بحديث ابن عباس وقيل اساء على الصلوات الخمس وما تقدم من دليل أهل الجهر
مطلقا انهم ضاعوا قالوه وقد أفاض حديث الباب ان صفة صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة وفي
كل ركعة سجدة ثان ويأتي الخلاف في ذلك (وفي رواية له) أي لمسلم عن عائشة (فبعث) أي
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (مناديا ينادي الصلاة جامعة) ينصب الصلاة وجامعة فالاول
على أنه مفعول فعل محذوف أي احضروا والثاني على الحال ويجوز رفعه ما على الابتداء والخبر
وفيه نقاد آخر وهو دليل على مشروعية الاعلام بهذا اللفظ للاجتماع لها ولم يرد الامر بهذا
اللفظ عنه صلى الله عليه وآله وسلم الا في هذه الصلاة ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنهما (قال
ان خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصل في فقام قياما طويلا نحو من
قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع

ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع
 ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع
 ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم انصرف وقد تجأت الشمس فخطب الناس متفق
 عليه واللفظ للبخاري قوله فصل في ظاهر الفاء التعقيب ولا يخفى أن صلاة الكسوف رويت
 على وجوه كثيرة ذكرها الشيخان وأبو داود وغيرهم وهي سنة باتفاق العلماء كذا قيل وفي دعوى
 الاتفاق نظر لأنه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها وخي عن مالك أنه أجازها مجرى الجمعة
 وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها ومذهب الشافعي وجاعه أنه اتفق في جماعة وقال آخرون فرادى
 وحجة الأولين الأحاديث الصحيحة في فعله صلى الله عليه وآله وسلم لها جماعة ثم اختلفوا في
 صفتها فالجمهور أن ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان والسجود سجدتان كغيرها
 وهذه الكيفية ذهب إليها مالك والشافعي والليث وآخرون وفي قوله نحو من قراءة سورة البقرة
 دليل على أنه يقرأ فيها القرآن قال النووي اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الاول من أول ركعة
 فاتحة الكتاب واختلفوا في القيام الثاني فذهب مالك إلى أن تصح الصلاة الا بقراءتها وفيه دليل
 على شرعية طول الركوع قال المصنف لم أرى شيئا من الطرق يان ما قاله فيه إلا أن العلماء
 اتفقوا أنه لا قراءة فيه وإنما المشرع فيه الدكر من تسبيح وتكبير وغيرهما وفي قوله ثم سجد
 دلالة على أن القيام الذي يعقبه السجود لا تطويل فيه وإن كان قد وقع في رواية لمسلم في حديث أبي
 الزبير عن جابر (١) أنه أطال ذلك أمكن قال النووي أنها شاذة فلا يعمل بها ونقل القاضي إجماع
 العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وتأول هذه الرواية بأنه أراد بالاطالة زيادة
 الطمأنينة ولم يذكروا في هذه الرواية طول السجود ولكن قد ثبت اطالته في رواية أبي موسى عند
 البخاري وحديث ابن عمر عند مسلم قال النووي قال المحققون من أصحابنا والمخصوص
 للشافعي أنه يطول للأحاديث الصحيحة بذلك وأخرج أبو داود والنسائي من حديث سمرة كان
 أطول ما يسجد في صلاة قط وفي رواية لمسلم من حديث جابر ومجوده نحو من ركوعه وبه جزم أهل
 العلم بالحديث ويقول عقيب كل ركوع سمع الله من جسده ثم يقول عقيبه ربنا لك الحمد إلى آخره
 ويطول الجالس بين السجدين فقد وقع في رواية لمسلم لحديث جابر اطالة الاعتدال بين
 السجدين قال المصنف لم أقف عليه في شيء من الطرق الا في هذا ونقل الغزالي الاتفاق على عدم
 اطالته مردود وفي قوله ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول دليل على اطالة القيام في
 الركعة الثانية ولكن دون القيام في الركعة الاولى وقد ورد في رواية عن عروة أنه قرأ آل عمران
 قال ابن بطال لا خلاف أن الركعة الاولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية
 بقيامها وركوعها واختلاف في القيام الاول من الثانية وركوعها هل هما أقصر من القيام الثاني
 من الاولى وركوعه أو يكونان سواء قيل وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله وهو دون القيام
 الاول هل المراد به الاول من الاولى أو يرجع الى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله وفي قوله
 فخطب الناس دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف وإلى استجبابها ذهب الشافعي
 وأكثر أئمة الحديث وعن الحنفية لا خطبة في الكسوف لانهم لم يثبتوا وتعب بالاحاديث
 المصرحة بالخطبة والقول بأن الذي فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد به الخطبة بل قصد

(١) ولفظه ثم ركع فأتى
 ثم رفع فأتى قال النووي
 هذا ظاهره أنه أطول الاعتدال
 الذي يلي السجود ولا ذكر
 في باقي الروايات ولا في رو
 جاب من جهة غير أبي الز
 وقد نقل القاضي إجماع
 العلماء أنه لا يطول الاعتدال
 الذي يلي السجود وحيد
 يجب عن هذه الروا
 بجوابين أحدهما أنها شاذة
 مخالفة لرواية الأكثر
 فلا يعمل بها والثاني
 المراد بالاطالة تنقيح
 الاعتدال ومدة قليل أو
 المراد اطالته نحو الرك
 اه منه

الرد على من اعتقد ان الكسوف بسبب موت أحد قد تعقب بأن في رواية البخاري فحمد الله
وأثنى عليه وفي رواية وشهد انه عبده ورسوله وفي رواية البخاري انه ذكر أحوال الجنة والنار
وغير ذلك وهذه مقاصد الخطبة ولنظنها في مسلم من حديث فاطمة عن أسماء قالت خطب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد ما من شيء لم أكن
رأيت الا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار وانه قد أوحى إلي أنكم تكفون في القبور فربا أو
مثل فتنة المسيح الدجال لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيؤتى أحدكم فيقال ما علمت بهذا الرجل فاما
المؤمن أو الموقن لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى
فاجيبنا وأطعنا ثلاث مرات ثم يقال ثم قد كان علم انك تؤمن به فتم صالحا وفي مسلم في رواية أخرى
في الخطبة بالفاظ فيها زيادة (وفي رواية لمسلم) عن ابن عباس (صلى) أي النبي صلى الله عليه
وآله وسلم (حين كسفت الشمس ثمان ركعات) أي ركوعات (في أربع سجعات) في ركعتين
لان كل ركعة لها سجدتان والمراد انه ركع في كل ركعة أربعة ركوعات فيحصل في الركعتين ثمانية
ركوعات والى هذه الصفة ذهب طائفة (وعن علي) عليه السلام أي وأخرج مسلم عنه
(مثل ذلك) أي مثل رواية ابن عباس (وله) أي لمسلم (عن جابر) بن عبد الله (صلى) أي
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ست ركعات بأربع سجعات) أي صلى ركعتين في كل ركعة
ثلاثة ركوعات وسجدتان (ولابن داود عن أبي بن كعب صلى) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(فركع خمس ركعات) أي ركوعات أي في كل ركعة (وسجد سجدتين وفعل في الثانية مثل
ذلك) أي ركع خمس ركوعات وسجد سجدتين اذا عرفت هذه الاحايث فقد تحصل من مجموعها ان
صلاة الكسوف ركعتان اتفاقا فلانما اختلفت في كمية الركوعات في كل ركعة فحصل من مجموع
الروايات التي ساقها المصنف أربع صور الاولى ركعتان في كل ركعة ركوعات وبهذا أخذ
الشافعي ومالك والليث وأحمد وغيرهم وعلم اهل حديث عائشة وجابر وابن عباس وابن عمر قال
ابن عبد البر هي أصح ما في الباب وباقي الروايات معللة بضعفة الثانية ركعتان أيضا في كل ركعة
أربع ركوعات وهي التي أفادتها رواية مسلم عن ابن عباس وعلى رضي الله عنهما والثالثة
ركعتان أيضا في كل ركعة ثلاثة ركوعات وعلم اهل حديث جابر الرابعة ركعتان أيضا ركع
في كل واحدة خمسة ركوعات ولما اختلفت الروايات اختلف العلماء فالجمهور أخذوا بالاولى
لما عرفت من كلام ابن عبد البر وقال النووي في شرح مسلم انه أخذ بكل نوع بعض الصحابة وقال
جماعة من المحققين انه مخير بين الانواع فأيها فعل فقد أحسن وهو مبتنى على انه تعدد الكسوف
وانه فعل هذانارة وهذا آخرى ولكن التحقيق ان كل الروايات حكاية عن واقعة واحدة هي
صلاة صلى الله عليه وآله وسلم يوم وفاة ابراهيم ولهذا قول الآخرون على اعلال الاحاديث
التي حكى الصور الثلاث قال ابن القيم يكره الأئمة لا يصحون التعدد لذلك كالامام أحمد والبخاري
والشافعي ويرونه غلطاً وذهبت الحنفية الى أنها تصل ركعتين كسائر التوافل ﴿﴾ (وعن ابن
عباس) رضي الله عنهما (قال ما هبت ريح قط الا جئنا) بالجم والمثلثة (النبي صلى الله عليه
وآله وسلم على ركبتيه) أي بركليهما وهي قاعدة الخافعة لا يفعلها في الاغلب الا الخائف (وقال
اللهم اجعلها راحة ولا تجعلها عذابا رواه الشافعي والطبراني) الريح ايهم جنس صادق على

ما يأتي بالرجة وما يأتي بالعذاب وقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعا الريح من روح الله تأتي بالرجة وبالعذاب فلا تسبوها وقد ورد في تمام حديث ابن عباس اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا وهو يدل أن المفرد يختص بالعذاب والجمع بالرجة قال ابن عباس في كتاب الله تعالى أنا أرسلنا عليهم ريحا صريرا وأرسلنا عليهم الريح العقيم وأرسلنا الرياح لواقع ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات ورواه الشافعي في الدعوات الكبير وهو بيان أنها جاءت مجموعة في الرجة ومفردة في العذاب فاستشكل ما في الحديث من طلب أن تكون رجة وأجيب بأن المراد لاتهم لكل هذه الريح لأنهم لو هلكوا بهذه الريح لم تمس عليهم ريح أخرى فتكون ريحا لا رياحا ﴿وعنه﴾ أي عن ابن عباس (صلى في زلزلة ست ركعات) أي ركوعات (وأربع سجعات) أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات (وقال هكذا صلاة الآيات ورواه البيهقي وذكر الشافعي عن علي بن حمزة دون آخره) وهو قوله هكذا صلاة الآيات أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الحرث عنه أنه كان ذلك في زلزلة في البصرة ورواه ابن أبي شيبة من هذا الوجه مختصرا أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة أربع سجعات ركع فيها ستا وظاهر اللفظ أنه صلى بهم جماعة وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل ولكن قال كصلاة الكسوف قلت لكن في كتب الخبايا أنه يصلي الكسوف ركعتين إذا شاء وذهب الشافعي وغيره إلى أنه لا يسن التجميع وأما صلاة المفرد فحسن قال لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتجميع إلا في الكسوفين

* (باب صلاة الاستسقاء) *

أي طلب السقياء من الله تعالى عند حدوث الجذب أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لم ينقص قوم المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور الساطن عليهم ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ﴿عن ابن عباس﴾ رضي الله عنهما (قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي من المدينة (متواضعا متبذلا) أي أنه لا يس ثياب البذلة والمراد ترك الزينة وحسن الهيئة تواضعا واطهار العاجلة (متخشعا مترسلا متضرعا) لفظ أبي داود متبذلا متواضعا متضرعا والخشوع في الصوت والبصر كالخضوع في البدن والترسل في المشي هو التأنى وعدم العجلة والتضرع التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة كما في النهاية (فصلى ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب خطبتكم هذه) فبالمه من أبي داود ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد فأقاد لفظه أن الصلاة كانت بعد الدعاء واللفظ الذي أتى به المصنف غير صريح في ذلك (رواه الخمسة وصححه الترمذي وأبو عوانة وابن حبان) وأخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي والحديث دليل على شرعية الصلاة للاستسقاء واليه ذهب جماعة وقال أبو حنيفة لا يصلي للاستسقاء وإنما شرع الدعاء فقط ثم اختلف القائلون بشرعية الصلاة فقال جماعة أنها كصلاة العيد في تكبيرها وقراءتها وهو المنصوص للشافعي عملا بظاهر لفظ ابن عباس وقال آخرون بل يصلي ركعتين لا صفة لهما زائدة على ذلك واليه ذهب جماعة ويروي عن علي بن عيسى السلام وبه قال مالك مستدلين بما أخرجه البخاري من حديث عباد بن تميم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم ركعتين وكما يفيد حديث عائشة التي قرأتها وتاولوا حديث

ابن عباس بان المراد التشبيه في العدد لا في الصفة ويعلم انه قد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس انه يكبر فيها سبعاً وخمسة كالعبد ين ويقرأ سبع وهل أذاك وان كان في اسبناده مقال فانه يؤيده حديث الباب وأما أبو حنيفة فاستدل بما أخرجه أبو داود والترمذي انه صلى الله عليه وآله وسلم استسقى عند أجار الزيت بالدعاء وأخرجه أبو عروانة في صحيحه انه شكك اليه صلى الله عليه وآله وسلم قوم القحط فقال اجثوا على الركب وقولوا يا رب يارب وأجيب عنه بأنه قد ثبت صلاة ركعتين وثبت تركها في بعض الاحيان لبيان الجواز وقد عد في الهدى النبوي أنواع استسقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم فالاول نحو وجهه الى المصلى وصلاته وخبطته والثاني يوم الجمعة على المنبر أثناء الخطبة والثالث استسقاؤه على منبر المدينة استسقى بمجرد في غير يوم الجمعة ولم يحفظ عنه فيه صلاة الربيع أنه استسقى وهو جالس في المسجد فرفع يديه ودعا الله عز وجل الخامس انه استسقى عند أجار الزيت قريماً من الزوراء وهي خارج باب المسجد السادس انه استسقى في بعض غزواته لماسبقه المشركون الى الماء وأُغِيث صلى الله عليه وآله وسلم في كل مرة استسقى فيها واختلاف في الخطبة في الاستسقاء فذهب بعضهم الى انه لا يخطب لقول ابن عباس ولم يخطب الا انه لا يخطب في الخطبة المشابهة لخطبتهم وذ كرماً قاله صلى الله عليه وآله وسلم وقد زاد في رواية أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم رقى المنبر والظاهر انه لا يرقاه الا للخطبة وذهب آخرون الى انه يخطب فيها كالجمعة لحديث عائشة الآتي وحديث ابن عباس ثم اختلفوا هل يخطب قبل الصلاة أو بعدها فذهب جماعة الى الاول وذهب الشافعي وآخرون الى الثاني مستدلين بحديث أبي هريرة عند ابن ماجه وأحمد وأبي عروانة والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم خرج للاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب واستدل الاولون بحديث ابن عباس وقد قدمنا لفظه وجمع بين الحديثين بان الذي بدأ به هو الدعاء فبعد بعض الرواة عن الدعاء بالخطبة واقتصر على ذلك ولم يرو الخطبة بعدها والراوى لتقديم الصلاة على الخطبة اقتصر على ذلك ولم يرو الدعاء قبلها وهذا جمع بين الروايتين وأما ما يدعوه به فيجهرى ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وقد أبان الالفاظ التي دعاهم ا صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ﴿وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ شَكَكَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قُحُوطَ الْمَطَرِ﴾ هو مصدر كالقحط (فأمر عنبر فوضع له بالمصلى ووعد الناس يوماً يخرجون فيه) عينه لهم (فخرج حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر) قال ابن القيم ان صح والاف في القلب منه شيء (فكبر وحمد الله ثم قال انكم شكوتكم جدب دياركم فقد أمركم الله ان تدعوه) قال تعالى ادعوني أستجب لكم (ووعدهم ان يستجيب لهم) كما في الآية الاولى وقوله اذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (ثم قال الحمد لله رب العالمين) فيه دليل على عدم افتتاح الخطبة بالبسملة بل بالحمدلة ولم يأت رواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه افتتح الخطبة بغير التمجيد (الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله لا اله الا أنت أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت علينا قوة وبلاغاً الى حين ثم رفع يديه فلم يزل في سنن أبي داود في الرفع (حتى رأى يياضاً أبطينه ثم حوّل الى الناس ظهره) فاستقبل القبلة (وقلب) في سنن أبي داود وحول (رداه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس) توجه اليهم

بعد تحويل ظهره عنهم (ونزل) أي عن المنبر (فصلى ركعتين فلنشا الله سبحانه فرعدت وبرقت ثم أمطرت) تمامه من سنن أبي داود بإذن الله فلم يأت باب مسجده حتى سالت السجود فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وإني عبد الله ورسوله (رواه أبو داود وقال غريب واستناد جيد) هو من تمام قول أبي داود ثم قال أبو داود أهل المدينة يقرؤون ملك يوم الدين وإن هذا الحديث حجة لهم وفي قوله وعد الناس ما يدل على أنه يحسن تقديم تبين اليوم للناس ليتأهلوا ويخلصوا من المظالم ونحوها ويقدموا التوبة وهذه الأمور واجبة مطلقا إلا أنه مع حصول الشدة وطلب فقر يجها من الله تعالى يتيسر ذلك فقد ورد في الأسر أن الله تعالى حرم قوم من بني إسرائيل السقياء بعد خروجهما لانه كان فيهم عاص واحد ولقظ الناس يوم المسلمين وغيرهم قيل فيشرح أخرج أهل الذمة ويعتزلون المصلي وفي الحديث دليل على شرعية رفع اليدين عند الدعاء ولا يمكنه بالرفع في رفعهما في الاستسقاء حتى يساويهما وجهه ولا يجاوزهما رأسه وقد ثبت رفع اليدين عند الدعاء في عدة أحاديث وصنف المنذري في ذلك جزأ وقال النووي قد جعت فيه نحو من ثلاثين حديثا من الصحيحين وأحدهما ذكره في آخر باب صفة الصلاة من شرح المهذب وأما حديث أنس في نفي رفع اليدين في غير الاستسقاء فالمراد به نفي المبالغة لا نفي أصل الرفع وأما كيفية قلب الرءاء فأتى عن البخاري جعل اليمين على الشمال وزاد ابن ماجه وابن خزيمة جعل الشمال على اليمين وفي رواية لأبي داود جعل عطاؤه اليمين على عاتقه الأسير وعطاؤه الأيسر على عاتقه الأيمن وفي رواية لأبي داود أنه كان عليه خيصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها ويجعلها أعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه وشرع الناس أن يحولوا أسفلها أخرجه أحمد بن حنبل وحول الناس معه وقال الليث وأبو يوسف أنه يختص التحويل بالامام وقال بعضهم لا تحول النساء وأما وقت التحويل فعند استقباله القبلة ولمسلم أنه لما أراد أن يدعو واستقبل القبلة وحول رءاءه ومثله في البخاري وفي الحديث دليل أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو قول الجمهور ولما ذهبت الحنفية إلى أنه لا يشرع التحويل وقد أفاده هذا الحديث الماضي زاد المصنف تقوية الاستدلال على ثبوت التحويل بقوله (وقصة التحويل في الصحيح) أي صحيح البخاري (من حديث عبد الله بن زيد) أي المازني وليس هو راوي الأذان كما وهم بعض الحفاظ (وفيه) أي في حديث ابن زيد المذکور (فتوجه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إلى القبلة يدعو) في البخاري بعد يدعو وحول رءاءه وفي لفظ قلب رءاءه (ثم صلى ركعتين جهرا فيهما القراءة) قال البخاري قال سفيان وأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال جعل اليمين على الشمال انتهى زاد ابن خزيمة والشمال على اليمين وقد اختلف في حكمة التحويل فأشار المصنف إليه بإيراد قوله (والدارقطني من مرسل أبي جعفر الباقر) هو محمد بن علي بن الحسين السبط رضي الله عنه سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره وله سنة ست وخمسين ومات بالمدينة سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة ودفن في البقيع في القبلة التي فيها أبوه وعم أبيه الحسن بن علي بن أبي طالب وسمي الباقر لانه تفرق في العلم أي توسع فيه انتهى من جامع الأصول (وحول رءاءه ليحول القبط) قال ابن العربي هو أمارة بينه وبين ريقيل له حول رءاءه

ليتحول حاله وتعقب قوله هذا بأنه يحتاج إلى نقل واعتراض ابن العربي القول بأن التحويل
 للتفاوت قال لأن من شرط القول أن لا يقصد اليه وقال المصنف أنه ورد في التفاؤل حديث رجاله
 ثقات قال المصنف في الفتح أنه أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن
 جابر فوصله لأن محمد بن علي بن جابر أروى عنه إلا أنه قال أنه روي الدارقطني إرساله ثم قال وعلى كل
 حال فهو أولى من القول بالنظر وقوله في الحديث الأول جهرة فيه ما بالقراءة في بعض روايات
 البخاري يجهز ونقل ابن بطلال أنه يجمع عليه أي على الجهر في صلاة الاستسقاء وأخذ منه بعضهم
 أنها لا تصلح إلا في النهار ولو كانت تصلح في الليل لا سرف فيها إنما روي الجهر فيها بالاول في هذا الأخذ بعد
 لا يخفى (وعن أنس) رضي الله عنه (أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة والنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قائم يخطب فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا
 فرفع يديه) زاد البخاري في رواية ورفعه الناس أيديهم (ثم قال اللهم أغثنا) في البخاري اسقنا
 (اللهم أغثنا) كذا الحديث وفيه الدعاء بما سألها أي السحاب عن الأمطار (منفق عليه)
 تمامه من مسلم قال أنس فلا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة وما يبيننا وبين سلع من بيت
 ولا دار قال فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت قال
 فلا والله ما رأينا الشمس سبتاً ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قائم يخطب فاستقبله قائماً فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل
 فادع الله يسكنها عنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا
 ولا علينا اللهم على الآكام والطراب وبطون الأودية ومنابت الشجر قال فأنزلت فخرجنا غيثاً
 في الشمس قال شريك فسألت أنس بن مالك أهو الرجل الأول قال لا أدري انتهى قال المصنف
 لم أقف على تسميته في حديث أنس وهلاك الأموال يوم المواشي والاطيان وانقطاع السبل عبارة
 عن عدم السفر لضعف الأبل بسبب عدم المراعي والأقوات أولاً لأنه لما تقدم عند الناس من الطعام
 لم يجدوا ما يحملونه إلى الأسواق وقوله يغثنا يحتمل فتح حرف المضارعة على أنه من غاث أمامنا
 الغيث أو الغوث ويحتمل ضمّه على أنه من الأغاث ويرجح هذا قوله اللهم أغثنا وفيه دلالة على أنه
 يدعى إذا كثرت المطر وقد يوجب البخاري باب الدعاء إذا كثرت المطر وذكر الحديث وأخرج الشافعي
 في مسنده وهو مرسل من حديث المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول
 عند المطر اللهم سقيارحة لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت
 الشجر اللهم حوالينا ولا علينا (وعن أنس) رضي الله عنه (أن عمر) بن الخطاب
 رضي الله عنه (كان إذا خطبوا) بضم القاف وكسر الحاء أي أصابهم القحط استسقى بالعباس
 ابن عبد المطلب وقال أي عمر (اللهم أنا كنا نستسقى اليك بيننا فستسقى بنا وتوسل اليك بعم
 نينا فاستسقى فاستسقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأما العباس رضي الله عنه فإنه قال اللهم أنزل بلاء
 من السماء لا يذب ولم يكشف الابتوبة وقد توجهت في القوم اليك لمكانى من نيك وهذه
 أيدينا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاستسقى الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى
 أخضت الأرض أخرجه الزبير بن بكار في الانساب وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر أن عمر
 استسقى بالعباس عام الرمادة وذكر الحديث وذكر البارزى أن عام الرمادة كان ثمانى عشرة

والرأفة بفتح الراء وتخفيف الميم سمى العام بها المحصل من شدة الجذب فاعبرت الارض جدا
 من عدم المضروفي هذه القصة دليل على الاستسقاء باهل الخير والصلاح وبيت النبوة وفيه فضيلة
 العباس وتواضع عمر ومعرفة بحق اهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان الاستسقاء بالحى
 خير من الاستسقاء بالميت وان كان الميت فاضلا والحى مفضولا ﴿ (وعن أنس) رضى الله عنه
 (قال أصابنا ونحن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم مطر قال فخرنوبه) أى كشف بعضه عن
 بدنه (حتى أصابه من المطر وقال انه حديث عهد بربه رواه مسلم) وبوب له البخارى فقال باب
 من يعطى حتى يتخادع عن لحيته وساق حديث أنس بطوله وقوله حديث عهد بربه أى بما يجاديه اياه
 يعنى ان المطر رجسة وهى قرية العهد بخلق الله لها قسبرك بهم وهو دليل على استحباب ذلك
 ﴿ (وعن عائشة) رضى الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رأى المطر
 قال اللهم صبنا فاعنا آخر جاء) أى الشيطان وهذا خلاف عادة المصنف فانه يقول فيما آخر جاء
 متفق عليه والصيب من صاب المطر اذا وقع وناؤه صفة مقيدة احتراز عن الصيب الضار
 ﴿ (وعن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا فى الاستسقاء اللهم جلتنا) بالجيم من
 التجليل والمراد تعمير الارض (صبنا كسيفا) بفتح الكاف أى متكاثفامترا كما (قصفا)
 بفتح القاف فصادفيا ففقا وهو ما كان رعد شديدا الصوت وهو من أمارات قوة المطر (دلوفا)
 بفتح الدال المهملة وضم اللام وسكون الواو ففاف يقال خيل دلوفا أى مندفعه شديدة الدفعه
 ويقال دلوفا السيل على القوم أى هجم (ضهوكا) بفتح أوله بزنة فعول أى ذات برق (تظطنا
 منه رذاذا) بضم الراء فذال معجمة فاخرى مثلها هو ما كان مطره دون الطش (قطقطا) بكسر
 القافين وسكون الطاء الاولى قال أبو زيد القطقط أصغر المطر ثم الرذاذ وهو فوق القطقط ثم
 الطش وهو فوق الرذاذ (سجلا) مصدر سجلت الماء سجلا اذا صبته صبا وصف به السحاب
 مبالغة فى كثرة ما يصب منها من الماء حتى كأنهم انفس المصدر (يا ذا الجلال والاكرام رواه أبو
 عوانة فى صحيحه) وهذان الوصفان نطق بهما القرآن وفى التفسير أى الاستسقاء المطلق
 والفضل التام وقيل الذى عنده الاجلال والاكرام للمخلصين من عباده وهما من عظام صفاته
 تعالى ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم أنظوا يا ذا الجلال والاكرام وروى انه صلى الله عليه وآله
 وسلم مر برجل وهو يصلى ويقول يا ذا الجلال والاكرام فقال قد استحييتك ﴿ (وعن أبى
 هريرة) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خرج سليمان يستسقى ف رأى
 غلة مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها الى السماء تقول اللهم انا خلق من خلقك ليس بناغى
 عن سقيك فقال ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم رواه أحمد وصححه الحاكم) فيه دلالة على ان
 الاستسقاء شرع قديم والخروج له كذلك وفيه انه يحسن اخراج البهائم فى الاستسقاء وان لها
 ادراكا تعلق بعرفة الله ومعرفة بذكره وبطلب الحاجات منه وفى ذلك قصص بطول ذكرها
 وآيات من كتاب الله الدالة على ذلك وتأويل المتأولين لها الاملى له ﴿ (وعن أنس) رضى الله عنه
 (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه الى السماء أخرجه مسلم) فيه دلالة
 انه اذا أريد بالدعاء رفع البلا فانه يرفع يديه ويجعل ظهره كفيه الى السماء واذا دعا بسؤال شئ
 وتحصيله جعل بطن كفيه الى السماء وقد ورد صريحاً فى حديث خلاد بن السائب عن أبيه

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سأل جعل بطن كفيه إلى السماء وإذا استعاذ جعل ظهره إلى الله وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس سألوا الله بيطون أ كفكم ولا تسألوه بظهورها وإن كان ضعيفا والجمع بينهما أن حديث ابن عباس يختص بما إذا كان السؤال لحصول شيء لا دفع بلاء وقد سرق قوله تعالى ويدعوننا رغبا ورهبا إن الرغب بالبطون والرهب بالظهور

* (باب اللباس) *

أي ما يحل منه وما يحرم (عن أبي عامر الأشعري) قال في الاطراف اختلف في اسمه فقيل عبد الله بن هاني وقيل عبد الله بن وهب وقيل عبيد بن وهب بقي إلى خلافة عبد الملك بن مروان وسكن الشام وليس بعم أبي موسى الأشعري ذلك قتل أيام حنين في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واسمه عبيد بن سليم رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر) بالحاء والراء المهملتين والمراد به استحلال الزنا وبالحاء والراء المهملتين (والحرير رواه أبو داود وأصله في البخاري) أخرجه البخاري تعليقا والحديث دليل على تحريم لباس الحرير لأن قوله يستحلون بمعنى يجعلونه حلالا ويأتي الحديث الثاني وفيه التصريح بذلك وفي الحديث دلالة على أن استحلال المحرم لا يخرج فاعله عن مسمى الأمة كذا قيل قلت ولا يخفى ضعف هذا القول فإن من استحل محرما أي اعتقد حله فإنه قد كذب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخبر أنه حرام فقوله بحمله ذلك كلامه وتكذيبه كفر فلا بد من تأويل الحديث بأنه أراد أنه من الأمة قبل الاستحلال فإذا استحل خرج من مسمى الأمة ولا يصح أن يراد بالأمة هنا أمة الدعوة لأنهم مستحلون لكل ما حرمه الله هذا المذکور بخصوصه ثم اختلف في ضبط لفظة الحر في هذا الحديث فظاهر إيراد المصنف له في اللباس أنه يختار أنهما بالحاء والراء وهو الذي نص عليه الجدي وابن الأثير في هذا الحديث وهو ضرب من ثياب الأبريسم معروف وضبطه أبو موسى بالحاء والراء المهملتين قال ابن الأثير في النهاية والمشهور في هذا الحديث على اختلاف طرقه هو الأول وإذا كان هو المراد من الحديث فهو الخالص من الحرير وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص لأن الحرير ضرب من الحرير وقد يطلق الحر على ثياب تنسج من الحرير والصوف ولكنه غير مراد هنا لما عرف من أن هذا النوع حلال وعليه يحمل ما أخرجه أبو داود عن عبد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه سعد قال رأيت نبيا راجلا على بغلة بيضاء عليه عمامة خرسوداء قال كسانها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه الترمذي والنسائي وذكره البخاري ويأتي في حديث عمر بن الخطاب ما يحل من غير الخالص (وعن حذيفة) رضي الله عنه (قال) نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تشرب في آنية الذهب والفضة وأن تأكل فيهما) تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة الحديث فقوله هنا نهى أخبار عن ذلك اللفظ الذي تقدم وتقدم الكلام فيه والمنهى عنه هو الشرب والاكل فيهما دون سائر الاستعمالات على تفصيل في ذلك ذكر في محله (وعن لبس الحرير والديباغ وإن يجلس عليه رواه البخاري) أي ونهى عن لبس الحرير والنهي ظاهر في التحريم وإلى تحريم لبس الحرير ذهب الجماهير من الأمة على الرجال دون النساء وحكي القاضي

عياض عن قوم اباحتهم ونسب في البحر اباحتهم الى ابن عليّة وقال انه انعقد الاجماع بعدم علي
 التحريم ولكن قال المصنف في الفتح قد ثبت لبس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم قال أبو
 داود لبسه عشرون من الصحابة وأكثر رواه ابن أبي شيبة عن جمع منهم قال أخرجه ابن أبي شيبة
 من طريق عمار بن أبي عمار قال أتت مروان بن الحكم مطارف خزفكساها أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال والاصح في تفسير الخزانة ثياب سداها من حرير ولجتها من غيره
 وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه وقيل أصله اسم دابة يقال لها الخرز كسر دوهو
 ذكر الارانب فيسمى الثوب المتخذ من وبر منخر النعومة ثم أطلق على ما خلط بحرير لنعومة
 الحرير اذا عرفت هذا فقد يحتمل أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود كان من الخرز وان
 كان ظاهر عبارته يابى ذلك وأما القز بالقاف بدل الخاء المعجمة فقال الرافعي انه عند الأئمة من
 الحرير مفرغوه على الرجال أيضا والقول بجعله وحل الحرير رأى للنساء قول الجماهير الا ابن الزبير
 فانه أخرجه مسلم عنه انه خطب فقال لا تلبسوا نساءكم الحرير فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلبسوا الحرير فأخذ بالعموم الا انه انعقد الاجماع على
 حل الحرير للنساء ومستنده ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من
 حديث علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ حريرا وذهبوا وقال هذان
 حرامان علي ذكورا متى حل لائناهم وفيه أحاديث أخر بمعناه كذا في العدة حاشية شرح العمدة
 للسيد رحمه الله تعالى وأما الصبيان من الذكور فيحرم عليهم أيضا عند الأكثرين لم قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم حرام علي ذكورا متى وقال محمد بن الحسن يجوز لباسهم وقال أصحاب
 الشافعي يجوز لباسهم الحلي والحرير في يوم العيد لانه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العيد ثلاثة
 أوجه أحدها جوازه وأما الثاني فهو ما غلظ من ثياب الحرير وعطفه عليه من عطف الخاص
 على العام وأما الثالث فهو أن الحد يثبت النهي عنه الا انه قال المصنف في الفتح انه
 قد أخرجه البخاري ومسلم حديث حذيفة من غير وجه ليس فيه هذه الزيادة وهي قوله وان يجلس
 عليه قال وهي حجة قوية ان قال يمنع الجلوس على الحرير وهو قول الجمهور خلافا لابن الماجشون
 والكوفيين وبعض الشافعية قال بعض الحنفية الدليل على عدم تحريم الجلوس على الحرير ان
 قوله نهى ليس صريحا في التحريم وقال بعضهم انه يحتمل أن يكون المنع ورد عن مجموع اللبس
 والجلوس لا الجلوس وحده قلت ولا يخفى تكلف هذا القائل والاخراج عن الظاهر بلا حجة
 وقال بعض الحنفية مدار الجواز والتحريم على اللبس للحكمة الاخبار فيه والجلوس ليس بلبس
 واحتج الجمهور على انه يسمى الجلوس لبسا بحديث أنس الصحيح فقامت الى حصير لنا قد اسودت من
 طول ما لبس لان لبس كل شيء بحسبه وأما اقتراح النساء للحرير فالاصل جوازه وقد أحل لهن
 لبسه ومنه الاقتراح ومن قال بمنعهن من اقتراشه فلا حجة له واختلاف في علة تحريم الحرير على
 قولين الاول الخيلاء والثاني كونه لباسا رفاهية وزينة يليق بالنساء دون شهامة الرجال (وعن
 عمر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبعين أو
 ثلاث أو أربع متنق عليه واللفظ مسلم) قال المصنف وهذا التحريم والتنويح وقد أخرجه الحديث
 ابن أبي شيبة من هذا الوجه بل لفظ ان الحرير لا يصلح الا هكذا أو هكذا أو هكذا يعني اصبعين

أو ثلاثاً وأربعاً ومن قال المراد أن يكون في كل كم أصبعان فإنه يرد رواية النسائي لم يرخص في
الديباج الا في موضع أربع أصابع وهذا أي الترخيص في الأربع الاصابع مذهب الجمهور
وعن مالك في رواية منعه سواء كان منسوجاً أو ملصقاً ويقاس عليه الجلوس ﴿ (وعن أنس)
رضي الله عنه ﴾ (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قبض
الحرير في سفر من حكة) بكسر الحاء وتشديد الكاف نوع من الحرب وذ ك الحكة علة لا قيماً
أي من أجل حكة فمن التعليل (كانت بهم ممتفق عليه) وفي رواية أنهم ما شكوا الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم القمل فرخص لهم ما في قبض الحرير في غزاة لهم قال المصنف في
الفتح يمكن الجمع بان الحكة حصلت من القمل فنسب العلة تارة الى السبب وتارة الى سبب السبب
وقد اختلف العلماء في جوازها للبعكة وغيرها فقال الطبري دلت الرخصة في لبسه للحكة ان من
قصده لبسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكة كدفع السلاح ونحو ذلك فإنه يجوز للقائلون بالجواز
لا يخصونه بالسفر وقال البعض من الشافعية يختص به وقال القرطبي الحديث حجة على من منع
الا ان يدعى الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن ولا يصح ذلك الدعوى وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز
مطلقاً وقال الشافعي بالجواز ووقع في كلام الشارح تبعا للنووي ان الحكة في لبس الحرير
للحكة لما فيه من البرودة وتعقب بان الحرير حار فالصواب ان الحكة فيه بخاصية فيه تدفع
ما تنشأ عنه الحكة من القمل وقرر ابن القيم ان الحكة كانت من القمل قال وثياب الحرير أبعد
من قبول توليد القمل فيها قال وإذا اتخذ الملبوس من الحرير كان معتدلاً للحرارة لمزاجه مسخفاً
للبدن ورعاية البرد بتسخينه وتسمينه اياه انتهى ﴿ (وعن علي) عليه السلام ﴾ قال كساني
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيرة قال الخليل ليس في الكلام فعلاً بكسر أوله مع المد
سوى سيرة وحولاً وغلباً وضبط حلة بالتنوين على ان سيرة صفة لها وبغيره على الاضافة وهو
الاجود كما في شرح مسلم (فخرجت فيها فرايت الغضب في وجهه فشققتهما بين نسائي متفق عليه
وهذا لفظ مسلم) قال أبو عبيد الحلة اذا رورداً وقال ابن الاثير اذا كانا من جنس واحد وقيل
هي برود مضلعة بالقر وقيل حر خالص وهو الاقرب وقوله فرأيت الغضب في وجهه زاد مسلم في
رواية فقال اني لم أبعثها اليك لتلبسها انما بعثتها اليك لتشققتها خرا بين النساء ولذا شققها خرا بين
القواطم وقوله فشققتهما أي قطعتما فقرقتها خرا وهي بالخاء المعجمة مضمومة وضم الميم جمع خبار
بكسر أوله والتخفيف ما تعطى به المرأة رأسها والمراد بالفواطم فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله
وسلم وفاطمة بنت أسد أم علي عليه السلام والثالثة قيل هي فاطمة بنت حمزة وذ كرت لهن رابعة
وهي فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب وقد استدل بالحديث على جواز تأخير البيان عن وقت
الخطاب لانه صلى الله عليه وآله وسلم أرسلها الى علي عليه السلام فبني على ظاهر الارسال واتفق
بها في أشهر ما صنعت له وهو اللبس فبين له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يبع له لبسها ﴿ (وعن
أي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أحل الذهب والحرير) أي لبسهما ﴾ (لانا
أمتي وحرم) أي لبسهما وفرش الحرير كما سلف (على ذكره هارواه أحمد والنسائي والترمذي
وصححه) الا أنه أخرجه الترمذي من حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وأعله أبو حاتم بأنه
لم يلقه وكذا قال ابن حبان في صحيحه سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح وأما ابن خزيمة

ففعصمه وقدروى من ثمان طارق غير هذه الطريق عن ثمانية من الصحابة وكلها لا تخلو عن مقال ولكنه يشد بعضها لبعض وفيه دليل على تحريم لبس الرجال الذهب والحريرو وحواليسهم ما للنساء ولكنه قد قيل ان حل الذهب للنساء منسوخ ﴿ وعن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله يحب اذا انعم على عبده نعمة ان يرى أثره - حته عليه رواه البيهقي ﴾ وأخرج النسائي من حديث أبي الاحوص والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر وان الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده وأخرج النسائي عن أبي الاحوص عن أبيه وفيه اذا نال الله ما لا فليأثر نعمته عليك وكرامته وفي هذه الاحاديث دلالة على ان الله يحب من العبد ما يظهر نعمته في ما كله وملبسه فانه شكر للنعمة فعلى ولانه اذا رآه المحتاج في هيئة حسنة قصده ليعتقد عليه وبذا ذهبت الهية سؤال واظهار للفقير بلسان الحال ولذا قيل

« ولسان حال بالشكاية انطق » وقيل « وكفالة شاهد منطري عن مخبري » ﴿ وعن علي عليه السلام ﴾ (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبس) بضم اللام (القسي) بفتح القاف وتشديد السين بعد هاء اية النسبة وقيل ان المحدثين يكسرون القاف وأهل مصر يقولون ما وهى نسبة الى بلد يقال لها القس وقد فسر القسي في الحديث بانهم اثياب مضاعة يؤتى بها من مصر والشام هكذا في مسلم وفي البخاري فيها خبر أمثال الاخرج (والمعصفر رواه مسلم) وهو المصبوغ بالعصفر فالنهي في الاول للتحريم ان كان حريره أكثر والا فانه لا تنزيه والكرهية وأما في الثاني فالاصل في النهي أيضا التحريم وذهب جماهير الصحابة والتابعين الى جواز لبس المعصفورية قال الفقههاء غير أحمد وقيل مكروه تنزيها قالوا لانه صلى الله عليه وآله وسلم لبس حلة حمراء وفي الصحيحين عن ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالمعصرة وقد رد ابن القيم القول بأنها حلة حمراء بحتا وقال ان الحلة الحمراء مردان يمانية منسوجة من خطوط جرد مع الاسود وهي معروفة بهذا الاسم باعتبار ما يقع من الخطوط وأما لاجرا ليجت فنهى عنه أشد النهي ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الميثار الحمراء نهى وتعبه انقاضي الشوك كاني رحمه الله وقال انها كانت حمراء بحتا فيجوز لبسها كما حققنا ذلك في مؤلفتنا ﴿ وعن عبد الله بن عمرو قال رأى علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبين معصفرين فقال أمك أمركم بهذا رواه مسلم ﴾ فيه دليل على تحريم المعصفر عارضد النهي الاول ويزيده قوة في الدلالة تمام هذا الحديث عند مسلم قلت أغسلهما يا رسول الله قال بل احرقهما وفي رواية ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها ما أخرجه أبو داود والنسائي وفي قوله أمك أمركم بهذا الاعلام بانه من لباس النساء يمتنعن وأخلاقهن وفيه حجة على العقوبة بانلاف المال وهو يعارض حديث علي عليه السلام وأمره بان يشقها بين نسائه كما في رواية قدمناها فليست طرفي وجه الجمع الآن في سنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو أنه رأى علي عليه ربطة مضر رجة بالعصفر فقال ما هذه الربطة التي عليك قال فعرفت ما كرهت فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورا لهم فقد فزعها فمأثم أتيته الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الربطة فاخبرته فقال هلاك سوتها بعض أهلها فانه لا بأس بها للنساء فهذا يدل على انه أحرقها بغير أمر منه صلى الله عليه وآله وسلم فلو صحت هذه الروايات لعارض بينه وبين حديث علي عليه السلام لكنه يبقى التعارض بين روايتي ابن عمر وقد يقال انه صلى الله عليه وآله وسلم

أمرأ ولا باحراقها ندبا ثم لما أحرقها قال له صلى الله عليه وآله وسلم لو كسوتها بعض أهالك أعلاما له
 بأن هذا كان كافيا عن احراقها لوفعه وان الأمر للندب وقال القاضي عياض في شرح مسلم أمره
 صلى الله عليه وآله وسلم باحراقها من باب التغليظ والعقوبة انتهى قلت وهذا هو الظاهر (وعن
 أسماء بنت أبي بكر) الصديق رضي الله عنهما (انها أخرجت جبة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم مكفوفة) المكفوف من الحرير ما اتخذ جيبه من حرير وكان لذيله وأكمامه كفاف منه
 (الجيب والكمين والفرجين بالديباج) هو ما غلظ من الحرير كما سلف (رواه أبو داود وأصله في
 مسلم وزاد) أي من رواية أسماء (كانت) أي الجبة (عند عائشة حتى قبضت) مغير مصبغة أي
 ماتت (فقبضتها) وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبسها فحن نغسلها للمرضى يستشفى بها
 الحديث في مسلم له سبب وهو أن أسماء أرسلت إلى ابن عمر أنه بلغها أنه يحرم العلم في الثوب فاجاب
 بأنه سمع عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انما يلبس الحرير من لا خلاق
 له فحفت أن يكون العلم منه فاخرجت أسماء الجبة (وزاد البخاري في الادب) المفرد في رواية
 أسماء (وكان يلبسها للوفد والجمعة) قال النووي في شرح مسلم معنى المكفوف انه جعل له كفة
 يضم الكاف وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي الفرجين وفي
 الكمين انتهى وهو محمول على انه أربع أصابع أو دونها أو فوقها اذا لم تكن مصمتا جميعا بين الأدلة
 وفيه جواز مثل ذلك من الحرير وجواز لبس الجبة وماله فرجان من غير كراهة وفيه الاستشفاء
 بآثاره صلى الله عليه وآله وسلم وبما لا لبس جسده الشريف كذا قيل الا انه لا يخفى انه فعل
 صحابة لا دليل فيه قاله السيد وفي قولها كان يلبسها للوفد والجمعة دليل على استحباب التجميل
 بالزينة للوافد ونحوه وأما خياط الثوب بالخيط الحرير ولبسه وجعل خيط السجدة من الحرير
 وليقة الدواة وكيس المخفف وغشاية الكتب فلا ينبغي القول بعدم جوازه لعدم شمول النهي له
 وفي اللباس آداب منها في العمامة تقصير العذبة فلا تطول أطولا فاحشا وارسالها بين الكتفين
 ويجوز تركها بالاصالة وفي القميص تقصير الكم لحديث أبي داود عن أسماء كان كم النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم إلى الرسغ قال ابن عبد السلام وافراط توسعة الثياب والا كمام بدعة وسرف
 وفي المتزر ومثله اللباس والقميص ان لا يسهل زيادة على نصف الساق ويحرم ان جاوز الكمين

* (كتاب الخنازير) *

جمع جنازة بفتح الجيم وكسر هاء القاموس الخنازير الميت وتفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير
 أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أكثروا ذكر هاذم الذات الموت) بالكسر يدل من هاذم قال المصنف نقلا عن
 السهيلي ان الرواية في هاذم بالذال المعجمة معناه القاطع وأما بالمهملة فمعناه المزيل للشيء وإيس
 مرادنا قال المصنف وفي هذا التقى نظرا لا يخفى قلت يريد أن المعنى على الدال المهملة صحيح فان
 الموت يزيل الذات كما يقطعها ولكن الهمزة الرواية (رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان)
 والحاكم وابن السكن وابن طاهر وأعله الدارقطني بالارسال وفي الباب عن عمر وعنه أنس وماتخلو
 عن مقال والحديث دليل على انه لا ينبغي للانسان ان يغفل عن ذكر أعظم الموعظ وهو الموت

وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكورية قوله فانكم لا تذكرونه في كثير الاقله ولا قليل الاكثره
وفي رواية للدليلى عن أبي هريرة أكثر واذا كرم الموت فنامن عبداً أكثر ذكره الأحيى الله قلبه
وهون عليه الموت وفي لفظ لابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان أكثر واذا كرم الموت فنامن عبداً أكثر
ما ذكره عبد قط في ضيق الأوسع ولا في سعة الأضيقة وفي حديث أنس عند ابن لال في مكالم
الاخلاق أكثر واذا كرم الموت فان ذلك تعميص للذنوب وترهيد في الدنيا وعند الزاكر أكثر واذا كرم
ها ذم الذات فانه ما ذكره أحد في ضيق من العيش الا وسعه عليه ولا في سعة الأضيقة وعند ابن أبي
الدنيا أكثر وامن ذكروا الموت فانه يحقق الذنوب ويرهق في الدنيا فان ذكرته وعند الغنا هدمه وان
ذكرته وعند الفقير أرضاً كم يعيشكم ﴿﴾ وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم لا يمتن أحدكم الموت لضرر نزل به فان كان لا بد (أى لا فراق ولا محالة كما في
القاموس) (متنفاً ليدل) بدلا عن لفظ التقي الدعاء وتقويض ذلك الى الله (اللهم أحييني ما كانت
الحياة خيراً لي وتوفني ما كانت الوفاة خيراً لي متفق عليه) الحديث دليل على النهي عن غنى الموت
للقوع في بلاء ومحنة أو خشية من عدو أو مرض أو فاقة أو نحوها من مشاق الدنيا لما في ذلك من
الجزع وعدم الصبر على القضاء وعدم الرضا وفي قوله لضرر نزل به ما يرشد الى انه اذا كان بغير ذلك من
خوف فتنة في الدين فانه لا بأس به وقد دل له حديث الدعاء اذا أردت بعبادتك فتنة فاقبضني اليك
غير متقون أو كان متمنياً للشهادة كما وقع لعبد الله بن رواحة وغيره من السلف وكما في قول مريم الياسي
مت قبل هذا فانها انما تمت ذلك لئلا يخل هذا الامر المخوف من كفر من كفر وشقاوة من شق بسببها
وفي قوله فان كان ولا بد متمنياً يعني اذا ضاق صدره وفقد صبره عدل الى هذا الدعاء والافعال الى
له ان لا يفعل ذلك ﴿﴾ (وعن بريدة) هو ابن الحبيب (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤمن
يموت بعرق) بفتح العين المهملة والراء (الجبين رواد الثلاثة وصحبه ابن حبان) وأخرجه أحمد
وابن ماجه وجماعة وأخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود وفيه وجهان أحدهما انه عبارة عما
يكابده من شدة السباق يعرق دونه جبينه أى يشدد عليه تحصيل البقية ذنوبه والثاني انه كناية عن
كد المؤمن في طلب الحلال وتضييقه على نفسه بالصلاة والصوم حتى يلقي الله تعالى فيكون الجار
والجار وفي محل النصب على الحال والمعنى على الاول انه حال الموت ونزوع الروح شديد عليه فهو
صفة لكيفية الموت وشدة على المؤمن والمعنى على الثاني انه يدرك الموت في حال كونه على هذه
الحالة الشديدة التي يعرق منها الجبين فهو وصفة للحال الذي يفاجئه الموت عليه ﴿﴾ (وعن أبي سعيد
وأبي هريرة) رضي الله عنهما (قالا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقنوا موتاكم) أى
الذين في سياق الموت فهو مجاز (لا اله الا الله رواه مسلم والاربعة) وهذا لفظ مسلم ورواه ابن حبان
بلفظه وزيادة فن كان آخر قوله لا اله الا الله دخل الجنة يومان الدهر وان أصابه ما أصابه قبل
ذلك وقد غلط من نسبته الى الشيخين وأبو البخاري وروى ابن أبي الدنيا عن حذيفة بلفظ لقنوا
موتاكم لا اله الا الله فانهم مقلدون من الخطأ وفي الباب أحاديث صحيحة وقوله لقنوا المراد
تذكير الذي في سياق الموت هذا اللفظ الجليل وذلك ليقولها فتكون آخر كلامه فيدخل الجنة
كما سبق في الحديث فالامر بالتلقين عام لكل مسلم يحضر من هو في سياق الموت وهو أمر نذير
العلماء الاكثر عليه والمواالات لا يضجر ويضيق حاله ويستدركه فيكره ذلك بقلبه ويتكلم

بما لا يليق قالوا وإذا أنكم مرة فيعاد عليه التعريض لتكون آخر كلامه وكان المراد يقول
 لا اله الا الله أي وقول محمد رسول الله فانهم لا تقبل احداهما الا بالآخرى كما علم قال المصنف في فتح
 الباري والمراد من هذا الحديث يريد حديث مفتاح الجنة لا اله الا الله وأمثاله كتسا الشهاداة فلا
 يرد اشكال ترك ذكر الرسالة قال الزين ابن المنير كمة لا اله الا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين
 شرعا انتهى والمراد من قوله موتا كم موتي المسلمين وأماموتي غيرهم فيعرض عليهم الاسلام كما
 عرضه صلى الله عليه وآله وسلم على عمه أبي طالب عند السياق وعلى الذبي الذي كان يجده
 فعاده فعرض عليه الاسلام فاسلم وكانه خص في الحديث موتي أهل الاسلام لانهم الذين يقبلون
 ذلك ولان حضور أهل الاسلام عندهم هو الاغلب بخلاف الكفار فالغالب أنه لا يحضر موتهم
 الا الكفار * (فائدة) * يحسن أن يذكّر المريض سعة رحمة الله ولطفه وبره فيحسن ظنه بربه لما
 أخرجه مسلم من حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قبل موته لا يؤتن
 أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله وفي الصحيحين مرفوعا من حديث أبي هريرة قال قال الله أنا عند
 ظن عبدي بي وروى ابن أبي الدنيا عن إبراهيم قال كانوا يستحبون أن يلتفتوا العبد محاسن
 عمله عند موته لكي يحسن ظنه بربه وقد قال بعض أئمة العلم انه يحسن جمع أربعة حديثا
 في الرجاء تقرأ على المريض فيستحسن ظنه بالله فانه تعالى عند ظن عبده به وإذا امتزج خوف
 العبد بربائه عند سياقه فهو محمود أخرجه الترمذي باسناد جيد من حديث أنس أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال كيف تجدك قال أرجو الله وأخاف ذنوبي فقال صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن الا أعطاه الله ما يرجو وآمنه مما
 يخاف * (فائدة) * أخرى ينبغي أن يوجه من هو في السياق القبله لما أخرجه الحاكيم وصححه من
 حديث أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور قالوا
 توفي وأوصى بثلثه (١) للذي رسول الله وأوصى أن يوجه اقبله اذا احتضر فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلى عليه وقال اللهم
 اغفر له وأدخله جننتك وقد فعلت وقال الحاكيم لا أعلم في توجيه المحتضر الى اقبله غيره (٢) وعن
 معقل بن يسار ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرأ على موتاكم قال ابن حبان أراد به من
 حضرته المنية لأن الميت يقرأ عليه انتهى وقال بعض الأئمة يقرأ على الميت لعوم اللفظ (يس
 رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث سليمان التيمي
 عن أبي عثمان وليس بالهندي عن أبيه عن معقل بن يسار ولم يقبل النسائي وابن ماجه عن أبيه
 وأعله ابن القطان بالاضطراب والوقف ويجها له حال أبي عثمان وأبيه ونقل عن الدارقطني انه قال
 هذا حديث مضطرب الاسناد مجهول المتن ولا يصح وقال أحمد في مسنده حدثنا صفوان قال
 كانت المشيخة يقولون اذا قرئت يس عند الموت خفف عنه بها وأسنده صاحب مسند الفردوس
 عن أبي الدرداء وأبي ذر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فقرا فقرا عنده يس
 الا هوّن الله عليه وهذا يؤيد ان ما قاله ابن حبان من أن المراد به المحتضر وهما أصرح في ذلك مما
 استدلل به وأخرجه أبو الشيخ في فضائل القرآن وأبو بكر المروزي في كتاب الجنائز عن أبي الشعثاء
 صاحب ابن عباس انه يستحب قراءة سورة الرعد وزاد فان ذلك يخفف عن الميت وفيه أيضا

لا اله الا الله لقب جرى
 النطق بالشهادتين

أي بثلث ماله اه منه

عن الشعبي كانت الانصار يستحبون أن تقرأ عنده سورة البقرة ﴿١﴾ (وعن أم سلمة) رضي الله عنها (قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره) في شرح مسلم انه بفتح الشين ورفع بصره وهو فاعل شق هكذا ضبطناه وهو انهم وور وضبط بعضهم بصره بالنصب وهو صحيح أيضا فالسير مفتوحة بلا خلاف يقال شق الميت بصره اذا حضره الموت وصار ينظر الى الشيء لا يرتد عنه طرفه (فانغمضه) وفي انغماضه صلى الله عليه وآله وسلم طرفه دليل على استحباب ذلك وقد أجمع عليه المسلمون وقد عُل في الحديث ذلك بان البصر يتبع الروح أي ينظر أين يذهب (ثم قال ان الروح اذا قبض اتبعه البصر فضج ناس من أهل قنقال لاندعوا على أنفسكم الا بخير فان الملائكة يؤمنون على ما تقولون) أي من الدعاء (ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين وافسح له في قبره ونور له فيه واخفه في عقبه رواه مسلم) الحديث من أدلة من يقول ان الارواح أجسام لطيفة متمسكة في البدن وتذهب الحياة من الجسد بذهابها وليست عرضا كما يقوله آخرون وفيه دليل على انه يدعى للميت عنده موته ولا له وعقبه بامور الآخرة والدينا وفيه دلالة على ان الميت ينعم في قبره أو يعذب ﴿٢﴾ (وعن عائشة) رضي الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي سجي ببر حبرة) بزنة عنبه (متفق عليه) التسجيمة التغطية أي غطى والبرديحوز اضافته الى الحبرة ووصفهم بالحبرة ما كان لها اعلام وهي من أحب اللباس اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهذه التغطية قبل الغسل فيما يظهر قال النووي في شرح مسلم انه مجمع عليه او حكمته صيانة الميت عن الانكشاف واستر صورته المتغيرة عن الاعين قال وتكون التسجيمة بعد نزع ثيابه التي توفي فيها التلاي بغير بدنه بسياها (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها (ان ابا بكر الصديق قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته رواه البخاري) استدله على جواز تقبيل الميت بعد موته وعلى انه يندب تسجيمته وهذه افعال صحابة بعد وفاته لا دليل فيها الاصحاح الادلة في الاثنين والاربعة نعم هذه الافعال جائزة على اصل الاباحة وقد اخرج الترمذي من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يسي أو قال عينا تهرقان قال الترمذي حديث عائشة حسن صحيح ﴿٣﴾ (وعن ابي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نفس المؤمن معلسة بدينه حتى يشفي عنده رواه احمد والترمذي وحسنه) وقد ورد التشديد في الدين حتى ترك صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من مات وعليه دين حتى يحمله عنه بعض الصحابة وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم انه يغفر للشهيد عند أول دفعة من دمه كل ذنب الا الدين وهذا الحديث من الدلائل على انه لا يزال الميت مشغولا بدينه بعد موته فقيه حث على التخلص عنه قبل الموت وانه أهم الحقوق واذا كان هذا في الدين المأخوذ برضا صاحبه فكيف بما أخذ غصبا ونهبا وسلبا ﴿٤﴾ (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي سقط عن راحلته) وكان ذلك وهو واقف بعرفة على راحلته كما في البخاري (فما اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين متفق عليه) تمامه ولا تحنطوه ولا تحمروا رأسه وبعده في البخاري فنه يبعث يوم القيامة مليا الحديث دليل على وجوب غسل الميت قال النووي الاجماع على ان غسل الميت فرض كناية قال المصنف بعد نقله في الصحيح وهو ذهل شديد فان الخلاف فيه مشهور عند المالكية حتى ان

القرطبي ربح في شرح مسلم انه سنة ولكن الجمهور على وجوبه وقدر ابن العربي على من لم يقل بذلك وقال قد نورد القول والعمل وغسل الطاهر المطهر فكيف بن سواء وتأني كنية الغسلات في حديث أم عطية قريبا وقوله بما وسدر ظاهره انه يخلط السدر بالماء في كل مرة من مرات الغسل قيل وهو يشعر بان غسل الميت للتنظيف لا للتطهر لان الماء المضاف لا يطهر به قبل وقد يقال يحتمل ان السدر يغير وصف الماء فلا يصير مضافا وذلك بان يعمك السدر ثم يغسل بالماء في كل مرة وقال القرطبي يجعل السدر في ماء ثم يخفض الى أن تخزج رغوته ثم يبدل به جسم الميت ثم يصب عليه الماء القراح فيهذه غسلة وقيل لا يطرح السدر في الماء أي لئلا يمزج الماء فيغير وصف الماء المطلق بمسك بظاهر الحديث بعض المالكية فقال غسل الميت انما هو للتنظيف فيجزئ الماء المضاف كما ورد ونحوه وقالوا انما يكره لاجل السرف والمشهور عند الجمهور انه غسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في الاغسال الواجبة والمنسوبة وفي الحديث النهي عن تحنيطه ولم يذكره المصنف كما عرفت وتعليقه بأنه بيعت ملبيا يدل على ان علته النهي كونه مات محرما فاذا اتفقت العلة اتفق النهي وهو يدل على ان الحنوط للميت كان أمرا متقرا عندهم وفيه أيضا النهي عن تحميمه وهو تغطية رأسه لاجل الاحرام فن ليس يحرم بحنط ويحمر رأسه والقول بأنه ينقطع حكم الاحرام بالموت كما يقوله الحنفية وبعض المالكية خلاف الظاهر وقد ذكر في الشرح خلافهم وادلتهم وليست بشاهدة على مخالفة ظاهر الحديث فلا حاجة الى سردها وقوله وكفنوه في ثوبين يدل على وجوب التكنين وانه لا يشترط فيه أن يكون وترا قيل يحتمل أن الاقتصار عليهما لانه مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادة الناضلة ويحتمل انه لم يجسده غيرهما وانه من رأس المال لانه صلى الله عليه وآله وسلم أمر به ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا وورد الثوبان في هذه الرواية مطلقين وفي رواية في البخاري في ثوبيه وللنساء في ثوبيه الذين احرم فيهما قال المصنف فيه استحباب تكفين الميت في ثياب احرامه وان احرامه باق وانه لا يكفن في الخيط وفي قوله بيعت ملبيا ما يدل من شرع في عمل طاعة ثم حيل بينه وبين تمام ما بالموت انه يرجي له أن يكتبه الله في الآخرة من أهل ذلك العمل (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت لما أرادوا غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا والله ما ندري شجر درسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما شجر دمونا ثم أأم لا الحديث رواه أحمد وأبو داود) وتماه عند أبي داود فلبا اختلفوا ألقى الله عليهم اليوم حتى ما منهم من أحد الا ودفنه في صدره ثم كلهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثياب فغسلوه وعليه قيصره يصبون الماء فوق القميص ويدل كونه بالقميص دون ايديهم وكانت عائشة تقول لو استقبلت من امرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا نسأوه وفي رواية لابن حبان وكان الذي اجلسه في حجره على بن ابي طالب عليه السلام وروى الحاكم قال غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على وعلى يد على خرقة فغسله فأدخل يده تحت القميص فغسله والقميص عليه وروى ذلك الشافعي عن مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه وفي هذه القصة دلالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم ليس كغيره من الموق (وعن أم عطية) تقدم اسمها وفيه خلاف وهي انه اريه رضي الله عنها (قالت دخل علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحن

تغسل ابنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة والمشهور في صحيح مسلم انه ابن زب زوج ابني
 العاص كانت وفاته في اول سنة ثمان ووقع في روايات انها ام كلثوم ووقع في البخاري عن ابن سيرين
 لا أدري أي بناته (فقال اغسلها ثلاثاً وخمساً وأكثر من ذلك ان رأيت ذلك بموسد رواه علي بن
 في الاخيرة كافر أو شيأ من كافور) هو شك من الراوي أي النكتين قال والاول محمول على الثاني
 لانه نكرة في سياق الاثبات فيصدق بكل شيء منه (فلما فرغنا آذناه) قال في البخاري انه صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لهن اذفرغتن آذني ووقع في رواية في البخاري فلما فرغن عوضا عن فرغنا
 (فألقى السباحة) في لفظ البخاري فاعطى ناحقه وهو يفتح الحاء ويجوز كسر هاء وبعد هاء في
 ساكنة والمراد هنا الازار وأطلق على الازار مجازاً اذ معناه الحقيقي معقد الازار فهو من تسمية
 الحال باسم المحل (فقال أشعرنها اباه) أي اجعلنه شعارها أي الثوب الذي يلي جسدها (متفق
 عليه وفي رواية) أي للشيخين عن أم عطية (ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها وفي لفظ
 للبخاري) أي عن أم عطية (فضفرنا شعرها ثلاثاً وقرن فاقيناه خلفها) دل الامر في قوله
 اغسلها ثلاثاً على انه يجب ذلك العدد والظاهر الاجماع على اجزاء الواحدة قال امر بذلك محمول على
 التلبس واما اصل الغسل فقد علم وجوبه من محل آخر وقيل يجب الثلاث وقوله او خمساً للتخيير وهو
 الظاهر وقوله او أكثر قد فسر في رواية او سبعة يدل قوله او أكثر من ذلك وبه قال احمد وكره الزيادة
 على سبع قال ابن عبد البر لا علم أحد قال بجواز السبع الا انه وقع عند ابني داود وسبعة او أكثر
 من ذلك فظاهرها شرعية الزيادة على السبع وتقدم الكلام في كيفية غسله الصدر قالوا والحكمة
 فيه انه يدين جسده الميت واما غسل الكافر فظاهره انه يجعل الكافر في الماء ولا يضر الماء بتغيره به
 والحكمة فيه انه يطيب رائحة الموضع لاجل من حضره من الملائكة وغيرهم مع أن فيه تجنباً
 وتبريداً وقوة نفوذ وخاصة في تصليب جسد الميت وصرف الهوام عنه وردع ما يتحلل من
 الفضلات وينتفع اسراع الفساد اليه وهو أقوى الروائح الطيبة في ذلك وهذا هو السرف في جهله في
 الاخيرة اذ لو كان في الاولى مثلاً لذهب الماء وفيه دلالة على البدأة في الغسل بالماء والمراد بها
 ما يلي الجانب الايمن وقوله ومواضع الوضوء منها ليس بين الامرين تنافي لا مكان البدأة بمواضع
 الوضوء وبالماء من معاً وقبل ابدأن بيمينها في الغسلات التي لا وضوء فيها ومواضع الوضوء منها في
 الغسلات المتصلة بالوضوء والحكمة في الامر بالوضوء تجديد سمة المؤمنين في ظهور أثر الغرة والتجديد
 وظاهر مواضع الوضوء دخول المضمضة والاستنشاق وقوله اضفرنا شعرها استدلل به على ضم
 شعر الميت وقال الحنفية يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا قال القرطبي كأن سبب
 الخلاف ان الذي فعلته أم عطية لم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه قال المصنف انه قد
 روى سعيد بن منصور ذلك بلفظ قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلها وترها واجعلن
 شعرها ضفائر وفي صحيح ابن حبان اغسلها ثلاثاً وخمساً أو سبعة واجعلن لها ثلاثاً وقرن والقرن
 هنا المراد به الضفائر وفي بعض ألفاظ البخاري ناصيتها وقرنها في لفظ ثلاثة قرن وتغليب الكل
 حجة على الحنفية والضمير يكون بعد نقض شعر الرأس وغسله وهو في البخاري صريحاً وفيه دلالة
 على لقاء الشعر خلفها وذهل ابن دقيق العيد عن كون هذا اللقاء في البخاري فنسب القول به الى
 بعض الشافعية وانه استدلل في ذلك الى حديث غريب (وعن عائشة) رضى الله عنها) قالت

كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض (محولية) بضم السين والحاء (من كرسف) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين أى قطن (ليس فيها) أى الثلاثة (قيص ولا عمامة) بل أزار ورداء ولقافة كما صرح به في طبقات ابن سعد عن الشعبي (متفق عليه) فيه أن الأفضل التكفين في ثلاثة أثواب بيض لأن الله تعالى لم يكن يختار لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم إلا الأفضل كذا قيل ولا يخفى ما فيه وقد روى أهل السنن من حديث ابن عباس البسوا ثياب البيض فانهم أطيب وأطهر وكفوه واقفاموتا ثم وصححه الترمذي والحاكم وله شاهد من حديث سمرة أن رجلا وجدوا أسناده صحيح أيضا وأما ما تقدم في حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم سجي ببرد حبرة وهي برديتان مخط على الثمن فإنه لا يعارض ما هنا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن في ذلك البرد بل سجي به ليحفظ فيه ثم نزعوه عنه كما أخرجه مسلم على أن الظاهر أن التسجية كانت قبل الغسل قال الترمذي تكفينه في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه وأما ما أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبراز من حديث علي عليه السلام أنه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة أثواب فهو من رواية عبد الله بن محمد بن عقيـل وهو سيئ الحفظ يصلح حديثه في المتابعات لا إذا انفرد فكيف إذا خالف كما هنا فلا يقبل قال المصنف وقد روى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عتيق فإن ثبت جع بينه وبين حديث عائشة فانهم أروا ما طلعت عليه وهي الثلاثة وغيرها روى ما اطالع عليه سيما أن صححت الرواية عن علي فإنه كان المباشر للغسل واعلم أنه يجب من الكفن ما ينسب لجميع جسد الميت فإن قصر عن ستر الجميع قدم ستر العورة فما زاد عليها ستر به من جانب الرأس وفعل على الرجلين حبشيش كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم في عمه حمزة ومصعب بن عمير فإن أريد الزيادة على الواحد فالمدحوب أن يكون وترا ويجوز الاقتصار على الاثنين كما في حديث المحرم الذي مات وقد عرفت من رواية الشعبي كيفية الثلاثة وانها أزار ورداء ولقافة وقيل مئزر ودرجان وقيل يكون منها قيص غير مخيط وأزار يبلغ من سرته إلى ركبته ولقافة يلف بهم من قرنه إلى قدمه وتأول هذا القائل قول عائشة أيس فيها قيص ولا عمامة بأنهم أرادوا في وجود الأهرن مع الألقميص وحده إذ أن الثلاثة خارجة عن اقميص والعمامة والمراد أن الثلاثة مما عداهما وإن كانا وجودين وهذا بعيد جدا قيل والاولى أن يقال إن التكفين بالقميص وعدمه سواء يستحبان فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كفن عبد الله بن أبي قيسه أخرجه البخاري ولا يفعله صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما هو أحسن وفيه أن قميص الميت مثل قميص الحي مكفوفاً مضرراً وقد استحب هذا محمد بن سيرين كما ذكره البيهقي في الخلافيات قال في الشرح وفي هذا رد على من قال أنه لا يشرع القميص إلا إذا كانت أطرافه غير مكشوفة قلت وهذا يتوقف على أن كف أطراف القميص كان عرف أهل ذلك العصر (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه) هو عبد الله بن عبد الله (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعطني قميصاً كفته فيه فأعطاه متفق عليه) هو دليل على شرعية التكفين في القميص كما سلف قريبا وظاهر هذه الرواية أنه طلب القميص منه صلى الله عليه وآله وسلم قبل الكفن إلا أنه قد عارضها ما عند البخاري من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه فنفث فيه من ريقه وألبسه قميصه فإنه صرح أنه كان الاعطاء والإلباس بعد الدفن وحديث ابن عمر يخالفه وجمع

بينهما بان المراد من قوله في حديث ابن عمر فاعطاء أى انعم له بذلك فاطلق على العسدة اسم العطية مجازاً التحق وقوعها وكذا قوله في حديث جابر بعد ما دفن اى دلى في حفرة ثم وان المراد من حديث جابر ان الواقع بعد اخر اجه من حفرة هو النفث وأما القميص فقد كان ألبس والجمع بينهم ما لا يدل على وقوعهما معاً لان الواو لا تقتضى الترتيب ولا المعية فلهذا أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من اكرامه صلى الله عليه وآله وسلم من غير ارادة الترتيب وقيل انه صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه أحد قصبة أولاً ثم لما دفن أعطاه الثاني بسؤال ولده عبد الله وفي الاكابر للعامة ما يؤيد ذلك واعلم انه انما أعطى عبد الله بن عبد الله بن ابي لانه كان رجلاً صالحاً ولاه سألته ذلك وكان لا يريد سائلاً والا فان أباه الذى ألبسه قصبة صلى الله عليه وآله وسلم وكفن فيه من أعظم المتأففين ومات على نفاقه وأُترل الله فيه ولا اتصل على أحد منهم مات أبداً وقيل انما كساه صلى الله عليه وآله وسلم قصبة لانه كان كسى العباس لما سري بدر فارد صلى الله عليه وآله وسلم ان يكافئه (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البسوا من ثيابكم البيض فانها خير ثيابكم وكفتموا فيها موتاكم) ورواه النسائي وصححه الترمذى تقدم حديث البخارى عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض وظاهر الامر انه يجب التكفين في الثياب البيض ويجب لبسها الا انه صرف عنه الامر في اللبس انه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه لبس غير الابيض وأما التكفين فالظاهر انه لا صارف عنه الا أن لا يوجد الابيض كما وقع في تكفين شهداء أحد فانه لا بأس به للضرورة وأما ما رواه ابن عدى عن حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في قطيفة جراء ففقه قيس بن الربيع وهو ضعيف وكأنه اشتبه عليه بحديث جعل في قبره قطيفة جراء وكذلك ما قيل انه كفن في برد حبرة تقدم الكلام أنه انما سجي بها ثم زرعت عنه (وعن جابر) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنهم واهمسلم) ورواه الترمذى أيضاً من حديث أبى قتادة وقال حسن غريب ثم قال وقال ابن المبارك قال سلام ابن ابي مطيع وليحسن كفنهم قال هو الضفء بالضاد المعجمة والفاء أى الواسع الفاتح وفى الامر باحسان الكفن دلالة على اختيار ما كان أحسن فى الذات وفى صفة الثوب وفى كيفية وضع الثياب على الميت فاما حسن الذات فينبغي أن يكون على وجه لا يعد من المغالاة كما سألنى النهى عنها وأما صفة الثوب فقد بينا حديث ابن عباس الذى قبل هذا وأما كيفية وضع الثياب على الميت فقد بينت فيما سلف وقد وردت أحاديث فى احسان الكفن وذكرت فيها عدة ذلك أخرج الديلمى عن جابر مرفوعاً أحسنوا كفنهم وناكهم فأنهم يتباهون ويتزاورون بها فى قبورهم وأخرج أيضاً من حديث أم سلمة أحسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بعويل ولا بتركية ولا بتأخير وصية ولا بقطيعة ويجعلوا بضاعدينه واعدلوا عن جيران السوء واعمقوا اذا حفرتم وسعوا ومن الاحسان الى الميت ما أخرجه أحمد من حديث عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتاً فادى فيه الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال صلى الله عليه وآله وسلم أقربكم من كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترون عنده خطا من ورع وأمانته رواه احمد واخرج الشيخان من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة وأخرج عبد الله بن أحمد من حديث أبى بن كعب ان آدم عليه

السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه وحنطوه وحضروا له وألحدوه وصلوا عليه ودخلوا قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حثوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذا استنكتم ﴿١﴾ (وعنه) أى عن جابر رضى الله عنه (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحدى ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر أخذ القرآن فيقدمه في اللحد) سعى لحد الله شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه والاحاد لغة الميل (ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخارى) دل الحديث على أحكام الاول أنه يجوز جمع الميتين في ثوب واحد للضرورة وهو أحد الاحتمالين والثاني ان المراد يقطعه بينهما ما ويكفن كل واحد على حiale والى هذا ذهب الاكثرون بل قيل ان الظاهر أنه لم يقل بالاحتمال الاول أحد فان فيه التقاء بشرق الميتين ولا يخفى ان قول جابر في تمام الحديث فكفن أى وعى في غمرة واحدة دليل على الاحتمال الاول وأما الشارح فقال الظاهر الاحتمال الثاني كما فعل في حجة قلت حديث جابر أوضح في عدم تقطيع الثوب بينهما فيكون أحد الجائزين والتقطيع جائز على الاصل والتمرة كل شملة مخططة من ما تزر العرب جمعها غمار كذا في النهاية والظاهر فيها عدم الانقسام الحكم الثاني أنه دل على أنه يقدم الاكثر أخذ القرآن على غيره لفضيلة القرآن ويقاس عليه سائر جهات الفضل اذا جمعوا في اللحد الحكم الثالث جوار جمع جماعة في قبر وكأنه للضرورة وبوب البخارى باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر وأورد فيه حديث جابر هذا وان كانت رواية جابر في الرجلين فقد وقع ذكر الثلاثة في رواية عبد الرزاق كان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الانصارى قال جاءت الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوم أحد فقالوا أصابتنا قرح وجهه فقال احفروا واسرعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في قبر صحبه الترمذى ومثله المرأتان والثلاث وأما دفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فقد روى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثله بن الاسقع أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد دفقة قدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما ما حائل من تراب الحكم الرابع أنه لا يغسل الشهيد واليه ذهب الجمهور ولاهل المذهب تفاصيل في ذلك ايسر على أكثرها نارة من علم وروى عن سعيد بن المسيب والحسن وابن شريح أنه يجب غسله والحديث حجة عليهم وقد أخرج أحمد بن حنبل حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتلى أحد لا تغسلوهم فان كل جرح أو كل دم يفرح مسكا يوم القيامة فبين الحكمة في ذلك الحكم الخامس عدم الصلاة على الشهيد وفي ذلك خلاف بين العلماء معروف فقالت طائفة يصلى عليه عملا بعموم أدلة الصلاة على الميت وبأنه روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد وكبر على حجة سبعين تكبيرة وبأنه روى البخارى عن عقبة بن عامر أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد وقالت طائفة لا يصلى عليه عملا برواية جابر هذه قال الشافعى جاءت الاخبار كأنها عيان من وجوه متواترة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى أحد وما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وكبر على حجة سبعين تكبيرة لا يصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الاحاديث الصحيحة ان يستحي على نفسه وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع في نفس الحديث ان ذلك كان بعد ثمان سنين يعنى والمخالف يقول لا يصلى على القبر اذا طالت المدة فلا يتم الاستدلال وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعا بذلك

(١) وفيه صلته على الميت
اه أبو النصر

ولا يدل على نسخ الحكم الثابت انتهى ويؤيد كونه دعاهم عدم الجمعية بأصحابه اذ لو كانت صلاة
الحنافة لا شعراً صحابه وصلاً جماعة كما فعل في صلاته على النجاشي فإن الجماعة أفضل قطعاً وأهل
أحد أولى الناس بالفضل ولأنه لم يرد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى على قبر فرادى وحديث
عقبه أخرجه البخاري بلفظ (١) أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد بعد ثمانية
سنين زاد ابن حبان ولم يخرج من يتيه حتى قبضه الله تعالى ﷺ (وعن علي) عليه السلام (سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سلباً سرعاً رواه أبو داود)
من رواية الشعبي عنه رضي الله عنه وكرم وجهه وفي أسناده عمرو بن هشام الجنبى يفتح الجيم
فنون ساكنة فوحدة مختلف فيه وفيه انقطاع بين الشعبي وعلي لأنه قال الدارقطني أنه لم يسمع منه
سوى حديث واحد وفيه دلالة على المنع من المغالاة في الكفن وهو زيادة الثمن وقوله فإنه يسلب
سلباً سرعاً كأنه إشارة إلى أنه سريع البلى والذهاب كما في حديث عائشة أن أبابكر نظر إلى ثوب
عليه كان يرض فيه به ردع من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفونوني فيها
قلت إن هذا خلق قال إن الحى أحق بالجديد من الميت انما هو للمهلة ذكره البخاري مختصراً المهلة
بضم الميم وكسر هاو فتحها وهى ثلاثها القيم والصديد الذى يذوب فيسيل من الجسد ﷺ (وعن
عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها لو مت قبل لغسلتك الحديث رواه أحمد وابن
ماجه وصححه ابن حبان) فيه دلالة على أن للرجل أن يغسل زوجته وهو قول الجمهور وقال
أبو حنيفة لا يغسلها بخلاف العكس لارتفاع النكاح ولا عدة عليه والحديث يرد قوله هذا في
الزوجين وأما الجانب فأنخرج أبو داود في المراسيل من حديث أبي بكر بن عمار عن محمد بن
سهل عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ماتت المرأة مع الرجل ليس فيهم
امرأة غيره أو الرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره فأنهم ما ييمان ويدفنان وهما بمنزلة من
لا يجبد الماء انتهى محمد بن سهل هذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال البخاري لا يتابع على حديثه
وعن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرز نكاحك ولا تنظر إلى
نكاحي ولا تبست رواه أبو داود وابن ماجه وفي أسناده اختلاف ﷺ (وعن أسماء بنت عميس أن
فاطمة رضي الله عنها أوصت أن يغسلها على) عليه السلام (رواه الدارقطني) هذا يدل على
مادل عليه الحديث الاول وأما غسل المرأة زوجها فيستدل به بما أخرجه أبو داود عن عائشة أنها
قالت لو استقبلت من أمرى ما استقبلت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير نساءه
وصححه الحاكم وإن كان قول صحابية وكذلك حديث فاطمة عليها السلام فهو يدل على أنه كان
أمر امرءة وفافى حياته صلى الله عليه وآله وسلم ويؤيده ما رواه البيهقي من أن أبابكر أوصى امرأته
أسماء بنت عميس أن تغسله واستعانت يعبد الرحمن بن عوف لضعفها عن ذلك ولم ينكره أحد
وهو قول الجمهور والخلاف فيه لأحمد بن حنبل قال لارتفاع النكاح كذا في الشرح والذي في
دليل الطالب من كتب الحنابلة ما لفظه وللرجل أن يغسل زوجته وأمته ويتادون سبع
وللمرأة غسل زوجها وسيدها وابن دون سبع ﷺ (وعن بريدة رضي الله عنه في قصة الغامدية)
بالعين المجهمة وبعد الميم دال نسبة إلى عامد وتأتى قصتها في الحدود (التي أمر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم برجمها في الزنا قال ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت رواه مسلم) فيه دليل على أنه صلى على

من قتل بحد وليس فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم الذي صلى عليها وقد قال مالك أنه لا يصلي الإمام على مقتول في حد لأن الفضلاء لا يصلون على الفساق زجر الهمة قلت كذا في الشرح لكن قد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الغامدية أنها ثابتة لو قسمت بين أهل المدينة لو سعتهم أو نحو هذا اللفظ وللعلماء خلاف في الصلاة على الفساق وعني من قتل في حد وعلى المحارب وعلى ولد الزنا وقال ابن العربي مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحمد ودمر جوم وقاتل نفسه وولد الزنا وقد ورد في قاتل نفسه الحديث الآتي وهو ﴿ (وعن جابر بن سمرة) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه رواه مسلم) المشاقص جمع مشقص وهو نصل عريض قال الخطابي وترك الصلاة عليه معناه العقوبة له وردع غيره عن مثل فعله وقد اختلف الناس في هذا وكان عمر بن عبد العزيز لا يرى الصلاة على من قتل نفسه وكذلك قال الأوزاعي وقال أكثر الفقهاء يصلي عليه انتهى وقالوا في هذا الحديث أنه صلى الله عليه الصلاة والسلام قالوا وهذا كما ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من مات وعليه دين أول الأمر وأمرهم بالصلاة على صاحبهم قلت إن ثبت نقل أنه أمر صلى الله عليه وآله وسلم أصحابها بالصلاة على قاتل نفسه ثم هذا القول والافراي عمر بن عبد العزيز وفق بالحديث وبه قال الشوكاني في المختصر وغيره الآن في رواية النسائي أما أنا فلا أصلي عليه فربما أخذ منها أن غيره صلى عليه ﴿ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (في قصة المرأة التي كانت تقم المسجد) بفتح حرف المضارعة أي تخرج القمامة منه وهي الكساسة (فسأل عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا ماتت فقال أفلا كنتم آذنتوني فكأنهم مسغروا أمرها فقال دلوني على قبرها) أي بعد قولهم في جواب سؤاله ماتت (فدلوه صلى الله عليه وآله وسلم) أي من رواية أبي هريرة (ثم قال) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاي عليهم) وهذه الزيادة لم يخبر بها البخاري لأنها مدرجة من مر اسيل ثابت كما قال أحمد هذا والمصنف جزم أن القصة كانت مع امرأة وفي البخاري أن رجلاً أسوداً وامرأة سوداء بالثبوت من ثابت الراوي لكنه صرح في رواية أخرى في البخاري عن ثابت قال ولا أراه إلا امرأة وبه جزم ابن خزيمة من طريق أخرى عن أبي هريرة فقال امرأة سوداء ورواه البيهقي أيضاً بإسناد حسن وبماها أم محجن وأفاد أن الذي أجابه صلى الله عليه وآله وسلم عن سؤاله عنها هو أبو بكر وفي البخاري عوض فسأل عنها فقال ما فعل ذلك الإنسان قالوا مات يارسول الله الحديث والحديث دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه مطلقاً سواء صلى عليه قبل الدفن أم لا وإلى هذا ذهب الشافعي ويدل له أيضاً صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على البراءة من معروفاته مات والنبي صلى الله عليه وآله وسلم عكة فلما قدم صلى على قبره وكان ذلك بعد شهر من وفاته ويدل له أيضاً صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الغلام الانتصاري الذي دفن ليلاً ولم يشعر صلى الله عليه وآله وسلم بموته أخرجه البخاري ويدل له أيضاً حديث وردت في الباب عن تسعة من الصحابة وأشار إليهم الشرح واختلف في المدة التي تشرع فيها الصلاة فقيس إلى شهر بعد دفنه وقبل إلى أن لا يبلى الميت لأنه إذا بلى لم يبق ما يصلي عليه وقبل أبداً لأن المراد من الصلاة عليه الدعاء وهو جائز في كل وقت قلت هذا هو الحق إذ لا دليل على التحديد بعمدة وأما القول بأن الصلاة على القبر من

خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهض لان دعوى الخصوصية خلاف الاصل (وعن
 حذيفة) رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى عن النعي) في القاموس
 نعا له نعا ونعا ونعا نانا أخبره بموته (رواه أحمد والترمذي وحسنه) وكان صيغة النهي هي
 ما أخرجه الترمذي من حديث عبد الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم أياكم والنعي فإن النعي من
 عمل الجاهلية فإن صيغة التحذير في معنى النهي وأخرج حديث حذيفة وفيه قصة فانه ساق
 سنده الى حذيفة انه قال لمن حضره اذ امت فلا تؤذن أحد افاي اخاف ان يكون نعيانا سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن النعي هذا الفظه ولم يحسنه ثم فسر الترمذي النعي بأنه
 عندهم أن ينادى في الناس ان فلانا قدم مات فاشهدوا جنازته وقال بعض أهل العلم لا بأس أن
 يعلم الرجل قرابته واخوانه وعن ابراهيم انه قال لا بأس أن يعلم الرجل قرابته انتهى وقيل المحرم
 ما كانت الجاهلية تفعله كانوا يرسلون من يعلم بخبر موت الميت على أبواب الدور والاسواق وفي
 النهاية المشهور في العرب انهم كانوا اذا مات فيهم شريف أو قتل بعثوا رجا إلى القبائل ينعام اليهم
 يقول نعا فلانا أو يانهاء العرب هلك فلان أو هلكت العرب بموت فلان انتهى ويقرب عندي
 ان هذا هو المنهى عنه ومنه النعي من أعلى المنارات كما تعرف في هذه الاعصار في موت العظماء
 بمكة وغيرها قال ابن العربي يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الاهل
 والاصحاب وأهل الصلاح فهذه سنة الثانية دعوى الجمع الكثير للمفاخرة فهذه تكره الثالثة
 الاعلام بنوع آخر كالنباحة ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى وكأنه أخذ سنينة الاولى من أنه لا بد من
 جماعة يتخاطبون بالغسل والصلاة والدفن ويدل له قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألا آذتموني
 ونحوه ومنه الحديث اللاحق وهو قوله (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم نعى النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم بعد الالفين معجمة ثم تخفيف مشددة
 وقيل مخففة لقب لكل من ملك الحبشة واسمه أصحمة (في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الى
 المصلى) يحتمل أنه مصلى العيد أو محل أعتد للصلاة الجنائز (فصف بهم وكبر عليه أربعاً متفق
 عليه) فمه دلالة على ان النعي اسم للاعلام بالموت وانه مجرد الاعلام جائز وفيه دلالة على شرعية
 صلاة الجنائز على الغائب وفيه أقوال الاول تشرع مطلقاً وفيه الشافعي وأحمد وغيرهما وقال
 ابن حزم لم يأت عن أحد من السلف خلافه والثاني منعه مطلقاً وهو الحنفية ومالك والثالث
 يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه لا اذا طالت المدة الرابع يجوز ذلك اذا كان
 الميت في جهة القبلة ووجه التفصيل في القولين معالجود على قصة النجاشي وقال المانع مطلقاً
 ان صلته صلى الله عليه وآله وسلم على النجاشي خاصة به وقد عرف ان الاصل عدم الخصوصية
 واعتدروا بما قاله أهل القول الخامس وهو أنه يصلى على الغائب اذا مات بارض لا يصلى عليه
 فيها كالتجاشي فانه مات بارض لم يسلم أهلها واختاره شيخ الاسلام ابن تيمية ونقله المصنف في فتح
 الباري عن الخطابي وانه استحسنه الرويانى ثم قال وهو محتمل الأئمة لم أقف في شيء من الاخبار انه
 لم يصلى عليه في بلد أحد واستدل بالحديث على كراهة الصلاة على الجنائز في المسجد ونحوه
 صلى الله عليه وآله وسلم والقول بالكراهة للحنفية والمالكية ورد بأنه لم يكن في الحديث نهى
 عن الصلاة فيه وبأن الذي كرهه القائل بالكراهة انما هو ادخال الميت المسجد وانما خرج صلى

الله عليه وآله وسلم تعظيماً الشأن النجاشي ولتكثر الجماعة الذين يصلون عليه وفيه شرعية
الصفوف على الجنائز لأنه أخرج البخاري في هذه القصة حديث جابر وأنه كان في الصف الثاني
أو الثالث وبقي له البخاري باب من صف صفتين أو ثلاثة على الجنائز خلف الإمام وفي الحديث من
أعظم النبوة أعلامهم عوته في اليوم الذي توفي فيه مع بعده ما بين المدينة والحبشة ﴿وعن ابن
عباس﴾ رضي الله عنه ﴿قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل يوت
فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً الا شفّعهم الله فيه رواه مسلم﴾ في الحديث
دليل على فضيلة تكثير الجماعة وان شفاعته المؤمن نافعة مقبولة عند الله تعالى وفي رواية ما من
مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون كلهم مائة يشفعون فيه الا شفّعوا فيه وفي رواية ثلاثة
صفوف رواه أصحاب السنن قال القاضي قيل هذه الاحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوها عن
ذلك فأجاب كل واحد عن سؤاله ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقبول شفاعته
كل واحد من هذه الاعداد ولا تنافي بينهم اذ مفهوم العمد يطرح مع وجود النص فجميع
الاحاديث معمول بها وتقبل الشفاعات بأدناها ﴿وعن سمرة بن جندب﴾ رضي الله عنه ﴿قال
صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها متفق عليه
فيه دليل على مشروعية القيام عند وسط المرأة اذا صلى عليها وهذا مندوب وأما الواجب فأنما
هو استقبال جزم من الميت رجلاً كان أو امرأة واختلف العلماء في حكم الاستقبال في حق الرجل
والمرأة فقال أبو حنيفة انهم مساوون عن الشافعي أنه يقف حذاء رأس الرجل وعند جريحتهما
أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على المرأة
فقام عند جريحتهما فقال له العلامة بن زياد هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل قال نعم
الا أنه قال المصنف في الفتح ان البخاري أشار بإيراد حديث سمرة هذا الى تضعيف حديث أنس
﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها ﴿قالت والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
ابني بيضاء﴾ هما سهل وسهيل أبوهما وهب بن ربيعة وأمهما البيضاء اسمها عدو البيضاء صفتهما
﴿في المسجد رواه مسلم﴾ قالت عائشة رداً على من أنكر عليها صلاتها على سعد بن أبي وقاص في
المسجد فقالت ما أسرع ما نسى الناس والله لقد صلى الحديث والحديث دليل على ما ذهب اليه
الجمهور من عدم كراهة صلاة الجنائز في المسجد وذهب أبو حنيفة ومالك الى أنها لا تصح وفي
القدوري الحنفية ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة واحتجوا بما سلف من خروجهم صلى الله عليه
وآله وسلم الى القضاء للصلاة على النجاشي وتقديم جوابه وبما أخرجه أبو داود من صلى على جنازة
بالمسجد فلا شيء له وأجيب بأنه نص أحمد على ضعفه لأنه تفرد به صالح مولى التوأمة وهو ضعيف
على انه في النسخ المشهورة من سنن أبي داود بلفظ فلا شيء عليه وقد روى ان عمر صلى على أبي بكر
في المسجد وان صهيباً صلى على عمر في المسجد وتناول الحنفية والمالكية حديث عائشة بأن
المراد انه صلى على ابني بيضاء وجنازتهما خارج المسجد وهو صلى الله عليه وآله وسلم داخل
المسجد ولا يخفى بعده ولأنه لا يطابق احتجاج عائشة ﴿وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى﴾ هو أبو
عيسى ولد لست سنين بقيت من خلافة عمر سمع أباه وعلى بن أبي طالب وجماعة من الصحابة ووفاته
سنة اثنتين وثمانين وفي سبب وفاته أقوال قيل فقد وقيل قتل وقيل غرق في نهر البصرة رضي الله

عنه (قال كان زبدين أرقم بكبر على جنازة نزار بن عمار وانه كبر على جنازة خنساء فقلت فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها رواه مسلم والأربعة) تقدم في حديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم كبر في صلاته على النجاشي أربعاً روى الأربعة عن ابن مسعود وأبي هريرة وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزبدين ثابت وفي الصحيحين عن ابن عباس صلى على قبر فكبر أربعاً وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة فكبر أربعاً قال ابن أبي داود ليس في الباب أصح منه فذهب الى أنها أربع لا غير جمهور من السلف والخلف منهم الفقهاء الأربعة ورواية عن زبدين على علم ما السلام وذهب بعض العلماء الى أنه يكبر خمس تكبيرات واحتجوا بما روى ان علياً كبر على فاطمة خنساء وان الحسن كبر على أبيه خنساء وعن ابن الحنفية انه كبر على ابن عباس خنساء وتأولوا رواية الأربعة بان المراد بها ما عدا التكبير الافتتاح وهو بعيد (وعن علي) عليه السلام (أنه كبر على سهل بن حنيف) بضم الحاء فتون فياء فقاء (سأول انه بدرى) أى عن شهد وقعة بدر معه صلى الله عليه وآله وسلم (رواه سعيد بن منصور وأصله في البخارى) والذي في البخارى أن علياً كبر على سهل بن حنيف زاد البرقاني في مستخرجه ستاً كذا ذكره البخارى في تاريخه وقد اختلفت الروايات في عدة تكبيرات الجنازة فأخرج البيهقي عن سعيد بن المسيب ان عمر قال كل ذلك قد كان أربعاً وخمساً فاجتمعنا على أربع ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن سعيد بن وهب البيهقي أيضاً عن أبي وائل قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعاً وخمساً وسبعاً فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبر كل بما رأى فجمعهم عمر على أربع تكبيرات وروى ابن عبد البر في الاستدكار باسناداه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على الجنازة أربعاً وخمساً وسبعاً وخمسين حتى جاء موت النجاشي فخرج الى المصلى وصف الناس وزادوا كبر عليه أربعاً ثم ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله فان صبح هذا فسكان عمر ومن معه لم يعرفوا استقرار الامر على الأربعة حتى جمعهم وشاوروا في ذلك (وعن جابر) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على جنازة نزار بن عمار يقرأ فاتحة الكتاب في التكبير الأولى رواه الشافعي باسناد ضعيف) سقط لفظ هذا الحديث من نسخة الشرح فلم يسلم عليه الشارح قال المصنف في الفتح انه أفاد شيخه في شرح الترمذى ان سنده ضعيف وفي التلخيص انه رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر انتهى وقد ضعفوا ابن عقيل وعلم انه اختلف العلماء في قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة فنقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير مشروعيتهما وبه قال الشافعي وأحمد واسحق ونقل عن أبي هريرة وابن عمر ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين واستدل الأولون بما سلف وهو وان كان ضعيفاً فقد شهد له قوله (وعن طلحة بن عبد الله بن عوف) أى الخزاعي (قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب فقال لتعلموا أنها سنة رواه البخارى) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي بلنظ فأخذت بيده فسألت عن ذلك فقال نعم يا ابن أخي انه حق وسنة وأخرج النسائي أيضاً من طريق أخرى بلفظ وقرأ فاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى اسمعنا فلم أفرغ أخذت بيده فسألت فقال سنة وحق وقد روى الترمذى عن ابن عباس

انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على الجنائز بقراءة الكتاب ثم قال لا يصح فالصحيح عن ابن عباس
قوله من السنة قال الحاكم أجمعوا على ان قول الصحابي من السنة حديث مسند قال المصنف كذا
نقل الاجماع مع ان الخلاف عند أهل الحديث وعند الاصوليين شهر والحديث دليل على
وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز لان المراد من السنة الطريقة المألوفة عنه صلى الله عليه
وآله وسلم لأن المراد بها ما يقابل القرينة فانه اصطلاح عرفي وزاد الوجوب تأكيداً قوله حتى أي
ثابت وقد أخرج ابن ماجه من حديث أم شريك قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان نقرأ على الجنائز بقراءة الكتاب وفي اسناده ضعف يسير يجبره حديث ابن عباس والامر من
أدلة الوجوب والى وجوبها ذهب الشافعي وأحمد وغيرهما من السلف والخلف وذهب آخرون
الى عدم مشروعية القول ابن مسعود لم يوقت لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قراءة في صلاة
الجنائز بل قال كبر اذا كبر الامام واختر من أطايب الكلام ما شئت الا أنه لم يعزه الى كتاب
حسني بل يعرف صحتهم من عدمها ثم هو قول صحابي على انه ناف وابن عباس مثبت وهو مقدم
واستدل للوجوب أنهم اتفقوا أنها صلاة وقد ثبت حديث لاصلاة الا بقراءة الكتاب فهي داخله
تحت العموم واخراجها منه يحتاج الى دليل وامام موضع قراءة الفاتحة فانه بعد التكبير الاولى
ثم يكبر فيه صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يكبر في دعاء للميت وكيفية الدعاء قد أفاده قوله
﴿ وعن عوف بن مالك ﴾ رضي الله عنه ﴿ قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة
فحفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء
والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما نقيت ﴾ وفي نسخة بنقي (الثوب الابيض من الدنس وأبدله داراً
خير من داره وأهلاً خيراً من أهله) (١) وأدخله الجنة وقه فتنة القبر وعذاب النار رواه مسلم) ويحتمل
انه صلى الله عليه وآله وسلم جهر به حفظه ويحتمل انه سأل ما قاله فذكره لحفظه وقد قال الفقهاء
يندب الاسرار ومنهم من قال يخبر ومنهم من قال يسر في النهار ويجهر في الليل والدعاء للميت
ينبغي الاخلاص فيه له لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أخلصوا له الدعاء وما ثبت عنه صلى الله عليه
وآله وسلم أولى وأصح الاحاديث في ذلك هذا الحديث وكذلك الحديث الا ترى قلت واني والله
تحصل لي غبطة على هذا الميت الذي دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له بهذا الدعاء كلما
أمر على هذا الحديث في مطاوى الكلام وأقول في نفسي ليتني كنت هذا الميت المرحوم
﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه ﴿ قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى على
جنازة يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا) أي حاضرنا (وغائبنا وصغيرنا) أي ثبته عند
التكليف للافعال الصالحة والافلاذنب له (وكبيرنا وذكراً وأثناً اللهم من أحييته منا فأحيه
على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفلنا بعده رواه مسلم
والاربعة) والاحاديث في الدعاء للميت كثيرة في سنن أبي داود وعن أبي هريرة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم دعا في الصلاة على الجنائز اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها للاسلام
أنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها جئنا شفعا له فاعف عنه ذنبه وابن ماجه من
حديث واثله بن الاسقع قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة رجل من
المسلمين فسمعت يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارله قه فتنة القبر وعذاب النار

(١) في مسلم زيادة وزوج
خير من زوجه بعد قوله
وأهلاً خيراً من أهله اهـ
معجمه

وانت أهل الوفاء والحمد اللهم فأغفر له وارحمه فانك أنت الغفور الرحيم واختلاف الروايات دال على ان الامر متسع في ذلك ليس مقصورا على شيء معين وقد اختار بعض أهل العلم ادعية أخرى واختار الشافعي كذلك وأما قراءة سورة بعد الحمد فقد ثبت ذلك كما عرفت في رواية النسائي ولم يرد فيها تعيين وانما الشأن في اخلاص الدعاء للميت لانه الذي شرعت له الصلاة والذي ورد به الحديث هو قوله ﷺ (وعنه) أي عن أبي هريرة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء رواه أبو داود وصححه ابن حبان) لانهم شفعاء والشافعي بالغ في طلبها يريد قبول شفاعته فيه وروى الطبراني أن ابن عمر كان اذا رأى جنازة قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتسلية ثم أسند عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتسلية كتبت له عشرون حسنة ﷺ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أسرعوا بالجنازة فان تك أي الجنازة والمراد به الميت) (صالحه فخير) خير مبتدأ محذوف أي فهو خير ومثله شر الآتي (تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونها عن رقابكم متفق عليه) نقل ابن قدامة ان الامر بالاسراع للتدبيل بخلاف بين العلماء ومثله ابن حزم فقال بوجوبه والمراد به شدة المشي وعلى ذلك حمله بعض السلف وعند الشافعي والجمهور المراد بالاسراع ما فوق سجيصة المشي المعتاد ويكره الاسراع الشديد والحاصل أنه يستحب الاسراع بهم لكن بحيث لا ينجم الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل والشييع وقال القرطبي مقصود الحديث ان لا يتباطأ بالميت عن الدفن ولان البطء ربما أدى الى التباهي والاختيال هذا بناء على ان المراد بقوله بالجنازة بحملها الى قبرها وقيل المراد الاسراع بتجهيزها فهو أعم من الاول قال النووي هذا باطل مردود بقوله في الحديث تضعونها عن رقابكم وتعقب بان الجمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما يقال جمل فلان على رقبته ديونا قال ويؤيده ان الكل لا يحملونه قال المصنف بعد نقله في الفتح ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا مات أحدكم فلاتحبسوه وأسرعوا به الى قبره أخرجه الطبراني باسناد حسن ولا يداود مرفوعا لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهرائي أهلها والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفنه وهذا في غير المنالوج ونحوه فانه ينبغي التثبت في أمرهم ﷺ (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهدا حتى يُدفن فله قيراطان قيل) صرح أبو عوانة بأن القائل أبو هريرة (وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين متفق عليه وسلم) أي من حديث أبي هريرة (حتى توضع في اللحد وللبخاري) أي من حديث أبي هريرة (من تبع جنازة مسلم إيمانا واحتسابا وكان معها حتى يصلى عليها ويقرع من دفنها فانه يرجع بقيراطين كل قيراط مثل أحد) فاتفقا على صدور الحديث ثم انفرد كل واحد منهما بلفظه وهذا الحديث رواه اثنا عشر صحابيا قوله إيمانا واحتسابا قيده لانه لا بد منه لان ترتب الثواب على العمل يستدعي سبق النية فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل المحاباة ذكره المصنف في الفتح وقوله مثل أحد ووقع في رواية النسائي فله قيراطان من الاجر كل واحد منهما ما أعظم من أحد

وفي رواية لمسلم أصغرهما مثل أحد وعند ابن عدي من رواية واثلة كتب له قيراطان من الأجر
أخفهما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد والشهود الحضور وظاهره الحضور معها من
استداء الخروج بها وقد ورد في لفظ مسلم من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى تدفن كان له
قيراطان من الأجر كل قيراط مثل أحد ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط والروايات إذا ردت
بعضها إلى بعض تقضى بأنه لا يستحق الأجر المذكور إلا من صلى عليها وتبعها وقال المصنف
الذي يظهر لي أنه يحصل الأجر لمن صلى وإن لم يتبع لأن ذلك وسيلة إلى الصلاة لكن يكون قيراط
من صلى فقط دون قيراط من صلى وتبع وقد أخرج سعيد بن منصور من حديث عروة عن زيد بن
ثابت إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك وأخرج ابن أبي شيبة بلفظ إذا صليت و زاد في
آخره فلو أبيتها وبين أهلها ومعناه قد قضيت حق الميت فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر وعلق
البخاري قول حميد بن هلال ما علمنا على الجنازة إذا ناولكن من صلى ورجع فله قيراط وأما حديث
أبي هريرة أميران وليس بأمرين الرجل يكون مع الجنازة ويصلي عليها فليس له أن يرجع حتى
يستأذن ولها الحديث أخرجه عبد الرزاق فإنه حديث منقطع موقوف وقدر يوت في معناه
أحاديث مرفوعة كلها ضعيفة ولما كان وزن الأعمال في الآخرة ليس لنا طريق إلى معرفة
حقيقته ولا يعلمه إلا الله ولم يمكن تعريفنا لذلك الابتسليم به ما نعرفه من أحوال المقادير شبه
قدر الحاصل من ذلك بالقيراط ليعبر لنا المعقول في صورة المحسوس ولما كان القيراط حقير القدر
بالنسبة إلى ما نعرفه في الدنيا شبه على معرفة قدره بأنه كاحد الجبل المشهور بالمدينة وقوله حتى
يدفن ظاهر في وقوع مطلق الدفن وإن لم يفرغ منه كله ولفظ حتى يوضع في اللحد كذلك وفي الرواية
الأخرى لمسلم حتى يفرغ من دفنها ففيها بيان وتفسير لما في غيرها والحديث ترغيب في حضور
الميت والصلاة عليه ودفنه وفيه دلالة على عظم فضل الله وتكريمه للميت وإكرامه بجيزيل الأثابة
لمن أحسن إليه بعد موته (تنبيه في جمل الجنازة) أخرج البيهقي في السنن الكبرى بسنده إلى
عبد الله بن مسعود أنه قال إذا تبع أحدكم الجنازة فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ثم يتطوع بعد
أو يذرقه من السنة وأخرج بسنده أن عثمان بن عفان حل بين العمودين سرير أمه فلم يفارقها حتى
وضعه وأخرج أيضا أن أبا هريرة حل بين عمودين سرير سعد بن أبي وقاص وأخرج أن ابن الزبير حل
بين عمودين سرير المسور بن مخرمة وأخرج من حديث يوسف بن ماهك قال شهدت جنازة رافع بن
خديج وفيها ابن عمر وابن عباس فانطلق ابن عمر حتى أخذ بقدم السرير بين القاعدتين ووضع على
كاهله ثم مشى بها انتهى (وعن سالم) هو أبو عبد الله أو أبو عمر وسالم بن عبد الله بن عمر بن
الخطاب أحد فقهاء المدينة من سادات التابعين وأعيان علماءهم روى عن أبيه وغيره مائة سنة
ست ومائة (عن أبيه) هو عبد الله بن عمر سيد التابعين للسنة المطهرة رضى الله عنهما (أنه رأى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وهم يمشون أمام الجنازة رواه الخمسة) من حديث
ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه به كذا في التلخيص (وصححه ابن حبان وأعله النسائي
وطائفة بالارسل) اختلف في وصله وارساله فقال أحدنا هو عن الزهري مرسل وحديث
سالم موقوف على ابن عمر من فعله وحديث ابن عيينة وهم قال الترمذي أهل الحديث يرون

المرسل أصح وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث حبيب بن أبي جزعة عن الزهري عن سالم
 أن عبد الله بن عمر كان يمشي بين يديها وأبو بكر وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السنة فهذا يعني
 بالرفع أصح من حديث ابن عينة وقد ذكر الدارقطني في العلل اختلافا كثيرا فيه عن الزهري
 قال والصحيح قول من قال عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يمشي قال وقد مشى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر يعني بين يديها وهذا مرسل وقال البيهقي إن الموصول
 أرجح لأنهم من رواية ابن عينة وهو ثقة حافظ وعن علي بن المديني قال قلت لابن عينة يا أبا محمد
 خالفك السلف في هذا الحديث فقال استيقن الزهري حديثه مرارا لست أحصيه يعني
 ويديه سمعته من فيه عن سالم عن أبيه قال المصنف وهذا لا ينبغي الوهم لأنه ضبط أنه سمعته منه
 عن سالم عن أبيه والأمركذلك إلا أن فيه ادراجا يعني أنه أدرج ذكر النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأبو بكر وعمر في حديث ابن عمر مشى أمامها كما بينته رواية الدارقطني ولعل الزهري أدرجه
 أو حدث به ابن عينة وفصله بغيره وللإختلاف في الحديث اختلف العلماء على أقوال الأول أن
 المشي أمام الجنائزة أفضل لوروده من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل الخلفاء وذهب إليه
 الجمهور والشافعي والثاني للحنفية أن المشي خلفها أفضل لما رواه ابن طاوس عن أبيه
 ما مشى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات الا خلف الجنائزة ولما رواه سعيد بن منصور
 من حديث علي عليه السلام قال المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة
 على صلاة الفرد اسناده حسن وهو موقوف له حكم الرفع وحكى الأثرم أن أجمد تكلم في اسناده
 أن سالت أنه يمشي بين يديها وخلفها وعن عيينها وعن شمالها علقه البخاري عن أنس وأخرجه ابن
 أبي شيبة موصولا (١) وكذا علق البخاري وفيه التوسعة على المشيعين وهو يوافق سنة الإسراع
 بالجنائزة وأنهم لا يلزمون مكانا واحدا يمشون فيه ثلاثين عليهم أو على بعضهم الرابع للثوري
 يمشي حيث شاء والراكب خلفها لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من
 حديث المغيرة مرفوعا الراكب خلف الجنائزة والمأش حيث شاء منها الخامس للنفعي أن كان مع
 الجنائزة نساء مشى أمامها والاختلفها وأصح الأقوال القول الثالث (وعن أم عطية) رضي الله
 عنها (قالت نهينا) مبنى للمجهول (عن أساع الجنائزة ولم يعزم علينا منق عليه) جمهور أهل
 الأصول والمحدثين على أن قول الصحابي نهينا أو أمرنا بعدم ذكر القائل له حكم المرفوع إذا ظاهر
 من ذلك أن الأمر والنهي هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما هذا الحديث فقد ثبت رفعه فإنه
 أخرجه البخاري في باب الحيض عن أم عطية بلفظ نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الحديث إلا أنه مرسل لأن أم عطية لم تسمعه منه لما أخرجه الطبراني عنها قالت لما دخل النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث النصارى فقال إن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بعثني اليكن لا يابعدن علي أن لا تسرقن الحديث وفيه نهانا أن نخرج في جنازة
 وقولها ولم يعزم علينا ظاهر في أن النهي للكره لا للتحريم كأنهم أقسمته من قرينة والافاصله
 التحريم وإلى أنه للكره ذهبت جمهور أهل العلم ويدل له ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أبي
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جنازة فرأى عمرا امرأة فصاح بها فقال دعها
 يا عمر الحديث وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق أخرى ورجالها ثقات (وعن أبي سعيد)

(١) قوله وكذا علق
 البخاري كذا بأصله وعبارة
 البخاري مع القسط لاني
 (وقال غيره) أي غير أنس
 أمش (قريباً منها) أي من
 الجنائزة من أي جهة كان ٥١

رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم الجنازة فقوموا فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع متفق عليه) الأمر ظاهر في وجوب القيام للجنازة إذا مرت بالمكاف وإن لم يقصد تشييعها وظاهره عموم كل جنازة من مؤمن وغيره ويؤيده أنه أخرج البخاري قيامه صلى الله عليه وآله وسلم للجنازة يهودى مرت به وعلى ذلك بأن الموت فزع وفي رواية أليست نفسا وأخرج الحاكم أنما قلنا للملائكة وأخرج أحمد والحاكم وابن حبان أنما تقوم أعظاما للذي يقبض النفوس ولفظ ابن حبان أعظاما لله ولا منافاة بين التعليق وقد عارض هذا الأمر حديث على عليه السلام عند مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام للجنازة ثم قعد والقول بأنه يحتمل أن مراده قام ثم قعد لما بعدت عنه يدفعه أن عليا أشار إلى قوم بأن يقعدوا ثم حدثهم الحديث ولما تعارض الحديثان اختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي إلى أن حديث علي ناسخ للأمر بالقيام ورد بأن حديث علي ليس نصافي النسخ لاحتمال أن قعوده صلى الله عليه وآله وسلم كان لبيان الجواز ولذا قال النووي المختار أنه مستحب وأما حديث عبادة بن الصامت أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للجنازة فز به خبر من اليهود فقال هكذا تفعل فقال خالفوهم أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وابن ماجه والبرزالي البيهقي فإنه حديث ضعيف فيه بشر بن رافع قال البرزالي تفرد به بشر وهو لين الحديث وقوله فلا يجلس حتى توضع أفاد النهي لمن يشيعها عن الجلوس حتى توضع ويحتمل أن المراد توضع في الأرض وقد روى الحديث باللفظين إلا أنه رجع البخاري وغيره رواية توضع بالأرض فذهب بعض السلف إلى وجوب القيام حتى توضع الجنازة لما يقفده النهي هنا ولما عند النسائي من حديث أبي هريرة وأبي سعيد ما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط جلس حتى توضع وقال الجمهور أنه مستحب وقد روى البيهقي من حديث أبي هريرة وغيره أن القائم كالحامل في الأجر (وعن أبي إسحق) هو السيمعي بفتح السين وكسر الباء اللهم إني الكوفي رأى عليا عليه السلام وغيره من الصحابة وهو تابعي مشهور كثير الرواية ولد لستين من خلافة عثمان ومات سنة تسع وعشرين ومائة (إن عبد الله بن يزيد) الخطمي الأوسي كوفي شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة وكان أميراً على الكوفة وشهد مع علي عليه السلام صفين والجل ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (أدخل الميت من قبل رجل القبر) أي من جهة المحل الذي يوضع فيه رجلا الميت فهو من إطلاق الحال على المحل (وقال هذا من السنة أخرجه أبو داود) وروى عن علي عليه السلام قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة رجل من ولد عبد المطلب فأمر بالسري فوضع من قبل رجل القبر ثم أمر به فسل سلا ذكره الشارح ولم يخرج في المسئلة ثلاثة أقوال الأول ما ذكره إليه ذهب الشافعي وأحمد والنسائي يسلم من قبل رأسه لما روى الشافعي عن الثقة مرفوعاً من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم سل ميتاً من قبل رأسه وهذا أحد قول الشافعي والثالث لابي حنيفة أنه يسلم من قبل القبلة معتزلاً ذهبوا يسر قلت بل ورد به النص كما يأتي في شرح حديث جابر في النهي عن الدفن ليلا فإنه أخرج الترمذي من حديث ابن عباس ما هو نص في ادخال الميت من قبل القبلة ويأتي أنه حديث حسن فيستفاد من المجموع أنه فعل مخير فيه لكن الأول أفضل (فائدة) ❦ اختلف في تحجيل القبر بالشوب عند مواراة الميت فقبل يحلل سواء كان المدفون امرأة أو رجلاً لما أخرجه

البيهقي من حديث ابن عباس قال جليل رسول الله صلى الله عليه وآله سلم قبر سعد بن جهم قال البيهقي
 لا أحفظه إلا من حديث يحيى بن عتبة بن أبي العيزار وهو ضعيف وقيل يختص بالنساء لما أخرجه
 البيهقي أيضاً من حديث أبي اسحق أنه حضر جنازة الحارث الأعور فأتى عبد الله بن يزيد أن
 يسطوا عليه ثوبا وقال أنه رجل وقال البيهقي وهذا اسناد صحيح وإن كان موقوفا قلت ويؤيده
 ما أخرجه أيضا البيهقي عن رجل من أهل الكوفة أن علي بن أبي طالب عليه السلام أتاهم وهم
 يدفنون ميتا وقد بسط الثوب على قبره فغذب الثوب من القبر وقال إنما يصنع هذا بالنساء (وعن
 ابن عمر) رضي الله عنهما (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا وضعت موتاكم في القبور
 فقولوا باسم الله وعلى ملة رسول الله أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان وأعله
 الدارقطني بالوقف) ورجح النسائي وقفه على ابن عمر أيضا الآن له شواهد من فروع ذكرها في
 الشرح وأخرج الحاكم والبيهقي بسند ضعيف أنهما الموضع أم كنون بنت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم
 تارة أخرى بسم الله وفي سنبل الله وعلى ملة رسول الله وللشافعي دعاء آخر استحسنه فدل كلامه
 أنه يختار الدفن من الدعاء للميت ما يراه وأنه ليس فيه حد محدود (وعن عائشة أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال كسر عظم الميت ككسره حيارواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم
 وزاد ابن ماجه) أي في الحديث هذا (من حديث أم سلمة في الاثم) بيان للمثلية وفيه دلالة
 على وجوب احترام الميت كما يحترم الحي ولكن زيادة في الاثم أنباء أنه يفارق من حيث أنه
 لا يجب الضمان وهو يحتمل أن الميت يتألم كما يتألم الحي وقد ورد به حديث وحكم عزيق جسد
 الميت حكم كسر عظمه بجماع الايلام والاثام وأجرأ الناس على هذا رفقاء النصارى فانهم
 يزقون ويخرقون أجساد الموتى ويقطعونها لاسيما المرضى منهم وهذه شريعة وأي شريعة أعاد الله
 المسلمين من ذلك (وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال الحدوا لي الحدوا وانصبوا على اللبن
 نصبا كما صنع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مسلم) هذا الكلام قاله سعد لما قيل له
 ألا تتخذ لك شيئا كأنه الصندوق من الخشب فقال اصنعوا واذكروه والحد بفتح اللام وضمها هو الحفر
 تحت الجانب القبلي من القبر وفيه دلالة أنه لحد له صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج أحمد وابن
 ماجه بإسناد حسن أنه كان بالمدينة رجلان رجل يحد ورجل يشق فبعث الصحابة في طلبهما فاقبلا
 أي ما جاء عمل عمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجاء الذي يحد فحد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ومثله عن ابن عباس عند أحمد والترمذي وبين أن الذي كان يضرح هو أبو عبيدة وأن
 الذي كان يحد هو أبو طلحة الأنصاري وفي اسناده ضعف وفيه دلالة على أن اللحد أفضل (والبيهقي)
 أي روى البيهقي (عن جابر نحوه) أي نحوه حديث سعد (وزاد ورفع قبره عن الأرض قدر شبر
 وصححه ابن حبان) هذا الحديث أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث جعفر بن محمد عن أبيه
 عن جابر وفي الباب من حديث القاسم بن محمد قال دخلت على عائشة فقلت يا أمأما كسني لي عن
 قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لا طئة
 مبطوحة ببطناء العرصة الحمراء أخرجه أبو داود والحاكم وزادوا بيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم مقدما وبكر رأسه بين كفتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج أبو داود في المراسيل عن صالح بن أبي صالح قال رأيت قبر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم شبرا أو نحو شبر ويعارضه ما أخرجه البخاري من حديث سفيان الثمار
 أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستمأى مرتفعاً كهيئة السنام وجع بينهما البيهقي بأنه
 كان أولاً مستطحات لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصح فجعل مستمأى قال في المصباح
 سميت القبر تسنماً إذا رفعت على الأرض كالسنام ويعارضه أيضاً حديث أبي الهياج الأسدي
 يرفعه وفيه ولا قبراً مشرفاً إلا سوية وأجيب عنه أن رفعه شبراً وجعله مستمأى فعل الصحابة وغيرهم
 فلا يصلح للمعارضته بالحديث الصحيح الصحيح المرفوع فالحق تسوية القبور بلافق بين قبر وقبر
 ﴿فائدة﴾ كانت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين عند أن زاعت الشمس لاثنتي عشرة
 ليلة تلت من ربيع الأول ودفن يوم الثلاثاء كافي الموطأ وقال جماعة يوم الأربعاء وتولى غسله
 ودفنه على العباس وأسامة أخرجه أبو داود من حديث الشعبي وزاد وحديثي مرحب كذا في
 الشرح والذي في التلخيص مرحب أو أبو مرحب بالشك أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف
 وفي رواية للبيهقي زيادة مع علي والعباس الفضل بن العباس وصالح وهو شقران ولم يذكر ابن عوف
 وفي رواية له ولا بن ماجه علي والفضل وقثم وشقران وزاد وسوى لخدمه رجل من الانصار وجمع بين
 الروايات بان من نقص فباعثاً ما رأى أول الامر ومن زاد أراد به آخر الامر ﴿ولمسلم عنه﴾
 أي عن جابر (نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحصص القبر وإن بقعه عليه وإن بيني
 عليه) الحديث دليل على تحريم الثلاثة المذكورة لأنه الأصل في النهي وذهب الجمهور إلى أن
 النهي في البناء والتجصيص للتنزيه عن القعود للتحريم وهو جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يعرف
 ما الصارف عن حمل الجميع على الحقيقة التي هي أصل النهي وقد وردت الأحاديث في النهي عن
 البناء على القبور والكتب عليهم والأسراج وأن يزاد فيها وأن توطأ فأخرج أبو داود والترمذي
 والنسائي من حديث ابن مسعود مرفوعاً لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد
 والسرج وفي لفظ للنسائي نهى أن يبني على القبر أو يزاد عليه أو يحصص أو يكتب عليه وأخرج
 البخاري من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي لم يقم منه
 لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد وأخرج الترمذي أن علياً عليه السلام
 قال لا بني الهياج الأسدي أبعدك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تدع قبراً
 مشرفاً إلا سوية ولا تغنالا إلا طمسته قال الترمذي حديث حسن والعمل على هذا عند بعض أهل
 العلم ففكر هو أن يرفع القبر فوق الأرض قال الشارح وهذه الأخبار المقترنة بالعن والتشبيه بقوله
 لا تجعلوا قبري وثناً يعبد من دون الله تفيده التحريم للعمارة والتزيين والتجصيص ووضع الصندوق
 المنحرف ووضع الستائر على القبر وعلى مئذنته والتمسح بجدار القبر وإن ذلك قد يفضي مع
 بعد العهد وفشو الجهل إلى ما كان عليه الأم السابقة من عبادة الأوثان فكان في المنع عن ذلك
 بالكلية قطع لهذه الذريعة المفضية إلى الفساد وهو المناسب للحكمة المعتبرة في شرع الأحكام
 من جلب المصالح ودفع المفاسد سواء كانت بانفسها أو باعتبار ما تفضي إليه انتهى قال
 السيد وهذا كلام حسن وقدوفينا المقام حقه في مسئلة مستقلة انتهى وله رحمه الله رسالة في
 ذلك مما تظهِر الاعتقاد عن أدريان الأحكام والقاضي العلامة للشوكاني رسالة في هذا الباب

سماها شرح الصدور في تحريم رفع القبور ﴿١﴾ (وعن عامر بن ربيعة) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على عثمان بن مظعون وأتى القبر فحشي عليه ثلاث خفيات وهو قائم رواه الدارقطني) وأخرجه البزار وزاد بعد قوله وهو قائم عند رأسه وزاد أيضا فأمرفرش عليه الماء وروى أبو الشيخ في مكارم الاخلاق عن أبي هريرة مرفوعا من حثي على مسلم احتسابا كتب له بكل ثروة حسنة واسناده ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حثي من قبل الرأس ثلاثا الا انه قال أبو حاتم حديثه باطل وروى البيهقي من حديث محمد بن زياد عن أبي أمامة قال توفي رجل فلم تصب له حسنة الا ثلاث خفيات حشاها على قبر غفرت له ذنوبه ولكن هذه يشد بعضها بعضا وفيه دلالة على مشروعية الحثي على القبر ثلاثا وهو يكون باليدين مع الشبوتة في حديث عامر بن ربيعة ففيه حثي يسديه واستحب أصحاب الشافعي أن يقول عند ذلك منها خلقناكم الآية ﴿٢﴾ (وعن عثمان رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاختيكم واسألوا الله التثبيت فانه الا ن يستل رواه أبو داود وصححه الحاكم) فيه دلالة على اتفاع الميت باستغفار الخحي له وعليه ورد قوله تعالى ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان وقوله استغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات ونحوهما وعلى انه يستل في القبر وقد وردت به الاحاديث الصحيحة كما أخرج ذلك الشيخان فتم من حديث أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الميت اذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه انه ليس مع قرع نعالهم زاد مسلم واذا انصرفوا أتاه ملكان زاد ابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة أن زرقان اسودان يقال لاحدهما المنكر والاخر النكير زاد الطبراني في الاوسط أعينهما مثل قدور النحاس وأنيابهما مثل صياصي البقر وأصواتهما مثل الرعد زاد عبد الرزاق يحقران بأنيابهما ويطآن في اشعارهما معه ما مر زبوا اجتماع عليها أهل منى لم يقاوها وزاد البخاري من حديث البراء فتعاد روحه في جسده ويستفاد من مجموع الاحاديث انهم يسألونه فيقولان ما كنت تعبدا فان كان الله ههنا فيقول كنت أعبد الله فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل لمحمد فالمؤمن يقول اشهد انه عبد الله ورسوله وفي رواية أشهد أن لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله فيقال له صدقت فلا يستل عن شيء غير هاتم يقال له على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث ان شاء الله تعالى وفي لفظ فينادي مناد من السماء أن صدق عبدى فافرشوه من الجنة واقتحوا له بابا الى الجنة وألبسوه من الجنة قال فيأتيه من روحها وطيبها ويقسح له مدبره ويقال له انظر الى مقعدك من النار قد أبدلك الله مقعدا من الجنة فبها جميعا فيقول دعوني اذهب أبشر اهلى فيقال له اسكت ويقسح له في قبره سبعون ذراعا ويملا خضر الى يوم القيامة وفي لفظ ويقال له نعم فينام نومة العروس لا يوقظه الا أحب أهله واما الكافر والمنافق فيقول له الملكان من ربك فيقول هاهاه لا أدري ويقولان ما دينك فيقول هاهاه لا أدري فيقولان ما هذا الرجل الذي بعث فيكم فيقول هاهاه لا أدري فيقال لا دريت ولا تليت اى لفهمت ولا تبعث من يفهم ويضرب بمطراق من حديد ضربة لو ضرب بها جبل لصارت ابا فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين • واعلم انه وردت احاديث دالة على اختصاص هذه الامة بالسؤال في القبر دون الامم السابقة قال العلماء السر فيه ان الامم كانت تأتيمهم الرسل فان أطاعوهم فالمراد وان عصوهم اعز لوهم وعوجلوا

بالعذاب فلما ارسل الله محمدا صلى الله عليه وآله وسلم رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب وقبل
الاسلام عن أظهره سواء أخلص أم لا وقبض لهم من يسألهم في القبور ليخرج الله سرهم بالسؤال
ولم ير الله الخبيث من الطيب وذهب ابن القيم الى عموم المسئلة وبسط المسئلة في كتاب الروح
﴿وعن حمزة﴾ بفتح الضاد وسكون الميم (ابن حبيب) بفتح الحاء فبا فبا فبا (احد التابعين)
حصى ثقة روى عن شداد بن أوس وغيره (قال كانوا) ظاهره الصحابة الذين أدركهم (يستحبون
اذا سوي) بضم المهملة مع غير صيغة من التسوية (على الميت قبره وانصرف الناس عنه ان يقال
عند قبره يا فلان قل لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبي محمد وواه سعيد
ابن منصور موقوفا) على حمزة بن حبيب (وللطبراني نحوه من حديث ابى أمامة مرفوعا مطولا)
ولفظه عن ابى امامة اذا نامت فاصنعوا بى كما امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نصنع
بموتانا امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا مات أحد من اخواتكم فسوو يمت التراب
على قبره فليقيم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يسمعه ولا يجيب ثم يقول يا فلان
ابن فلانة فانه يستوى فاعدا ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول أرشدنا ربحك الله ولكن
لا تشعرون فليقل اذ كرما كنت عليه فى الدنيا من شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله
وانك رضيت بالله ربا وبالا اسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكرا ونكيرا ياخذ كل
واحد منهم ما يصدق عليه فيقول انطق بنا ما يقعدنا عند من قد لقن حجته فقال رجل يا رسول الله
فان لم نعرف أمه قال تنسبه الى أمه حواء يا فلان بن حواء قال المصنف اسناداه صالح وقد قواه
أيضا فى الاحكام له قلت قال الهيثمى بعد سياقه ما لفظه أخرجه الطبراني فى الكبير وفى اسناده
جماعة لم أعرفهم وفى هامشه فيه عاصم بن عبد الله ضعيف ثم قال والراوى عن أبى امامة سعيد
الازدى يبض له أبوطاتم قال الا ثم قلت لاحد بن حنبل هذا الذى يصنعونه اذا دفن الميت يقف
الرجل ويقول يا فلان بن فلانة قال ما رأيت أحدا يفعله الا أهل الشام حين مات أبو المغيرة وروى
فيه عن أبى بكر بن أبى مریم عن أشياخهم انهم كانوا يفعلونه وقد ذهب اليه الشافعية وقال فى
المنار ان حديث التلقين هذا حديث لا يشك أهل المعرفة بالحديث فى وضعه وانه أخرجه سعيد
ابن منصور فى سننه عن حمزة بن حبيب عن أشياخ له من أهل حصص فالمسئلة حصصية وما جعل
اسأواله التثيت فانه الآن يسئل شاهد الفلا شهادة فيه وكذا امر عمرو بن العاص بالوقوف
عند قبره مقدرا مات كبرج زور ليس ستانس بهم عند امر اجعة رسل ربه لاشهادة فيه على التلقين
وابن القيم جزم فى الهدى بمثل كلام المنار واما فى كتاب الروح فانه جعل حديث التلقين من أدلة
سماع الميت لكلام الاحياء وجعل اتصال العمل بحديث التلقين من غير تكبير كافيا فى العمل به
ولم يحكم له بالصحة بل قال فى كتاب الروح انه حديث ضعيف ويتحصل من كلام أئمة التحقيق انه
حديث ضعيف والعمل به بدعة ولا يغتر بكثرة من يفعله ﴿وعن بريدة بن الحبيب الاسلمى﴾
رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور
فزوروها واهمسلم وزاد الترمذى) اى من حديث بريدة (فانه ان ذكر الاسخرة زاد ابن ماجه من
حديث ابن مسعود) وهو بلفظ ما مضى وزاد (وترهد فى الدنيا) وفى الباب أحاديث عن أبى
هريرة عند مسلم وعن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وعن أبى سعيد عند احمد والحاكم وعن

على عليه السلام عند اجدوع عن عائشة عند ابن ماجه والكل دالة على مشروعية زيارة القبور
وبيان الحكمة فيها وأنها للاعتبار فانه في لفظ حديث ابن مسعود فانها عبرة وذكرة لآخره
والترهيد في الدنيا فاذا اخلت عن هذه لم تكن مرادة شرعا وحديث بريرة جع فيه بين ذكرانه
صلى الله عليه وآله وسلم كان نهى أولا عن زيارتهم ثم أذن فيها اخرى وفي قوله فزوروها أمر للرجال
بالزيارة وهو أمر مندب اتفاقا وتنا كد في حق الوالدين لا تبار في ذلك وأما ما يقوله الزائر عند وصوله
المقابر فيقول السلام عليكم ديار قوم مؤمنين ورحمة الله وبركاته ويدعو لهم بالمغفرة ونحوها
وسيا في حديث مسلم في ذلك قريبا وأما قراءة القرآن ونحوها عند القبر فيأتي الكلام فيها قريبا
﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن زائرات القبور
أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان) قال الترمذي بعد أخرجه هذا حديث حسن وفي الباب
عن ابن عباس وحسان وقد قال بعض أهل العلم ان هذا كان قبل ان يرخص النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في زيارة القبور فلما رخص دخل في الرخصة الرجال والنساء وقال به ضمهم انما كره زيارة
القبور للنساء لقله صبرهن وكثرة جزعهن ثم ساق بسنده أن عبد الرحمن بن أبي بكر توفي ودفن بمكة
وأتت عائشة قبره ثم قالت

وكأ كندماني جذيمة برهة * من الدهر حتى قيل لن يتصدعا
وعشنا بخير في الحياة وقبلنا * أصاب المنيا يارط كسرى وثعا
ولما تفرقنا كائنا ومالكا * اطول اجتماع لم يبت ليله معا

انتهى ويدل لما قاله بعض أهل العلم ما روى عن عائشة قالت كيف أقول يا رسول الله اذا زرت
القبور قال قولي السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين يرحم الله المتقدمين والمتأخرين
وانا ان شاء الله بكم لاحقون وما أخرج الحاكم من حديث علي بن الحسين ان فاطمة كانت تزور
قبر عها حجرة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده قلت وهو حديث مرسل فان علي بن الحسين لم يدرك
فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعموم ما أخرجه البيهقي في شعب الايمان مرسل من
زار قبر الوالدين أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب يارا وذهب شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله
الى انها لا تجوز الزيارة للنساء بحال الحديث الباب ﴿ وعن أبي سعيد ﴾ رضي الله عنه قال لعن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النسائحة والمستمعة رواء أبو داود النوح وورفع الصوت
بعدة يد شاتل الميت ومعظم أفعاله والحديث دليل على تحريم ذلك وهو مجمع عليه ﴿ وعن
أم عطية رضي الله عنها قالت أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا ننوح متفق
عليه) كان أخذها عليهن ذلك وقت المباينة على الاسلام والحديثان دالان على تحريم فعل
النياحة وتحريم استماعها اذ لا يكون اللعن الاعلى محرم وفي الباب عن ابن مسعود قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس منّا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية
متفق عليه وأخرجه من حديث أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا بريء
من حلق وساق وخرق وفي الباب غير ذلك ولا يعارض ذلك ما أخرجه احمد وابن ماجه وصححه
الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نساء عبد الله
لكن جزء لا يواكي فجاءه نساء الانصار يكيّن جزء الحديث فانه منسوخ بما في آخره بل لفظ فلا

تكن على هالك بعد اليوم وهو يدل على أنه عبر عن النياحة بالبكاء فإن البكاء غير منهى عنه كما يدل
 له ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال مات ميت من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فاجتمع النساء يبكين عليه فقام عمر بنهاهن ويطردهن فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 دعهن يا عمر فإن العين تدمع والقلب مصاب والعهد قريب والميت هي زينب بنته صلى الله عليه
 وآله وسلم كما صرح به في حديث ابن عباس أخرجه أحد وفيه أنه قال لهن أيا كن ونعيق الشيطان
 فإنه مهما كان من العين ومن القلب فمن الله ومن الرحمة وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان
 فإنه يدل على جواز البكاء وأنه انما نهى عن الصوت ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم العين تدمع
 ويحزن القلب ولا تقول إلا ما رضى الرب قاله في وفاة ولده إبراهيم وأخرج البخاري من حديث ابن
 عمر أن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب به إذا أشار إلى لسانه أو يزحم وأما
 ما في حديث عائشة عند الشيخين في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن أمره أن ينهى النساء المجتمعات
 للبكاء على جعفر بن أبي طالب احت في وجوههن التراب فيحمل على أنه كان بكاء بتصويت
 النياحة فاهرب بالنهي عنه ولو بحثوا التراب في أفواههن ﴿﴾ (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال الميت يعذب في قبره بما نبح عليه متفق عليه ولهما) أي للشيخين كما دل عليه متفق عليه
 فانهما المرادان به (نحوه) أي نحو حديث ابن عمر (عن المغيرة بن شعبه) الأحاديث في الباب
 كثيرة وفيها دلالة على تعذيب الميت بسبب النياحة عليه وقد استشكل ذلك لأنه تعذيب بفعل
 غيره واحتجمت الجوابات فأنكرت عائشة ذلك على عمر وابنه عبد الله واحتجت بقوله تعالى ولا تزر
 وازرة وزر أخرى وكذلك أنكره أبو هريرة واستبعد القرطبي انكار عائشة وذكر أنه رواه عدة من
 الصحابة فلا وجه لانكاره مع إمكان تأويله ثم جع القرطبي بين حديث التعذيب والآية بأن
 قال حال البرزخ يلحق بأحوال الدنيا وقد جرى التعذيب فيها بسبب ذنب الغير كما يشير إليه قوله
 تعالى واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة فلا تعارض بين حديث التعذيب وآية ولا تزر
 وازرة وزر أخرى لأن المراد بها الأخبار عن حال الآخرة واستقواءه الشارح وذوهاب الآثرون
 إلى تأويله بوجوه الأول للبخاري أنه يعذب بذلك إذا كانت سنته وطريقته وقد أقر عليه أهله في
 حياته فيعذب لذلك وإن لم تكن طريقته فإنه لا يعذب فالمراد على هذا أنه يعذب ببعض بكاء أهله
 وحاصله أنه قد يعذب العبد بفعل غيره إذا كان له فيه سبب الثاني المراد أنه يعذب إذا أوصى بأن
 ينأى عنه وهو تأويل الجمهور قالوا وقد كان معروفا عند القدماء كما قال طرفه بن العبد

إذا مت فابكيني بما أنا أهله * وشقي على الجيب يا أم عبد

ولا يلزم من وقوع النياحة من أهل الميت امتثال له أن لا يعذب لولم يعتكوا بل يعذب على مجرد
 الإيصال فإن امتثلوه ونأوا عذب على الآخرين الإيصال لأنه فعله والنياحة لأنها بسببه الثالث
 أنه خاص بالكافر وإن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلا وفيه بعد لا يخفى فإن الكافر لا يحمل
 عليه ذنب غيره أيضا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى الآية الرابع أن معنى التعذيب توبيخ
 الملائكة للميت بما ينسب إليه أهله كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعا الميت يعذب ببكاء
 أهله إذا قالت النائحة راعضدها وانصردها وكسياه جلد الميت وقال أنت عضدها أنت
 ناصرها أنت كسياه وأخرج معناه ابن ماجه والترمذي الخاف من أن معنى التعذيب تألم الميت

بما يقع من أهل من النسيحة وغيرها لانه يرق لهم وإلى هذا الله أو يلذهب محمد بن جرير وغيره وقال
القاضي عياض هو أولى الأقوال واحتجوا بحديث فيه انه صلى الله عليه وآله وسلم زجر امرأته عن
البكاء على ابنها وقال ابن أحدكم اذا بكى استعبر له صويحبه يا عباد الله لا تعذبوا اخوانكم واستدل
له أيضا ان أعمال العباد تعرض على موتاهم وهو صحيح ونسبة تأويلات أخرى وما ذكرناه أشرف في
الباب (وعن أنس) رضى الله عنه (قال شهدت بنتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن
ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على القبر فرأيت عينيته تدمعان رواء البخاري) قديين
الواقدي وغيره في رواية ان البنت أم كلثوم وقدر البخاري قول من قال انها رقية بانها ماتت
ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بدر فلم يشهد صلى الله عليه وآله وسلم دفنها والحديث دليل
على جواز البكاء على الميت بعد موته وتقدم ما يدل له أيضا لانه عورض بحديث فاذا وجبت فلا
تبيكين باكية وجمع بينهما بانه محمول على رفع الصوت أو انه مخصوص بالنساء لانه قد يقضى بكاهن
الى النسيحة فيكون من باب سد الذريعة (وعن جابر) رضى الله عنه (أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تدفنوا موتاكم بالليل الا ان تضطروا أخرجه ابن ماجه وأصله في مسلم لكن
قال زجر) بالراي والجيم والراء عوض نهى (ان يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه) الحديث
دل على النهي عن الدفن للميت ليلا الا للضرورة وقد ذهب الى هذا الحسن وورد لتعليل النهي
عن ذلك بان ملائكة النهار رأف من ملائكة الليل في حديث قال الشارح الله أعلم بصحته وقوله
أصله في مسلم لفظ الحديث الذي فيه انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه
قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا وزجر ان يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه الا ان يضطر
الانسان الى ذلك وهو ظاهر أن النهي انما هو حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت ببركة
الصلاة وعدم احسان الكفن فاذا كان يحصل متأخر الميت الى النهار كثرة المصلين أو حضور من
يرجى دعاؤه حسن تأخره وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولوفى النهار ودل لذلك دفن على
عليه السلام لفاطمة ليلا ودفن الصحابة لاي بكر ليلا وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبر الديلا فأسرج له سراج فاخذ من قبل القبلة فقال رحلك الله
ان كنت لا تأهاتلا للقرآن الحديث قال هو حديث حسن قال وقد رخص أكثر أهل العلم في
الدفن ليلا وقال ابن حزم لا يدفن أحد ليلا الا ان يضطر الى ذلك قال ومن دفن ليلا من أصحابه
صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه لضرورة أو جبت ذلك من خوف زحام أو خوف الحر على من
حضر أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلا ولا يحل لاحد أن ينظر بهم رضى الله عنهم
خلاف ذلك اهـ (تنبيه) تقدم في الاوقات حديث عقبه بن عامر ثلاث ساعات كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهانا أن نصلي فيمن أو ان نقبر فيمن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى
ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب اهـ
وكان يحسن ذكر المصنف له هنا (وعن عبد الله بن جعفر) رضى الله عنه (قال لما جئني
جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم ما يشغلهم
أخرجه الخمسة الا النسائي) فيه دلالة على شرعية اناس أهل الميت بصنع الطعام لهم لما هم فيه
من الشغلة بالموت ولكنه أخرج أحمد من حديث جرير بن عبد الله البجلي كأنه سأل الاجتماع الى

أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النباحة فيحصل حديث جرير على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن معهم ويحضر لديهم كما هو عرف بعض أهل الجهات وأما الاحسان اليهم فيحصل الطعام لهم فلا بأس به وهو الذي أفاده حديث جعفر * (قائدة) * ومما يحرم بعد الموت العقر عند القبر لورود النهي عنه فإنه أخرج أحمد وأبو داود من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا عقر في الاسلام قال عبد الرزاق كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة قال الخطابي كان أهل الجاهلية يعقرون الأبل على قبر الرجل الجواد يقولون نجازيه على فعله لأنه كان يعقرها في حياته فيقطعها الأضياف فتحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير فيكون مطعما بعد وفاته كما كان يطعم في حياته ومنهم من كان يذهب إلى أنه إذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكبا ومن لم يعقر عنده حشر راكبا وكان هذا على مذهب من يقول منهم بالبعث فهذا فعل جاهلي تحرم * (وعن سليمان بن بريدة) رضى الله عنه هو الأسلمي روى عن أبيه وعمران ابن حصين وجماعة مات سنة خمس عشرة ومائة (عن أبيه) أي بريدة (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم) أي أصحابه (إذا خرجوا إلى المقابر) أي أن يقولوا (السلام) على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين وأنا إن شاء الله بكم للآحقون أسأل الله لنا ولكم العافية رواه مسلم) وأخرجه أيضا من حديث عائشة وفيه زيادة ويرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين والحديث دليل على شرعية زيارة القبور والسلام على من فيها من الأموات وأنه بلفظ السلام على الأحياء قال الخطابي فيه أن اسم الدار يقع على المقابر وهو صحيح فإن الدار في اللغة يقع على الربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول والتقسيد بالمشيئة للترك وإمتثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وقيل المشيئة عائدة إلى تلك التربة بعينها وسؤاله العافية دليل على أنها من أهم ما يطلب وأشرف ما يستل والعافية للميت سلامته من العذاب ومناقشة الحساب ومتصوفا بزيارة القبور الدعاء لهم والاحسان اليهم وتذكرا لآخرة والزهد في الدنيا وإما ما أحدثه العامة من خلاف هذا كدعائهم الميت والاستصراخ به والاستغاثة به والاستعانة منهم وسؤال الله بحقه وطلب الحاجات إليه والنذر له أي نذر كان فهذا من البدع والجهالات ومن أبطل الباطلات وتقدم شيء من هذا * (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المدينة فاقبل عليهم بوجهه فقال السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم أنتم سلفنا ونحن بالآثر رواد الترمذي وقال حسن) فيه أنه يسلم عليهم إذا مر بالمقبرة وإن لم يقصد الزيارة لهم وفيه أنهم يعلمون بالمأرجهم وسلامه عليهم والا كان اضاعة وظاهرها في جمعة وغيرها وفي الحديثين الأول وهذا دليل على أن الإنسان إذا دعا لاحد واستغفر له يبدأ بالدعاء لنفسه والاستغفار لها وعليه وردت الادعية القرآنية ربنا اغفر لنا ولاخواننا فاستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفيه أن هذه الادعية ونحوها نافعة للميت بخلاف وأما غيرهما من قراءة القرآن له فالشافعي يقول لا يصل ذلك إليه وذهب أحمد وجماعة من العلماء إلى وصول ذلك له وذهب جماعة من أهل السنة والحنفية إلى أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغیره صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكر أو أي أنواع القرب وهذا هو القول الأرجح دليلا وقد أخرج الدارقطني أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كيف يبرأ بويه بعد موتهما

فأجاب به صلى الله عليه وآله وصلى الله عليه وآله وسلم إلهام مع صومه وأخرج أبو داود من حديث معقل بن يسار عنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرؤا على موتا كم سورة يس وهو شامل للميت بل هو الحقيقة فيه وأخرج الشيخان أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يضحى عن نفسه بكيش وعن أمته بكيش وفيه إشارة إلى أن الإنسان ينفعه عمل غيره وقد بسط السيد الكلام في حواشي ضوء النهار بما يتضح منه قوة هذا المذهب (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا) أي وصلوا (إلى ما قدموا) من الأعمال (رواه البخاري) الحديث دليل على تحريم سب الأموات وظاهره العسوم والمسلم والكافر وفي الشرح الظاهر أنه مخصص بجواز سب الكافر بما حكاه الله من ذم الكفار في كتابه العزيز كعاد وعود وأشباههم قلت لكن قوله قد أفضوا إلى ما قدموا عامة للفرقة بين معناها أنه لا فائدة تحت سبهم والتفكير باعراضهم وأما ذكره تعالى للامم الخالية وما كانوا فيه من الضلال فليس المقصود ذمهم بل تحذير اللامة من تلك الأفعال التي أفضت بقا عليها إلى الويل وبيان محرمات ارتكبوها وذكر الفاجر بخصاله فجوره لغرض جاز وليس من السب المنهي عنه فلا تخصيص بالكفار نعم الحديث مخصص لبعض المؤمنين كما في الحديث أنه مر عليه صلى الله عليه وآله وسلم بجنابة فأنشأ عليه السلام الحديث وأقرهم صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك بل قال وجبت أي النار ثم قال أنتم شهداء الله ولا يقال أن الذي أنشأ عليه شر ليس يؤمن لأنه قد أخرج الحاكم في ذمه بشئ المرء لقد كان فظا غليظا وظاهر أنه مسلم إذ لو كان كافرا مات عرضا لغير كونه وقد أجاب القرطبي عن سبهم له وأقره صلى الله عليه وآله وسلم لهم أنه يحتمل أنه كان مستظها بالشر ليكون من باب لا غيبة لقاسق أو بانه يحمل النهي عن سب الأموات على ما بعد الدفن قلت وهو الذي يناسب التعليل بأفضائهم إلى ما قدموا فإن الأفضاء الحقيقي بعد الدفن (وروى الترمذي عن المغيرة بن نوفل) أي نحو حديث عائشة في النهي عن سب الأموات (لكن قال) عوض قوله فإنهم أفضوا إلى ما قدموا (فتوذا الأحياء) قال ابن رشد إن سب الكافر يحرم إذا تاذى به الحى المسلم ويحل إذا لم يحصل به الأذية وأما المسلم فيجزم إذا ادعت اليه الضرورة كأن يكون فيه مصلحة للميت إذا أريد تخليصه من مظلة وقعت منه فإنه يحسن بل يجب إذا اقتضى ذلك سبه وهو نظير ما استثنى من جواز الغيبة لجاعة من الأحياء لا موار قاله السيد رحمه الله تعالى قلت ذكر النووي في شرح مسلم جاعة تجوز غيبتهم لا موار وتعقبه العلامة الشوكاني بما دل على النهي عن الغيبة مطلقا في رسالة مستقلة وهو الحق وأجاب عن كل دأيل له على جوازه جوازا شافيا لا عذر بعده لاحد في الاعتيا ب (فائدة) * نهى الله تعالى في كتابه عن سب من يدعون من دون الله وقال فيسبوا الله عدوا بغير علم ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الأحاديث عن سب الأموات مطلقا فاعتبر بسب من هم من أفاضل الأمة وأهل القرون المشهود لها بالخير كاصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما الخلقاء الراشدين المهديين المقضين على غيرهم من الصحابة على حسب ترتيب الخلافة فهذه الرافضة أقامهم الله تعالى وأبادهم خالفوا كتاب الله وسنة رسوله المطهرة وقد أمروا كغيرهم بقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا الآية ومن أدلة كفرهم قوله سبحانه ليغيظ بهم الكفار ويغيظ

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسكين) فيه دلالة على ان الحديث مرفوع والمراد
 بفرضها قدرها لان وجوبها ثابت بنص القرآن كما يدل عليه قوله (والتي أمر الله بها رسوله) أي انه
 تعالى أمر بتقدير أنواعها وأجناسها والقدر المخرج منها كما بينه التفصيل بقوله (في كل أربع
 وعشرين من الابل فسادونها الغنم) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله في كل الى فسادونها (في كل خمس
 شاة) فيها تعيين اخراج الغنم في مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد فلو أخرج بعير البحر وقال
 الجمهور يجرئه قالوا لان الاصل ان يجب من جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع
 باختياره الى الاصل ابرأه فان كانت قيمة البعير الذي يخرج منه دون قيمة الاربعة الشياه ففيه خلاف
 عند الشافعية وغيرهم قال المصنف في الفتح والاقيس انه لا يجرئ (فاذا بلغت) أي الابل (خمس
 وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى) زاده تا كيدا والافقه علمت والمخاض بفتح
 الميم وتخفيف الحاء هي من الابل ما استكمل السنة الاولى ودخل في الثانية الى آخرها يسمى بذلك
 ذكرا كان أو أنثى لان أمه من المخاض أي الحوامل لا واحد له من لفظه والمخاض الحامل التي
 دخل وقت حملها وان لم تحمل وضعير فيها للابل التي بلغت خمس وعشرين فانها يجب فيها بنت
 مخاض من حين تبلغ عدتها خمس وعشرين الى ان تنتهي الى خمس وثلاثين وبهذا قال الجمهور
 وروى عن علي عليه السلام انه يجب في الخمس والعشرين خمس شياه لحديث مرفوع ورد بذلك
 وحديث موقوف عن علي عليه السلام ولكن المرفوع ضعيف والموقوف ليس بحجة قلنا لم يقل
 به الجمهور (فان لم تكن) أي توجد (فابن لبون ذكر) هو من الابل ما استكمل السنة
 الثانية ودخل في الثالثة الى تمامها يسمى بذلك لان أمه ذات لبن ويقال بنت لبون لأنثى وانما زاد
 قوله ذكر مع قوله ابن لبون للتاكيد كما عرفت (فاذا بلغت) أي الابل (ستاء وثلاثين الى خمس
 وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فاذا بلغت ستاء وأربعين الى ستين ففيها حقة) بكسر الحاء وتشديد
 القاف وهي من الابل ما استكمل السنة الثالثة ودخل في الرابعة الى تمامها ويقال للذكر حقة
 سميت بذلك لاستحقاقها ان يعمل عليها ويركبها الفعل ولذلك قال (طروقة الجمل) بفتح أوله
 أي مطروقة وهي فعولة بمعنى مفعولة والمراد من شأنها ان تقبل ذلك وان لم يطرقها (فاذا بلغت)
 أي الابل (واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة) بفتح الجيم والمجسة وهي التي أنثى
 عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة (فاذا بلغت) أي الابل (ستاء وسبعين الى تسعين ففيها
 بنت لبون) تقدم بيانه (فاذا بلغت) أي الابل (احدى وتسعين الى عشرين ومائة
 ففيها حقتان طروقتا الجمل فاذا زادت) أي الابل (على عشرين ومائة) أي واحدة فصاعدا
 كما هو قول الجمهور ويدل له كتاب عمر رضى الله عنه فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها
 ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ومقتضاه ان ما زاد على ذلك فان زكاته بالابل
 واذا كانت بالابل فلا تجب زكاته الا اذا بلغت مائة وثلاثين فانه يجب فيها بنت لبون وحقة فاذا
 بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقتان وعن أبي حنيفة اذا زادت على عشرين ومائة رجعت
 الى فريضة الغنم فيكون في خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة قلت والحديث انما ذكر
 فيه حكم كل أربعين وخمسين فمع بلوغها احدى وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون عن كل أربعين
 بنت لبون ولم يبين فيه الحكم في الخمس والعشرين ونحوها فيحتمل ما قاله أبو حنيفة ويحتمل انه

وقص حتى يبلغ مائة وثلاثين كما قدمناه والله أعلم (ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليست فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) أن يخرج منها نفلا منه والافلا واجب عليه فهو استثناء منقطع ذكر لدفع توهم نشأ من قوله فليس فيها صدقة أن المتني مطلق الصدقة لاحتمال اللفظ له وإن كان غير مقصود فهذه صدقة الإبل الواجبة فصلت في هذا الحديث الجليل وظاهره وجوب أعيان ما ذكر إلا أنه سيأتي قريبا أن من لم يجد العين الواجبة أجزأه غيرها وأما زكاة الغنم فقد بينا قوله (وفي صدقة الغنم في سائتها) بدل من صدقة الغنم بإعادة العامل وهو خبر مقدم والساعة من الغنم الراعية غير المعلوفة * وأعلم أنه أفاد لفظ السوم أنه شرط في وجوب زكاة الغنم وقال به الجمهور وقال مالك وربيعة لا يشترط وقال داود يشترط في الغنم لهذا الحديث قلنا وفي الإبل لما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث بهز بن حكيم بلفظ في كل سائمة إبل وسيأتي تقسيم البقر لم يأت فيه ما ذكر السوم وإنما فاسوها على الإبل والغنم (إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة) بالجر تمييز مائة (شاة) مبتدأ خبره مائة قدم من قوله في صدقة الغنم فإن في الأربعين شاة إلى عشرين ومائة (فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة) ظاهرها أنها لا تجب الشاة الرابعة حتى تبقى أربع مائة وهو قول الجمهور وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين إذا زادت على ثلثمائة واحدة وجبت الأربع (فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها صدقة) واجبة (الأن يشاء ربها) إخراج صدقة نفلا كما سلف (ولا يجمع) بالبناء للمفعول (بين مفترق ولا يفرق) مثله مشدد الراء (بين مجمع خشية الصدقة) مفعوله والجمع بين المفترق صورته أن يكون ثلاثة نفر مثلا ولكل واحد أربعون شاة وقد وجب على كل واحد منهم الصدقة فإذا وصل إليهم المصدق جمعوها لتكون عليهم فيها شاة واحدة فنحو ذلك وصورة التفريق بين مجمع أن الخليطين لكل منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فإذا وصل إليهما المصدق فرقا غنهما فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة فنحو ذلك قال ابن الأثير هذا الذي سمعته في ذلك وقال الخطابي قال الشافعي الخطابي في هذا المصدق ولرب المال قال والخشية خشيتان خشية الساعي أن تقل الصدقة وخشية رب المال أن يقل ماله فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة (وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما) والتراجع بين الخليطين أن يكون ل أحدهما مثلا أربعون بقرة وللآخر ثلاثون بقرة ومالهما مشترك فيأخذ الساعي عن الأربعين مسنة وعن الثلاثين تبيعاً فيرجع بأذن المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وبأذن التبيع بأربعة أسباعه على خليطه لأن كل واحد من السنين واجب على الشروع كأن المال ملك واحد وفي قوله (بالسوية) دليل على أن الساعي إذا ظلم أحدهما فأخذ منه زيادة على فرضه فإنه لا يرجع بها على شريكه وإنما يغرم له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة كذا في النحر ولو قيل مثلاً أنه يدل أنها يتساويان في الحق والظلم لما بعد الحديث عن إفادة ذلك (ولا يخرج) مبنى للمجهول في الصدقة (هرمة) بفتح الهاء وكسر الراء الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا ذات عوار) بفتح العين وضمها وقيل بالفتح معيبة العين وبالضم عوراء

العين ويدخل في ذلك المرض والاولى ان تكون مفتوحة لتشمل ذوات العيب فيدخل ما أفاده
 حديث أبي داود ولا تعطى الهرمة ولا الدرنه ولا المريضة ولا الشرط اللثيمة ولكن من وسط
 أموالكم فان الله لم يسألكم خيره ولا أمركم بشره اهـ والدرنه الجربا من الدرن الوسخ والشرط
 اللثيمة هي رذال المال وقيل صفاره وشراره قاله في النهاية (ولا تيسر الآن بشاء المصدق)
 اختلف في ضبطه فالأكثر على أنه بالتشديد وأصله المتصدق أدنعت التاء بعد قلبها ما: والمراد به
 المالك والاستثناء راجع الى الآخر وهو التيسر وذلك انه اذا لم يكن معه ذلك لا يزال في خيار
 وللمالك أن يخرج الا فضل ويحتمل رده الى الجميع ويقيدان للمالك اخراج الهرمة وذات العوار
 اذا كانت سمينة قيمتها أكثر من الوسط الواجب وفي هذا خلاف بين المقرعين وقيل ان ضبطه
 بالتخفيف والمراد به الساعي فيدل على ان له الاجتهاد في نظر الاصلح للفقراء وأنه كالوكيل فتتقيد
 مشيئته بالصالحه فيعود الاستثناء الى الجميع على هذا وهذا اذا كانت الغنم مختلفة فلو كانت معيبة
 كلها أو تيسر أجزأه اخراج واحدة وعن المالكية يشتري شاة مجزئة عملا بنظر الحديث هذه
 زكاة الغنم وتقدمت زكاة الابل وتأتى زكاة البقر وأما الفضة فقد أفاد الواجب منها قوله (وفي
 الرقة) بكسر الراء وتخفيف القاف وهي الفضة الخالصه (ربع العشر) أي يجب اخراج
 ربع عشرها زكاة ويأتى النص على الذهب (فان لم تكن) أي الفضة (الاثنتين) درهمها
 (ومائة فليس فيها صدقة الا أن يشاء ربها) كما عرفت وفي قوله تسعين ومائة ما يوهم أنها اذا زادت
 على التسعين والمائة قبل بلوغ المائتين ان فيها صدقة وليس كذلك بل انما ذكره لانه آخر عقد قبل
 المائة والحساب اذا جاوز الا حاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والالوف فذكر التسعين
 لذلك ثم ذكر حكما من أحكام زكاة الابل قد أشرنا الى انه يأتي بقوله (ومن بلغت عنده من الابل
 صدقة الجذعة) وقد عرفت في صدر الحديث العدة التي تجب فيها الجذعة (وليست عنده)
 أي في ملكه (وعنده حقة فانها تقبل منه) عوضا عن الجذعة (ويجعل معها) أي توفية
 لها (شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهما) اذا لم تيسر له الشاتان وفي الحديث دليل
 على ان هذا القدر هو جبر التفاوت ما بين الجذعة والحقة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة) التي
 عرفت قدرها (وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة) وان كانت زائدة على
 ما يلزمه فلا يكف تحصيل ما ليس عنده (يعطيه المصدق) الى مقابل ما زاد عنده (شاتين أو
 عشرين درهما) كما سلف في عكسه (رواه البخاري) وقد اختلف في قدر التفاوت في سائر الاسنان
 فذهب الشافعي الى ان التفاوت بين كل شيتين كما ذكر في الحديث وذهب غيره الى أن الواجب
 هو زيادة فضل القيمة من رب المال أو رد الفضل من المصدق بدليل انه ورد في رواية عشرة دراهم
 أو شاة وما ذلك الا ان التقويم يختلف باختلاف الزمان والمكان فيجب الرجوع الى التقويم وقد
 أشار البخاري الى ذلك فانه أورد حديث أبي بكر في باب أخذ العروض من الزكاة وذكر في ذلك قول
 معاذ بن نوفل بعرض ثيابكم خميصا وليس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير
 لاصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة ويأتى استيفاء ذلك (وعن معاذ بن جبل)
 رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه الى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين
 بقرة تبيعاً أو تبيعة) فيه انه يخير بين الامرين والتيسر ذو الحول ذكر الاتي (ومن كل أربعين

مسنة) وهي ذات الحولين (ومن كل حالم) أي محتلم وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود والمراد به الجزية ممن لم يسلم (ديناراً وعدله) بفتح العين وسكون الدال (معافراً) نسبة إلى معافر بزنة مساجد حتى من الذين اليهم تنسب الثياب المعافرية يقال ثوب معافري (رواه الخمسة واللفظ لأحمد وحسنه الترمذي وأشار إلى اختلاف في وصله) لفظ الترمذي بعد أخرجه وروى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن أبي وأتل عن مسروق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ قال وهذا أصح من روايته عن مسروق عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وصححه ابن حبان والحاكم) وانما يرجح الترمذي الرواية المرسلة لأنها اعترضت رواية الاتصال بأن مسروق لم يلق معاذاً وأجيب عنه بأن مسروقاً همداً في النسب من وادعة عياني الدار وقد كان في أيام معاذ باليمن فاللقاء ممكن بينهما فهو محكوم باتصاله على رأي الجمهور قلت وكان رأي الترمذي رأي البخاري أنه لا بد من تحقق اللقاء والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وأن نصابها ما ذكر وهو مجمع على الأمرين وقال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شيئاً وفيه خلاف للزهري فقال يجب في كل خمس شاة قياساً على الأبل وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالقياس وبأنه قد روي ليس فيما دون ثلاثين من البقر شيئاً وهو وإن كان مجهول الإسناد ففهوم حديث معاذ يؤيده ﴿ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم رواه أحمد ﴿ (ولابن داود) من حديث عمرو بن شعيب أيضاً) (ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم) وعند النسائي وأبي داود في لفظ من حديث عمرو أيضاً لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم أي لا تجلب الماشية إلى المصدق بل هو الذي يأتي إلى رب المال ومعنى لا جنب أنه حيث يكون المصدق باقصة مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه فنهى عن ذلك وفيه تفسير آخر يخرج عنه هذا الباب والاحاديث دلت على أن المصدق هو الذي يأتي إلى رب المال فيأخذ الصدقة وفي لفظ أحمد خاص بركة الماشية ولفظ أبي داود عام لكل صدقة وقد أخرج أبو داود عن جابر بن عتيك مرفوعاً سيأتيكم ركب مبغضون فإذا أتوكم فرحبوا بهم وخلصوا بينهم وبين ما يبتغون فإن عدلوا فلا نفسهم وإن ظلموا فاعلموا وأرضوهم فإن تمامز كانكم رضاهم فهذا يدل أنهم ينزلون بأهل الأموال وأنهم يرضونهم وإن ظلموهم وعند أحمد من حديث أنس قال أتى رجل من بني عيم فقال يا رسول الله إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله قال نعم ولك أجرها وأثمها على من بدلها وأخرج مسلم من حديث جابر مرفوعاً أرضوا مصدقكم في جواب ناس من الأعراب أتوه صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا إن ناساً من المصدقين يأتوننا فيظلموننا الآن في البخاري أن من سئل أكثر مما وجب عليه فلا يعطيه المصدق وجع بينه وبين هذه الأحاديث أن ذلك حيث يطلب الزيادة على الواجب من غير تأويل وهذه الأحاديث حيث طلبها امتناً ولا وإن رآه صاحب المال ظالماً ﴿ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواه البخاري ﴿ (ولمسلم) أي من رواية أبي هريرة (ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر) الحديث نص أنه لا زكاة في العبد والخيل وهو أجمع فيما كان للخدمة والركوب وأما الخيل المعدة للتساج ففهيها

خلاف الحنفية وتفاسيل واحتجوا بحديث في كل فرس سائمة ديناراً وعشرة دراهم أخرجه
الدارقطني والبيهقي وضعفاه وأجيب بأنه لا يقاوم حديث النقي الصحيح وانفقت هذه الواقعة
في زمن مروان فشاور الصحابة في ذلك فروى أبو هريرة الحديث ليس على الرجل في عبده ولا في
فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة عجبا من مروان أحده
بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول ما تقول يا أبا سعيد فقال زيد صدق
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد به القرس الغازي فأما ناجر يطلب نسلها ففيها
الصدقة فقال كم قال في كل فرس ديناراً وعشرة دراهم وقالت الطاهرية لا تجب الزكاة في
الخيول ولو كانت للتجارة وأجيب بأن زكاة التجارة واجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر قلت كيف
الإجماع وهذا خلاف الطاهرية ولهذا ذهب الإمام الشوكاني إلى أنه لا زكاة في أموال التجارة وهو
الحق لعدم الدليل الدال على ذلك الذي يصلح للاحتجاج به (وعن بهز) بفتح الباء وسكون الهاء
وبالزاي (ابن حكيم) ابن معاوية بن حبيدة بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الدال القشيري بضم
القاف وفتح الشين وبهز تابعي مختلف في الاحتجاج به فقال يحيى بن معين في هذه الترجمة أسناد
صحيح إذا كان من دون بهز ثقة وقال أبو حاتم هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به وقال الشافعي ليس
بجيدة وقال الذهبي ما تركه عالم قط (عن أبيه عن جده) هو معاوية بن حبيدة صحابي (قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل سائمة ابل في أربعين بنت لبون لا تفرق ابل عن حسابها)
معناه ان المالك لا يفرق من ملك غيره حيث كانا خيلتين وتقدم في حديث أنس ان بنت لبون
تجب من ستة وثلاثين إلى خمسة وأربعين فهو يصدق على أنه تجب في الأربعين بنت لبون
ومفهوم العدد هنا مخرج زيادة نقصانا لأنه عارضه المنطوق الصريح وهو حديث أنس كما
تقدم (من أعطاهامو تجرباها) أي قاصد اللاجر باعطاها (فله أجرها ومن منعها فانا
أخذوها وشطر ماله عزمة) يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على المصدرية وهو
مصدر مؤكد لنفسه مثل على ألف درهم اعترافا والناسب له فعل يدل عليه جملته فانا أخذوها
والعزمة الجدي في الأمر يعني ان أخذ ذلك يجذبه لأنه واجب مفروض (من عزمات ربنا لا يحل
لآل محمد من شيء رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه والحاكم وعلق الشافعي القول به على
ثبوته) فإنه قال هذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقلنا به قال ابن حبان كان
يعني بهز يخطئ كثيرا ولولا هذا الحديث لادخلته في الثقات وهو ممن استخيرا الله فيه والحديث
دليل على أنه يأخذ الامام الزكاة قهرا ممن منعها والظاهر أنه يجمع عليه وإن نية الامام كافية وإنها
تجزئ من هي عليه وإن فاته الاجر فقد سقط عنه الوجوب وقوله وشطر ماله هو عطف على الضمير
المنصوب في أخذوها والمراد من الشطر البعض وظاهره ان ذلك عقوبة بأخذ جزء من المال على
منعه اخراج الزكاة وقد قيل ان ذلك منسوخ ولم يقيم مدعى النسخ دليلا على النسخ بل دل على عدمه
أحاديث أخر ذكرها في الشرح وأما قول المصنف انه لا دليل في حديث بهز على جواز العقوبة
بالمال لان الرواية وشطر ماله بضم الشين فعل مبني للمجهول أي جعل ماله شطرين ويختبر عليه
المصدقو يأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة قلت وفي النهاية ما لفظه قال
الحرابي غلط الراوي في لفظ الرواية وانما هي وشطر ماله أي يجعل ماله شطرين إلى آخر ما ذكره

المصنف والى مثله جنح صاحب ضوء النهار فيه وفي غيره من رسائله وذكر السيد في حواشيه انه على هذه الرواية أيضا دل على جواز العقوبة بالمال اذا اخذ من خير الشطرين عقوبة بأخذ زيادة على الواجب اذا الواجب الوسط غير الخيار ثم رأيت الشارح أشار الى هذا الذي قلناه في حواشي ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه ثم رأيت التواوي بعد مدة طويلة ذكر ما ذكرناه بعينه رداعلي من قال انه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز العقوبة بالمال ولفظه اذا خير المصدق وأخذ من خير الشطرين فقد اخذ زيادة على الواجب وهي عقوبة بالمال الآن حديث به هذا الوصح فلا يدل الا على هذه العقوبة بتخصيصها في مانع الزكاة لا غير وهذا الشرط المأخوذ يكون زكاة كله أي حكمه حكمها أخذ او مصر فاو لا يلحق بالزكاة غير هافي ذلك لانه الحاق بالقياس ولا نص على علمه وغير النص من أدلة العلة لا يفيدها لا يعمل به سيما وقد تقر رحمة مال المسلم بالدلة القطعية كحرمة دمها فلا يحل أخذ شيء منه الا بدليل قاطع ولا دليل بل هذا الوارد في حديث به رأينا لا يفيده الا الظن فكيف يؤخذ به ويقدم على القطع ولقد استرسل أهل الامر في هذه الاعصار في أخذ الاموال في العقوبة استرسالا يشكره العقل والشرع وصارت تناط الولايات بجها لا يعرفون من الشرع شيئا ولا من الدين أمر اقل ليس بهم الا قبض الاموال من كل من لهم عليه ولاية وبسببونه أدبا وتاديبا وبصرفونه في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الاطيان وعارة المساكن في الاوطان فان الله واناب اليه راجعون ومنهم من يضع حد السرقة أو شرب السكر ويحبض عنه مالا ومنهم من يجمع بينهما ويقيم الحد ويحبض المال وكل ذلك محرم ضرورة دينية لكنه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير وزل العلماء النكير في الامر الخطير فزاد الشر والشرير وقوله لا يحل لآل محمد يأني الكلام في هذا الحكم مستوفى ان شاء الله تعالى ﴿وعن علي﴾ عليه السلام ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان لك ما تادرهم وحال عليه الحول ففيها خمسة دراهم﴾ ربيع عشرها (وليس عليك شيء) أي في الذهب (حتى يكون لك عشرون دينار او حال عليه الحول ففيها نصف دينار فاذا فحسب ذلك وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول رواه أبو داود وهو حسن وقد اختلف في رفعه) أخرج الحديث أبو داود مرفوعا من حديث الحرث الاعور الا قوله فاذا فحسب ذلك قال فلا أدري أعلى يقول فحسب ذلك أو يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والا قوله ليس في مال زكاة الى آخره انتهى فاذا كلام أبي داود أن في رفعه بجملة اختلافا ونسبة المصنف في التخصيص على انه معلول وبين علمه ولكنه أخرج الدارقطني الجملة الأخيرة من حديث ابن عمر مرفوعا بلفظ لازكاة في مال امرئ حتى يحول عليه الحول وأخرج أيضا عن عائشة مرفوعا ليس في المال زكاة حتى يحول عليه الحول وله طرق أخرى عنهم والحديث دليل على أن نصاب القضة ما تادرهم وهو اجماع وانما الخلاف في قدر الدرهم فان فيه خلافا كثيرا سرده في الشرح ولم يأت بما يشفي وتسكن اليه النفس في قدره وفي شرح الدميري ان كل درهم ستة دنانير كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والمثقال لم يتغير في جاهلية ولا اسلام قال وأجمع المسلمون على هذا وقد روي المنابر بعد بحث طويل أن نصاب القضة من القروش الموجودة (١) على رأي الشافعية أربعة عشر قرشا وعلى رأي الحنفية عشرون ويزيد قليلا وان نصاب الذهب عند الحنفية عشرون أجرة ثم قال هذا اقرب

(١) يعني على عهد السيد
رحمه الله اه منه .

وفيه ان قدر زكاة الماتى الدرهم ربع العشر وهو اجماع قاله السيد والمقرري رسالة في بيان
 نقد الاسلام اثنى فيها على ما يشي فراجعهم وقوله فما زاد في حساب ذلك قد عرفت ان رفعه خلافا
 وعلى ثبوته فسدل على أنه يجب في الزائد وقال بذلك جماعة من العلماء وروى عن علي وابن عمر
 أنهم قالوا ما زاد على النصاب من الذهب والفضة ففيه أى في الزائد ربع العشر في قليله وكثيره
 وأنه لا وقص فيها ولعلمهم يحملون حديث جابر الآتي بلفظ وليس فيما دون خمس أواق صدقة على
 ما اذا انفردت عن نصاب منهما الا اذا كانت مضافة الى نصاب منهما وهذا الخلاف في الذهب
 والفضة وأما الحبوب فقال النووي في شرح مسلم انهم أجمعوا فيما زاد على خمسة أوسق أنه
 تجب زكاته بحسابه وأنه لا أوقاص فيها انتهى وحملوا ما يأتي من حديث أبي سعيد بلفظ وليس
 فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة على ما لم ينضم الى خمسة أوسق وهذا يقوى مذهب
 علي وابن عمر رضي الله عنهم الذي قدمنا في التقديرين وقوله وليس عليك شيء حتى يكون للعشرون
 دينار فيه حكم نصاب الذهب وقدر زكاته وأنه عشرون دينار وفيها نصف دينار وهو أيضا ربع
 عشر هار وهو عام لكل فضة وذهب مضروبين وغير مضروبين وفي حديث أبي سعيد مرفوعا
 أخرجه الدارقطني وفيه ولا يحل في الورق زكاة حتى تبلغ خمس أواق وأخرج أيضا من حديث
 جابر مرفوعا ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وأما الذهب ففيه هذا الحديث ونقل
 المصنف عن الشافعي أنه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الورق صدقة فأخذ
 المسلمون بعده في الذهب صدقة اما بخبر لم يبلغنا واما قياسا وقال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في الذهب شيء عن جهة نقل الاحاد الثقات وذكر هذا الحديث الذي
 أخرجه أبو داود وآخر أخرجه الدارقطني قلت لكن قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة
 ولا ينفقونها في سبيل الله الآية منبسه على أن في الذهب حقا لله وأخرج البخاري وأبو داود
 وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقهما الا جعلت له يوم القيامة صفائح وأحجى
 عليه الحديث فحقها زكاتها وفي الباب عدة أحاديث يشهد بعضها بعضا سردها في الدر المنثور
 ولا بد في نصاب الذهب والفضة ان يكونا خالصين من الغش وفي شرح الدمي على المنهاج انه
 اذا كان الغش يماثل أجرة الضرب والتخليص فيتسامح به وبه عمل الناس على الاخراج منها
 ودل الحديث على أنه لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول وهو قول الجماهير وفيه خلاف لجماعة
 من الصحابة والتابعين فقالوا انه لا يشترط الحول لاطلاق حديث في الرقة ربع العشر والاولى
 (وللترمذي عن ابن عمر من استفاد ما لا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول) رواه مرفوعا
 (والراجح وقفه) الا أن له حكم الرفع اذا لم يصرح للاحتياط فيه ويؤيده آثار صحيحة عن الخلفاء
 الاربعة وغيرهم فاذا حال عليه الحول فينبغي المبادرة باخراجها فقهنا أخرجه الشافعي والبخاري
 في التاريخ من حديث عائشة مرفوعا ما خالطت الصدقة ما لا قط الا أهلكته وأخرجه الحميدي
 وزاد يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فيك الحرام الحلال قال ابن تيمية في
 المستقى قد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين (وعن علي) عليه السلام (قال ليس في البقر
 العوامل صدقة رواه أبو داود والدارقطني والراجح وقفه) قال المصنف قال البيهقي رواه النقيب

عن زهير بالشك في وقته ورفع عنه إلا أنه ذكره المصنف بلفظ ليس في البقر العواميل شيء ورواه بلفظ الكتاب عن حديث ابن عباس ونسبه للدارقطني وفيه مترول وأخرجه الدارقطني من حديث علي كرم الله وجهه وأخرجه من حديث جابر إلا أنه بلفظ ليس في البقر المثيرة صدقة وضعف البيهقي إسناداه والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العواميل شيء وظاهره كانت ساعة أو معلوفة وقد ثبتت شرطية السوم في الغنم في البخاري وفي الأبل من حديث بهز عند أبي داود والنسائي قال الدميري وألحقت البقر بهما ﴿ وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي يتيم له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة رواه الترمذي والدارقطني وإسناده ضعيف ﴾ لأن فيه المثنى بن الصباح في رواية للترمذي والمثنى ضعيف ورواية الدارقطني فيها منديل بن علي وهو ضعيف والعزري متر ولو لكن قال المصنف (وله) أي لحديث عمرو (شاهد مرسل عند الشافعي) هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ابتغوا في أموال اليتامى لاتأكلها الزكاة أخرجه من رواية ابن جرير عن يوسف بن ماهك مرسلًا وكده الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقًا وقد روى مثل حديث عمرو عن أنس وعن ابن عمر موقوفًا وعن علي فإنه أخرجه الدارقطني من حديث أبي رافع قال كانت لآل أبي رافع أموال عند علي فلما دفعها إليهم وجدوها تنقص فذهبوا مع الزكاة فوجدوها تامة فأثروا عليها فقال كنت ترون أن يكون عندي مال لأزكبه وعن عائشة أخرجه مالك في الموطأ كانت تخرج زكاة أيتام كانوا في حجرها في الكل دلالة على وجوب الزكاة في مال الصبي كالمسكف ويجب على وليه الإخراج وهو رأي الجمهور وروى عن ابن مسعود أنه يخرج الصبي بعد تكليفه وذهب ابن عباس وجاعة إلى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله لعموم أداته لا غيره لحديث رفع القلم ولا يخفى أنه لا دلالة فيه وإن العموم في العشر حاصل في غيره كحديث في الرقة ربع العشر ونحوه هكذا قالوا في هذا الباب والحق الذي لا يحمص عنه أنه لا يجب الزكاة في مال الصبي لأدلة ذكرها الشوكاني رحمه الله في شرح المختصر وغيره والمرفوع في هذه المسئلة غير ماثبت والموقوف لا حجة فيه وحكم الصبي في جميع الفرائض من الصلاة والصوم والزكاة واحدا لم يخص منها شيء دون شيء والله أعلم ﴿ وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال اللهم صل عليهم متفق عليه ﴾ هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم امتثال لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة إلى قوله وصل عليهم فإنه أمره الله بالصلاة عليهم فعملها بلفظها حيث قال اللهم صل على آل أبي فلان وقد وردت دعاءهم بالبركة كما أخرجه النسائي أنه قال في رجل بعث بالزكاة اللهم بارك فيه وفي أهله وقال بعض الظاهريين بوجوب ذلك على الإمام كأنه أخذه من الأمر في الآية وردت له لو وجب لعلمه صلى الله عليه وآله وسلم السعة ولم ينقل فالأمر محمول في الآية على أنه خاص به صلى الله عليه وآله وسلم فإنه الذي صلاته سكن لهم واستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وأنه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقته وقال الخطابي أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعولة فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة وصلاتهم عليه دعاء له بزيادة القرية والزاني ولذلك كان لا يليق لغيره ﴿ وعن علي كرم الله

وجبه) ورضي عنه (أن العباس رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك رواه الترمذي والحاكم) قال الترمذي وفي الباب عن ابن عباس قال وقد اختلف أهل العلم في تعجيل الزكاة قبل محلها ورأى طائفة من أهل العلم أن لا يعجلها وبه يقول سفيان وقال أكثر أهل العلم أن يعجلها قبل محلها أجزأت عنه انتهى وقد روى الحديث أجدوا أصحاب السنن والبيهقي وقال قال الشافعي روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم تلف صدقة مال العباس قبل أن تحل ولا أدري أثبت أم لا قال البيهقي عن ذلك هذا الحديث وهو معتضد بحديث أبي الجعثري عن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا كنا احبنا ما أسلفنا العباس صدقة عامين رجاله ثقات إلا أنه منقطع وقد ورد هذا من طرق بألفاظ مجموعها يدل أنه صلى الله عليه وآله وسلم تقدم من العباس زكاة عامين واختلفت الروايات هل هو أسلف ذلك أو تقدمه ولعلها ما واقعنا معا وهو دليل على جواز تعجيل الزكاة واليه ذهب الأكثر كما قاله الترمذي وغيره ولكنه مخصوص بجوازها بالمالك ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية واستدل من منع التعجيل مطلقا بحديث أنه لا زكاة حتى يحول الحول كدلت له الأحاديث التي تقدمت والجواب أنه لا وجوب حتى يحول الحول وهذا لا ينفي جواز التعجيل وبأنه كالصلاة قبل الوقت وأجيب بأنه لا قياس مع النص (وعن جابر) رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق) وقع في مسلم أواق بالياء وفي غيره بحدفها وكلاهما صحيح فانه جمع أوقية ويجوز في جمعها الوجهان كما صرح به أهل اللغة (من الورق) بفتح الواو وكسرها وكسر الراء واسكانها الفضة مطلقا أي مضروبة أو غير مضروبة (صدقة وليس فيما دون خمس ذود) بفتح الذال وسكون الواو هي ما بين الثلاث إلى العشر (من الأبل) لا واحد له من لفظه (صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر) بالثلاثة مفتوحة والميم (صدقة رواه مسلم) الحديث مصرح بمفاهيم الأعداد التي سلفت في بيان الأنصبا إذ قد عرفت أنه تقدم أن نصاب الأبل خمس ونصاب الفضة ما تادروهم وهي خمس أواق وأما نصاب الطعام فلم يتقدم وأما عرف هنا بنفي الواجب فيما دون خمسة أوسق أنه يجب في الخمسة لمفهوم النقي (وله) أي لمسلم (من حديث أبي سعيد ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر) بالثلاثة الفوقية (ولاحب صدقة وأصل حديث أبي سعيد متفق عليه) الحديث نصريح بمفاهيم الأحاديث إلا التمر فلم يتقدم فيه شيء والأوساق جمع وسق بفتح الواو وكسرها والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد الخمسة الأوساق ثلثمائة صاع والمد رطل وثلث قال الداودي معياره (١) الذي لا يختلف أربع حفنات يكفي الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما قال صاحب القاموس بعد حكايته لهذا القول وجرى بذلك فوجدته صحيحا انتهى والحديث دليل على أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من الورق والأبل والتمر والتمراط من الله بعباده وتخفيفا وهو اتفاق في الأولين وأما الثالث ففيه خلاف بسبب ما عارضه وهو قوله (وعن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله عنهم) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء بظرا أو ثلج أو برد أو طل (والعيون) الأنهار الجارية التي يسقي منها باساحة المائمن غير اعتراف بالآلة (أو كان عثريا) بفتح المهملة وفتح المثناة وكسر الراء وتشديد الباء قال الخطابي هو الذي يشرب بعروقه لأنه عثر على

(١) أي الصاع كما هو كذلك في القاموس وأما المد فقال فيه صاحب القاموس هو رطلان أو رطل وثلث أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما وميديه بهما وبه سمى مدا وقد جرت ذلك فوجدته صحيحا انتهى

الماء وكذا حيث كان الماء قريبا من وجه الارض فيغرس عليه فيصل الماء الى العروق من غير مسقى وفيه أقوال أخر وما ذكرناه أقر بها (العشر) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله فيما سقت أو أنه فاعل فعل محذوف أي فيما ذكر يجب العشر (وفيما سقى بالنضم) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة لغا مهملة المراد به ما سقى بالسائمة من الابل والبقر وغيره من الرجال (نصف العشر رواه البخاري * ولا يداود) من حديث سالم (أو كان بعلا) عوضا عن قوله عشر يا وهو بفتح الموحدة وضم العين المهملة كذا في الشرح وفي القاموس أنه ساكن العين وفسره بأنه كل نخيل وشجر وزرع لا يسقى أو ما سقته السماء وهو النخل الذي يشرب بعروقه (العشر وفيما سقى بالسواني أو النضم) دل عطفه عليه على التغاير وان السواني المراد بها الدواب والنضم ما كان بغيرها كضخ الرجال بالآلة والمراد من الكل ما كان سقيه بنصب وعناء (نصف العشر) وهذا الحديث دل على التفرقة بين ما سقى بماء السماء أو الأنهار وبين ما سقى بالسواني وحكمته واضحة وهو زيادة التعب والعناء فتقص بعض ما يجب رفقاً من الله بعباده ودل على أنه يجب في قليل ما أخرجت الارض وكثيره الزكاة على ما ذكره هذا معارض الحديث جابر وحديث أبي سعيد واختلاف العلماء في الحكم في ذلك فالجمهور أن حديث الاوساق مخصص لحديث سالم وأنه لازم كذا فيما يبلغ الخمسة الاوساق وذهب جماعة منهم أبو حنيفة الى أنه لا يخص بل يعمل بعمومه فيجب في قليل ما أخرجت الارض وكثيره والحق مع أهل القول الاول لان حديث الاوساق حديث صحيح ورد لبيان القدر الذي يجب فيه الزكاة كما ورد حديث مائتي درهم لبيان ذلك مع ورود في الرقعة ربع العشر ولم يقل أحد أنه يجب في قليل الفضة وكثيرها الزكاة وإنما الخلاف هل يجب في القليل منها إذا كانت قد بلغت المصاب كما عرفت وذلك لأنه لم يرد في حديث في الرقعة ربع العشر الا بيان ان هذا الجنس يجب فيه الزكاة وأما قدر ما يجب فيه فمذكور الى حديث التبيين له بما أتى درهم فكذا هنا قوله فيما سقت السماء العشر أي في هذا الجنس يجب العشر وأما بيان ما يجب فيه فمذكور الى حديث الاوساق وزاده ايضا حاقوله في الحديث (وليس فيما دون خمسة أو سق صدقة) كأنه ما ورد الادفع ما يتوهم من عموم فيما سقت السماء ربع العشر كما ورد ذلك في قوله وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ثم اذا تعارض العام والخاص كان العمل بالخاص عند جهل التاريخ كما هنا فإنه أظهر الأقوال في الأصول (وعن أبي موسى الأشعري ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهما) حين بعثهما الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم (لا تأخذوا في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر ورواه الطبراني والحاكم) قال واسناده صحيح قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وروى الطبراني من حديث موسى بن طلحة عن عمر انما سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعة فذكرها قال أبو زرعة انه مرسل وساق في الباب أحاديث تفيد ما ذكر ثم قال وهذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكدها بعضها وبعضها حديث أبي موسى ومعاذ ومعها ما قول عمر وعلى وعائشة رضي الله عنهم ليس في الخضراوات صدقة انتهى والحديث دليل على أنه لا تجب زكاة الا في الاربعة المذكورة لا غير والى ذلك ذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي وابن سيرين وروى عن أحمد ولا تجب عندهم في الذرة ونحوها وأما حديث عمرو بن

شعيب عن أبيه عن جده فذكر الأربعة وفيه زيادة الذرة رواه الدارقطني من دون ذكر الذرة وابن
 ماجه يذكرها فقد قال المصنف انه حديث وآله لانه من رواية محمد بن عبيد الله العزري الكوفي
 وهو متروك انتهى وفي الباب من اسيل فيها ذكر الذرة قال البيهقي انه يقوى بعضها به كذا قال
 والظاهر انها لا تقاوم حديث الباب وما فيه من الحصر وانما ذكرنا قول البيهقي لان المراد اسيل
 التي ساقها باسانيد هافي السنن في أكثرها ذكر الذرة فيما تؤخذ منه الزكاة وذكروا عدم أخذها في
 الخضر اوات وقد ألحق الشافعي الذرة بالقياس على الأربعة المذكورة بجماع الاقييات في
 الاختيار واحترز بالاختيار عما يقتات في الجماعات فانما لا تجب فيه فن كان رأيه العمل بالقياس
 لزمه هذا ان قام الدليل على ان العلة الاقييات ومن لا يراه دليلا لم يقل به ومال بعضهم الى أنها
 تجب في كل ما أخرجت الارض لعموم الأدلة نحو فيما سقت السماء العشر وقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم الناس شركاء في ثلاث وقاسوا الخطب على الخشيش قال الشارح والحديث أي
 حديث معاذ وأبي موسى وورد على الجميع والظاهر مع من قال به قلت لانه حصر لا يقاومه العموم
 والقياس وبه يعرف أنه لا يقاومه حديث خذ الحب من الحب الحديث أخرجه أبو داود لانه عموم
 فالأوضح دليل مع الحاصر بن اللوجوب في الأربعة وقال في المنار ان ما عدا الأربعة محل احتياط
 أخذ أو ترك والذي يقوى أنه لا يؤخذ من غيرها انتهى قلت الأصل المقطوع به حرمة مال المسلم
 فلا يخرج عنه إلا بدليل قاطع وهذا المذکور لا يرفع ذلك الأصل وأيضا فالأصل برامة الذمة
 وهذا ان الأصل ان لم يرفعها دليل يقاومها فليس محل الاحتياط الا ترك الأخذ من الذرة وغيرها
 مما لم يأت به الا مجرد العموم الذي قد ثبت تخصيصه (والدارقطني عن معاذ قال فأما القضاء والبطيخ
 والرمان والقصب) بالقاف والصاد المهملة والضاد المعجمة معا (فقد عفا عنه رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم واسناده ضعيف) لان في اسناده محمد بن عبيد الله العزري بفتح العين وسكون
 الزاي وفتح الراء كذا في حواشي بلوغ المرام بخط السيد محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله والذي
 في الدارقطني حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل عبد الله بن عمرو عن نبات
 الارض البقل والقثاء والخيار فقال ليس في البقول زكاة فهذا الذي من رواية العزري وأما
 رواية معاذ التي في الكتاب فقال المصنف في التلخيص فيها ضعف وانقطاع الآن معناه قد أفاد
 الحصر في الأربعة الاشياء المذكورة في الحديث الاول وحديث ليس في الخضر اوات صدقة
 أخرجه الدارقطني من فروع من طريق عيسى بن طلحة عن معاذ وقول الترمذي لم يصح رفعه انما
 هو من سئل من حديث موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوسى بن طلحة تابعي
 عدل يلزم من يقبل المراسيل قبول ما أرسله وقد ثبت عن علي وعمر موقوفاه لهماكم الرفع
 والخضر اوات ما لا يكال ولا يقتات ولفظ الترمذي عن عيسى بن طلحة عن معاذ أنه كتب الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن الخضر اوات وهي البقول قال ليس فيها شيء قال أبو
 عيسى اسناده هذا الحديث ليس بصحيح وليس يصح في هذا الباب شيء وانما يروى هذا عن موسى
 ابن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سئل انتهى (وعن سهل بن أبي حنيفة) بفتح
 الحاء وسكون الثاء (قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرصتم فخذوا ودعوا
 الثلث) فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه ابن

حبان والحاكم) وفي استاده مجهول الحال كما قال ابن القطان لكن قال الحاكّم له شاهد متفق
 على صحته ان عمرأمر به كأنه يشير الى ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأبو عبيد ان عمر كان
 يقول للخرص دع لهم قدر ما يأكلون وقد رما يقع وأخرج ابن عبد البر عن جابر مرفوعا خففوا
 في الخرص فان في المال العريّة والواطية والاّسكة الحديث وقد اختلف في معنى الحديث على
 قولين أحدهما أنه يترك الثلث أو الربع من العشر وثانيهما ان يترك ذلك من نفس الثمر قبل ان
 يعشر وقال الشافعي معناه ان يدع ثلث الزكاة أو ربعها يفرقها هو بنفسه على أقارب به وجب يرانه
 وقيل يدع له ولاه له قدر ما يأكلون ولا يخرص قال في الشرح والاّولى الرجوع الى ما صرح به
 رواية جابر وهو التحفيف في الخرص فيترك من العشر قدر الربع أو الثلث فان الامور المذكورة
 قد تترك الحصاد فلا تجب فيه الزكاة قال ابن تيمية ان الحديث جاز على قواعد الشريعة
 ومحاسنها موافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في الخضر اوات صدقة لانها قد جرت العادة أنه
 لا يلرب المال بعد كمال الصلاح ان يأكل هو وعياله ويطعموا الناس ما لا يدخر ولا يبقى كأن ما جرى
 العرف باطعامه وأكله بمنزلة الخضر اوات التي لا تدخر بوضوح ذلك بأن هذا العرف الجاري بمنزلة
 ما لا يمكن تركه وانه لا بد للنفوس من الاكل من الثمار الرطبة ولا بد من الاطعام بحيث يكون ترك
 ذلك مضرا بها وشا فاعلمها انتهى (وعن عتاب) بفتح العين وتشديد التاء آخره به (ابن أسيد)
 بفتح الهمزة وكسر السين وسكون الباء (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرص
 العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زيبا رواه الخمسة وفيه انقطاع) لانه رواه سعيد بن المسيب
 عن عتاب وقد قال أبو داود انه لم يسمع منه قال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أمر عتابا مرسلا قال التووي وهو وان كان مرسلا فهو يعتضد بقول الأئمة
 والحديث دليل على وجوب خرص التمر والعنب لان قول الراوي أمر يفهم انه أتى صلى الله عليه
 وآله وسلم بصيغة تفيد الامر والاصل فيه الوجوب وبالوجوب قال الشافعي وقال أبو حنيفة انه
 محرم لانه رجم بالغيب وأجيب عنه بأنه عمل بالظن ورد به امر الشارع ويكنى فيه خرص واحد
 عدل لان الفاسق لا يقبل خبره عارف لان الجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد فيه لانه صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة وحده يخرص على أهل خيبر ولانه كالحاكم يجهتد
 ويعمل فان اصاب الثمرة جائحة بعد الخرص فقال ابن عبد البر أجمع من يحفظ عنه العلم ان
 الخرص اذا اصابته جائحة قبل الجداد فلا ضمان وفائدة الخرص أمن الخيانة من رب المال
 ولذلك يجب عليه البينة في دعوى النقص بعد الخرص وضبط حق الفقراء على المالك ومطالبة
 المصدق بقدر ما خرصه واتقاع المالك بالاكل ونحوه واعلم أن النص ورد بخرص النخل والعنب
 قيل ويقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه واحاطة النظر به وقيل يقتصر على محل النص وهو الاقرب
 لعدم النص على العلة وعند الشافعية انه لا خرص في الزرع لانه عذر ضبطه لاستناره بالقشر واذا
 ادعى الخرص عليه النص بسبب يمكن اقامة البينة عليه وجب اقامتها والاصدق يمينه وصفة
 الخرص أن يطوف بالشجر ويرى جميع ثمرها ويقول خرصها كذا وكذا رطبا ويحجي منه ما يسا
 كذا وكذا (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان امرأة) هي أسماء بنت يزيد بن السكن
 (أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعها ابنة لها وفي يدا بنتها مسكّن) بفتح الميم وفتح السين

الواحدة مسكة وهي الاسورة والخلاخيل (من ذهب فقال لها أعطيني زكاة هذا قالت لا قال
أيسرك ان يسورك الله به ما يوم القيامة سوارين من نار فالتفتهم مارواه الثلاثة واسناده قوى)
ورواه أبو داود ومن حديث حسين المعلم وهو ثقة فقول الترمذي انه لا يعرف الامن طريق ابن
لهيعة غير صحيح وصححه الحاكم من حديث عائشة وحديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره ولفظه
انها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى في يدها فتيخت من ورق فقال ما هذا
يا عائشة فقالت صغمتن لا تزين لثبهن يا رسول الله قال أتودين زكاهن قالت لا قال هن حبيبت
من النار قال الحاكم اسناده على شرط الشيخين والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلبة
وظاهره انها الانصاب لها لا امره صلى الله عليه وآله وسلم بتزكية هذه المذكورة ولا تكون خمس
أواق في الغلب وفي المسئلة أربعة أقوال الأول وجوب الزكاة وهو مذهب جماعة من السلف
وأحد أقوال الشافعي عملا بهذه الأحاديث والثاني لا تجب الزكاة في الحلبة وهو مذهب مالك
وأحمد والشافعي في أحد أقواله لا تارورددت عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلبة ولكن
بعد صحة الحديث لأثر الآثار الثالث ان زكاة الحلبة عاريتها الماروي الدارقطني عن أنس
وأسماء بنت أبي بكر الرابع انها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي عن أنس وأظهر الأقوال
دليلا وجوبها صحة الحديث وقوته وأما نصابها فعند الموحين نصاب التقدين وظاهر حديثها
الاطلاق وكأنهم قيدوه بأحاديث التقدين ويقوى الوجوب قوله ﴿وعن أم سلمة﴾ رضي
الله عنها (انها كانت تلبس أوضاحا) في النهاية هي نوع من الخلى تعمل من الفضة سميت بها
لبياضها واحدها وضح انتهى وقوله (من ذهب) يدل انها تسمى اذا كانت من الذهب أوضاحا
(فقالت يا رسول الله أكرهه) أي فيدخل تحت آية والذين يكرهون الذهب الآية (قال اذا
أديت زكاته فليس يكرهه) أبو داود والدارقطني وصححه الحاكم (فيه دليل كافي الذي قبله على
وجوب زكاة الحلبة وان كل مال أخرجت زكاته فليس يكرهه ولا يشمله الوعيد في الآية ﴿وعن
سمرة بن جندب﴾ رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا ان
نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع رواه أبو داود واسناده لين) لانه من رواية سليمان بن سمرة
وهو مجهول وأخرجه الدارقطني والبراز من حديثه أيضا والحديث دليل على وجوب الزكاة في
مال التجارة واستدل للوجوب أيضا بقوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم الآية قال مجاهد
نزلت في التجارة وما أخرجه الحاكم انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الأبل صدقتها وفي البقر
صدقتها وفي البر صدقتها والبر بالواحدة والراي المجبة ما يبيعه البراز كذا ضبطه الدارقطني والبيهقي
قال ابن المنذر الاجماع قائم على وجوب الزكاة في مال التجارة وعن قال بوجوبها الفقهاء السبعة
قال لكن لا يكرهها لاختلاف فيها قلت الحديث فيه مجهول فلا يصلح للاحتجاج وباقى
الدلة محجوج لا ينتهز للاستدلال على الوجوب وفي الاجماع نظر واضح والمسئلة تختلف فيها
بين أهل العلم وقد حققناها في الروضة الندية وذكرنا انها لا تجب في أموال التجارة والزكاة حكم
من أحكام الشريعة فريضة من فرائضها لا يجوز القول بإيجابها في مال من الاسوال لا بدليل
ولا دليل صالح يدل على ذلك ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال وفي الركا) بكسر الراء آخر مزاى المال المدفون يؤخذ من غير أن يطلب بكثير عمل

(الخمس متفق عليه) للعلماء في حقيقة الر كز قولان الاول انه المال المدفون في الارض من كنوز الجاهلية الثاني انه المعادن قال مالك بالاول قال وأما المعادن فتموخذفيها الزكاة لانها بمنزلة الزرع ومثله قول الشافعي والى الثاني ذهب أبو حنيفة ويدل للاول قوله صلى الله عليه وآله وسلم العجماء جبار والمعدن جبار وفي الر كز الخمس أخرجه البخاري فان ظاهره انه غير المعدن وخص الشافعي المعدن بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي انهم قالوا وما الر كز يا رسول الله قال الذهب والفضة خلقت في الارض يوم خلقت الا انه قيل ان هذا التفسير روايته ضعيفة واعتبر النصاب الشافعي ومالك وأجد عملا يحدث ليس فيمادون خمس أو اقل صدقة في نصاب الذهب والفضة والى انه يجب ربع العشر لحديث وفي الرقة ربع العشر بخلاف الر كز فيجب فيه الخمس ولا يعتبر فيه النصاب ووجه الحكم في التفرقة انه أخذ الر كز بسمولة من غير تعب بخلاف المستخرج من المعدن فانه لا بد فيه من المشقة والتسقي بالنص الذهب والفضة وماعدا هما الاصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل وقد كانت هذه الاشياء أي الرصاص والنحاس والحديد والنظ والمخ والحطب والحشيش موجودة في عصر النبوة ولا يعلم انه أخذ فيها الخمس ولم يرد الاحديث الر كز وهو في الاظهر في الذهب والفضة وآية واعلموا انما غنمتم من شئ وهي في غنائم الحرب ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في كنز وجدته رجل في قرية ان وجدته في قرية مسكونة فعرفه وان وجدته في قرية غير مسكونة فقبضه وفي الر كز الخمس أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن ﴿ في قوله فقبضه وفي الر كز الخمس بيان انه قد صار ملكا لو وجدته وانه يجب عليه اخراج خمسة وهذا الذي وجدته في قرية لم يسمه الشارع ركزا لانه لم يستخرجه من باطن الارض بل ظاهره انه وجدته في ظاهر القرية وذهب الشافعي ومن تبعه الى انه يشترط في الر كز امران كونه جاهليا او كونه في موات فان وجد في شارع أو مسجد فلقطة لان بد المسلمين عليه وقد جهل مالك فيكون لقطه وان وجد في ملك شخص فلا شخص ان لم ينفعه عن ملكه فان نفاه عن ملكه فلن ملكه عنه وهكذا حتى ينتهي الى المحي للارض ووجه ما ذهب اليه الشافعي ما أخرجه هو عن عمرو بن شعيب بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في كنز وجدته رجل في قرية جاهلية ان وجدته في قرية مسكونة أو طريق ميتة فعرفه وان وجدته في قرية جاهلية أو قرية غير مسكونة فقبضه وفي الر كز الخمس ﴿ (وعن بلال بن الحرث) هو المزني وفد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة خمس وسكن المدينة وكان أحدا من يحمل ألوية من ينة يوم الفتح روى عنه ابنه الحرث مات سنة ٦٠ وله ثمانون سنة رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من المعادن القبلية) بفتح القاف وفتح الباء وكسر اللام وياء شدة مفتوحة وهو موضع بناحية القرع (الصدقة أخرجه أبو داود) وفي الموطنين ربيعة عن غير واحد من علماءهم انه صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحرث المعادن القبلية وأخذ منها الزكاة دون الخمس قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك ليس هذا مما ينبت أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا اقطاعه وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي هو كما قال الشافعي في رواية مالك والحديث يدل على وجوب الصدقة في المعادن ويحتمل انه أريد بها الخمس وقد

ذهب الى الاول اُحْدَوا سَحَقَ وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى الثَّانِي وَهُوَ وَجُوبُ الْخَمْسِ لِقَوْلِهِ فِي الرِّكَازِ
الْخَمْسُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَحْتِمَالٌ كَمَا سَلَفَ

(بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ)

أَيُّ الْإِفْطَارِ أَضْمِنَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ سَيِّئُهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ مَا فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْجَارِيِّ زَكَاةُ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ
﴿عَنْ ابْنِ عُمَرَ﴾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ
صَاعًا) نَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ بَدَلَ مِنْ زَكَاةِ يَمَانِ لَهَا (مَنْ تَعَرَّأَ وَصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ
وَالذَّكْرِ وَالْإُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْرٌ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ لِقَوْلِهِ فَرَضَ فَانْهَاجَ الْأَزْمَ وَأَوْجِبَ قَالَ
أَسْحَقُ هِيَ وَاجِبَةٌ بِالْإِجْمَاعِ وَفِيهَا خِلَافٌ لِأَدَاوِدَ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ فَإِنَّهُمْ قَائِلُونَ بِأَنَّهَا سَنَةٌ وَتَأْوَلُوا
فَرَضَ بِأَنَّ الْمَرَادَ قَدْرُ وَرَدِّ هَذَا التَّأْوِيلِ بِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهَا كَانَتْ فَرَضًا ثُمَّ نَسَخَتْ
بِالزَّكَاةِ لِلْحَدِيثِ قِيَمِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ أَمْرٍ نَارِ رَسُولٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ
تَنْزَلَ الزَّكَاةُ فَلَمْ تَنْزَلْ لَمْ يَأْمُرْ نَاوِلٌ بِنَهْنَاهُ فَوَقُولُ غَيْرِ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ رَأْيٌ مُجْهُولٌ وَلَوْ سَلِمَتْ
فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى النِّسْخِ لِأَنَّهُ عَدَمٌ أَمْرٌ لَهُمْ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ ثَانِيًا لِأَنَّهُ لَا يَشْعُرُ بِأَنَّهَا نَسَخَتْ فَانْهَاجَ الْفِطْرِ
الْأَمْرُ الْأَوَّلُ وَلَا يَرْفَعُهُ عَدَمُ الْأَمْرِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عُمُومِ وَجُوبِهَا عَلَى الْعَبْدِ وَالْأَحْرَارِ
الذَّكُورِ وَالْإِنْثَى صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا وَقَدْ أُخْرِجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ أَوْ
ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا أَدَاوَصَاعًا مِنْ قَمَحٍ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا أَوْ
مَمْلُوكًا أَوْ أَلْفَنِي فَيَرْكَبُهُ اللَّهُ وَأَمَّا الْفَقِيرُ فَيَرْكَبُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَا أُعْطِيَ قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي مَخْتَصَرِ السَّنَنِ فِي
إِسْنَادِهِ النُّعْمَانُ بْنُ رَاشِدٍ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ نَعْمَ الْعَبْدُ تَلْزِمُ مَوْلَاهُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ وَمَنْ يَقُولُ
بِمِلْكِهِ تَلْزِمُهُ وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ تَلْزِمُ زَوْجَهَا وَالْخَادِمُ تَلْزِمُ مَوْلَاهُ وَهُوَ الْقَرِيبُ مَنْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ لِلْحَدِيثِ
أَدَاوَصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنْ تَمُونٍ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَلِذَلِكَ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي
الْمَسْئَلَةِ كَمَا هُوَ مُسَبَّوْطٌ فِي الشَّرْحِ وَغَيْرِهِ وَأَمَّا الصَّغِيرُ فَتَلْزِمُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ كَمَا تَلْزِمُهُ الزَّكَاةُ
فِي مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَمْ تَلْزِمْهُ نَفَقَتُهُ كَمَا يَقُولُهُ الْجَهْوَرُ وَقَبْلَ تَلْزِمِ الْإِبْطَالِ مَطْلَقًا وَقَبْلَ لَا يَحْتَجُّ عَلَى
الصَّغِيرِ أَصْلًا لِأَنَّهُ اشْتَرَعَتْ طَهْرَةَ الْأَصَاغَةِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفْتِ وَطَعْمَةُ الْمَسَاكِينِ كَمَا يَأْتِي وَاجِبٌ
بِأَنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْأَغْلَبِ فَلَا يَقَاوِمُ تَصَرُّعَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِإِجْبَائِهَا عَلَى الصَّغِيرِ وَهُوَ أَيْضًا دَالٌ عَلَى
أَنَّهُ يَحْتَجُّ صَاعًا عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ وَكَذَلِكَ وَرَدَّ صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ
وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ الْحَدِيثُ كَلَامٌ طَوِيلٌ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّفَقْ عَلَيْهَا الرُّوَاةُ
لِهَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ زِيَادَةٌ مِنْ عَدَلٍ فَتَقْبَلُ وَيَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ فِي وَجُوبِ
صَدَقَةِ الْفِطْرِ وَأَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ عَلَى الْكَافِرِ عَنْ نَفْسِهِ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَلْ يُخْرِجُهَا الْمُسْلِمُ عَنْ عِبْدِهِ
الْكَافِرِ فَقَالَ الْجَهْوَرُ لَا وَقَالَ الْجَنَفِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ يَحْتَجُّ بِمُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ
صَدَقَةُ الْإِسْوَاقَةِ الْفِطْرِ وَأَجِيبُ بِأَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ خَاصٌّ وَالْخَاصُّ يَقْضِي بِهِ عَلَى الْعَامِّ فَعُمُومُ قَوْلِهِ
عَبْدُهُ مُخْصَصٌ بِقَوْلِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَّا قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَفَةً لِلْمُخْرِجِ لِلْمُخْرِجِ
عَنْهُمْ فَانْهَاجَ الظَّاهِرَ الْحَدِيثُ فَإِنَّ فِيهِ الْعَبْدَ وَكَذَا الصَّغِيرَ وَهُمْ مَنْ يَمُوتُ عَنْهُمْ فَلَيْسَ عَلَى أَنْ صَفَةً

الاسلام لا تختص بالخرجين يؤيده حديث مسلم بلفظ على كل نفس من المسلمين حر أو عبد وقوله
 وأمرهم أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة يدل على أن المبادرة بها هي المأمور بها فلو
 أخرها عن الصلاة أثم ونجحت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد
 ذلك قوله (ولابن عدي والدارقطني) أي من حديث ابن عمر (بإسناد ضعيف) لأن فيه محمد بن
 عمر الواقدي (اغزوهم) أي الفقراء (عن الطواف) في الأزقة والأسواق لطلب المعاش (في
 هذا اليوم) أي يوم العيد واغناؤهم بها يكون بإعطائهم صدقته أول اليوم ﴿﴾ (وعن أبي
 سعيد) رضي الله عنه (قال كأنه طمها) أي صدقة الفطر (في زمان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب متفق عليه وفي رواية
 أو صاعا من أقط) بفتح الهمزة وهو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ كما في النهاية ولا خلاف فيما ذكر
 أنه يجب فيه صاعا إنما الخلاف في الخنطة فإنه أخرج ابن خزيمة عن سفيان عن ابن عمر أنه لما كان
 معاوية يعدل الناس نصف صاع بر صاع شعير وذلك أنه لم يأت نص في الخنطة أنه يخرج فيها صاع
 والقول بأن أبا سعيد أراد بالطعام الخنطة في حديثه هذا غير صحيح كما حققه المصنف في فتح الباري
 قال ابن المنذر لا نعلم في القمح خبرا ثابتا يعتمد عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن البر
 في المدينة ذلك الوقت إلا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم
 مقام صاع من شعير وهم الأئمة فغير جأ أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم ولا يخفى أنه قد خالف
 أبو سعيد كما يفيد قوله قال الراوي (قال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرج به) أي الصاع (كما كنت
 أخرج به في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يداود) عن أبي سعيد (لا أخرج أبدا إلا
 صاعا) أي من أي قوت أخرج ابن خزيمة والحاكم قال أبو سعيد وقد ذكر عند صدقة رمضان
 فقال لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعا من تمر أو صاع
 من خنطة أو صاع من شعير أو صاع من أقط فقال له رجل من القوم أو متين من قح قال لا تلك فعل
 معاوية لا قبلها ولا أعلم بها الكنة قال ابن خزيمة ذكر الخنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا
 أدري ممن الوهم وقال النووي تمسك بقول معاوية من قال بالمتين من الخنطة وفيه نظر لأنه فعل
 صحابي وقد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد صرح معاوية بأنه رآه لأنه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرج
 البيهقي في السنن من حديث أبي سعيد أنه قدم معاوية حاجا أو معتمرا فسلم الناس على المنبر فكان
 فيما كلم به الناس أن قال إني أرى متين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ بذلك الناس
 فقال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرج به الحديث المذكور في الكتاب فهذا صريح أنه رأى من
 معاوية قال البيهقي بعد إيراد أحاديث في الباب ما لفظه وقد وردت أخبار عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في صاع من بر ووردت أخبار في نصف صاع ولا يصح شيء من ذلك وقد بينت عمله كل
 واحد منها في الخلافات انتهى ﴿﴾ (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال فرض رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث) الواقع منه في صومه
 (وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة) أي صلاة العيد (فهى زكاة مقبولة ومن أداها
 بعد الصلاة فهى صدقة من الصدقات رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم) فيه دليل على

وجوبها لقوله فرض كما سلف ودليل على ان الصدقات تكفر السيئات ودليل على ان وقت
اخراجها قبل صلاة العشاء وان وجوبها مؤقت فقبل تجب من جبراً أول شوال لقوله اغنواهم عن
الطواف في هذا اليوم وقبل تجب من غروب آخر يوم من رمضان لقوله طهروا للصائم وقبل تجب
بعضى الوقتين عملاً بالدليلين وفي جواز تنقيحها أقوال منهم من ألحقها بالزكاة فقال يجوز تنقيحها
ولو الى عامين ومنهم من قال تجوز في رمضان لا قبله لان لها سيئين الصوم والافطار فلا تقدمهما
كالنصاب والحول وقبل لا تقدم على وقت وجوبها الا ما يغتفر كالיום واليومين وأدلة الاقوال كما
ترى وفي قوله طعمة للمساكين دليل على اختصاصهم بها واليه ذهب جماعة من أهل العلم وذهب
آخرون الى انها كالزكاة تصرف في الثمانية الاصناف واستقروا بعضهم لعموم انما الصدقات
والتنصيص على بعض الاصناف لا يلزم منه التخصيص فانه قد وقع ذلك في الزكاة ولم يقل أحد
بتخصيص مصرفها في حديث معاذ أمريت ان آخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم

(باب صدقة التطوع)

أي النفل ﴿عن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سبعة
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله فذكر الحديث) في تعداد السبعة وهم الامام العادل وشاب
نشأ في عبادة ربه ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وافترقا عليه
ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه
(وفيه ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه متفق عليه) قيل المراد
بالظل الحماية والكنف كما يقال أنا في ظل فلان وقيل المراد ظل عرشه ويدل له ما أخرجه سعيد بن
منصور من حديث سلمان سبعة يظلمهم الله في ظل عرشه وبه جزم القرطبي وقوله أخفى بلفظ
الماضي حال بتقدير قد وهذا على رواية أخرى وردها في البدر التمام بدون القاء وأما على رواية المتن
فالقاء عاطفة لا أخفاها على تصدق والله أعلم وقوله حتى لا تعلم شماله مبالغة في الاخفاء وتبعيد
الصدقة عن مظان الرياء ويحتمل انه على حذف مضاف أي عن شماله وفيه دليل على فضل اخفاء
الصدقة على ابدائها الا ان يعلم ان في اظهاره ترغيباً للناس في الاقتداء وانه يحرس سره عن داعية
الرياء وقد قال تعالى ان تبدوا الصدقات فنعمها هي الآية والصدقة في الحديث عامة للواجبة
والنافلة فلا يظن انها خاصة بالنافلة حيث جعله المصنف في بابها واعلم انه لا مفهوم بعمل به في قوله
ورجل تصدق فان المرأة كذلك الا في الامامة ولا مفهوم أيضاً للعدد فقد وردت خصال أخرى
تقتضي الظل وأبلغها المصنف في الفتح الى ثمانية وعشرين خصلة وزاد عليها السبوطي حتى
أبلغها الى سبعين وأفردها بالتأليف ثم خصها في كراسة سماها بزوغ الهلال في الخصال المقتضية
للظلال وزاد عليه محرراً لسطور في دليل الطالب ﴿وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل امرء في ظل صدقته﴾ أي يوم القيامة أعم
من صدقته الواجبة والنافلة (حتى يفصل بين الناس رواه ابن حبان والحاكم) فيه حذف على
الصدقة وأما كونه في ظلها فيحتمل الحقيقة وانها تأتي أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس
أو المراد في كنفها وحمايتها وان من فوائد صدقة النفل انها تكون توفية لصدقة الفرض ان

وجدت في الآخرة ناقصة كما أخرجه الحاكم في الكنى من حديث ابن عمر وفيه وانظر وفي زكاة
 عبدى فان كان ضيع منها شيئا فانظر واهل تجدون لعبدى ناقلة من صدقة لتقون بها ما نقص من
 الزكاة فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك برحمة الله وعمله ﴿ وعن ابى سعيده الخدرى عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايما مسلم كسى مسلما ثوبا على عرى كساه الله من خضر الجنة
 أى من ثيابها الخضر (وايما مسلم أطعم مسلما) متصفا بكونه (على جوع) أطعمه الله من ثمار الجنة
 وايما مسلم سقى مسلما (متصفا بكونه) (على ظما) سقاه الله من الرحيق (هو الخالص من الشراب
 الذى لا غش فيه) (المختوم) الذى تختم أوانيه وهو عبارة عن نقاستها (رواه أبو داود وفي اسناده
 لين) لم يبين الشارح وجهه وفي مختصر السنن للمنذرى ان فى اسناده أبا خالد يزيد بن عبد الرحمن
 المعروف بالاننى وقد أتى عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد قال الذهبي له وهام وهو صدوق
 وفي الحديث الحديث على أنواع البر واعطائها من هو مفتقر اليها وكون الجزاء عليها من جنس
 الفعل ﴿ وعن حكيم بن حزام ﴾ رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اليد
 العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعفف يعفه
 الله ومن يستغن يغنه الله متفق عليه واللفظ للبخارى) أكثر التفاسير وعليه الاكثر أن اليد
 العليا اليد المعطى والسفلى يد السائل وقيل يد المتعفف ولو بعد أن يعذ اليه المعطى وعلاوهما معنوى
 وقيل يد الآخذ بغير سؤال وقيل العليا المعطية والسفلى المانعة وقال قوم من المتصوفة اليد
 الآخذة أفضل من المعطية مطلقا قال ابن قتيبة ما أرى هؤلاء الا قوما استطابوا السؤال فهم
 يحتاجون للدانة ونعم ما قال وقد ورد التفسير النبوى بأن اليد العليا التى تعطى ولا تأخذ أخرجه
 اسحق فى مسنده عن حكيم بن حزام قال يا رسول الله ما اليد العليا فذكره فى الحديث دليل على
 البداءة بنفسه وعباله لانه الاهم فالاهم وفيه ان أفضل الصدقة ما بقى بعد اخراجها صاحبها
 مستغنيا اذ معنى أفضل الصدقة ما بقى المتصدق من ماله ما يستظهر به على حوائجه ومصالحه لان
 المتصدق بجميع ماله يندم غالباً ويحب اذا احتاج انه لم يتصدق ولفظ الظهر كما قال الخطابى
 يورد فى مثل هذا اتساعا فى الكلام وقيل غير ذلك واختلف العلماء فى صدقة الرجل بجميع ماله
 فقال القاضى عياض انه يجوز العلماء وأئمة الامصار قال الطبرى ومع جوازها فالمستحب ان لا يفعله
 وان يقتصر على الثلث والاولى ان يقال من تصدق بماله كماه وكان صبوراً على الفاقة ولا عيال له
 أوله عيال يصبرون فلا كلام فى حسن ذلك ويدل له قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان
 بهم خصاصة ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً ومن لم يكن بهذه المثابة كره له
 ذلك وقوله ومن يستعفف أى عن المسئلة يعفه الله أى يعنه على العفة ومن يستغن بما عند من قل
 يغنه الله بالقناعة فى قلبه والقنوع بما عنده ﴿ وعن أبى هريرة ﴾ رضى الله عنه (قال قيل يا رسول
 الله أى الصدقة أفضل قال جهد المقل وابدأ بمن تعول أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة
 وابن حبان والحاكم) الجهد بضم الجيم وسكون الهاء الوسع والطاقة وبالفتح المشقة وقيل المبالغة
 والغاية وقيل هما القتان بمعنى قال فى النهاية أى قدر ما يحمله القليل من المال وهذا معنى حديث
 سبق درهم مائة ألف درهم رجل له درهمان أخذ أحدهما فتصدق به ورجل له مال كثير فأخذ من
 عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها أخرجه النسائى من حديث ابى ذر وأخرجه ابن حبان والحاكم

من حديث أبي هريرة ووجه الجمع بين هذا الحديث والذي قبله ما قال البيهقي ولفظه واجمع بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وقوله أفضل الصدقة جهد المقل انه يختلف باختلاف أحوال الناس في الصبر على الفاقة والشدة والا كفة بأقل الكفاية وساق أحاديث تدل على ذلك (وعنه) أي أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر به رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم) ولم يذكر في هذا الحديث الزوجة وقد وردت في صحيح مسلم مقدمة على الولد وفيه ان النفقة على النفس صدقة وأنه يداها ثم على الزوجة ثم على الولد ثم على العبدان كان أو مطلق من يخدمه ثم حيث شاء وبأى في النفقات تحقيق النفقة على من يجب له أولاً (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة) كأن المراد غير مفسدة في الانفاق (كان لها أجرهما إذا نفقت ولو زوجها أجرهما) كتب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً متفق عليه) فيه دليل على جواز تصدق المرأة من بيت زوجها والمراد انفاقها من الطعام الذي لها فيه تصرف بصفته للزوج ومن يتعلق به بشرط ان يكون بغير إضرار وان لا يخل بنفقتهم قال ابن العربي قد اختلف السلف في ذلك فمنهم من أجاز في الشيء اليسير الذي لا يؤثر به ولا يظهر به النقصان ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الاجال وهو اختيار البخاري وبذلك ما أخرجه الترمذي عن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنفق المرأة من بيت زوجها الا بذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك أفضل أم والناس ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه وهو بعيد من انفق الحديث ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال المرأة لها حق في مال الزوج والتصرف في بيته فجاز لها ان تتصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف في مال مولاه فيشترط الاذن فيه ويرد عليه ان المرأة ليس لها التصرف الا في القدر الذي تستحقه ثم ظاهره انهم سواء في الاجر ويحتمل ان يراد بالمثل حصول الاجر في الجملة وان كان أجر المالك سبباً وفر الا ان في حديث أبي هريرة وله نصف أجره وهو يشعر بالمساواة (وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال جاءت زينب امرأة ابن مسعود فقالت يا رسول الله انك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي تلي فاردت ان أنصدق به فزعم ابن مسعود انه وولده أحق من تصدقت به عليهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابن مسعود وزوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم رواه البخاري) فيه دلالة على ان الصدقة على من كان أقرب من المتصدق أفضل وأولى والحديث ظاهر في صدقة الواجب ويحتمل ان المراد بها التطوع والاول أوضح ويؤيده ما أخرجه البخاري عن زينب امرأة ابن مسعود انها قالت يا رسول الله أيجزئ عني ان فجعل الصدقة في زوج فقير وابناء أخ أيتام في حجورنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لك أجر الصدقة وأجر الصلة وأخرجه أيضاً مسلم وهو واضح في الصدقة الواجبة لقوله أيجزئ عني ولقوله صدقة وصله اذا الصدقة عند الاطلاق تتبادر في الواجبة وهو دليل على جواز صرف زكاة المرأة في زوجها وهو قول الجمهور وفيه خلاف أبي حنيفة ولا دليل له يقاوم النص المذكور ومن استدل

من

من السلطان فانه لامذمة فيه لانه انما يسأل عما هو حق له في بيت المال ولا مئة للسلطان على السائل لانه وكيل فهو كسؤال الانسان وكيله ان يعطيه من حقه الذي لديه وظاهره انه وان سأل السلطان تكثرا فانه لا بأس فيه ولا اثم لانه جعله قيم للامر الذي لا بد منه وقد فسر الامر الذي لا بد منه حديث قبضة وفيه لا يحل السؤال الا لثلاثة ذى فقر مدقع أو دم موجع أو غرم منقطع الحديث وقوله أو في أمر لا بد منه أي لا يتم له حصوله مع ضرورته

(باب قصة الصدقات)

أي قصة الله للصدقات بين مصارفها ﴿عن أبي سعيد الخدري﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغني الا خمسة لعامل علمي اورجل اشترها بجماله أو غارم أو غارفي سيدل الله أو مسكين تصدق عليه منه فأهدى لغني منها رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله بالارسال) ظاهره اعلال ما خرجه المذكورون جميعا وفي الشرح ان التي أعلت بالارسال رواية الحاكم التي حكم بعمتها وقوله لغني قد اختلفت الاقوال في حسد الغني الذي يحرم به قبض الصدقة على اقوال وليس عليها ما تسكن له النفس من الاستدلال لان المجت ليس لغويا حتى يرجع فيه الى تفسيره لغة ولانه في اللغة امر نسبي لا يتعين في قدر ووردت أحاديث معينة اقدر الغني الذي يحرم به السؤال كحديث أبي سعيد عند الترمذي من سأل وله أوقية فقد ألحق يقال ألحق في المسئلة ألحق فيها ولزمها كذا في النهاية وعند أبي داود من سأل منكهم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الخافا وأخرج أيضا من سأل وله ما يغنيه فأنما يستكثرون من النار قالوا وما يغنيه قال قدر ما يعيش به ويغديه صححه ابن حبان فهذا قدر الغني الذي يحرم معه السؤال وأما الغني الذي يحرم معه قبض الزكاة فالظاهر انه من يجب عليه الزكاة وهو من يملك مائتي درهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم امرت أن آخذها من أغنيائكم واردها في فقرائكم فقابل بين الغني وأفادانه من يجب عليه الصدقة وبين الفقير وأخبرانه من ترديه الصدقة هذا أقرب ما يقال فيه وقد بينه السيد في رساله جواب سؤال وأفاد حديث الباب حلها للعامل عليها وان كان غنيا لانه باخذها حرم على عمله لان فقره وكذلك من اشترها بجماله فانما اقدر وافقت مصرفها وصارت ملكا له فاذا باعها فقد باع ما ليس بزكاة حين البيع بل هو ملكه وكذلك الغارم تحل له وان كان غنيا قال اهل العلم الغارمون اهل الدين ان استدوا الغير معصية أو تابوا وليس لهم وفاة ولا صلاح ذات البين وكذلك الغازي يحل له ان يتجهز من الزكاة وان كان غنيا لانه ساع في سبيل الله قال الشارح ويلحق به من كان قائما بمصلحة عامة من مصالح المسلمين كالقضاء والافتاء والتدريس وان كان غنيا وأدخل أبو عبيد من كان فيه مصلحة عامة في العاملين وأشار اليه البخاري حيث قال باب رزق الحاكم والعاملين عليها وأراد بالرزق ما يرزقه الامام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء والفتيا والتدريس فله الاخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة القيام بالمصلحة وان كان غنيا قال الطبري انه ذهب الجهم والى جواز أخذ القاضي الاجرة على الحكم لانه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه غير أن طائفة من السلف كرهوا ذلك ولم يحرموه وقالت طائفة أخذ الرزق على القضاء ان كانت جهة الاخذ من الحلال كان جائزا لاجماعا ومن تركه فانما تركه تورعا وأما اذا كانت هناك شبهة فالاولى الترك ويحرم اذا كان المال يؤخذ ليت المال من غير وجهه واختلف اذا كان

الغالب حراما وأما الاخذ من المتحايين ففي جواز خلاف ومن جوزه فقد شرط له شرائط ويأتي
 ذكر ذلك في باب القضاء وانما لما تعرض له الشارح هنا تعرضنا له ﴿وعن عبد الله بن عدي بن
 خيار﴾ بكسر الخاء المجهمة فياء تحتية آخره راء وعبد الله يقال انه ولد على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يعد في التابعين روى عن عمرو عثمان وغيرهما (ان رجلين حدثاه انهما أتيا رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله من الصدقة فقلب فيهما النظر) فسر الرواية الاخرى
 بلفظ فرقع فينا النظر وخفضه (فراهما جلدان فقال ان شئتما أعطينكما ولا حظ فيها الغنى ولا
 لقوى مكتسب رواه أحمد وقواه أبو داود والنسائي) قال أحمد بن حنبل ما أجوده من حديث
 وقوله ان شئتما أي ان أخذ الصدقة ذلة فان رضيتمهما أعطيتكما وانما حرام على الجلفان
 شئتما تناول الحرام أعطيتكما قاله تويخا وتغليظا والحديث من أدلة تحريم الصدقة على الغنى
 وهو تصريح بفهوم الآية وان اختلف في تحقيق الغنى كما سلف وعلى القوى المكتسب لان
 حرقه صيرته في حكم الغنى ومن أجاز له تأول الحديث بما لا يقبل فانه قال في البحر انه أراد بالقوى
 المكتسب من له كسب حاصل فيصير به غنيا وتعب بأنه قد دخل في الغنى فلا حاجة للعطف
 ﴿وعن قبيصة﴾ بفتح القاف فباء مكسورة (ابن مخارق) بضم الميم فخاء معجمة فراء مكسورة
 بعد الالف (الهلالى) وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عداؤه في اهل البصرة روى عنه
 ابنه قطن وغيره (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسئلة لا تحل الا لاجل احد
 ثلاثة رجل) بالكسر بدل من ثلاثة ويصح رفعه بتقدير أحدهم (تحمل جمالة) بفتح الحاء
 وهو المال يحمله الانسان عن غيره (خلفت له المسئلة حتى يصيها ثم يمسل ورجل أصابته
 جائحة) أي آفة (اجتاحت) أي أهلكت (ماله خلف له المسئلة حتى يصيب قواما)
 بكسر القاف ما يقوم بجأته وسد خلته (من عيش ورجل أصابته فاقة) أي حاجة
 (حق يقوم ثلاثة من ذوى الحجى) بكسر المهملة والجيم مقصور والعقل (من قومه) لانهم
 أخبر بحالة ية ولون أو قائلين (لقد أصابت فلانا فاقة خلفت له المسئلة حتى يصيب قواما من
 عيش فاسواهن من المسئلة يا قبيصة سحت) بضم السين (يا كلها) أي الصدقة انث
 لانه جعل السحت عبارة عنها والافالضهير له (سحتا) السحت الحرام الذي لا يحل كسبه
 لانه يسحت البركة أي يذهبها (رواه مسلم وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان) الحديث
 دليل على انها تحرم المسئلة الا الثلاثة الاول لمن تحمل جمالة وذلك ان يحمل الانسان عن
 غيره ديناً أو دية أو يصالح بمال بين طائفتين فأنه التحل له المسئلة وظاهره وان كان غنيا فانه
 لا يلزمه تسليمه من ماله وهذا هو أحد الخمسة الذين يحل لهم أخذ الصدقة وان كانوا أغنيا كما سلف
 في حديث أبي سعيد والثاني من أصاب ماله آفة سماوية أو أرضية كالبرد والغرق ونحوه بحيث لم
 يبق له ما يقوم بعيشه حلت له المسئلة حتى يحصل ما يقوم ويسد خلته والثالث من أصابته فاقة
 ولكن لا تحل له المسئلة الا بشرط ان يشهد له من أهل بلده لانهم أخبر بحالة ثلاثة من ذوى
 العقول لامن غلب عليه الغباوة والتغليل والى كونهم ثلاثة ذهبت الشافعية للنص فقالوا
 لا يقبل في الاعسار أقل من ثلاثة وذهب غيرهم الى كفاية الاثنين قياسا على سائر الشهادات وجعلوا
 الحديث على التسبب ثم هذا محمول على من كان معروفا بالغنى ثم افترأ ما اذا لم يكن كذلك فانه

يحمل له السؤال وان لم يشهد به بالفاقة وقد ذهب الى تحريم السؤال ابن أبي اللي وانها تسقط به
العدالة والظاهر من الاحايث تحريم السؤال الا للثلاثة المذكورين او ان يكون المسؤل
السلطان كما سلف (وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث) بن عبد المطلب بن هاشم سكن
المدينة ثم تحول عنها الى دمشق ومات بها سنة ٦٢ وكان أتي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يطلب منه ان يجعله عاملا على بعض الزكاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة
الحديث وفيه قصة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد
انما هي أو ساخ الناس) هو بيان لعلة التحريم (وفي رواية) أي لمسلم عن عبد المطلب (فانها لا تحمل
لمحمد ولا لآل محمد واهم مسلم) فأفاد ان لفظ لا تنبغي أراد به لا تحمل فبقيد التحريم أيضا وليس
لعبد المطلب المذكور في الكتب الستة غير هذا الحديث وهو دليل على تحريم الزكاة على محمد صلى
الله عليه وآله وسلم وعلى آله فأما عليه صلى الله عليه وآله وسلم فانه اجماع وكذا ادعى الاجماع على
حرمته على آله ابن قدامة ونقل الجواز عن أبي حنيفة وقيل ان منعوا خمس الخمس والتحريم هو
الذي دلت عليه الاحاديث ومن قال بخلافه قال متأولا لها ولا وجه للتأويل وانما يجب التأويل
اذا قام على الحاجة اليه دليل والتعليل بانها أو ساخ الناس قاض بتحريم الصدقة الواجبة عليهم
لا النافذة لانها هي التي يطهر بها من يخرجهما كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وتركهم بها الا أن الآية نزلت في صدقة النفل كما هو معروف في كتب التفسير وقد ذهب طائفة الى
تحريم صدقة النفل أيضا على الآل واختاره السيدي حواشي ضوء النهار لعموم الآية وفيه انه
صلى الله عليه وآله وسلم كرم آله عن ان يكونوا محلا للغسالة وشر فهم عنها وهذه هي العلة المنصوصة
وقد ورد التعليل عند أبي نعيم مرفوعا بان لهم في خمس الخمس ما يكفهم أو يغنيهم فهم اعلنان
منصوصتان ولا يلزم من منعهم من الخمس ان تحمل لهم فان من منع الانسان عن ماله وحقه
لا يكون منعه له محلا له ما حرم عليه وقد بسط السيد القول في رسالة مستقلة وفي المراد بالآل
خلاف والاقرب ما فسرهم به الراوي وهو زيد بن أرقم بأنهم آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل
عقيل انتهى قلت ويريد وآل الحرث بن عبد المطلب لهذا الحديث فهذه تفسير الراوي وهو مقدم
على تفسير غيره كما قرر في علم الاصول فالرجوع اليه في تفسير آل محمد هنا هو الظاهر لان لفظ الآل
مثل ترك وتفسير راويه دليل على المراد من معانيه فهو آله الذين فسرهم به زيد بن أرقم في صحيح
مسلم وأما تفسيرهم هنا بنو هاشم اللازم منه دخول من أسلم من أولاد أبي لهب ونحوهم فهو
تفسير بخلاف تفسير الراوي وكذلك يدخل في تحريم الزكاة عليهم بنو المطلب بن عبد مناف كما
يدخلون معهم في قسمة الخمس كما يفيد قوله (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الباء (ابن مطعم)
بضم الميم وسكون الطاء ابن نوفل بن عبد مناف القرشي أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بها
سنة ٥٤ وقيل غير ذلك رضي الله عنه (قال مشيت أنا وعثمان بن عفان الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بني المطلب من خمس خبير وتركتنا ونحن وهم منك بمنزلة
واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما بنو المطلب وبنو هاشم) المراد بنو هاشم
آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث ولم يدخل آل أبي لهب في ذلك لانه لم يسلم منهم في عصره
صلى الله عليه وآله وسلم أحد وقيل بل أسلم منهم عتبة وعتب ابنا أبي لهب وثبتا معه صلى الله

عليه وآله وسلم في حنين (شيء واحد رواه البخاري) الحديث دليل على ان بني المطلب يشاركون
 بني هاشم في نهم ذوى القربى وتحريم الزكاة أيضا دون من عداهم وان كانوا في النسب سواء
 وعلمه صلى الله عليه وآله وسلم باستمرارهم على الموالاة كما في لفظ آخر تعالى به بأنهم لم يفارقونا
 في جاهلية ولا اسلام فصاروا كالشيء الواحد في الاحكام وهو دليل واضح في ذلك وذهب اليه
 الشافعي وخالفه الجمهور وقالوا انه صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهم على جهة التفضل لا الاستحقاق
 وهو خلاف الظاهر بل قوله شيء واحد دليل أنهم يشاركونهم في استحقاق الخمس وتحريم الزكاة
 واعلم ان بني المطلب هم أولاد المطلب بن عبد مناف وجبير بن مطعم من أولاد نوفل بن عبد مناف
 وعثمان من أولاد عبد شمس بن عبد مناف فبنو المطلب وبنو عبد شمس وبنو نوفل أولاد عم في
 درجة واحدة فلما قال عثمان وجبير للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم وبني المطلب بمنزلة واحدة
 لان الكل أبناء عم واعلم انه كان لعبد مناف أربعة أولاد هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس
 ولهاشم من الاولاد عبد المطلب وصفي وأبوصفي واسد ولعبد المطلب من الاولاد
 عبد الله وأبوطالب وحزرة والعباس وأبولهب الحرث وعبد العزى وجعل ومقوم
 والغيداق وضرار وزبير (وعن أبي رافع) هو ذوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قيل اسمه ابراهيم وقيل هرمن قيل كان له عباس فوهبه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما أسلم
 العباس بشر أبو رافع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسمه فاعتقه مات في خلافة علي عليه
 السلام كما قاله ابن عبد البر (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلا على الصدقة) أي على
 قبضتها (من بني مخزوم) اسمه الارقم (فقال لابي رافع احببني فانك تصيب منها فقال حتى)
 أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسأله فأتاه فأسأله فقال مولى القوم من أنفسهم وانها لا تتحل
 لنا الصدقة رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان) الحديث دليل على ان حكم موالى آل
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم حكمهم في تحريم الصدقة قال ابن عبد البر في التمهيد انه لا خلاف
 بين المسلمين في عدم حل الصدقة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولبنى هاشم ولما اليهم وذهب مالك
 وهو قول للشافعي الى عدم تحريمها عليهم لعدم المشاركة في النسب ولانه ليس لهم في الخمس سهم
 وأجيب بان النص لا تقدم عليه هذه العلل فهي مردودة فانها ترفع النص ثم هذا نص على تحريم
 العمالة على الموالى وبالأولى على آل محمد لانه أراد الرجل الذي عرض على أبي رافع ان يوليه
 على بعض عمله الذي ولاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينال عمالة لأن المراد انه يعطيه من أجرته
 فانه جائز لابي رافع أخذه اذ هو داخل تحت الخمسة الذين تحل لهم لانه قدم ذلك الرجل أجرته
 فيعطيه من ماله فهو حلال لابي رافع فهو نظير قوله فيما سلف ورجل تصدق عليه منها فاهدى
 منها (وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطى)
 عمر العطاء فيقول أعطه أفقر مني فيقول خذ فتموله أو تصدق به وما جاءك من هذا المال وأنت غير
 مشرف) بالثمين المججمة والراء والقاء من الاشراف وهو التعرض للشيء والحرص عليه
 (ولاسائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك أي لا تعلقها بطلبه رواه مسلم) الحديث أفاد ان العامل
 ينبغي له أن يأخذ العمالة ولا يردّها فان الحديث في العمالة كما صرح به في رواية مسلم والاكثر
 على ان الامر في قوله نخذة للتدب وقيل للوجوب قيل وهو مندوب في كل عطية يعطاها الانسان

فانه يندب لقبولها بالشراطين المذكورين في الحديث هذا اذا كان المال الذي يعطيه منه حلالا
وأما عطية السلطان الجائر وغيره من ماله حلال وحرام فقال ابن المنذر ان أخذها جائز مخصص
فيه وجهة ذلك انه تعالى قال في اليهود سمعون للكذب أكلون للسحت وقدرهن درعه صلى الله
عليه وآله وسلم من يهودى مع علمه بذلك وكذا أخذ الجزية منهم مع علمه بذلك وان كثيرا من أموالمهم
من الخنزير والممالات الباطلة انتهى وقال بعضهم ان عطية السلطان الجائر لا ترد لانه ان علم ان
ذلك عين مال المسلم وجب قبوله وتسليمه الى مالكه وان كان ملتبسا فهو مظلمة يصرفها على مستحقها
وان كان ذلك عين مال الجائر ففيه تقليل لباطله وأخذ ما يستعين بانفاقه على معصيته قال السيد
وهو كلام حسن جار على قواعد الشريعة الا انه يشترط في ذلك ان يامن القابض على نفسه من
حجة المحسن الذي جبلت القلوب على حب من أحسن اليها وان لا يوهم الغير أن السلطان على الحق
حيث قبض ما أعطاه وقد بسط السيد في حواشي ضوء النهار في كتاب البيع ما هو أوسع من هذا

(كتاب الصيام)

هولغة الامساك فعم الامساك عن القول والعمل من الناس والدواب وغيرها قال أبو عبيد كل
مسك عن كلام أو طعام أو سير فهو صائم وفي الشرع امساك مخصوص في وقت مخصوص بشروط
مخصوصة تفصلها الاحاديث الآتية وهو الامساك عن الاكل والشرب والجماع وغيرها مما ورد به
الشرع في النهار على الوجه المشروع ويتبع ذلك الامساك عن الرفث واللغو وغيره ما من
الكلام المحرم والمكروه لوجود الاحاديث بالنهي عنها في الصوم زيادة على غيره وكان مبدا فرضه
السنة الثانية من الهجرة (عن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا تقدموا رمضان) فيه دليل على اطلاق هذا اللفظ على شهر رمضان وحديث أبي
هريرة عند أحمد وغيره مرفوعا لا تقولوا جاء رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكن
قولوا شهر رمضان حديث ضعيف لا يقاوم ما ثبت في الصحيح (بصوم يوم ولا يومين الا رجلا) كذا
في نسخ بلوغ المرام وانظر في البخارى الآن يكون رجل قال المصنف يكون تامة أى يوجد رجل
وانظر مسلم الا رجلا بالنصب قلت وهو قياس العربية لانه استثناء متصل من مذكور والرفع
بتقدير يكون بقرينة الرواية الاخرى (كان يصوم صوما فليصمه متيق عليه) الحديث دليل على
تحريم صوم يوم أو يومين قبل رمضان قال الترمذى بعد رواية الحديث والعمل على هذا عند أهل
العلم كرهوا ان يتعجل الرجل الصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان انتهى وقوله لمعنى رمضان
تقديم للنهي بانه مشروط بكون الصوم احتياطا لاوله كان صوما مطلقا كالفعل المطلق والنذر ونحوه
قلت ولا يخفى انه بعد هذا التقييد يلزم منه جواز تقدم رمضان بأى صوم كان وهو خلاف ظاهر
النهي فانه عام لم يستثن منه الا صوم من اعتاد صوم أيام معلومة ووافق ذلك آخر يوم من شعبان
ولو أراد صلى الله عليه وآله وسلم الصوم المقيد بما ذكر قال الاستقلال ونحو هذا اللفظ وانما نهى
عن تقدم رمضان لان الشارع قد علق الدخول في صوم رمضان برؤية هلاله فالتقدم عليه
مخالف للنص أمر او نهيا وفيه ابطال لما يفعله الباطنية من تقدم الصوم يوم أو يومين قبل رؤية
هلال رمضان وزعمهم ان اللام في قوله صوموا الروية في معنى مستقبليين لها وذلك لان الحديث
يفيد أن اللام لا يصح حملها على هذا المعنى وان وردت له في مواضع قال في مغنى اللبيب ان اللام

قوله وهو قياس العربية الخ
أى جواز النصب على
الاستثناء وان كان المختار
الرفع على البدل لانه بعد النهي
قال ابن مالك
وبعد تنق أو كنفي انتخب
اتباع ما اتصل بالرفع في
رواية بلوغ المرام جار على
المختار والشارح حفظه
الله جعله بتقدير يكون نفع
الله به المسكين اه صححه

في قوله صوموا لرؤيته بمعنى بعد ومثله وأفطروا لرؤيته انتهى وذهب بعض العلماء ان النهي عن الصوم من بعد النصف الاول من يوم سادس عشر من شعبان لحديث أبي هريرة مرفوعا اذا اتصف شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وغيرهم وقيل انه يكره بعد الانتصاف ويحرم قبل رمضان بيوم أو يومين وقال آخرون يجوز من بعد انتصافه ويحرم قبله بيوم أو يومين اما جواز الاول فلانه الاصل وحديث أبي هريرة ضعيف قاله السيد وسألت له تصححه في باب صوم التطوع ويجزى بغير ما هنا فينظر والله أعلم قال أحمد وابن معين انه منكر وأما تحريم الثاني فلحديث الباب وهو قول حسن (وعن عمار بن ياسر) رضى الله عنه (قال من صام اليوم الذي يشك) بغير الصيغة مسند الى (فيه فقد عصي أبا القاسم ذكره البخاري تعليقا ووصله) الى عمار (الخمس) وزاد المصنف في الفتح الحاكما وانهم وصلوه من طريق عمرو بن قيس عن أبي اسحق ولنظنه عندهم كما عند عمار بن ياسر فأني بشاة مصلية فقال كلوا فتحنى بعض القوم فقال اني صائم فقال عمار من صام الخ (وصححه ابن خزيمة وابن حبان) قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يخلو لقون في ذلك انتهى وهو موقوف لفظا مرفوع حكما ومعناه مستفاد من أحاديث النهي عن استقبال رمضان بصوم واحد من الشهر بالصوم لرؤيته وأعلم ان يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا لم ير الهلال في ليلة بغيم سائر أو نحوه فيجوز كونه من رمضان وكونه من شعبان والحديث وما في معناه يدل على تحريم صومه واليه ذهب الشافعي واختلف الصحابة في ذلك منهم من قال يجوز صومه ومنهم من منع منه وعده عصيانا لابي القاسم والادلة مع المحرمين وأما ما أخرجه الشافعي عن فاطمة بنت الحسين ان عليا عليه السلام قال لان أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان فهو اثر منقطع على انه ليس في يوم شك مجزئ بل بعد أن شهد عنده رجل على رؤية الهلال فصام وأمر الناس بالصيام وقال لأن أصوم الخ ومما هو نص في الباب حديث ابن عباس فان حال بينكم وبينه صحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى وأخرجه الطيالسي بلفظ ولا تستقبلوا رمضان يوم من شعبان وأخرجه الدارقطني وصححه وابن خزيمة في صحيحه ولا يابى داود من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتحقق من شعبان ما لا يتحقق من غيره يصوم لرؤية هلال رمضان فان غم عليه عدت ثلاثين يوما ثم صام وأخرج أبو داود من حديث حذيفة مرفوعا لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة وفي الباب أحاديث واسعة دالة على تحريم صوم يوم الشك من ذلك قوله (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا رأيتموه) أى الهلال (فصوموا واذا رأيتموه فافطروا فان غم) بضم المجهمة وتشديد الميم أى حال بينكم وبينه غيم (عليكم فاقدروا له متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله وافطار أول يوم من شوال لرؤية هلاله وظاهره اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين لكن قام الاجماع على عدم وجوب ذلك بل المراد ما ثبت به الحكم الشرعي من اخبار الواحد العدل أو الاثنين على الخلاف في ذلك فعنى اذا رأيتموه اذا وجدت فيما بينكم الرؤية فيدل هذا على ان رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم وقيل لا تعتبر لأن قوله اذا رأيتموه خطاب لنام مخصوصين به وفي المسئلة أقوال

ليس على أحد هادليل ناهض والاقترب لزوم أهل بلد الرؤية وما يصلح به من الجهات التي على
سمتها وفي قوله لرؤية دليل على ان الواحد اذا اتفرد برؤية الهلال لزمه الصوم والافطار وهو قول
أئمة المذاهب الاربعة في الصوم واختلفوا في الانظار فقال الشافعي يقطر ويحرقه وقال الأكثر
يستمر صائما احتياطا كذا قاله في الشرح ولكنه تقدم في اول باب صلاة العيدين أنه لم يقل بأنه يترك
يقين نفسه ويتابع حكم الناس الامجد بن الحسن الشيباني وان الجمهور يقولون انه يتعين عليه
حكم نفسه فيما يتقنه فناقض ههنا ما أسلفه وسبب الخلاف قول ابن عباس لكراب انه لا يعتد
برؤية الهلال وهو بالشام بل يوافق أهل المدينة في صوم اليوم الحادي والثلاثين باعتبار رؤيته
بالشام لانه يوم الثلاثين عند أهل المدينة وقال ابن عباس ان ذلك من السنة وتقدم الحديث وليس
بعض فيما احتجوا به لاحاله كما تقدم فالحق انه يعمل بيقين نفسه صوما وافتارا ويحسن التكميم
بهم ما صونا للعباد عن اتهم باساءة الظن به (ولمسلم) أي عن ابن عمر (فان أغمى عليكم فاقدروا له
ثلاثين وللبخاري) أي عن ابن عمر (فأكلوا العدة ثلاثين) قوله فاقدروا له هو أمرهم بزمته
همزة وصل وتكسر الدال وتضم وقيل الضم خطأ وفسر المراد بقوله فاقدروا له ثلاثين بقوله
فأكلوا العدة ثلاثين والمعنى أفطروا يوم الثلاثين أي من شعبان واحسبوا تمام الشهر وهذا
أحسن تفاسيره وفيه تفاسير أخر نقلها الشارح خارجة عن ظاهر المراد من الحديث قال ابن
بطل في الحديث دفع لمراعاة المتحسين وانما المعمول علم برؤية الهلال وقد نهينا عن التكلف
وقد قال الساجي في الرد على من قال انه يجوز للعاسب والمتحيم وغيرهما الصوم والافطار اعتمادا
على التجويز ان اجماع السلف الماضي حجة عليهم وقال ابن بزرة وهو مذهب باطل فقد نعت
الشريعة عن الخوض في علم النجوم لانه حرام وتضمن ليس فيه قطع قال الشارح قلت
والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخاري عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان أمة
أمة لا تكتب ولا تحسب الشهر هكذا وهكذا يعني تسعاً وعشرين مرة وثلاثين مرة (وله) أي
البخاري في حديث أبي هريرة (فأكلوا عدة شعبان ثلاثين) هو نص صحيح عفاذا الامر بالصوم
لرؤيته في رواية فان غم فأكلوا العدة أي عدة شعبان وهذه الاحاديث نصوص في انه لا صوم
ولا افطار الا بالرؤية للهلال أو اكمال العدة (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال تراأي الناس
الهلال فاخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني رأيت فصام وأمر الناس بصيامه روى أبو داود
وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على العمل بخبر الواحد في الصوم دخولا فيه وهو
مذهب طائفة من أئمة العلم ويشترط فيه العدالة وذهب آخرون الى انه لا بد من الاثنين لانها شهادة
واسطة بلو بخبر رواه النسائي عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه قال جالست اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم سألتهم وحدثوني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صوموا
لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما الا ان يشهد شاهدان فدل
بفهومه انه لا يكفي الواحد وأجيب عنه بأنه مفهوم والمنطوق الذي أفاده حديث ابن عمر
وحديث الاعرابي الا أن أقوى منه ويدل على قبول خبر الواحد في خبر المرأة والعبد وأما
الخروج منه فالظاهر أن الصوم والافطار مستويان في كفاية خبر الواحد وما حديث ابن عباس
وابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم اجاز خبر واحد على هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الافطار

الاشهاد اذ رجلاين فانه ضعفه الدارقطني وقال تفرد به حفص بن عمر الايلي وهو ضعيف ويدل لقبول
 خبر الواحد في الصوم دخولا أيضا قوله (وعن ابن عباس ان عرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال فقال انشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال انشهد ان محمدا رسول
 الله قال نعم قال فاذن في الناس يا بلال ان يصوموا غدا رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان
 ورجح النسائي ارساله) فيه دليل كالذي قبله على قبول خبر الواحد في الصوم ودلالة على ان الاصل
 في المسلمين العدة اذ لم يطلب صلى الله عليه وآله وسلم من الاعرابي الا الشهادة وفيه ان الامر في
 الهلال جار مجرى الاخبار لا الشهادة وأنه يكفي في الايمان الاقرار بالشهادتين ولا يلزم التبري من
 سائر الانبياء (وعن حفصة أم المؤمنين) رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الخمسة ومال الترمذي والنسائي الى ترجيح وقفه)
 على حفصة (وصححه مرفوعا ابن خزيمة وابن حبان وللدارقطني) عن حفصة (لا صيام لمن لم
 يقرضه من الليل) الحديث اختلف الأئمة في رفعه ووقفه وقال أبو محمد بن حزم الاختلاف فيه يزيد
 الخبر قوة لأن من رواه مرفوعا قدر واه موقوفا وقد أخرج الطبراني من طريق أخرى وقال
 رجالها ثقات وهو يدل على انه لا يصح الصيام الا بتبييت النية وهو أن يشوى الصيام في أي جزء من
 الليل وأول وقتها الغروب وذلك لأن الصوم عمل والاعمال بالنيات وأجزاء النهار غير منفصلة من
 الليل بفواصل يتحقق فلا يتحقق الا اذا كانت النية واقعة في جزء من الليل وتشتط النية لكل يوم
 على انفراده وهذا مشهور من مذهب أحمد وله قول أنه اذا نوى من أول الشهر تجزئته وفوق هذا
 القول ابن عقيل بانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اكل امرئ ما نوى وهذا قد نوى جميع الشهر ولان
 رمضان بمنزلة العبادة الواحدة لان الفطر في لياليه عبادة أيضا يستعان بها على صوم نهاره وأطال
 في الاستدلال على هذا بما يدل على قوته والحديث عام للقرض والنقل والقضاء والنذر معينا
 ومطلقا وفيه خلاف وتفصيل واستدل من قال بعدم وجوب التبييت بحديث البخاري انه صلى
 الله عليه وآله وسلم بعث رجلا يشاكي في الناس يوم عاشوراء ان من أكل فليتم أو فليصم ومن لم
 يأكل فلا يأكل قالوا وقد كان واجبا ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان ونسخ وجوبه لا يرفع سائر
 الاحكام فقيس عليه رمضان وما في حكمه من النذر للمعين والتطوع عن خصوص عموم فلا صيام له
 بالقياس والحديث عائشة الاتي فانه دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم تطوعا من غير
 تبييت النية وأجيب بأن صوم عاشوراء غير مساو لصوم رمضان حتى يقاس عليه فانه صلى الله
 عليه وآله وسلم ألزم الامساك لمن قدأ كل ولم يأكل فلم يعلم انه أمر خاص ولانه انما أجزأ عاشوراء
 بغير تبييت لتعذر دقيقتا عليه ما سواه كن نام حتى أصبح على انه لا يلزم من تمام الامساك وجوبه
 أنه صوم يجزئ وأما حديث عائشة وهو قوله (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت دخل
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا قال فاني اذا صائم ثم أمانا يوما
 فقلنا اهدى لنا حيس) بفتح الحاء هو التمر مع السمن والاقط (فقال أرينيه فقلنا أصبحت صائما
 فاكل رواه مسلم) فالجواب عنه انه أعم من أن يكون بيت الصوم أو لا فيجمل على التبييت لان
 المحتمل يرد الى العام ونحوه على أن في بعض الروايات حديثها اني كنت أصبحت صائما والحاصل ان
 الاصل عموم حديث التبييت وعدم الفرق بين القرض والنقل والقضاء والنذر ولم يقم ما يرفع

هذين الاصلين فيتعين البقاء عليهما ﷺ (وعن سهل بن سعد) بن مالك انصارى خزرجي يقال كان اسمه حزنا فسماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سہل مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وله خمس عشرة سنة ومات بالمدينة سنة ٩١ وقيل سنة ٨٨ وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه) زاد أجدواخروا السحور وزاد أبو داود لان اليهود والنصارى يؤخرون الافطار الى اشتباك النجوم قال في شرح المصابيح ثم صار في ملتسا شعارا لاهل البدعة وسجة لاهل الحديث دليل على استحباب تعجيل الافطار اذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بأخبار من يجوز العمل بقوله وقد ذكر العلة وهي مخالفة اليهود والنصارى قال المهلب والحكمة في ذلك انه لا يزال في النهار من الليل ولانه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة قال الشافعي تعجيل الافطار مستحب ولا يكره تأخيرها الا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه قلت وفي اباحتها صلى الله عليه وآله وسلم المواصلة الى السحر كما في حديث أبي سعيد ما يدل على انه لا كراهة اذا كان ذلك سياسة للنفس ودفعاً للشهوات الا أن الحديث وهو قوله (وللترمذي من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله عز وجل أحب عباده الى اعجلهم فطرا) دال على ان تعجيل الافطار أحب الى الله تعالى من تأخيرها وان اباحت المواصلة الى السحر لا تكون أفضل من تعجيل الافطار ويراد بعبادى الذين يفطرون ولا يواصلون الى السحر وأما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه خارج عن عموم هذا الحديث لتصريره صلى الله عليه وآله وسلم بانه ليس مثلهم كما يأتي فهو أحب الصائمين الى الله تعالى وان لم يكن اعجلهم فطرا لانه قد أدن له في الوصال ولو أيا ما متصلة كما يأتي ﷺ (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسحروا فان في السحور) بفتح المهملة اسم لما يتسحرون به وروى بالضم على انه مصدر (بركة متفق عليه) زاد أجد من حديث أبي سعيد فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين وظاهر الامر الوجوب ولكنه صرفه الى التدب ما ثبت من مواصلته صلى الله عليه وآله وسلم ومواصلة أصحابه ويأتي الكلام في حكم الوصال ونقل ابن المنذر الاجماع على ان التسحر مندوب والبركة المشار اليها فيه اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب لحديث مسلم مر فوعا فصل ما بين صياضنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر والتقوى به على العبادة وزيادة النشاط والتسبب للصدقة على من سأل وقت السحر ﷺ (وعن سلمان بن عامر الضبي) قال ابن عبد البر في الاستيعاب انه ليس في الصحابة ضبي غير سلمان بن عامر المذکور رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا افطرا أحدكم فليطع على تمر وان لم يجد فليطع على ماء فانه طهور رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم) والحديث قد روى من حديث عمران بن حصين وفيه ضعف ومن حديث أنس رواه الترمذي والحاكم وصححه ورواه أيضا الترمذي والنسائي وغيرهم من حديث أنس من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفطر على رطبات قبل ان يصلّي فان لم يكن فليتمر وان لم يكن حسا حسوات من ماء وورد في عدد التمر اثنا ثلاث وفي الباب روايات في معنى ما ذكره يدل على ان الافطار بما ذكره السنة قال ابن القيم وهذا من كمال شفقتة صلى الله عليه وآله وسلم على أمته ونصحهم فان اعطاء الطبيعة الشيء

الخلو مع خلوة المعدة أدعى الى قبوله وانتفاع القوى به لاسيما القوة الباصرة فانها تقوى به وأما الماء فان الكبد يحصل لها بالصوم نوع يبس فان رطبت بالماء بكل انتفاعها بالغذاء بعد هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب لا يعالجها الا اطباء القلوب (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال) هو ترك القطر بالنهار وفي ليالي رمضان بالقصد (فقال رجل من المسلمين) قال المصنف لم أقف على اسمه (فانك تواصل يا رسول الله فقالوا) أيكم مثل اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم رأوا الهلال فقالوا تأخر الهلال لزدتكم كلنسل لهم حين أبوا أن ينتهوا متفق عليه) الحديث عند الشيخين من حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وأنس وتقدم سلم بأخراجه عن أبي سعيد وهو دليل على تحريم الوصال لانه الاصل في النهي وقد أوجب الوصال الى السحر لحديث أبي سعيد فأيكما أراد أن تواصل فليواصل الى السحر وفي حديث الباب هذا دليل على ان امساك بعض الليل مواصلة وهو يرد على من قال ان الليل ليس محلا للصوم فلا تنعقد بنبوته وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف في حق غيره فقبيل التحريم مطلقا وقيل يحرم في حق من يشق عليه ويباح لمن لا يشق عليه والاول رأى الاكثر للنهي وأصله التحريم واستدل من قال انه لا يحرم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم واصل بهم ولو كان النهي للتحريم لما أقرهم عليه فهو قرينة أنه للكرهية راحة لهم وتخفيفا عنهم ولانه قد أخرج أبو داود عن رجل من الصحابة نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجامه والمواصلة ابقاء ولم يحرمهما على أصحابه اسناده صحيح وابقاء يتعلق بقوله نهى وروى البراز والطبراني في الاوسط من حديث سمرة نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال وليس بالعزيمة ويدل له أيضا مواصلة الصحابة فروى ابن أبي شيبه باسناد صحيح ان ابن الزبير كان يواصل خمسة عشر يوما وذلك عن جماعة غيره فلو فهموا التحريم لما فعلوه ويدل للجواز أيضا ما أخرجه ابن السكن مرفوعا ان الله لم يكتب الصيام بالليل فمن شاء فليصم به ولا أجر له قالوا والتعليل أنه من فعل النصارى لا يقتضى التحريم وأنه قد عمل تأخير الافطار بأنه من فعل أهل الكتاب ولا يقتضى التحريم واعتذر الجمهور عن مواصلة صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه بان ذلك كان تقرعهم وتنكيلهم واحتمل جواز ذلك لاجل مصلحة النهي في تأكيد جرحهم لانهم اذا باشروا بظهورهم ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك أدعى الى قبوله لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف العبادات والا قرب من الاقوال هو التفصيل قاله السيد رحمه الله والذي يترجح من النظر في الادلة هو منع الوصال مطلقا وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وأيكما مثل استقهام انكار وتوبيخ أي أيكم على صفتي ومنزلي من ربي واختلف في قوله يطعمني ويسقيني فقبيل هو على حقيقته كان يطعم ويسقي من عند الله وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلا وأجيب عنه بان ما كان من طعام الجنة على جهة التكريم فانه لا ينافي التكليف ولا يكون له حكم طعام الدنيا وقال ابن القيم المراد ما يغذيه الله به من معارفه وما يفيضه على قلبه من لذة مناجاته وقرعة عينه بقربه وتنعمه بحبه والشوق اليه وتوابع ذلك من الاحوال التي هي غذاء القلوب وتنعيم الارواح وقرعة العين وبهجة النفوس والقلب والروح بها أعظم غذاء

وأجوده وأنفعه وقد يقوى هذا الغذاء حتى يغني عن غذاء الاجسام برهة من الزمان كما قيل

لها أحايث من ذكراك تسغلها * عن الشراب وتلهيهم عن الزاد

لها بوجهك نور يستضاء به * ومن حديثك في أعقاب احادي

ومن له أدنى معرفة وشوق يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيواني ولا سيما المسرور والفرحان الطافر بمطلوبه الذي قرت عينه بمحبوبه وتنعم بقربه والرضاعنه وساق هذا المعنى واختار هذا الوجه في الاطعام والاسقاء واما الوصال الى السحرة فقد اذن صلى الله عليه وآله وسلم فيه كما في صحيح البخاري من حديث أبي سعيد انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا توصلوا فيكم أراد ان يواصل فليواصل الى السحرة وأما حديث عمر في الصحابين مرفوعا اذا أقبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم فإنه لا ينافي الوصال لان المراد بافطر دخل في وقت الافطار لانه صار مفطر حقيقة كما قيل لانه لو صار مفطر حقيقة لما ورد الخث على تعجيل الافطار ولا النهي عن الوصال ولا استقام الاذن بالوصال الى السحرة (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور) أي الكذب (والعمل به والجهل) أي السنة (فليس لله حاجة) أي ارادة (في ان يدع شرابه وطعامه رواه البخاري وأبو داود واللفظ له) الحديث دليل على تحريم الكذب والعمل به وتحريم السنة على الصائم وهما محرمان على غير الصائم أيضا الا ان التحريم في حقه أكد كذا كد تحريم الزمان الشيخ والخمساء من الفقير والمراد من قوله فليس لله حاجة أي ارادة بيان عظم ارتكاب ما ذكر وان صيامه كالا صيام ولا معنى لاعتبار المفهوم هنا فان الله لا يحتاج الى أحد هو الغني سبحانه ذكره ابن بطال وقيل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد شيأ عليه لا حاجة لي في كذا وقيل ان معناه ان ثواب الصيام لا يقاوم في حكم الموازنة ما يستحق من العقاب لما ذكره هذا وقد ورد في الحديث الا تخرفان شأته أحد وسأله فليقل اني صائم فلا يشتم مبتدئا ولا مجابا (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل وهو صائم ويياشر وهو صائم) المباشرة الملامسة وقد تردد معنى الوطء في الفرج وليست مرادة هنا (ولكنه أملككم لاربه) بكسر الهمزة وسكون الراء في وحده وهو حاجة النفس ووطرها وقال المصنف في التلخيص معناه لعضوه (متفق عليه واللفظ لمسلم وزاد) أي مسلم (في رواية في رمضان) قال العلماء معنى الحديث أنه ينبغي لكم الاحتراز من القبلة ولا تتوجهوا انكم مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في استباحته لانه يملك نفسه ويأمن من وقوع القبلة ان يتولد عنه انزال أو شهوة أو هيجان نفس أو نحو ذلك وأنتم لا تأمنون ذلك فطر يقمكم كف النفس عن ذلك واخرج النسائي من طريق الاسود قلت لعائشة اياشر الصائم قالت لا قلت أليس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يياشر وهو صائم قالت انه كان أملككم لاربه وظاهر هذا انها اعتقدت ان ذلك خاص به صلى الله عليه وآله وسلم قال القرطبي وهو اجتهاد منها وقيل الظاهر انها ترى كراهة القبلة لغيره صلى الله عليه وآله وسلم كراهة تنزيه لا تحريم كما يدل له قولها املككم لاربه وفي كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة سئل عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم لدليل التأسي به

صلى الله عليه وآله وسلم ولا نهاذ كرت عائشة الحديث جوابا عن سأل عن القبلة وهو صائم
وجوابها قاض بالاباحة مستدلة بما كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم وفي المسئلة أقوال
الاول للمالكية انه مكروه مطلقا الثاني انه محرم مستدلين بقوله تعالى قال لا تبشروهن فانه منع
المباشرة في الثمار وأجيب بان المراد بها في الآية الجماع وقد بين ذلك فعله صلى الله عليه وآله وسلم
كما افاده حديث الباب وقال قوم انها تحرم القبلة وقالوا ان من قبل بطل صومه الثالث انه
مباح وبالغ بعض الظاهرية فقال انه مستحب الرابع التفصيل فقالوا يكره للشباب ويباح للشيخ
ويروى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود انه أتاه صلى الله عليه وآله وسلم رجل فسأله عن
المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فسأله فنهاه فاذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب الخامس
ان من ملك نفسه جازله والافلا وهو مروى عن الشافعي واستدل به بحديث عمر بن أبي سلمة لما
سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته أمه أم سلمة انه صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك فقال
يا رسول الله قد غفر الله لك مائة تسلم من ذنبك ومائة أخر فقال اني أخشأكم الله فدل على انه لا فرق
بين الشاب والشيخ والابينة صلى الله عليه وآله وسلم لعمر لا سيما وعمر كان في ابتداء تكليفه وقد
ظهر بما عرفت ان الاباحة أقوى الاقوال ويدل لذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه قال هشتت يومافقلت وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فقلت صنعت اليوم أمر اعظم فقلت وأنا صائم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أرأيت لو غصمت بماء وأنت صائم قلت لا بأس بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقيم انتهى قوله هشتت بفتح الهاء وكسر الشين معناه ارتحت وخففت واختلعت وأيت فيما اذا
قبل أو نظرا وبشر فأنزل أو أمدى فعن الشافعي وغيره انه يقضى اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء
في الامضاء وقال مالك يقضى في كل ذلك ويكفر الا في الامضاء فيقضى فقط وثمة خلافات أخر
والاظهر انه لا قضاء ولا كفارة الا على مجامع والحاق غير المجامع به بعيد * (تنبيهه) * قولها
وهو صائم لا يدل انه قبلها وهي صائمة وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها كان
يقبل بعض نسائه في الفريضة والتطوع ثم ساق باسناده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
لايمس وجهها وهي صائمة وقال ليس بين الخبرين تضاد لانه كان يملك اربه ونبه بفعله ذلك على جواز
هذا الفعل لمن هو مثل حاله وترك استعماله اذا كانت المرأة صائمة علمانه بمارك في النساء من
الضعف عند الاشياء التي ترد عليهن انتهى (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم رواه البخاري) قيل ظاهره انه وقع منه
الامر ان المذكوران متفرقين وأنه احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم ولم يقع ذلك في وقت واحد
لانه لم يكن صائما في احرامه اذا أريد احرامه وهو في حجة الوداع اذ ليس في رمضان ولا كان محرما في
سنه في رمضان عام الفتح ولا في شيء من عمره التي اعتمرها وان احتمل انه صام بقلا الا انه لم يعرف
ذلك وفي الحديث روايات قال أحمد ان أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياما وقال أبو حاتم
أخطأ فيه شريك انما هو احتجم وأعطى الحجام أجره وشريك حدث به من حفظه وقد ساء حفظه
فعلى هذا الثابت انما هو الحجام قلت والحديث يحتمل انه اخبار عن كل جملة على حدة وان
المراد احتجم وهو محرم في وقت واحتجم وهو صائم في وقت آخر والقرينة على هذا معرفة انه لم يتفق

له اجتماع الاحرام والصيام وأما تغليب شريك وانتقاله الى ذلك اللفظ فامر بعدد والجل على صحة روايته مع تأويلها أولى وقد اختلف فيمن احتج به وهو صائم فذهب الى انها لا تقطر الصائم الاكثر من الائمة وقالوا ان هذا ناسخ لحديث شدد ابن أوس وهو قوله ﷺ (وعن شدد ابن أوس) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى على رجل بالبيع وهو يحتجم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم رواه الترمذى وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان) الحديث قد صححه البخارى وغيره وأخرجه الائمة عن ستة عشر من الصحابة وقال البيهقي في الجامع الصغير انه متواتر وهو دليل على ان الحجمة تقطر الصائم من حاجم ومحجوم وقد ذهب طائفة قليلة الى ذلك منهم أحمد بن حنبل وأتباعه لحديث شدد هذا وذهب آخرون الى انه ينظر المحجوم وأما الحاجم فانه لا يفطر عملاً بالحديث هذا في الطرف الاول ولا أدري ما الذى أوجب العمل ببعضه دون بعض وأما الثابتون انه لا يفطر حاجم ولا محجوم فأجابوا عن حديث شدد هذا بأنه منسوخ لان حديث ابن عباس متأخر لأنه صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة وهو سنة عشر وشدد أصحبه عام الفتح كذا حكى عن الشافعى قال ويؤتى الحجمة احتياطاً أحب الى ويؤيد النسخ ما أتى في حديث أنس في قصة جعفر بن أبي طالب وقد أخرج الحازمى من حديث أبي سعيد مثله قال أبو محمد بن حزم ان حديث أفطر الحاجم والمحجوم ثابت بلاريب لكن وجدنا في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الحجمة للصائم وعن المواصله ولم يحرمهما بقاء على أصحابه اسناده صحيح وقد أخرج ابن أبي شيبة ما يؤيد حديث أبي سعيد انه صلى الله عليه وآله وسلم رخص في الحجمة للصائم والرخصة انما تكون بعد العزيمة فدل على النسخ سواء كان حاجماً أو محجوماً وقيل انه يدل على الكراهة ويدل لها حديث أنس الآتى وقيل انما قاله صلى الله عليه وآله وسلم في خاص وهو انه مر بهما وهما يغتاتان الناس رواه الواحظى عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني أنه قال انما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم لأنهما كانا يغتاتان الناس قال ابن خزيمة في هذا التأويل انه عجوبة لان القائل به لا يقول ان الغيبة تقطر الصائم وقان أحمد ومن سلم من الغيبة لو كانت الغيبة تقطر ما كان للصوم وقد وجه الشافعى هذا القول وجل الشافعى الافطار بالغيبة على سقوط أجر الصوم مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمسكوا بالخطيب يحط بالجمعة له ولم يأمره بالاعادة فدل على انه اراد سقوط الأجر وحينئذ فلا وجه لجعله عجوبة كما قال ابن خزيمة وقال البغوى المراد بافطارهما ما تعرضهما للأفطار أما الحاجم فلانه لا يأمن وصول شيء من الدم الى جوفه عند المص وأما المحجوم فانه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤول الى الافطار قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في رد هذا التأويل ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم افطر الحاجم والمحجوم نص في حصول الفطر لهما فلا يجوز ان يعتد بقاء صومهما والنبي صلى الله عليه وآله وسلم مخبر عنهما بالفطر لاسيما وقد اطلق هذا القول اطلاقاً من غير ان يقرنه بقرينة تدل على ان ظاهره غير مراد فلو جاز ان يريد مقاربة الفطر دون حقيقةه لكان ذلك تليسا لا ينافى بالحكم انتهى قلت ولا ريب في ان هذا هو الذى دل له الحديث ﷺ (وعن أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال أول ما كرهت الحجمة للصائم ان جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال افطر

هذان ثم رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحججه وهو صائم
رواه الدارقطني وقواه قال إن رجاله ثقات ولا تعلم له علة وتقدم أنه من أدلة النسخ لحديث شداد
(وعن عائشة) رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل في رمضان وهو
صائم رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف) قال الترمذي لا يصح في هذا الباب شيء ثم قال واختلف
أهل العلم في الكحل للصائم فكرهه بعضهم وهو قول سفيان وابن المبارك وأحمد واسحق ورخص
بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي انتهى وخالف ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا
أنه يفطر لوقوله صلى الله عليه وآله وسلم الفطر مما دخل وليس مما خرج وإذا وجد طعمه فقد دخل
وأجيب عنه بأننا لنسلم كونه داخل لأن العين ليست بمنفذ وإنما يصل من المسام فان الإنسان قد
يدلك قدمه بالخطل فيجد طعمه في فيه ولا يفطر وحديث الفطر مما دخل علقه البخاري عن ابن
عباس ووصله عنه ابن أبي شيبة وأما ما أخرجه أبو داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في
الأنملة ليقلقه الصائم فقال أبو داود قال لي يحيى بن معين أنه حديث منكر انتهى ومسام البدن
ثقبه التي ببر زعرقه وبخار باطنه منها كذا في المصباح (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فانما
أطعمه الله وسقاه) وفي رواية الترمذي فانما هو رزق ساقه الله اليه (متفق عليه وللحاكم)
أي من حديث أبي هريرة (من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وهو صحيح)
وورد لفظ من أفطر يع الجماع وإنما خص الأكل والشرب لكونهما الأغالب في النسيان قاله
ابن دقيق العيد والحديث دليل على أن من أكل أو شرب ناسيا لصومه فإنه لا يفطره ذلك لدلالة
قوله فليتم صومه على أنه صائم حقيقة وهو قول الجمهور وذبح غيرهم إلى أنه يفطر قالوا لأن
الامتناع عن المفطرات ركن الصوم حكمه حكم من نسي ركنا من الصلاة فإنها تجب عليه
الاعادة وإن كان ناسيا وتأولوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم فليتم صومه بأن المراد فليتم أمساكه عن
المفطرات وأجيب بأن قوله فلا قضاء عليه ولا كفارة صريح في صحة صومه وعدم قضائه له وقد
أخرج الدارقطني إسقاط القضاء في رواية أبي رافع وسعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء
ابن يسار كلهم عن أبي هريرة وأفتى به جماعة من الصحابة منهم على عليه السلام وزيد بن ثابت
وأبو هريرة وابن عمر كما قاله ابن المنذر وابن حزم وفي سقوط القضاء حديث يشد بعضهم بعضا ويتم
الاحتجاج بها وأما القياس على الصلاة فهو قياس فاسد الاعتبار لأنه في مقابلة النص على أنه
منازع في الأصل وقد أخرج أحمد عن مولاة بعض الصحابة أنها كانت عند النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فألقى بقصعة من ثريد فأكل منه ثم تذكرت أنها كانت صائمة فقال لها ذواليد
الآن بعد ما شئت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتممت صومك فأنما هو رزق ساقه الله إليك
وروى عبد الرزاق أن أنسا جاء إلى أبي هريرة فقال له أصبحت صائما فطعمت قال لا بأس قال
ثم دخلت على إنسان فنسيت فطعمت وشربت قال لا بأس أطعمك الله وسقاه قال ثم دخلت
على آخر فنسيت وطعمت فقال أبو هريرة أنت إنسان لم تتعود الصيام (وعن أبي هريرة) رضي
الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذرعه النسي بالذال والراء والعين أي
سبقة وغلبه في الخروج فلا قضاء عليه ومن استقى أي طلب النسي باختياره فعليه القضاء

رواه الخمسة وأعله أحد) بأنه غلط (وقواه الدارقطني) وقال البخاري لأراه محفوفا وقد روى من غير وجه ولا يصح اسنادوه أنكره أحد وقال ليس من ذابشي قال الخطابي يريد أنه غير محفوظ وقال يقال صحيح على شرطهما والحديث دليل على أنه لا يفطر بالقيء والغالب أن قوله فلا قضاء عليه إذ عدم القضاء فرع الحجة وعلى أنه يفطر من طاب التي واستحلها وفأهروا أن لم يخرج له في الأمر بالقضاء ونقل ابن المنذر الإجماع على أن تعمدا التي يفطر قلت ولكنه روى عن ابن عباس ومالك وربيعة أن التي لا يفطر مطلقا إلا إذا رجع منه شيء فإنه يفطر ويحتمل ما أخرجه الترمذي والبيهقي بإسناد ضعيف ثلاث لا يفطرن التي وانجامة والاحتلام ويجب عنه بحمله على من ذرعه التي بجعلها بين الأدلة وجلال العام على الخاص على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سند أقواله عمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية (وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الفتح إلى مكة) في رمضان سنة ثمان من الهجرة قال ابن إسحاق وغيره أنه خرج يوم العاشر منه (فصام حتى بلغ كراع الغميم) بضم الكاف فراه والغميم بمجمة مقموحة وهو واد امام عسفان (فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه فشرب) ليعلم الناس بافطاره (ثم قيل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقل أولئك العصاة أولئك العصاة وفي لفظ فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وانما ينتظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب رواه مسلم) الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن يفطر وإن له الإفطار وإن صام أكثر النهار وخالف في الطرف الأول داود والامامية فقالوا لا يجزئ المسافر الصوم لقوله تعالى فعدة من أيام أخر وبقوله أولئك العصاة وقوله ليس من البر الصيام في السفر وخالفهم الجماهير فقالوا لا يجزئه صومه لعله صلى الله عليه وآله وسلم والآية لا دليل فيها على عدم الاجراء وقوله أولئك العصاة انما هو لمخالفتهم لأمره بالإفطار وقد تعين عليهم وفيه أنه ليس في الحديث أنه أمرهم وانما يتيم على أن فعله يقتضي الوجوب وأما حديث ليس من البر الصيام في السفر فانما قاله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن شق عليه الصيام نعم يتم الاستدلال بحرمة الصوم في السفر على من شق عليه فإنه انما أفطر صلى الله عليه وآله وسلم لقولهم أنه قد شق عليهم الصيام فالذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة وأما جواز الإفطار وإن صام أكثر النهار فذهب أيضا إلى جوازه أكثر الجماهير وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث وهذا إذا نوى الصيام في السفر وأما إذا دخل فيه وهو مقيم ثم سافر في أثناء يومه فذهب الجمهور أنه ليس له الإفطار وأجازة أحد واسحق وغيرهم والظاهر معهم لأنه مسافر وأما الأفضل فذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر حيث لا مشقة عليه ولا ضرر فإن تضرر فالفطر أفضل وقال أحمد واسحق وآخرون الفطر أفضل مطلقا واحتجوا بالحديث التي احتج بها من قال لا يجزئ الصوم قالوا وتلك الأحاديث وإن دلت على المنع لكن حديث حمزة بن عمرو الآتي وقوله من أحب أن يصوم فلا جناح عليه أفاد بنفيه الجناح أنه لا بأس به لأنه محرم ولا أفضل واحتج من قال بأن الصوم أفضل أنه كان غالب فعلم صلى الله عليه وآله وسلم في أسفاره ولا يخفى أنه لا بد من الدليل على الأكثرية وتأولوا أحاديث المنع بأنه لمن شق عليه الصوم وقال آخرون الصوم والإفطار سواء لتعادل الأحاديث في ذلك وهو ظاهر حديث أنس سافر نافع رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم وظاهره التسوية (وعن حجة) بعد في أهل
الحجاز روى عنه ابنه محمد وعائشة مات سنة ٦١ وله ثمانون سنة (ابن عمر والاسلمى) رضى
الله عنه (انه قال يارسول الله اجدي قوة على الصيام في السفر فقبل على جناح فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه
رواه مسلم وأصله في المتفق من حديث عائشة أن حجة بن عمرو سأل (وفي لفظ لمسلم انى رجل
أسرد الصوم أفأصوم في السفر قال صم إن شئت وأفطر إن شئت ففي هذا اللفظ دلالة على انه ما
سواء وتقدم الكلام في ذلك وقد استدل بالحديث من يرى انه لا يكره صوم الدهر وذلك انه
أخبر انه يسرد الصوم فأقره ولم ينكر عليه وهو في السفر في الحضر بالاولى وذلك اذا كان لا يضعف
به ولا يقوت بسببه عليه حق وبشرط فطره العيدين والتشريق وأما انكاره صلى الله عليه وآله
وسلم على ابن عمر وصوم الدهر فلا يعارض هذا لانه علم صلى الله عليه وآله وسلم انه سيضعف عنه
وهكذا كان فانه ضعف آخر عمره وكان يقول يا ليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب العمل الدائم ويحثهم عليه ران قل (وعن ابن عباس) رضى
الله عنهما (قال رخص للشيخ الكبير ان يفطر ويطمع عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه رواه
الدارقطني والحاكم وصحاحه) اعلم انه اختلف الناس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية
طعام مسكيناً فالمنصور انها منسوخة وانه كان أول فرض الصيام أن من شاء اطعم مسكيناً وأفطر
ومن شاء صام ثم نسخ بقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وقيل بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر
فليصمه وقال قوم هي غير منسوخة منهم ابن عباس كاهنا وروى عنه انه كان يقرؤها وعلى
الذين يطيقونه أى يكافونه ويقول ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الهمة وهذا هو الذى
أخرج عنه من ذكره المصنف وفي سنن الدارقطني عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه فدية طعام
مسكين واحد فمن تطوع خيراً قال زاد مسكيناً فهو خير له قال وليست بمنسوخة لانه رخص للشيخ
الكبير الذى لا يستطيع الصيام باسناد صحيح ثابت وفيه أيضاً انه لا يرضى في هذا الا لكبير الذى
لا يطيق الصيام ومريض لا يشفى قال وهذا صحيح وعين في رواية قدر الاطعام وانه نصف صاع من
حنطة وأخرج أيضاً عن ابن عباس وابن عمر في الحامل والمرضع انهما يفطران ولا قضاء وأخرج
مثله عن جماعة من الصحابة وانهما يطعمان كل يوم مسكيناً وأخرج عن أنس بن مالك انه ضعف
عاماً عن الصوم فصنع جفنة من ثريد فدعا ثلاثين مسكيناً فأشبعهم وفي المسئلة خلاف بين
السلف فالجمهور ان الاطعام لازم في حق من لم يطق الصيام لكبر منسوخ في غيره وقال جماعة
من السلف ان الاطعام منسوخ وليس على الكبير اذا لم يطق الصوم اطعام وقال مالك يستحب له
الاطعام وقيل غير ذلك والظاهر ما قاله ابن عباس والمراد بالشيخ العاجز عن الصوم ثم الظاهر
أن حديثه موقوف ويحتمل أن المراد رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم فغير الصيغة
للعلم بذلك فان الترخيص انما يكون توقيفاً ويحتمل انه فهمه ابن عباس من الآية وهو الاقرب
(وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال جاء رجل) هو سلمة أو سلمان بن صخر البياض
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلك يارسول الله قال وما أهلك قال وقعت على
امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة) بالنصب بدل من ما (قال لا قال فهل تستطيع

أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما نطعم ستين مسكينا (الجمهور وإن لكل مسكين مدامن طعام ربع صاع) قال لا ثم جلس فأتى (بضم الهزقة مع غير الصيغة) (النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرق) بفتح العين والراء (فيه غمر) ورد في رواية في غير الصحيحين فيه خمسة عشر صاعا وفي أخرى عشرون (فقال تصدق بهذا قال علي أقفر مني فأبين لأيقنها) تنية لابة وهي الحرة ويقال فيها لوبة ونوبة بالنون وهي غير مهموزة (أهل بيت أحوج إليه منا فتحت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت أن يساه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك رواه السبعة واللفظ لمسلم) الحديث دليل على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عابدا وذكر النووي أنه إجماع معسرا كان أو موسرا فالعسر ثبت في ذمته على أحد قولين للشافعية ثأنهم لا تستقر في ذمته لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبين له أنها باقية عليه واختلف في الرقبة فإنها مطلقا فالجمهور وقيدوها بالمؤمنة جلالا للمطلق هنا على المقيد في كفارة القتل قالوا لأن كلام الله في حكم الخطاب الواحد فيترب عليه فيه المطلق على المقيد وقالت الحنفية لا يحمل المطلق على المقيد مطلقا فيجزئ الرقبة الكافرة وقيل يفصل في ذلك وهو أنه يقيد المطلق إذا اقتضى القياس التقيد فيكون تقيد القياس كالتخصيص بالقياس وهو مذهب الجمهور والعلة الجامعة هنا هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر للخطيئة والمسئلة مبسوطة في الأصول ثم الحديث ظاهر في أن الكفارة مرتبة على ما ذكر في الحديث فلا يجوز العدول إلى الثاني مع إمكان الأول ولا إلى الثالث مع إمكان الثاني لوقوعه مرتبا في رواية الصحيحين وروى الترمذي الترتيب عن ثلاثين نفسا أو أكثر رواية التخيير مرجوح مع ثبوت الترتيب في الصحيحين ويؤيد رواية الترتيب أنه الواقع في كفارة الظهار وهذه الكفارة شبيهة بها وقوله ستين مسكينا ظاهر مفهوما أنه لا يجوز إلا إطعام هذا العدد فلا يجوز أقل من ذلك وقالت الحنفية يجوز في واحد ففي القدوري من كتبهم فإن أطعم مسكينا واحدا ستين يوما أجره عندنا وإن أعطاه في يوم واحد لم يجز إلا عن يومه وقوله اذهب فأطعمه أهلك فيه قولان للعلامة أحدهما أن هذه كفارة ومن قاعدة الكفارات أن لا تصرف في النفس لكنه صلى الله عليه وآله وسلم خصه بذلك ورد بان الأصل عدم الخصوصية الثاني أن الكفارة ساقطة عنه لا عساره ويدل له حديث علي عليه السلام كله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك إلا أنه حديث ضعيف وأنها باقية في ذمته والذي أعطاه صلى الله عليه وآله وسلم صدقة عليه وعلى أهله لما عرفه صلى الله عليه وآله وسلم من حاجتهم واعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره في هذه الرواية بقضاء اليوم الذي جامع فيه إلا أنه ورد في رواية أخرجهما أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ كله أنت وأهل بيتك وصم يوما واستغفر الله وإلى وجوب القضاء ذهب الشافعي لعموم قوله تعالى فعدة من أيام أخر وفي قول للشافعي أنه لا قضاء لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره إلا بالكفارة لا غير وأجيب بأنه اتكل على ما علم من الآية وهذا حكم ما يجب على الرجل وأما المرأة التي جامعها فقد استدلل بهذا الحديث أنه لا يلزم إلا كفارة واحدة وأنها لا تجب على الزوجة وهو الأصح من قول الشافعي وبه قال الأوزاعي وذهب الجمهور إلى وجوبها على المرأة أيضا قالوا وإنما لم يذكرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الزوج لأنها لم تعترف واعتراف الزوج لا يوجب عليها الحكم ولا احتمال أن المرأة لم تكن صائمتا بان تكون طهرت من الحيض

بعد طلوع الفجر أو أن بيان الحكم في حق الرجل يثبت الحكم في حق المرأة أيضا لما علم من تعميم الأحكام أو أنه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها واعلم أن هذا حديث جليل كثير القوائد قال المصنف في فتح الباري أنه قد اعتنى بعض المتأخرين بمن أدرك شيئا من هذا الحديث فتسكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة انتهت وما ذكرنا فيه كفاية لما فيه من الأحكام وقد طول الشارح فيه ناقلا من فتح الباري (وعن عائشة وأم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل ويصوم متفق عليه وزاد مسلم في حديث أم سلمة ولا يقضى فيه دليل على صحة صوم من أصبح أي دخل في الصباح وهو جنب من جماع وإلى هذا ذهب الجمهور وقال النووي أنه إجماع وقد عارضه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نودي للصلاة صلا الصبح وأحدكم جنب فلا يصم صومه وأجاب الجمهور بأنه منسوخ وأن أبا هريرة رجوع عنه لما روى له حديث عائشة وأم سلمة وأفتى بقولهما ويدل للنسخ ما أخرجه مسلم وابن حبان وابن خزيمة عن عائشة أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستفتيه وهي تسمع من وراء حجاب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم قال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله إنني لأرجو أن أكون أخسأكم الله وأعلمكم بما أتى وقد ذهب إلى النسخ ابن المنذر والخطابي وغيرهما وهذا الحديث يدفع قول من قال إن ذلك كان خاصاً به صلى الله عليه وآله وسلم ورد البخاري بأن حديث عائشة أقوى سنداً حتى قال ابن عبد البر إنه صحيح وتواتر وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات كان يفتي به ورواية الرفع أقل ومع التعارض يرجح بقوة الطريق (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه متفق عليه) فيه دليل على أنه يجوز عن الميت صيام وليه عنه إذا مات وعليه صوم واجب والأخبار في معنى الأمر أي ليصم عنه وليه والأصل فيه الوجوب إلا أنه قد ادعى الإجماع على أنه للتدب والمراد من الولي كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته وفي المسئلة خلاف فقال أصحاب الحديث وأبو ثور وجاعة أنه يجوز صوم الولي عن الميت لهذا الحديث الصحيح وذهب مالك وأبو حنيفة أنه لا يصام عن الميت وإنما الواجب الكفارة لما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً من مات وعليه صيام أطعم عنه مكان كل يوم مسكين إلا أنه قال بعد أخرجه غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه والصحيح أنه موقوف على ابن عمر قالوا ولأنه ورد عن ابن عباس وعائشة الفتيا بالاطعام ولأنه الموافق لسائر العبادات فإنه لا يقوم بهما مكلف عن مكلف والحج مخصوص وأجيب بأن الآثار المروية من فتيا عائشة وابن عباس لا تقاوم الحديث الصحيح وأما قيام مكلف بعبادة عن غيره فقد ثبت في الحج بالنص الثابت فيثبت في الصوم فلا عذر في العمل به واعتذار المالكية بعدم عمل أهل المدينة به مبني على أن تركهم العمل بالحديث حجة وليس كذلك كما عرف في الأصول وكذلك اعتذار الحنفية بأن الراوي أفتى بخلاف ما روى عذر غير مقبول إذا العبرة بما روى لا بما رأى كما عرف فيها أيضاً ثم اختلف القائلون بإجراء الصيام عن الميت هل يختص ذلك بالولي أولاً فقيل لا يختص بالولي فلو صام عنه أجنبي بامرأه أجزأ كما في الحج وانما ذكر الولي في الحديث للتعالي

وقيل يصح أن يستقل به الاجنبي بغير أمر لانه قد شبهه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالدين حيث قال فدين الله أحق أن يقضى فكيف أن الدين لا يختص بقضائه القريب فالصوم مثله وللقريب أن يستناب قلت ظاهر الحديث اختصاص الولي بالصوم وكذا بالحج ولم يرد دليل على الصيام والحج عن غير القريب بل دل حديث الباب وما ورد في معناه على أنه يصوم الولي عن الميت وكذا يحج عنه القريب دون الاجنبي والغريب * وللناس فيما يعشقون مذاهب *

﴿باب صوم التطوع وما نهى عن صومه﴾

﴿عن أبي قتادة الانصاري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال يكفر السنة الماضية والباقية﴾ قال ابن حجر في فتح الجواهر بسنن صوم عرفة وهو ناسخ ذى الحجة لانه يكفر السنة التي قبله والتي بعده كما في خبر مسلم والمكفر الصغائر التي لا تتعلق بالأدنى اذ الكبار لا يكفرها الا التوبة الصحيحة وحقوق الأذى متوقفة على رضاه فان لم تكن صغائر زيدى حسنة أو عصم في السنتين من اقتراف الذنب أو كثرة وخص بسنتين لأنه من خصائص صلات التطوع يوم عاشوراء وبتأكد صوم الثمانية قبله لكن اتسنت للحاج وغيره وهو انما يسن لغير الحاج والحاج يسن له الفطر ولو قويا لا تباع وليست قوى على الدعاء (وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال يكفر السنة الماضية وسئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولد فيه أو بعث فيه أو أنزل على فيه رواه مسلم) قد استشكل تكفير ما لم يقع وهو ذنب الآنية وأجيب بان المراد انه يوفق فيه لعدم الاتيان بذنب وسماه تكفير المناسبة الماضية وأنه ان وقع فيه اذنباً يوفق للاتيان بما يكفره وأما صوم يوم عاشوراء وهو العاشر من شهر المحرم عند الجاهل فانه قد كان واجبا قبل فرض رمضان ثم صار بعده مستحباً وأما الحديث ان صوم يوم عرفة أفضل من صوم يوم عاشوراء وعلى صلى الله عليه وآله وسلم شرعية صوم يوم الاثنين بانه ولد فيه أو بعث فيه أو أنزل عليه فيه وكأنه شئ من الراوى وقد اتفق انه صلى الله عليه وآله وسلم ولد فيه وبعث فيه ويسن صوم ناسوعاء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لو عشت الى قابل لأصومن التاسع فأت قبله واحتياطاً بعاشوراء ومخالفة لليهود وفيه دلالة على أنه ينبغي تعظيم اليوم الذي أحدث الله فيه على عبده نعمة بصومه والتقرب فيه وقد ورد في حديث اسامة تعليل صومه صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين والخميس بانه يوم تعرض فيه الاعمال وانه يجب أن يعرض عمله وهو صائم ولا منافاة بين التعليين ﴿وعن أبي أيوب الانصاري﴾ رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستاً) هكذا ورد مؤثماً مع ان يميزه أيام وهي مذكر لان اسم العدد اذ الميز كرميزه جاز فيه الوجهان كما صرح به النجاة (من شوال كان كصيام الدهر ورواه مسلم) فيه دليل على استحباب صوم ستة أيام من شوال وهو مذهب أحمد والشافعي وقال مالك يكره صومها قال لانه ما رأى أحداً من أهل العلم يصومها او لا يظن وجوبها والجواب انه بعد ثبوت النص لاحكام لهذه التعليقات وما أحسن ما قاله ابن عبد البر انه لم يبلغ مالكا هذا الحديث يعنى حديث مسلم قال ابن حجر في فتح الجواهر ويسن صومها لمن أفطر رمضان بعد رعي الأوجه وان لم يحصل له الثواب المذكور لترتب في الخبر على صيام رمضان فان أفطر تعدياً حرم عليه صومها انتهى واعلم ان أجز صومها يحصل لمن صامها متفرقة أو متواليه ومن صامها عقيب العيد أو في أثناء الشهر

وفي سنن الترمذي عن ابن المبارك انه اختار أن يكون ستة أيام من شوال وقد روى عنه انه قال من صام ستة أيام من شوال متفرقة فهو جائز قلت ولا دليل على كونها من أول شوال اذ من أنى بها في شوال في أي أيامه صدق عليه انه أصبح رمضان ستامن شوال وانما شبهها بصيام الدهر لان الحسنة بعشر أمثالها فمضاهي عشرة أشهر وستة من شوال بشهرين وليس في الحديث دليل على مشروعية صيام الدهر و يأتي بيانه في آخر الباب واعلم انه قال التقي السبكي انه قد طعن في هذا الحديث من لافهم له مغترا بقول الترمذي انه حسن يريد في رواية سعد بن سعيد الانصاري أخى يحيى بن سعيد قلت وجه الاعتراض أن الترمذي لم يصفه بالصحة بل بالحسن والذي رأيته في الترمذي بعد سياقه للحديث ما لفظه قال أبو عيسى حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح ثم قال وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الانصاري وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه انتهى قلت قال ابن دحية انه قال احمد بن حنبل سعد بن سعيد ضعيف الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال أبو حاتم لا يجوز الاشتغال بحديث سعد بن سعيد انتهى ثم قال ابن السبكي وقد اعتنى شيخنا أبو محمد الدمياطي بجمع طرقه فأسنده عن بضعة وعشرين رجلا روى عنه سعد بن سعيد وأكثروا حفاظ ثقات منهم السفيانان وتابع سعدا على روايته أخو يحيى وعبدربه وصفوان بن سليم وغيرهم ورواه أيضا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان وأبو هريرة وجابر وابن عباس والبراء بن عازب وعائشة ولفظ ثوبان من صام رمضان فشهري بعشرة ومن صام ستة أيام بعد النضر فذلك صيام السنة رواه أحمد والنسائي (وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد يصوم يوما في سبيل الله) هو اذا أطلق يراد به الجهاد (الاباعد الله بذلك اليوم عن وجهه النار سبعين خريفا متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على فضيلة الصوم في الجهاد ما لم يضعف بسببه عن قتال عدوه وكان فضيلة ذلك لانه جمع بين جهاد عدوه وجهاد نفسه في طعامه وشرابه وكفى بقوله بأعد الله الخ عن سلامته من عذابها (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياما في شعبان متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على أن صومه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن مختصا بشهر دون شهر وانه كان صلى الله عليه وآله وسلم يسر الصيام أحيانا ويسر النضر أحيانا ولعله كان يفعل ما يقتضيه الحال من تجرده عن الاشغال فيتابع الصوم ومن عكس ذلك فيتابع الافطار ودليل على انه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره وقد نهت عائشة على عله ذلك فأخرج الطبراني عنها انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام في كل شهر فربما أخر ذلك فيجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان وفيه ابن أبي ليلى وهو ضعيف وقيل كان يصوم ذلك تعظيما لرمضان كما أخرجه الترمذي من حديث انس وغيره انه سئل صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل فقال شعبان لتعظيم رمضان قال الترمذي فيه صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوي وقيل كان يصومه لانه شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان كما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في شعبان

قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين
فأحب أن يرفع فيه عملي وأنا صائم قلت ويحتمل أنه يصومه لهذه الحكم كلها وقد عارض
حديث أن صوم شعبان أفضل الصوم بعد رمضان بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا
أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم وأورد عليه أنه لو كان أفضل لحافظ على الأكتار من صيامه
وحديث عائشة يقتضي أنه كان أكثر صيامه شعبان وأجيب بأن تفضيل صوم المحرم بالنظر الى
الاستمرار المحرم وقضيل شعبان مطلق وأما عدم كثار له لصوم المحرم فقال النووي لأنه انما علم ذلك
آخر عمره (وعن أبي ذر) رضي الله عنه (قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
نصوم من الشهر ثلاثة أيام) وبينها بقوله (ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وراه النساء
والترمذي وصححه ابن حبان) الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أبي هريرة بلفظ فان
كنت صائما فصم الغرأي البيض أخرجه أحمد والنسائي وابن حبان وفي بعض النسخ عند
النسائي فان كنت صائما فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأخرج
أصحاب السنن من حديث قتادة بن ملحان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرهم أن يصوم
البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهيئة الدهر وأخرج النسائي من
حديث جرير مرفوعا صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض الحديث واسناده صحيح
ووردت أحاديث في صيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقة ومبينة بغير الثلاث وأخرج أصحاب السنن
وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم عدة ثلاثة
أيام من كل شهر وأخرج مسلم من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم
من كل شهر ثلاثة أيام ما يالي في أي الشهر صام وأما الميمنة بغير الثلاث فهي ما أخرجه أبو داود
والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم في كل شهر ثلاثة أيام
الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الاخرى ولا معارضة بين هذه الاحاديث فانها كلها دالة على
ندية صوم كل ما ورد وكل من الرواة حكى ما اطلع عليه الا أن ما أمر به وحث عليه ووصى به أول
وأفضل وأما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك وقد عين
الشارع أيام البيض وللعلماء في تعيين الثلاثة الأيام التي يندب صومها من كل شهر أقوال عشرة
سردها في الشرح قال ابن حجر في فتح الجواهر في صيام أيام البيض ويسن صوم أيام السواد لتعظيم
الاول بالنور فكان صومها شكريا والثانية بالسواد فكان صومها لكشف سواد القلوب والنظرة في
التحفة ويسن صوم أيام السواد خوفا ورهبة من ظلمة الذنوب انتهى ولم يذكر الدليل (وعن أبي
هريرة) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل للمرأة) أي المزوجة
بدليل قوله (ان تصوم وزوجها شاهد) أي حاضر (الا باذنه متفق عليه واللفظ للبخاري زاد أبو
داود وغيره رمضان) فيه دليل على ان الوفا بحق الزوج اقدم من التطوع بالصوم واما رمضان
فانه يجب عليها وان كره الزوج ويقاس عليه القضاء فلو صامت النفل بغيره كانت فاعلة لمحرم
(وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
صيام يومين يوم القنطر ويوم النحر متفق عليه) فيه دليل على تحريم صوم هذين اليومين لان أصل
النهي التحريم واليه ذهب الجمهور فلو نذر صومهما لم يقع نذره في الاظهر لانه نذر بعصية

وقيل بصوم مكانهم اعنهما ﴿١﴾ (وعن نيشة) يضم النون وفتح الباء وسكون الياء يقال له نيشة
الخبر بن عمرو وقيل ابن عبد الله الهذلي رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ايام التشريق هي ثلاثة ايام بعد يوم النحر وقيل يومان بعد النحر) ايام كل وشرب
وذكر الله عز وجل رواه مسلم) وأخرجه مسلم أيضا من حديث كعب بن مالك وابن خبان من
حديث أبي هريرة والنسائي من حديث بشر بن محمّد وأصحاب السنن من حديث عقبة بن عمار
والبزار من حديث ابن عمر ايام التشريق ايام كل وشرب وصلاة فلا يصومها احد واخرج ابو
داود من حديث عمر في قصته انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرهم بافطارها وينهاهم عن
صيامها اى ايام التشريق واخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي ايام اكل
وشرب وبعمال البعالم الواقعة النساء والحديث وما سقناه في معناه دال على النهي عن صوم ايام
التشريق وانما اختلفوا هل هو نهي تحريم او تنزيه فذهب الى انه التحريم مطلقا جماعة من
السنن وغيرهم واليه ذهب الشافعي في المشهور وهؤلاء قالوا لا يصومها المتمتع ولا غيره وجعلوه
مخصصا لقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج لان الآية عامة فيما قبل يوم النحر وما بعده والحديث
خاص بايام التشريق وان كان فيه عموم بالنظر الى الحاج وغيره فيخرج خصوصه الكونه
مقصودا بالدلالة على انها ليست محلا للصوم وان ذاتها باعتبار ما هي مؤهلة له كانت منافية
للصوم وذهب آخرون الى انه يصومها المتمتع ومن تعذر عليه الهدي وهو المحصر والقارن
لعموم الآية ولما افاده الحديث وهو قوله ﴿٢﴾ (وعن عائشة وابن عمر قال لم يرض بصيغة
الجهول) في ايام التشريق ان يصمن الامن لم يجد الهدي رواه البخاري) فانه افاد ان صوم ايام
التشريق جائز خاصة لمن لم يجد الهدي سواء كان متعنا أو قارنا أو محصر الاطلاق الحديث بناء
على ان فاعل يرض هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانه مرفوع وفي ذلك أقوال ثلاثة
ثالثها ان أضاف ذلك الى عهده صلى الله عليه وآله وسلم كان حجة والافلا وقد ورد التصريح
بالفاعل في رواية للدارقطني والطحاوي الا انها باسناد ضعيف ولتظها ورض رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم للمتمتع اذا لم يجد الهدي ان يصوم ايام التشريق الا انه خص المتمتع فلا يكون
حجة لاهل هذا القول وقد روى من فعل عائشة وأبي بكر وقتيما على عليه السلام وذهب جماعة
الى ان النهي للتنزيه وانه يجوز صومها الكل أحد وهو قول لا ينهض عليه دليل ﴿٣﴾ (وعن أبي
هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تخص واليلة الجمعة بقيام من بين
اليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بقيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يصومه أحدكم رواه مسلم)
الحديث دليل على تحريم تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلاة وتلاوة غير معتادة الا ما ورد به
النص على ذلك كقراءة سورة الكهف فانه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسواها وردت
بها احاديث فيها مقال وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلاة الرغائب في أول ليلة
جمعة من رجب ولو ثبت حديثها كان مخصصا لها من عموم النهي لكن حديثها تكلم العلماء فيه
وحكموا بانها موضوع ودل على تحريم التنقل بصوم يومها مفردا قال ابن المنذر ثبت النهي
عن صوم يوم الجمعة كثبت عن صوم يوم العيد وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة
بان الاجماع منع قد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده وذهب الجمهور الى ان النهي

عن افراد الجمعة بالصوم للتنزيه مستدلين بحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقلنا كان ينظر يوم الجمعة أخرجه الترمذي وحسنه فكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم قرينة على ان النهي ليس للتحريم واجب عنه بأنه يحتمل انه كان يصوم يوما قبله أو بعده ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال واختلاف في وجه حكمة تحريم صومه على أقوال أظهرها انه يوم عيد كما روى من حديث أبي هريرة مرة فوعا يوم الجمعة يوم عيدكم وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال من كان منكم متطوعا من الشهر فلا يصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر وهذا أيضا من أدلة تحريم صومه ولا يلزم ان يكون كالعيد من كل وجه فإنه يزول حرمة صومه بصيام يوم قبله أو يوم بعده كما يفيد الحديث وهو قوله (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله أو يوما بعده متفق عليه) فإنه دال على زوال تحريم صومه لحكمة لا نعلمها فلو أفزده بالصوم وجب فطره كما يفيد ما أخرجه البخاري وأحمد وأبو داود من حديث جويرية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها في يوم جمعة وهي صائفة فقال لها أصمت أم سقأت لا قال اتصومين غدا قالت لا قال فأفطري والاصل في الامر الوجوب (وعنه) أي عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا انتصف شعبان فلا تصوموا رواه الخمسة واستنكره أحمد) وصححه ابن حبان وغيره وانما استنكره أحمد لأنه من رواية العلامة ابن عبد الرحمن قلت وهو من رجال مسلم قال المصنف في التقريب انه صدوق ورعا وهم والحديث دليل على النهي عن الصوم في شعبان بعد انتصافه ولكنه مقيد بحديث الآن يوافق صوما معتادا كما تقدم واختلف العلماء في ذلك فذهب كثير من الشافعية الى تحريمه لهذا النهي وقيل انه يكره الا قبل رمضان بيوم أو يومين فإنه محرم وقيل لا يكره وقيل انه مندوب وان الحديث مؤول بن يضعفه الصوم وكانهم استدلو بحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم شعبان برمضان ولا يخفى انه اذا تعارض القول والعلل كان القول مقدما (وعن الصماء بنت يسر) بضم السين اسمها ببة بضم الباء وقع الهاء وتشديد الباء وقيل بجهة زيادة ميم هي اخت عبد الله بن يسر روى عنها أخوها عبد الله (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد أحدكم الا الحاء) بفتح اللام فاء مهملة ممدودة (عنب) بكسر العين وفتح النون الفاكهة المعروفة والمراد قشره (أو عود شجر فلا يضعها أي يطعمها للقطر بهارواه الخمسة ورجالها ثقات الا انه مضطرب وقد أنكره مالك وقال أبو داود وهو منسوخ) أما الاضطراب فلأنه رواه عبد الله بن يسر عن اخته الصماء وقيل عبد الله بن يسر وليس فيه ذكر اخته قيل وهذه ليست لعله فادحة فإنه صحابي وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عنه عن الصماء عن عائشة قال النسائي هذا حديث مضطرب قال المصنف يحتمل ان يكون عند عبد الله عن أبيه وعن أخته وعند أخته بواسطة وهذه طريق من صححه ورجح عبد الحق الطريق الاولى وتبع في ذلك الدارقطني لكن هذا التلون في الحديث الواحد بالاستناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهي الرواية وينبغي بقله الضبط الا ان يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالا على قلة الضبط وليس الامر هنا كذلك بل اختلف فيه على الراوي أيضا عن

عبد الله بن بسر وأما إنكار مالك له فإنه قال أبو داود عن مالك أنه قال هذا كذب وأما قول أبي داود أنه منسوخ فلعله أراد أن ناسخه الحديث لا أتى وهو قوله ﷺ (وعن أم سلمة) رضي الله عنها (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أكثر ما يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد وكان يقول إنهم ما يومعون للمشركين فانا نريد أن نخالفهم فأخرجهم النساء وصحبه ابن خزيمة وهذا القوله) فالنهي عن صومه كان أول الأمر حيث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب الموافقة لأهل الكتاب ثم كان آخر أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يه وأله وسلم مخالفتهم كما صرح به الحديث نفسه وقبل بل النهي كان عن إفراجه بالصوم لا إذا صام ما قبله أو ما بعده وأخرج الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس وحديث الكتاب دال على استحباب صوم السبت والأحد مخالفة لأهل الكتاب وظاهره صوم كل على الانفراد والاجتماع ﷺ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة رواه الجماعة غير الترمذي وصححه ابن خزيمة والحاكم واستنكره العقيلي) لأن في أسناده مهديا الهجري ضعفه العقيلي وقال لا يتابع عليه والراوى عنه مختلف فيه قلت في الخلاصة أنه قال ابن معين لا يعرفه وأما الحاشية فصح حديثه وأقره الذهبي في مختصر المستدرک ولم يعده من الضعفاء في المعنى وأما الراوى عنه فإنه حوشب بن عبدل قال المصنف في التقريب أنه ثقة والحديث ظاهر في تحريم صوم يوم عرفة بعرفة واليه ذهب يحيى بن سعيد الأنصاري وقال يجب افطاره على الحاج وقبل لأبأس به إذا لم يضعف عن الدعاء نقل عن الشافعي واختاره الخطابي والجمهور على أنه يستحب افطاره وأما هو صلى الله عليه وآله وسلم فقد صح أنه كان يوم عرفة بعرفة مفطرا في حجه ولكن لا يدل ترك الصوم على تحريمه نعم يدل أن الافطار هو الأفضل لأنه لا يفعل إلا الأفضل إلا أنه قد يفعل المفصول لبيان الجواز فيكون في حقه أفضل لموافقه من التشريع والتبليغ بالفعل ولكن الاظهر التحريم لأنه أصل النهي ﷺ (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام إلا بدعتي عليه) اختلف في معناه قال شارح المصابيح فسر هذا من وجهين أحدهما أنه على معنى الدعاء عليه زجره عن صنيعه والاخر على سبيل الاخبار والمعنى أنه بمكابدته سورة الجوع وحراظته واعتياده الصوم حتى خف عليه ولم يفتقر الى الصبر على الجهد الذي يتعلق به الثواب كأنه لم يصم ولم تحصل له فضيلة الصوم ويؤيده أنه لاخبار الحديث وهو قوله (ولمسلم من حديث أبي قتادة لا صام ولا أفطر) ويؤيده أيضا حديث الترمذي عنه بلفظ لم يصم ولم يفطر قال ابن العربي ان كان دعاء فياويح من دعاء عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان معناه الخبر فياويح من أخبر عنه صلى الله عليه وآله وآله وسلم أنه لم يصم وإذا لم يصم شرعا فكيف يكتب له ثواب وقد اختلف العلماء في صيام الأبد فقال بتحريمه طائفة وهو اختيار ابن خزيمة لهذا الحديث وما في معناه وذهب طائفة الى جوازه وهو اختيار ابن المنذر وتأولوا حديث النهي عن صيام الدهر بان المراد من صامه مع الأيام المنهى عنها من العبدن وأيام التشريق وهو تأويل مردود بنهيه صلى الله عليه وآله وسلم لابن عمر عن صوم الدهر وتعليقه بان لنفسه عليه حقا ولاهله حقا وأضيفه حقا وقوله أما أنا فاصوم وأفطر

فمن رغب عن سنتي فليس مني فالتحريم هو الوجه دليل لا ومن أدلت ما أخرجه أجدو والنسائي وابن خزيمة من حديث أبي موسى مرفوعاً عن صام الدهر ضيقاً عليه جهنم وعقديده وقال الجمهور يستحب صوم الدهر إن لا يضعفه عن حق وتأولوا حديث النهي بتأويل غير راجح واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم شبه صوم ست من شوال مع رمضان وشبهه صوم ثلاثة أيام من كل شهر بصوم الدهر فلو إن صامه يستحق الثواب لما شبه به وأجيب بأن ذلك على تقدير مشروعيته فانما اتعفى عنه كما أغتت الخمس الصلوات عن الخمسين صلاة التي قد كانت فرضت مع أنه لو صلاها أحسن لوجوبها لم يستحق ثواباً بل يستحق العقاب نعم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً عن صام الدهر فقد وهب نفسه من الله عز وجل إلا أن لا تدري ما صحته

(باب الاعتكاف)

هو لغة لزوم الشيء وجس النفس عليه وشرعاً المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة (وقيام رمضان) أي قيام لياليه مصلياً أو نالياً قال النووي قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح وهو إشارة إلى أنه لا يشترط استقراق كل الليل بصلاة النافلة فيه ويأتي ما في كلام النووي ﴿عن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام رمضان إيماناً أي تصديقاً بوعده الله للثواب واحتساباً) منصوب على أنه مفعول لأجله كالذي عطف عليه أي طلب الرجة لله وثوابه والاحتساب من الحسب كالأعداد من العدد وانما قيل لمن يتوى بعمله وجه الله احتساباً لأن له حينئذ أن يعتمد بعمله بفعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به قاله في النهاية (غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه) يحتمل أنه أريد قيام جميع لياليه وإن من قام ببعضها لا يحصل له ما ذكر من المغفرة وهو الظاهر وإطلاق الذنب شامل للكبائر والصغائر وقال النووي المعروف أنه يختص بالصغائر وبه جزم امام الحرمين ونسبه عياض لاهل السنة وهو مبني على أنها لا تغفر الكبائر إلا بالتوبة وقد زاد النسائي في روايته ما تقدم وما تأخر وقد أخرجهما أجدو وأخرجت من طريق مالك وتقدم معنى مغفرة الذنب المتأخر والحديث دليل على فضيلة قيام رمضان والذي يظهر أنه يحصل بصلاة إحدى عشرة ركعة كما كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل في رمضان وغيره كما سلف في حديث عائشة وأما التراويح على ما اعتيد الآن فلم تقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان ابتدئها عمر في خلافته وأمر أباان يجمع بالناس واختلف في القدر الذي كان يصلي به فقليل كان يصلي بهم إحدى عشرة ركعة وروى إحدى وعشرون وروى عشرون ركعة وقيل ثلاث وعشرون وقيل غير ذلك وقد قدمنا تحقيق ذلك ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر أي العشر الأخيرة من رمضان) هذا التفسير مخرج من كلام الراوي (شد مثزره) أي اعتزل النساء (وأحيا ليله وأيقظ أهله متفق عليه) وقيل في تفسير شد المثزره كناية عن التشجيع للعبادة قيل ويحتمل أن يكون المعنى أنه شد مثزره فجعله فلم يحله واعتزل النساء أو شمس للعبادة لأنه يبعده ما روى عن علي رضي الله بلفظ شد مثزره واعتزل النساء فان العطف يقتضي المغايرة وإيقاظ الأحياء على الليل مجاز على لكونه زماناً لا أحياء نفسه والمراد به السهر

وقوله وأيقظ أهله أي للصلاة والعبادة فيجب عليه لأنه خاتمة العمل والأعمال بخواتيمها (وعنها)
 أي عن عائشة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان
 حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه من بعده متفق عليه) فيه دليل على أن الاعتكاف
 سنة وأطلب عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه من بعده قال أبو داود عن أحمد
 لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا أن الاعتكاف مسنون وأما المقصود منه فهو جمع القلب على
 الله بالخلوة مع خلو المعدة والاقبال عليه تعالى والتعبد بذكره والاعراض عما سواه (وعنها)
 أي عن عائشة (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل
 معتكفه متفق عليه) فيه دليل على أن أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر وهو ظاهري
 ذلك وقد خالف فيه من قال أنه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر إذا كان معتكفاً ثم أرا وقبل
 غروب الشمس إذا كان معتكفاً بالليل وأول الحديث بأنه كان يطلع الفجر وهو صلى الله عليه وآله
 وسلم في المسجد ومن بعد صلاة الفجر يخلو بنفسه في المحل الذي أعده لاعتكافه قلت ولا يخفى
 بعده فإنها كانت عادته صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يخرج من منزله إلا عند إقامة الصلاة
 (وعنها) أي عن عائشة (قالت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل على رأسه
 وهو في المسجد فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة إذا كان معتكفاً متفق عليه واللفظ
 للجاري) في الحديث دليل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد بكل بدنه وأن خروج بعض
 بدنه لا يضر وفيه أنه يشرع للمعتكف النظافة والغسل والحلق والتزيت وعلى أن العمل اليسير من
 الأفعال الخاصة بالإنسان يجوز فعلها وهو في المسجد وعلى جواز استخدام الرجل زوجته وقوله
 الحاجة يدل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد إلا للضرورة والحاجة فسرهما
 الزهري بالبول والغائط وقد اتفق على استثنائهما واختلف في غيرهما من الحاجات كالأكل
 والشرب والحلق بالبول والغائط جواز الخروج للقصد والحاجة ونحوهما (وعنها) أي عن عائشة
 (قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها
 ولا يخرج حاجة الإبل إليه منه) مما سلف ونحوه (ولا اعتكاف الأبصوم ولا اعتكاف
 الأفي مسجد جامع رواه أبو داود ولا بأس برجاله إلا أن الرأى وقف آخره) من قوله ولا اعتكاف
 الأبصوم قال المصنف يلزم الدارقطني أن القدر الذي من حديث عائشة قوله لا يخرج
 الحاجة وما عداه من دونها انتهى من فتح الباري وهنا قال أن آخره موقوف وفيه دلالة على أنه
 لا يخرج المعتكف لشيء مما عتقته هذه الرواية وأنه أيضاً لا يخرج لشهود الجمعة وأنه إن فعل أي
 ذلك بطل اعتكافه وفي المسئلة خلاف كثير ولكن التلليل قائم على ما ذكرناه وأما اشتراط الصوم
 ففيه خلاف أيضاً وهذا الحديث الموقوف دال على اشتراطه وفيه أحاديث منها في نفي شرطية
 ومنها في اثباتها والكل لا ينتهز حجة إلا أن الاعتكاف عرف من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولم
 يعتكف إلا صائماً واعتكافه في العشر الأول من شوال الظاهر أنه صامها ولم يعتكف إلا من ثانی
 شوال لأن يوم العيد يوم شغل بالصلاة والخطبة والخروج إلى الجبابة إلا أنه لا تقوم بمجرد الفعل حجة
 على الشرطية وأما اشتراط المسجد فلا كثر على شرطية إلا عن بعض العلماء والمراد من كونه
 جامعاً أن تقام فيه الصلاة وإلى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة وقال الجمهور يجوز في كل مسجد

الامن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي الجامع وفيه مثل ما في الصوم من انه صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يعتكف الا في مسجده وهو مسجد جامع ومن الاحاديث الدالة على عدم شرطية الصيام قوله
 ﴿ (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على
 المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه رواه الدارقطني والحاكم والراجح وقفه ايضا) على ابن
 عباس قال البيهقي والصحيح انه موقوف ورفعوه وللإحتياط في هذا مسرح فلا يقوم دليلا على
 عدم الشرطية وأما قوله الا ان يجعله على نفسه فالمراد ان يذبح بالصوم ﴿ (وعن ابن عمر) رضى
 الله عنه (ان رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال المصنف لم أذف على تسمية
 أحدهم هو لا وقوله (أروا) بضم الهمزة على البناء للمجهول (ليلة القدر في المنام) أى
 قيل لهم في المنام هي (في السبع الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرى) بفتح
 الهمزة أى اعلم (رؤيا كم قد نواطأت) أى توافقت لفظا ومعنى (في السبع الاواخر فمن كان
 متحريرا فليتحررها في السبع الاواخر متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث عمر مرفوعا
 التسووها في العشر الاواخر فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي وأخرج أحمد
 رأى رجلا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التسووها في
 العشر البواقي في الوتر منها وروى أحمد من حديث علي مرفوعا فان غلبتم فلا تغلبوا على السبع
 البواقي وجمع بين الروايات بأن العشر للاحتياط منها وكذلك السبع والتسع لان ذلك هو المظنة
 وهو أقصى ما يظن فيه الادراك وفي الحديث دليل على عظم شأن الرؤيا وجواز الاستناد اليها في
 الامور الوجودية بشرط ان لا تخالف القواعد الشرعية وعند أحمد عن ابن عباس فإراها
 الاليلة ثلاث وعشرين لسبع بقين الحديث بطوله وفيه قصة ﴿ (وعن معاوية بن أبي سفيان)
 رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في ليلة القدر ليلة سبع وعشرين رواه
 أبو داود) مرفوعا (والراجح وقفه) على معاوية وله حكم الرفع (وقد اختلف في تعيينها
 على أربعين قولاً أو ردتها في فتح الباري) ولا حاجة الى سردها لان منها ما ليس في تعيينها كالقول
 بأنها رفعت والقول بانكارها من أصلها فان هذه عددها المصنف من الأربعين وفيها أقوال أخر
 لا دليل عليها وأظهر الأقوال انها في السبع الاواخر وقال المصنف في الفتح بعد سرده الاقوال
 وأرجحها كلها انها في وتر العشر الاواخر وانها تنقل كما يفهم من حديث هذا الباب وأرجأها وأثار
 الوتر عند الشافعية إحدى وعشرون وثلاث وعشرون على ما في حديث أبي سعيد وعبد الله بن
 أنس وأرجأها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين قال شيخ الاسلام ابن تيمية وبكل حال فلا يجزم بليلة
 بعينها انها ليلة القدر على الاطلاق بل هي مهمة في العشر كما دلت عليه النصوص انتهى قلت
 فالذي ينبغي لباعيا ان يتحررها في العشر الاواخر لعل الله سبحانه يتفضل عليه بأدراكها
 ﴿ (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت قلت يا رسول الله أرايت ان علمت أى ليلة ليلة القدر
 ما أقول فيها قال قولى اللهم انك عفو رحيم العفو فاعف عني رواه الخمسة غير أبي داود وصححه
 الترمذي والحاكم) قيل علامتها ان المطلع عليها يرى كل شئ ساجدا وقيل يرى الأنوار في كل مكان
 ساطعة حتى في الموضع المظلم وقيل يسمع سلا ما أو خطا بان من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء
 من وقعت له وقال الطبري ذلك غير لازم فانها قد تحصل ولا يرى شئ ولا يسمع واختلف العلماء هل

يقع الثواب المرتب لمن اتفق انه وافقها ولم يظهر له شيء أو يتوقف ذلك على كشفها ذهب الى الاول
الطبري وابن العربي وآخرون والى الثاني ذهب الاكثرون ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث
أبي هريرة بلفظ من يقيم ليلة القدر فيوافقها قال النووي أي يعلم انها ليلة القدر ويحتمل أن يراد
بوافقها في نفس الامر وان لم يعلم هو ذلك ويرجح هذا المصنف وقال ولا أنكر حصول الثواب الجزيل
لمن قام لا بتغافل ليلة القدر وان لم يوفق لها وانما الكلام في حصول المعين الموعد به (وعن أبي
سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشد) بضم الدال على
انه نقي ويروى بسكونها على انه نهى (الرحال) جمع رجل وهو البعير كالسرج للفارس كناية عن
السفر لانه لازمه غالباً (الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام) أي المحرم المحترم (ومسجدى
هذا والمسجد الاقصى متفق عليه) اعلم ان ادخال هذا الحديث في باب الاعتكاف لانه قد
قيل انه لا يصح الاعتكاف الا في الثلاثة المساجد ثم المراد بالنفي النهي مجازاً كانه قال لا يستقيم
شرعاً ان يقصد بالزيارة الا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به من المزية التي شرفها الله تعالى
والمراد من المسجد الحرام هو الحرم كله لما رواه أبو داود والطحاوي من طريق عطاء انه قيل له هذا
الفضل في المسجد وحده أم في الحرم قال بل في الحرم كله ولانه لما أراد صلى الله عليه وآله وسلم
التعيين للمسجد قال مسجدي هذا والمسجد الاقصى بيت المقدس سمي بذلك لانه لم يكن ورواه
مسجد كما قاله الزمخشري والحديث دل على فضيلة المساجد هذه ودل مفهوم الحصر انه يحرم شد
الرحال لقصد غير الثلاثة كزيارة الصالحين أحياء وأمواتاً لقصد التقرب ولقصد المواضع
الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها وقد ذهب الى هذا الشيخ أبو محمد الجويني وبه قال القاضي
عباس وطائفة ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من انه كره أن يكرأ في بصرة الغفاري على أبي هريرة
خروجه الى الطور وقال لو أدركت قبل ان يخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث ووافقه أبو
هريرة وذهب الجمهور الى ان ذلك غير محرم واستدلوا بما لا ينهض وتأولو الحديث الباب بتأويلات
بعيدة ولا ينبغي التأويل الا بعد ان ينهض على خلاف ما أولوه الدليل ولا دليل والاحاديث الواردة
في الحث على الزيارة النبوية وفضيلتها ليس فيها الامر بشد الرحل اليها مع انها كلها ضعاف
أو موضوعات لا يصلح شيء منها للاستدلال ولم يثب قطن أكثر الناس للفرق بين مسألة الزيارة وبين
مسألة السفر لها فصر فواحد في الباب عن منطوقه الواضح بلا دليل يدعوا اليه وقد دل الحديث
على فضل المساجد الثلاثة وان أفضلها المسجد الحرام لان التقدم ذكر ايدل على منزلة المقدم ثم
مسجد المدينة ثم المسجد الاقصى وقد دل لهذا أيضاً ما أخرجه البزار وحسن اسناده من حديث
أبي الدرداء عن فروع الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدي بالف صلاة
والصلاة في بيت المقدس بخمسة مائة صلاة وفي معناه أحاديث أخر ثم اختلف هل الصلاة في هذه
المساجد تعم الفرض والنفل أو تخص الاول قال الطحاوي وغيره انها تخص بالفرض أقوله صلى
الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة ولا يخفى ان لفظ الصلاة المعروف
بلام الجنس عام فيشمئ التافلة الا ان يقال لفظ الصلاة اذا أطلق لا يتبادر منه الا الفريضة
فلا يشملها

بفتح الحاء وكسرهما لغتان وهو فرض من أركان الاسلام الخمسة بالاتفاق وأول فرضه سنة
ست عند الجمهور واختار الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى انه فرض سنة تسع أو عشر
وفيه خلاف

* (باب بيان فضله ومن فرض عليه) *

عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة
كفارة لما بينهما والحج المبرور قيل هو الذي لا يخاطمه شيء من الاثم ورجحه النووي وقيل
المقبول وقيل هو الذي تظهر غفرته على صاحبه بان تكون حاله بعده خيرا من حاله قبله وأخرج
أحمد والحاكم من حديث جابر قيل يا رسول الله ما بر الحج قال اطعام الطعام وافشاء السلام وفي
اسناده ضعف ولو ثبت لتعين به التفسير (ليس له جزاء الا الجنة متفق عليه) العمرة لغة
الزيارة وقيل القصد وفي الشرع احرام وسعي وطواف وحلق أو تقصير سميت بذلك لانه يزاريها
البيت ويقصد وفي قوله العمرة الى العمرة دليل على تكرار العمرة وانه لا كراهة في ذلك ولا تحديد
بوقت وقالت المالكية تكره في السنة أكثر من عمرة واحدة واستدل به بانه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة وافعله صلى الله عليه وآله وسلم لم تحمل عندهم على الوجوب
أو الندب وأجيب عنه بانه علم من أحواله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يترك الشيء وهو يستحب
فعله لدفع المشقة عن الامة وقد ندب الى ذلك بالقول وظاهر الحديث عموم الاوقات في شرعيتها
واليه ذهب الجمهور وقيل الا للملبس بالحج وقيل الا أيام التشريق وقيل ويوم عرفة وقيل الا أشهر
الحج لغير المتمتع والقارن والظاهر مشروعيتهما طلقا ونفعا صلى الله عليه وآله وسلم لهما في أشهر
الحج برّد قول من قال بكرهتهما فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمر عمره الا ربع الا في أشهر
الحج كما هو معلوم وان كانت العمرة الرابعة في حجه فانه صلى الله عليه وآله وسلم حج قارنا كما
تظاهرت عليه الأدلة واليه ذهب الاثمة الاجلة (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت
قلت يا رسول الله على النساء جهاد) هو اخبار مراد به الاستتھام (قال نعم عليهم جهاد
لا قتال فيه) كأنها قالت ما هو (فقال الحج والعمرة) أطلق عليهم اللفظ الجهاد مجازا
شبههما بالجهاد وأطلقه عليهم اجماع المشقة وقوله لا قتال فيه ايضاح للمراد وبذكرة خروج عن
كونه استتھارة والجواب من الاسلوب الحكيم (رواه أحمد وابن ماجه واللفظ له) أي لابن
ماجه (واسناده صحيح وأصله في الصحيح) أي في صحيح البخاري وأفادت عبارة انه اذا أطلق
الصحيح فالمراد به البخاري وأراد بذلك ما أخرجه البخاري من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة
أم المؤمنين انها قالت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد قال لا لكن أفضل
الجهاد حج مبرور وأفاد تقييد اطلاق رواية أحمد للحج وأفاد ان الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد
في حق النساء وأفاد ايضاً بظاهره ان العمرة واجبة الا ان الحديث الا في بخلافه وهو قوله
(وعن جابر) رضي الله عنه (قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعرابي) بفتح الهمزة
نسبة الى الاعراب وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط الغيث والكلا سواء كانوا من العرب
أو من مواليهم والعربي من كان نسبته الى العرب ثابتاً وجمعه اعراب ويجمع الاعرابي على

الاعراب والاعارب (فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة) أي عن حكمها كما أفاده
 (أو واجبة هي قال لا) أي لا تجب وهو من الاكتفاء (وان تعمر خير لك) أي من تركها
 والاخيرية في الاجر تدل على نديها وانها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح والاثمان
 بهذه الجلة لدفع ما يتوهم انهم اذا لم يحب ترددت بين الاباحة والتدب بل كان ظاهرا في الاباحة
 لانها الاصل فأتان بها نديها (رواه أجدو الترمذي) مرفوعا (والراجح وقفه) على جابر
 فانه الذي سأله الاعرابي وأجاب عنه وهو مما لا جدته فيه مسرح (وأخرجه ابن عدى من وجه
 آخر) وذلك انه رواه من طريق أبي عصمة عن ابن المنكر عن جابر وأبو عصمة كذبوه (ضعيف)
 لان في اسناده أبا عصمة وفي اسناد أجدو الترمذي أيضا الخلاج بن ارطاة وهو وضعيف وقد روى
 ابن عدى والبيهقي من حديث عطاء عن جابر الحج والعمرة فريضان سيأتى ما فيه والقول بأن
 حديث جابر المذكور صحيحه الترمذي مردود وبما في الامام ان الترمذي لم يزد على قوله حسن في
 جميع الروايات عنه وافرط ابن حزم فقال انه خبر مكذوب باطل وفي الباب احاديث لا تقوم بها
 حجة ونقل الترمذي عن الشافعي انه قال ليس في العمرة شيء ثابت انها تطوع وفي ايجابها احاديث
 لا تقوم بها الحجة كحديث عائشة الماضي وكالحديث الآتي وهو قوله (وعن جابر) رضى
 الله عنه (مرفوعا الحج والعمرة فريضان) ولو ثبت لكان ناهضا على ايجاب العمرة الا ان
 المصنف لم يذكرهنا من أخرجه ولا ما قيل فيه والذي في التلخيص انه أخرجه ابن عدى والبيهقي من
 حديث ابن الهيثم عن عطاء عن جابر وابن الهيثم ضعيف وقال ابن عدى وهو غير محفوظ عن عطاء
 وأخرجه أيضا الدارقطني من رواية يزيد بن ثابت بن زيادة لا يضر بك بأيام بدأت وفي احديث طريقه
 ضعف وانقطاع في الاخرى ورواه البيهقي عن زيد بن ثابت من طريق ابن سيرين موقوفا
 واسناده أصح وصححه الحاكم ولما اختلفت الادلة في ايجاب العمرة وعدمه اختلف العلماء في
 ذلك سلفا وخلفا فذهب ابن عمر الى وجوبها ورواه عنه البخاري تعليقا وصله عنه ابن خزيمة
 والدارقطني وعلق أيضا عن ابن عباس انه القري بنتم في كتاب الله وأتموا الحج والعمرة لله وصله
 عنه الشافعي وغيره وصرح البخاري بالوجوب وبوب عليه بقوله باب وجوب العمرة وفضلها وساق
 خبر ابن عمر وابن عباس واستدل غيره للوجوب بحديث حج عن أبيك واعتمر وهو حديث صحيح
 قال الشافعي لا أعلم في ايجاب العمرة أجود منه والى الايجاب ذهب الحنفية لما ذكر من الادلة
 وأما الاستدلال بقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فقد أجيب بانه لا يقيد الا بالوجوب الا تمام
 وهو متفق على وجوبه بعد الاحرام بالعمرة ولو تطوعا ذهب الشافعية الى ان العمرة فرض في
 الاظهر والادلة لا تنهض عند التحقيق على الايجاب الذي الاصل عدمه (وعن أنس) رضى
 الله عنه (قال قيل يا رسول الله ما السبيل) أي الذي ذكره الله في الآية (قال الزاد والراحلة
 رواه الدارقطني وصححه الحاكم) قالت والبيهقي أيضا من طريق سعيد بن أبي عمر وبه عن قتادة
 عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والراجح ارساله) لانه قال البيهقي الصواب عن
 قتادة عن الحسن مرسل قال المصنف يعني الذي أخرجه الدارقطني وسنده صحيح الى الحسن
 ولا أرى الموصول الا وهما (وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضا) أي كما أخرجه غيره
 من حديث أنس (وفي اسناده ضعف) وان قال الترمذي انه حسن وذلك ان فيه راويا متروكا

الحديث وله طرق عن علي وعن ابن عباس وعن ابن مسعود وعن عائشة وعن غيرهم من طرق
 كلها ضعيفة قال عبد الحق طرقه كلها ضعيفة وقال ابن المنذر لا ثبت الحديث في ذلك مسندا
 والصحيح رواية الحسن المرسل وقد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأئمة فالزاد شرط مطلقا والراحلة
 لمن دار على مساقفة وقال ابن تيمية في شرح العمدة بعد سرده لما ورد في ذلك فهذه الأحاديث
 مسندة من طرق حسان ومرسل وموقوفة على أن مناط الوجوب الزاد والراحلة مع علم النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أن كثيرا من الناس لا يدرون على المشي وأضاف أن الله تعالى قال في
 الحج من استطاع إليه سبيلا أما أن يعنى القدرة المعنوية في جميع العبادات وهو مطلق المكنة
 أو قدرا زائدا على ذلك فإن كان المعبر هو الأول لم يحتج إلى هذا التقيد كما لم يحتج إليه في آية الصوم
 والصلاة فعلم أن المعبر قدرا زائدا على ذلك وليس هو المال وأيضا فإن الحج عبادة تقتضي
 المساقفة فافتقر وجوبها إلى ملك الزاد والراحلة كالجهد ودليل الأصل قوله تعالى ولا على الذين
 لا يجيدون ما يفتقون حرج إلى قوله ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم الآية انتهى وذهب ابن
 الزبير وجماعة من التابعين إلى أن الاستطاعة هي الصحة لا غير لقوله تعالى وتزودوا فإن خير الزاد
 التقوى فأنه فسر الزاد بالتقوى وأجيب بأنه غير مراد من الآية كما يدل له سبب نزولها وحديث
 الباب يدل أنه أراد بالزاد الحقيقة وهو وان ضعفت طرقه فكثرت انشاده ضعفه والمراد به كفاية
 فاضله عن كفاية العول حتى يعود لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كفى بالمرء غملا أن يضيع من يعول
 أخرجه أبو داود وبيحزى الحج وإن كان المال حراما أو يأتى عند الأكثر وقال أحمد لا يجزئ (وعن
 ابن عباس) رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقي) قال عياض يستعمل أنه عليهم السلام
 فلم يعرفوه صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أنه غاروا ولكنهم لم يروه قبل ذلك (ركبا لرواه) بزنة
 حرام محل قرب المدينة (فقال من القوم فقالوا المسلمون فقالوا من أنت قال رسول الله فرفعت
 إليه امرأة صديقا قالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر) بسبب جهله وسميها به أو بسبب سوء الهام
 ذلك الحكم أو بسبب الأمرين (أخرجه مسلم) والحديث دليل أنه يصحح الأصبي ويتعقد سواء
 كان مميزا أم لا حيث فعل وليه عنه ما يفعل الحاج وإلى هذا ذهب الجمهور ولكنه لا يجزئه عن
 حجة الإسلام لحديث ابن عباس أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى أخرجه الخطيب
 والضياء المقدسي من حديث ابن عباس وفيه زيادة وساقه الطحاوي بإسناد صحيح قال القاضي
 أجمعوا على أنه لا يجزئه إذا بلغ عن فريضة الإسلام الا فرقة شذت فقالت يجزئه لقوله نعم
 فإن ظاهره أنه حج والحج إذا أطلق يتبادر منه ما يسقط الوجوب ولكن العلماء ذهبوا إلى خلاف ذلك
 قال النووي والولي لدى يحرم عن الأصبي إذا كان غير مميز هو ولي ماله وهو أبوه أو جده أو الوصي
 أو القيم من جهة القاضي أو القاضي أو الامام أو الامام فلا يصح إراحته عنه إلا أن تكون وصية
 أو قيمة من جهة القاضي وقيل يصح إراحته أو إراحه العصبه وإن لم يكن لهم ولاية المال وصفة
 إراحه الولي عنه أن يقول بقلبه جعلته محرما (وعنه) أي عن ابن عباس (قال كان الفضل
 ابن العباس رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي في حجة الوداع وكان ذلك في منى
 (بجاءت امرأة من خنعم) بفتح الخاء المعجمة وسكون الناء قبيلة معروفة (فجعل الفضل ينظر
 إليها وتنتظر إليه وجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت
 يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي) حال كونه (شيخا) منتصب على

الحال وقوله (كبيراً) يصح صفة ولا ينافي اشتراط كون الحال بكرة اذ لا يخرج به ذلك عنها
(لا يثبت) صفة ثانية (على الراحلة) يصح صفة أيضاً ويحتمل الحال ووقع في بعض ألفاظه
وان مدته خشيت عليه (أفأج) نياية (عنه قال نعم) أى حجى عنه (وذلك) أى
جميع ما ذكر (في حجة الوداع متفق عليه واللفظ للجاري) في الحديث روايات أخر في
بعضها ان السائل رجل وانه سأل هل يحج عن أمه فيجوز تعدد القضية وفي الحديث دليل على انه
يجزى الحج عن المكلف اذا كان مأثوماً من القدرة على الحج بنفسه مثل الشيخوخة فانه مأثوم
زوالها وما اذا كان عدم القدرة لاجل مرض أو جنون يرجى برؤه ما فلا يصح وظاهر الحديث
مع الزيادة أى قوله وان شدته الخ انه لا بد في صحة الحج عن غيره من المأثومين على
الراحلة والخشية من الضرر عليه من شدة فنه لا يضره الشد كالذي يقدر على الحجة لا يجزئه حج
الغير عنه الا انه ادعى في البحر الاجماع على ان الصحة وهي التي يستسك بها قاعد شرط
بالاجماع فان صح الاجماع فذاك والا فالدليل مع من ذكرنا قيل ويؤخذ من الحديث انه اذا تبرع
أحد بالحج عن غيره لم يزمه الحج عن ذلك الغير وان كان لا يجب عليه الحج ووجهه ان المرأة لم تبين ان
أبائها استطيع بالزاد والراحلة ولم يستفصل صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ورد هذا بان ليس في
الحديث الا الاجزاء لا الوجوب فلم يتعرض له وبانه يجوز انما قد عرفت وجوب الحج على أبيها
كما يدل قولها ان فرضة الله الى قوله أدركت أبى فانه عبارة دالة على علمها بشرط دليل الوجوب
وهو الاستطاعة واتفق القائلون باجزاء الحج عن فرضة الغير بانه لا يجزى الا عن موت أو عدم
قدرة من عجز ونحوه بخلاف النفل فانه ذهب أحدوا أبو حنيفة الى جواز النيابة فيه عن الغير
مطلقاً للتوسيع في النفل وذهب بعضهم الى ان الحج عن فرض الغير لا يجزى أحداً وان هذا
الحكم يختص بصاحب هذه القصة وان كان الاختصاص بخلاف الاصل الا انه استدل بزيادة
رويت في الحديث باللفظ حجى عنه وليس لاحد بعدك ورويان هذه الزيادة رويت بأسناد ضعيف
وعن بعضهم انه يختص بالولد وأجيب عنه بان القياس عليه دليل شرعى وقد نبه صلى الله عليه
وآله وسلم على العلة بقوله في الحديث قد بين الله أحق بالقضاء كما يأتى فجعله ديناً والدين
يصح ان يقضيه غير الولد بالاتفاق وما يأتى من حديث شبرمة قلت ظاهر حديث الباب ان الحج
نيابته تصح من قريب لقريب ولداً كان أو غيره فان الروايات الواردة في ذلك كلها في الاقارب
ولم يرد دليل واحد على ان الاجانب تصح عنهم النيابة في الحج وأما ان الدين يصح قضاؤه عن الغير
فهذا عام واخبار النيابة خاصة ولا تعارض بينهما فكل منهما معمولة به في محله (وعنه) أى عن
ابن عباس (ان امرأة) قال المصنف لم أقف على اسمها ولا اسم أمها (من جهينة) بضم الجيم
وفتح الهاء وسكون الياء اسم قبيلة (جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ان أمى نذرت أن
تجى ولم تجى حتى ماتت أفأج عنها قال نعم حجى عنها أريت لو كان على أمك دين أ كنت قاضيته
اقضوا الله فأنه أحق بالوفاء رواه البخارى) الحديث دليل على ان الناذر بالحج اذا مات ولم يحج
أجزأه ان يحج عنه ولده وقرينه ويجزئه عنه وان لم يكن قد حج عن نفسه لانه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم لم يسألها حجت عن نفسها أم لا ولانه صلى الله عليه وآله وسلم شبهه بالدين وهو يجوز ان يقضى
الرجل دين غيره قبل دينه ورد بانه سياتى في حديث شبرمة ما يدل على عدم اجزاء حج من لم يحج عن

نفسه وأمام مسئلة الدين فإنه لا يجوز له ان يصرف ماله الى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه وفي الحديث دليل على مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أو وقع في نفس السامع وتنبه المجهول حكمه بالعلوم فانه دل على ان قضاء الدين عن الميت كان معلوما عندهم متقدرا ولهذا حسن الاتفاق به ودل على وجوب التعجيز عن الميت سواء أوصى أو لم يوص لان الدين يجب قضاؤه مطلقا وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة وشحوها والى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي ويجب اخراج الاجرة من رأس المال عندهم وظاهره ان يقدم على دين الآدي وهو أحد أقوال الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى لان ذلك عام خصه هذا الحديث وأولان ذلك في حق الكافر وقيل اللام في الآية بمعنى على أى ليس عليه مثل ولهم اللعنة أى عليهم وقد بسط السيد القول في هذا في منحة الغفار (وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيا صبي حج ثم بلغ الحنث) بكسر الحاء وسكون النون فثلثة أى الا ثم أى بلغ ان يكتب عليه حنثه (فعليه ان يحج حجة أخرى وإيما عبد حج ثم أعتق فعليه ان يحج حجة أخرى رواه ابن أبي شيبه والبيهقي ورجاله ثقات الا انه اختلف في رفعه والمحموظ انه موقوف) قال ابن خزيمة الصحيح انه موقوف وللحديثين كلام كثير في رفعه ووقفه وروى محمد بن كعب القرظي مر فوعا في أريد أن أجد في صدور المؤمنين أيا صبي حج به أهله فأت اجزأت فان أدرك فعليه الحج ومثله قال في العبد رواه سعيد بن منصور وابوداد في مر اسيله واحتج به احمد وروى الشافعي حديث ابن عباس قال ابن تيمية والمرسل اذا عمل به العجاجة حجة ائنا قال وهذا مجمع عليه ولانه من أهل العبادات فيصح منه الحج ولا يجوز له لانه فعله قبل أن يخاطب به (وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخاطب يقول لا يتخلون رجل بامرأة) أى أجنبية لقوله (الاومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة الا مع ذي محرم فقام رجل) قال المصنف لم أقف على تسميته (فقال ان امرأتى يا رسول الله خرجت حاجة وانى اكتب في غزوة كذا وكذا فقال انطلق في حج مع امرأتك متفق عليه واللفظ لمسلم) دل على تحريم الخلوة الاجنبية وهو اجماع وقد ورد في حديث فان نالتهما الشيطان وهن يقوم غير المحرم مقامه في هذا بان يكون معهما من يزيل معنى الخلوة الظاهر انه يقوم لان المعنى المناسب للنهي انما هو خشية ان يقع بينهما الشيطان الفتنة وقال الله قال لا بد من المحرم عملا بلفظ الحديث ودل ايضا على تحريم سفر المرأة من غير محرم وهو مطلق في قليل السفر وكثيره وقد وردت أحاديث مقيدة هذا الاطلاق الا انها اختلفت ألفاظها في لفظ لا تسافر المرأة في مسيرتها الا مع ذي محرم وفي آخر فوق ثلاث وفي آخر مسيرة يومين وفي آخر ثلاثة أميال وفي لفظ يزيد وفي آخر ثلاثة أيام قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه الا بالمحرم وانما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه والعلما تناصيل في ذلك قالوا ويجوز سفر المرأة وحدها في الهجرة من دار الحرب والمخافة على نفسها ولقضاء الدين ورد الودعة والرجوع من التشوز وهذا مجمع عليه واختلفوا في سفر الحج الواجب فذهب الجمهور الى انه لا يجوز للشابة الا مع محرم ونقل قولنا عن الشافعي انها تسافر وحدها اذا كان الطريق أمنا ولم ينض دليله على ذلك قال ابن دقيق العيد ان قوله تعالى ولله على الناس حج البيت

عموم شامل للرجال والنساء وقوله لا تسافر المرأة الامع ذي محرم عموم لكل أنواع السفر فتعارض
العمومان ويحجب بان أحاديث لا تسافر المرأة للجمع الامع ذي محرم مخصص لعدم الآية ثم
الحديث عام للشابة والعجوز وقال جماعة من الأئمة يجوز للسفر من غير محرم وكانهم نظروا
الى المعنى فخصوا به العموم وقيل لا يخص بل يجوز كالشابة وهل في يوم النساء والتفات
مقام المحرم للمرأة فأجاز به البعض مستدلين بأفعال الصحابة ولا تنقض حجة على ذلك أنه ليس بإجماع
وقيل يجوز لها السفر إذا كانت ذات حشم والأدلة لا تدل على ذلك وأما أمره صلى الله عليه وآله
وسلم بالخروج مع امرأته فإنه أخذ منه أحد أنه يجب خروج الزوج مع زوجته الى الحج إذا لم
يكن معها غيره وغيره أحد قال لا يجب عليه وحمل الامر على التنب قال وان كان لا يعمل على
التنب الاقرينة عليه فالقرينة عليه ما علم من قواعد الدين انه لا يجب على أحد بذل منافع
نفسه لتحصيل غيره ما يجب عليه وأخذ من الحديث انه ليس للرجل منع امرأته من حج الفرضية
لانها عبادة وقد وجبت عليها ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق سواء قلنا انه على الفور والتراخي
أما الاول فظاهر وقيل وعنى الثاني أيضا فان لها ان تسارع الى براءة ذمتها كما ان لها ان تصلي أول
الوقت وليس له منعها وأما ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر مر فوعا في امرأة لها زوج
ولها مال ولا ياذن لها في الحج ليس لها ان تطلق الا باذن زوجها فإنه محمول على حج التطوع جمعا بين
الحديثين على انه ليس في حديث ما يدل انها خرجت من دون اذن زوجها وقال ابن تيمية انه يصح
الحج من المرأة بغير محرم ومن غير المستطيع وحاصله ان من لم يجب عليه لعدم الاستطاعة مثل
المرضى والفقير والمعسوب والمقطوع طريقه والمرأة بغير محرم وفي ذلك اذا تكلفوا شهود
المشاهدة أجزأهم الحج ثم منهم من هو محسن في ذلك كالذي يحج ماشيا ومنهم من هو مسي في ذلك
كالذي يحج بالسيارة والمرأة تحج بغير محرم وانما أجزأهم لان الاهلية تامة والمعصية ان وقعت
فهى في الطريق لا في نفس المقصود (وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة) بضم الشين المججمة فوحدة ساكنة (قال
من شبرمة قال أخ لي أو قريب لي) شك من الروى (فقال حجبت عن نفسك قال لا قال حج عن
نفسك ثم حج عن شبرمة نرواه أبوداود وابن ماجه وصححه ابن حبان والراجح عند أحمد وقفه) وقال
البهيقي اسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقال أحمد بن حنبل رفعه خطأ وقال ابن المنذر
لا يثبت رفعه وقال الدارقطني المرسل أصح قال المصنف هو كما قال لكنه يقوى المرفوع لانه من
غير رجاله وقال ابن تيمية ان أحمد حكم في رواية أنه صالح عنه أنه مرفوع فيكون قد اطلع على ثقة
من رفعه قال وقد رفعه جماعة على انه وان كان موقوفا فليس لابن عباس فيه مخالف والحديث
دليل على انه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه فإذا أحرمت عن غيره فإنه ينعقد احرامه
عن نفسه لانه صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يجعله عن نفسه بعد ان يبي عن شبرمة فدل على
أنهم لم ينعقد النية عن غيره والالوجب عليه المضي فيه وان الاحرام ينعقد مع العكة والفساد
ويستقدم مطلقا محجها ولا معلقا فجاز أن يقع عن غيره ويكون عن نفسه وهذا لان احرامه عن الغير
باطل لاجل النهي والنهي يقتضى الفساد وبطلان صفة الاحرام لا توجب بطلان أصله وهذا
قول أكثر الامة انه لا يصح ان يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه مطلقا مستطاعا كان أو لانا ترك

الاستفصال والتقريب في حكاية الاحوال دال على العموم ولان الحج واجب في أول سنة من سني
الامكان فاذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجز أن يفعل عنه غيره لان الاول فرض والثاني نفل كن
عليه دين وهو مطالب به ومعه دراهم بقدره لم يكن له أن يصرفها الا الى دينه وكذلك كل ما احتاج
أن يصرفه الى واجب عنه فلا يصرفه الى غيره الا ان هذا لا يتم في المستطيع ولذا قيل انما يؤمر
بان يبدأ بالحج عن نفسه اذا كان واجبا عليه وغير المستطيع لم يجب عليه فجاز أن يجز عن غيره
ولكن العمل بظاهر عموم الحديث أولى وقد أفاد الحديث أيضا ان الحج انما يكون عن أخ أو
قريب لا عن أجنبي وغريب (وعنه) أي عن ابن عباس (قال خطبنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال ان الله كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس فقال في كل عام يارسول
الله فقال لو قلت لوجب الحج مرة فجازاد فهو وطوع رواه الخمسة غير الترمذي وأصله في مسلم من
حديث أبي هريرة) وفي رواية زيادة بعد قوله لوجب ولو وجبت لم تقوموا بها ولولا لم تقوموا بها
عذبتهم والحديث دليل على انه لا يجب الحج للمرأة واحدة في العمر على مكلف مستطيع وقد
أخذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجب ان يجوز أن يفوض الله الى الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم شرع الاحكام ومحل المسئلة الاصول وفيه خلاف بين العلماء قد أشار اليه
الشارح

(باب المواقيت)

جمع ميقات والميقات ما حدد ووقت للعبادة من زمان أو مكان والتوقيت التحديد ولهذا يذكر في
هذا الباب ما حدده الشارع للاحرام من الاماكن (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المدينة ذاك الحليفة) بضم الحاء وبعد اللام تحتيه تصغير حذنة
والحليفة واحدة الحلفاء والحلفاء نبت في الماء وهي مكان معروف بينه وبين مكة عشرة مراحل وهي
من المدينة على فرسخ وبها المسجد الذي أحرم منه صلى الله عليه وآله وسلم والبيت التي تسمى الآن
بئر على وهي أبعد المواقيت الى مكة (ولاهل الشام الحقة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة فقاء
سميت بذلك لان السيل احتجف أهلها الى الجبل الذي هنالك وهي من مكة على ثلاث مراحل
وتسمى مهيعة كانت قرية قديمة وهي الآن خراب ولذا يجرمون الآن من رابع قبلها بجر حلة
لوجود الماء بها للاغتسال (ولاهل نجد قرن المنازل) بفتح القاف وسكون الراء ويقال له قرن
الغالب بينه وبين مكة مرحلتان (ولاهل اليمن يللم) بينه وبين مكة مرحلتان (هن) أي
المواقيت (لهن) أي للبلدان المذكورة والمراد لاهلها ووقع في بعض الروايات هن لهم
وفي رواية البخاري هن لاهلهن (وان أتى عليمن من غيرهن ممن أراد الحج أو العمرة ومن كان دون
ذلك) المذكور من المواقيت (فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة يجرمون من مكة) بجمع أو عرة
(متفق عليه) فهذه المواقيت التي عينها صلى الله عليه وآله وسلم لمن ذكر من أهل الآفاق وهي
أيضا مواقيت لمن أتى عليها وان لم يكن من أهل تلك الآفاق المعينة فانه يلزم الاحرام منها اذا أتى
عليها فاصد الا تيان مكة لاجل النسكين ويدخل في ذلك ما اذا أراد الشامي مثلاً الى ندى الحليفة
فانه يجب عليه الاحرام منها ولا يتركه حتى يصل الى الحقة فان أخر أساء ولزمه دم هذا عند الجمهور

وقالت المالكية انه يجوز له التأخر الى ميقاته وان كان الافضل له خلافه والحديث محتمل فان قوله من لهن ظاهره العموم لمن كان من أهل تلك الاقطار سواء ورد على ميقاته أو ورد على ميقات آخر فان له العدول الى ميقاته كما لو ورد الشامي على ذى الحليفة فانه لا يلزمه الا حرام منها بل يحرم من الحقة وعمومه قوله ولين أتى عليهن من غيرهن يدل على انه يتعين على الشامي في مثلنا ان يحرم من ذى الحليفة لانه من غير أهلها قال ابن دقيق العيد قوله ولاهل الشام الحقة يشمل من مر من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمر وقوله وان أتى غلب من غير أهلها يشمل الشامي اذا مر بذى الحليفة وغيره فهنا عموما قد تعارضتا انتهى حاصله قال المصنف ويحصل الانفكاك بان قوله من لهن مفسر لقوله مثلاً وقت لاهل المدينة ذى الحليفة وان المراد باهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق ميقاتهم انتهى قلت وان صح ما روى من حديث عروة انه صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المدينة ومن مر بهم ذى الحليفة تبين ان الحقة انما هي ميقات الشامي اذا لم يأت المدينة ولان هذه المواقيت محيطة بالبيت كما حاطة بجوانب الحرم فكل من مر بجانب من جوانب الحرم لزمه تعظيم حرمة وان كان بعض جوانبه أبعد من بعض ودل قوله ومن كان دون ذلك في حيث أنشأ على أن من كان بين الميقات ومكة فبقائه حيث أنشأ الاحرام امامن أهله ووطنه أو من غيره وقوله حتى أهل مكة من مكة دل على أن أهل مكة يحرمون من مكة وانما ميقاتهم سواء كان من أهلها أو من المجاورين أو الواردين اليها أحرم بحج أو عمرة وفي قوله ممن أراد الحج أو العمرة ما يدل انه لا يلزم الاحرام الا من أراد دخول مكة لاجل التسيك فلو لم ير ذلك جازله دخوله من غير احرام وقد دخل ابن عمر بغير احرام ولانه قد ثبت بالاتفاق ان الحج والعمرة عند من أو جها انما تجب مرة واحدة ولو أوجبنا على كل من دخلها ان يحج أو يعتمر لوجب أكثر من مرة ومن قال انه لا يجوز تجاوز الميقات الا بحرام الامن استثنى من أهل الحاجات كالحطابين فان له في ذلك آثارا عن الساف ولا يقوم بها حجة فمن دخل مريدا مكة لا ينوي نسكاً من حج ولا عمرة وجاوز ميقاته بغير احرام فان بداهه ارادة أخذ التسيك أحرم من حيث أراد ولا يلزمه ان يعود الى ميقاته واعلم ان قوله حتى أهل مكة من مكة يدل ان ميقات عمرة أهل مكة مكة كحجهم وكذلك التارن منهم ميقاته مكة ولكن قال المحب الطبري انه لا يعلم أحد جعل مكة ميقاة للعمرة وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم جعلها ميقاة لهذا الحديث وأما ما روى عن ابن عباس انه قال يا أهل مكة ممن أراد منكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسر وقال أيضاً ممن أراد من أهل مكة ان يعتمر فخرج الى التنعيم وتجاوز الحرم فآثار موقوفة لا تقاوم المرفوع وأما ما ثبت من أمره صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة بالخروج الى التنعيم اتحرم بعمرة فلم يرد الا تطيب قلبها بدخولها الى مكة معمرة كصواحباتها لانها أحرمت بالعمرة معه ثم حاضت فدخلت مكة ولم تطف بالبيت كما طفت كابدل له قولها قلت يا رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر نفسك واحدا قال انتظري فاخرجي الى التنعيم فاهل منه الحديث فانه محتمل انها انما أرادت ان تشابه الداخلين من الحل الى مكة بالعمرة ولا يدل انها لا تصح العمرة الا من الحل لمن صار في مكة ومع الاحتمال لا يقاوم حديث الكتاب وقد قال طائفة لا أدري الذين يعتمر من التنعيم يؤخرون أو يعذبون قبل له فليعذبون قال لانه يذبح البيت والطواف ويخرج الى أربعة أميال ويحجى أربعة أميال قد طاف ما في طواف وكلما

طاف كان أعظم أجراً من أن يعيش في غير ممشي إلا أن كلامه في تنضيل الطواف على العمرة قال
أجد العمرة بمكة من الناس من يختارها على الطواف ومنهم من يختار المقام بمكة والطواف وعند
أصحاب أحمد أن المكي إذا أحرّم بالعمرة من مكة كانت عمرة صحيحة قالوا ويلزمه دم لما ترك من
الأحرام من الميقات قلت ويأتينا أن الزامه الدم لا دليل عليه (وعن عائشة) رضي الله
عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق) بكسر العين وسكون
الراء بعدها فاف بينه وبين مكة من حلتان وسمى بذلك لأن فيه عرفاً وهو الجبل الصغير (رواه
أبو داود والنسائي وأصله عند مسلم من حديث جابر إلا أن راويه شذ في رفعه) لأن في صحيح مسلم
عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله سئل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فلم يجزم برفعه (وفي البخاري أن عمر هو الذي وقت ذات عرق) وذلك أنها لما
فقت البصرة والكوفة أي أرضهما والافان الذي مضرهما الملمون طلبوا من عمر أن يعين لهم
ميقاتاً فعين لهم ذات عرق وأجمع عليه المسلمون قال ابن تيمية في المنتقى والنص بتوقيت ذات عرق
ليس في القوة كغيره فإن ثبت فليس يرد وقوع اجتهاد عمر على وفقه فإنه كان موقفاً للصواب وكان
عمر لم يبلغه الحديث فاجتهد بما وافق النص هذا وقد انعقد الإجماع على ذلك وقد روى رفعه بلا شك
من حديث أبي الزبير عن جابر عند ابن ماجه ورواه أحمد مر فوعا عن جابر بن عبد الله وابن عمر وفي
إسناده الخفاف بن أروطة ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم من حديث عائشة أنه صلى
الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق بإسناد جيد ورواه عبد الله بن أحمد أيضاً عنها
وقد ثبت مر سلا عن مكحول وعطاء قال ابن تيمية وهذه الأحاديث المرفوعة الجهاد الحسن يجب
العمل بمثلها مع تعددها ومجتمعتها مسندة ومروية من وجوه شتى انتهى (وأما قوله) (وعند
أحمد وأبي داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق
العتيق) فإنه وإن قال فيه الترمذي أنه حسن فإن مداره على يزيد بن أبي زياد وقد تكلم فيه غير
واحد من الأئمة قال ابن عبد البر أجمع أهل العلم على أن أحرام العراق من ذات عرق أحرام من
الميقات وهذا العتيق أبعد من ذات عرق وقد قيل إن كان لحديث ابن عباس هذا أصل فيكون
منسوخاً لأن توقيت ذات عرق كان في حجة الوداع حين أكمل الله دينه كما يدل له ما رواه الحرث بن
عمر السهمي قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يعنى أو عرفات وقد أطفأ بها الناس قال
فيجي الأعراب فإذا رأوا وجهه قالوا هذا وجه مبارك قال ووقت ذات عرق لاهل العراق رواه
أبو داود والدارقطني

* (باب وجوه الأحرام) *

جمع وجه والمراد بها الأنواع التي يعلق بها الأحرام وهو الحج والعمرة ومجموعهما (وصفته)
أي كيفيته التي يكون فاعلها محرمًا (عن عائشة) رضي الله عنها (قالت خرجنا) أي
من المدينة وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة بعد
صلاته الظهور بالمدينة أربعاً وبعده أن خطبهم خطبة علمهم فيها الأحرام وواجباته وسنه (منع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع) وكان ذلك سنة عشر من الهجرة سميت بذلك

لأنه صلى الله عليه وآله وسلم ودع الناس فيها ولم يحج بعمرته غيرها (فما من أهل بعمره) فكان متمتعاً (وما من أهل بحج وعمره) فكان قارناً (وما من أهل بحج) فكان مفرداً (وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فأما من أهل بعمره فحل عند قدومه) مكة بعد اتيانه ببقية أعمال العمرة (وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمره فلم يحل حتى كان يوم التحرمتين عليه) الإهلال رفع الصوت قال العلماء هو هنا رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام ودل حديثها على أنه وقع من مجموع الركب الذين يحبوه في حجة هذه الأنواع وقد رويت عنها روايات تخالف هذا وجمع بينهما بما يأتي وقد اختلف في إحرام عائشة بماذا كان لاختلاف الروايات ودل حديثها على أنه وقع من ذلك الركب الإحرام بأنواع الحج الثلاثة فالمحرم بالحج هو من حج الأفراد والمحرم بالعمره هو من حج التمتع والمحرم بهما هو القارن ودل حديثها على أن من أهل بالحج مفرداً له عن العمرة لم يحل اليوم النحر وهذا يخالف ما ثبت من الأحاديث عن أربعة عشر صحابياً في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من لم يكن معه هدى أن يفسخ حجه إلى العمرة قبل فيؤول حديث عائشة على تقييده من كان معه هدى وإحرم بحج مفرداً فإنه من ساق الهدى وأحرم بالحج والعمره معاً وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في الفسخ للحج إلى العمرة هل هو خاص بالذين حجوا معه صلى الله عليه وآله وسلم أو لا وقد بسط ذلك ابن القيم في زاد المعاد وأفرد السبيل رسالة ولا يحتمل هنا نقل الخلاف والإطالة واختلف العلماء أيضاً فيما أحرم به صلى الله عليه وآله وسلم والأكثر أنه أحرم بحج وعمره وكان قارناً وحديث عائشة هذا دل أنه صلى الله عليه وآله وسلم أحرم بالحج مفرداً لكن الأدلة الدالة على أنه حج قارناً واسعة جداً واختلفوا أيضاً في الأفضل من أنواع الحج والأدلة تدل على أن أفضلها القرآن وقد استوفى أدلة ذلك ابن القيم وذهب القاضي محمد بن علي الشوكاني إلى أن أفضلها التمتع وهو الراجح وأجاب عن أدلة أفضلية القرآن بأجوبة شافية

* (باب الإحرام) *

هو الدخول في أحد النسكين والتشاغل بأعماله بالنية ﴿ (عن ابن عمر) رضي الله عنهما قال ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأمن عند المسجد أي مسجد ذي الخليفة (متفق عليه) هذا قاله ابن عمر رداً على من قال أنه صلى الله عليه وآله وسلم أحرم من البيداء فإنه قال يبدأؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه أهل منها ما أهل الحديث وفي رواية أنه من عند الشجرة حين قام به بعيره والشجرة كانت عند المسجد وعند مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم ركع ركعتين بذي الخليفة ثم إذا استوت به الناقة فأمع عند مسجد ذي الخليفة أهل وقد جمع بين حديث الإهلال بالبيداء والإهلال بذي الخليفة أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل منها ما وكل من روى أنه أهل بكذا فهو راجع إلى ما سمعه من أهله وقد أخرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما صلى في مسجد ذي الخليفة ركعتين أهل بالحج حين فرغ منهم فسمع قوم يحفظونه فلما استقلت به راحلته أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا في المرة الأولى فسمعوا حين ذلك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته ثم مضى فلما علا على شرف البيداء أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل ما سمع الحديث ودل الحديث على أن الأفضل أن

يحرم من الميقات لاقبله فان أحرم قبله فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان من أحرم قبل
الميقات فهو محرم وهل يكره قبل نعم لان قول الصحابة وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل
المدينة ذا الحليفة يقتضي الاهلال من هذه المواقيت ويقضى بنقي النقص والزيادة فان لم تكن
الزيادة محرمة فلا أقل من أن يكون تركها أفضل ولو لا ما قيل من الاجماع يجوز ذلك لقلنا بتحريره
لادلة التوقيت ولان الزيادة على المقدرات من المشروعات كأعداد الصلوات ورمى الجمار لا تشرع
كالنقص منها وانما يحرم بتحريره ذلك لما ذكرنا من الاجماع ولانه روى عن عدة من الصحابة تقديم
الاحرام من الميقات فاحرم ابن عمر من بيت المقدس وأحرم أنس من العقبة وأحرم ابن عباس من
الشام وأهل عمران بن حصين من البصرة وأهل ابن مسعود من القادسية وورد في تفسير الآية
ان الحج والعمرة تمامهما ان تحرم بهما من ديرة أهلك عن علي وابن مسعود وان كان قد توول
بان مراده ما ان ينشئ لهما سفرا من أهله فقد ورد أثر عن علي بلفظ تمام العمرة ان تنشئ لهما من
بلادك أي ينشئ لهما سفرا مفردا من بلده كما أنشأ صلى الله عليه وآله وسلم لعمرة الحديبية
والقضية سفرهما من بلده وبذل هذا التأويل ان عليا لم يفعل ذلك ولا أحد من الخلفاء الراشدين
ولم يحرموا الحج ولا عمرة الا من الميقات بل لم يفعل صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يكون ذلك تمام
الحج والعمرة ولم يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ولا أحد من الخلفاء ولا جاهلوا بالصحة نعم الاحرام
من بيت المقدس بخصوصه وورده حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو حجة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أحمد وفي لفظ من
أحرم من بيت المقدس غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أبو داود ولفظ من أهل بجملة أو عمرة من
المسجد الأقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة شك من
الراوي ورواه ابن ماجه بلفظ من أهل بعمرة من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب
فيكون هذا مخصوصا ببيت المقدس فيكون الاحرام منه خاصة أفضل من الاحرام من المواقيت
ويدل له احرام ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة على ان منهم من ضعف الحديث ومنهم من
تأوله بان المراد ينشئ لهما السفر من هنالك (وعن خلاد) بفتح الخاء وتشديد اللام آخره
دال مهملة (ابن السائب) بالسين المهملة (عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال أتاني جبريل عليه السلام) فامرني ان آمر أصحابي ان يرفعوا أصواتهم بالاهلال
رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وأخرج ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم سئل أي الاعمال أفضل قال قال الحج والحج وفي رواية عن السائب عنه صلى الله عليه وآله
وسلم أتاني جبريل فقال كن بحاجا بحاجا والعج رفع الصوت والحج فخر البدن كل ذلك دال على
استحباب رفع الصوت بالتلبية وان كان ظاهر الامر الوجوب وأخرج ابن أبي شيبة ان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تسمع أصواتهم والى هذا
ذهب الجمهور وعن مالك يرفع صوته بالتلبية الا عند المسجد الحرام ومسجد منى (وعن زيد بن
نابت) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تجرد لاهلاله واغتسل رواه الترمذي
وحسنه) وغربه وضعفه العقيلي وأخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني ورواه الحاكم
والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم ثم لبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى به على البيداء أحرم بالحج ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف وعن ابن عمر قال من السنة أن يغتسل إذا أراد الأحرام وإذا أراد دخول مكة ويستحب التطيب قبل الأحرام لحديث عائشة كنت أطيّب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم متفق عليه ويأتي الكلام في ذلك ﴿وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عما يلبس المحرم من الثياب فقال لا تلبسوا القمص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد النعلين) أي لا يجدهما يباعان أو يجدهما يباعان ولكن ليس معه ثمن فاضل عن حوائجه الأصلية كما في سائر الأبدال (فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعنين ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس) بفتح الواو وسكون الراء آخره سنن مههولة (متفق عليه واللفظ لمسلم) وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخاطب بعرفات من لم يجد أزارا فليلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين ومثله عند أحمد والظاهر أنه ناسخ لحديث ابن عمر يقطع الخفين لأنه قاله بعرفات في وقت الحاجة وحديث ابن عمر كان في المدينة قاله ابن تيمية في المنتقى واتفقوا على أن المراد بالتحريم هنا على الرجل ولا تلحق به المرأة في ذلك وأعلم أنه تحصل من الأدلة أنه يحرم على المحرم الخلق لرأسه ولبس القميص والعمامة والبرانس والسراويل ولبس مسه ورس أو زعفران ولبس الخفين إلا لعدم غيرهما فيشقهما ويلبسهما والطيب والوطء والمراد من القميص كل ما أحاط بالبدن مما كان من تفصيل وتقطيع والعمامة ما أحاط بالرأس فيلحق بهما غيرهما مما يغطي الرأس قال الخطابي ذكر البرانس والعمامة مع الديل على أنه لا يجوز تغطية الرأس إلا بالعتاد ولا بالنادر كالبرانس وهو كل ثوب رأسه منه ملتصقه من جبة أو دراعة أو غيرهما وأعلم أن المصنف لم يأت بالحديث فيما يحرم على المرأة المحرمة والذي يحرم عليها في الأحاديث الانتقاة أي لبس النقاب كما يحرم لبس الرجل القميص والخفين فيحرم عليها النقاب ومثله البرقع وهو الذي فصل على قدرستر الوجه لأنه الذي ورد به النص كما ورد بالنهي عن القميص مع جوازستر الرجل لبدنه بغيره اتفاقا فكذلك المرأة المحرمة تستر وجهها بغير ما ذكر كالتحارر والثوب ومن قال أن وجهها كـرأس الرجل المحرم لا يغطي بشيء فلا دليل معه ويحرم عليها لبس القفازين ولبس مامسه ورس أو زعفران من الثياب ويباح لها ما أحببت من غير ذلك من حلية وغيرها وأما الصيد والطيب وخلق الرأس فالظاهر أنها كالرجل في ذلك وأما الانغماس في الماء ومباشرة الحمل بالرأس وستر الرأس باليد وكذا وضعه على الخدة عند النوم فإنه لا يضرب لأنه لا يسمى لبسا والخفاف جمع خف وهو ما يكون إلى نصف الساق ومثله في الحكم الجورب وهو ما يكون إلى ما فوق الركبة وقد أجمع لمن لم يجد النعلين بشرط القطع إلا أن قد سمعت ما قاله في المنتقى من نسخ القطع وقد رجحه في الشرح بعد اطالة الكلام في ذلك بخلاف في المسئلة ثم الحق أنه لا فدية على لبس الخفين لعدم النعلين وخالف الخنفية فقالوا يجب الفدية ودل الحديث على تحريم لبس مامسه الزعفران والورس واختلف في العلة التي لأجلها انتهى هل هي الزينة أو الرائحة فذهب الجمهور إلى أنها الرائحة فلو صار الثوب بحيث إذا أصابه الماء لم يظهر له رائحة جازا لأحرام فيه وقد ورد في رواية إلا أن يكون غسيلة لا وان كان فيها مقل

ولبس المعصفر والمور من يحرم على الرجال في حال الحسل كباقي الاحرام ﴿ (وعن عائشة) ﴾
رضي الله عنها (قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لآحرامه قبل أن يحرم
والحله قبل أن يطوف بالبيت متفق عليه) فيه دليل على استحباب التطيب عند ارادة فعل الاحرام
وجواز استدامتة بعد الاحرام وأنه لا يضر بقاؤه وريحه وانما يحرم ابتداءه في حال الاحرام
والى هذا ذهب جواهر الأئمة من الصحابة والتابعين وذهب جماعة منهم الى خلافه وتكلفوا هذه
الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم فانهم قالوا انه صلى الله عليه وآله وسلم تطيب ثم اغتسل بعده
فذهب الطيب قال النووي في شرح مسلم بعد ذكره الصواب ما قاله الجمهور من انه يستحب
الطيب للاحرام لقولها لآحرامه ومنهم من زعم ان ذلك خاص به صلى الله عليه وآله وسلم ولا يتم
ثبوت الخصوصية الا بدليل عليها بل الدليل على خلافها وهو ما ثبت من حديث عائشة كانت تضع
وجوهنا بالطيب المسك قبل أن نحرم فنغرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فلا ينهار واه أبو داود وأحمد بلفظ كما يخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الى مكة فنضع جباهنا بالمسك الطيب عند الاحرام فاذا عرفت احدا ناسال على وجهها فبأمر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهار ولا يقال هذا خاص بالنساء لان الرجال والنساء في الطيب
سواء ما لا يجاع فالطيب يحرم بعد الاحرام لا قبله وان دام حاله فانه كالنكاح لانه من دواعيه
والنكاح انما يمنع المحرم من ابتداءه لامن استدامتة فكذلك الطيب وان الطيب من النظافة
من حيث انه يقصده دفع الرائحة الكريهة كما يقصد بالنظافة ازالة ما يجتمع من الشعر والظفر من
الوسخ ولذا استحب ان يأخذ قبل الاحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعا عنه بعد الاحرام وان
بقى أثره بعده وأما حديث مسلم في الرجل الذي جاء يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف
يصنع في عمرته وكان الرجل قد أحرم وهو متضع بالطيب فقال يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم
بعمرته في جبة بعد ما تصبح بطيب فقال صلى الله عليه وآله وسلم أما الطيب الذي بك فأغسله
ثلاث مرات الحديث فقد اجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجزء اثنى في ذي القعدة سنة
ثمان وقد حج صلى الله عليه وآله وسلم سنة عشر واستدام الطيب وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من
أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه يكون ناسحا للاول وقوله الحله قبل ان يطوف بالبيت
المراد بحله الاحلال الكامل الذي يحل به كل محذور وهو طواف الزيارة وقد كان حل بعض
الاحلال وهو بالرمي الذي يحل به الطيب وغيره ولا يمنع بعده الامن النساء وظاهر هذا انه قد كان
فعل الحلق والرمي وبقى الطواف ﴿ (وعن عثمان) ﴾ رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال لا ينكح) يفتح حرف المضارعة أي لا ينكح هو لنفسه (المحرم ولا ينكح) بضم
حرف المضارعة لا يعقد لغيره (ولا ينكح) له ولا لغيره (رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم
العقد على المحرم لنفسه ولغيره وتحريم الخطبة كذلك والقول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم تزوج
ميمونة بنت الحارث وهو محرم لرواية ابن عباس لذلك مردود بأن رواية أبي رافع انه تزوجها
صلى الله عليه وآله وسلم وهو حلال أربع لانه كان السقي بينهما أي بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وبين ميمونة ولان رواية أكثر الصحابة قال القاضي عياض لم يرو أنه تزوجها محرما الا ابن
عباس وحده حتى قال سعيد بن المسيب وحل بفتحين أي وهم أو سها وغلط ابن عباس وان

كانت حالته ماتزوجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا بعد ما حل ذكره البخاري ثم ظاهر النهي في الثلاثة التحريم الا انه قيل ان النهي في الخطبة للتنزيه وانه اجماع فان صح الاجماع فذلك ولا أظن صحته والا فالظاهر هو التحريم ثم رأيت بعد هذا نقلا عن ابن عقيل الحنبلي انه تحرم الخطبة أيضا قال ابن تيمية لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الجميع نهيا واحدا ولم يفصل وموجب النهي التحريم وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظير (وعن أبي قتادة الانصاري) رضى الله عنه (في قصة صيده الجمار الوحشي وهو غير محرم) وكان ذلك عام الحديبية (قال فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه وكانوا محرمين هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشئ قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمه متفق عليه) قد استشكل عدم إجماع أبي قتادة وقد جاوزا لميقات وأجيب عنه باجوبة منها انه كان بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو وأصحابه لكشف عدوهم في الساحل ومنها انه لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل بعثه أهل المدينة ومنها انه لم تكن المواقيت قد وقعت في ذلك الوقت والحديث دليل على جواز كل المحرم لصيد البر والمراد اذا صاده غير محرم ولم يكن منه اعانة على قتله بشئ وهو رأى الجاهل والحديث نص فيه وقيل لا يحل أكله وان لم يكن منه اعانة عليه ويرى هذا عن علي وابن عباس وابن عمر ع لا بظاهر قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما على انه أريد بالصيد المصيد وأجيب عنه بأن المراد في الآية الاصطيد ولفظ الصيد وان كان مترددا بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد وزاده بيان حديث جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصيد لكم أخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم إلا أن في بعض روايته مقالا ينفه المصنف في التلخيص وعلى تقدير ان المراد في الآية الحيوان الذي يصاد فقد ثبت تحريم الاصطيد من آيات أخرى ومن الأحاديث ووقع البيان بحديث جابر فانه نص في المراد والحديث فيه زيادة وهي قوله صلى الله عليه وآله وسلم هل معكم من لحمه شئ وفي رواية هل معكم منه شئ قالوا نعم نرجله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلها أخرجه مسلم الا انه لم يتفق الشيخان على إخراج هذه الزيادة واستدل المانع لاكل المحرم الصيد مطلقا بقوله (وعن الصعب) بفتح المهملة وسكون العين (ابن جثامة) بفتح الجيم وتشديد الشاء الليثي رضى الله عنه (انه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جارا وحشيا) وفي رواية جمار وحش يقطر دما وفي أخرى لحم جمار وحش وفي أخرى عجز جمار وحش وفي رواية عضد من لحم صيد كلها في مسلم (وهو بالابواء) بالموحدة ممدود (أو بؤذان) بفتح الواو وتشديد الدال وكان ذلك في حجة الوداع (فرده عليه وقال ان لم نرده) بفتح الدال رواه المحدثون وأنكره المحققون من أهل العربية وقالوا صوابه ضمها لانه القاعدة في تحريك الساكنين اذا كان بعده ضمير المذكر الغائب على الاصح قال النووي في شرح مسلم في رده ونحوه للمد كثر ثلاثة أوجه أحدها الضم والثاني الكسر وهو ضعيف والثالث الفتح وهو أضعف منه بخلاف ما اذا اتصل به ضمير المؤنث نحو ردها فانه بالفتح (عليك الانا حرم) بضم الحاء والراء أي محرمون (متفق عليه) وقال (١) دل على انه لا يحل لحم الصيد للمحرم مطلقا الا أنه علل صلى الله عليه وآله وسلم رده بكونه محرما ولم يستفصل هل صاده لاجله أو لا فدل على التحريم مطلقا وأجاب من جوزه بأنه محمول على انه

(١) أي المانع اه منه

صيد لاجله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون جمعاً بينه وبين حديث أبي قتادة الماضي والجمع بين
 الأحاديث إذا أمكن أولى من اطراح بعضها وقد دل لهذا ان في حديث أبي قتادة الماضي عند
 أحمد وابن ماجه باسناد جيد انما صده له وانه أمر أصحابه يا كلون ولم يأكل حين أخبرته اني
 اصطدته له قال أبو بكر التيسا ويرى قوله اصطدته لك وانه لم يأكل منه لا أعلم أحد قاله في هذا
 الحديث غير معمر قلت معمر ثقة لا يضر تفرد به ويشهد للزيادة حديث جابر الذي قدمناه وفي
 الحديث دليل على انه ينبغي قبول الهدية وابانة المانع عن قبولها اذا ردها واعلم ان ألفاظ
 الروايات اختلفت فقال الشافعي ان كان الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الجارحيا
 فليس للمحرم ذبح جوارح وحشي وان كان أهدي لحم جوارح فيحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
 قد فهم انه صاده لاجله وأما رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم كل منه التي أخرجهما البيهقي فقد
 ضعفها ابن القيم ثم انه استتوى من الروايات رواية لحم جوارح لانها لا تنافي رواية من روى
 جارا لانه قد يسمى الجز باسم الكل وهو شائع في اللغة ولان أكثر الروايات اتفقت انه بعض من
 أبعاد الجار وانما وقع الخلاف في ذلك البعض ولا تناقض بينهما فانه يحتمل ان يكون المهدي
 من الشق الذي فيه الجوز الذي فيه رجل (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم الغراب والحدأة) بكسر
 الحاء وفتح الدال بعدها همزة (والعقرب) يقال على الذكرو الانثى وقد يقال عقربة (والفأرة)
 بهمزة ساكنة ويجوز تخفيفها ألفا (والكلب العقور متفق عليه) وفي رواية في البخاري زيادة
 ذكر الحية فكانت ستا وقد أخرجهما بلفظ ست أبو عوانة وسردانجس مع الحية ووقع عند أبي داود
 زيادة السبع العادي فكانت سبعة ووقع عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والثعلب فكانت
 تسعة الا أنه نقل عن الذهلي انه ذكرهما من تفسير الكلب العقور ووقع ذكر الذئب في حديث
 مرسل رجاله ثقات وأخرج أحمد مر فوعا الامر للمحرم بقتل الذئب وفيه راو ضعيف وقد دلت
 هذه الزيادات ان مفهوم العدد غير مراد من قوله خمس والدواب بتشديد الباء جمع دابة وهو
 مادب من الحيوان وظاهره انه يسمى الطائر دابة وهو يطابق قوله تعالى وما من دابة في الارض
 الا على الله رزقها وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله رزقها وقيل يخرج الطائر من لفظ الدابة
 لقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ولا حية لانه يحتمل انه عطف خاص
 على عام هذا وقد اختلف في العرف لفظ الدابة بذوات الأربع القوائم وتسميتها فواسق لان
 الفسق لغة الخروج ومنه ففسق عن أمر ربه أي خرج وسمى العاصي فاسقا لخروجه عن طاعة
 ربه وصفت المذكورة بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قتل المحرم لها
 وقيل لخروجها عن غيرها من الحيوانات في حل أكله لقوله تعالى أو فسقا أهل غير الله به فسمى
 ما لا يؤكل فسقا وقال تعالى ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه وانه لفسق أو لخروجها عن حكم
 غيرها بالزيادة والافساد وعدم الاتقاع واذا جاز قتلها للمحرم جاز للعلال بالاولى وقد ورد بلفظ
 يقتلن في الحل والحرم عندهم مسلم وفي لفظ ليس على المحرم في قتلها جناح فدل انه يقتلها المحرم
 في الحرم وفي الحل بالاولى وقوله يقتلن اخبار بجعل قتلها وقد ورد بلفظ الامر ولفظ نفي الجناح
 ونفي الخرج على قاتلها فدل على حل الامر على الاباحة وأطلق في هذه الرواية لفظ الغراب وقيد

عند مسلم من حديث عائشة بالابقع وهو الذي في ظهره أو بطنه يباح فذهب أئمة الحديث إلى
تقييد المطلق بهذا وهي القاعدة في حمل المطلق على المقيد والقدح في هذه الرواية بالشذوذ
وتدليس الراوي مدفوع بأنه صرح الراوي بالسماع فلا تدليس وبأنها زيادة من عدل ثقة حافظ
فلا شذوذ وقال المصنف وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ويقال
له غراب الزرع وأفتوا بجواز أكله فبقى ما عداه من الغربان ملحقاً بالابقع والمراد بالكب هو
المعروف وتقييده بالعقور يدل أنه لا يقتل غير العقور ونقل عن أبي هريرة تفسير الكلب العقور
بالأسد وعن زيد بن أسلم تفسيره بالحية وعن سفيان أنه الذئب خاصة وقال مالك كل ما عقر الناس
وأخافهم وعدا عليهم مثل الأسد والنمر والثهدو والذئب هو الكلب العقور ونقل عن سفيان وهو
قول الجمهور واستدل بذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله
الأسد وهو حديث حسن أخرجه الحاكم رحمته الله (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم) وذلك في حجة الوداع يجعل يقال له لحي جعل بين مكة
والمدينة (متفق عليه) دل على جواز الحجامة للمحرم وهو إجماع في الرأس وغيره إذا كان الحاجة
فإن قطع من الشعر شيئاً كان عليه فدية الحلق وإن لم يقطع فلا فدية عليه وإن كانت الحجامة لغير
عذر فإن كانت في الرأس حرمت أن قطع معها شعر الحرمة قطع الشعر وإن كانت في موضع لا شعر
فيه فهي جائزة عند الجمهور ولا فدية وكرهها قوم وقيل تجب فيها الفدية وقد نبه الحديث على
قاعدة شرعية وهي أن محرمات الأحرار من الحلق وقتل الضئيد ونحوهما تباح للحاجة وعليه
الفدية فمن احتاج إلى حلق رأسه ولبس قبضه مثلاً لحراً وبرداً بيع له ذلك ولزمته الفدية وعليه
دل قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه الآية وبين قدر الفدية قوله رحمته الله (وعن
كعب بن عجرة) بضم المهملة وسكون الجيم وبالراء وكعب صحابي جليل حليف الأنصار نزل
الكوفة ومات بالمدينة سنة ٥١ (قال جلت) مغيرة صيغة (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم والقمل تنثر على وجهي فقال ما كنت أرى) بضم الهمزة أي أظن (الوجه بلغ بك
ما أرى) بفتح الهمزة من الرؤية (أتجد شاة قلت لا قال تصوم ثلاثة أيام أو تطعم ستة مساكين
لكل مسكين نصف صاع متفق عليه) وفي رواية البخاري مرى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالحديبية ورأسه يتهافت فلا فقال أتؤذيك هو أمك قلت نعم قال فاحلق رأسك الحديث
وفيه فقال نزلت في هذه الآية فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه الآية وقدروى
الحديث بالفاظ عديدة وظاهره أنه يجب تقديم النسك على النوعين الآخرين إذا وجدها
وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه مخير في الثلاث جميعاً ولذا قال البخاري في أول
باب الكفارات خير النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعباً في الفدية وأخرج أبو داود من طريق
الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن شئت فأنسك نسمة
وإن شئت فصم ثلاثة أيام وإن شئت فأطعم الحديث والظاهر أن التخييراً إجماع وقوله نصف صاع
أخذ جاهير العلماء بظاهره لا ما يروى عن أبي حنيفة والثوري أنه نصف صاع من خنطة وصاع
من غيرها رحمته الله (وعن أبي هريرة قال لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أراد به فتح مكة
وأطلقه لأنه المعروف (قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الناس) أي خاطبوا وكان قيامه

ثاني الفتح (حمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة القبل) تعريفهم بالمكة التي
من بها تعالى عليهم وهي قصة معروفة منذ كورة في القرآن (وسلط عليها رسوله والمؤمنين)
ففتحوها عنوة (وانها لم تحل لاحد كان قبلي وانما أحلت لي ساعة من نهار) هي ساعة دخوله
اياها (وانها لا تحل لاحد بعدى فلا ينقر) بالبناء للمجهول (صيدها) أي لا يزعمه أحد ولا ينحيه
عن موضعه (ولا يحتل) بالخاء المعجمة مبنى للمجهول أيضا (شوكها) أي لا يؤخذ ولا يقطع
(ولا تحل ساقطتها) أي لقطتها وهو بهذا اللفظ في رواية (اللمشدة) أي معرفتها لها ويقال له
منشد ولطالها ناشد (ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين) اما أخذ الدية أو قتل القاتل (فقال
العباس الا لا ذخرا لرسول الله) بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة وكسر الخاء المعجمة ثبت
معروف طيب الرائحة (فانا نجعله في قبورنا ويوتنا فقال الا لا ذخرا متفق عليه) فيه دليل على
أن فتح مكة كان عنوة لقوله لم تحل وقوله وسلط عليها وقوله لا تحل وعلى ذلك الجماهير ذهب
الشافعي الى أنها فتح صلح مستدلا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقسمها على الغانمين كما
قسم خيبر وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم من على أهل مكة وجعلهم الطلقاء وصانهم
عن القتل والسبي للنساء والذرية واغتنام الاموال افضال منه على قرابته وعشيرته وفيه دليل
على أنه لا يحل القتال لاحد بعده صلى الله عليه وآله وسلم بمكة قال الماوردي من خصائص
الحرم ان لا يحارب أهله وان بغوا على أهل العدل وقالت طائفة بجوازهم وفي المسئلة خلاف
وتحريم القتال فيه اهل الظاهر ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان ترخص أحد لقتال
رسول الله فقولوا ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم فدل ان حل القتال فيها من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم قال القرطبي ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بالقتال
لاعتذاره عن ذلك الذي أتبع له مع ان أهل مكة كانوا اذذاك مستحقين للقتال لصدهم عن
المسجد الحرام واخراجهم أهله منه وكفرهم وقال به غير واحد من أهل العلم قال ابن دقيق العيد
بيانا كذا القول بالتحريم بأن الحديث دل على أن المأذون فيه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤذن
فيه لغيره ودل على تحريم تنفير صيدها وبالاولى تحريم قتله وعلى تحريم قطع شوكها وبغيره تحريم
قطع ما لا يؤذى بالاولى ومن العجب انه ذهب الشافعي الى جواز قطع الشوك من فروع الشجر
كما نقله عنه أبو ثور وأجاز جماعة غيره وعلاو ذلك بأنه يؤذى فأشبهه القواسم قلته وهذا من تقديم
القياس على النص وهو باطل على انك قد عرفت أنه لم يقم دليل على أن قتله قتل القواسم هو
الاذية واتفق العلماء على تحريم قطع شجرها الذي لم يستنبته الا دميون في العادة وعلى تحريم
قطع خيلاها وهو الرطب من الكلا فاذا ليس فهو الخشيش واختلفوا فيما يستنبته الا دميون
فقال القرطبي الجمهور على الجواز وأفاذا انها لا تحل لقطتها الا لمن يعرفها أبدا ولا يتلکها وهو
خاص بلقطة مكة وأما غيرها فيجوز ان يلتهطها بشبه التلک بعد التعريف لها سنة وبأق ذكر الخلاف
في المسئلة في باب اللقطة ان شاء الله تعالى وفي قوله ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين دليل على أن
الخيار للولي وبأق الخلاف في ذلك في كتاب الجنائيات وقوله نجعله في قبورنا أي نسديه خلل الحجارة
التي تجعل على اللحد وفي البيوت كذلك يجعل فيما بين الخشب على السقف وكلام العباس
يحتمل انه شفاعته اليه صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه اجتهاد منه لما علم من أن العموم غالبه

التخصيص كانه يقول هذا مما تدعو اليه الحاجة وقد عهد من الشريعة عدم الخرج فقر صلى الله عليه وآله وسلم كلاله واستثناء ما يوحى أو اجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم (وعن عبد الله ابن زيد بن عاصم) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة) وفي رواية ان الله حرم مكة ولا منافاة فالمراد ان الله حكم بحرمتها و ابراهيم أظهر هذا الحكم على العباد (ودعا لاهلها) حيث قال اجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من الثمرات وغيرهما من الآيات (وأنى حرمت المدينة) هي علم بالغلبة لمدينة صلى الله عليه وآله وسلم التي هاجر اليها فلا يتبادر عند الاطلاق الا هي (كأحرم ابراهيم مكة وأنى دعوت في صاعها ومدها) أى فيما يكال بهم المالا منهم ما ميكا لان معروفان (بمثل مادعا ابراهيم لاهل مكة متفق عليه) المراد من تحريم مكة تأمين أهلها من أن يقاتلوا وتحريم من دخلها لقوله تعالى ومن دخله كان آمنا وتحريم صيدها وقطع شجرها وعضد شوكها والمراد من تحريم المدينة تحريم صيدها وقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث وفي تحديد حرم المدينة خلاف وورد تحديده بالفاظ كثيرة ورجحت رواية ما بين لايتها التوارد الرواية عليهما ولقوله ﷺ (وعن علي كرم الله وجهه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين غير) بالعين المهملة فمساء جبل بالمدينة (الى ثور رواه مسلم) ثور بالثاء وسكون الواو آخره فى القاموس انه جبل بالمدينة قال ومنه الحديث الصحيح وذو كره هذا الحديث ثم قال وأما قول أبى عبيد بن سلام وغيره من الاكابر الاعلام ان هذا تحميم والصواب الى أحد لان ثورا انما هو بمكة فغير جسد لما أخبرني الشجاع البعلى الشيخ الزاهد عن الحافظ أبى محمد عبد السلام البصرى ان حذاء أحد جانتنا الى ورائه جبلا صغير يقال له ثور وتكرر رسوا الى عنه طوائف من العرب العارفين بتلك الارض فكل أخبرني أن اسمه ثور ولما كتب الى الشيخ عفيف الدين المطرى عن والده الحافظ الثقة قال ان خلف أحد عن شماله جبلا صغيرا مدورا يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خلفا عن سلف انتهى وهو لا ينافي حديث ما بين لايتها لانهم ما جرتان فكنتفانها كفى القاموس وغير ثور مكتنفان المدينة فحديث غير وثورة نفس اللاتين

* (باب صفة الحج ودخول مكة) *

أراد به بيان المناسك والأتيلان بهم امر تبة وكيفية وقوعها وذو كره حديث جابر وهو وافى بجميع ذلك ﷺ (وعن جابر بن عبد الله) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حج) عبر بالماضى لانه روى ذلك بعد تقضى الحج حين سأله عنه محمد بن على بن الحسين كفى صحيح مسلم (نفر جنامعه) أى من المدينة (حتى أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس) بصيغة التصغير امرأة أبى بكر الصديق رضى الله عنه يعنى محمد بن أبى بكر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسلى واستنفرى) بسين مهملة هو شد المرأة على وسطها شيئا ثم تأخذ خرقه عريضة تجعلها فى محل الدم وتشد طرفيها من ورائها ومن قدامها الى ذلك الذى شدته فى وسطها وقوله (ثوب) بيان لما تستنفر به (وأخرى) فيه انه لا يمنع النقاس صحة عقد الاحرام (وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى المسجد) مسجد ذى الحليفة أى صلاة الفجر كذا ذكره الزووى فى شرح مسلم والذي فى الهدى النبوى انها صلاة الظهر وهو الاول لانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى خمس

صلوات بنى الحليفة الخامسة هي الظهر وما قرب بعدها (ثم ركب القصواء) بفتح القاف ثم صاد
 مهملة فواو ألف معدود وقيل بضم القاف مقصور وخطي من قاله لقب لناقته صلى الله عليه وآله
 وسلم (حتى إذا استوت به على البداء) اسم محل (أهل) رفع صوته (بالتوحيد) أى أفراد
 التلبية لله وحده بقوله (يسبغ الله عليك لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) وكانت الجاهلية تزيد في
 التلبية الاشرى كما هو لك عليك وما ملك (ان الحمد) بفتح الهمزة وكسر ها والمعنى واحد وهو
 التعليل (والنعمة لك والملك لا شريك لك حتى إذا أتينا البيت استلم الركن) أى مسحه يده
 وأراد به الحجر الاسود وأطلق الركن عليه لانه قد غلب على الباني (فرمل) أى في طوافه بالبيت
 أى أسرع في مشيه مهراً ولا فيما عدا بين الركنين اليمينين فقط فانه مشى بينهما كما يأتي في حديث
 ابن عباس قريباً (ثلاثاً) أى مرات (ومشى أربعاً ثم أتى مقام ابراهيم فصلى) ركعتي الطواف
 (ورجع الى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب) أى باب الحرم (الى الصفا فلما دنا) أى قرب
 (من الصفا قرأ أن الصفا والمروة من شعائر الله ابداً) في الاخذ في السعي (بما بدأ الله به فرقى)
 بكسر القاف (الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحداه وكبره) وبين ذلك بقوله (وقال
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله أنجز وعده)
 باظهاره تعالى للدين (ونصر عبده) يريد به نفسه الكريمة (وهزم الأحزاب) في يوم الخندق
 (وحده) أى من غير قتال من الآتمين ولا سبب لانهم كما أشار اليه قوله تعالى فارسلنا
 عليهم ريمًا وجنودًا لم تروها أو المراد كل من تحزب لخربه صلى الله عليه وآله وسلم فانه هزمهم (ثم
 دعا بين ذلك ثلاث مرات) دلالة كره الذاكر المذكور ثلاثاً (ثم نزل من الصفا) منتهياً الى المروة
 حتى انصبت قدماها في بطن الوادي (قال عياض فيه اسقاط لفظة لا بد منها وهي حتى انصبت
 قدماها فرمل في بطن الوادي فسقط لفظ رمله قد ثبتت هذه اللفظة في رواية لمسلم وكذا ذكرها
 الحميدي في الجمع بين الصحيحين (حتى اذا صعد) من بطن الوادي (مشى الى المروة ففعل على
 المروة كما فعل على الصفا) من استقبله القبلة الى آخر ما ذكر (فذكر) أى جابر (الحديث)
 بتمامه واقتصر المصنف على محل الحاجة (وفيه) أى في الحديث (فلما كان يوم التروية) بفتح
 التاء وهو الثامن من شهر ردى الحجة سمي بذلك لانهم كانوا يتروون فيه اذ لم يكن يعرفه ماء
 (توجهوا الى منى وركب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 والفجر ثم مكث) بفتح الكاف ثم مثلثة (قليلًا) أى بعد صلاة الفجر (حتى طلعت الشمس
 فأجاز) أى جاوز المزدلفة ولم يقف بها (حتى أتى عرفة) أى قرب منها لانه دخلها بابل (فوجد
 القبة) خيمة صغيرة (قد ضربت له بغرة) بفتح النون وكسر الميم محل معروف (فنزله بها) فان
 غمرة ليست من عرفات كذا في الشرح وفي القاء وس غمرة كفرحة موضع بعرفات أو الجبل الذي
 عليه أنصاب الحرم على عيينك خارجاً من المأزمين تريد الموقف انتهى (حتى اذا زالت الشمس
 أمر بالقصواء فرحلت له) مغيرة صيغة مخفف الحاء المهملة أى وضع عليها رحلها (فأتى بطن
 الوادي) وادى عرفة (خطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر) جمعاً من
 غير أذان (ولم يصل بينهم شيئاً ثم ركب حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء الى الصخرات
 وجعل حبل) فيه ضابطان بالجيم والحاء المهملة والموحدة انا مفتوحة أو ساكنة (المشاة)

وبهم ما ذكره في النهاية وفسره بطريقهم الذي لم يكتفوا في الرمل وقيل أراد صفهم ومجتسمهم في مشيهم تشبيهاً بمجبل الرمل (بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص) قال في شرح مسلم هكذا في جميع النسخ وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ قال قيل صوابه حين غاب القرص قال ويحتمل أن يكون قوله حتى غاب القرص بياناً لقوله غربت الشمس وذهبت الصفرة فإن هذه قد تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص فأزال ذلك الاحتمال بقوله حتى غاب القرص (ودفع وقد شق) بتخفيف النون ضم وضيق (للقصوى الزمام حتى ان رأسها يصيب موراً) بفتح الميم وكسر الراء (رحله) بالحاء المهملة الموضع الذي يثني الراكب رجله عليه قدام وسط الرجل إذا مل من الركوب (ويقول بيده اليمنى) أي يشير بها قائلاً (يا أيها الناس السكينة السكينة) بالنصب أي الزموا (كلما أتى حبلاً) بالمهملة وسكون الباء من حبائل الرمل وحبل الرمل ما طال منه وضخم (أرني لها قليلاً حتى تصعد) بفتح التاء وضمة هاء يقال صعدوا وصعد (حتى إذا أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وقامتين ولم يبعث) أي لم يصل (بينهما شيئاً) أي نافلة (ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان واقامة ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام) وهو جبل معروف في المزدلفة يقال له قرح بضم القاف وفتح الزاي وحاء مهملة (فاستقبل القبلة فدعا وكبر وهلل فلم يزل واقفاً حتى أسفر) أي الفجر (جداً) بكسر الجيم اسفاراً بليغاً (فدفع قبل ان تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر) بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة سمي بذلك لان قيل أصحاب الفيل حسر فيه أي كل وأعيا (حفره قليلاً) أي حركه دابته لتسرع في المشي وذلك مسافة مقدار رمية حجر (ثم سلك الطريق الوسطي) وهي غير الطريق التي ذهب فيها الى عرفات (التي تخرج على الجرة الكبرى) وهي جرة العقبة (حتى أتى الجرة التي عند الشجرة) وهي حذلمى وليست منها والجرة اسم لمجمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال أجز بنو فلان إذا اجتمعوا (فرماها بجمع حصيات يكبر مع كل حصاة منها كل حصاة مثل حصى الخذف) وقدره مثل حبة الباقلاء (رعى من بطن الوادي) بيان لمحل الرمي (ثم انصرف الى المنحر فنحى ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأفاض الى البيت فصلى بمكة الظهر) فيه حذف أي فأفاض الى البيت فطاف به طواف الافاضة ثم صلى الظهر وهذا يعارضه حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر يوم النحر عنى وجع بينهما بأنه صلى بمكة ثم أعاده بأصحابه جماعة بنى لينا والفضل الجماعة خلقه (رواه مسلم مطولاً) وفيه زيادات حذفها المصنف واقتصر على محل الحاجة هنا واعلم ان هذا حديث عظيم مشتمل على جل من القوائد ونفائس من مهمات القواعد قال القاضي عياض قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثر واوصف فيه أبو بكر بن المنذر جراً كبيراً أخرج فيه من القصة مائة وثيقاً وخمسين نوعاً قال ولو تقصى لزيد على هذا العدد قريب منه قلت وليعلم ان الاصل في كل ما ثبت انه فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الوجوب لا من أحدهما ان أفعاله في الحج بيان للحج الذي أمر الله به مجملاً في القرآن والافعال في بيان الوجوب محمولة على الوجوب والثاني قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل ولنذكر ما يحتمل هذا المختصر من قوائمه

ودلائله فقبه دلالة على ان غسل الاحرام سنة للنفساء والحائض وغيرهما بالاولى وعلى استنقار
 الحائض والنفساء وعلى صحة احرامهما وان يكون الاحرام عقيب صلاة فرض أو نفل فانه قد
 قيل ان الركعتين اللتين اهل بعدهما فريضة الفجر وقدمنا لك ان الاصح انهما ركعتا الظهر لانه
 صلاهما قصر ثم اهل وانه يرفع صوته بالتلبية قال العلماء ويستحب الاقتصار على تلبية النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فان زاد فلا بأس فقد زاد عمر لبيك ذا النعماء والنفل الحسن لبيك مر هو بائناك
 ومر غويا لبيك وابن عمر لبيك وسعديك والخير بيدك والرغبة اليك والعمل وأنت لبيك حقا حقا
 تعبدا ورفا وانه ينبغي للحاج القدوم أو لامكة ليطوف طواف القدوم وانه يستلم الركن قبل طوافه
 ويرمل في الثلاثة الاشواط الاول والرمل أسرع المشي مع تقارب الخطا وهو الخبط وهذا الرمل
 يفعله في ما عدا ما بين الركنين اليمانيين كما قدمناه ثم يمشي أربعاً على عادته وانه يأتي بعد تمام
 طوافه مقام ابراهيم ويتلو واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ثم يجعل المقام بينه وبين البيت
 ويصلي ركعتين وقد أجمع العلماء انه ينبغي لكل طائف اذا طاف بالبيت ان يصلي خلف المقام ركعتي
 الطواف واختلفوا هل هما واجبتان أم لا ف قيل بالوجوب وقيل ان كان الطواف واجبا
 والافسنة وهل يجبان خلف مقام ابراهيم حتماً أو يجزئان في غيره ف قيل يجبان خلفه وقيل يندبان
 خلفه ولو صلاهما في الحجر أو في المسجد الحرام أو في أى محل من مكة جاز وفاته الفضيلة وورد
 في القراءة فيهما في الاولى بعد الفاتحة الكافرون وفي الثانية بعدها الصمد واهم مسلم ودل على
 انه يشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول وانفقوا على ان الاستلام
 سنة وانه يسعي بعد الطواف ويدأ من الصفاء ويرقى الى أعلاه ويقف عليه مستقبل القبلة ويذكر
 الله تعالى بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات وفي الموطأ حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى
 وقد قدمنا لك ان في رواية بمسلم سقطت رواية الموطأ انه يرمي في بطن الوادي وهو الذي
 يقال له بين الميادين وهو مشروع في كل مرة من السبعة الاشواط لافي الثلاثة الاول كما في طواف
 القدوم بالبيت وانه يرقى أيضاً على المروة كما رقى على الصفا ويذكر ويدعو ويتم ذلك ثم عمرته
 فان حلق أو قصر صار حلالاً وهكذا فعل الصحابة الذين أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بفسخ الحج
 الى العمرة وامان كان قارناً فانه لا يحلق ولا يقصر ويسعى على احرامه ثم في يوم التروية وهو ثامن
 ذي الحجة يحرم من أراد الحج من حل من عمرته ويطلع هو ومن كان قارناً الى منى كما قال جابر فلما
 كان يوم التروية توجهوا الى منى أى توجه من كان باقياً على احرامه لتمام حجه ومن كان قد صار
 حلالاً احرم وتوجه الى منى وتوجه صلى الله عليه وآله وسلم اليها راكلاً فزل بها وصلى بها الصلوات
 الخمس وفيه ان الركوب أفضل من المشي في تلك المواطن وفي الطريق أيضاً وفيه خلاف ودليل
 الافضلية فيه صلى الله عليه وآله وسلم وان السنة ان يصلي بمعى الصلوات الخمس وان يبيت بها هذه
 الديلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وان السنة ان لا يخرجوا يوم عمرته من منى الا بعد طلوع
 الشمس وان السنة ان لا يدخلوا عرفات الا بعد زوال الشمس وبعد الصلاة صلاة الظهر والعصر
 جميعاً بعرفات فانه صلى الله عليه وآله وسلم نزل بمنى وليست من عرفات ولم يدخل الموقف الا بعد
 الصلاتين وان لا يصلي بينهما شيئاً وان السنة ان يخطب الامام التماس قبل صلاة العصرين وهذه
 احدى الخطب المسنونة في الحج والثانية يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة

الظهر والثالثة يوم النحر والرابعة يوم النفر الاول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق ويأتي الكلام عليها في قوله ثم ركب الى الموقف الى آخره سنن وآداب منها انه يجعل الذهاب الى الموقف عند فراغه من الصلوات ومنها ان الوقوف راكبا أفضل ومنها ان يقف عند الصخرات وهي صخرات مفسرشات في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات واما ما اشتهر من العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم انه لا يصح الوقوف الا فيه فغلط بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات وان الفضيلة في موقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند الصخرات ومنها استقبال القبلة في الوقوف ومنها انه يبقى في الموقف حتى تغرب الشمس ويكون في وقوفه داعيا فانه صلى الله عليه وآله وسلم وقف على راحلته راكبا يدعوا لله عز وجل وكان في دعائه رافعا يديه الى صدره وأخبرهم ان خير الدعاء دعاء يوم عرفة وذکر من دعائه في الموقف اللهم لك الحمد كالذي تقول وخيرا مما تقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي واليك ما أتى ولك ترائي اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وسوا من الصدر وشتات الامر اللهم أعوذ بك من شر ما تجي به الرميذ كره الترمذي ومنها ان يدفع بعد تحقق غروبها بالسكينة ويأمر الناس بها ان كان مطاعا ويضم زمام مراكبه لئلا يسرع في المشي الا اذا أتى جبلا من جبال الرمل ارخاه قليلا لئلا يخف على مراكبه صعوده فاذا أتى المزدلفة نزل بها وصلى المغرب والعشاء جمعاً باذان واحد وأقامتين وهذا الجمع متفق عليه وانما اختلف العلماء في سببه فقل انه نسيك وقيل لانهم مسافرون وانه لا يصلي بين حاشيا وقوله ثم اضطجع حتى طلع الفجر فيه سنن نبوية المبيت بمزدلفة وهو جمع على انه نسيك وانما اختلفوا هل هو واجب أو سنة والاصل فيما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الودح كما عرفت وان السنة ان يصلي الصبح في المزدلفة ثم يدفع منها بعد ذلك فيأتي المشعر الحرام فيقف به ويدعو والوقوف عنده من المناسك ثم يدفع منه عند اسفار الفجر اسفارا بليغا فيأتي بطن محسر فيسرع السير فيه لانه محل غضب الله فيه على أصحاب الفيل فلا ينبغي الا ناة فيه ولا البقاء به فاذا أتى الجرة وهي جرة العقبة نزل بطن الوادي ورماها بسبع حصيات كل حصاة كعبة الباقلا يكبر مع كل حصاة ثم يصرف بعد ذلك الى المنحرف فيخبران كان عنده بدن يريد نحرها واما ما هو صلى الله عليه وآله وسلم فانه نحر بيده الشريفة ثلاثا وستين بدنة وكان معه مائة بدنة فامر عليا عليه السلام بنحر باقيها ولم يذكر الخلق في حديث جابر هذا وسيأتي ذكره في حديث المسور بن مخرمة وانه صلى الله عليه وآله وسلم خلق بعد نحره ثم بعده ركب الى مكة فطاف طواف الافاضة وهو الذي يقال له طواف الزيارة ومن بعده يحل له كل ما حرم عليه بالاحرام حتى وطئ النساء واما اذا رمى جرة العقبة ولم يطف هذا الطواف فانه يحل له ما عدا النساء فهذه الجمل من السنن والآداب التي أفادها هذا الحديث الجليل من أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم تين كيفية أعمال الحج وفي كثير مما دل عليه هذا الحديث مما سقناه خلاف بين العلماء كثير في وجوبه وعدم وجوبه وفي لزوم العلم بتركه وعدم لزومه وفي صحة الخيم ان تركه منه شيئا وعدم صحته وقد طول بد ذلك في الشرح واقتصرنا على ما أفاده الحديث فالأتي بما اشتمل عليه هذا الحديث هو الممثل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم والمقتدى به في أفعاله وأقواله (وعن خزيمة بن ثابت) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا فرغ من تليته في حج أو عمره سأل الله

رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار زواه السافعي باسناد ضعيف) سقط هذا الحديث من نسخة الشارح التي وقف عليها السيد رحمه الله فلم يكلم عليه قلت وهو موجود في نسخ من الشرح غير ما وقف عليه السيد رحمه الله ووجه ضعفه ان فيه صالح بن محمد بن أبي زائدة أبو أوفد الليثي وقد ضعفوه والحديث دليل على استحباب الدعاء بعد الفراغ من كل تلبية يليها المحرم في أي حين بهذا الدعاء ونحوه ويحتمل ان المراد بالفراغ منها انتهاء وقت المشروعية وهو عند رى جرة العقبة والاول أوضح (وعن جابر) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحررت ههنا ومنى كلها منحر فأنحروا في رحالكم) جمع رحل وهو المنزل (ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف) وحده عرفة ما خرج عن وادي عرنة الى الجبال المقابلة مما يلي بساتين بني عامر (ووقفت ههنا وجمع كلها موقف وراه مسلم) أفاد صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يتعين على أحد نحره حيث نحر ولا وقوفه بعرفة وجمع حيث وقف بل ذلك موسع عليهم حيث نحر وفي أي بقعة من بقاع منى فانه يجزئ عنهم وفي أي بقعة من بقاع عرفة وجمع وقفوا أجزأ وهذا زيادة في بيان التخفيف عليهم وقد كان أفاده تقرير لمن حج معه من لم يقف في موقفه ولم ينحر في منحره اذ من المعلوم انه حج معه ام لا تحصى ولا يتسع لها مكان وقوفه ونحره وهذا الدم الذي يحمله منى هو دم القران والتمتع والاحصار والافساد والتطوع بالهدى واما الذي يلزم المعتمر فحله مكة واما سائر السماء اللازمة من الجزاءات فحلها الحرم المحرم وفي ذلك خلاف معروف (وعن عائشة) رضي الله عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء الى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها متفق عليه) هذا الخبر عن دخوله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فانه دخلها من محل يقال له كداء بفتح الكاف والمدغمة منصرف وهي الثنية التي ينزل منها الى المعلاة مقبرة أهل مكة وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر المؤيد في حدود عشرين وعثماناته واسفل مكة هي الثنية السفلى يقال لها كداء بضم الكاف والقصر عند باب الشبيكة ويقول أهل مكة افتحوا ودخل وضم واخرج ووجه دخوله صلى الله عليه وآله وسلم من الثنية العليا ما روى انه قال أبو سفيان لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء فقال له العباس ما هذا قال شئ طلع بقلبي وإن الله لا يطلع الخيل من هنالك أبدا قال العباس فذكرت أبو سفيان بذلك لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها وعند البيهقي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف قال حسان فأنشده

عدمت بنيتي إن لم تروها * تنير النقع مطلعها كداء

فتبسم صلى الله عليه وآله وسلم وقال ادخلوها من حيث قال حسان واختلف في استحباب الدخول من حيث دخل صلى الله عليه وآله وسلم والخروج من حيث خرج فقيل يستحب وانه يعدل اليه من لم تكن طريقه عليه وقال البعض انما فعله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان على طريقه فلا يستحب لمن لم يكن كذلك وقال ابن تيمية يشبهه ان يكون وجه ذلك والله أعلم ان الثنية العليا التي تشرف على الابطح والمقابر اذا دخل منها الانسان فانه يأتي من وجه البلد والكعبة مستقبلا استقبالا من غير انحراف بخلاف الذي يدخل من الناحية السفلى لانه يستدير بالبلد والكعبة فاستحب ان يكون ما يليه منها مؤخر هاتلا يستدير وجهها يعني اذا خرج من الثنية العليا (وعن ابن عمر)

رضي الله عنه (انه كان لا يقدم مكة الابات) ليله قدومه (بنى طوى) في القاموس مثلثة الطاء
وتنون موضع قريب من مكة (حتى يصبح ويغتسل ويذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أي انه فعله (متفق عليه) فيه استحباب ذلك وانه يدخل مكة ثم اراوه و قول الاكثر وقال جماعة
من السلف وغيرهم الليل والنهار سواء والنبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة في عمرة الجعرانة
ليلا وفيه دلالة على استحباب الغسل لدخول مكة ﴿١﴾ (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (انه كان
يقبل الحجر الاسود ويسجد عليه رواه الحاكم من فروعها والبيهقي وقوفاً) وحسنه أحمد وقدره
الازرق بسنده الى محمد بن عباد قال رأيت ابن عباس جاء يوم التروية وعليه حلة من جلد رأسه
فقبل الحجر ويسجد عليه ثم قبله ويسجد عليه ثلاثاً رواه أبو يعلى بسنده من حديث أبي داود
والطبراني عن جعفر بن عثمان الخزازي قال رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر ويسجد عليه
وقال رأيت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه وقال رأيت عمر يقبل الحجر ويسجد عليه
وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبله وحديث عمر في صحيح مسلم انه قبل الحجر
والتزمه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بك حقيقاً يؤيد هذا فيه شرعية تقبل
الحجر والسجود عليه (وعنه) أي عن ابن عباس (قال أمرهم) أي أمر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أصحابه الذين قدموا معه مكة في عمرة القضية (ان يرملوا) بضم الميم (ثلاثة اشواط) أي
يهربون فيها في الطواف (ويمشوا أربعاً ما بين الركنين متفق عليه) حديث ابن عباس هذا أخرجه
البخاري في الحج وفي المغازي بلفظ أمرهم ان يمشوا الاشواط الثلاثة وان يمشوا ما بين الركنين
وأخرجه مسلم أيضاً كذلك وفي لفظ له ان يرملوا ثلاثاً ويمشوا أربعاً فلفظ أربعاً في متن بلوغ
المرام من سبق القلم اذ لا يصح الكلام مع توسطها بين يمشوا وما بين الركنين ﴿٢﴾ (وعن ابن عمر انه كان
إذا طاف بالبيت الطواف الاول خب ثلاثاً ومشى أربعاً وفي رواية رأيت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إذا طاف في الحج أو العمرة أو ما يقدم فانه يسعي ثلاثة أطواف بالبيت ويسعى
أربعة متفق عليها) واصل ذلك ووجه حكمته ما رواه ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وأصحابه مكة فقال المشركون انه يقدم عليكم وقد وهنتهم حتى يثرب فامر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه ان يرملوا الاشواط الثلاثة وان يمشوا بين الركنين ولم يمنعه ان
يرملوا الاشواط كلها الا لبقاء عليهم أخرجه الشيخان وفي لفظ مسلم ان المشركين جلسوا بمأبى
الحجر وانهم حين رأوه يرملون قالوا هؤلاء الذين زعمتم انهم لم يهتكم انهم لم يجلدوا من كذا وكذا
وفي لفظ لغيره انهم الا كالفزلان فكان هذا أصل الرمل وسببه اغاظة المشركين ورد قولهم وكان
هذا في عمرة القضية ثم صار سنة ففعله في حجة الوداع مع زوال سببه واسلام من في مكة وانما لم
يرملوا بين الركنين لان المشركين كانوا من ناحية الحجر عند قبة عات فلم يكونوا بين
الركنين وفيه دليل على انه لا بأس بقصد اغاظة الاعداء بالعبادة وانه لا ينافي اخلاص العمل بل هو
اضافة طاعة الى طاعة وقد قال تعالى ولا يسألون من عدوئنا الا كتب اهلهم به عمل صالح وقد ذهب
ابن الصباغ الى ان الرمل لا يكون فيما بين الركنين واجاب الجمهور القائلون بان الرمل من الحجر الى
الحجر بان ذلك انما كان في عمرة القضاء وقد ذكر سببه وهو البقاء عليهم واما في حجة الله عليه
وآله وسلم فانه رمل من الحجر الى الحجر وكان متأخراً فيكون ناسخاً ويجب الاحتية وهو ما أخرجه

الشيخان الألفظ لمسلم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم رمل من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً كذا في التلخيص (وعنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (قال لم أر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلم من البيت غير الركنين اليمانيين رواه مسلم) اعلم أن للبيت أربعة أركان الركن الأسود ثم اليماني ويقال لهما اليمانيان بخفيف الياء وقد تشددوا عما قبل لهما اليمانيان تغليبا كالأيوين والقمرين والركن الآخر يقال لهما الشاميان وفي الركن الأسود فضيلتان أحدهما كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام والثانية كونه فيه الحجر وأما اليماني ففيه فضيلة كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام ويأتي مخفف يعني بتعويض الألف من إحدى ياءي النسب فبقيت الياء الأخرى مخففة وحكي سيبويه والجوهري وغيرهما التشديد أيضاً بناء على زيادة الألف وبقاء ياء النسب بحالها وأما الشاميان فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين فهذا خص الأسود بسنتي التقبيل والاستلام للفضيلتين وأما اليماني فيستلمه ولا يقبله لأن فيه فضيلة واحدة وانفتحت الامة على استحباب استلام الركنين اليمانيين وانفق الجاهلية على أنه لا يصح الطائف الركنين الآخران قال القاضي وكان فيه أي في مسح الركنين خلاف لبعض الصحابة والتابعين وانقرض الخلاف واجمعوا على أنهما لا يستلمان وعليه دل حديث الباب (وعن عمر) رضي الله عنه (أنه قبل الحجر وقال إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبلتك ما قبلتك متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث سويد بن غفلة أنه قال رأيت عمر قبل الحجر والتزمه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يك حفاً وأخرج البخاري أن رجلاً سأل ابن عمر عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله قال رأيت أن غلبت فقال دع رأيك باليمن رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله وروى الأزرقي من حديث عمر بن زياد أنه قال له علي عليه السلام بلى يا أمير المؤمنين هو يضر وينفع قال واين ذلك قال في كتاب الله قال واين ذلك من كتاب الله عز وجل قال قال الله وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بر بكم قالوا بلى شهدنا قال فلما خلق الله آدم مسح ظهره فاخرج ذريته من صلبه فقررههم أنه الرب وهم العبيد ثم كتب ميثاقهم في رقبته وكان لهذا الحجر عينا وإنسان فقال له افتح فالك فالقمة ذلك الرق وجعله في هذا الموضع وقال تشهد لمن وافاك بالإيمان يوم القيامة قال الراوي فقال عمر أعود بالله أن أعيش في قوم لست فيهم بأباً بالحسن قال الطبري إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشي عمران تقبيل الحجر من باب تعظيم بعض الأجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمران يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لأن الحجر ينفع ويضر فإنه كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان انتهى قلت إن صحة رواية الأزرقي فالذي قاله علي عليه السلام اجنبي عن المقام وليس في قوله فالقمة ذلك الرق دليل على أنه حجر يضر وينفع فإن قول عمر من وادوقول أبي الحسن من واد آخر

سارت مشرقاً وسرت مغرباً * شتان بين مشرق ومغرب

❦ (وعن أبي الطفيل) رضي الله عنه (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن) هو عصا محنية الرأس (معه ويقبل المحجن رواه مسلم) وأخرج

الترمذي وغيره وحسنه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عينان تبصران ولسان ينطق به يشهدان استلمه بحق وروى الأزرقي بأسناد صحيح من حديث ابن عباس قال ان هذا الركن بين الله عز وجل في الأرض يصافح به عباده مصافحة الرجل أخاه وأخرج أحمد الركن بين الله في الأرض يصافح به خلقه والذي نفس ابن عباس بيده ما من امرئ مسلم يسأل الله عنده شيئاً إلا أعطاه إياه وحديث أبي الطفيل دال انه يجزئ عن استلامه باليد استلامه بالآلة وتقبيله بالآلة كالحجج والعساو كذلك اذا استلمه بيده قبل يده فقد روى الشافعي انه قال ابن جرير يج لعطاء هل رأيت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا استلموا قبلوا أيديهم قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمرو وأبا سعيد وأبا هريرة اذا استلموا قبلوا أيديهم فان لم يمكن استلامه لأجل الزجة قام حياله ورفع يده وكبر لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال يا عمر انك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذي الضعفاء ان وجدت خلوة فاستلمه والا فاستقبله وهما لكبر رواء أحد والأزرقي واذا أشار بيده فلا يقبلها لانه لا يقبل الا الحجر أو مامس الحجر فالمراد من قوله اذا استلموا قبلوا أيديهم أن ذلك حيث مسوا الحجر بأيديهم (وعن يعلى بن أمية) رضي الله عنه (قال طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم مضطجعا يريد أخضر رواء النجمة إلا النساء) وصححه الترمذي (الاضطجاع افتعال من الضبع بفتح المعجمة وسكون الموحدة وهو العضو ويسمى التائب لانه يجعل وسط الرءاء تحت الابط ويبدى ضبعه الايمن وقيل يبدى ضبعيه وفي النهاية هوان يأخذ الأزار أو البردو يجعله تحت ابطنه الايمن ويأتي طرفه على كتفه الايسر من جهتي صدره وظهره وأخرج أبو داود عن ابن عباس اضطجع فكبر واستكبر واستلم وكبر ثم مل ثلاثة أطواف كانوا اذا بلغوا الركن اليماني وتغيّبوا من قریش مشوا ثم يطبعون عليهم برملون تقول قریش كانهم الغزلان قال ابن عباس فكانت سنة وأول ما اضطجعوا في عمرة القضاء ليستعينوا بذلك على الرمل ليرى المشركون قوتهم ثم صار سنة ويضطجع في الإشواط السبعة فاذا قضى طوافه سوى ثيابه ولم يضطجع في ركعتي الطواف وقيل في الثلاثة الأولى لا غير (وعن أنس) رضي الله عنه (قال كان يمل منا المهل فلا يشكر عليه ويكبر منا المكبر فلا يشكر عليه متفق عليه) تقدم ان الأهلال رفع الصوت بالتلبية وأول وقته حين الإحرام الى الشروع في الأهلال وهو في الخج الى أن يأخذ في رمي جرة العتقة وفي العمرة الى الطواف ودل الحديث على انه من كبر مكان التلبية فلا يشكر عليه بل هو سنة لانه يريد أنس انهم كانوا يفعلون ذلك ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم فيقر كلا على ما قاله إلا ان الحديث ورد في صفة عتدوهم الى عرفات وفيه رد على من قال تقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النفل) بفتح الناء والقاف وهو متاع المسافر كما في النهاية (أو قال في الضعفة) شك من الراوي (من جمع) بفتح الجيم وسكون الميم علم لمزدلفة سميت به لان آدم وحواء لما هبطا اجتماعهما كما في النهاية (بأبل) قد علم ان من السنة انه لابد من الميت بجمع وانه لا يفيض من بات به الا بعد صلاة الفجر بها ثم يقف بالمشعر الحرام ولا يدفع منه الا بعد اسفار الفجر جدا ويدفع قبل طلوع الشمس وقد كانت الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون اشرق ثبير كيما تغير نخالفهم صلى الله عليه وآله وسلم إلا ان

حديث ابن عباس هذا ونحوه دل على الرخصة للضعفة في عدم استكمال المبيت والنساء كانت عنة
أيضا الحديث أسماء بنت أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن بضم الظاء
والعين وسكنونها جمع طعينة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة بلا هودج وعلى الهودج بلا
مرأة كما في النهاية وحديث أسماء أخرجه الشيخان عن عبد الله ولي أسماء أنها نزلت ليلة جمع
عند المزدلفة فأقامت تصلي فصارت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصارت ساعة ثم قالت
يا بني هل غاب القمر قلت لا فصارت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت نعم قالت فارتحلوا
فارتحلنا ومضينا حتى رمت جرة العقبة ثم رجعت فملت الصبح في منزلها فقلت يا هاشم ما رأنا إلا
قد غلبنا قالت يا بني إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن ﴿١﴾ (وعن عائشة) رضي الله
عنها (قالت استأذنت سودة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة أن تدفع قبله وكانت
ثبطة) بفتح المثناة وسكون الموحدة فسر ها قوله (تعي ثبلة فأذن لها) متفق عليهما (على
حديث ابن عباس وعائشة وفيه دليل على جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر ولكن العذر كما
أفاده قوله وكانت ثبطة وجهه والعلماء أنه يجب المبيت بمزدلفة ويلزم من تركه دم وذهب آخرون إلى
أنه سنة إن تركه فاته الفضيلة ولا اثم عليه ولا دم ويبيت أكثر الليل وقيل ساعة من النصف الثاني
وقيل غير ذلك والذي فعله صلى الله عليه وآله وسلم المبيت بها إلى أن صلى الفجر وقد قال خذوا عني
مناسككم ﴿٢﴾ (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم لا ترموا الجمر حتى تطلع الشمس رواه الخمسة إلا التمسائي وفيه انقطاع) وذلك لأن فيه
الحسن العرفي بجلي كوفي ثقة احتج به مسلم واستشهد به البخاري غير أن حديثه عن ابن عباس
منقطع قال أحمد الحسن العرفي لم يسمع عن ابن عباس وفيه دليل على أن وقت رمي جرة العقبة
من بعد طلوع الشمس وإن كان الراي ممن أبيع له التقدم إلى منى وأذن له في عدم المبيت بمزدلفة
وفي المسئلة أربعة أقوال الأول جواز الرمي بعد نصف الليل للقادر والعاجز قاله أحمد والشافعي
الثاني لا يجوز إلا بعد الفجر مطلقا وهو قول أبي حنيفة والثالث لا يجوز إلا بعد طلوع
الفجر ولمن له عذر بعد نصف الليل والرابع للشوري والنخعي أنه بعد طلوع الشمس للقادر وهذا أقوى
الأقوال دليلا وأرجحها قيل ﴿٣﴾ (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت أرسل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بام سلمة ليلة النحر فرمت الجمر قبل الفجر ثم مضت فافاضت رواه أبو داود وإسناده
على شرط مسلم) الحديث دليل على جواز الرمي قبل الفجر لأن الظاهر أنه لا يخفى عليه صلى الله
عليه وآله وسلم ذلك فقرره وقد عارضه حديث ابن عباس وجع بينهما بأنه يجوز الرمي قبل الفجر لمن
له عذر وكان ابن عباس لا عذر له قالت يقدح في هذا الجمع ما أخرجه الستة وأجد عن ابن عباس
قال أنا ممن قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة من ضعفة أهله وقد ذهب الشافعي إلى
جواز الرمي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز وقال آخرون لا يجوز إلا من بعد طلوع الشمس
للقادر وهو الذي يدل فعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله في حديث ابن عباس المتقدم قريبا وهو
وإن كان فيه انقطاع فقد عذبه فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله خذوا عني الحديث وقد
تقدمت أقوال العلماء في ذلك ﴿٤﴾ (وعن عروة بن مضر) بضم الميم وتشديد الراء وكسر ها
وبالضاد المعجمة والسين المهملة كوفي شهيد حجة الوداع وصدر حديثه أنه قال أتيت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بالموقف يعني جعاف قلت جئت يا رسول الله من جبل طى فأنا كاتب مطيقي
واتعبت نفسي وفي لفظ فرسي والله ما تركت من جبل الاوقفت عليه فهل لي من حج ثم ذكر
الحديث (قال قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم من شهد صلاتنا) يعني صلاة الفجر هذه يعني
بالمزدلفة (فوقف معنا) أى فى المزدلفة (حتى يدفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً وأنها راقدتم
حججه وقضى نفته رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن خزيمة) فيه دلالة على انه لا يتم الحج الا
بشهود صلاة الفجر بعرفة والوقوف بها حتى يدفع الامام وقد وقف بعرفة قبل ذلك فى ليل أو نهار
ودل على اجزاء الوقوف بعرفة فى نهار يوم عرفة اذا كان من بعد الزوال أو فى ليلة الاضحية وانه
اذا فعل ذلك فقد قضى نفته وهو قضاء المناسب وقيل اذهب الشعر ومفهوم الشرط ان من لم
يفعل ذلك لم يتم حجه وادعى ابن حزم وابن رشد فى النهاية الاجماع على انه لا يجوز الوقوف يوم عرفة
قبل الزوال وفى كتب فقه الحنابلة ان وقت الوقوف بعرفة من طلوع فجر يوم عرفة الى طلوع فجر
النحر قال السيد فى منحة الغفار والحاصل انه لا دليل على انه لا يقف الا من بعد الزوال فالظاهر مع
أحمد قال ابن تيمية فى المنتقى بعد سياق حديث عروة بن مضر هو حجة فى ان نهار عرفة كله وقت
الوقوف انتهى واما الوقوف بعرفة فانه مجمع عليه واما بعرفة فذهب الجمهور الى انه يتم الحج وان
فاته ويلزم فيه دم وذهب ابن عباس وجماعة من السلف الى انه ركن كعرفة وهذا المفهوم دليل له
ويؤيده رواية النسائي ومن لم يدرك جعاف فلا يحج له وقوله تعالى واذا كروا الله عند المشعر الحرام
وفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله خذوا عني مناسككم وأجاب الجمهور بان المراد من
حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقد تم حجه وأتى بالكامل من الحج ويدل له ما أخرجه وأهل
السنن وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى انه أتاه صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف
بعرفات ناس من أهل نجد فقالوا كيف الحج قال الحج عرفة من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع
فقد تم حجه وفى رواية لابي داود من أدرك عرفة قبل ان يطلع الفجر فقد أدرك الحج وفى رواية
الدارقطنى الحج عرفة الحج عرفة قالوا فهذا صريح فى المراد وأجابوا عن زيادة ومن لم يدرك جمعاً
فلا يحج له باحتمالها التأويل أى فلا يحج كامل الفضيلة وبأنها رواية أسكرها أبو جعفر العقيلي واللف
فى انكارها جزأً وعن الآية انها لا تدل الا على الامر بالذكر عند المشعر لا على انه ركن وبأن قوله صلى
الله عليه وآله وسلم بيان للواجب المستكمل الفضيلة ﴿وعن عمر﴾ رضى الله عنه (قال ان
المشركين كانوا لا يفيضون أى من مزدلفة حتى تطلع الشمس ويقولون أشرك) بفتح الهمزة فعل
أمر من الاشراق أى ادخل فى الشروق (ثمير) بفتح الناء وكسر الباء فتحية فراجل معروف
على يسار الذهاب الى منى وهو أعظم جبال مكة (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالفهم
فأفاض قبل ان تطلع الشمس رواه البخارى) وفى رواية بزيادة كما تغير أخرجها الاسماعيلى وابن
ماجيه وهو من الاغارة الاسراع فى العدو والفرس وفيه انه يشرع الدفع وهو الافاضة قبل شروق
الشمس وتقدم حديث جابر حتى أسفر جداً ﴿وعن ابن عباس وادامة بن زيد﴾ رضى الله
عنهما (قالا لم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابى حتى رمى جرة العقبة رواه البخارى)
فيه دليل على مشروعية الاستمرار فى التلبية الى يوم النحر حتى يرمى الجرة وهل يقطعه عند الرمي
باول حصاة أو مع فراغه من الذهاب الجمهور الى الاول واجد الى الثانى ودل له ما رواه النسائي فلم

يزل يلبي حتى رمى الجمرة فلما رجع قطع التلبية وماروا أيضا ابن خزيمة وقال حديث صحيح من
حديث ابن عباس عن الفضل انه قال أقضت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يزل يلبي
حتى رمى جرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة وهو بين المراتين قوله
حتى رمى جرة العقبة أي أتم رميها وللعلماء خلاف من يقطع التلبية وهذه الأحاديث قد بينت
وقت تركه صلى الله عليه وآله وسلم لها ﷺ (وعن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه (انه
جعل البيت عن يساره) عند رميه جرة العقبة (ومنى عن يمينه) أي يقف تحت الجمرة في بطن
الوادي ويجعل منى عن يمينه (ومكة عن شماله ويستقبل الجمره ورمى الجمره بسبع حصيات وقال
هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة) متفق عليه قام الاجماع على ان هذه الكيفية ليست
بواجبة وانما هي مستحبة وهذا قاله ابن مسعود رداعلى من رميها من فوقها واتفقوا على ان سائر
الجمار يرمى من فوقها وخص سورة البقرة بالذكر لان غالب أعمال الحج مذكورة فيها وأولانها
اشتملت على أكثر أمور الديانات والمؤملات وفيه جواز ان يقال سورة البقرة خلافاً لمن
قال يكبره ولا دليل له ﷺ (وعن جابر رضي الله عنه قال رمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الجمرة يوم النحر ضحى وأما بعد ذلك فاذا زالت الشمس رواه مسلم) تقدم الكلام على
وقت رمى جرة العقبة والحديث دليل ان وقت رمى الثلاث الجمار من بعد زوال الشمس
وهو قول جماهير العلماء ﷺ (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (انه كان يرمى الجمره الدنيا) بضم
الدال وبكسر ها أي الدنية الى مسجد الخيف وهي أول الجمرات التي ترمى يوم ثاني النحر
(بسبع حصيات يكبر على اثر كل حصاة ثم يتقدم ثم يسلم) بضم حرف المضارعة وسكون المهملة
أي يقصد السهل من الارض (فيقوم فيستقبل القبلة فيقوم طويلاً فيسجد عوراً ويرفع يديه
ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال) أي يمشي الى جهة شماله ليقيم داعياً في مقام
لا يصيبه الرمي (فيسلم ويقوم مستقبلاً القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمي جرة
ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول ﷻ كذا رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يفعل رواه البخاري) فيسه ما قد دلت عليه الأدلة الماضية من الرمي
بسبع حصيات لكل جمره والتكبير عند كل حصاة وفيه زيادة انه يستقبل القبلة بعد الرمي
للجمرتين ويقوم طويلاً يدعو الله تعالى وقد فسر مقدار القيام ما أخرجه ابن أبي شيبة
باسناد صحيح ان ابن عمر كان يقوم عند الجمرتين بقدر ما تقرأ سورة البقرة وانه يرفع يديه عند الدعاء
قال ابن قدامة ولا نعلم في ذلك خلافاً الا ما يروى عن مالك انه لا يرفع يديه عند الدعاء وحديث
ابن عمر دليل بخلاف ما قال مالك ﷺ (وعنه) أي ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم قال اللهم ارحم المخلقين) أي الذين خلقوا وسهم في حج أو عرة عند الاحلال منهما
قالوا) يعني السامعين من العجائز قال المصنف في الفتح انه لم يقف في شيء من الطرق على اسم
الذي تولى السؤال بعد البحث الشديد عنه (والمقصرون) هم من عطف التلقين كما في قوله تعالى
قال ومن كفر على أحد الوجهين في الآية كأنه قيل قل وارحم المقصرين (يارسول الله قال في
الثالثة والمقصرون متفق عليه) وظاهره انه دعا للمخلقين مرتين وعطف المقصرين في الثالثة
وفي روايات انه دعا للمخلقين ثلاثاً ثم عطف المقصرين ثم انه اختلف في هذا الدعاء متى كان منه
صلى الله عليه وآله وسلم فقليل في عمرة الحديبية وحزم به امام الحرمين وقيل في حجة الوداع وقواه

النووي وقال هو الصحيح المشهور وقال القاضي عياض كان في الموضوعين قال النووي ولا يبعد ذلك وبمثلها قال ابن دقيق العيد قال المصنف وهذا هو المتعين لتطافر الروايات بذلك والحديث دليل على شرعية الحلق والتقصير وإن الحلق أفضل هذا ويجب في حلق الرأس استكمال حلقه عند مالك واجد وقيل هو الأفضل ويجزئ الأقل فتقيل الربع وقيل النصف وقيل أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وقيل شعرة واحدة والخلاف في التقصير في التفصيل مثل هذا وأما مقدارها فيكون قدر أنملة وقيل إذا اقتصر على دونها أجزأ وهذا كله في حق الرجال ثم هو أي تفضيل الحلق على التقصير أيضا في حق الحاج والمعتمر وأما الممتنع فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بين الحلق والتقصير كما في رواية البخاري بلفظ ثم يحلق أو أويقصر وأما ظاهر الحديث استواء الأمرين في حق الممتنع وفصل المصنف في الفتح فقال إن كان حيث يطالع شعره فالأولى له الحلق والأقل تقصير ليقع الحلق في الحج وبين وجه التفصيل في الفتح وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير أجماعا وأخرج أبو داود ومن حديث ابن عباس ليس على النساء حلق وإنما على النساء التقصير وأخرج الترمذي من حديث علي بن أبي طالب أن تحلق المرأة رأسها وهل يجزئ لو حلفت قال بعض الشافعية يجزئ ويكره لها ذلك (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف في حجة الوداع) أي يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطف عند الجرة (فجعلوا يسألونه فقال رجل) قال المصنف لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد (لم أشعر) أي لم أفطن أو لم أعلم لم يذكر في هذه الرواية متعلق الشعور وفي لفظ مسلم لم أشعر أن الرمي قبل النحر (خلقت قبل أن أذبح قال أذبح) أي الهدى والذبح ما يكون في الحلق (ولأخرج) لأنهم (وجاء آخر فقال لم أشعر فتكرت) النحر ما يكون في اللبنة (قبل أن أرمي) جرة العقبة (قال أرم ولا أخرج فاسئل يومئذ عن شيء أقدم ولا أخر إلا قال أفعول ولا أخرج متفق عليه) أعلم أن الوظائف على الحاج يوم النحر أربع الرمي بحجارة العقبة ثم نحر الهدى أو ذبحه ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الأفاضة وهذا هو الترتيب المشروع فيها وهكذا فعل صلى الله عليه وآله وسلم في حجة في الصحيحين أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجرة فمر ما ثم أتى منزله بمنى فنحر وقال للعالم خذ ولا تزع في هذا للعاج مطالقنا زرع بعض الفقهاء في القارن فقال لا يحل حتى يطوف والحديث دليل على أنه يجوز تقديم بعض هذه الأشياء وتأخيرها وأنه لا ضيق ولا أثم على من قدم أو أخر فاختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي وجهود السلف وفقهاء أصحاب الحديث والعلماء إلى الجواز وأنه لا يجب الدم على من فعل ذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم للسائل لا أخرج فإنه ظاهر في نفي الأثم والتفدية بما لا نفي الضيق يشملها قال الطبري لم يسقط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحج إلا وقد أجزأ الفعل الأول ويجزئ الأمر بالاعادة لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المكلف الحكم الذي يلزمه في الحج كالوتر الذي الرمي ونحوه فإنه لا يأتى بتركه ناسيا أو جاهلا لكن يجب عليه الاعادة وأما التفدية فلا يظهر سقوطها عن الناسي والجاهل وعدم سقوطها عن العالم قال ابن دقيق العيد القول بسقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العالم أقوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بقوله خذوا عني مناسككم وهذه المسؤالات المرخصة بالتقديم

عبد الله أو عمرو أو عرو حليف بنى عبيد بن زيد من بني عرو بن عوف من الانصار شهد بدرا والمشاة
بعدها وقيل لم يشهد بدرا وانما خرج اليها معه صلى الله عليه وآله وسلم فرتده الى اهل مسج
الضرار لشيء بلغه عنهم وضرب له بسهمه وأجره فكان كمن شهد معه مات سنة ٤٥ وقيل استشه
يوم اليمامة وقد بلغ مائة وعشرين سنة (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاة الابل
في البيتوتة عن متى يرمون يوم النحر ثم يرمون اليومين) أى اليوم الثالث لذلك اليوم واليوم الذي
فاتهم الرمي فيه وهو اليوم الثاني (ثم يرمون يوم النحر) أى اليوم الرابع اذا لم يتجلبوا (رو
الخمسة وصححه الترمذى وابن حبان) فان فيه دليلا على انه يجوز لأهل الاعذار عدم المبيت به
وانه غير خاص بالعباس ولا بسقايته وانه لو أحدث أحد سقاية جازله ما جاز لأهل سقاية زمز
(وعن أبي بكر) رضى الله عنه (قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر
الحديث متفق عليه) فيه شرعية الخطبة يوم النحر وليست خطبة العيد فانه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم لم يصل العيد في حجة ولا خطب خطبته وعلم أن الخطب المشروعة في الحج ثلاث عند المالكية
والحنفية الاولى سابع ذى الحجة والثانية يوم عرفة والثالثة نأى النحر وزاد الشافعي رابعة هي يوم
النحر وجعل الثالثة في ثالث النحر لاني ثانياه قال لانه أول النحر وقالت المالكية والحنفية ان خطبة
يوم النحر لا تعد خطبة انما هي وصايا عامة لانها مشروعة في الحج ورد عليهم بان الصلاة سموها
خطبة وبانها اشتملت على مقاصد الخطبة كما أفاده لفظها وهو قوله أتدرون أى يوم هذا قلنا الله
ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه فقال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أى شهر هذا
قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه فقال أليس ذى الحجة قلنا بلى قال أى بلد
هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه فقال أليس البلد الحرام قلنا
بلى قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم
تلقون ربكم اهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من
سامع فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم بعض أخرجه البخارى فاشتمل الحديث على
تعظيم البلد الحرام ويوم النحر وشهر ذى الحجة والنهي عن الدماء والاموال والنهي عن رجوعهم
كفار او عن قتال بعضهم بعضا والامر بالاخلاص منه وهذه من مقاصد الخطب ويدل على شرعية
خطبة ثاني يوم النحر قوله (وعن سراء) يفتح السين وتشديد الراء ممدود (بنت نهبان) يفتح
النون وسكون الباء (قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرؤس) سمي بذلك
لأنهم فيه رؤس الهدى (فقال أليس هذا أوسط أيام التشرى الحديث رواه أبو داود وباسناد
حسن) وهذه الخطبة الرابعة ويوم الرؤس هو ثاني يوم النحر بالاتفاق وقوله أوسط أيام التشرى
يحتمل أفضلها ويحتمل الاوسط بين الطرفين وفيه دليل ان يوم النحر منها ولفظ حديث السراء قالت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أتدرون أى يوم هذا قالت وهو اليوم الذي يدعونه
يوم الرؤس قالوا الله ورسوله أعلم قال هذا أوسط أيام التشرى قال أتدرون أى بلد هذا قالوا الله
ورسوله أعلم قال هذا المشعر الحرام قال اني لا أدري لعلى لا ألقاكم بعد عامي هذا (١) في عامكم
هذا حتى تلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ألا فليبلغ أذنكم أقصاكم اهل بلغت فلما قدمنا
المدينة لم يلبث الا قليلا حتى مات صلى الله عليه وآله وسلم (وعن عائشة رضى الله عنها ان النبي

وله بعد عامي هذا في عامكم
هذا كذا في أصله ولعله
بعد يومى هذا في عامكم هذا
وحر رافض الحديث اه

صلى الله عليه وآله وسلم قال لها طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك الحج وعمرتك رواه
 مسلم) فيه دليل على ان القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد للحج والعمرة واليه ذهب جماعة
 من الصحابة والشافعي وغيره وذهبت الحنفية الى أنه لا بد من طوافين وسعين والاحاديث متواترة
 على معنى حديث عائشة عن ابن عمر وجابر وغيرهم واستدل من قال بالطوافين بقوله تعالى
 ارأيتوا الحج والعمرة لله ولادليل في ذلك فان التمام حاصل وان لم يطف الا طوافا واحدا وقد اكنى
 صلى الله عليه وآله وسلم بطواف وسعي واحد وكان قارنا كما هو الحق واستدلوا ايضا بحديث رواه
 يزيد بن مالك قال في الميزان زياد بن مالك عن ابن مسعود ليس بحجة وقال البخاري لا يعرف له سماع
 بن عبد الله وعنه روى حديث القارن يطوف طوافين ويسعي سبعين انتهى * واعلم ان عائشة
 كانت قد اهلست بعمرة ولكنها حاضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارفضي عمرتك
 ا قال النوى معنى رفضها اياها رفض لا عمل فيها وانما اعمالها التي هي الطواف والسعي وتقدير
 شعر الرأس فامرها صلى الله عليه وآله وسلم بالاعراض عن أفعال العمرة وان لم تحرر بالحج فصر
 قارنة وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها الا الطواف فتؤخره حتى تظهر ومن أدلة أنها صارت
 قارنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم طوافك بالبيت الحديث فانه صريح انها كانت متلبسة بحج
 وعمرة ويتعين تأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ارفضي عمرتك بما ذكره النوى فليس معنى
 رفض العمرة الخروج منها وابطالها بالكيفية فان الحج والعمرة لا يصح الخروج منهما بعد الاحرام
 بهما بنية الخروج وانما يصح التحلل منهما بعد فراغهما (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما
 (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه رواه الخمسة الا الترمذي
 وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه لا يشرع الرمل الذي سلفت مشروعيته في طواف القدوم في
 طواف الزيارة وعليه الجمهور (وعن أنس) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقة بالمحصب) بالمهملتين فوحدة برزخ مكرم اسم
 مفعول الشعب الذي يخرج الى الابطح وهو خيف بني كنانة (ثم ركب الى البيت فطاف به) أي
 طواف الوداع (رواه البخاري) وكان ذلك يوم النفر الاخر وهو ثالث أيام التشريق فانه صلى الله
 عليه وآله وسلم رمى الجمار يوم النفر بعد الظهر وأخر صلاة الظهر حتى وصل المحصب ثم صلى الصلوات
 فيه كما ذكر واختلف السلف والخلف هل التحصيص سنة أم لا فقبل سنة وقيل لا وانما هو نزل نزل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد فعله الخلفاء بعده تأسيسا به صلى الله عليه وآله وسلم وذهب ابن
 عباس الى انه ليس من المناسك المستحبة والى مثله ذهب عائشة كما دل له قوله (وعن عائشة)
 رضي الله عنها (انهم لم تكن تفعل ذلك اى النزول الا بطح وتقول انما نزل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لانه كان منزلا أسعى لخروجه رواه مسلم) أي أسهل لخروجه من مكة راجعا الى المدينة
 قبل والحكمة في نزوله أن فيه اظهار نعمة الله عليه باعزاز دينه واطهار كلمته وظهوره على الدين
 كله فان هذا المحل هو الذي تقاسمت فيه قريش على قطيعة بني هاشم وكتبوا صحيفة القطيعة في
 القصة المعروفة واذا كانت الحكمة هي هذه فهي نعمة على الامة اجمعين فينبغي نزوله لمن حج
 من الامة الى يوم الدين (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (قال أمر) بضم الهمزة (الناس)
 نائب الفاعل (ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن الخائف متفق عليه) الا م

للناس هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك الخفيف عن الحائض وغير الراوي الصنيعة للعلم
بالفاعل وقد أخرجه مسلم وأحمد عن ابن عباس باللفظ كان الناس ينصرفون من كل وجهة فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينصرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت وهو دليل على وجوب
طواف الوداع وبه قال جماهير السلف والخلف وخالف مالك وقال لو كان واجبا لما خفف عن
الحائض وأجيب بأن التخفيف دليل الإيجاب إذ لو لم يكن واجبا لما أطلق عليه لفظ التخفيف
والتخفيف عنها دليل على أنه لا يجب عليه فلا تنتظر الطهر ولا يلزمها دم بتركه لأنه ساقط عنها من
أصله ووقت طواف الوداع من ثالث التكرار فإنه يجزئ أجماعا وهل يجزئ قبله والأظهر عدم اجرائه
لأنه آخر المناسك واختلفوا إذا أقام بعده هل يعيده أم لا قبل إذا بقي بعده لشراء زاد وصلاة جماعة
لم يعده وقيل يعيده إذا أقام لتمرير وضوئه ونحوه وقال أبو حنيفة لا يعيد ولو أقام شهرين ثم هل يشترع في
حق المعترق قيل لا يلزمه لأنه لم يرد إلا في الحج وقال الثوري يجب على المعترق أيضا والألزمه دم
﴿وعن ابن الزبير﴾ هو عند الإطلاق يراد به عبد الله رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدي هذا) الإشارة تفيد أنه الموجود عند الخطاب فلا يدخل في
الحكم ما زيد فيه (أفضل من ألف صلاة) وفي رواية خير وفي أخرى تعدل ألف صلاة (فما سواه
إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة) وفي لفظ
عند ابن ماجه وابن زنجويه وابن عساكر من حديث أنس صلاة في مسجدي بخمسين ألف صلاة
واسناده ضعيف وفي لفظ عند أحمد من حديث ابن عمر وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة
ألف صلاة فيما سواه وفي لفظ عن جابر أفضل من ألف صلاة فيما سواه ما أخرجهما أحمد وغيره (رواه
أحمد وصححه ابن حبان) وروى الطبراني عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدي بالف صلاة والصلاة في بيت
المقدس بخمسمائة صلاة ورواه ابن عبد البر من طريق البراء قال البراء هذا اسناد حسن قلت
فعلى هذا يحمل قوله في حديث ابن الزبير بمائة صلاة أي من صلوات مسجدي فتكون بمائة ألف
صلاة فتوافق الحديثان قال أبو محمد بن حزم رواه ابن الزبير عن عمر بن الخطاب بسند كالشمس
في الصحة ولا يخالف لهم من الصحابة فصار كالاجماع وقد روى بالفاظ كثيرة عن جماعة من الصحابة
وعدهم فيما اطلعت عليه خمسة عشر صحابيا وسرديا أسماءهم وهذا الحديث وما في معناه دال على
أفضلية المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض وعلى تفاضلهما فيما بينهما وقد اختلفت الأعداد
المضاعفة كما عرفت والأكثر دال على عدم اعتبار مفهوم الأقل والحكم لاكثر لأنه صريح
وسبقت الإشارة إلى أن الأفضلية في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم خاصة بالموجود في عصره قال
النووي لقوله في مسجدي والإضافة للعهد قلت ولقوله هذا ومثل ما قاله النووي من الاختصاص
نقل المصنف عن ابن عقيل الحنبلي وقال آخرون أنه لا اختصاص للموجود حال تكلمه صلى الله
عليه وآله وسلم بل كل ما زاد فيه داخل في الفضيلة قالوا وفائدة الإضافة الدلالة على اختصاصه دون
غيره من مساجد المدينة لأنها الاحترام غير أن فيه قلت بل فائدة الإضافة الأمران معاً قال
من عمم الفضيلة فيما زيد فيه أنه يشهد لهذا ما رواه ابن أبي شينة والديلمي في منسند الفردوس من
حديث أبي هريرة من فروع الوعد هذا المسجد إلى صنعاء كان مسجدي وروى الديلمي من فروع هذا

مسجدي وما زيد فيه فهو منه وفي سنده عبد الله بن سعيد المقبري وهو واه وأخرج الديلمي أيضا حديثا آخر في معناه إلا أنه حديث معضل وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن أبي عمرة قال زاد عمر في المسجد من شاميته ثم قال لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة لكان مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه عبد العزيز بن عمران المدني متروك ولا يخفى عدم نهوض هذه الآثار إذا المرفوع معضل وغيره كلام صحابي ثم هل تم هذه المضاعفة القرض والنفل أو يخص بالاول قال النواوي أنها نعمهما وخالفه الطحاوي والمالكية مستدلين بحديث أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة وقال المصنف يمكن بقاء حديث أفضل صلاة المرء على عمومته فتكون النافلة في بيته في مكة أو المدينة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجد وإن كانت في البيوت أفضل مطلقا قلت لا يخفى أن الكلام في المضاعفة في المسجد لا في البيوت في المدينة ومكة إذ لم ترد فيهما المضاعفة بل في مسجديهما وقال الزركشي وغيره أنها تضاعف النافلة في مسجد المدينة ومكة وصلاتها في البيوت أفضل قلت يدل لأفضلية النافلة في البيوت مطلقا ما حفظه صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج إلى مسجده إلا لأداء الفرائض مع قرب بيته من مسجده ثم هذا التضعيف لا يختص بالصلاة بل قال الغزالي كل عمل في المدينة بالف وأخرج البيهقي عن جابر مرفوعا الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه إلا المسجد الحرام وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام وعن ابن عمر نحوه وقريب منه للطبراني في الكبير عن بلال بن الحرث

* (باب القوات والاحصار) *

الاحصر المنع قال أكثر أئمة اللغة والاحصار هو الذي يكون بالمرض والعجز والخوف ونحوها وإذا كان بالعدو قيل له الحصر وقيل هما بمعنى (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلقا وجامعا نساءه ونحوه حتى اعتصموا قلوبا رواه البخاري) اختلف العلماء بماذا يكون الاحصار فقال الأكثر يكون من كل حابس يحبس الحاج من عدو مرض وغير ذلك حتى أفق ابن مسعود رجلا لدغ بانه محصر واليه ذهب طوائف من العلماء منهم الحنفية وقالوا إنه يكون بالمرض والكسر والخوف وهذه منصوص عليها ويقاس عليها سائر الأعداء المانعة ويدل عليه عموم قوله تعالى فإن أحصرتم الآية وإن كان سبب نزولها احصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعدو وقال العام لا يصر على سببه وفيه ثلاثة أقوال أحدها أنه خاص به صلى الله عليه وآله وسلم وأنه لا حصر بعده صلى الله عليه وآله وسلم الثاني أنه خاص بمنثل ما اتفق له صلى الله عليه وآله وسلم فلا يلحق به إلا من أحصره عدو وكافر الثالث أن الاحصار لا يكون إلا بالعدو وكافر أو باغيا والبقول المصدر (١)

(١) هو قوله فيما تضاعف فقال الأكثر الخ اه منه

هو أقوى الأقوال وليس في غيره من الأقوال الآثار وفتاوى للصابة وقد تقدم حديث البخاري
 وأنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر قبل أن يخلق وذلك في قصة الحديدية قالوا وحديث ابن عباس
 هذا لا يقتضي الترتيب كما عرفت ولم يقصده ابن عباس إنما قصد وصف ما وقع من غير نظر إلى ترتيب
 وقوله ونحر هديه هو اخبار بأنه كان معه صلى الله عليه وآله وسلم هدى نحره هنالك ولا يدل كلامه
 على إيجابه وقد اختلف العلماء في وجوب الهدى على المحصر فذهب الأكثر إلى وجوبه وخالف
 مالك فقال لا يجب والحق معه فإنه لم يكن مع كل المحصرين هدى وهذا الهدى الذي كان معه صلى
 الله عليه وآله وسلم ساقه من المدينة متفلا به وهو الذي أراد الله بقوله والهدى معكوفاً أن يبلغ
 محله والآية لا تدل على الإيجاب أعني قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وقوله
 اعتمر عا ما قابلاً قيل أنه يدل على إيجاب القضاء على من أحصر والمراد من أحصر عن النفل وأما
 من أحصر عن واجب من حج أو عمرة فلا كلام أنه يجب عليه الاتيان بالواجب إن منع من أدائه
 والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء فإن ظاهر ما فيه أنه أخبر أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم اعتمر عا ما قابلاً ولا كلام أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في عام القضية ولكنها عمرة
 أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديدية أخرج مالكاً بلاغا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حل
 هو وأصحابه بالمدينة ففكروا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت
 وقبل أن يصل إليه الهدى ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحداً من أصحابه ولا
 من كان معه أن يقدوا شيئاً ولا أن يعودوا شيئاً وقال الشافعي فحيث أحصر ذبح وحل ولا قضاء
 عليه من قبل أن الله لم يذكركم قضاء ثم قال لا ناعلمنا من نواطى حديثهم أنه كان معه في عام الحديدية
 رجال معروفون ثم اعتمر واعمرة القضاء فتخلف بعضهم في المدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال
 ولولزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه وقال إنما سميت عمرة القضاء والقضية للقضاء التي
 وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لأعلى أنه واجب قضاء تلك العمرة وقول ابن
 عباس فنحر هديه اختلف العلماء هل نحره يوم الحديدية في الحل أو في الحرم وظاهر قوله تعالى
 والهدى معكوفاً أن يبلغ محله أنهم نحره وفي الحل وفي محل نحر الهدى للمعصر أقوال الأول
 للجمهور أنه يذبح هديه حيث يحل في حرم أو حل الثاني للحنفية أنه لا ينحره إلا في الحرم الثالث
 لابن عباس وجماعة أنه إن كان يستطيع البعث به إلى الحرم وجب عليه ولا يحل حتى ينحر في محله
 وإن كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم فنحر في محل أحضاره وقيل أنه نحره في طرف الحديدية وهو
 من الحرم والأول أظهر (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت دخل النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم على ضباعة) بضم الضاد ثم يا مخفقة بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بنت
 عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها المقداد بن عمرو فولدت له عبد الله وكرية وروى
 عن ابن عباس وعائشة وغيرهما أنه ابن الأثير في جامع الأصول (فقلت يا رسول الله اني أريد الحج

وأناشأ كية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجى واشترطى أن يحلى حيث حبستني متفق عليه) فيه دليل على أن المحرم إذا اشترط في إحرامه ثم عرض له المرض فإن له أن يتحلل وإليه ذهب طائفة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أحمد واسحق وهو الصحيح من مذهب الشافعي ومن قال إن عذرا لا يحصر في المرض قال يصير المريض محصرا له حكمه وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير محصرا بل يحل حيث حصره المرض ولا يلزمه ما يلزم المحصر من هدى ولا غيره وقال طائفة من الفقهاء أنه لا يصح الاشتراط ولا حكم له قالوا وحديث ضباعة قصة عين موقوفة أو منسوخة أو أن الحديث ضعيف وكل ذلك مردود إذا أصل عدم الخصوصية وعدم التسخير والحديث ثابت في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة ودل مفهوم الحديث أن من لم يشترط في إحرامه فليس له التحلل ويصير محصرا له حكم المحصر على ما هو الصواب أن الإحصار يكون بغير العدو (وعن عكرمة) هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس أصله من البربر سمع من ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم ونسب إليه أنه يرى رأى الخوارج وقد أطل المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح وأطل الذهبي في الميزان والأكبر على أطراحه وعدم قبوله (عن الحجاج بن عمرو) بن أبي غزوة بفتح المعجمة وكسر الزاي وتشديد الياء (الانصاري) رضي الله عنه المازني نسبة إلى جده مازن بن النجار قال البخاري له صحبة روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم حديثين هذا أحدهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كسر) بغير صيغة (أو عرج) بفتح المهملة وكسر الراء وهو محرم لقوله (فقد حل وعليه الحج من قابل) إذا لم يكن قد أتى بالفريضة (قال عكرمة فسألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا صدق) في إخباره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه الخمسة وحسنه الترمذي) الحديث دليل على أن من أحرم فاصابه مانع من مرض مثل ما ذكر أو غيره فإنه بمجرد حصول ذلك المانع يصير حلالا وإن لم يشترط ويصير محصرا والمراد بقوله فقد حل أي أبيع له ذلك وصار حلالا فأدت الثلاثة الأحاديث أن المحرم يخرج عن إحرامه بأحد ثلاثة أمور إما بالاحصار بإي مانع كان أو بالاشتراط أو بحصول ما ذكر من كسر أو عرج وهذا فيمن أحصر وفاته الحج وأما من فاته الحج بغير إحصار فإنه اختلف العلماء في حكمه فذهب جماعة إلى أنه يتحلل بإحرامه الذي أحرمه للحج بعمرة وعن الأسود قال سألت عمر من فاته الحج وقد أحرم به فقال يهل بعمرة وعليه الحج من قابل ثم لقيت زيد بن ثابت فسأله فقال مثله أخرجهما البيهقي وقيل يهل بعمرة ويستأنف لها إحراما آخر وقالت الشافعية والحنفية لا يجب عليه الدم إذا شرع التحلل وقد تحلل بعمرة ولا ظهر ما قالوه لعدم الدليل على إيجاب الدم والله أعلم

كل النصف الاول من فتح العلام لشرح بلوغ المرام
 قال جامعهم مع الله بحياته وبارك للمسلمين بطول بقائه كان الفراغ من زبره صبيحة يوم الخميس
 ولعله الاحد والعشرون من شهر رجب ادى الاولى سنة ألف وثلثمائة وواحدة من الهجرة المقدسة
 عمها الله بالخيرات واكتساب المبرات وحسن الختام والمجد لله تعالى جدا كثيرا لا يقف عند حد
 وصلى الله وسلم على رسوله محمد وعلى آله واصحابه اهل الجود والجسد ويتلوه النصف الاخر
 ان شاء الله تعالى اوله كتاب البيوع

فهرسة الجزء الاول من فتح العلم
لشرح بلوغ المرام

* (فهرسة الجزء الاول من فتح العلام لشرح بلوغ المرام) *

صفحة	
٧	* (كتاب الطهارة) *
٧	باب المياه
١٤	باب الآتية
١٧	باب ازالة النجاسة وبيانها
٢١	باب الوضوء
٣٥	باب المسح على الخفين
٣٩	باب نواقض الوضوء
٤٨	باب آداب قضاء الحاجة
٥٧	باب الغسل
٦٤	باب التيمم
٧٠	باب الحيض
٧٥	* (كتاب الصلاة) *
٧٦	باب المواقيت
٨٥	باب الاذان
٩٦	باب شروط الصلاة
١٠٥	باب سترة المصلي
١٠٩	باب الحث على الخشوع في الصلاة
١١٣	باب المساجد
١١٩	باب صفة الصلاة
١٥٣	باب سجود السهو وغيره من سجود التلاوة والشكر
١٦١	باب صلاة التطوع
١٧٤	باب صلاة الجماعة والامامة
١٩٠	باب صلاة المسافر والمريض
١٩٦	باب الجمعة
٢٠٩	باب صلاة الخوف
٢١٣	باب صلاة العيدين
٢٢١	باب صلاة الكسوف
٢٢٥	باب صلاة الاستسقاء
٢٣٠	باب اللباس
٢٣٤	* (كتاب الجنائز) *

صيفة

- ٢٦٢ * (كتاب الزكاة) *
- ٢٧٧ باب صدقة الفطر
- ٢٧٩ باب صدقة التطوع
- ٢٨٣ باب قسمة الصدقات
- ٢٨٧ * (كتاب الصيام) *
- ٣٠١ باب صوم التطوع وما نهى عن صومه
- ٣٠٧ باب الاعتكاف
- ٣١٠ * (كتاب الحج) *
- ٣١١ باب بيان فضله ومن فرض عليه
- ٣١٧ باب المواقيت
- ٣١٩ باب وجوه الاحرام
- ٣٢٠ باب الاحرام
- ٣٢٨ باب صفة الحج ودخول مكة
- ٣٤٥ باب القوافل والاحصار

• (عن) •